

# مِثْكَانَةُ الْمَرْأَةِ

فِي  
الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ وَالسُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ

الْحَقُوقِ السِّيَاسِيَّةِ وَالْاجْتِمَاعِيَّةِ وَالشَّخْصِيَّةِ لِلْمَرْأَةِ

فِي الْمَجْتَمَعِ الْإِسْلَامِيِّ

(دِرَاسَةٌ مُؤَصَّلَةٌ مُوثَّقَةٌ مُقَارِنَةٌ)

الدكتور / محمد بلتاجي

أستاذ ورئيس قسم الشريعة الإسلامية  
بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة  
وعيد الكلية « السابق »

دار الإسلام

للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة



اطفائیل

22

مِثْلُ الْمُرَاةِ

في

الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ وَالسُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ

## الحقوق السياسية والاجتماعية والشخصية للمرأة

في المجتمع الإسلامي

(دراسة مؤصلة موثقة مقارنة)

د/ فزائن عبد الكريم العبدالكريم  
جوالى : 0069992442

الڊڪٽور / محمد ربلتا جي

أستاذ ورئيس قسم الشريعة الإسلامية  
بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة  
وعيد الكلية «التابع»

ذَارُ السَّيِّئَاتِ

للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

كَافَّةُ حُقُوقِ الطَّبْعِ وَالنَّشْرِ وَالتَّرْجُمَةِ مَحْفُوظَةٌ

لِلنَّاشِرِ

دَارُ السَّلَامِ للطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ

لصاحبها

عبدelfادرمحمود البكار

الطبعة الأولى المنقحة لدار السلام

1420 هـ - 2000 م



دَارُ السَّلَامِ

للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

القاهرة - مصر 120 شارع الأزهر ص ب 161 الغورية

هاتف 5932820 - 2704280 - 2741578 (202) فاكس 2741750 (202)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ  
عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ  
وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي ۖ إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي  
مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴾ (1) .





## مقدمة الطبعة الثانية

في أوائل عام 1996 ( شوال 1416 هـ ) خرجت الطبعة الأولى من هذا الكتاب إلى القراء ، وحظيت بتقدير خاص من جمع من كبار المثقفين الإسلاميين في مقدمتهم الأستاذ الدكتور محمد سيد طنطاوي مفتي مصر ثم شيخ الأزهر ، وقد أثنى عليه ثناء كبيراً ... كذلك أثنى عليه الزملاء الكرام أعضاء مجلس كلية دار العلوم فرشحوه لجائزة الملك فيصل العالمية في الدراسات الإسلامية حيث كان موضوعها في ذلك العام عن ( مكانة المرأة ) ، واعتبروا صدوره في ذلك الوقت بالذات من ( الموافقات الطيبة ) .. وقد تلقيتُ ترشيح ( جامعة القاهرة ) ثم ( جامعة ألمانيا ) وبعض الجامعات العربية شاكرًا لمجالسها الموقرة حُسنَ الظن بالكتاب . يئدُ أنني في قرارة نفسي كنت على ظن أقرب إلى اليقين بأن ( المناخ الخاص ) الذي يحكم بعض الجوائز العربية سيقف سداً منيعاً أمام حصول الكتاب على الجائزة ؛ حيث سَيُعتبر كثير مما احتواه ( أفكاراً تحريرية ) لا تتوافق مع ما هو شائع سائد في منطقة ( الخليج العربي ) عن ( المرأة ) : مكانتها ، ومهمتها ، ويكفي في ذلك أن أشير إلى أن الكتاب يرى أن من حق المرأة المؤهلة أن تلي وظائف القضاء وأن تكون نائبة في المجالس النيابية ، وأن تختار بالانتخاب من ينوب عنها فيها ، وأن تتولى الوظائف - حتى القيادة منها - وأن تتولى الولايات العامة مثل الوزارة ونحوها .. إلى آخر ما سيطالعه القارئ الكريم فيه .

وقد تحقق ظني بالفعل وأصبح يقيناً حين قرأت في جريدة ( الدستور )<sup>(1)</sup> المصرية الثقافية تحت عنوان ( جائزة الملك فيصل لكتاب يحقتر المرأة ) أن عدداً كبيراً من علماء الإسلاميات لاحظوا أن الكتاب الفائز بالجائزة « لا يتفق موضوعه وغرض المؤلف من تأليفه مع موضوع الجائزة المعلن » « فقد دلت الشروط المعلنة في وضوح من إدارة الجائزة أن المطلوب هو دراسة تبرز المكانة العالية للمرأة التي وضع الإسلام المرأة فيها ، بحيث يمثل الكتاب « إسهاماً رفيع المستوى في موضوع الجائزة ، ومفيداً للبشرية ومُثرياً للفكر الإنساني » . لكن الكتاب الذي فاز<sup>(2)</sup> فعلاً بالجائزة - كما جاء في التقرير الثقافي الموسع الذي نشرته جريدة ( الدستور ) - لم يقصد إلى شيء من ذلك ، بل قصد إلى تعريف المرأة

(1) الصادرة بتاريخ 4 شوال 1417 هـ ( الموافق 1997/2/12 م ) .

(2) وهو كتاب ( المفصل في أحكام المرأة والبيت المسلم في الشريعة الإسلامية ) للدكتور عبد الكريم زيدان ، وهو أستاذ سابق بكلية الحقوق بجامعة بغداد .

المسلمة بأحكام دينها ( ج 1 ص 7 من الكتاب ) فمؤلفه لم يدّع فيه أنه يتصدى لتقرير مكانة المرأة وحقيقة منزلتها في الإسلام في عالم معاصر يكثر فيه اتهام الإسلام بأنه وضع المرأة موضع المهانة والتحقير والهبوط المزري بمكانتها « بل إن القارئ المحقق لهذا الكتاب يتبين في وضوح أن معظم صياغة لأحكام الفقه الإسلامي التي تشمل المرأة والرجل معاً ، حيث يصوغ المؤلف هذه الأحكام العامة في معظم كتابه بعد أن ذكر ملاحظة في أوّل تقول « والمرأة مشمولة بهذا الحديث ؛ لأنها كالرجل في التكليف الشرعية ، وهذا هو الأصل إلا ما استثنى » ج 1 ص 21 ويكرر هذه الملاحظة في أماكن كثيرة من كتابه ( مثلاً : ج 4 ص 12 ، 51 ) .

ولأن المؤلف لم يصدّر أصلاً عن غرض تجلية حقيقة مكانة المرأة في الإسلام - ولم يقصد إلى ذلك . فإنه لم يتعرض لعشرات النصوص التي يتخذها الطاعنون في الإسلام دليلاً على هبوط منزلة المرأة فيه .

وحتى ما تطرق إليه غرضاً من هذه النصوص والقضايا - وهو قليل جداً في ذاته ( كما يقول تقرير الدستور ) فإن المؤلف لم يقم فيه بتجلية حقيقة موقف الإسلام منه بما يدفع طعون الطاعنين أو يردّ عليها ، بل ربما كان ما كتبه مؤيداً ( دون قصد منه ) لما يقوله الطاعنون ، أو مُسلّماً به على نحو ما .

وفي كافة الحالات ، فعدم وقوفه عند مواطن الطعون بالبحث والتحليل والمناقشة والإيضاح : دليل على أنه لم يكن في ذهنه أن يدفع عن الإسلام هذه الطعون ، إنما هو ما ذكره في غرضه من تأليف الكتاب من تقرير أحكام المرأة حتى تعلمها فتعمل بها . ومن ذلك أنه يذكر في ج 5 ص 357 ، 362 ، 374 ، 430 أن دية المرأة ( نصف ) دية الرجل ، دونما تعليق أو تحليل .

ومنه ذكره في ج 5 ص 437 أن دية المرأة فيما دون النفس مثل دية الرجل إلى ثلث الدية ، ثم تكون على ( النصف ) من دية الرجل ، ولا يعلل ولا يحلل !  
ومنه كلامه عن وجوب ولي يتولي عقد زواج المرأة العاقلة البالغة الرشيدة ( ج 6 ص 353 ) دون تعليق أو تحليل .

ومنه ذكره لحديث ( إن المرأة خلقت من ضلع ، وإن أعوج ما في الضلع أعلاه ) ج 7 ص 227 - 228 ثم تعليقه عليه بما قد يؤيد أقوال الطاعنين مثل « إن تقويمها على الوجه الكامل التام أمر لا سبيل إليه ؛ لأن طبيعتها تستعصي على هذا النحو من التقويم

الكامل ؛ لأنه يخرجها عما جئلت عليه إلخ ... » .

ومنه أنه يعرض لقوله تعالى : ﴿ وَأَضْرِبُوهُنَّ ﴾ ( النساء 34 ) فلا يحلل هذا الحق بما لا يتعارض مع تكريم الإسلام للمرأة على وجه العموم وما يتفق مع بقية النصوص التي وردت في إكرامها ( ج 7 ص 315 وما بعدها ) .

كذلك يبدو أن بعض أفكار المؤلف عن المرأة كانت مترددة بين نقيضين يقرر أحدهما مرة ، ويقرر الآخر مرة أخرى ، ومن ذلك موقفه من ( عمل المرأة خارج بيتها ) فمرة يقرر أن ( الأصل في ذلك هو المنع والحظر ) ج 4 ص 266 ومرة أخرى يقرر أن ( الأصل أن للمرأة حق تولي الوظائف العامة ) ويذكر في هذا السياق وظيفة القضاء ، والإفتاء ، والحسبة ، ج 4 ص 301 ، وتبدو أفكاره في ذلك مضطربة تمامًا وغير متبلورة ؛ لأنه يأخذ كل نص جزئي على حدة ، ولا ينظر لنصوص الشريعة نظرة كلية شمولية يستخلص من مجموعها نظرية محكمة يتوافق بعضها مع بعض ( انظر ج 4 ص 219 - 457 ) .

.. هذا عن عدم اتفاق موضوع الكتاب وعنوانه وغرض المؤلف من تأليفه مع موضوع الجائزة المعلن .

أما الأمر الثاني الذي يثير الحيرة والتساؤل ، فهو أن محتوى الكتاب الفائز بالجائزة يتضمن آراء المؤلف لا يمكن - بأية صورة - أن تسمى « إسهامًا رفيع المستوى ومثري للفكر الإنساني » - وهي شروط الجائزة المعلنة - بل إن الكتاب يحوي إسهامات في العودة بالبشرية إلى عصور تجاوزتها مسيرتها نحو التقدم والرقي الإنساني بعامه .

وقد نقل المؤلف تحت عنوان ( الحكمة في التفريق بين بؤل الصبي والصبية ) « أن بول الأنثى أحب وأنتن من بول الذكر » ج 1 ص 42 .

أما القول المذهل بحق - الذي نظن أن المؤلف انفرده به دون كافة علماء العصر - فهو ما يراه في قضية ( الرق ) واستعباد الإنسان لأخيه الإنسان ذكرًا كان أم أنثى ؛ حيث ينكر المؤلف على من يقول : إنه كان من مقاصد الإسلام تصفية الرق من العالم شيئًا فشيئًا بتجفيف منابعه وزيادة طرق التحرير وفك الرقاب من أسر العبودية ( وهو ما يقول به كافة علماء المسلمين الفاقهين ) ، أما الدكتور عبد الكريم زيدان فيقول تحت عنوان ( نظام الرق والاسترقاق باقي إلى يوم القيامة ) ما نصّه « وعلى هذا فإن نظام الرق والاسترقاق باقي إلى يوم القيامة لا يجوز نسخه أو القول بانتهاء نفاذه » ج 4 ص 463 ومن ثم يرى في الأسرى الذين يأسرهم المسلمون في حروبهم مع غيرهم والذين ورد

فيهم قوله تعالى : ﴿ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدَ وَإِمَّا فِدَاءً حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ﴾ ( محمد 4 ) - يرى هو فيهم رأيًا يقول : إنه أفضل مما ورد فيهم في القرآن الكريم من المنّ عليهم بإطلاق سراحهم دون مقابل ، أو فدائهم بمال مقابل ما أخذوا وضيعوا على المسلمين من أموالهم - يقول المؤلف : إن الأفضل فيهم هو استرقاقهم وتوزيعهم على المسلمين عبيدًا وإماءً « وفي جعلهم رقيقًا مصلحة راجحة لهم إن لم تكن مؤكدة . ووجه هذه المصلحة أنهم بهذا الرق يتحولون من مجتمعهم الآسن الكافر إلى المجتمع الإسلامي النقي الطاهر مما يمكنهم من رؤية محاسن الإسلام وأثره في النفوس ، وقد يحملهم ذلك إلى اعتناق الإسلام عن رضى واختيار دون جبر أو إكراه » ج 4 ص 460 ثم يقول تحت عنوان ( هل الاسترقاق خير من المن والمفاداة ) ؟ ما نصه : « بينا الحكمة في مشروعية الرق والاسترقاق ، فهل يمكن أن يقال : إن استرقاق الأسرى الكفار هو خير لهم من المنّ عليهم والمفاداة بهم ؟ .

والجواب : نعم ، الرق خير لهم من إطلاق سراحهم وردّهم إلى بلدهم بالمن أو بالفداء ؛ لأن في استرقاقهم تمكينًا لهم من العيش في المجتمع الإسلامي ، وفي هذا العيش فرصة طيبة تؤدي غالبًا إلى اعتناق الإسلام ، وفي هذا نعمة عظيمة لا يعادلها إطلاق سراح الأسير ورده إلى بلده » ج 4 ص 461 .

ولسنا ندرى : أي بلد من بلاد المسلمين المعاصرة يقترح الشيخ أن يعيش فيها الأسرى والسبائا ليطالعوا عظمة الإسلام وما فعله من رقي في نفوس أهله ؟ إننا على النقيض من ذلك نخشى على الذين يدخلون جديدًا في الإسلام أن يعيشوا في بلاد المسلمين ، وأن يُزججوا ما هم فيه من تخلف إلى الإسلام ذاته ؛ لأن هناك فروقًا كبيرة جدًا بين عظمة العقائد والنظم الإسلامية ( في ذاتها ونصوصها الأولى في القرآن والسنة ) وحالة التخلف والتدهور والتنازع والتقاتل التي تعيشها المجتمعات الإسلامية .

ومهما يكن من شيء ، فإن هذه النماذج التي قدمناها - وما يشابهها في كتاب الجائزة - كافية لمعرفة الروح العامة التي صدر عنها ، وقد أُلّف الكتاب عام 1992 م ، ومن هنا نشأت تساؤلات وحيرة وعجب علماء الإسلاميات المصريين .

أهذا هو تصور أمانة الجائزة لمكانة المرأة في الإسلام وصفات البحوث التي تمثل إسهامًا رفيع المستوى ، وتفيد البشرية في مسيرتها نحو التقدم ، وتثري الفكر الإنساني بعامة ؟ .

وفي إطار هذه التساؤلات لم يكن عجباً أن يقول واحد منهم : أليس من الممكن أن يكون قد حدث خطأ مطبعي في الإعلان عن موضوع الجائزة في العام الماضي ، وأن تكون صحة الإعلان ( الدراسات التي تناولت مهانة المرأة في الإسلام ) .. بل مهانة البشر جميعاً ؟!

وقال آخر : لقد كان ( الملك فيصل ) من عظماء الرجال الغرب والإسلام في العصر الحديث - بل في كل العصور - وكان داعية للتقدم والحضارة والرفي الإنساني في ظل الإسلام الصحيح ، واليوم تمنح باسمه جائزة كبرى في الدراسات الإسلامية لكتاب يدعو إلى عودة استرقاق الإنسان لأخيه الإنسان ، ويحاول تأصيل هذه الدعوة بعد أن تخلصت البشرية من عار الرق ، ويقرر أن من أسباب تفضيل الذكر على الأنثى أن بولها أحب وأنت من بوله ، وأن طبيعتها المعوجة الفاسدة تستعصي على التقييم الكامل التام .. إلى آخر ما ورد في الكتاب .  
ولله الأمر من قبل ومن بعد (1) .

... ومهما يكن من أمر ، فلا بد أن في الكتاب ما رشحه لهذه الجائزة مما خلت منه الكتب الأخرى التي كانت مرشحة معه ، ومنها كتابي ( مكانة المرأة في القرآن الكريم والسنة الصحيحة ) .. هذا الكتاب الذي نفذت طبعته الأولى في شهور قليلة ، وعلمت من ناشره أن أكثر الطلب عليه كان من قارئ ومثقف بلاد الخليج العربي الشقيقة ! وقد روي لي أن إحدى مثقفات الخليج طلبت منه ( بعد نفاذ طبعته مع الأسف ) مائة نسخة قالت : إنها ستهديها إلى بعض صديقاتها ومعارفها .

ويومها أحسست أن هذا الكتاب ليس صوتاً منفرداً في البرية يضيع هو وصداه فلا يترك أثراً ما .

وقد زادني إنعام النظر يوماً بعد يوم في قضاياه إيماناً بأنه احتوى في مجموعه ( التفسير الصحيح ) لنصوص القرآن الكريم وسنة النبي ﷺ الصحيحة ومقاصد الإسلام ومقرراته العامة .  
وصحيح : أن صياغته استغرقت مني - متفرغاً - أقل من شهرين ، بيد أن هذه الصياغة كانت حصيلة مدونة لقضايا أخذ التفكير مني فيها عشرات السنين حتى استقر على ما أظن ظناً يقترب من اليقين أنه يتضمن أكبر قسط من الصواب .

(1) من التقرير الذي نشرته جريدة ( الدستور ) عن الكتاب الفائز بالجائزة .

... وفي الشهور الأخيرة طافت برمال الصحراء العربية رياح جديدة في قضية المرأة ، وهي رياح خصبة ثرية تحمل الخصب والرخاء والمطر العميم - إن شاء الله - إلى الرمال الجافة منذ قرون :

حيث أصدر أمير الكويت في أوائل شهر يونيو 99 مرسوماً بحقوق المرأة السياسية والسماح لها بالانتخاب ، والترشيح لمجلس الأمة ؛ حيث حذف كلمة ( ذكر ) من الذين يحق لهم الانتخاب ، ففتح المجال أمام الإناث لمباشرة هذا الحق . ( جريدة الأخبار المصرية 99/6/8 ) .

وطلب ولي العهد ورئيس الوزراء الكويتي الشيخ سعد العبد الله من النساء الكويتيات أن يواصلن كفاحهن ويؤددين رسالتن لتحقيق الآمال الوطنية المعقودة عليهن ، وأوضح أن أمير الكويت حين أصدر - توجيهاته بمنح نساء بلده كامل حقوقهن السياسية كان على يقين من أن ذلك سيُسهم في تطوير المجتمع وتحقيق طفرة كويتية كبرى في المستقبل . ( الجريدة السابقة في 99/6/6 ) .

كذلك صرح الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي عهد السعودية أن المسؤولية والواجب والحقوق تفرض علينا فتح المجال لكل عطاء وطني ، ومن ذلك عطاء ( المرأة ) بقيمتها وأصلاتها . لذلك لن نسمح لكائن من كان أن يقلل من شأنها أو يُهْمَش دورها في خدمة دينها وبلادها . ولن نترك باباً من أبواب العطاء إلا وشرعناه لها في كل أمر لا مخالفة فيه لديننا أو أخلاقنا . ولن نسمح بأن يقال : إننا نقلل من شأن أمهاتنا وأخواتنا وبناتنا . ولن نقبل أن نلغي عطاء نحن أحوج إليه .

وعلق الأستاذ أنيس منصور على هذه التصريحات بأنها « بشائر النهضة في السعودية » ( جريدة الأهرام القاهرة السبت 99/6/5 مواقف ) .

كذلك تكلم الأمير طلال بن عبد العزيز طويلاً في برنامج ( رئيس التحرير ) في التلفزيون المصري مساء الأربعاء 99/6/16 حول كون الإسلام الصحيح مع إعطاء ( المرأة ) حقوقها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ..

... وفي إطار هذه ( البشائر ) <sup>(1)</sup> أعيد طبع هذا الكتاب . والله تعالى ولي التوفيق والسداد .

7 من ربيع الآخر 1420 هـ

20 من يوليو 1999 م

(1) وفي أثناء مراجعة هذه الطبعة نشرت جريدة ( الوفد ) بتاريخ 99/10/5 عن وكالات الأنباء أن مصادر سعودية أكدت حضور عشرين مواطنة ( لأول مرة ) جلسات مجلس الشورى السعودي بعد السماح للمرأة بحضور الجلسات ، وتابعت النساء الجلسة من شرفة تطل على القاعة . وكان الأمير طلال بن عبد العزيز قد أعلن قرب حصول المرأة السعودية على حقوق جديدة من بينها حق قيادة السيارات « حيث لا توجد موانع دينية أو اجتماعية .. إلخ » .

## مقدمة الطبعة الأولى

﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ فاتحة كل خير ، وتام كل نعمة . وأصلي وأسلم على رسوله الكريم محمد بن عبد الله ﷺ المبعوث بالهدى والحق ليخرج الناس من الظلمات إلى النور .  
وبعد ...

فليست هذه دراسة عن ( أحكام النساء في الإسلام ) ، وإن كان منطلقها ومجالها هو هذه الأحكام ، لكنها دراسة تنطلق من هذه الأحكام وتصدر عنها بغية أن تثبت بالمقارنة والتحليل والاستدلال العقلي أن ما وصلت إليه البشرية من مكاسب حقيقية للمرأة - وما يمكن أن تصل إليه مستقبلاً من هذه المكاسب - قد تضمنه الإسلام في نصوصه ومقرراته منذ أكثر من أربعة عشر قرناً ، وأن الذي رفضه الإسلام للمرأة ليس في حقيقته مما يرفع لها شأنًا أو مكانة ، إنما هو ( إذا أزلنا منه الزيف والبريق الكاذب والخداع ) لا يعدو أن يكون من الأمور التي ارتكست فيها البشرية في عصور ظلامها وجاهليتها ، وأن الداعين له إنما يريدون للمرأة - قصدوا ذلك أم جهلوه - انتكاسًا بها إلى أوضاع تُزري بها وإن بدت ( حضارة ) و ( تقدماً ) و ( تحريراً ) .

وأعلم أن الذي أتصدى له في ذلك يمثل دعوى عريضة خطيرة ، تُنازعني فيها آلاف الدراسات والعقول والعقائد التي حاولت - وتحاول منذ ظهر الإسلام واقترح صراع الحضارة البشرية - أن تصمه بأنه ( ظلم المرأة ) وأنزلها منازل الهوان والدونية ، وانحط بمكانتها إلى ما تأباه الكرامة البشرية لها ..

غير أنني - وقد مارست أحكام الإسلام وقرست بها أربعين عامًا دراسة وتبليغًا وتحليلًا وتطبيقًا - قد استقر في يقيني ( من منطلق عقلي لا عاطفي ) أن ما قرره أنفًا عن حقيقة وضع المرأة في الإسلام إنما هو الحقيقة المجردة عن كل زيف أو تزين ، ذلك أن الله تعالى هو ﴿ الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى ﴾ <sup>(1)</sup> ( طه 50 ) أي أعطى كل شيء من مخلوقاته القدر الذي يناسبه في كل شيء ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِمِقْدَارٍ ﴾ ( الرعد 8 ) ، ثم هداه إلى ما ينتفع به وينصلح أمره عليه ، وهو ﴿ اللَّهُ الَّذِي أَنْزَلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ وَالْمِيزَانَ ﴾ ( الشورى 17 ) وأمرنا ﴿ أَلَّا تَطْغَوْا فِي الْمِيزَانِ ﴾ <sup>(2)</sup> وَأَقِيمُوا الزُّكُوفَ بِالْقَيْسِ

(1) وهو التعريف الذي رد به موسى وهارون عليهما السلام على فرعون حين سألهما ( فمن ربكما ؟ ) .



وَلَا تُخْسِرُوا أَلْمِيزَانَ ﴿٨﴾ (الرحمن 8-9) وهو الذي قال : ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَجَعَلْنَاهُمْ فِي الْآلِرِ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴾ (الإسراء 70) وليس ( بنو آدم ) إلا الرجل والمرأة متساويين في هذه النبوة ، ومن ثم فهما متساويان في هذا التكريم ؛ لأنهن ( شقائق الرجال ) <sup>(1)</sup> كما قال النبي ﷺ .

لكن الذي يبدو لي - بعد طول ممارسة وتحليل ومقارنة - غاية في الوضوح ، لا يبدو لكثير من الناس هكذا ، لأسباب مختلفة متعددة . ومن هنا كان واجباً أن أخرج ( مبررات وأسباب يقيني في القضية ) في صياغة تخاطب العقل الذي هو الملكة المشتركة بين الناس على اختلاف عقائدهم وألوانهم واتجاهاتهم وألسنتهم ، وذلك من قبيل أداء الشهادة لله تعالى ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَتَمَ شَهَادَةً عِنْدَهُ مِنَ اللَّهِ ﴾ (البقرة 140) . ومخالفة لمن كتم الشهادة من أهل الكتاب كما قال تعالى : ﴿ وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ وَأَشْرَوْا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَبُيِّنَ مَا يَشْرُونَ ﴾ ( آل عمران 187 ) وكما يقول ابن كثير وغيره في تفسيرها : « وفي هذا تحذير للعلماء أن يسلكوا مسلكهم فيصيبهم ما أصابهم ... فعلى العلماء أن يذبلوا ما بأيديهم من العلم النافع الدال على العمل الصالح ، ولا يكتموا منه شيئاً ، فقد ورد في الحديث المروي من طرق متعددة عن النبي ﷺ أنه قال ( مَنْ سُئِلَ عَنْ عِلْمٍ فَكْتَمَهُ أُجِيبَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِلِجَامٍ مِنْ نَارٍ ) <sup>(2)</sup> .

وقد حفزني إلى الاحتشاد لهذه الدراسة أيضًا أمور :

منها : انعقاد مؤتمرات للسكان والمرأة في القاهرة وبكين وغيرها تقدم فيها ورقات عمل تنطلق من منطلقات غاية في البعد عن الإسلام تحت الشعارات المألوفة من قدمها عن ( حرية المرأة ) و ( كرامتها الإنسانية ) و ( تقدّمها ) و ( حضارة القرن الواحد والعشرين ) .. إلخ ، وماذا تكلف الشعارات أصحابها !!! .

ومنها : حوارات عديدة دارت بيني وبين كثيرات من تلميذاتي في جامعة القاهرة وغيرها من جامعات مصر ، وفي ندوات عديدة اتخذت من ( قضية ) المرأة موضوعاً لها ، أو أثيرت هذه القضية فيها .. وكانت محاوراتي من نوعيات مختلفة : أكثرهن مسلمات شابات عرييات وغير عرييات مقتنعات بالإسلام عقيدة وشريعة ( في جملته ) ،

(1) سنعرض لتخريجه فيما بعد إن شاء الله ، إذ إنه يقرر قاعدة عامة تنطلق منها الدراسة .

(2) الحديث رواه ابن ماجه في مقدمته ، ومسند أحمد عن أبي هريرة 296/2 ، وراجع : تفسير القرآن العظيم 157/2 .

يَبْدُ أن في ضماثرهن تساؤلات عديدةً حول بعض أوضاع المرأة يسمعن ويقرأن فيها إجابات متخالفة .

وبعضهن غير مسلمات وغير عربيات حضرن من بلادهن في آسيا وأوروبا وأمريكا للاستماع إلى العلوم الإسلامية وعلوم اللغة العربية في ( جامعة القاهرة ) و ( كلية دار العلوم خاصة ) ، وكثيرات منهن قد أخذن قبل حضورهن فكرة ليست طيبة عن ( وضع المرأة في الإسلام ) حتى بالمقارنة مع ديانات كتابية سابقة ، أو مع ديانات آسيوية كالهندوسية وغيرها ! وذلك فضلاً عن المقارنة بالحضارة الحديثة .

وبعض المحاورات مع نساء من بنات المسلمين نجح الغزو الثقافي الداخلي والخارجي في تشويه صورة الإسلام عندهن ، بخاصة في ( قضية المرأة ) التي أُنْخِذَتْ غالباً منطلقاً إلى هذا التشويه وذريعة له . وقد تأكد لي ( من مجموع هذه المحاورات ) أن الذين يحاربون الإسلام ويعادونه يدخلون غالباً إلى غايتهم من باب ( أحكام المرأة في الإسلام ) بعد تلوينها وتشويهها وخلط الزيف فيها بالحق ، وأنهم بلغوا من ذلك مبلغاً نجحوا فيه دون شك نجاحاً ملموساً صرفوا معظم جهدهم فيه إلى بنات وأبناء المسلمين ، واحتفظوا بشيء منه لغير المسلمين الذين لا يمثل الإسلام لديهم أصلاً إلا ديناً معادياً أو مخالفاً لما يدينون به .

وقد درّست ( أحكام النساء في الإسلام ) أكثر من ثلاثين سنة من خلال تدريسي في الجامعة ( العبادات ) و ( أحكام الأسرة ) في الزواج والفرقة ، و ( الميراث والوصية ) و ( المعاملات المالية ) .. وغيرها ، وألفت في ذلك كتباً عديدة - ولله الحمد والمنة - لكن مجموع الأسباب والاعتبارات ( التي فَصَّلْتُ فيها القول آنفاً ) انتهت بي إلى الاعتقاد بأن مجموع الدراسات التي تناولت أحكام المرأة في الإسلام ( وهي مئات في المكتبة العربية والإسلامية ، لم أسهم فيها إلا بالقليل ) لا تكفي لصعد الهجمات الموجهة إلى الإسلام في هذا الميدان ، بل ربما كان بعضها مُعِيناً ( دون قصد أو توفُّع من كاتبها ) على تكثيف بعض هذا الهجوم وإتاحة فرص له ، وهذا أصدق ما يَكُونُ في بعض المباحث التفصيلية ( التي تختلف فيها وجهات نظر العلماء والدارسين ) حيث يأخذ بعض المؤلفين المسلمين بالقول الأشد احتياطاً منهم في الدين ، أو ترجيحاً ظهر عندهم لأدلته ، أو صدوراً شعورياً أو غير شعوري عن فكرة يؤمن بها بعض الرجال المسلمين - مع الأسف الشديد - ترى أن ( المرأة ) في مجمل أمرها شر لا بد منه ، وأن الخير كل الخير في قمعها وإلزامها أَتْبَعْدَ حُجْرَاتِهَا عن عالم الرجال ، والاستعانة عليها بالعري

والجهل والتحقير المتواصل ، لأنها بطبيعتها مطية الشيطان ومَدْخَلُهُ إلى الفساد والإفساد ، وأن خير أمرها أن تموت .. إلخ . وهنا يجد المعادون للإسلام في كتابات هؤلاء نعم المعين على تشويه موقف الإسلام من المرأة ومكانتها فيه .

ولما سبق كله ؛ فقد رأيت أن أفرد هذا المؤلف لتجلية حقيقة الموضوع الذي وضع الإسلام المرأة فيه ، والمكانة التي خصها بها وأنزله فيها ، وصحيح أن هذا لا يعرف إلا من خلال مجموع أحكام الإسلام فيها وعليها ، لكننا لن نعرض في هذا المؤلف لهذه الأحكام إلا من خلال هذه الزاوية وانطلاقاً منها ، حيث لن يعنينا في تقرير أي حكم خاص بالمرأة في الإسلام إلا ما يدل عليه الحكم من الموضوع الذي وَضَعَ فيه المرأة والمكانة التي خصها بها وأنزله فيها ، مُقَارِنًا بغيره من النظم والعقائد والتصورات والأوهام . فإذا كنا قد درسنا أحكام المرأة في ذاتها من قبل ( في مؤلفات سابقة ) فإننا نفرد هذا المؤلف خاصة لبيان منزلة المرأة في الإسلام ومكانتها فيه ، ولصياغة ما استقر في يقيني - بعد طول دراسة وتأمل ومقارنة - من أن ما وصلت وتصل إليه البشرية من مكاسب ( حقيقية ) للمرأة قد تضمنته نصوص الإسلام منذ أكثر من ألف وأربعمائة عام ، عِلِمَ ذلك مَنْ علمه ، وجهله مَنْ جهله ، بيد أن الجهل بحقيقة الإسلام يدفع إلى معاداته وخصومته والهجوم عليه .

أما منهجي في هذه الدراسة فهو ألا أنسب إلى الإسلام شيئاً إلا إذا دلت عليه ونطقت به نصوصه بغاية الوضوح ، وأعني نصوص القرآن والسنة خاصة وقبل كل شيء ، ثم يأتي بعد ذلك ما أجمع عليه المسلمون في عصورهم المتتابة ، أما ما اختلف العلماء في تفسيره وتأويل المراد منه من هذه النصوص فأختار منه ( بشيء من النظر الخاص ) ما يغلب على ظني أنه هو المراد ، لاتفاقه مع نصوص ومقررات شرعية أخرى ، وتوافقه مع معطيات اللغة العربية ( وعاء هذه النصوص ) . كذلك لا أغفل في مجال النظر ( المقاصد الكلية للشرعية الإسلامية ) ، ولا أغفل في كلام الفقهاء عن تأثيرهم بأوضاع وأعراف بلادهم ، ولا عن الجانب الذي تتغير فيه الفتوى بتغير الظروف والزمان والمكان . وأستحضر في هذا كله أوضاع العالم الإسلامي داخل المنظومة العالمية الآن - مما له تأثير على الاجتهاد والنظر في القضية - وما يدخل فيما أطلق عليه السلف ( فقه الواقعة المجتهد فيها ) .

.. وبعد ، فإنني لم أقصد بهذه الدراسة غير استجلاء جانب الحق في قضاياها

ومباحثها ( كما يبدو لي بداهة ) ، وقد جعلتُ دَبرَ أذني أن يرضى فلان عنها أو يسخط فلان ( كائنًا من كان الأول أو الثاني ) ، فإذا ما ظهر لي الحق واضحًا واستبانَت معالِمه - لم أنصرف عن تقريره ( مهما كان مخالفه ) لأنني أعرف الحق بدليله ( لا بقاتله أو معارضه ) . وقد كشفت لي هذه الدراسة عن جوانب وحقائق عديدة لم أعلمها قبل أن أتجه إليها مع طول الممارسة والتأليف من قبل في أحكام المرأة ، لكن لما اتجهت الوجهة التي قررتها في هذا المؤلف استبانَت لي أمور عديدة لم تظهر قبل .

فهذه الدراسة بين يدي القارئ يرى فيها رأيه ، ولعلها أن تكون استجابة معقولة لما طلبته مني بعضُ من حاورتهن في القضية ، حيث كنت أقرر وضعا ما من أوضاع المرأة في الإسلام ( في ثنايا الحوارات ) فتقول إحداهن : لو صُغِّت ما تقرر صياغة أكاديمية مكتوبة مفصلة - مرتبطة بما يتصل بها ويكملها - لكان في هذا خير كثير ، ولاستطعنا مراجعتها والتأمل فيها . وقد فعلت هذا بقدر الوسع والطاقة ، وبينت في كل أمر وجه استخلاصه من أوثق نصوص الإسلام ، ولم أغفل أية شبهة أو فهم مخالف في المناقشة والحوار . وقد سبقتني في نفس هذا الاتجاه - كتابات ومؤلفات ، أهمها كتب أربعة :

- 1 - المرأة في القرآن للأستاذ عباس محمود العقاد رحمه الله .
- 2 - المرأة بين الفقه والقانون للدكتور مصطفى السباعي رحمه الله .
- 3 - تحرير المرأة في عصر الرسالة للأستاذ عبد الحليم أبو شقة رحمه الله .
- 4 - المرأة منذ النشأة بين التجريم والتكريم للدكتور أحمد غنيم .

أما كتاب الأستاذ العقاد فيقرر - كعادته - أصولاً عامة ذات طابع فكري عميق ، ينطلق فيها من آراء خاصة به يفهم آيات القرآن الكريم على أساسها ، فهو نظرات فكرية من مفكر موسوعي كبير ، يميل فيها إلى التعمق والفلسف ويخلع عليها كثيرا من آرائه الخاصة وتجاريه في المرأة .

وأما كتاب الدكتور السباعي فقد عُنيَ أساسًا بأن يقدم في إيجاز لمحات عن وضع المرأة في الإسلام وفي غيره ( بخاصة في الحضارة الغربية الحديثة ) ، لكنه لم يقصد - كما صرح به في مقدمته <sup>(1)</sup> - أن يتعرض لقضية المرأة من جميع نواحيها « فذلك ما أتهيب الخوض فيه حتى هذه الساعة ، لوعورة الطريق ، وكثرة المتاهات فيه ، وتحكم العواطف

به ، وقلة المنصفين من المستمعين إليه أو القارئين عنه » <sup>(1)</sup> ويقول : « إنني سأخوض في بحثي هذا في بعض نواحي القضية مما يتصل باختصاصي ودراساتي وتجاري » <sup>(2)</sup> .

وأما كتاب الأستاذ عبد الحليم أبو شقة فقد عني فيه أساساً بجمع نصوص القرآن الكريم وصحيح البخاري ومسلم خاصة المتصلة بالمرأة ، وألحق بها دراسات وحوارات ومناقشات جيدة في قضيتها ، وكان هدفه من ذلك <sup>(3)</sup> إيضاح : كيف تم تحرير المرأة في عصر الرسالة إسهاماً في إعادة تحرير المرأة المسلمة المعاصرة ، وتحريراً للعقل المسلم المعاصر ، لينطلق إلى الاجتهاد الصحيح .. وقد بلغ الباحث فيما أراد مبلغاً جيداً .

وأما كتاب الدكتور غنيم فقد عني أصلاً بالمقارنة بين المصادر العليا ( الكتب المقدسة ) للأديان الثلاثة : اليهودية ، النصرانية ، والإسلام في خصوص طبيعة المرأة الأولى ، ومدى مسئوليتها عن خطيئة العصيان وما ترتب عليه في كل من الديانات الثلاث . وقد أورد في بحثه نظرات أصيلة محققة .

ومع ما في هذه الكتب من جهود طيبة - وما في غيرها مما هو أقل أهمية فيما يبدو لي - فقد رأيت أن مجال البحث في قضية ( مكانة المرأة في الإسلام ) ما يزال متسعاً يتطلب المزيد ؛ لأن القضية كبيرة بحق ، وفيها من التاهات ووعورة الطريق وتحكم العواطف والأفكار السابقة - الكثير - كما قال الدكتور مصطفى السباعي بحق - وفيها أفكار كثيرة تجمع بين شيوعها وعدم صحتها .

والنظرة الفاحصة إلى جوانب القضية ، وما يقدم فيها - بصورة متتابعة مستمرة - من كتب ودراسات مختلفة المنطلق والمنهج والأهداف - تكشف عن الحاجة ( من المنطلق الإسلامي الصحيح ) إلى صياغة تقدم بناء فكرياً متكاملأ لها ، يستوعب كافة جوانبها في دراسة أصيلة محققة ، لا تنسب إلى الإسلام فكرة أو حكماً ما إلا إذا تضمنه - في وضوح - أثبت مصادره من القرآن الكريم والسنة الصحيحة ، بحسب قواعد المحدثين ، ومعطيات اللسان العربي الذي به ورد القرآن الكريم ، وجاءت على طرق بيانه السنة النبوية .. مع عدم إغفال شيء من طعون الطاعنين ووجهات المخالفين ، وسلك ذلك كله في إطار البناء العقلي المحكم الذي يعتمد اجتهاداً أصيلاً لا يعرف الحق بمن قاله من فلان وفلان .. إنما يميزه بأدله .. مع عدم الغفلة عن ثلاث أمور هامة :

(2) نفسه ص 10 .

(1) السابق .

(3) تحرير المرأة في عصر الرسالة 39/1 .

**الأول :** تأثير كثير من الفقهاء فيما قدموه في القضية من شروح وآراء بأوضاع وأعراف بلادهم وعصورهم ونظرتها إلى ( المرأة ) .

**والثاني :** ما قرره الأصوليون والفقهاء عن الجانب الذي تتغير فيه الفتوى بتغير الظروف والزمان والمكان ...

**والثالث :** استحضار أوضاع العالم الإسلامي الآن داخل المنظومة العالمية ، مما له تأثير - كما أشرت من قبل - على الاجتهاد والنظر في القضية ، وما يدخل فيما أطلق عليه السلف ( فقه الواقعة المجتهد فيها ) ؛ وذلك لأن الصياغة العقلية للقضية والبناء الفكري المنشود لها ينبغي أن يوازن بين ( الالتزام الكامل بما تعطيه النصوص الصحيحة ) و ( عدم إغفال فقه الوقائع المعاصرة الجديدة في إنزال هذه النصوص عليها ) .. وهذا ما حاولته في هذه الدراسة ، وأرجو أن أكون قد بلغت فيه مبلغاً مرضياً ..

وتتكون هذه الدراسة بعد المقدمة والمدخل الضروري من قسمين ، وخاتمة :

**القسم الأول :** ( الأمور التي سوى الإسلام فيها بين المرأة والرجل تسوية كاملة ) .

وقد عرضنا في هذا القسم للمباحث التالية :

الأصل العام في القضية .

التساوي في أصل الخلق .

تبرئة المرأة من اختصاصها بالمسئولية الأصلية للمعصية .

الأنثى بين النجاسة ومنتهى التكريم .

تساوي الأنثى والذكر في حق الحياة .

تساوي الرجال والنساء أمام التكليف والجزاء .

تساوي الرجل والمرأة في الحدود والعقوبات الشرعية .

تساوي الرجل والمرأة في أهلية التصرفات والتعاقدات المالية .

**أما القسم الثاني :** فهو ( قضايا التمايز بين الرجل والمرأة ) فقد عرضنا فيه تفصيلاً لقضايا : القوامة والطاعة .

حق الطلاق بين الزوج والزوجة والقاضي .

الميراث بين الأنثى والذكر .

تعدد الزوجات .

تولي الوظائف والولايات والنيابات العامة .

اللباس والزينة .

التربية والتعليم .

ولي المرأة في عقد زواجها .

أيمان المرأة وشهادتها .

قضايا متفرقة .

أما الخاتمة ففيها نتائج وتعقيبات عامة .

وقد عقدت - بعد هذه المقدمة - مبحثًا طويلًا ( في صورة تمهيد للقضية ) بعنوان ( مدخل ضروري لفهم الاختلاف المبدئي في قضية المرأة ) وقد قصدت به أن أكشف عما استقر في ضميري - بعد طول تفكير ومدارسة - من أن معظم الاختلافات الجذرية ( التي لا سبيل معها إلى أي التقاء أو اتفاق ) في هذه القضية - وربما قضايا أخرى مماثلة - تؤول في حقيقتها إلى الاختلاف في العقيدة الباطنة في النظر إلى الكون والحياة ومدى الالتزام الواجب بحجية النصوص المقدسة في القرآن والسنة .. فإذا ما أدركنا ذلك لم نرغبنا كثرة هذه الاختلافات ولا عمقها ، ولا ما يؤججه للإسلام فيها من نقد شديد وسخرية ؛ ذلك أنها تصدر عن اختلاف عقدي في الأصول ينعكس على القضايا المختلفة في صورة خلاف فكري عقلي ، وإنما هو في حقيقته خلاف عقدي .. وحين ندرك هذا ، نعلم أن المخالفين إنما يختلفون معنا حقيقة في العقيدة ذاتها ، وليس في مجرد النظر العقلي إلى بعض أوضاع المرأة وقضاياها ، ولعلنا حين نعي هذا نتخفف معهم من كثير من الحوارات العقلية المجردة - التي لا جدوى منها في ذاتها - لنقصد إلى أصل الخلاف ومصدره الحقيقي وهو العقيدة .

وهذا بداهة غير نوع آخر من الاختلاف واقع بيننا وبين من نجتمع معهم ( ولله الحمد والمنة ) في صحيح الانتماء إلى الإسلام والالتزام المطلق بنصوصه وأصوله ومقرراته العامة ، بيد أن هذا لا يمنع من شيء واقع بيننا وبينهم من الاختلاف في تفسير بعض النصوص داخل إطار المنظومة الإسلامية العامة في الأحكام .. ولا بأس من ذلك أولاً وأخيراً ، بل هو مظهر واضح لحياة الإسلام ، وثراء نصوصه ، واحترام حرية الفكر والتأويل بين علمائه . وهو أيضًا صورة معاصرة لما أقره النبي ﷺ من أن يختلف أصحابه

فيما هو مجال للشورى والاجتهاد ... والإسلام يتسع لذلك كله <sup>(1)</sup> ويقبله في مجموعه . على أننا لا نسوي بين نوعي الاختلاف ، لا في النظرة ، ولا في طريقة تناول والحوار والمناقشة ، كيف وقد حكم الله تعالى فقال : ﴿ أَفَتَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ ﴾ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴿ ( القلم 35 - 36 ) ومن ثم لا يستوي من يصرف جهده في محاولة هدم الإسلام والنيل منه ، مع من يصرفه في محاولة فهمه وتفسير نصوصه ، وإن أخطأ التفسير الصحيح أحياناً فيما نرى .

ومهما يكن من شيء فقد عرضت لكل النصوص التي انطلق منها مهاجمو الإسلام في قضية المرأة ، ولم أغفل منها شيئاً ، وقد تبين لنا - ولله الحمد والمنة - أن الصحيح منها تتبدى فيه بوضوح معاني إكرام الإسلام للمرأة ، ورعايتها ، والحرص على مصلحتها ، وإبعادها عن مواطن الهوان والابتذال . كذلك عرضت أيضاً بالتفصيل والاستدلال لما هو موضع اختلاف بيننا وبين ( إخواننا ) في فهم النصوص وتأويلها .. عرضت لآيات القوامه ، وتعدد الزوجات ، واللباس ، والزواج ، والطلاق ، والفرقة ، والشهادة .. إلخ . كما عرضت لأحاديث خلق المرأة من ضلع أعوج ، ونقصان عقلها ودينها ، وعدم فلاح من يوليها .. وكل ما رُوي وأُتخذ سبيلاً لتحقيرها وإهانتها .. ولم أغفل من ذلك شيئاً .. وفي إطار ذلك كله حاولت أن أقيم ذلك البناء العقلي المتكامل المستوفى للتصور الذي أشرت إليه من قبل .

ولعل هذه الدراسة أن تكون - على نحو ما - داخلة تحت الأثر المروي « يَحْمِلُ هَذَا الْعِلْمُ مِنْ كُلِّ خَلْفٍ عُذُولُهُ : يَنْفُونَ عَنْهُ تَحْرِيفَ الْغَالِينَ ، وَتَأْوِيلَ الْجَاهِلِينَ ، وَانْتِحَالَ الْمُبْطِلِينَ » <sup>(2)</sup> . وعلى الله قصد السبيل .. وهو حسبنا ونعم الوكيل .

الجمعة أول رجب 1416 هـ

24 نوفمبر 1995 م

(1) وليس أدل على ذلك من اختلاف الصحابة في المراد من قوله ﷺ : « لا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة » وإقراره ﷺ للفهمين المختلفين ، مع سماعهم العبارة بأذانهم منه . انظر ( صحيح البخاري ، باب مرجع النبي ﷺ من الأحزاب .. ) .

(2) رواه البزار مرفوعاً عن أبي هريرة وابن عمرو ، وفيه رواية للبيهقي أيضاً وفيه عمر بن خالد القرشي كذبه ابن معين وأحمد ونسبه إلى الوضع ( الجامع الأزهري للمحافظ المناوي 174/3 ) لكن بعض العلماء حسن بعض طرقه ، راجع ( تدريب الراوي ) في الكلام على العدالة ، وبعضهم صححها ( مشكاة المصابيح ) 82/1 لكنني آثرت احتياطاً إطلاق وصف الأثر عليه .





**تمهيد**

**مدخل ضروري لفهم الاختلاف**

**المبدئي في قضية المرأة**



- 1 -

من النادر أن نجد قضية اختلفت فيها وجهات النظر بمثل ما اختلفت وتعددت في (قضية المرأة) . هذه القضية التي تعددت فيها التشريعات ووجهات نظر المفكرين والفلاسفة ودعاة الإصلاح ( ومُدَّعِيه أَيْضًا ) على مر العصور حتى وصل التعدد إلى مستوى التناقض والاختلاف الجذري الذي لا إمكان معه للقاء أو اتفاق أو تقارب . وقد أغرى هذا التعدد كثيرًا ممن لم تنهياً لهم ظروف المعرفة والقدرة على الاجتهاد الصحيح - في مثل هذه القضية الخطيرة - فقالوا وسودوا بمقالاتهم صحائف كثيرة لا يجد فيها القارئ المحقق ( بعد إنعام النظر ) سوى جهالات بسيطة ومركبة وشذرات مبتورة من حقائق غير كاملة عرَفَتْ شيئًا وغابت عنها أشياء كثيرة .

ولا عجب في هذا التعدد والاختلاف وكثرة الكاتبين ، فقضية ( المرأة ) إنما تعني وتخص نصف البشرية ، أعني نصف العمران الإنساني في ماضيه وحاضره ومستقبله ، بل تعني ( عند التحقيق ) أكثر من ذلك ؛ لأن أوضاع المرأة تؤثر بالسلب والإيجاب على كافة أوضاع العمران البشرى في عمومها ؛ لأن ( المرأة ) لا تعيش منفردة فيه ، إنما هي ( الأم ) لبنيتها ، و ( البنت ) لوالدها ، و ( الأخت ) لإخوتها ، و ( الزوجة ) لزوجها ، وهي تؤثر في هؤلاء جميعهم وتتأثر بهم ، فقضية المرأة ( عند التحقيق ) إنما هي قضية المجتمع البشرى كله .

ولا خلاف بين الذين يتكلمون في هذه القضية - أو يفكرون فيها على نحو ما - في أن رُقْيَ المجتمع وتقدمه مرهون برقي المرأة وتقدمها فهو مقدمة ضرورية لا معدى عنها لرقى العمران البشرى في مجموعها . وفي المقابل فإن تخلف أوضاع المرأة وانحدارها ملازم دائمًا لتخلف أوضاع المجتمعات البشرية وانحدارها . ولا يمكن لمفكر ما أن يقيم مثلاً أوضاع ( الحرية البشرية ) و ( العدالة الإنسانية ) و ( تماسك المجتمع ) و ( قوته ) - بمعزل عن رصد أوضاع ( المرأة ) وتحليلها في هذا المجتمع .

لا خلاف على الحقيقة السابقة بين كافة المفكرين والمُتَظَرِّين ( على اختلاف وتباين اتجاهاتهم ) في هذه القضية ، إنما موضع الاختلاف الحقيقي بينهم يكمن في ما الذي يعتبره كل منهم ( تقدماً ) و ( عدالة ) و ( قوة ) و ( حرية صحيحة ) في أوضاع المرأة ومجتمعها بعامه . فهنا نجد التباين والاختلاف والتناقض في محتوى منظومة القيم عند كل منهم وترتيب القيم - من حيث أهميتها - في هذه المنظومة .

ذلك أن ما يعتبر في نظام ما ( سواء كان واقعاً عملياً أم كان فكراً نظرياً ) تقدماً وعدالة وحرية صحيحة - يعتبره نظام آخر انحلالاً وظلماً وعودة إلى عصور التخلف الهمجي .. ولا أدل على ذلك من تناقض النظرة إلى ( بكاره المرأة وعذريتها الجسدية ) وإلى ( مدى تقبل أو رفض فكرة الصديق الخاص للفتاة المراهقة أو الشابة ) ، حيث نجد نظاماً تهتم بكون المرأة التي لم يتسبق لها الزواج الشرعي بكرة ، وتعتبرها قضية حياة أو موت بالمعنى الحرفي ، بينما نجد نظاماً أخرى لا تعبأ إطلاقاً بذلك ، بل تتماهى فيه إلى الحد الذي يعتبر البكر العذراء ( أقل قيمة ) واعتباراً من الثيب التي خَبِرَت الرجال وخبروها ( دون زواج شرعي ) ؛ لأن للخبرة قيمتها كما يصرح بعض مفكرهم ومُظَرِّبهم !! كذلك نجد نظاماً ومجتمعات تعاقب الفتاة ( إلى حد القتل أحياناً ) حينما يتأكد ( أو حتى يقوم الظن ) بأن لها صديقاً انتهك حرمة جسدها ( دون زواج ) ، بينما نجد نظاماً ومجتمعات أخرى لا يستريح الوالدان فيها ولا يطمئن كل منهما إذا عرفت ابنتهما عن مصادقة الفتیان واتخاذ الأخدان حتى يصل الأمر أحياناً إلى عرضها على الطبيب النفسي لمعالجة أسباب هذا العزوف ! فإذا ما اتخذت البنت خِذْناً ورقيقاً استراح كل من أبويها وهنا الآخر بأن ابنتهما أصبحت ( طبيعية ) كبقية الفتيات في البلد ! وهكذا الشأن في أمور أخرى كثيرة .

وقد تبين لى بعد إطالة النظر في أسباب هذا الاختلاف ( الذي يصل أحياناً إلى حد التناقض ) أنه - عند التحليل النهائي له - يرجع إلى الاختلاف الجذري في ( العقيدة ) الخاصة التي عنها يصدر - كلُّ صاحب فكر ، من حيث إيمانه بالله تعالى ، وتفصيلات هذا الإيمان ، وانعكاساته على فهم الكون والحياة والموت ، فمن يصدر في عقيدته عن نص يؤمن بصدوره عن الله تعالى ، غير الذي لا يؤمن بإله أصلاً ، أو يؤمن بإله هو من حيث الذات والصفات غير ( الله تعالى ) الذي يؤمن به الأول .

ولنضرب على ذلك أمثلة : فالمسلم ( صحيح الإيمان ) الذي يصدر في حياته كلها ( ومنها فكره واجتهاده ) عن الالتزام المطلق بنصوص القرآن الكريم والسنة المطهرة لن يسعه حين يفكر ويستنبط ويجهتد سوى أن يحاول الكشف عن ( حكم الله تعالى ) كما يظهر لعقله في كل مسألة ، وهو لن يقدم على الاجتهاد في أحكام الشريعة إلا إذا كان فقيهاً تنوافر فيه شروط الاجتهاد الشرعي التي تضمنها إجمالاً قوله تعالى : ﴿ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ ﴾ ( النساء 83 ) وقوله : ﴿ فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴾ ( التوبة 122 ) ،

فإن لم يكن من هؤلاء الفقهاء المستنبطين فلن يقتحم هذا المجال بعقله ؛ حيث يمنعه من ذلك قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ﴾ ( الإسراء 36 ) وقوله : ﴿ فَتَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ ( النحل 43 والأنبياء 7 ) .

والمجتهد المسلم لن يصدر في أحكامه عن محض عقله ، أو عن هواه أو ما تحبه الجماعة أو الغالبية ، أو الحاكم ، أو المحكومون ، إنما سوف يستخدم عقله المهيا للاجتهاد آلة ووسيلة للكشف عن ( حكم الله تعالى ) المتضمن داخل النصوص الشرعية على نحو ما ؛ لأنه يؤمن ( بحكم عقيدته ذاتها ) بأن هذه النصوص لم تغفل شيئا ما يمكن أن يمر بحياة المسلم دون أن تُشْرَعَ له على نحو ما ، وهو معنى إكمال الدين وإتمام النعمة في قوله تعالى : ﴿ آيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا ﴾ ( المائدة 3 ) . وكما يقول الإمام الشافعي بحق : ( فليست تنزل بأحد من أهل دين الله نازلة إلا وفي كتاب الله الدليل على سبيل الهدى فيها ) ( الرسالة ص 2 ) .

وهذا الالتزام من المجتهد المسلم يصدر عن قوله تعالى : ﴿ وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ ﴾ ( الشورى 10 ) وقوله عن الذين يرفضون هذا الالتزام : ﴿ أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْتَغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾ ( المائدة 50 ) وقد حكم الله تعالى بأن يلتزم المسلم بالسنة الصحيحة كما يلتزم بالقرآن الكريم حيث قال : ﴿ مَنْ يُطِيعِ أَرْسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ ﴾ ( النساء 80 ) وقال لرسوله الكريم ﷺ : ﴿ فَلَا وَرَيْكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ ( النساء 65 ) كما أمر الله تعالى بالاعتبار الذي تقاس فيه الأشباه بالأشباه والأمثال بالأمثال حيث قال : ﴿ فَاعْتَبِرُوا يَكَاؤُلَى الْأَبْصَنِ ﴾ ( الحشر 2 ) .. وهكذا بينت الآيات والأحاديث للمسلم المجتهد طريق الاجتهاد ومقرراته من ( رفع الحرج ) و ( إلغاء الضرر ) و ( سد الذرائع ) إلى ( الفساد ) و ( مراعاة مصالح الناس الحقيقية المعبرة في الشريعة ) .. إلى آخر ما لا يتسع المجال هنا لتفصيله .

وهكذا يجتهد المسلم في تنزيل النصوص والمقررات الشرعية على الوقائع التي ينظر فيها ، كاشفاً عن حكم الله تعالى فيها كما يبدو لعقله ، فيدور اجتهاده ونظره في إطار هذه النصوص والمقررات . ولا يسعه إطلاقاً أن يخرج عنها ( وهو يعي ويعلم ) طرفة عين . لكن الذي يؤمن بدين آخر ( غير الإسلام الصحيح ) له طريق آخر مختلف جملة وتفصيلاً عن طريق المجتهد المسلم ، وكذلك المادي الذي لا يؤمن بدين سماوي أصلاً ،

له طريق آخر مختلف جملة وتفصيلاً .. وهكذا تؤول الآراء والمقولات في هذه القضية (وفي غيرها أيضاً) عند التحليل الأخير إلى (العقائد) الخاصة لكل من أصحابها في الكون والحياة والموت، فليست هذه الآراء والمقولات مجرد أفكار عقلية انتهى إليها صاحبها بمعزل عن عقيدته، إنما هي أفكار دارت في نطاق هذه العقيدة وأصبحت امتداداً عقلياً لها .

ولنضرب على ذلك مثالين من موضوع دراستنا عن (المرأة) وعن خصوص قضية (زواجها من الرجل) :

أما المثال الأول : فيبدأ الإسلام فيه من منطلق قوله تعالى : ﴿ وَمِنْ عَائِشَتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ ( الآية 21 من سورة الروم ) .

وقد وردت في سياق تعداد آيات قدرة الله ونعمته ورحمته بالخلق، وذلك أنه - وهو يعلم مَنْ خَلَقَ - فطر الإنسان على غرائز وطبائع لا يستغني فيها عن الإلف جسدياً ونفسياً، ثم إنه تعالى قد حد حدوداً وشرائع حرم فيها بصورة قاطعة تحقيق الائتلاف المطلوب إلا في نطاق ما شَرَعَ، فكان من الضروري أن يُوجَدَ وسيلة متمسرة لخلقه ليحققوا فيها متطلباتهم النفسية والجسدية التي فطرهم عليها، وإلا أوقعهم ذلك في غَنَبٍ لا يقدرّون على دفعه إلا بالمعصية، ومن هنا شرع الزواج ليحقق للإنسان ثلاثة أهداف لا غنى له عنها : إرضاء الغريزة الفطرية، والحصول على الولد على نحو مشروع، والأنس النفسي إلى الإلف والسكن إليه والتعاون معه على شدائد الحياة وأحداثها وصروفها . وكل الأهداف والدوافع التي يتزوج الناس من أجلها لا تخرج عن هذه الثلاثة في مجموعها، وإن لم تحقق الأهداف الثلاثة جميعها في كل زواج . وقد يكفي هدفٌ تحقيقي بعضها بالنسبة إلى بعض الناس في دفعهم نحو طلب الزواج وتحقيقه . أما الثلاثة معاً فتمثل الهدف المثالي المتكامل .

وقد ثبتت مشروعية الزواج الإسلامي بالقرآن الكريم في مثل قوله تعالى : ﴿ وَأَنْكِحُوا الْأَيَّامَ (1) مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ ﴾ ( النور 32 ) . وبالسنة في مثل قوله ﷺ : « يا معشر الشباب، من استطاع منكم الباءة (2) فليتزوج، فإنه أغض للبصر وأحصن

(1) جمع أيم، هو من لا زوج له رجلاً كان أم امرأة .

(2) النكاح، راجع ( القاموس المحيط ) ج 1 ص 9 والمقصود هنا : القدرة عليه .

للفرج ، ومن لم يستطع فليصم فإن الصوم له وجاء» <sup>(1)</sup> . كما ثبت بإجماع المسلمين - قولاً وعملاً - على هذه المشروعية منذ عصر رسول الله ﷺ حتى عصرنا هذا .

لذلك نجد في القرآن والسنة كثيرًا من النصوص التي ورد فيها الأمر العام الصريح لجمهور المسلمين بالزواج والحث عليه ، واعتبار الإعراض عنه خروجًا عن سنة الإسلام ورسوله ﷺ .

فإلى جانب النصين السابقين رَوَى مسلم بسنده أن بعض أصحاب رسول الله ﷺ قال : لا أتزوج النساء ، وقال بعضهم : لا أكل اللحم ، وقال بعضهم : لا أنام على فراش - يقصدون الانقطاع إلى العبادة والتبتل <sup>(2)</sup> - فقام رسول الله ﷺ خطيبًا ، فحمد الله وأثنى عليه ثم قال : « ما بال أقوام قالوا : كذا وكذا .. ، لكنني أصلي وأنام ، وأصوم وأفطر ، وأتزوج النساء ، فمن رغب عن سنتي فليس مني » . ويروى عن سعد ابن أبي وقاص قال : رد رسول الله ﷺ على عثمان بن مظعون التبتل ، ولو أذن له لاختصينا <sup>(3)</sup> .

وعلى وجه العموم ، فإن مجموع النصوص الإسلامية في ذلك قاطع بالحث على الزواج ورغبة الشريعة في إقدام المسلمين عليه .

ولم ينفرد الإسلام بهذه الرغبة الأصلية العامة <sup>(4)</sup> في إقدام أتباعه الزواج ؛ لأن معظم الشرائع والنظم الإنسانية تنظر إلى العزوبة على أنها وضع غير طبيعي وغير سوي لكل من الرجل والمرأة . « ولا تبدو هذه النظرة في شرائع الأمم المتحضرة ودياناتها فحسب ، بل تبدو كذلك في نظم كثير من الشعوب البدائية » - كما يروي الدكتور علي عبد الواحد وافي <sup>(5)</sup> - ويستدل على ذلك بأن قبائل الإنكا Incas في بيرو يعدون الزواج واجبًا إجباريًا ، وهكذا الحال عند كثير من القبائل والعشائر البدائية ، حيث ينفرون من العزاب وقد يوقعون بهم عقابًا ، وهكذا الحال أيضًا في الشعوب المتحضرة مثل قدامى

(1) وقاية . والحديث في ( صحيح البخاري ) كتاب الصوم ، و ( صحيح مسلم ) كتاب النكاح . وأصل الرجاء : رَضَ الأثنين حتى تذهب شهوة النكاح ، والمقصود هنا هو التشبيه .

(2) الانقطاع عن أمور الدنيا والزهد فيها .

(3) صحيح مسلم ، كتاب النكاح ، وصحيح البخاري ، كتاب النكاح ، باب الترغيب في النكاح .

(4) ننبه هنا على أن هذه الرغبة الأصلية العامة التي اتضحت من النصوص حينما نترجم إلى حكم تشريعي منضبط فإنه يعرض لها أحكام متعددة بتعدد حالات الناس من حيث قدرتهم على الزواج ورغبتهم فيه .

(5) قصة الزواج والعزوبة في العالم ص 3 .



الصينيين ، « ويلغ من تحقير سكان كوريا للعرب <sup>(1)</sup> أنهم لا يسمونه رجلًا ، بل يدعونه « Yattoo » وهو اسم يطلقه الصينيون على الفتاة غير البالغة » . وأيضًا فإن اليهود ينظرون إلى الزواج على أنه واجب ديني لكل قادر عليه ، وفي الشعوب الآرية القديمة كانت تعتبر العزوبة من أمهات الكبائر ، كما كان قدماء اليونان ينظرون إلى الزواج على أنه واجب على الإنسان نحو نفسه ووطنه ، وكذلك كان شأن الرومان في عصرهم القديم ، فقد كان الاعتقاد السائد لديهم حينئذ أن كلاً من الزواج وإنجاب الأولاد ضرورة تقتضيها مبادئ الأخلاق وواجب يحتمه النظام الاجتماعي العام . وكان من قوانين الرومان القدماء - وغيرهم - فرض عقوبات على غير المتزوج <sup>(2)</sup> .

وفيما يتصل باليهود خاصة فإذا رجعنا إلى كتاب ( الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية للإسرائيليين ) تأليف مسعود حاي بن شمعون ، وهو تقنين دقيق بالصورة الحديثة - فإننا نجد المادة السادسة عشرة منه تنص على أن « الزواج فرض على كل إسرائيلي » <sup>(3)</sup> .

والسؤال الذي يتبع ذلك هو : ولماذا كان اهتمام الحضارات والديانات المختلفة بأمر الزواج على هذا النحو ؟

ويجب علماء الاجتماع على ذلك بأن بعض المجتمعات نفرت من العزوبة ؛ لأنها مظنة الانحراف والإفساد وتعدي الحدود ، وبعضها الآخر كان يقيم وزنًا كبيرًا لما يقدمه الأبناء من طقوس وصلوات دينية لأسلافهم ، وأيضًا فإن بعض المجتمعات حرصت على الزواج جزؤه على زيادة النسل لخدمة الجهاز الحربي والعزة القومية أو الدينية <sup>(4)</sup> .

وقد مر بنا ما أقره الإسلام من أسباب ذلك ومصالحه الدينية والدنيوية وملاءمته للفترة والحياة الصالحة ، وإعزاز المسلمين بكثرتهم القوية ، وغير ذلك من الاعتبارات الفردية والجماعية .

(1) ورد في الأصل ( للأعرب ) والصحيح لغويًا ما أورده ، راجع قواميس اللغة . وفي ( القاموس المحيط ) « ولا تقل أعرب ، أو قليل » .

(2) راجع قصة الزواج والعزوبة في العالم ص 6 - 11 .

(3) راجع هذا الكتاب ص 7 وقد طبعت مراجع كل مادة بالعربية والعربية ، وهو يرجع إلى أوثق مصادرهم التشريعية المتفق عليها عندهم . وإن كنا ننبه على أنه قد ظهرت عندهم أيضًا طائفة الحسد التي اتجهت إلى الزهد والرهانية والامتناع عن الزواج ، لكنها كانت طائفة قليلة لا تعبر عن الاتجاه العام في الشريعة اليهودية .

(4) راجع : قصة الزواج والعزوبة ص 12 - 13 .

على أن اتجاه النظم السابقة كلها إلى الدعوة القوية إلى الزواج على هذا النحو ، يجب أن لا ينسينا أن بعض النظم الأخرى القليلة تذهب مذهبا آخر ترى فيه أن ترك الزواج - وكافة <sup>(1)</sup> الصلات الجسدية - هو الأفضل ، وهو ما نجده في الديانة الهندوكية ، ثم في الديانة النصرانية في النصوص المقدسة عند من ينتسبون إليها . وفيما يتصل بالهندوكية التي ترجع إلى نحو ألفي سنة قبل ميلاد السيد المسيح ( عليه السلام ) فإننا نجد في كتاب شريعتهم ( منو سمرتي ) <sup>(2)</sup> النص على أنه : « لقد ذهب كثير من البراهمة الذين قضوا حياتهم بالعفاف ، منذ الصبا حتى الموت ، إلى النعيم ، بالرغم من أنهم لم يعقبوا أولادا » <sup>(3)</sup> . ويقول الأستاذ إحسان حقي <sup>(4)</sup> في التعليق على هذه الفقرة : « إن عدم ترك نسل عند الهنادكة ذنب يستحق عليه المرء العقاب ؛ لأن في جملة واجبات الهندوكي تأدية دين الأجداد ، أي ترك ولد يقوم بالعبادات والتقدمات إلى الأجداد . ومع ذلك فقد وعدت الديانة الهندوكية النعيم لمن يقضي حياته بالعفاف . وظاهر أن تارك الزواج العفيف أحق من المتزوج العفيف . وأما من يترك الزواج ويقضي حياته بالفسق والفجور فإن عقابه يكون مضاعفاً ، أولاً لأنه لم يتزوج ليقوم بواجبه ، وثانياً لأنه لم يحافظ على عفته » <sup>(5)</sup> .

وبناء على هذا تكون الدرجة الأعلى عندهم لتارك الزواج العفيف منذ صباه حتى موته ، وهو أفضل من المتزوج العفيف الذي هو أفضل بدوره من تارك الزواج الفاجر الذي لم يقدر على العفة الكاملة فيكون كالأول ، ولم يتزوج فينجب أولاداً يؤدي بهم واجبه نحو الأجداد فيكون كالثاني . فليست أفضلية ترك الزواج عندهم مطلقة .

وفيما يتصل بالنصرانية - كما هي في نصوصهم التي يقدسونها - فإننا نجد في (رسالة بولس <sup>(6)</sup> الأولى إلى أهل كورنثوس ) قوله لهم : « وأما من جهة الأمور التي

(1) على اعتبار خاص سنينه فيما يلي . (2) ومعناه ( شرع منو ) ، وراجع مقدمته التاريخية .

(3) المادة 159 ص 313 من الترجمة العربية المقارنة .

(4) الذي عربه وشرحه وعلق عليه وقارنه بكتب الديانات العالمية الثلاث .

(5) السابق ص 33 - 314 .

(6) لبنين منزلته عند المسيحيين نذكر أنه ورد في ( أعمال الرسل ) - وهو من أسفار ( العهد الجديد ) المقدسة عندهم - أن بولس وقد كان يسمى شاول أيضاً - كان أحد الرجال الذين ظهر لهم السيد المسيح في العصر المسيحي الأول وكلفه بأن يبلغ دعوته « وامتلاً بولس من الروح القدس » راجع : الإصحاحات 9-13 ومن ثم يطلقون عليه ( بولس الرسول ) ، ويعتقدون أنه ينطق بما يشه فيه روح القدس ، كما يصرح هو بذلك في آخر ما نقلناه عنه .

كتبتم لي عنها فحسناً للرجل أن لا يمس امرأة . ولكن لسبب الزنا ليكن لكل واحد امرأته ، وليكن لكل واحدة رجلها » الإصحاح السابع 1-2 وفيه يقول أيضاً : « ولكن أقول لغير المتزوجين وللأرامل : إنه حسن لهم إذا لبثوا كما أنا . ولكن إن لم يضبطوا أنفسهم فليتزوجوا ؛ لأن التزوج أصلح من التحرق » 9-10 وفيه أيضاً « غير المتزوج يهتم فيما للرب كيف يُرضي الرب . وأما المتزوج فيهتم فيما للعالم كيف يرضي امرأته ، إن بين الزوجة والعذراء فرقاً ، غير المتزوجة تهتم فيما للرب لتكون مقدسة جسداً وروحاً ، وأما المتزوجة فتهتم فيما للعالم كيف ترضي رجلها » 32-34 ويختتم توجيهه في هذا بقوله : « إذن من زوج فحسناً يفعل ومن لا يزوج يفعل أحسن . المرأة مرتبطة بالناموس <sup>(1)</sup> ما دام رجلها حيّاً ، ولكن إن مات رجلها فهي حرة لكي تتزوج بمن تريد في الرب فقط ، ولكنها غبطة أن ثبت هكذا بحسب رأيي ، وأظن أنني أنا أيضاً عندي روح الله » 28-49 .

وهذه النصوص تتضمن جوهر النظرة النصرانية إلى الزواج والعلاقات الجسدية ، وهي موجهة إلى الرجال والنساء والفتيات وأوليائهن ، وهي تنص على أن الوضع المثالي الأفضل لجميع المسيحيين هو عدم الزواج ، لكن الزواج يباح خشية الزنا وعدم القدرة على ضبط النفس ، أما من يقدر على ضبط أنفسهم من الرجال والنساء فالأفضل لهم ولهن جميعاً الانصراف إلى العبادة وسبل رضا الرب .

وفي هذه النزعة إلى الرهبانية والانقطاع للعبادة يقول الله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِمَا النُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ فَمِثَّهُمْ مَثَافِرٌ كَثِيرٌ مِنْهُمْ فَاسْتَفْتَوْا ۖ ثُمَّ قَفَّيْنَا عَنْ عَائِلِهِمْ بِرُسُلِنَا وَفَقَيْنَا يُعْيَىٰ آيِنَ مَرْيَمَ وَءَاتَيْنَاهُ الْإِنجِيلَ وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهَابَنِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا فَتَأْتِنَا الَّذِينَ يَعْتَمِدُونَ بِأَعْرَافِهِمْ كَثِيرٌ مِنْهُمْ فَاسْتَفْتَوْا ۖ ﴾ (سورة الحديد 26-27) .

يعني أنهم التزموا من تلقاء أنفسهم بالرهبانية ، فما قاموا بما التزموه حتى القيام . وقد روي في بعض الآثار <sup>(2)</sup> الإسلامية أن تعرّض النصارى في عصورهم الأولى للتعذيب والتشريد والتجاءهم بسبب ذلك إلى الجبال والكهوف والأماكن المنعزلة عن العمران ، كان وراء

(1) الشريعة بما فيها من حقوق وواجبات .

(2) راجع مثلاً : تفسير ابن كثير ج 8 ص 54 وما بعدها ، أما جملة ﴿ إلا ابتغاء رضوان الله ﴾ ففيها تفسيران : الأول : أنهم ألزموا أنفسهم بالرهبانية ابتغاء رضوان الله - قاله سعيد بن جبير وقتادة - والثاني : ما كتبنا عليهم الرهبانية ، بل كتبنا عليهم ابتغاء رضوان الله .

اتجاههم إلى الرهبانية واعتزال حياة الأسرة . وهو ما يتفق مع المنطق وواقع الأمور .

وقد ارتبطت الرهبانية المفروضة بمن يقومون على الشعائر الدينية في المسيحية وبعض الديانات <sup>(1)</sup> الأسبوعية ، وغيرها وفيما يتصل بالنصرانية فإن ( الكهنوت ) و ( الرهبة ) من موانع الزواج فيها على تفصيل خاص بين طوائفها المختلفة ، والكهنوتية هي قطع العهد بخدمة الكنيسة ، والرهبنة هي حياة البتولية والعزلة والانقطاع <sup>(2)</sup> .

ونجد مثل ذلك أيضًا في كثير من الديانات القديمة في آسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا . « ويرجع التبتل المفروض على رجال الدين وعلى الرهبان في المسيحية وغيرها من الأديان إلى عدة أصول ، وتقوم أسبابه على اعتبارات شتى : ففي كثير من الشعوب كان ينظر إلى الكاهنة على أنها زوجة الإله الذي وقفت نفسها على معبده ، فكان يحرم عليها لذلك أن تكون في الوقت نفسه زوجة لإنسان . وقد ساد هذا الاعتقاد لدى كثير من الشعوب البدائية والمتحضرة » <sup>(3)</sup> .

ومن ثم فقد اعتبر بعض رجال الكنيسة أن من يتزوج بعد الرهبنة كمن يزني أو كمن يتزوج مرتين ، وكان تعليل هذا عندهم أن الراهب يرتبط بعهد مع السيد المسيح نظير ما يرتبط به بالزوجة ، ومن ثم يلتزم باحترام ذلك العهد وإلا عُدَّ خائنًا ومتعديًا على حقوق الديانة التي توجب عليه حفظ النذور لله والوفاء بها ، لكن من شرائع الطوائف المسيحية من لم يأخذ بذلك ، بل أخذ بما ورد في رسالة بولس السابقة من أن الزواج أولى من التحرق ، وكان هذا رأى البروتستانت الذين حارب زعيمهم لوثر نظام الرهبنة وقال : إن حياة الزواج أفضل من حياة العزوبة ، بل إنه هو نفسه تزوج من راهبة <sup>(4)</sup> .

ومهما يكن من أمر ، فإن التشريع الإسلامي قد حرم على المسلمين رهبانية التبتل والانقطاع عن الزواج ، وأبدلهم بها رهبانية أخرى هي ما ورد في قوله ﷺ : « لكل نبي رهبانية ، ورهبانية هذه الأمة الجهاد في سبيل الله عز وجل » <sup>(5)</sup> أما ( الزواج ) فقد جُعِلَ

(1) نستخدم هذا اللفظ هنا بمعنى : ما يدين به بعض البشر من عقيدة ، ولو لم تكن من الأديان السماوية الثلاثة .

(2) راجع تفصيل تحريم الزواج بسببهما بين الطوائف المسيحية المختلفة في : الأحوال الشخصية للوطنين غير المسلمين ص 517 - 521 .

(3) قصة الزواج والعزوبة ص 929 .

(4) راجع : الأحوال الشخصية للوطنين غير المسلمين ص 519 . وانظر كتاب : من لوثر إلى هتلر تأليف بيتر .

ف . وينر ، ترجمة رمزي يسي .

(5) رواه الإمام أحمد بسنده عن أنس بن مالك ( مسند أحمد 226/3 ) وعن أبي سعيد الخدري 82/3 ، كذلك

رواه أبو يعلى .

من سنة الإسلام ومقاصده على النحو السالف .

وأما المثال الثاني : فيبدأ الإسلام فيه من حقيقة أنه منذ فجر التاريخ البشري المسجل والزواج نظام قائم بين الرجل والمرأة ، وإن تعددت صورته واختلفت شيئاً ما .

والتفسير الديني للتاريخ يدل في وضوح على أن الله تعالى قد جعل الزواج صلة مشروعة من أيام آدم أي البشر ( عليه السلام ) حيث نقرأ قوله تعالى : ﴿ وَفَلَمَّا يَتَذَكَّرْ أَسْكَنْ أَنْتَ وَزَوْجَكَ الْجَنَّةَ ﴾ ( البقرة 35 ) ثم يحددنا القرآن الكريم أيضاً عن امرأة نوح وامرأة لوط وامرأة إبراهيم وامرأة فرعون ، وغيرهم من البشر أنبياء وغير أنبياء منذ أقدم العصور <sup>(1)</sup> .

وهذا هو الحق الذي تؤيده النصوص والآثار التي عُثر عليها في أقدم الحضارات ، فالزواج نظام قائم في الحضارات الفرعونية ، ثم هو في أقدم نصوص الديانة الهندوكية التي ترجع إلى ألفي سنة قبل الميلاد <sup>(2)</sup> ، وفي غيرهما من أقدم الحضارات .

والذي نقصده من مفهوم الزواج في هذه الحضارات كلها إنما هو مفهوم عام يعني صلة مشروعة بحسب قوانين كل حضارة معترفاً بها وبآثارها من المجتمع ، أيًا ما كانت هذه القوانين والأعراف والنظم من حيث إباحة بعضها لما أطلق عليه بعد ذلك ( نكاح المحارم ) وغير ذلك من الفروق التي تغيرت المفاهيم فيها تغيراً كبيراً على مر العصور .

## - 2 -

لكن بعض الباحثين في علم الاجتماع والإثنوجرافيا <sup>(3)</sup> Ethnographie يذهبون إلى أن التاريخ البشري عرف أولاً ( الشيوعية الجنسية ) التي تكون فيها جميع النساء حقاً مشاعاً لجميع الرجال في المجتمع الذي كان يعيش - كما تعيش بقية الحيوانات - في قطعان تبحث عن الطعام ، وتحقق غريزتها الجنسية بأي طريق متاح مع أي أنثى ، فكل الذكور لكل الإناث والعكس أيضاً صحيح . والولد ابن المجتمع كله .

ويربط بعض هؤلاء الباحثين - تبعاً لتفسيرهم الخاص لمراحل التاريخ البشري - بين هذه الشيوعية الجنسية في النساء وما يقولونه عن أن هذه الشيوعية اقترنت بشيوعية في الأموال ، حيث كانت الملكية عندئذ - كما يقولون - ملكية جماعية نمت نمواً طبيعياً ،

(1) راجع مثلاً : سورة التحريم 10 - 11 ، وسورة الذاريات 29 .

(2) سترجع في هذه الدراسة إلى كتابها المقدس عندهم ( منوسمري ) .

(3) البحث في النظم الاجتماعية للشعوب البدائية راجع مثلاً : قصة الزواج ص 61 .

فلم يكن هناك ما يدعو لارتباط خاص بين رجل معين وامرأة معينة ؛ لأن الرغبة في مثل هذا الارتباط بالزواج لم تنشأ إلا حينما انتصرت الملكية الخاصة على الملكية الجماعية الأصلية ، فاتجه الرجل عندئذ إلى إنجاب أطفال موثوق من أبوتهم له ليرثوا ماله الخاص بعد موته ، ومع نمو الملكية الخاصة « فإن تطور العائلة في عهد ما قبل التاريخ كان عبارة عن تضيق مستمر في نطاقها الذي كان يضم في الأصل الجماعة كلها في جماعة جنسية بين الرجال والنساء . ثم أخذت موانع الزواج تزداد حتى أصبح الزواج الجماعي <sup>(1)</sup> مستحيلًا من الناحية العملية ولم يبق إلا الزواج بين اثنين فقط » <sup>(2)</sup> .

ويتحسر فريدريك إنجلز ( صاحب كارل ماركس وشريكه ) على تحول الشيوعية الجنسية - بحسب نظريته - إلى الزواج بين اثنين فيقول : إن هذا الزواج لم يكن ثمرة الحب الجنسي كما كان الحال قَبْلًا في مرحلة الشيوعية الجنسية <sup>(3)</sup> ، بل أصبح مبنياً على أساس اقتصادي هو انتصار الملكية الخاصة وما ترتب عليه من رغبة الرجل المالك في أن يورث ثروته لأبناء من صلبه حقًا .

كما يربط إنجلز بين هذا كله وبين ما يسميه خضوع جنس النساء لجنس الرجال الذين ملكوا الثروات الخاصة ، ويقول : « فقد ظهر الزواج باعتباره خضوعًا من جنس لجنس آخر ، فلم يكن التنازع بين الجنسين قد أعلن إلى اللحظة التاريخية التي ظهر فيها الزواج » ويستشهد لذلك بما ورد في كتاب اشترك فيه مع كارل ماركس سنة 1846 م واسمه ( الفكر الألماني ) وفيه أن أول صراع طبقي ظهر في التاريخ كان الصراع بين

(1) هو يسميه ( زواجًا ) ! وربما صح لغويًا من الزواج بمعنى ( الاختلاط ) حيث كانت الصلة بين الرجال والنساء جميعًا في غاية الاختلاط دومًا حدود أو حواجز أو موانع أو محرمات .

(2) أصل نظام الأسرة ص 38 - 39 .

(3) ننبه هنا - مع مزيد من الأهمية - على أن الاتجاه الذي يهاجم القيم الدينية فيما يتصل بالزواج والطلاق وعلاقة الرجل بالمرأة بعامة ، إنما يستمد أفكاره من هذا الكلام وما يماثله ، فهو يدعو - بطريق غير مباشرة - من خلال القصص والسينما والمسرح والشعر إلى أن تقوم علاقة الرجل بالمرأة على أساس طبيعي هو ( الحب ) الذي يقصدون به الحب الجنسي الذي يتكلم إنجلز عن أنه كان يدعو الرجل إلى المرأة ، وبالعكس . وهم يدعون إلى أن يعود الأمر كما كان - فيما يقولونه - فتصبح علاقة الرجل بالمرأة مبنية على هذا الحب الجنسي ، بصرف النظر عن الروابط الشرعية من ( عقد الزواج ) ونحوه الذي يطلقون عليه عقد شراء واستعباد للمرأة يرجع إلى سيطرة الرجل الاقتصادية وينافي ما ينبغي من أن يكون الحب الجنسي وحده هو أساس علاقة كل رجل بكل امرأة في كل وقت . وها هي أصولهم الفكرية التي يصدرون عنها .

الرجل والمرأة في ظل الزواج ، وأن أول خضوع طبقي كان خضوع المرأة للرجل ، وقد ظهر الزواج مع ظهور الرق والملكية الخاصة ، حيث كان الرجل هو كاسب العيش لأسرته فكان هو المسيطر عليها .

ثم يتمشى إنجلز مع نظريته في تفسير نشأة الزواج وعلاقة الرجل بالمرأة على أساس اقتصادي محض ، ( فيتنبأ ) بأن التغيير الاجتماعي المقبل سيتحول فيه الجزء الأكبر من الثروة المتوارثة إلى الملكية الجماعية ، وسيكون ذلك سبباً في تخفيض كل القلق من أجل الميراث ، حيث سيختفي الدافع الذي كان يدفع الرجل إلى الزواج بامرأة معينة لا تتصل بغيره من الرجال ليكون واثقاً من أبوته للأطفال الذين تلدهم فتقر عينه بتوريثهم ثروته الخاصة ، فإذا ما تضاعفت الثروة الخاصة - أو اختفت - تضاعلت معها رغبة الرجل هذه أو اختفت هي الأخرى - هكذا يتنبأ إنجلز - ثم يسأل :

وحيث إن الزواج قد ظهر نتيجة أسباب اقتصادية ، فهل يختفي ( الزواج ) باختفاء تلك الأسباب ؟

ويجب إنجلز بأنه لا يجب أبداً أن نقول ذلك ؛ لأنه عندما تتحول وسائل الإنتاج كلها إلى ملكية جماعية - كما كانت في مرحلة الشيوعية الجنسية - فعندئذ ستختفي الأسباب الاقتصادية للزواج ويعود ( الحب الجنسي بين الأفراد ) هو أساس العلاقة بينهما ، وسيعنى المجتمع بتربية الأطفال جميعهم بصرف النظر عما إذا كانوا شرعيين أو غير شرعيين <sup>(1)</sup> ، كما أن الخوف من « النتائج » الذي يعتبر اليوم أهم دافع خلقي واقتصادي يمنع الفتاة أن تمنح نفسها للرجل الذي تحبه ، هذا الخوف سيختفي . كما أن التوسع التدريجي في العلاقات الجنسية سيؤدي إلى نمو رأي عام « أكثر تساهلاً فيما يتعلق بعذرية الفتاة وخجل المرأة » ، لكن ( الزواج ) لن يختفي إنما سيبنى على ( الحب الجنسي ) وحده بين الأفراد <sup>(2)</sup> . ثم ينهي صورة المجتمع المثالي كما يتنبأ به فيقول : إنه

(1) بحسب مقياسنا الآن .

(2) مقتضى هذا - بداية - أنه كلما جذب الرجل أو المرأة إلى حب جنسي آخر لطرف آخر غير من سبق أن ماش معه بعد أن جذب إليه من قبل ، فإنه استجابة لهذا الحب الجنسي الجديد - ولكل حب جنسي متجدد يأتي بعده - يجب الاستجابة إلى مطلب الغريزة المتجددة على الفور ، حيث يصبح ( العقد السابق ) أو العلاقة السابقة ملغاة ويجب صرف النظر عنها ؛ لأنها بنيت على حب جنسي فر وانتهى ، ومن هنا يجب أن تفسح الطريق أمام الاجتذاب الجنسي الجديد الذي هو أساس العلاقة بين الرجل والمرأة . أما ( بكارة المرأة ) وقيم ( الشرف ) و ( الفضيلة ) فلك أمور بالية !!

بعد تصفية علاقات الإنتاج الرأسمالي في المجتمع ، وعند إسهام المرأة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية فسوف تكون قادرة على إعالة نفسها والعيش كيفما تريد واتباعها لمبدأ ( الحب الجنسي ) مع الرجل دونما خوف أو عوائق حيث تمنح نفسها على الفور للرجل الذي تحبه جنسيًا ، والأطفال يربهم المجتمع ، دون فارق بين ما نطلق عليه الآن ( شرعيين ) ، وغير شرعيين ، ودون خوف من المرأة على ما نطلق عليه الآن ( البكارة ) و ( الشرف ) و ( الفضيلة ) ؛ وذلك لأنه سينمو جيل جديد « جيل من الرجال لم تسنح له الفرص أبدًا لشراء استسلام امرأة سواء بالمال أو بأى وسيلة أخرى من وسائل السيطرة الاجتماعية . وجيل من نساء لم يضطرون أبدًا للاستسلام لأي سبب سوى الحب الحقيقي . ولن تخاف المرأة حينئذ أن تمنح نفسها لمن تحب خشية النتائج الاجتماعية ، وعندما يظهر مثل هذا الجيل فإنه لن يهتم أبدًا بما نعتقد اليوم أنه يجب عليه عمله ، فسيتبع طريقه الخاص وسيكون له رأيه الخاص به دون أي اكتراث بما نعتقد » (1) .

ولقد حُرِّضَتْ على تقرير نظرية إنجلز في نشأة الزواج ومستقبله - بصورة أعتقد أنها مركزة وأمينه - لأن كثيرًا من المرتدين لثوب ( التطور ) و ( التقدم ) في بلادنا - وبلاد أخرى كثيرة - المهاجمين بكل سبيل للقيم الدينية - وخاصة ما صدر عن الإسلام ، فيما يتصل بتشريعات الأسرة - يدينون في قلوبهم وعقولهم بهذه النظرية ، ويسعون جاهدين إلى تحقيق ( المجتمع المثالي ) في نظرهم واعتقادهم ، هذا المجتمع الذي بشر به ماركس وإنجلز ومن تبعهما .

وتطبيقاتهم لهذه النظرية على بلادنا الإسلامية - في قصصهم ومسرحياتهم وأفلامهم وكافة إنتاجهم - لا تعدو أن تكون - فيما أرى - ظلًا شاحبة أو تقليدًا مصطنعًا متكلفًا لهذه النظرية . ومن هنا لن نعجب حين نراهم يهاجمون ( نظام الميراث الإسلامي ) و ( قوامة الرجل على المرأة ) و ( شراء الرجل للمرأة بعقد الزواج ) كما يقولون و ( سيطرته الاقتصادية عليها ) ، ويشيرون باستقلالها الاقتصادي وامتنانها عملاً خارج المنزل لتصبح قادرة على أن تعول نفسها دونما حاجة إلى الرجل ، وحينئذ تستطيع أن تسكن وحدها وتستقل بمعيشتها لتصبح كاملة الحرية في أن تعطي نفسها لمن

(1) يقصد بما نعتقد المجتمعات البشرية الآن من قيم ( الدين ) وما يترتب عليه من قيم الفضيلة والشرف ، بمفاهيمها الآن . ولأن إنجلز بنى نظريته في الزواج وتوقعه بشأنه على أساس اقتصادي وسياسي يتصل بنظام المجتمع الآن فقد سمى دراسته ( أصل نظام الأسرة والدولة والملكية الفردية ) راجع : ص 58 - 77 .



يجتذبها بطريق الحب الجنسي وحده ، وعلى الرجال حينئذ أن يخضعوا لتغيير مفاهيمهم ( البالية ) لعذرية الفتاة وشرفها وفضيلتها وعلاقاتها السابقة والحاضرة والمستقبلية ، فكل هذا عندهم - كما نعرفه الآن ونؤمن به - وليد لقيم قديمة ورجعية تنافي التطور والتقدمية ! .

ومما لا شك فيه أن نظرية إنجلز - وأصداءها عند بعض معاصرينا من دعايتها - تنبع جميعها عن كفر بالله تعالى وإنكار لكافة قيمة المنزل في كل الأديان . وليست دراستنا هذه دراسة في العقيدة - بصورة أساسية - ومن ثم لن نعرض هنا لمناقشة الأساس العقدي الذي صدرت عنه هذه النظرية هي وأصدائها<sup>(1)</sup> ، إنما سنكتفي في هذا المجال بمناقشة علمية للأساس الذي انبنت عليه هذه النظرية وهو مرحلة ( الشيوعية الجنسية ) التي قيل : إنها سبقت في التاريخ البشري مرحلة الزواج بين اثنين ، كما قيل أيضاً : إن العلاقة بين الرجل والمرأة في هذه المرحلة السابقة كانت تقوم على فكرة ( الحب الجنسي ) الذي سترتد إليه البشرية مرة أخرى حينما تعود الملكيات جماعيةً على النحو السابق تفصيله .

فماذا يرى علماء الاجتماع والإثنوجرافيا في نظرية الشيوعية الجنسية التي تحدثنا عنها نظرية إنجلز كحقيقة ثابتة ؟

### - 3 -

يروى الدكتور ثروت أنيس الأسيوطي في مؤلفه عن ( نظام الأسرة بين الاقتصاد والدين ) أن بعض الباحثين يعتقد أن الصورة الأولى لاتصال الرجل بالمرأة كانت الشيوعية الجنسية Promis Cuity والكلمة مشتقة من اللاتينية Naiscere وتعني « يخلط » ، فالكلمة تعني الاختلاط الجنسي أو الشيوعية الجنسية Sexual Communism وفيها يكون الأمر مشاعاً بين جميع الرجال والنساء يتصلون بعضهم ببعض وفقاً لأهوائهم ، دون أن تكون هناك قواعد خاصة بموانع الزواج ، ولا بشروط صحته ، ولا بآثاره القانونية ، فلا توجد إناث محرمات ، ولا شيء يسمى الزنى ، ويتربى الطفل بجانب أمه حتى يشب .

(1) نستطيع أن نعد في هذا المجال عشرات الأعمال الفنية والأدبية والفكرية التي تعتبر صدى لهذه النظرية وتبشيراً بها في بلادنا ، والتي صدرت في البلاد الإسلامية في السنوات الأخيرة .

ثم يعرض للباحث السويسري ( باخاوفن ) وكتابه ( سيادة الأم ) سنة 1861 م من حيث ما نقله عن بعض المؤرخين القدماء من أن بعض الشعوب كانت تنسب الولد لأمه ، وما أخذه من ذلك دلالة على ( مرحلة الشيوعية الجنسية ) . ورد العلماء على هذه النظرية حيث « لا يستقيم إذن النظام الأموي <sup>(1)</sup> دليلاً على وجود مرحلة سابقة من الشيوعية الجنسية » .

ثم يعرض لكتاب ( الزواج البدائي ) للعالم السكوتلاندي ( مك لينان ) سنة 1865 م والرد عليه . وأيضاً كتاب ( المجتمع القديم ) للعالم الأمريكي مورجان <sup>(2)</sup> ( 1877 م ) والرد عليه . كما يذكر أن إنجلز من كبار أنصار مرحلة الشيوعية الجنسية ، ويشير إلى كتابه السابق ذكره ، ويعرض لقارئ أخرى استشهد بها القائلون بهذه النظرية ، ثم ينتهي من استعراضه المفصل <sup>(3)</sup> إلى قوله تحت عنوان ( مرحلة الشيوعية الجنسية ) يعوزها الدليل المباشر ) : « والواقع أن كافة الحجج المذكورة للتدليل على مرحلة الاختلاط الجنسي هي مجرد استنتاجات من عادات لاحقة ، اعتبرت أثراً من آثار مرحلة سابقة افترض وجودها دون أن يقوم عليها الدليل المباشر . لذلك ينكر جانب من علماء الاجتماع مثل هذه المرحلة » . أما زعيم المنكرين لمرحلة الشيوعية الجنسية فهو ويستر مارك في مؤلفه المشهور عن ( تاريخ الزواج الإنساني ) <sup>(4)</sup> .

والحقيقة أن أحداً ما لم يعثر على شعب بدائي واحد يعيش في هذه الحالة من الشيوعية الجنسية الكاملة . وينتهي الدكتور ثروت أنيس من موازنته بين الحجج العقلية المتعارضة إلى أنه لم يثبت بدليل قاطع وجود مرحلة سابقة من الشيوعية الجنسية عاش فيها الإنسان الأول ، وإن لم يقد في نفس الوقت برهان عقلي على استحالة وجود تلك

(1) نسبة الولد لأمه .

(2) اعتمد عليه إنجلز في نظريته السابقة إلى حد كبير ، وإن قال : إن كارل ماركس اكتشف نظريته المادية للتاريخ قبل مورجان بأربعين عاماً ، وتوصل إلى نفس النتائج التي توصل إليها مورجان . راجع : مقدمة كتاب إنجلز السابق .

(3) راجع ( نظام الأسرة ) ص 34 - 42 وهو خاص بالجماعات البدائية وبني إسرائيل وتكفيها في هذه الدراسة النتائج المركزة لأقوال كبار العلماء والباحثين ؛ حيث لا تتسع هذه اللمحة المقارنة لتفصيل القول في كل رأي على حدة ؛ لأننا نهتم هنا - بصفة خاصة - بتقييم أساس نظرية إنجلز السابقة خاصة باعتبارها المنبع الذي تستقى منه أفكار معاصرة كثيرة تهدف إلى استقطاب مجموعات من الشباب فيما هو هدم لقيم الإسلام في علاقة الرجل بالمرأة ، وتحت أسماء التطور والتقدم والعلمانية .

(4) نظام الأسرة ص 47 وراجع أيضاً ما قبلها .

المرحلة « وسيظل إنسان ما قبل التاريخ لغزًا يحير الألباب وتبها طمس فيه المعالم ، كالسرداب المغلق تحت الأرض يتحسس فيه المرء خطاه على غير هدى » .

وهكذا تكون نظرية ( الشيوعية الجنسية الأولى ) مجرد قول قائم على مجرد التخمين والاستدلال العقلي بآثار معينة وتفسيرها على نحو خاص ، مما يسهل الرد عليه بحجج عقلية أخرى ، وقد كان . وهذا حكم العلم الذي لا يعتمد على النصوص الدينية ومقرراتها . فليست هذه النظرية إذن قولًا يقينًا ثبت بالدليل القاطع ، كما يصور المبشرون بها وبما تلاها ، إنما هي محض ظنون ، وإن الظن لا يغني من الحق شيئًا ، كما قال الله تعالى في كتابه (1) .

ومن ثم يقول الدكتور علي عبد الواحد وافي - معبرًا عن اتجاه كثير من علماء الاجتماع - : إنه لم يعثر قط في أي من المجتمعات البشرية البدائية أو المتحضرة على نظام الشيوعية الجنسية ، صحيح أنه قد عثر في بعض الشعوب البدائية على نظم وتقاليد قد يتبادر إلى الذهن في بادئ الأمر أنها رواسب من شيوعية جنسية كانت موجودة قديمًا ، ولكن عند تحليل هذه النظم والتقاليد يتبين أنها ليست من الشيوعية الجنسية المطلقة في شيء (2) .

وإذ لم تكن نظرية الشيوعية الجنسية يقينًا ، فإن تفسير اتجاه البشر إلى الزواج الذي تقتصر فيه المرأة المتزوجة على زوجها بأنه أثر لنمو الثروات الخاصة بيد الرجال واتجاههم إلى تورثها لأولاد موثوق من نسبتهم لهم - ليس هو الآخر إلا ظنًا من قائله لا يغني عن اليقين شيئًا ؛ لأننا نعتقد أن الرجل البدائي أيضًا كان يسعى إلى أن ينجب أولادًا من صلبه موثوقًا من نسبتهم إليه حتى لو لم يكن يملك شيئًا خاصًا ؛ لأن الأمر هنا لا يرجع فحسب - كما يذهب التفسير المادي للتاريخ - إلى الفكرة الاقتصادية وحدها ، بل إن في الإنسان غرائز أخرى تدفعه دفعا إلى أن يكون له امتداد متمثل في أولاد يثق في أنهم من صلبه ولو لم يكن عنده شيء سيورثه لهم ؛ إذ يبدو بوضوح أن غريزة البقاء عند الفرد - وهي مما لا يجادل إنسان ما في اتصاف البدائي أو غيره بها - لم تكن تتمثل في حرصه على استمرار حياته ووجوده هو فحسب ، بل إن هذا الوجود والاستمرار لم يكن ليكتمل عنده إلا بأولاد من صلبه ، وبخاصة بعد أن عرف الموت وأيقن أنه قدر على

(1) راجع سور : النجم 28 ، والنساء 157 ، والأنعام 119 ، 148 .

(2) قصة الزواج ص 61 - 62 .

البشر كلهم . ونظن أن غريزة بقاء الجنس واستمراره تمثلت - بالنسبة لكل فرد - في أن يحقق وجوده واستمراره - على رغم الموت - بأولاد منه .

ونعتقد أن الإنسان - في كل عصر ، ومنذ وُجد - كان مدفوعاً دفعا غير اختياري إلى ذلك ، كما كان مدفوعاً إلى حفظ حياته هو بالبحث عن الطعام واجتناب الأخطار والهرب منها .

ونعتقد أيضاً أن أصول الغريزة الجنسية عند الإنسان منذ وُجد على الأرض كانت وفي أساسها - تخدم هذا الهدف العام وتؤدي إليه ، تماماً كما كان يفعل الجوع بالنسبة لحمل الإنسان على البحث عن الطعام وتخزينه والأكل منه .

ولم يكن في شيء من هذا كله مختاراً ، إنما هي فطرة وطبيعة قاهرة وجد<sup>(1)</sup> عليها الإنسان ، لا يستطيع منها فكاً حتى لو أراد .

ومن أوضح ما نستدل به على ذلك : أن غريزة طلب الولد من الصلب والاستيثاق من ذلك والحرص عليه توجد عند أفقر الناس الآن بنفس الدرجة التي توجد بها عند أغناهم ، وذلك إذا ما تساوى الاثنان في وعيهم البشري العام . ولا تفتر هذه الرغبة عند الفقير لمجرد أنه لا مال له يورثه لأبنائه ، بل إن طلب الولد من الصلب والحرص على ذلك غريزة أخرى مستقلة عن الغريزة الاقتصادية التي تدفع الإنسان إلى تحصيل المال والرغبة في توريثه لبنيه ؛ لأن طلب الولد من الصلب غريزة ترجع إلى معنى ( المحافظة على البقاء ) كما هو عند مستوى الفرد .

فغريزة ( البقاء ) تمثلت دائماً عند الفرد في شيتين ، أولاً : حفاظ كل إنسان على حياته ووجوده ، وثانياً : حفاظه على استمرار وجوده - بالصورة المادية الممكنة - بدفعه إلى إنجاب أولاد حقيقيين من الصلب . ومحصلة هذا كله بالنسبة إلى البشرية جميعها هو بقاء النوع البشري .

فالإنسان مدفوع دفعا إلى أن ينبغي أولاداً من صلبه كما أنه مدفوع دفعا إلى المحافظة على الوجود الذاتي ، ودور الغريزة الجنسية في الهدف الأول يماثل دور الجوع إلى الطعام والنشاط إلى الدفاع أو الهرب عند الأخطار في الهدف الثاني . وكل هذا شيء منفصل عن غريزة جمع المال والرغبة في توريثه ؛ لأن دور الأمرين الأولين أعمق وأعم .

(1) والله سبحانه وتعالى ، هو الخالق الفاطر الذي أوجده عليها ، ليحقق لإرادته العليا القاهرة في تعمير الأرض بالجنس البشري .

ونعتقد أن غريزة طلب ( الأبوة )<sup>(1)</sup> و ( الأمومة ) فطرية في الإنسان وجدت منذ وجوده - وكانت الرغبة الجنسية سبيلها - ولم تنشأ - كما تقول النظرية السابقة - مجرد أن أصبح بعض الرجال يملكون مالا خاصا يرغبون في توريثه إلى أولاد من صلبهم يقيتا . ثم إننا نسأل أيضًا : ومن الذي أوجد هذه الغريزة عندهم عندئذ ؟ ولماذا ؟ وما شأن الفقراء الذين لا يملكون شيئاً ؟ وهل ظلوا على الزواج الجماعي ؟ وألم يكن مقتضى هذا الربط أن يظل الفقراء والمعدومون على الزواج الجماعي فيما بينهم وهم لا يملكون شيئاً وأن يتجه الأثرياء وحدهم إلى الزواج من امرأة يحبسها كل منهم على نفسه ؟

#### - 4 -

ونعلم أن أنصار النظرية التي نرفضها يمكنهم أن يردوا على ذلك بأن الفقير ورث هذه النزعة إلى الزواج من واحدة بعد أن نشأت أصلاً مرتبطة بالرغبة في توريث الملكيات الخاصة ، ولم يكن ذلك موجوداً من قبل عند البدائي .

ولكى نكون منصفين فإننا نقول : إن ما قررناه هو ما نؤمن به وما يبدو لنا أنه كان حال الإنسان دائماً . وإذا ما طالبتنا أحدٌ بإنسان بدائي لنسأله فلن يكون في مقدورنا أن نُحيي واحداً منهم ، وليس يستطيع أتباع هذه النظرية أيضاً أن يفعلوا ذلك . والمسألة في أساسها هي إيماننا بالنصوص الدينية - التي لم نجد في العلم اليقيني ما يعارضها - وكفر هؤلاء بها اعتماداً على مطلق الظنون واتباع ما تهوى الأنفس للانفلات من التكاليفات الدينية . ومن هنا نقول - كما علمنا القرآن الكريم - ﴿ لَكَؤُ دِيْكُؤ وَلِي دِيْنِ ﴾ سورة ( الكافرون ) آية 6 .

لكن من دواعي الإنصاف أيضاً أن نقول لهم : ينبغي أن لا تصوروا ظنونكم وأوهامكم على أنها هي اليقين المطلق الذي قطعت به الكشوف العلمية والآثار التجريبية وأصبح في حكم الحقائق المسلمة<sup>(2)</sup> ، وليس ذلك بصحيح كما سبق .

(1) وهي لا تتحقق عند الفرد إلا بأولاد حقيقيين يثق في أنهم من صلبه حقاً .

(2) نشير هنا بصفة خاصة إلى كتاب الدكتور لويس عوض ( المحاورات الجديدة : أو دليل الرجل الذكي إلى الرجعية والتقدمية وغيرهما من المذاهب الفكرية ) وفيما يتصل بالشيوعية الجنسية : ( المحاورات الرابعة ) التي سماها ( فردوس القطط والكلاب ) ص 58-72 . وهو كتاب هزلي يبعث على الفكاهة عند من يعرف حقيقة أغراضه ومرامييه ، لكنه - بالنسبة لمن يتعلم منه - شيء آخر . وهو على كل حال يعطي صورة دقيقة عن مقاصد مؤلفه التي لا تخفى على من يتابع كتاباته .

ونضيف إلى ذلك أيضًا أنه كما أن ( الشيوعية الجنسية الأولى ) ليست يقيئًا مسلمًا به ، فشيوعية الأموال الأولى - التي قيل : إنها اقترنت بها - ليست هي الأخرى مسلمة علميًا ؛ لأنه إذا كان جان جاك روسو و كارل ماركس وإنجلز من أنصارها ، فهناك بين علماء الاجتماع من يعارضها فيقررون أن الملكية الفردية كانت سابقة في ظهورها على الملكية الجماعية مستبدلين على ذلك بأدلة متعددة ، بل إن بعض هؤلاء يذهب إلى أبعد من ذلك فيقرر أن نظرة عميقة في تاريخ الإنسانية تدلنا على أن الملكية الجماعية للأرض حينما ظهرت في بعض الشعوب البدائية لم تكن إلا رد فعل للنظام الفردي الذي سارت عليه هذه الملكية نفسها حينًا من الدهر في مرحلة قديمة سابقة - ومن أشهر من ذهب هذا المذهب العلامة الفرنسي فوستل دو كلاخ<sup>(1)</sup> .

ولعله مما يفيد بعد ذلك : أن نذكر ما يرويه الدكتور لويس عوض من قوله : « وفي الهوجة الشيوعية الأولى سن الروس حتمية الزواج الجماعي مع حتمية الملكية ، لمجرد أنهم قرأوا هذا الكلام في إنجلز ببيل ، ثم تخلصوا فورًا من هذه الحرفية الصبيانية وحافظوا على نظام الأسرة بعد أن عدلوا بعض قوانين الزواج البالية »<sup>(2)</sup> .

ثم إننا بعد هذا كله نصرف النظر مؤقتًا عن بقية الظنون والتخرصات التي وردت في نظرية إنجلز السابقة - وتردُ بصور مختلفة في أصدائها المعاصرة ؛ لأننا نريد أن نكمل هذه اللمحة السريعة بأمرٍ أخرى . على أننا ننبه إلى أن كثيرًا من مباحث هذه الدراسة تعرض لتقرير وجهة الشريعة الإسلامية في كثير من تشريعات الأسرة ونظمها التي عرضت لها النظرية السابقة . وما يجده القارئ من فروق بين النظرتين صادر عن الفارق الكبير بين الوحي المنزل من عند الله ، والكفر به وجحوده واتباع الظنون والأوهام .

## - 5 -

وينبغي أن لا يفهم أحد أننا نقصد من الصفحات السابقة إلى تقرير أن البشر قد عاشوا دائمًا في إطار حالة من الزواج الشرعي - بحسب مفهومنا نحن المسلمين له - فلقد حدثتنا النصوص والآثار الموثوق بها عن أنواع من الزواج غير ما هو مشروع عندنا . فلقد عرفت البشرية ( وحدة الزوجة مع تعدد الأزواج ) ، و ( وحدة الزوج مع تعدد

(1) قصة الملكية في العالم للدكتور علي عبد الواحد وافي ص 24 وراجع تفصيل الاستدلال فيه .

(2) المحاورات الجديدة ص 71 .

الزوجات ) و ( وحدة الزوج والزوجة كليهما ) و ( تعدد بعض الأزواج وبعض الزوجات معاً ) بأن يكون عدد معين من النساء حقاً مشاعاً لعدد معين من الرجال طبقاً لروابط وقواعد معينة . وليس هذا النوع الأخير من الشيوعية الجنسية التي تكون فيها جميع النساء في مجتمع ما حقاً لجميع رجاله ، وجميع رجاله حقاً مشاعاً لجميع نساءه دون التقيد بأى نظام أو روابط ؛ لأن هذا النوع الرابع الذي تتكلم عنه يجمع ( في نظام معين ) نساء ورجالاً معينين تكون الصلة حقاً مشاعاً بينهم وحدهم دون غيرهم ممن لا يدخلون في هذه الرابطة . أما في الشيوعية الجنسية فليست هناك هذه الرابطة الخاصة ، بل تكون الصلة مشاعة بين كل ذكر وكل أنثى بإطلاق في المجتمع كله .

ويحدثنا علماء الاجتماع والإثنوجرافيا أنهم وجدوا هذه الأقسام الأربعة في مجتمعات العالم <sup>(1)</sup> ، والثاني والثالث مشروعان إسلامياً كما هو معروف .

وأيضاً فإن البخاري يروي بسنده - عن السيدة عائشة رضي الله عنها أن النكاح في الجاهلية عند العرب كان على أربعة أنحاء : « فنكاح منها نكاح الناس اليوم ، يخطب الرجل إلى الرجل وليته أو ابنته ، فيصدقها ، ثم ينكحها .

ونكاح آخر كان الرجل يقول لامرأته إذا طهرت من طمثها : أرسلني إلى فلان فاستبضعي منه ، ويعتزلها زوجها ولا يمسه أبداً حتى يتبين حملها من ذلك الرجل الذي تستبضع منه ، فإذا تبين حملها أصابها زوجها إذا أحب . وإنما يفعل ذلك رغبة في نجابة الولد . فكان هذا النكاح نكاح الاستبضاع .

ونكاح آخر يجتمع الرهط ما دون العشرة فيدخلون على المرأة ، كلهم يصيبها ، فإذا حملت ووضعت ومر عليها ليالي بعد أن تضع حملها أرسلت إليهم ، فلم يستطع رجل منهم أن يمتنع حتى يجتمعوا عندها تقول لهم : قد عرفتم الذي كان من أمركم ، وقد ولدت : فهو ابنك يا فلان - تسمي من أحبت باسمه - فيُلحق به ولدها لا يستطيع أن يمتنع منه الرجل .

والنكاح الرابع يجتمع الناس الكثير فيدخلون على المرأة لا تمتنع ممن جاءها ، وهن البغايا كن ينصبن على أبوابهن رايات تكون غلماً ، فمن أرادهن دخل عليهن ، فإذا حملت إحداهن ووضعت حملها جمعوا لها ودَعَوْا لهم القافة ، ثم ألحقوا ولدها بالذي يرون فالتاط به ودُعي ابنه لا يمتنع من ذلك .

(1) راجع : قصة الزواج والعزوبة في العالم ص 40 وما بعدها .

فلما بُعث محمد ﷺ بالحق هدم نكاح الجاهلية كله إلا نكاح الناس اليوم» (1) . ويقول الدكتور جواد علي عن أنماط من النكاح كانت معروفة عند العرب قبل الإسلام : إنها ليست بدعًا خاصة بالجاهليين ، بل هي معروفة عند غيرهم أيضًا ، ولا سيما عند الشعوب السامية ، وهي مراحل مرت على جميع البشر ، ولا يزال الكثير منها قائمًا في أنحاء متعددة من العالم . وهي في الغالب مرآة للظروف التي يعيش فيها الناس . ويذكر من هذه الأنماط ( نكاح الخدن ) ومعناه اتخاذ أختلاء في السر بتراض واتفاق بين الطرفين ، ولقد نهى عنه القرآن الكريم (2) .

وأيضًا ( نكاح المتعة ) وهو نكاح إلى أجل إذا انقضى وقعت الفقرة ، ولقد نهى عنه الإسلام (3) . وقد كان أولاد نكاح المتعة ينسبون إلى أمهاتهم في الغالب ، وكانوا يأخذون نسب عشيرتها . وهو صورة من صور النسب إلى الأم التي استند إليها باخاوفن وغيره من دعاة الشيوعية الجنسية (4) .

وأيضًا عرف العرب القدماء ( نكاح البدل ) وهو أن يقول الرجل لآخر : انزل لي عن امرأتك وأنزل لك عن امرأتي ، فهو زواج بطريق المبادلة بغير مهر ، وسيأتي في مبحث ( تعدد الزوجات ) أن بعض التشريعات الأوربية المعاصرة شرعت هذا النوع من النكاح ووافق البرلمان عليه (5) .

كما عرف العرب القدماء ( نكاح الشغار ) وهو أن يزوج الرجل ابنته - أو أخته أو بنت أخيه - على أن يُزوجه الزوج ابنته أو أخته أو بنت أخته ليس لإحداهما صداق - وقد نهى الإسلام عنه - وإن كان ما يزال معروفًا حتى اليوم رغم ذلك ؟ ولا سيما بين الطبقات الفقيرة والأعراب ، وللوضع الاقتصادي دخلٌ كبير في هذا الزواج لعدم وجود المهر فيه (6) .

ولكن من الإنصاف مع هذا أن يقال : إنه بالرغم من كل هذا ، فلقد كان ( زواج

(1) صحيح البخاري ، كتاب النكاح ، باب من قال ( لا نكاح إلا بولي ) . وفي النوعين الأخيرين ملامح من ( وحدة الزوجة مع تعدد الأزواج ) على صحة إطلاق النكاح عليهما ، كما فعلت السيدة عائشة .

(2) راجع : النساء 35 ، والمائدة 5 . (3) وإن كان الشيعة الإمامية يجيزونه .

(4) راجع ( نظام الأسرة ) ص 34 وما بعدها .

(5) المبحث الثالث في ( تعدد الزوجات ) في هذه الدراسة .

(6) راجع : تاريخ العرب قبل الإسلام للدكتور جواد علي ج 5 ص 253 - 256 .



البعولة ) الذي نعرفه الآن ( النوع الأول فيما روته السيدة عائشة ) هو الذي كان أكثر شيوعاً بين العرب في الجاهلية وبخاصة قبيل الإسلام ، وكانت المرأة فيه مقصورة على زوجها وحده ، وكان أولادها ينسبون إليه . بيد أن النصوص تدل على أنه لم يكن هناك حد معين لعدد الزوجات اللاتي يجمع بينهن الرجل بهذا الطريق ، حتى أتى الإسلام فمنع الجمع بين أكثر من أربع ، كما سيأتي .

ويلاحظ الدكتور جواد علي ملاحظة دقيقة حين يقول : إن النصوص العربية الجنوبية دعت الزوج ( بعلًا ) <sup>(1)</sup> أما الزوجة فدعتها ( بعلت ) ومعناها أن المرأة هي في حياة الزوج وملكه . ولهذا عوملت بعد وفاة زوجها معاملة « التركة » أي ما يتركه الإنسان بعد وفاته ؛ لأنها كانت في ملك زوجها في يمينه . ومن هنا كان للأخ عند قدماء العبرانيين أن يأخذ زوجة أخيه إذا مات ولم يكن له ولد ؛ لأن الأخ هو الوارث الشرعي لأخيه ، فهو يرث - لذلك - زوجة أخيه التي هي في بعولته ، وللأخ هذا الحق أيضًا عند العرب ما قبل الإسلام . ويرث ابن الأخ هذا الحق عن أبيه <sup>(2)</sup> .

وهذه النظرة هي التي دعت الجاهليين أن يعطوا الأبناء والأخوة وأقرباء المتوفى - إذا لم يكن له أبناء - حق نكاح زوجات المتوفى ، ذلك أنهم في الجاهلية كانت إحداهن إذا مات زوجها كان ابنه أو قريبه أولى بها من غيره ، ومنها بنفسها ، إن شاء نكحها وإن شاء غَضَلها فمَنعها من غيره ولم يزوجها حتى تموت <sup>(3)</sup> . وقد روي أن ثلاثة من بني قيس بن ثعلبة تناوبوا امرأة أبيهم ، فغيرهم بذلك أوس بن حجر التميمي <sup>(4)</sup> . لكن هذا الزواج كان ممقوتاً بين أكثر العرب ، ومن ثم فقد عُرف بزواج ( المقت ) وكانوا يطلقون على الرجل الذي يخلف على امرأة أبيه إذا طلقها أو مات عنها - وقيل من يزاحم أباه في امرأته - ( الضيزن ) ويقال للولد الذي يولد من هذا الزواج ( مقتي ) ( مقتية ) <sup>(5)</sup> . وعندما جاء الإسلام ألغى نظام وراثة النساء كما تورث التركة ، وأعطى للمرأة حقها

(1) وقد أطلق عليه القرآن الكريم أيضًا ذلك في الإسلام في قوله تعالى : ﴿ ويعولتهن أحق بربهن في ذلك إن أرادوا إصلاحاً ﴾ البقرة 228 وراجع أيضًا : النساء 128 ، هود 72 ، النور 31 . وقد كان بعل أيضًا اسمًا لصنم عبده بعض الأمم . انظر الصفات 125 وتفسيرها .

(2) راجع : تفسير الطبري ج 8 ص 104 وما قبلها وما بعدها .

(3) السابق ، وانظر : تاريخ العرب قبل الإسلام ج 5 ص 256 - 257 .

(4) راجع : بلوغ الأرب ج 2 ص 52 .

(5) انظر : تاريخ العرب قبل الإسلام ج 5 ص 257 وراجع ( القاموس المحيط ) ج 1 ص 158 وج 4 ص 243 .

كاملاً في أن تفعل بنفسها ما تشاء - بالمعروف - بعد أن تقضي عدة المتوفى عنها ، حيث يقول تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾ ( البقرة : 234 ) .

وأيضاً فلقد نهى الإسلام الرجال نهياً مشدداً عن غَضَل النساء - كما كان يفعل الجاهليون - حيث كان بعضهم - بعد أن يرث نكاحها على النحو المتقدم - يعضلها<sup>(1)</sup> حتى تموت فيرتها أو ترد إليه صداقها أو تعطيه مالها ، فنهى الله تعالى عن ذلك نهياً مشدداً حين قال : ﴿ يَتَأْتِيهَا الدَّيْنُ ءَامِنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا وَلَا تَصْلُوهُنَّ لِيَدْهَبُوا بِبَعْضِ مَا ءَاتَيْتُوهُنَّ ... ﴾ ( النساء : 59 )<sup>(2)</sup> .

وأيضاً فلقد نهى الله تعالى - بصورة مشددة - عن نكاح حلائل الآباء : في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّكُمْ كُنْتُمْ قَدْ سَلَفْتُمْ وَأَقْبَرْتُمْ وَسَاءَ سَبِيلًا ﴾ ( النساء 22 ) وقدم هذا النهي على النهي عن نكاح الأمهات والبنات والأخوات وسائر المحرمات ، لما كان معروفاً عندهم من وراثة النساء ونكاح المقت ، ومن ثم أجمع علماء المسلمين على تحريم مَنْ وطئها الأب بتزويج أو ملك أو بشبهة أيضاً<sup>(3)</sup> .

وهكذا نص القرآن الكريم على هذه التشريعات الثلاثة ليلغي ما كان معروفاً عند الجاهليين من وراثة النساء وما يتبعها .

## - 6 -

وقد حرصنا على تفصيل القول شيئاً ما فيما كان معروفاً عند العرب الجاهليين خاصة من نظم الزواج ؛ ليتبين منه في وضوح مدى ما غيَّره التشريع الإسلامي مما كان سائداً من قبل ، وليبدو لكل إنسان أن هذا التشريع لم يكن نتاج مفاهيم هذه البيئة التي نزل فيها ، فلقد غيَّرَ نظماً كثيرة عرفت عندهم - من قبل - أجيالاً متتابعة ، كما عرفت

(1) يشتد عليها ويمنعها من الزواج ظلماً وعدواناً .

(2) راجع أيضاً : تفسير الطبري ج 8 ص 104 وفي الآية نهى للأزواج أيضاً من غضل النساء ، وانظر : تفسير ابن كثير ج 2 ص 210 .

(3) راجع مثلاً : تفسير ابن كثير ج 2 ص 215 ويبدو أيضاً من نهى القرآن عن الجمع بين الأختين في الزواج أنه كان معروفاً عند العرب من قبل ، وهو ما صرحت به أحاديث وردت في السنة ( راجع السابق ص 221 ) .

عند غيرهم من العبرانيين وسائر الأمم السابقين ، وكان هذا التغيير لصالح التطور الإنساني - لا شك في ذلك - ومن المؤسف حقاً أن نجد كثيراً من المجتمعات البشرية المعاصرة ( التي تنزّياً بزي الحضارة والمدنية والتقدم ) تَوَتَدَّ إلى بعض هذا الذي ألغى ، في صورة ( تبادل الزوجات ) و ( نظام الأخدان ) وصور من البغاء ترتدي ثوب النكاح - كما سيأتي تفصيل من ذلك في بحوث تالية من هذه الدراسة - ومن المؤسف بصورة أكبر أن نجد بعض معاصرنا من المواطنين ييشرون في مجتمعاتنا بهذه النظم التي ارتدت - وما تزال ترتد - إلى أنماط من سلوك الأقدمين تخطاها التشريع الإسلامي ونهى عنها نهياً مشدداً منذ أربعة عشر قرناً ، ولكنها تعرض على مجتمعاتنا الإسلامية تحت أسماء من ( التقدمية ) ( والحضارة ) و ( المدنية ) ، أما التشريع الإسلامي الذي ألغاه فهو الذي يطلق عليه هؤلاء أوصاف ( الرجعية ) و ( التأخر ) ! ولعل في هذه الدراسة ما يصحح شيئاً من هذه المفاهيم والمصطلحات المعكوسة الضالة .

## - 7 -

ويميل بعض الباحثين العرب إلى تنزيه العرب الجاهليين عن بعض ما يروى عنهم في مجال النكاح المعيب البالغ حد الشناعة في الإسلام مثل زواج الآباء ببناتهم <sup>(1)</sup> . بيد أنه يستطرد من ذلك إلى الطعن في حديث عائشة ( رضي الله عنها ) السابق وفيما يماثله من حديث أبي هريرة .

وهو يلجأ في هذا السبيل أولاً إلى القول بأن نكاح ( صاحبات الرايات ) لا يعد نكاحاً ؛ لأنه لم يكن بعقد وخطبة ، وكذلك ( نكاح الخدن ) و ( نكاح الاستبضاع ) فقد كان كل ذلك سفاحاً ؛ لأنه لم يكن بعقد <sup>(2)</sup> .

وهو سفاح فعلاً بحسب مقياسنا الإسلامية التي ألغته ، كما صرحت بذلك رواية السيدة عائشة السابقة . لكن هذا لا ينفي أنها كانت أموراً معروفة تمارس فعلاً بين الجاهليين - مهما قلت درجة ممارستها - وكان يترتب عليها أولاد ينسبون إلى الرجال على النحو الذي فصلته الرواية ، ويعترف بنسبهم هذا في المجتمع كله . ولقد كان من معاني ( النكاح ) عند العرب أيضاً ( الوطء ) ولقد ورد القرآن الكريم بهذا المعنى ، وفي هذا الاستخدام العربي القديم نفسه ما يشهد في وضوح لصحة رواية عائشة ، فهي

(1) راجع مثلاً : تفسير القرطبي ج 5 ص 104 وتوهين الدكتور جواد علي لهذه الرواية في كتابه السابق

(2) السابق 264 .

تتكلم عن ( النكاح في الجاهلية ) ثم تعد منه الأنواع السابقة التي تعني وطأ لا عقد معه ، وهو مما كانت العرب تستخدم فيه لفظ النكاح ، فلا يعترض على صحة الرواية إذن بأنه : كيف يمكن أن يطلق على هذا لفظ النكاح وقد خلا من العقد والخطبة ، وإنما هو وطء فحسب ؛ ذلك لأن العرب كانوا يطلقون ( النكاح ) ويريدون منه مطلق الوطء ، في حالات متعددة . وفي حالات أخرى كانوا يريدون بهذا اللفظ ( العقد ) . ثم يعترض الدكتور جواد علي على صحة حديث عائشة السابق بأن نكاح الاستبضاع « يتنافي مع ما مجبل عليه العربي من الغيرة الزوجية » <sup>(1)</sup> .

ونجيب عن ذلك بأن الدكتور جواد علي نفسه أثبت أنه كان عند العرب الجاهليين ( نكاح البدل ) السابق <sup>(2)</sup> ، فأين ما مجبل عليه العربي من الغيرة الزوجية أيضًا ؟ ولا نعتقد أنه يقال : إن زوجة الآخر التي يبيحها له في مقابل زوجته - ستمحو هذه الغيرة ، لأنه إن تصورنا أنها ستخفف منها شيئًا ما - باعتبار ذلك نوعًا من العزاء - فلن يحو ذلك أن الرجل يقدم بنفسه زوجته لرجل آخر ليعاشرها ، وهل عن ذلك عزاء عند الرجل الحر ، مهما يكن هذا العزاء ؟

ونستطيع أن نفهم القضية حقًا حين ننظر إلى واقع الأمر في شبه الجزيرة العربية قبل الإسلام على أن العرب لم يكونوا جميعًا متكافئين في الشرف والفضل والحفاظ وكافة مفاهيم الحياة ومناهج السلوك ، فلقد كان فيهم القرشي الشريف والأعرابي الذي يأتي من الأصقاع المجهولة المنعزلة عن الحضارة والثروة في شبه الجزيرة ، حيث تسود الثاني مفاهيم محلية ضيقة يدفعه إليها الجهل والعزلة والفقر والضعف وانعدام الحضارة ، بينما نجد الأول - وهو يعيش في ملتقى التجارة والحج والثقافات المتعددة - ويسافر ويتصل ويتعلم من الفرس والروم واليهود - على مفاهيم أخرى أسمى وأعلى إدراكًا . ولم يقل أحد : إن العرب جميعًا كانوا يمارسون نكاح الاستبضاع ، بل قيل : ( إنه وجد في العرب الجاهليين ) يعنى أن بعضهم كان يفعله ، وهم ضعفاء الصحة والعقول والثقافة المتطلعون إلى أولاد من صلب السادة ينسبون إليهم ويدافعون عنهم ويكسبون لهم الثروة وشيئًا من المجد ؛ لأنهم يائسون من أن يلدوا هم من أصلاهم الضعيفة مثل هؤلاء الأولاد . ولقد كان للوراثة وأحكامها عند العرب جميعًا شأن عظيم جدًا دفعهم إلى التأليف في أنساب الإنسان والحيوان والبراعة في القافة وإلحاق الأولاد بأبائهم .

ولماذا نذهب بعيداً للدلالة على الفروق الفردية الشاسعة بين أفراد المجتمع الجغرافي الواحد ، وها نحن في مصر الآن - مع انتشار المفاهيم الدينية وسرعة الاتصال بين أفراد المجتمع وارتباطهم بوسائل الإعلام والصحافة الحديثة وكافة الوسائل التي تدفع الناس في الوطن الواحد إلى التقارب - مع هذا كله فإن الأتماط البشرية التي تعيش في مصر - وفي كل بلد غيرها - تتعدد إلى درجة التناقض ، وفيما يتصل بالغيرة على الشرف خاصة - وهو مجالٌ اعترضه على حديث عائشة - فإننا نقرأ في مصر - في الصحيفة الواحدة أحياناً ، وفي البلد الواحد أحياناً - أن رجلاً ما قتل زوجته أو ابنته بسبب امتهانها للشرف ، وآخر يغض النظر عن احتراف زوجته أو ابنته الدعارة بسبب ما تقدمه له من مال ، وربما دفعها هو إلى ذلك أو قدمها للرجال الأغراب مقابل المال . والنموذج الثاني نادر الوجود حقاً ، بيد أنه موجود ، تماماً كما كان الأعرابي المسكين الذي يدفع زوجته إلى نكاح الاستبضاع من السادة الأقوياء - موجوداً بين العرب الجاهليين ، إلى جانب الذين كانوا يقدون بناتهم صغاراً خشية العار كباراً .

على أن الدكتور جواد علي يعود فيشكك في صحة حديث عائشة السابق - وما مثله من حديث عن أبي هريرة - وذلك من جهة سند الرواية ، فيقول : إن مجرد ورود هذين الحديثين في كتب الحديث والتفسير والأخبار المعتبرة لا يكون دليلاً على صحتها . فقد وُضعت أحاديث مكذوبة عليهما وعلى رسول الله ﷺ<sup>(1)</sup> . ثم يشير إلى العامل الشعبي والتعصب ضد العرب من العجم كسبب محتمل لهذا الوضع . ويرى أن هناك مواطن ضعف في كل ما ورد عن الجاهليين من هذه الروايات وغيرها مما روي قبل شيوع الكتابة والتدوين عند الإسلاميين<sup>(2)</sup> .

ولا نريد أن ندخل - في هذا المجال المحدود - في القضية القديمة المتجددة بين الحين والحين حول مدى صحة ما ينسب إلى الجاهليين من شعر ونثر وعادات وقيم ، فذلك ما لا تحتمله هذه الدراسة ولا تتطلبه ، لكننا نكتفي هنا بالتنبيه على الأمور التالية بغاية من الإيجاز :

أولاً : إن الطعن الذي قدمه الدكتور جواد علي في حديث عائشة هنا طعن عام لم

(1) ورد في هذا الشأن عن الدكتور جواد علي قوله : « وللتمييز بين الصحيح والفاقد من أقوال الرسول وضع العلماء علم الحديث وأصوله .. » ص 265 وهو يقصد بكلمة ( الفاسد ) هنا : الذي لا تصح نسبته إلى الرسول ﷺ ، بيد أنه لم يحسن التعبير .  
(2) ص 265 .

يسجل مأخذًا واحدًا في سنده الذي رواه البخاري متصلًا .

وكل طعن عام لا يستند إلى شيء موضوعي يمكن بحثه - لا نملك معه إلا صرف النظر عنه ؛ لأننا لا نعرف له مستندًا يمكن تقييمه على أساسه من حيث الصحة أو الخطأ .

أما سنده المتصل الذي رواه البخاري به فهو : « حدثنا أحمد بن صالح ، حدثنا عنبسة ، حدثنا يونس ، عن ابن شهاب قال : أخبرني عروة بن الزيد أن عائشة زوج النبي ﷺ أخبرته أن النكاح في الجاهلية كان .... » . وأيضًا يأتي هذا السند مسوقًا بما يلي :

« قال يحيى بن سليمان : حدثنا ابن وهب ، عن يونس » .

ثانيًا : إنه إذا سلمنا بما يقوله الدكتور جواد علي من أن كل ما ورد عن الجاهليين « يحتاج إلى درس ونقد شديدين » ، فإن هذا القول العام لا يتضمن - في ذاته - طعنًا متميزًا في حديث عائشة .

والطعن الذي يستحق وصف « العلمية » حقًا هو القائم على أسس واضحة مفصلة ، أما مجرد القول بأن كل ما ورد يحتاج إلى دراسة ونقد ، فهو قول عام لا يمثل طعنًا خاصًا في شيء بعينه مما ورد .

إن ما نريد أن نقرره حقًا في هذا هو أن المخطوطة المرفوضة إنما هو الطعن العام دون مستند يرجع إلى المقاييس المقبولة علميًا في النقد .

وما لم يقدم طعن يحظى بالقبول في صحة نسبة أي شيء مما يروى عن رسول الله ﷺ أو صحابته في كتب السنة الصحيحة فهذا الذي يروى صحيح لا يجوز لمسلم تخطيه .

وقول عائشة الذي نتكلم عنه لا يترتب عليه شيء ديني ، إنما هو إخبار منها عن أمور كانت في الجاهلية ، بيد أننا نطبق عليه - من حيث القبول والرفض - ما استقر الأمر عليه في كل ما ترويه كتب السنة الصحيحة .

ثالثًا : في مقابل ما يقوله الدكتور جواد علي عن « نزعة الانتقاص من الجاهليين » لإعلاء شأن الإسلام ، فإننا ننبه على ( نزعة تنزيه العرب الجاهليين من كل نقيصة باعتبار أنهم أجدادنا فيجب أن نكذب كل ما يروى مما فيه انتقاص لهم ) .

وإذا كان على الباحث أن يتجرد عن النزعة الأولى ، فإن عليه أيضًا أن يعلو على النزعة الثانية ؛ لأن كلاً منهما تناقض الروح العلمي الموضوعي الذي يجب الالتزام به دائماً .

ومن ثم ينبغي أن لا نسرع في تكذيب شيء مما فيه انتقاص العرب القدماء ، دون دليل موضوعي قوي ، كما يجب أن لا نسارع إلى تكذيب كل فضيلة تنسب إليهم لمجرد انتقاصهم في سبيل إعلاء شأن الإسلام بالنسبة لهم .

والحقيقة في كل حال وليدة البحث ، لا الأحكام المطلقة الصادرة عن العاطفة دون دليل مقنع . وقد وردت روايات متعددة عن العرب القدماء - في غير المصادر الإعلامية - تؤيد ما روته السيدة عائشة ، وما سجلناه عنهم في الصفحات السابقة . وقد رجح الدكتور جواد علي في صفحات سابقة من كتابه هذا إلى ما رواه ( روبرتسن سميث ) و ( سترابون ) <sup>(1)</sup> وغيرهما عن نظم في الزواج عند العرب القدماء أشرنا إليها فيما سبق .



وأعتقد أنه قد اتضحت الآن حقيقة أن الآراء والمقولات العقلية ( في قضية ما متصلة بالدين ) لابد أن تكون في إطار عقيدة قائلها وامتدادًا لها .

فالمسلم ( صادق العقيدة ) لا يسعه إلا الالتزام المطلق بما ورد في القرآن والسنة وكافة مقررات الشريعة ، فيها يلتزم وعنها يصدر في كل جهده العقلي ، بل في كل حياته وأنشطته كلها ، وشعاره في ذلك قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنِّي هَدَيْتُ رَبِّيَ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ دِينًا قِيمًا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ قُلْ إِن صَلَائِي وَمَنَاسِكِي وَنَحْيَا وَمَمَافِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٤٤﴾ لَا شَرِيكَ لَّهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ ﴾ ( الأنعام 161 - 163 ) .

والذي يؤمن بالنصرانية أو اليهودية أو الهندوكية يلتزم بما عند أحبار ورجال وكهان دينه .

والذي لا يؤمن بإله أصلاً ( مثل ماركس وإنجلز ومن تبعهما من الماديين ) يرفض عقائد الأديان كلها ، ويعتمد أوهامه وظنونه المادية على أنها حقائق مطلقة يرفض معها كل نص مقدس عند المتدينين .. وهكذا ﴿ كُلُّ يَمْعَلٍ عَلَى شَاكِلَتِهِ ﴾ ( من الآية 84 من سورة الإسراء ) في أمور الحياة كلها ..

ومن منطلق إدراك هذا نقول : إننا نصدر في تقرير كل ما يأتي من دراسات عن التزام وثيق بالقرآن والسنة ومقررات الإسلام ، فهي أساسنا ومنطلقنا في تقرير كافة جوانب هذه الدراسة التي تجلّي أوضاع المرأة ومكانتها في التشريع الإسلامي . وإن

(1) راجع مثلاً كتابه السابق ص 253 ، 259 .

( موضوعية ) هذه الدراسة تأتي ( في إطار ) هذا الالتزام المبدي الأصيل ، وإن الجهد العقلي المبذول فيها يأتي للكشف عن ( حكم الله تعالى ) كما يبدو للعقل ( داخل هذه النصوص والمقررات ) ، وليس خارجاً عنها بحال ، كما مر تقريره في ( طبيعة الاجتهاد الإسلامي الصحيح ) .

وقد أردنا تقرير هذا الالتزام المبدي في وضوح وجلاء ؛ لأن بعض الباحثين <sup>(1)</sup> يرى أن الملحد يستطيع أن يؤرخ للديانات ويكتب عن عقائدها وتطورها ، وقد فصلنا القول <sup>(2)</sup> في أن العقيدة الذاتية للباحث لا بد أن تنعكس على كل ما يكتبه ويتناوله عقله ( شعورياً ولا شعورياً ) ، وأن الفصل بين ( الذاتية ) و ( الموضوعية ) في قضايا الدين خاصة أمر عسير جداً ، بل هو مستحيل في حقيقته ، وأن الملحد حينما يكتب عن العقائد الدينية فإن رفضه الباطني الذي يصدر عنه لها لا بد أن ينعكس بصورة واضحة في كل ما يتناوله ويكتبه ، وقد ضربنا لذلك أمثلة لما كتبه بعض المستشرقين عن ( القرآن الكريم ) تبين منها التأثير الواضح لعقائدهم في تفسير الظواهر والروايات وتوجيهها <sup>(3)</sup> . ونخلص من هذا كله إلى تقرير أننا لن ندعي في دراستنا هذه - ولا في غيرها أيضاً - الموضوعية الكاملة ( التي تنحي عقيدتنا الإسلامية جانباً ) في جهدنا العقلي لاستنباط مكانة ( المرأة ) في الإسلام . فهذا أمر غير مستطاع ، والذين ادعوا مثله في دراساتهم لم يستطيعوا الوفاء به ، ولعله غير مستطاع في حقل ( الدراسات الإنسانية ) بعامة .

وقد أردنا بما قرناه في الصفحات السابقة أن نبين أن كثيراً من الأقوال المخالفة التي سنعرض لها في البحوث التالية يعود الاختلاف فيها ويؤول ( في الحقيقة ) إلى اختلاف في العقيدة ، وليس مجرد اختلاف عقلي منعزل عنها ، ذلك أننا سنعني أساساً في هذه الدراسة بمن يختلفون مع ما نقرره من مكانة المرأة في الإسلام اختلافاً جذرياً ( لا سبيل معه إلى لقاء ) ؛ لأنهم يتخذون سبيل الطعن في هذه المكانة ، متهمين الإسلام بظلم المرأة والانتقاص من قيمتها وإلزامها منازل الهوان والدونية والضعفة ، وإليهم اتجه اهتمامنا لتجلية حقيقة أوضاع المرأة في الإسلام ، أما الذين يتفقون معنا في الجملة ( ويختلفون

(1) انظر ( في الأدب الجاهلي ) للدكتور طه حسين ص 29 .

(2) كتابي ( مدخل إلى الدراسات القرآنية ) مبحث ( قضية البحث في الدين بين الذاتية والموضوعية ) .

(3) المرجع السابق .



في بعض التفصيلات والجزئيات ) فلم يكن اختلافنا معهم كاختلافنا مع السابقين اختلاف عقيدة ؛ لأنهم يتفقون معنا ( أو نتفق نحن معهم ) في العقيدة والأحكام والأفكار الأساسية في القضية ، فلا بأس أن يقع شيء من الاختلاف في بعض الجزئيات والتفصيلات ، ما دمنا نصدر جميعاً عن التزام واحد واعتقاد واحد .

على أننا لن نُغْفِلَ أيضاً اختلافنا معهم في تفسير النصوص الإسلامية وإنزالها على واقع المسلمين الآن ، ذلك أننا نرى أن ( المرأة المسلمة المعاصرة ) تتعرض - فيما تسمع وتقرأ ويراد لها - إلى نوعين من الدعاية والتأثير المتناقضين :

النوع الأول : من المعادين للإسلام ، التاركين له في حقيقة أمرهم ، هؤلاء الذين ولوا وجوههم شطر عقائد ومذاهب وحضارات مغايرة له يرون فيها - وليس في الإسلام - خلاص المرأة المعاصرة وتقدمها وحضارتها ، ومنهم من يقول صراحة - كما سيأتي - : إنه لا خلاص للمرأة المسلمة المعاصرة ولا تقدم في الإسلام « مهما نشط المتحذلقون في جمع قول من هنا وقول من هناك ، وحكمة من هنا وحكمة من هناك ، ليدلّلوا بذلك على ما كان للمرأة العربية من مكانة يمكن أن تكون مطمئناً لرميلتها المعاصرة . ومرة أخرى لن نجد للمشكلة حلولها إلا في حضارة الغرب الحديث » (1) .

ويستوى في هذه القضية من النوع الأول عندنا من يولي وجهه شطر حضارة الغرب ذات الأصل المسيحي ، ومن يولي وجهه شطر النمط الاشتراكي (2) ذى الطابع الإلحادي ، ومن يحاول إخفاء توجهه الحقيقي نحو أحدهما تحت مظهر إسلامي كاذب يحاول استخدامه في كَيْ غُثِّي النصوص الإسلامية لتتوافق زوراً وبهتاناً مع توجهه الحقيقي الباطني ليهدم الدين من داخله ، كما حاول ذلك أسلاف له من الفرس واليهود تظاهروا بالانتماء إلى الإسلام .

وهؤلاء يتسابقون جميعاً في غزو عالم المرأة المسلمة المعاصرة بكل طريق ليزينوا لها التوجه إلى ما توجهوا هم إليه ، هذا التوجه الذي يختلفون فيه فيما بينهم ، لكنهم يتفقون على شيء واحد هو دعوتها إلى تجاهل الإسلام وقيمه .

أما النوع الثاني : الذي تتعرض له ( المرأة المسلمة المعاصرة ) فهو من قوم مسلمين

(1) تجديد الفكر العربي ص 80 .

(2) بالرغم من الفشل الذريع الذي أصاب التطبيقات الاشتراكية في جميع أنحاء العالم ، وجر الخراب على أمم عديدة ما تزال شعوبها تعاني ! لكن أتباعهم في العالم العربي ما يزالون يحملون ! .

طبيين صادقي العقيدة والانتماء ، لكنهم تلقوا وفهموا بعض قضايا المرأة في الإسلام على نحو غير صحيح - أو غير دقيق - فأنزلوها في كتاباتهم - وفي كل ما استطاعوه من شأنها نظريًا وعمليًا - بعض منازل الهوان والضعفة ( على خلاف الإسلام الصحيح فيما نعتقد ونفهم من النصوص الأصلية فيه ) ، فأصبحت كتاباتهم - على خلاف قصدهم - رافدًا يهيم نفوس وعقول بعض النساء إلى تقبل ( بعض ) ما يقوله هؤلاء الذين ولوا وجوههم إلى غير الإسلام ( من النوع الأول ) حين يعزفون على وتر ( ظلم المرأة ) و ( هوانها ) و ( تخلفها ) .. في الإسلام ، فيجد بعضهم آذانًا تصغي إليهم من النساء المسلمات المتأثرات بما يكتبه ويذيعه هؤلاء الذين قللوا من شأنها على خلاف الإسلام الصحيح .

وسنحاول في هذا الكتاب إن شاء الله أن نجلو حقيقة وضع المرأة ومكانتها في الإسلام ، كما تؤخذ من أصح نصوصه وأقواها حجة وإلزامًا . ولن نغفل في هذا - إن شاء الله - الآراء المخالفة لما نقرره ، سواء أكان اختلافها معنا اختلاف عقيدة وأصول ، أم كان اختلافًا في وجهات النظر في تفسير النصوص وما تؤدي إليه ، مع الاتفاق في العقيدة والانتماء إلى الإسلام .



﴿ وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ صدق الله العظيم .  
« إنما النساء شقائق الرجال » صدق رسول الله ﷺ .

## القسم الأول

### الأمور التي سوى الإسلام فيها بين المرأة والرجل تسوية كاملة

ويتكون من المباحث التالية :

- 1 - الأصل العام في القضية .
- 2 - التساوي في أصل الخلق .
- 3 - تبرئة المرأة من اختصاصها بالمسئولية الأصلية عن المعصية .
- 4 - الأئى بين النجاسة ومنتهى التكريم .
- 5 - تساوي الذكور والإناث في حق الحياة .
- 6 - تساوي الرجال والنساء أمام التكليف والجزاء .
- 7 - تساوي الرجل والمرأة في الحدود والعقوبات الشرعية .
- 8 - التسوية بين الرجل والمرأة في أهلية التصرفات والتعاقدات المالية .



## تقديم

## - 1 -

إنه مما لا شك فيه أن التشريع الإسلامي لم يُسوِّ بين الرجل والمرأة تسوية مطلقة كذلك التي ينادي بها المطالبون بانعدام كافة الفروق بينهما بصورة مطلقة .

وبين الحين والآخر تتعرض هذه الحقيقة لمحاولات من التلفيق والتزييف والاعتساف يقوم بها بعض الحريصين على أن يجتذبوا إلى الساحة الإسلامية أنماطاً من الناس أُشربوا في قلوبهم قيماً حضارية تختلف في جوهرها وأهدافها عن القيم الإسلامية الخالصة اختلافًا جذرياً لا سبيل معه - في الحقيقة - إلى التوفيق والتلفيق ، فرى هؤلاء الحريصين في سبيل ذلك يحاولون جهدهم أن يثبتوا - اعتماداً على بعض الأخبار المكررة المعادة - أن التشريع الإسلامي لم يُقِمَّ أية فروق بين الرجل والمرأة في أي مجال ، وأنه أعطى المرأة منزلة كبيرة لم تكن لها في حضارات أخرى كثيرة ، وهذا الذي يستشهدون به من أخبار حق في ذاته ، لكنه لا يؤدي إلى النتيجة التي يحاولون استخلاصها منه جذباً لدعاة المساواة الكاملة ، وصحيح أيضاً ما يقولونه من أن الإسلام قد أعطى للمرأة منزلة كريمة ليست لها في حضارات كثيرة ، قديمة ومعاصرة ، لكن هذا ليس معناه أنه سوى بين الجنسين تسوية مطلقة دونما أية فروق .

والطريق الأقوم في هذا - كما نراه - أن نقرر شرع الله في العلاقة بين ( الرجال ) و ( النساء ) كما يتضح بصورة جلية من نصوص القرآن والسنة ، وكما هو في حقيقته دون أي تلفيق أو اعتساف ، فإذا ما قررنا ذلك كان شعارنا بعده قوله تعالى : ﴿ وَقُلِ الْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاءَ فَلْيُكْفُرْ ﴾ ( الكهف 29 ) ويجب أن يضع الباحثون المسلمون في اعتبارهم دائماً أن وجهات نظر أنماط الناس إلى هذه القضية وأمثالها تصدر في حقيقتها كما أسلفنا عن ( العقيدة الدينية ) ذاتها ، فليست مجرد قضية فكرية يوازن فيها الناظر بين الاعتبارات منقطعة عن كوامن اعتقاده الديني ، إنما هي العقيدة الدينية هي التي تحركه وتخفي وراء ما يؤثره من قيم وأفكار . وإذا كانت القضية على هذا النحو فإن الذي لا يرى في الإسلام دين الحق لن يكون مهتماً لتفهم تشريعاته بصورة صحيحة ؛ لأننا نرى أن فطرته تكون بما أُشربت به من قيم مخالفة في حال من الانحراف يرى فيها بعض الحق باطلاً وكثيراً من الباطل حقاً ، والإسلام في

كل تشريعاته وعقائده وأخلاقه - كما نعتقد - دين الفطرة الصحيحة التي لا اعتلال فيها ولا انحراف .

ولسنا من السذاجة بحيث نظن أننا لو زَيْنَّا لهؤلاء مواقف الإسلام من المرأة واقتربنا بها - بطريق الاعتساف - مما عندهم من قيم - فإنهم سوف يقبلون التشريع الإسلامي وقيمه وينحازون إليه ؛ لأنهم - كسابقيهم منذ عصر رسول الله ﷺ لن يرضوا عنا حتى نتبع ملتهم ونوافقهم في كل صغيرة وكبيرة مما عندهم ، ولن يجتذبهم إلى اتباع تشريعنا اعتسافنا لأخبار التراث بما يقترب مما عندهم قليلاً أو كثيراً . ومن ثم يصبح الأكرم والأصدق أن نعرض الإسلام على حقيقته وكما شرعه الله تعالى دون اعتساف ، وبعد ذلك ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى ۖ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى ۖ فَسَنِيَرُهُ لِلْعُسْرَى ۖ وَأَمَّا مَنْ خَلَ ۖ وَاسْتَفْتَى ۖ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى ۖ فَسَنِيَرُهُ لِلْعُسْرَى ۖ ﴾ ( سورة الليل 5 - 10 ) أما المؤمنون فيزيدهم <sup>(1)</sup> هذا التقرير إيماناً و يقيناً ، وأما المنحرفون عن فطرة الله فلن يزيدهم ذلك إلا عتواً وانحرافاً ﴿ وَنَزَّلْنَا مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ وَلَا يَزِيدُ الظَّالِمِينَ إِلَّا خَسَارًا ۖ ﴾ ( الإسراء 82 ) إلا من أوتي منهم من نزاهة النظرة وقرب الرجوع إلى الفطرة وعدم الإيغال في العناد والإعجاب بما عنده ما يُمكنه من تفهم الحق والرجوع إليه ، وحينئذ فإنه يستطيع أن يتفهم التشريع القرآني فيجد فيه شفاء لهواجس النفس .

ومحصلة الأمر في هذا كله : أن الباحثين والدعاة الإسلاميين ليسوا مطالبين بأكثر من تفهم تشريعات الله على حقيقتها وعرضها كما هي دون اعتساف أو مجارة على حساب هذه الحقيقة ، ولن ينقص هذا السبيل القويم من عدد المتفهمين لدين الفطرة المؤمنين به ، بل إنه على العكس من ذلك ، فليس من النادر أن يحمل إصرارُ الباحث على عرض الحق - كما هو - بعضُ المخالفين إلى إعادة النظر في الدعوى وتقليب الأمر فيها بما قد يؤدي بهم إلى تفهم اعتبارات وأمر سبق لهم أن أهملوها أو لم ينتبهوا إليها في نظريتهم السابق ، وفي النهاية فإن الإصرار والثبات على ما يراه الإنسان حقاً أمر جدير بالاحترام والتقدير وإنعام النظر من كل المخالفين . أما هؤلاء الذين يحاولون ارتداء ثياب من ( العصرية ) و ( التلفيق ) على حساب الحق فهم كلابس ثوبي زور ؛ لأن اعتسافهم لن يؤدي إلى جذب المخالف أو حتى نظرتهم إليهم نظرة كريمة ، وذلك إلا إذا لقي من

(1) كما قال تعالى : ﴿ إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ ( النور 51 ) .

الجهال الذين لا وزن لتقديرهم ، والذين سرعان ما يرجعون إلى ما كانوا عليه عندما ينههم غيرهم إلى مواطن الاعتساف التي اجتذبهم بها .

## - 2 -

ونستطيع أن نقدر هذه الملاحظة المنهجية - التي قدمنا بها هذا المبحث - قدرها حين نقرأ - على سبيل المثال - ما كتبه الدكتور زكي نجيب محمود عن بعض هذه المحاولات التي نبهنا إلى خطئها حيث يقول - حين عرض للحديث عن ( مشكلة الحرية ) - : « وتفرعت من مشكلة الحرية مشكلات لها خطرها وعمق أثرها في حياتنا العربية المعاصرة ، منها حرية المرأة ، فالمرأة العربية الجديدة إنسانة أخرى غير امرأة الأمس ، ومع ذلك فقد وجدت نفسها في مجالات العرف والتقليد والتشريع حبيسة أوضاع وُضعت لسالفاتها من بنات ( الحریم ) و ( الجوّاري ) و ( الغانيات ) ، لقد أصبحت المرأة العربية اليوم طبيبة ومهندسة ومحاسبة ومدرسة في مختلف مدارج التعليم من المدارس الأولية فصاعدًا إلى كراسي الأستاذية في الجامعات ، أصبحت المرأة العربية اليوم عاملة في معامل الفيزياء ومخابير التركيب والتحليل ، وقانونية ومثلة للشعب في مجالس النواب ، ووزيرة مع الوزراء في قيادة أمتها ، نعم أصبحت المرأة العربية اليوم ثم أصبحت وأصبحت ، فهل يعقل أن يقال لها - وهذا هو كيانه الجديد - ما كان يقال لسالفاتها من قوامه الرجال عليها بالمعنى القديم ، ومن حق الرجل في أمثالها العاملات العالمات المثقفات القائدات ، مثني منهن وثلاث ورباع ؟ .

هذه إذن إحدى المشكلات الفرعية التي تفرعت من المشكلة الأم : مشكلة الحرية بمعناها المطلق العام في دنيا السياسة والاجتماع ، وإن امرأة عصرنا لتجد نفسها في أزمة حادة ، نلمسها في كل من نعرفهن من ذوات القرى ومن الزميلات في مجال العلم والعمل ؛ لأنها تجد نفسها مشدودة بين قطبين نقيضين ، فمن هنا تقاليد تضعها موضعًا لم يُعدّ يصلح لها ، ومن هنا مشاركة في نشاط العصر وثقافته تجذبها جذبًا إلى أن تقف مع الرجل الزوج والأخ والزميل في صف واحد ، فأين عساها أن تجد منافذ الخلاص ؟ .

إن ذلك لن يكون في تراث عربي قديم ، مهما نشط المتحذلقون في جمع قول من هنا وقول من هناك ، وحكمة من هنا وحكمة من هناك ، ومثل من هنا ومثل من هناك ، ليدلوا بذلك على ما كان للمرأة العربية من مكانة يمكن أن تكون مطمئنًا لزميلتها



المعاصرة . ومرة أخرى لن نجد للمشكلة حلولها إلا في حضارة الغرب الحديث <sup>(1)</sup> .  
وسوف نصرف النظر الآن عن أن الكاتب يصرح بمنتهى الوضوح بأن قوامة الرجل على المرأة وتعدد الزوجات - وهما تشريعان قرآنيان - من الأمور التي لم تعد تليق بكيان المرأة المعاصرة ؛ لأنهما من التشريعات التي وضعت للحريم والجواري والغانيات ، لا لنساء هذا العصر المثقفات القائدات العالمات ، لننبه النظر فحسب - استدلالاً على ما ذكرناه - على أن الكاتب يستهزئ من محاولات الملقين (الذين يسميهم بالمتحذلقين) ولا يرضى بديلاً عن نقل ما عند الغرب بأكمله في هذا المجال ؛ لأن الخلاص الذي ينشده لن يكون قط في تراثنا العربي الإسلامي .

وهذا هو الذي يتفق مع طبيعة الأمور ، وما يجب أن يدركه هؤلاء الذين يطلق عليهم الكاتب وَصَفَ الحَذَلَّةَ <sup>(2)</sup> . ومن ثم فإنه يكون الأكرم لهم أن يقرروا شرع الله كما هو ، وليتجه كل امرئ بعد ذلك إلى ما أُشْرِبَ حُبَّهُ من شرع الله ، أو حضارة الغرب ، أو مبادئ الشرق ، أو غيرهما مما يَعْنُ له ويعرض عليه فيلاقي منه القبول ﴿ قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ فَرَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَنْ هُوَ أَهْدَى سَبِيلًا ﴾ (الإسراء 84) ﴿ وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ فَأَبَى أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا كُفُورًا ﴾ (نفس السورة ، آية 89) .

---

(1) تجديد الفكر العربي ص 79 - 80 .

(2) ورد في ( القاموس المحيط ) : « حَذَلٌ : أظهر الحذق أو ادعى أكثر مما عنده كمتحذلق » ج 3 ص 219 أي أن هؤلاء يبالغون في حقيقة ما عندهم ، ويتعسفون في استخلاص النتائج الكبيرة من وقائع صغيرة لا تؤدي إليها مظاهرين بالبراعة .

## المبحث الأول

### الأصل العام في القضية

ما هو الأصل العام الذي نصدر عنه في تقرير وضع المرأة في الإسلام مقارنة بوضع الرجل ؟ .

هل الأصل هو التسوية إلا ما دلت النصوص على الاختلاف فيه بينهما ؟ .

أم أن الأصل هو الاختلاف إلا ما دلت النصوص على التساوي فيه ؟ .

يشبه هذا التساؤل تساؤل علماء أصول الفقه الإسلامي : ما هو الأصل في الأشياء والتصرفات والعقود ؟ أهو الحل إلا ما ثبتت حرمة بالنصوص ؟ أم هو الحرمة إلا ما ثبت حله بالنصوص ؟ .

لكن هناك فرقاً بين التساولين : إذ إن الاختلاف الذي وقع بين الأصوليين <sup>(1)</sup> في القضية الأخيرة ينبغي ألا يقع مثله في قضية المرأة ؛ لأن النبي ﷺ يبين الأصل العام الذي ينبغي أن نصدر عنه في القضية حين قال : ( النساء شقائق الرجال ) عن عائشة رضي الله عنها <sup>(2)</sup> . وفي رواية ( إنما النساء شقائق الرجال ) بأسلوب الحصر . وبناء على هذه الأخوة الشقيقة فإن الأصل الذي ينبغي أن يستصحب دائماً هو أن كل ما ثبت من حكم للرجل ثبت مثله تماماً للمرأة إلا ما بينت النصوص الشرعية اختصاصه بأحدهما فهو الذي يُستثنى من القاعدة المستصعبة أصلاً ..

وبناء على إقرار هذه القاعدة ، فإننا لن نحتاج إلى استقصاء كل الأحكام التي

(1) حيث يرى جمهور الأصوليين والعلماء أن الأصل الذي ينبغي أن يستصحب في القضية هو ( الإباحة ) ، وهو الأرجح فيما يبدو لنا لقوة أدلته ، فما لم يرد النص الشرعي بتحريمه فالأصل فيه هو الحل ( انظر كتابي دراسات إسلامية ) ص 269 ، ومراجعته .

(2) رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه في سياق تسوية رسول الله ﷺ بين الرجل والمرأة في وجوب الغسل عند الاحتلام ، وقد ضعفه بعض العلماء ، لكن بعضهم الآخر حسنه - وهو الأرجح - لأن معناه صحيح متفق مع النصوص والقواعد ، وفي مقدمتها قوله تعالى : ﴿ ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف ﴾ ( البقرة 228 ) راجع : كشف الخفاء 454/2 و : الجامع الصغير ، ولعناته شواهد من الصحيح ( مثلاً : صحيح مسلم ، كتاب الحيض ، باب وجوب الغسل على المرأة بخروج المني منها ) . ورواه البزار عن أنس بطريق صحيح وصححه السيوطي . وفيه رواية ( إنما النساء شقائق الرجال ) وفيه لأحمد عن عائشة . ويقول الألباني : إنه « ثبت أن النبي ﷺ قاله » ( سلسلة الأحاديث ص 476 ) .

تساوى فيها المرأة مع الرجل في الإسلام ؛ إذ إن الأصل في كل حكم هو التساوي بينهما فيه ما دام النص الشرعي لم يبين اختصاص أحدهما به دون الآخر .

فالأصل إذن هو هذا التساوي ( وليس الاختلاف والتمايز الذي يحتاج إلى نص يثبت به ويخرجه من قاعدة التساوي الأصلية ) . لكننا نقول على سبيل المثال :

إن المرأة تتساوى مع الرجل في الأمور الجبلية الفطرية التي ترجع إلى الطبيعة البشرية في عمومها والتي لا فارق في أصلها بين الجنسين ، مثل الانجذاب الفطري في كل منهما للآخر ، ورغبة كل منهما في أن يكون محبوباً مقبولاً منه ، ورغبته في أن يوفق إلى رفيق في الحياة متوافق معه ؛ ولذلك أُثِرَ عن عمر بن الخطاب ( رضي الله عنه ) أنه وجه أولياء أمور النساء إلى مراعاة هذا الجانب في النساء وعدم إغفاله البتة ، وعلل لهم هذا بقوله : « .. فإنهن يُخَيِّنْنَ لأنفسهن ما تحبون لأنفسكم » <sup>(1)</sup> وهو تقرير لحقيقة فطرية تغيب أحياناً عن بعض الرجال ، أو يتجاهلون بها .

وحين نقارن بين كلمة عمر هذا ( التي قالها بعد أن تربى في الإسلام وصاحب النبي ﷺ ) وبين ما روي عنه من أنه ( وهو في الجاهلية ) وأد بعض <sup>(2)</sup> بناته ، وقوله عن حاله وحال الجاهليين قبل الإسلام وبعده : « كنا في الجاهلية لا نعد النساء شيئاً ، فلما جاء الإسلام وذكرهن الله - رأينا لهن بذلك علينا حقاً » <sup>(3)</sup> وفي رواية أخرى : « والله إن كنا في الجاهلية ما نعد للنساء أمراً حتى أنزل الله فيهن ما أنزل ، وقسم لهن ما قسم » <sup>(4)</sup> - ندرك حينئذ ما الذي يفعله فقه الإسلام وتربيته بالمسلمين .

ومن هذا المنطلق أيضاً ما قاله عبد الله بن عباس ( رضي الله عنهما ) : « إني أحب أن أترين للمرأة كما أحب أن تترين لي » <sup>(5)</sup> .. والنصوص في هذا كثيرة ..

كذلك تتساوى المرأة مع الرجل في حب المال وغريزة تملكه والاستئثار به ، كما قال تعالى عن ( الإنسان ) في عمومه : ﴿ وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ ﴾ ( العاديات 8 ) وقال ﷺ : « يهرم ابن آدم وتشب منه اثنتان : الحرص على المال ، والحرص على العمر »

(1) سيرة عمر لابن الجوزي ص 171 .

(2) راجع ( سيرة عمر ) قبل إسلامه .. وكانت عرب الجاهلية من أفعال الناس لذلك ( تفسير الطبري 72/30 ) .

(3) صحيح البخاري - كتاب اللباس ، باب ما كان النبي ﷺ يتجوز ..

(4) صحيح البخاري ، كتاب التفسير ، سورة التحريم ، ومسلم كتاب الطلاق ، باب تخيير امرأته .

(5) تفسير الطبري 458/2 .

وقال : « لو كان لابن آدم واديان من مال لابتغى وادياً ثالثاً ، ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب ، ويتوب الله على من تاب » <sup>(1)</sup> .

كذلك تتساوى المرأة مع الرجل في أن كلا منهما يولد - أصلاً - على الفطرة ، كما قال ﷺ : « ما من مولود إلا يولد على الفطرة ، فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء ، هل تحسون فيها من جدعاء ؟ » ثم قرأ ﴿ فَطَرَتِ اللَّهُ النَّاسَ عَلَيْنَا لَا بُدَّيْلَ لِحَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ أَلَدِثُ الْقَيْمِ ﴾ <sup>(2)</sup> .

ودين الفطرة ( وهو الإسلام ) هو الدين الموافق للطبيعة الأصلية التي خلق الله الناس عليها كما قال تعالى : ﴿ فَأَوَّهَ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا بُدَّيْلَ لِحَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ أَلَدِثُ الْقَيْمِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ ( الآية 30 من سورة الروم ) يعني : فسدّد وجهك واستمرّ على الدين الذي شرعه الله لك ، وهو ( الحنيفية ) التي تعني : إخلاص الوجه لله تعالى والإسلام له في كل شيء ، وهذه هي الموافقة لصنعة الله تعالى التي خلق الناس عليها ، وأنت بهذا تلزم فطرتك السليمة ( فإنه تعالى فطر خلقه على معرفته وتوحيده ، وأنه لا إله غيره ) <sup>(3)</sup> .

فما من شيء في الإسلام إلا وهو الموافق للطبيعة الأصلية التي خلق الله تعالى ( الناس ) ذكورهم وإناثهم عليها دونما فارق ، أما ما يبدو من خلاف ذلك في عقائدهم وأخلاقهم وسلوكهم فإنما هو بسبب ارتكاس الفطرة وانتكاس الطبيعة بفعل القوى المعاكسة من البيئة ونوع التربية ووسوسة شياطين الإنس والجن الذين يُلقون إلى الناس زخرف القول غروراً ويزينون لهم الخروج عن فطرة الدين القويم كما جاء في حديث النبي ﷺ ، عن الله عز وجل : « إني خلقت عبادي حنفاء كلهم ، وإنهم أتتهم الشياطين فاجتالتهم عن دينهم ، وحرمت عليهم ما أحللت لهم ، وأمرتهم أن يشركوا بي ما لم أنزل به سلطاناً ... » <sup>(4)</sup> .

كما تتساوى المرأة بالرجل في أصل الكرامة الإنسانية في قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَجَعَلْنَاهُمْ فِي الْآلَةِ وَالْأَحَرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِّمَّنْ

(1) صحيح مسلم ، كتاب الزكاة ، باب كراهة الحرص على الدنيا .

(2) رواه البخاري عن أبي هريرة ، كتاب التفسير ، سورة الروم ، ومسلم ، كتاب القدر ، باب كل مولود يولد على الفطرة .

(3) تفسير ابن كثير 320/6 وأيضاً : تفسير الطبري 40/21 .

(4) من حديث طويل رواه مسلم ، كتاب الجنة ، باب الصفات التي يُعرف بها في الدنيا أهل الجنة وأهل النار .

خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴿ (الإسراء 70) وفي خلقهما في أحسن تقويم ﴿ لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ﴿ (التين 4) وفي أصل وجوب ستر العورة ﴿ يَبْنِيْ عَادَمَ قَدْ أَرْزَلْنَا عَلَيْكَ لِبَاسًا يُؤَرِّى سَوْءَ بَدَنِكَ وَرِيشًا وَلِبَاسَ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ .. ﴿ (صدر الآية 26 من سورة الأعراف) وفي التحذير من فتنة الشيطان ﴿ يَبْنِيْ عَادَمَ لَا يَفْتِنَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ كَمَا أَخْرَجَ أَبَوَيْكَ مِنْ الْجَنَّةِ يَتَزَوَّجُ عَنْهُمَا لِبَاسُهُمَا لِيُرِيَهُمَا سَوْءَ بَدَنِهِمَا إِنَّهُ يَرْنَكُمْ هُوَ وَيُعْلِمُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ إِنَّا جَعَلْنَا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿ (الأعراف 27) .

كذلك يتساويان في الأمر بأخذ الزينة عند كل مسجد والأكل والشرب دون إسراف ﴿ يَبْنِيْ عَادَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴿ (الأعراف 31) . وفي كون الأنبياء يُرْسَلُونَ لهم جميعاً ﴿ يَبْنِيْ عَادَمَ إِنَّمَا يَأْتِيَنَّكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ مَا يَلْقَى فَمَنْ أْتَقَى وَأَصْلَحَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿ وَالَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿ (الأعراف 35 - 36) .

كذلك يتساويان في أن الله تعالى أخذ عليهما معاً (الميثاق الإلهي) كما في قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي عَادَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ ﴿ أَوْ تَقُولُوا إِنَّمَا أَشْرَكَ آبَاؤُنَا مِنْ قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِنْ بَعْدِهِمْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُّجْرِمُونَ ﴿ (الأعراف 172 - 173) . ومثله قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَبْنِيْ عَادَمَ أَنْ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ إِنَّهُ لَكُرْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴿ وَأَنْ اعْبُدُونِيْ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ ﴿ وَلَقَدْ أَصَلَّ مِنْكُمْ جَحِلًا كَثِيرًا فَلَمْ تُكُونُوا تَعْقِلُونَ ﴿ (يس 60 - 62) .

كذلك يتساويان في أن الله تعالى خلقهم ليتعارفوا ﴿ يَتَأْتِيَا النَّاسَ إِنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاهُ شُعْبًا وَفَصِيلًا لِّتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاهُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴿ (الحجرات 13) ويتساويان أمام الأمر الإلهي ﴿ يَتَأْتِيَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يَخْشَرُ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَتَقَ أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ عَتَقَ أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ وَلَا تَلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ بَلِّسَ الْإِثْمَ الْفُسُوقَ بَعْدَ الْإِيمَانِ وَمَنْ لَمْ يَتُبْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴿ (الحجرات 11) .

بل إنه من اختصاص لغة القرآن والإسلام (اللغة العربية خاصة) بتقرير حقيقة التساوي الأصلي بين الرجل والمرأة: أنه يطلق على كل منهما لفظ واحد هو لفظ

(زوج) فالرجل زوج والمرأة زوج ، وهذا هو الفصحح في العربية ، وبه ورد القرآن الكريم في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِحْدَهُنَّ قِنْطَارًا .. ﴾ (النساء 20) وقوله : ﴿ وَقَلْنَا يَتَاَدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾ (البقرة 35) وقوله تعالى : ﴿ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ ﴾ (البقرة 102) وقوله : ﴿ وَأَنَّهُ خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى ﴾ (النجم 45) وقوله : ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَفَعْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ .. ﴾ (البقرة 234) وقوله : ﴿ يَتَأَيَّأُ الْفَرِيُّ قُلْ لِّأَزْوَاجِكَ .. ﴾ (الأحزاب 28) .. وآيات أخرى عديدة .

وبذلك وردت السنة وجاء حديث الصحابة .. وقد كثر فيهما الكلام عن (أزواج النبي ﷺ) و (بيوت أزواجه) ..

كذلك يقال (عروس) للرجل والمرأة ما دام في إعراسهما (القاموس) .

وقد حاولت تتبع الكلمة المعبرة عن الرجل والمرأة حينما يكونان في حالة زواج بينهما - في لغات أخرى كثيرة - فوجدتها كلها تفرق بينهما ، باستثناء العربية ، فاعتبرت ما اختصت به من هذا وجهًا طريقيًا من أوجه التسوية الأصلية .

.. يتساوى الرجال والنساء في هذا كله - وفي غيره كثير مما وردت به نصوص القرآن الكريم والسنة الصحيحة .. ما يطول - جدًا - استقصاؤه والتعليق عليه . ومن ثم يغني عن ذلك الاستقصاء أن نستصحب دائمًا الأصل العام الذي قرناه من قبل وهو أن الأصل في كل حكم صحيح ثبت في الإسلام أنه يثبت للرجل والمرأة معًا (على قدم المساواة الكاملة) إلا ما بينت النصوص اختصاص أحدهما به وتَمَيُّزَه فيه .

وهذا صادق على جميع أحكام الإسلام سواء منها ما يدل لفظه على هذه المساواة حيث ورد التعبير فيه بإحدى صيغ العموم السابقة مثل (بني آدم) أو (الإنسان) أو (الناس) أو نحوها<sup>(1)</sup> ، أو ذلك الذي ورد في النصوص بصيغة التذكير دون أن يقترن به ما يفيد تخصيصه بالرجال وحدهم ، ذلك أن القرآن والسنة كلام عربي جارٍ على سنن العرب في البيان والتعبير ، ومن هذا أنهم يتوجهون بكلام بصيغة المذكر قاصدين تعميمه على المذكر والمؤنث دون أي فارق ، وهي حقيقة بَدْهِيَّة يعرفها كل من تدرس بأساليب اللسان العربي .

(1) وهذا كثير مثَّلنا ببعض نصوصه ، وسنمثل ببعض آخر منها في المباحث التالية إن شاء الله .

ويكفي في تقريرها أن النبي ﷺ عندما نزل عليه قوله تعالى : ﴿ وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ ﴾ ( الشعراء 214 ) نادى فجمع الناس من عشيرته ، ثم أئذّر رجالاً ونساء منهم على قدم المساواة ، منهم أعمامه بنو عبد المطلب : أبو طالب ، وحزمة ، والعباس ، وأبو لهب ، وابن عمه علي ، وعمته صفية ، وابنته فاطمة (1) .

ولذلك اتفق العلماء على أن الأحكام المذكورة بصيغة المذكر إذا أطلقت ولم يُذكر فيها المؤنث - فإنها تتناول الرجال والنساء (2) ما لم يدل الدليل على خصوصيتها بهم . كذلك الأمر بما ذكر في القرآن الكريم بصيغة المؤنث مما دل الدليل على عمومها للنساء والرجال معاً ، كما هو الشأن في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لُعُنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ ( النور 23 ) فهو - كما يقول ابن كثير وغيره - خرج مخرج الغالب (3) ، لكنه شامل للرجال والنساء ، ومن ثم فحكم القذف الوارد في قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ .. ﴾ ( النور 4 ) يطبق على الرجال والنساء قاذفين ومقذوفين ، بالإجماع .

لكننا سنُعنى في المباحث التالية بدراسة مجالين :

**المجال الأول :** هو تلك القضايا التي هي مظنة عدم التساوي بين الرجل والمرأة فيها في الإسلام ، إما لأن ديانات أخرى لا تسوي بينهما فيها ، أو تحمل المرأة فيها أغللاً وتبعات يبرئها الإسلام منها ويرفع عنها الإصر فيها ، وإما لأن بعض الجاهلين بحقيقة الإسلام يزعمون أنه ظلم المرأة فيها ولم يُستَوَّ بينها وبين الرجل ، فتكون الدراسة عندئذ لتجلية حقيقة الإسلام فيها وبيان فضله على المرأة خاصة ، وعلى البشرية بعامه ..

وهذا موضوع المباحث التالية عن :

- 1 - التساوي في أصل الخلق .
- 2 - تبرة المرأة من اختصاصها بالمسئولية الأصلية للمعصية .
- 3 - الأثنى بين النجاسة ومنتهى التكريم .
- 4 - التساوي في حق الحياة بين الذكر والأثنى .

(1) راجع الروايات التي وردت في ذلك ( وهي كثيرة ) في كتب تفسير الآية .

(2) راجع مثلاً : أعلام الموقعين 92/1 . (3) تفسير القرآن العظيم 31/6 .

- 5 - التساوي أمام التكليف والجزاء .
- 6 - التساوي في الحدود والعقوبات الشرعية .
- 7 - التساوي في أهلية التصرفات المالية .

والمجال الثاني : الذي سنعنى بدراسته تفصيلاً في القسم الثاني فهو تلك الأحكام التي لم يسو الإسلام فيها حقيقة بين المرأة والرجل ، بل خص كلا منهما فيها بأحكام متميزة عن الآخر ، وسيكون مجال دراستنا تفصيلاً هو الإجابة عن السؤال التالي : هل في هذه الخصوصيات والتميزات ظلم للمرأة أو هبوط بمنزلتها ووضعها موضع المهانة والتحقير الذي تجاوزته النظرة العصرية الوضعية لها ( كما يزعم بعض الكاتبين والكاتبات ويدعي ) ، أم أن الأمر بخلاف هذا ؟ ومن مجموع دراسات المجالين - وما سبق أن قررناه أيضاً - ستظهر الصورة واضحة جداً ( إن شاء الله تعالى ) لحقيقة مكانة المرأة في الإسلام وموضعها من أحكامه وتشريعاته ، كما ستوضح ( إن شاء الله تعالى ) حقيقة مزاعم الطاعنين فيه في قضية المرأة وأوضاعها . وفي إطار ذلك كله لن نترك طعناً أو زعماً أو أمراً ما نختلف معه دون دراسة مفصلة .

\* \* \*





## المبحث الثاني

### التساوي في أصل الخلق

يقرر القرآن الكريم أن المرأة خلقت من نفس الرجل ، كما قال تعالى في مفتتح سورة النساء : ﴿ يَتَأْتِيهَا النَّاسُ أَنْفَعُوا رَبِّكُمْ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً .. ﴾ وقال : ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا .. ﴾ ( الأعراف 189 ) وقال : ﴿ خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا .. ﴾ ( الزمر 6 ) .

ومعنى هذا أن المرأة لم تخلق من شيء مغاير لما خلق منه الرجل ، بل خلقت منه ، وأيضاً فإن هناك مساواة بين ( الرجال ) و ( النساء ) في أن كلا منهما تولد عن المخلوقين اللذين خلقهما الله تعالى ( آدم عليه السلام وزوجه ) .

وفي ضوء هذا فغريب جداً ( وغير صحيح إطلاقاً ) ما كان يراه بعض الأوروبيين الذين كانت تشيع بينهم فكرة تقول : إن المسلمين لا يعتقدون أن للمرأة روحاً ، والرحالة الفرنسي جيراردي نرفال الذي عاش طويلاً في الشرق المسلم <sup>(1)</sup> يروي الفرية ويذكر أنها غير صحيحة بالنسبة للإسلام .

وهي فكرة واضحة البطلان فيما يتصل بالإسلام ، ونستطيع القطع بأن مسلماً ما صادق العقيدة في أي عصر من عصور الإسلام لم تطف بذهنه قط هذه الفكرة بعد الآيات السابقة القاطعة .

إنما الذين كانوا يعتقدون ذلك حقاً هم الأوروبيون النصارى لقرون وأجيال متتابعة ، حيث ظلت مجامعهم الدينية تتساءل : هل للمرأة روح ؟ وهل هي من جنس البشر ؟ وهل تصح منها العبادة ؟ .. إلى آخر ما سنعرض له إن شاء الله في المبحث التالي ، وكانت هذه التساؤلات انعكاساً وامتداداً لعقيدة أخرى حُمِلت فيها المرأة ( وزر الشر الأزلي ) .

أما ( الإسلام ) فقد برأ المرأة من ذلك كله .

(1) قام برحلته الطويلة منذ مائة وخمسين عاماً ( راجع رحلة إلى الشرق 229/3 ) .



## المبحث الثالث

### ثبوت المرأة من اختصاصها

#### بالمسئولية الأصلية عن المعصية

كذلك برأ الإسلام ( المرأة ) من كونها هي المسئولة الأصلية عن عصيان آدم ( عليه السلام ) لأمر الله تعالى ، مما ورد نصاً في ( الكتاب المقدس ) عند اليهود والنصارى معاً ، حيث ورد في ( سفر التكوين ) ما نصه : ( وكانت الحية أحيل جميع حيوانات البرية التي عملها الرب الإله . فقالت للمرأة : أحقاً قال الله : لا تأكلا من كل شجر الجنة ؟ فقالت المرأة للحية : من ثمر شجر الجنة نأكل . وأما ثمر الشجرة التي في وسط الجنة فقال الله : لا تأكلا منه ولا تمساه لئلا تموتا . فقالت الحية للمرأة : لن تموتا بل الله عالم أنه يوم تأكلان منه تنفتح أعينكما وتكونا كالله عارفين الخير والشر . فرأت المرأة أن الشجرة جيدة للأكل وأنها بهيجة للعيون وأن الشجرة شهية للنظر . فأخذت من ثمرها وأكلت وأعطت رجلها أيضاً معها فأكل ) ومن ثم فحين نادى الرب الإله آدم قائلاً : هل أكلت من الشجرة التي أوصيتك أن لا تأكل منها ؟ ( فقال آدم : المرأة التي جعلتها معي هي أعطتني من الشجرة فأكلت ، فقال الرب الإله للمرأة : ما هذا الذي فعلت ؟ فقالت المرأة : الحية غرتني فأكلت . فقال الرب الإله للحية : لأنك فعلت هذا ملعونة أنت من جميع البهائم ومن جميع وحوش البرية . على بطنك تشعّين ، وتراباً تأكلين كل أيام حياتك . وأضع عداوة بينك وبين المرأة وبين نسلك ونسلها . هو يسحق رأسك وأنت تسحقين عقبه . وقال للمرأة : تكثيراً أكثر أتعاب حبلك . بالوجع تلدين أولاداً . وإلى رَجُلِكَ يكون اشتياقك وهو يسود عليك . وقال لآدم : لأنك سمعت لقول امرأتك وأكلت من الشجرة التي أوصيتك قائلاً ( لا تأكل منها ) ملعونة الأرض بسببك .. ( سفر التكوين ، الإصحاح الثالث ) .

فالمرأة هي المسئولة الأصلية عن المعصية : بدأت هي بالأكل ، وأعطت رجلها معها ، فأكل ، ومن ثم عاقبها الله تعالى بتكثير أتعاب الحبل والوجع ، وعاقب بناتها بعدها بذلك . أما القرآن الكريم فقد رفع هذا الإصر كله عن ( المرأة ) حيث تصرح آياته بأن الشيطان ( وليست الحية ) هو الذي زين لهما العصيان ، فأكلا من الشجرة معاً ، كما قال تعالى : ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَكِ أَسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى ﴿١٧﴾ فَقُلْنَا يَتَّعِدْ إِنَّ هَذَا

عَدُوُّكَ وَلِرَجُلِكَ فَلَا يُخْرِجُكَ مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشَقَّ ﴿١١٧﴾ إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى ﴿١١٨﴾ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَضْحَى ﴿١١٩﴾ فَوَسَّوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَتَّخِذُ هَلْ أَذْكَ عَلَى شَجَرَةِ الْجَنَّةِ وَمَلَكَ لَا يَبْلَى ﴿١٢٠﴾ فَأَكَلَا مِنْهَا فَبَدَّتْ لَحْمًا سَوَاءً تَهُمَا وَطِفْعًا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى ﴿١٢١﴾ ثُمَّ أَجْنَبَهُ رَبُّهُ قَابَ عَلَيْهِ وَهَدَى ﴿١٢٢﴾ (الآيات 116 - 122 من سورة طه) فليست المرأة إذن هي المسئولة الأصلية عن عصيان الله تعالى كما هو الشأن عند اليهود والنصارى .

كذلك ؛ فإن ما بني على ذلك في بعض عقائدهما من وراثه بني آدم للخطيئة الأصلية يطله القرآن الكريم ويرفع فيه الإصر عن الجنس البشري كله ؛ لأنه أعقب عصيان آدم (عليه السلام) أن تاب الله عليه واجتبه ، كما قال تعالى في آية أخرى : ﴿ فَلَقِيَ آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَتَيْنِ قَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ﴾ ( الآية 37 من سورة البقرة ) ولقد هداه ربه لأن يقول هو وزوجه : ﴿ قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ ( الآية 23 من سورة الأعراف ) .

ففي الإسلام لم يمت آدم أو وزوجه بخطيئتهما حتى يرثها عنهما أبنائهما فيحتاجون بعد ذلك إلى ( التكفير ) و ( الصلب ) و ( الفداء ) كما هو الشأن عند النصارى . كذلك ، فإن ما يعتبره ( الكتاب المقدس ) عند اليهود والنصارى عقاباً ( للمرأة ) وبنات جنسها على عصيانها بالبدء من الأكل من الشجرة <sup>(1)</sup> وإعطائها رجلها ليأكل منها - يعتبره القرآن الكريم ( مكرمه ) للمرأة حين تكون أمًا ، بحيث توجب لها هذه المكرمة ميزة عند ابنها وزيادة تكريم على ما للأب من حق عليه ، حيث قال تعالى : ﴿ وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهَنَا عَلَى وَهْنٍ وَفَصَّلَهُ فِي عَامَيْنِ أَنْ أَشْكُرَ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَى الْمَصِيرِ ﴾ ( سورة لقمان 14 ) وقال : ﴿ وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ إِحْسَانًا حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا وَحَمَلُهُ وَفَصَّلُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا حَتَّى إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنًا قَالَ رَبِّ ارْزُقْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴾ ( سورة الأحقاف 15 ) .

ولهذا لم يكن عجيباً أن أوصى النبي ﷺ بالأم ثلاث مرات قبل أن يوصي بالأب <sup>(2)</sup> .

(1) حسب نص ( سفر التكوين ) السابق .

(2) صحيح البخاري ، كتاب الأدب ، باب من أحق الناس بحسن الصحبة ، ومسلم ، كتاب البر ، باب بر الوالدين وأيهما أحق به .

وامتداداً لتحميل ( المرأة ) وزر الخطيئة الأصلية - وما انبنى على ذلك في العقائد النصرانية من عقائد التكفير والصلب والقداء - لم يكن عجيبي أن انعقدت بعض المجمع النصرانية الكنسية لتسأل : هل المرأة إنسان ذو نفس وروح خالدة ؟ .

وهل هي أهل لتلقي الدين ؟ وهل تصح منها العبادة ؟ .

وهل يتاح لها دخول الجنة في الآخرة ؟

« وهناك في روما قرر المجتمعون بهذا المجمع : « أن المرأة مجرد حيوان نجس ، لا روح له ولا خلود . ولكن يجب عليها العبادة والخدمة ، كما يجب تكريم فيها كالبعير وكالكلب العقور لمنعها من الضحك والكلام ؛ لأنها أحبولة الشيطان » <sup>(1)</sup> . ثم انعقد ( مجمع ماكون ) في عام 581 م أو عام 586 م ليعود فيطرح سؤالين : هل للمرأة روح ؟ وهل تعتبر من جملة البشر ؟ <sup>(2)</sup> . ولم يكن هذا عجيبي في ظل الاعتقاد بأنها المسئول الأصلي عن ( الخطيئة الأزلية ) التي دمغت البشرية وتوارثها جيلاً بعد جيل ! .

لكن الإسلام يرى زوج آدم من المعصية ، ويتوب عليهما ، ويرفع إصر الخطيئة الموروثة عن أبنائهما ، ويهدم العقائد التي بُنيت عليها ، ويحرر البشرية رجالاً ونساء منها .. ولله الحمد والمنة رب العالمين .

ومع هذه النصوص الواضحة القاطعة في القرآن الكريم - فقد تسربت بعض معتقدات اليهود والنصارى السابقة إلى العرب قبل الإسلام - وبعده فيما يبدو مع الأسف الشديد والعجب - فوجدنا في الشعور واللاشعور الجمعي العربي والإسلامي والشرقي بعامه انعكاسات واضحة لهذه المعتقدات صيغ بعضها في صورة ( أحاديث ) مشهورة منتشرة بين الناس متناقلة عندهم جيلاً بعد جيل تكاد أن تنقل بعض هذه المعتقدات نقلاً حرفياً عن ( مجامع أهل الكتاب ) ، وهي أقوال وأحاديث مناقضة لنصوص الإسلام الصحيحة في القرآن والسنة ، لكنها تشتهر بين الناس كأحاديث نبوية ! وقد حُمِلت المرأة وحُمِل الإسلام بسببها ظلماً كثيراً وجهالة وحرماً شديدين . وسنعرض تفصيلاً لذلك في آخر ( القسم الثاني ) من هذه الدراسة تحت عنوان ( قضايا متفرقة ) من خلال دراستنا لكتابين يجمعان الأحاديث المشهورة بين الناس في القرون الأخيرة .

(1) راجع : نداء إلى الجنس اللطيف ص 2-3 للسيد محمد رشيد رضا ، والمرأة منذ النشأة للدكتور أحمد

(2) المرأة منذ النشأة للدكتور غنيم ص 76 ومراجعته .



## المبحث الرابع

### الأنثى بين النجاسة ومنتهى التكريم

يلاحظ الدكتور أحمد غنيم بحق أن ( سفر اللاويين ) التشريعي في ( الكتاب المقدس ) عند اليهود والنصارى يدمغ ( الأنثى ) بنجاسة أبدية ، ويفرق بينها وبين الذكر في أمور طبيعية لا تبرر هذه التفرقة <sup>(1)</sup> .

وقد ورد في ( الأصحاح الثاني عشر منه ) ( وكلم الرب موسى قائلاً : كلم بنى إسرائيل قائلاً : إذا حبلت امرأة وولدت ذكراً تكون نجسة سبعة أيام . كما في أيام طمث علتها تكون نجسة . وفي اليوم الثامن يختن لحم غرله . ثم تقيم ثلاثة وثلاثين يوماً في دم تطهيرها . كل شيء مقدس لا تمس ، وإلى المقدس لا تجيء حتى تكمل أيام تطهيرها . وإن ولدت أنثى تكون نجسة أسبوعين كما في طمثها . ثم تقيم ستة وستين يوماً في دم تطهيرها ) .

كذلك ورد في ( الأصحاح الثالث عشر ) منه ( وإذا كانت امرأة لها سيل وكان سيلها دماً في لحمها فسبعة أيام تكون في طمثها وكل من مسها يكون نجساً إلى المساء . وكل ما تضطجع عليه في طمثها يكون نجساً وكل ما تجلس عليه يكون نجساً . وكل من مس فراشها يغسل ثيابه ويستحم بماء ويكون نجساً إلى المساء . وكل من مس متاعاً تجلس عليه يغسل ثيابه ويستحم بماء ويكون نجساً إلى المساء . وإن كان على الفراش أو على المتاع الذي هي جالسة عليه عندما يمسه يكون نجساً إلى المساء . وإن اضطجع معها رجل فكان طمثها عليه يكون نجساً سبعة أيام . وكل فراش يضطجع عليه يكون نجساً ... إلخ ) .

ومن الواضح جداً ارتباط فكرة ( النجاسة ) بالدم الذي يخرج من ( رحم الأنثى ) ، لذلك إذا ولدت الأنثى أنثى مثلها كانت نجاستها مضاعفة لأنها ( ذات رحم ) ولدت ( ذات رحم ) !

لكن القرآن الكريم حين عبر عن دم الحيض لم يزد على أن ذكر أنه ( أذى ) وأمر باعتزال ( جماع ) المرأة فحسب ، دون اعتزالها هي أو اعتزال عورتها والبعد المطلق عنها كما في ( سفر اللاويين ) السابق .

(1) انظر ( المرأة منذ النشأة ) ص 24 .



وقد قال الله تعالى : ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَىٰ مَا أَذَىٰ نِسَاءٍ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهَرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْتَوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ ﴾ ( سورة البقرة 222 ) . وقد روى الإمام أحمد وغيره عن أنس أن اليهود كانوا - إذا حاضت المرأة منهم - لم يؤاكلوها ، ولم يجامعوها ( ولم يقتربوا من المكان الذي هي فيه ) ، فسألوا النبي ﷺ في ذلك ، فنزلت الآية السابقة ، فقال رسول الله ﷺ : « اصنعوا كل شيء إلا النكاح » ، فبلغ ذلك اليهود فقالوا : ما يريد هذا الرجل أن يدع من أمرنا شيئاً إلا خالفنا فيه ! فجاء أسيد بن حضير وعباد بن بشر فقالا : يا رسول الله ، إن اليهود قالت كذا وكذا ، أفلا نجتمعن <sup>(1)</sup> ؟ فتغير وجه رسول الله ﷺ حتى قلنا أن قد وجدَ عليهما ، فخرجا ، فاستقبلهما <sup>(2)</sup> هدية من لبن إلى رسول الله ﷺ ، فأرسل في آثارهما ، فسقاها ، فعرفا أن لم يجدَ عليهما <sup>(3)</sup> . ومن ثم تزوي عائشة رضي الله تعالى عنها : كان رسول الله ﷺ يأمرني فأغسل رأسه وأنا حائض ، وكان يتكئ في حجري وأنا حائض فيقرأ القرآن . وفي الصحيح عنها قالت : كنت أتعرق <sup>(4)</sup> العرق وأنا حائض فأعطيه النبي ﷺ ، فيضع فمه في الموضع الذي وضعت فمي فيه ، وأشرب الشراب فأناوله فيضع فمه في الموضع الذي كنت أشرب ( منه ) .

وقالت : كنت أنا ورسول الله ﷺ نبيت في الشعار <sup>(5)</sup> الواحد وإني حائض طامث ، فإن أصابه مني شيء <sup>(6)</sup> غسل مكانه لم يقده ، وإن أصاب ( يعني ثوبه ) شيء غسل مكانه لم يعده .. وصلى فيه <sup>(7)</sup> . والنصوص في هذا كثيرة <sup>(8)</sup> . ومن ثم قال ﷺ : « إن المؤمن لا ينجس » <sup>(9)</sup> . أي

(1) أي : إمعاناً في مخالفة اليهود ، لكنه أيضاً مخالفة لنص القرآن الكريم ، فلا يعمل به .

(2) قابلتهما وهما خارجان من عنده .

(3) مسند أحمد 132/3 - 133 وصحيح مسلم ، كتاب الحيض باب جواز قراءة القرآن في حجر الحائض .

(4) أي : تأخذ اللحم بأسنانه من حول العظم .

(5) الغطاء الذي يلي شعر الجسد مباشرة ، تعني : الغطاء المباشر للجسد .

(6) يعني إذا أصاب دم منها جسده ﷺ .

(7) رواه مسلم وأبو داود وغيرهما في كتاب الحيض .

(8) راجع مثلاً : تفسير ابن كثير 378/1 وما بعدها .

(9) صحيح البخاري ( كتاب العسل ) ، وفيه روايات لمسلم وأبي داود والنسائي وأحمد .. وغيرهم .

في جميع حالاته و ( المؤمن ) هنا - كما في نصوص مماثلة عديدة - اسم جنس لجميع من تبع النبي ﷺ من الرجال والنساء .

ومن ثم يروي النووي اتفاق العلماء على طهارة عرق الحائض وسؤها <sup>(1)</sup> .

بل إن الإسلام ( على النقيض من العقائد السابقة عليه ) أتى إلى مجمع الدم من الأثنى ومكان الجنين منها أيضًا فكرمها به وأعلى من شأنها إعلاء لا مثيل له ، حيث جعل عنوان بر كل ذي قرابة ( صلة رحمه ) وقال تعالى : ﴿ يَأْتِيهَا النَّاسُ أَنْفُورًا رِجَالًا أَلَدَى خَلْقِكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ ( مفتتح سورة النساء ، وفي هذا التسمية نفسها تكريم فليتأمل ) .

وفي كلمة ( الأرحام ) قراءتان في كل منهما تكريم عظيم للرحم :

القراءة الأولى : قراءة فتح الميم ، ومعناها : واتقوا الله الذي يسأل بعضكم بعضًا بحقه تعالى ، واتقوا الأرحام أن تقطعوها ، ولكن يروها وصلوها ، وروي عن ابن عباس ، ومجاهد ، وعكرمة ، والحسن والضحاك ، وغيرهم .

والقراءة الثانية : بكسر الميم ، ومعناها : واتقوا الله الذي يسأل بعضكم بعضًا بحقه عليكم وبحق الأرحام التي تجمعكم <sup>(2)</sup> .

أما هذا الحق العظيم للرحم الذي برر أن يعطف في الآية على ( حق الله تعالى على عباده ) فقد ورد في الحديث القدسي عن الله تعالى ، فيما يرويه عنه رسوله ﷺ ، قال : « أنا الرحمن خلقت الرحم ، وشققت لها اسما من اسمي ، فمن وصلها وصلته ، ومن قطعها قطعته .. » <sup>(3)</sup> فالله تعالى هو ( الرحمن ) ( الرحيم ) خلق الرحم بمعناها الحرفي الخاص ( موضع الولد من الأثنى ) ومعناها الأعم الذي يشمل كل قرابة تبدأ من الرحم وما يتولد فيه ، واشتق لها اسما من اسمه تعالى ، وقضى ألا بأن من وصلها وأدى حقها برًا وإحسانًا وصله الله تعالى ، ومن قطعها عقوقًا وإهمالًا قطعه الله تعالى .. فهل بعد ذلك من تكريم ؟ .

(1) شرح النووي على صحيح مسلم 594/1 .

(2) تفسير الطبري 226/3 وتفسير ابن كثير 179/2 وغيرهما .

(3) رواه البخاري في ( الأدب المفرد ) وأحمد في ( المسند ) وأبو داود والترمذي وابن حبان والحاكم والبيهقي .. وغيرهم ( راجع : الإنحافات السنية ص 60 - 62 ) .

وفي الحديث الآخر الصحيح <sup>(1)</sup> أن الله تعالى حين خلق الخلق قامت الرحم فقالت : هذا مقام العائذ بك من القطيعة ، فقال الله تعالى : « ألا ترضين أن أصل من وصلك وأقطع من قطعك ؟ » قالت : بلى ، قال : « فذاك لك » قال رسول الله ﷺ ( أو قال الراوي أبو هريرة ) : فافرأوا إن شئتم : ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتُقْطَعُوا أَرْحَامُكُمْ ﴾ ٥ أُولَئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فَأَصَمَّهُمْ وَأَعَمَّى أَبْصَرَهُمْ ﴿ ( الآيتان من سورة محمد 22 - 23 ) .

ومن أحاديث ( الرحم ) حديث رواه أحمد في مسنده عن عبد الله بن عمرو قال : قال رسول الله ﷺ : « توضع الرحم يوم القيامة لها حجنة كحجنة <sup>(2)</sup> المغزل تتكلم بلسان طلق ذلق <sup>(3)</sup> ، فتصل من وصلها وتقطع من قطعها » <sup>(4)</sup> . وفي هذا الحديث آية من آيات النبوة الصادقة ؛ لأن الصورة التي أوردها النبي ﷺ للرحم يوم القيامة تماثل صورته الحقيقية في جسد المرأة ( مغزل معوج من ناحية ) أو ما هو أقرب إلى شكل الكمثرى .. وصدق <sup>(5)</sup> رسول الله ﷺ ، وهذه الرواية - والرواية السابقة عليها - تؤكدان أن كلمة ( الرحم ) في كثير من النصوص الإسلامية مستعملة استعمالاً حرفياً في عضو الأنثى مكنن الدم وموضع الجنين منها ، فما كان في نصوص الديانتين الكتائبتين السابقتين على الإسلام مصدر مهانة ونجاسة وسبب تعذيب وتعب ووجع ، ومكان عقاب على الخطيئة الأولى الأزلية ( كما يقولون ) : أصبح في الإسلام عنواناً للتكريم والرحمة والبر وكل عمل كريم عظيم ، أعني ( صلة الرحم ) التي يصدر عنها كل خير للإنسانية بعامه ، وانطلق هذا كله من مسمى هذا الموضع من الأنثى ليشمل كل أمور العمل الصالح من الإنسان بعامه ، ذكرًا كان أم أنثى ، ذلك أنه بنظرة شاملة إلى نسب البشرية في مجموعها يتبين في وضوح أنه تجمعهم جميعًا رحم عامة واحدة هي رحم الأنثى الأولى التي انحدروا منها جميعهم ، على اختلاف ألوانهم وألسنتهم وأماكنهم وعقائدهم ، وهو ما تشير إليه الآية الأولى التي افتتح الله بها ( سورة النساء )

(1) رواه البخاري في التفسير ، ومسلم في البر .. وغيرهما .

(2) الجزء المعوج في رأس المغزل .

(3) فصيح بليغ . ولا يقاس الغيب فيه على عالم الشهادة ، يوم تبدل الأرض غير الأرض والسماوات .

(4) مسند أحمد 189/2 .

(5) فمن الذي أعلمه شكل الرحم في جسد المرأة ، ولم تعرفه البشرية إلا مؤخرًا .

في تكريم على تكريم .. وله الحمد والمنة والفضل .  
ويظل قول رسول الله ﷺ باقياً خالداً في الإنسانية كلها : « من سره أن يُنسأ له في  
أجله ، وأن يزداد له في رزقه فليصل ( رحمه ) » <sup>(1)</sup> .

\* \* \*

---

(1) رواه أحمد عن ثوبان رضي الله عنه في ( المسند ) 279/5 وله شاهد في الصحيح ( انظر مثلاً : تفسير ابن كثير 301/7 ) . والثشاء في الأجل : بتأخيره أو البركة فيه . وكذلك المعنى في ( زيادة الرزق ) .



## المبحث الخامس

### تساوي الذكور والإناث في حق الحياة

وصف القرآن الكريم حال الرجل في الجاهلية عندما كانت تلد زوجته ( أنثى ) حيث يقول : ﴿ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنْثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ٥٨ يَتَوَارَىٰ مِنَ الْقَوْمِ مِن سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِ ۚ أَيُمْسِكُهُ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ ۗ أَلَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ٥٩ ﴾ (النحل 58 - 59) وقد دفنت ( قبل الإسلام ) في رمال صحراء شبه الجزيرة العربية من الإناث ما لا يعلم عددهن إلا الله تعالى ، حيث كان الأب الجاهلي يرى الأنثى تأكل ولا تقاتل عن القبيلة ، ويراهن مصدرًا للجلب العار له حين تؤسر من العدو فيفترشها أسيرها عنوة واقتدارًا أو طوعية واختيارًا ، فيعير الأب وقيبلته بها .

وحين أتى الإسلام ونزل قوله تعالى - مستنكرًا لفعل الجاهلية الشنيع - : ﴿ وَإِذَا الْمَوْءُدَةُ سُئِلَتْ ۖ بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ ۖ ﴾ ( الآيتان 8 - 9 ) من سورة التكوين ، وهي مكة النزول ) - أدرك الذين هداهم الله إلى نور الإسلام كم كانوا ظالمين لبناتهم الموءودات ! ومن ثم روي أنه جاء قيس بن عاصم إلى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله ، إني وأدت ثمان بنات لي في الجاهلية فأمره بأن يقدم عن كل واحدة منهن بدنة ينحرها تكفيرًا . وفي رواية أخرى أنه قال : يا رسول الله ، إني وأدت اثنتي عشرة ابنة لي في الجاهلية - أو ثلاث عشرة - قال : « فأعتق عددهن نسما » فأعتق عددهن نسما ، فلما كان في العام المقبل جاء بمائة ناقة فقال : يا رسول الله ، هذه صدقة قومي على أثر ما صنعت بالمسلمين ، قال علي بن أبي طالب : فكنا نريحها ونسميها القيسية <sup>(1)</sup> .. وهذا مثال واحد !

ولم يكن قيس هذا من غمار الناس ، بل كان سيدَ تميم وفد على النبي ﷺ في وفدها وأسلم سنة تسع ، ولما رآه النبي ﷺ قال : « هذا سيد أهل الوبر » <sup>(2)</sup> « وكان عاقلاً حليماً قد حرم على نفسه الخمر في الجاهلية » وقد تعلم الأحنف بن قيس ( الذي يضرب به المثل في الحلم ) منه حيث يروي « قيل للأحنف بن قيس : ممن تعلمت الحلم ؟ فقال : من قيس بن عاصم ، رأيته يوماً قاعداً بفناء داره محتبياً بحمائل سيفه ، يحدث قومه ، إذ أتني برجل مكثوف ، وآخر مقتول فقيل : هذا ابن أخيك قتل ابنك -

(2) أسد الغابة 432/4 ومراجعته .

(1) تفسير ابن كثير 358/8 ومراجعته .

قال الأحنف : فوالله ما حل حبوته ولا قطع كلامه ، فلما أتمه التفت إلى ابن أخيه فقال : يا ابن أخي بئسما فعلت ، أئمت بربك ، وقطعت رحمك ، وقتلت ابن عمك ، ورميت نفسك بسهمك ، وقللت عددك . ثم قال لابن له : قم يا بني إلى ابن عمك ، فحل كتابه ، ووار أخاك ، وشق إلى أمك مائة من الإبل دية ابنها فإنها غريبة <sup>(1)</sup> .

وقد خلف قيس من الولد اثنين وثلاثين ذكرا ، وأوصى عند موته بألا ينوح عليه أحد حين يموت « فإن رسول الله ﷺ لم يُنح عليه » <sup>(2)</sup> . وله أخبار عديدة تبين فضله وكرمه .

فإذا كان هذا هو الشأن بسادة الجاهلية العقلاء الحكماء ، فماذا فعل الحمقى وغمار الناس وجهلاؤهم في بناتهم إذن ؟

وقد نزل القرآن الكريم مُشَدِّداً النهي عن قتل الأولاد حيث قال تعالى : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ ﴾ ( من الآية 151 من سورة الأنعام ) وقال : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةً إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ إِنْ قُلْتُمْ كَانَ خِطْأً كَبِيراً ﴾ ( الإسراء 31 ) وقال ابن كثير في تفسيرها <sup>(3)</sup> « وذلك أنهم كانوا يقتلون أولادهم - كما سولت لهم الشياطين ذلك - فكانوا يقدون البنات خشية العار ، وربما قتلوا بعض الذكور خيفة الافتقار ، ولهذا جاء في الصحيحين <sup>(4)</sup> من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ، قلت : يا رسول الله ، أي الذنب أعظم ؟ قال : « أن تجعل لله نداً وهو خلقك » قلت : ثم أي ؟ قال : « أن تقتل ولدك خشية أن يطعم معك » قلت : ثم أي ؟ قال : « أن تزاني حليلة جارك » ثم تلا رسول الله ﷺ ﴿ وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهاً آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ .. ﴾ ( الآية الفرقان 68 ) .

.. وهكذا سوى الإسلام بين الذكر والأنثى في حق الحياة ، وحرم التعدي على هذا الحق ، وجعله من أكبر الذنوب التي لا تتفق مع تكريم الله تعالى للإنسان .

وعلى العكس مما كان في الجاهلية من تفضيل الذكور المحاربين الكاسيين على الإناث - فإن الإسلام جعل للبنات مزية واضحة على الأبناء الذكور حين قال رسول الله ﷺ للآباء : « من ابتلي من هذه البنات بشيء كنَّ له ستراً من النار » <sup>(5)</sup> وكونهن له

(2) نفسه ص 434 .

(1) السابق ص 433 .

(3) 356/3 وكما قال الطبري : كان الواحد منهم يقتل ولده ويغزو كله ! تفسيره 72/30 .

(4) صحيح البخاري ، تفسير سورة البقرة ، وصحيح مسلم كتاب الإيمان ، باب كون الشرك أفح الذنوب .

(5) صحيح البخاري ، كتاب الزكاة ، باب اتقوا النار ..

ستراً من النار مقيد بالإحسان إليهن كما في الرواية الأخرى « فإذا أحسن إليهن بكفالتهم ووقايتهم كن له وقاية من النار » كما يقول الشيخ الطهطاوي في شرح حديث البخاري (1) .

وقد أخرج مسلم (2) والترمذي في نفس المعنى . ورواه الطبراني في الأوسط عن أبي هريرة بلفظ : « من كان له ثلاث بنات فعالهن وكفلهن دخل الجنة » قلنا : واثنين ؟ قال : « واثنين » قلنا : وواحدة ؟ قال : « وواحدة » (3) .

وإنما قال ﷺ في بعض رواياته : « من ابتلي » لأنه حَدَّثَ قَوْمًا كانوا حديثي عهد بجاهلية ترى في ولادة البنات أعظم بلوى ، ولعل هذا الشعور ما يزال مترسباً في أعماق الكثيرين حتى اليوم ، فخطب رسول الله ﷺ هذا الشعور المستكن في الأعماق المترسب فيها على معنى : على فرض أن ولادة البنات ابتلاء من الله تعالى لكم ، فقد عوضكم عن هذا الابتلاء بالجنة لمن راعى الله فيهن وأحسن إليهن . وعلى أية حال فإن من المفاهيم الإسلامية المقررة أن الابتلاء يكون بالخير كما يكون بالبشر ، كما قال تعالى : ﴿ وَبَلَّوْكُمْ بِالْأَسْرِ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً وَإِلَيْنَا تُرْجَعُونَ ﴾ ( الأنبياء 35 ) . كذلك فإنه من المقررات الإسلامية ﴿ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ ( البقرة 216 ) و ﴿ عَابَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا ﴾ ( النساء 11 ) . ولأمر ما كان المصطفى ﷺ ( سيد البشر ) أباً لبنات أحسن إليهن أعظم إحسان ، ولنا فيه أعظم أسوة وأكرمها .

ولا يحسن أحد أن وأد البنات قد انتهى من العالم بانتهاء العصر الجاهلي ، فنحن نعاصر اليوم صوراً عديدة من هذا الوأد ( وما هو في حكمه ) . ففي الصين التي زاد تعدادها عن المليار نسمة يسمح النظام فيها للأسرة بولد واحد ، ولما كانت أجهزة السونار تستطيع الآن رؤية الجنين في بطن أمه ورؤية جنسه ، فإن آلاف الأسر إذا ما تبين لها أن الجنين أنثى تقوم بإجهاض الأم سراً مرة بل مرات ، وفي القرى والجبال التي لا تصل إليها أجهزة السونار تقتل الأنثى فوراً عند ولادتها ، حتى أصبحت هذه الظاهرة تهدد التوازن العددي ( وهو سنة كونية عظيمة ) بين الذكور والإناث ، مما حمل

(1) هداية الباري 197/2 - 198 .

(2) راجع : كشف الحفاء 326/2 وانظر : كتاب البر في صحيح مسلم .

(3) السابق .



الحكومة الصينية على التفكير في الاكتفاء بغرامة مالية لمن ينجب أكثر من طفل واحد ، وقد حدثتنا الأخبار في ذلك بمأس هائلة لأن الصينيين - مثل بقية الشعوب الموعلة في التاريخ البشري - تفضل الذكر ( وإن كانت به عاهة ) عن الأنثى السليمة !

وفي الهند ( ذات الحضارة القديمة أيضًا ) يقضي النظام الاجتماعي ( حتى اليوم ) بأن الزوجة هي التي تدفع المهر ( أو الدوطة ) للزوج ، مما يحمل أهلها عبئًا كبيرًا عند تزويجها ؛ لذلك تلجأ كثير من الأسر الفقيرة إلى وأد الأنثى عند ولادتها أو بيعها لمن يحملها بعد ذلك على احتراف الدعارة . وهناك سوق رائجة في كثير من الدول الآسيوية للدعارة المنظمة للصغيرات اللاتي باعهن أهلهن من الفقر أو خوف الفقر والتبعات المالية ..

وفي إطار هذه الأوضاع كلها يستطيع المنصف أن يقيم النصوص الإسلامية في القرآن والسنة .. هذه النصوص التي أعلت من شأن الأنثى ، وسوت بينها وبين الذكر في حق الحياة الكريمة التي أرادها الله تعالى للجنس البشري ذكوره وإناثه على قدم المساواة حيث قال تعالى : ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْوَحْشِ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴾ ( الآية 70 من سورة الإسراء ) .

وحينئذ يعلم المنصف المتأمل أن البشرية ( وهي على مشارف القرن الواحد والعشرين الميلادي ) لم تصل إلى الآفاق الإسلامية في هذا التكريم .. بالرغم من كل دعاوى ( التقدم ) و ( الحضارة ) ومزاعمها ولله المثل الأعلى ، ولكن أكثر الناس لا يعلمون .

## المبحث السادس

### تساوي الرجال والنساء أمام التكليف والجزاء

يقرر الإسلام مبدأ تساوي الرجال والنساء أمام التكليف الشرعي والجزاء الأخروي ،  
دوفاً أي فارق بينهما في ذلك ، ويكفي أن نقرأ الآيات التالية :

﴿ فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَمَلٍ مِّنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنثَىٰ بَعْضُكُمْ مِنْ  
بَعْضٍ ۚ ۞ ( آل عمران 195 ) .

﴿ وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَٰئِكَ يَدْخُلُونَ  
الْجَنَّةَ وَلَا يَظْلَمُونَ نَقِيرًا ۞ ( النساء 124 ) .

﴿ وَعَدَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا  
وَمَسْكِنٍ طَيِّبَةٍ فِي جَنَّاتٍ عَدْنٍ وَرِضْوَانٍ مِّنَ اللَّهِ أَكْبَرُ ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ  
الْعَظِيمُ ۞ ( التوبة 72 ) .

﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّاهُ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُ  
أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ۞ ( النحل 97 ) .

﴿ قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّونَ مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُونَ فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَىٰ لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ  
بِمَا يَصْنَعُونَ ۝ وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ  
زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا ... ۞ ( النور 30 - 31 ) .

﴿ إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ وَالصَّادِقِينَ  
وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالْخَاشِعِينَ وَالْخَاشِعَاتِ وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّائِمِينَ  
وَالصَّائِمَاتِ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ  
لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ۞ ( الأحزاب 35 ) .

﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَىٰ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ  
وَمَنْ بَغَىٰ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُّبِينًا ۞ ( الأحزاب 36 ) .

﴿ لِيُعَذِّبَ اللَّهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْمُشْرِكَاتِ وَيَتُوبَ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ  
وَالْمُؤْمِنَاتِ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ۞ ( الأحزاب 73 ) .

﴿ فَأَعْلَزَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَسْتَغْفِرُ لِدُنْكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ

مَنْفَلَبَكُمْ وَمَثَلُكُمْ ﴿ ( محمد 19 ) .

﴿ لِنُدْخِلَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَيُكَفَّرُ عَنْهُمْ سَغَائِهِمْ وَكَانَ ذَلِكَ عِنْدَ اللَّهِ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ ( الفتح 5 - 6 ) ... والآيات في هذا كثيرة <sup>(1)</sup> .

فلا شك إذن في تسوية الإسلام بين الرجل والمرأة أمام التكليف الشرعي والجزاء الأخروي ، ومن ثم دعا النبي ﷺ الرجال والنساء - على قدم المساواة - للإيمان به ، فكان من السابقات إليه خديجة بنت خويلد وسمية بنت خباط ( أم عمار ) التي كانت « أول شهيد في الإسلام » <sup>(2)</sup> ، كما كان من السابقين إليه أبو بكر الصديق وعلي بن أبي طالب ( رضي الله عنهم جميعاً ) .

فأين هذا التكريم العظيم مما بحثته الجماع النصرانية - مما أشرنا إلى بعضه فيما سبق - من التساؤل : هل للمرأة روح أو خلود ؟ وهل هي من جملة البشر ؟ وهل تصح منها العبادة ؟

وأين هذا مما عند الهندوك من أن المرأة « لا تكلف بأمر من أمور الدين قط ، ويكفيها لسعادتها في الدنيا والآخرة أن تطيع زوجها وتقدهه كما تقدره الله ، ولو كان عاريًا من كل فضيلة وكان يميل إلى غيرها » كما ورد بالنص في كتاب الهندوس المقدس ( منوسمري ) <sup>(3)</sup> ويقول مُعَرِّبُهُ الأستاذ إحسان حقي - وقد قارنه بكتب الديانات السماوية الثلاث - : إن حال المرأة في هذا هو نفس حالها في الديانتين اليهودية والنصرانية .

\* \* \*

(1) راجع أيضًا : التوبة 67 ، 68 ، 71 ، 72 والنور 2 ، والأحزاب 58 ، وغافر 40 ، والفتح 25 ، والحديد 12 ،

ونوح 28 ، والبروج 10 .. وغيرها . (2) أسد الغابة 152/7 والاستيعاب 1864/4 .

(3) ص 312 .

## المبحث السابع

### تساوي الرجل والمرأة في الحدود

#### والعقوبات الشرعية

كما قال تعالى : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ ( المائدة 38 ) وقال : ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَشَهِدَ عَدَايُهَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ ( النور 2 ) .

وقال : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُنَّ مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَقْبَلُوا لَهُنَّ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ ( النور 4 ) والإجماع منعقد دون خلاف على تساوي الرجال والنساء في هذا الحكم بالنسبة للقاذفين والمقدوفين ، وقد جلد في ( حديث الإفك ) رجلا وامرأة : حسان ، ومسطح ، وحمنة بنت جحش <sup>(1)</sup> .. وهكذا في بقية الحدود والتعزيرات .

ومن ثم روى البخاري عن عباد بن الصامت ( رضي الله عنه ) قال : بايعت رسول الله ﷺ في رهط فقال : « أبايعكم على ألا تشركوا بالله شيئا ، ولا تسرقوا ، ولا تزنوا ، ولا تقتلوا أولادكم ، ولا تأتوا بيهتان تفترونه بين أيديكم وأرجلكم ، ولا تعصوني في معروف : فمن وفى منكم فأجره على الله ، ومن أصاب من ذلك شيئا فأجِدْ به في الدنيا فهو كفارة له وطهور ، ومن ستره الله ، فذلك إلى الله : إن شاء عذبه ، وإن شاء غفر له » ( صحيح البخاري ، كتاب الحدود ، باب توبة السارق ) .

وهي نفس صيغة مبايعة النساء كما وردت في قوله تعالى : ﴿ يَتَّخِذُهَا نِسِيًّا إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يَبَايَعُكَ عَلَى أَنْ لَا يُشْرِكَنَّ بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَزْنِينَ وَلَا يَقْتُلْنَ أَوْلَادَهُنَّ وَلَا يَأْتِينَ بِنِهْنٍ يَقْتَرِبْنَ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ وَلَا يَعْصِينَكَ فِي مَعْرُوفٍ فَبَايَعُهُنَّ وَأَسْتَغْفِرَ لهنَّ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ ( المتحنة 12 ) .

ومن ثم سوى رسول الله ﷺ في الحكم حين رجم ماعزا والغامدية لما زني كل منهما وهو محصن ، كما سوى بين الرجال والنساء حين ( لعن المختئين من الرجال ،

(1) رواه أصحاب السنن الأربعة وأحمد عن عائشة رضي الله عنها في ( المسند ) 35/6 .

والمرجلات من النساء ) ( صحيحا البخاري ومسلم وغيرهما ) .. وسوى بينهما في كثير مما يماثله .

ونستطيع أن نقارن هذه المساواة بما في ( قانون العقوبات المصري ) الوضعي - المتأثر بالقانون الفرنسي - حيث ورد فيه :

« مادة 273 - لا تجوز محاكمة الزانية إلا بناء على دعوى زوجها ، إلا أنه إذا زني الزوج في المسكن المقيم فيه مع زوجته ( كالمبين في المادة 277 ) لا تسمع دعواه عليها .

مادة 274 - المرأة المتزوجة التي ثبت زناها يحكم عليها بالحبس مدة لا تزيد على سنتين ، لكن لزوجها أن يقف تنفيذ هذا الحكم برضائه معاشرته لها كما كانت .

مادة 275 - ويعاقب أيضًا الزاني بتلك المرأة بنفس العقوبة .

هذا فيما يتصل بزني الزوجة ، أما ما يتصل بزني الزوج فقد تناولته المادة 277 ونصها « كل زوج زنى في منزل الزوجية وثبت عليه هذا الأمر بدعوى الزوجة يجازى بالحبس مدة لا تزيد عن ستة شهور » .

والأمر أوضح من أن نعلق عليه ! فليس في القانون ( حق الله تعالى ) وإنما فيه ( كرامة الزوج ) التي لا اعتبار لها أيضًا إذا لم يقيم الدعوى ورضي بمعاشرة الزوجة الزانية وأصبح ( ديوثا ) لا يغار على عرض ! وحتى في هذا النطاق الضيق فلم يُستَوْ القانون الوضعي بين الرجل والمرأة في العقوبة ! ولا في إطلاق مكان الزنى بالنسبة للزوجة وتحديدده بالنسبة للزوج بأن يكون زناه ( في مسكن الزوجية ) ، فإن زنى في هذا المسكن حَقَّ عليه العقاب ، إذ الحكمة التي توخاها واضع هذه المادة « هي صيانة الزوجة الشرعية من الإهانة المحتملة التي تلحق بخيانة زوجها إياها في منزل الزوجية » <sup>(1)</sup> .

وواضح جدًا أن منطلق التقنين هنا مختلف جذريًا عن منطلق الإسلام السابق في التسوية بين الرجل والمرأة في العقوبة حين تتساوى الجريمة .

\* \* \*

(1) قانون العقوبات مُغلَقًا عليه بأحكام النقض ، للأستاذ محمود منصور القاضي ص 344 .

## المبحث الثامن

### التسوية بين الرجل والمرأة في

#### أهلية التصرفات والتعاقدات المالية

يقرر الإسلام التساوي بينهما فيما يتصل بحرية التعاقد والتصرف المالي فيما يملكه كل منهما .. فالرجل البالغ العاقل الرشيد له الشخصية القانونية الكاملة في أن يتصرف فيما يملكه ملكاً حراً بالبيع ، والهبة ، والوصية ، والإيجار ، والتوكيل ، والرهن ، والشراء .. وغيرها من مختلف التصرفات المالية ، ومثله <sup>(1)</sup> في هذا تماماً المرأة العاقلة البالغة الرشيدة - سواء أكانت أبماً أم متزوجة - فليس لأبيها ، أو زوجها ، أو ابنها ، أو أخيها أن يمنعها من شيء من ذلك .

ولا يعطي عقد الزواج في التشريع الإسلامي أي حق للزوج في أن يتدخل في أمور أو تصرفات زوجه المالية ؛ لأن حق قوامته عليها - كما سنعرض له إن شاء الله - حق شخصي لا مالي ، فليس له أن يتدخل في تصرفاتها المالية إلا إذا كانت تصرفاتها ماسة بالسلوك الخلقي وماله فيه حق القوامة الشخصي ، فحينئذ يمارس قوامته في الجانب المقتصر على التصرفات الشخصية وحدها ، دون أن يعرض للجانب المالي الخالص .

وقد يكون من مظاهر احتفاظ الزوجة بكامل شخصيتها المالية بعد الزواج ( في الإسلام ) أنها تحتفظ باسم أسرتها دون أدنى مساس به ، فلا يغير الزواج شيئاً فيه ، فاسم عائشة بنت أبي بكر الصديق ( رضي الله عنهما ) بعد زواجها من النبي ﷺ ، ظل كما هو ( عائشة بنت أبي بكر ) ، ولم تنسب إلى زوجها سيد الخلق وخاتم النبيين والمرسلين ﷺ ، ولا إلى عائلته وعشيرته ، على خلاف ما يحدث في البلاد الأوربية والأمريكية ( ومن نهج نهجها ) من خلع اسم أسرة الزوج على زوجته ، وتناسي اسم أبيها وأسرته .

وليس هذا مجرد أمر شكلي في التسمية وحدها ، بل إن له انعكاساً عملياً في ( الشخصية القانونية ) للزوجة ، يؤثر في نفاذ تصرفاتها المالية على نحو لا يتسع المجال هنا لتفصيل القول فيه .

(1) والتسوية واضحة في قوله تعالى : ﴿ للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن ﴾ النساء 32 .

ونضيف إلى هذا أن الإسلام منذ ظهر ، وللمرأة<sup>(1)</sup> فيه شخصية قانونية مستقلة ومتميزة في الأموال ، في حين لم تتجه التشريعات الأوربية والأمريكية إلى إعطاء المرأة شخصيتها القانونية المستقلة (على نحو نسبي) إلا في العصر الحديث ، وبدرجات متفاوتة . أما في الإسلام فمنذ عصر الرسالة والقرآن الكريم يخاطب الناس ﴿أَدْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ (من الآية 5 من سورة الأحزاب) ، كما يخاطب الأزواج ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِحْدَهُنَّ قِطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا ٥٠﴾ (النساء 20 - 21) فإذا كان يحرم على الزوج أن يأخذ شيئاً مما كان قد دفعه لها مهراً (ما دام قد دخل بها) ولو كان هذا المهر مقداراً هائلاً يصل إلى اثني عشر ألف أوقية ذهباً<sup>(2)</sup> - فإن ما يدخل ذمتها من أموال وممتلكات أخرى (بطريق الكسب أو الميراث أو الوصية أو الهبة أو غيرها) - ينبغي أن يكون أبعد عن طمع الزوج فيه مما كان في أصله مالا خالصاً له ، دفعه لها عند الزواج مهراً ، فقد يكون له به شيء من التعلق النفسي عند انتهاء الزواج بالطلاق ، وبخاصة إذا كان مالا كثيراً ، لكنها لو طابت نفسها بأن ترد إليه شيئاً من المهر (دون إكراه أو إيذاء) فإن الحكم في ذلك هو الحكم العام الذي بينه رسول الله ﷺ في قوله : « لا يحل مال امرئ إلا بطيب نفسه »<sup>(3)</sup> وهو معنى قوله تعالى في النساء : ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صِدُقَتَيْنِ (4) مَخْلَّةً (5) فَإِنْ طِبَّنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُوهُ هَرَيْتًا مَرِيئًا﴾ (النساء 4) . وفي قوله تعالى في صدر الآية ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ﴾ أمر واضح باختصاص المرأة بمهرها - دون أيها أو قرابتها - وقد روي في سبب نزولها أن الرجل « كان إذا زوج ابنته أخذ صداقها دونها ، فنهاهم الله عن ذلك ، ونزلت الآية »<sup>(6)</sup> .

وهناك إجماع عملي متتابع في الزمن منذ عصر الرسالة - لاشك فيه - يتمثل في قيام النساء في كل عصر بأمور البيع والشراء والإجارة والمشاركة والهبة والوصية وسائر التصرفات المالية ..

(1) راجع في المقارنة كتاب (الزواج : قيامه ، آثاره ، انقضاؤه في القانون الفرنسي) للدكتور عبد الفتاح عبد الباقي .

(2) راجع : مسند أحمد عن أبي هريرة 363/2 ، وابن ماجه كتاب الأدب .

(3) رواه الديلمي عن أنس ، راجع : كشف الخفاء 516/2 .

(4) أي : المهور التي تصادق عليها معهن .

(5) عطية أوجبتها الشريعة ، تكريماً للمرأة وذوياً ، وإعلاناً من الزوج عن صدق رغبته .

(6) تفسير ابن كثير 86/2 .

لكن هذا يسوقنا إلى ثلاث ملاحظات :

**الأولى :** إنه من المؤسف حقاً أن نجد المفتونين بحضارة الغرب في عالمنا الإسلامي قد خالفوا الأمر الإسلامي الصريح ﴿ادْعُوهُمْ لِأَنْبَاءِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ فأصبحوا (في صورة مُزّرية من التشبه الأعمى بالغرب) يغيرون اسم أبي الزوجة وأسرته ويخلعون عليه اسم أسرة الزوج وآبائه ، مع أنهم - في الوقت نفسه - يرفعون أصواتهم وشعاراتهم منادين بمزيد من ( الحرية ) و ( الشخصية المستقلة ) للمرأة ، ويعقدون في ذلك المؤتمرات التي تهجم الإسلام وقيمه تلميخاً أو تصريحاً ( وبخاصة قوامة الرجل على المرأة وطاعتها له - مما سنعرض له تفصيلاً إن شاء الله ) . فهل علم هؤلاء أن الذي يفعلونه - تقليداً أعمى وانبهاراً - له انعكاسات تاريخية وحاضرة تمس شخصية المرأة واستقلالها ؟ لكن الذين يهاجمون الإسلام وقيمه يستيحيون لأنفسهم في سبيل هذا الهجوم كل شيء .. حتى تناقضهم مع أنفسهم !

**والثانية :** أن القول الغالب ( الذي يقول به جمهور العلماء في مذاهبهم المختلفة ) هو ما قررناه فيما سبق من كون المرأة الرشيدة ( العاقلة البالغة ) ذات شخصية قانونية كاملة في التصرفات المالية وكون المهر حقاً خالصاً لها دون شريك . لكن هناك قولاً في مذهب مالك يرى أن للزوج أن يمنع زوجته من التبرع بأكثر من ثلث مالها ، كما يرى أن لبيت الزوجية شيئاً من الحق في صداقها المعجل . وقد ورد في ( الشرح الصغير ) لأبي البركات الدردير وبهامشه حاشية الشيخ الصاوي :

ويحجر على الزوجة الحرة الرشيدة لزوجها فقط ولو ( كان ) عبداً في التبرع الزائد على ثلث مالها ، بخلاف الواجبات فلا يحجر عليها فيها . ومحل الحجر عليها في تبرعها بزائد الثلث إذا كان التبرع لغير زوجها ، وأما له فلها أن تهب له جميع مالها ، وليس لأحد منعها من ذلك . وللزوج رد جميع ما تبرعت به إن تبرعت بزائد عن الثلث ، لا إن تبرعت بالثلث فأقل .

وإذا تبرعت بالثلث فليس لها تبرع بعده إلا أن يبعد الزمن بعد التبرع كنصف سنة فأكثر ، فلها التبرع من الثلثين الباقيين فإن لم يبعد الزمن فله رد ما تبرعت به <sup>(1)</sup> .

كذلك يقول : « وحاصل الفقه أن الزوجة الرشيدة التي لها قبض صداقها إذا قبضت الحال من صداقها قبل بناء الزوج بها فإنه يلزمها أن تتجهز به على العادة من حضر وبدو



حتى لو كان العرف شراء خادم أو دار لزمها ذلك ، ولا يلزمها أن تجهز بأزيد منه إلا لشرط أو عرف » « فإن لم تقتض شيئاً قبل البناء من الحال أو مما حل لم يلزمها تجهيز وتصنع به إذا قبضته ما شئت إلا لشرط أو عرف » (1) .

لكن يقول قدرى باشا مقررًا مذهب أبي حنيفة وجمهور العلماء في ذلك : « ليس المال بمقصود في النكاح ، فلا تجبر المرأة على تجهيز نفسها من مهرها ولا من غيره ، ولا يجبر أبوها على تجهيزها من ماله » (المادة 112) ويقول : « الجهاز ملك للمرأة وحدها ، فلا حق للزوج في شيء منه ، وليس له أن يجبرها على فرش أمتعتها له ولأضيافه ، وإنما له الانتفاع بها بإذنها ورضائها » (المادة 16) (2) .

ويقول ابن حزم مبطلًا هذا القول كله في مذهب مالك (مقررًا ما يراه جمهور العلماء في ذلك) : قول مالك هذا يكفى في فساد عظيم تناقضه ، وفوقه بين ما فُرق من ذلك بلا برهان من قرآن ولا من سنة ، ولا رواية سقيمة ، ولا قول أحد نعلمه قبله ، ولا قياس ، ولا رأي له وجه . برهان صحة قولنا قول الله تعالى : ﴿ وَآتَاوُا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِنْ طِبَّنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا ﴾ فافترض الله عز وجل على الرجال أن يعطوا النساء صدقاتهن نحلة ، ولم يُبح للرجال منها شيئاً إلا بطيب أنفس النساء . فأى بيان بعد هذا نرغب ؟ أم كيف تطيب نفس مسلم على مخالفة هذا الكلام لرأي فاسد متخاذل متنافر لا يُعرف لقائله فيه سلف ؟ ووجدنا الله عز وجل قد أوجب للمرأة حقوقاً في مال زوجها ، أحب أم كره ، وهي الصداق والنفقة والكسوة والإسكان ما دامت في عصمته ، والمتعة إن طلقها ، ولم يجعل للزوج في مالها حقاً أصلاً لا ما قل ولا ما كثر !

ثم يقول ابن حزم : إن بعض مناصري مالك شغبوا بقول الله عز وجل : ﴿ أَرْجُلَ قَوْمَاتٍ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ ﴾ (النساء 34) فقلنا : صدق الله عز وجل ، ولا تحريف للكلم عن مواضعه ؛ لأنه ليس في الآية ذكر لقيامه على شيء من مالها ولا الحكم فيه برأيه ولا التصرف ، وإنما فيها أنه قائم عليها يسكنها حيث يسكن ، ويمنعها من الخروج إلى غير الواجب ، ويرحلها حيث يرحل . ويطول ابن حزم في الاستشهاد لبطلان هذا القول مبيّنًا ما فيه من تناقضات (3) ذاتية ، ومن انعدام سند في الشريعة الإسلامية (4) .

(2) الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية .

(1) نفسه 458/2 - 460 .

(3) حيث يفرق بين صداق من فضة مضروبة وذهب مضروب وسبائك فضة وذهب غير مضروبة ، وثياب

(4) المحلى 507/9 - 509 .

وجوهر وحرير وقطن ... إلخ .

ويقول ابن رشد في حد الرشد : « واختلفوا في الإناث : فذهب الجمهور إلى أن حكمهن في ذلك حكم الذكور ، أعني بلوغ الحيض وإيناس الرشد المأخوذ من قوله تعالى : ﴿ وَأَبْلَوْا وَلَيْسَ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ ﴾ ( النساء 6 ) .

وقال مالك في المشهور عنه : هي في ولاية أبيها حتى تتزوج ويدخل بها زوجها ويؤنس رشدها .

وروي عنه مثل قول الجمهور ، ثم يروي ابن رشد أن دليل مالك في قوله الأول أن إيناس الرشد لا يتصور من المرأة إلا بعد اختبار الرجال ! ثم يروي لأصحابه أقوالاً عديدة في هذا الاتجاه يحكم عليها بأنها « ضعيفة ، مخالفة للنص والقياس » <sup>(1)</sup> .

ومما لا شك فيه أن قول مالك الموافق للجمهور في القضية هو الصحيح القوي المتفق مع نصوص الشريعة وقواعدها ، أما قوله الأول الذي انفرد به فليس عليه دليل صحيح إطلاقاً ، إنما هو يخالف نصوصاً وقواعد عديدة في الإسلام ، وفي تفريعات أصحابه عنه تناقضات عديدة كما يقول ابن رشد ( المالكي ) بحق .. ولهذا كله كان ما قرناه أولاً من استقلال شخصية المرأة القانونية هو الصحيح الموافق للنصوص الإسلامية ومقرراتها .

والملاحظة الثالثة : هي أنه ينبغي ألا تكون هناك شبهة ما فيما تقرر من أهلية المرأة واستقلال شخصيتها في الأموال فيما يتصل بما يراه الجمهور ( مما سنعرض له ) في القسم الثاني ( من وجوب ( الولي ) للمرأة العاقلة البالغة في عقد زواجها ؛ لأن عقد الزواج من العقود ( الشخصية ) ، وليست ( الأموال ) مقصوداً أصلياً فيه ، ومن ثم يصح حتى وإن خلا من ذكر المهر ؛ لأن الله تعالى يقول : ﴿ لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمْ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً .. ﴾ ( البقرة 236 ) ولا طلاق إلا بعد زواج صحيح بداهة ، و ( الفريضة ) في الآية هي المهر المسمى بلا خلاف بين العلماء والمفسرين . ومن ثم تسلم قاعدة التساوي بين الرجل والمرأة في أهلية التصرفات والتعاقدات المالية ( المحضة ) .

\* \* \*



﴿ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ ۖ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾

صدق الله العظيم

## القسم الثاني

قضايا التمايز بين الرجل والمرأة

( حقائق ناصعة ومزاعم باطلة )

ويتضمن الفصول التالية :

- 1 - قضية القوامة .
- 2 - حق الطلاق بين الزوج والزوجة والقاضي .
- 3 - الميراث بين الأنثى والذكر .
- 4 - تعدد الزوجات .
- 5 - المرأة وتولي الوظائف والولايات والنيابات العامة .
- 6 - اللباس والزينة .
- 7 - حق التربية والتعليم .
- 8 - ولي المرأة في عقد زواجها .
- 9 - أيمان المرأة وشهادتها .
- 10 - قضايا متفرقة ..



### تقديم

.. يسوي الإسلام إذن بين ( الرجل ) و ( المرأة ) في جميع الأمور السابقة ، وهي جوانب أساسية بالنسبة للإنسان في حياته في الدنيا والآخرة ، لكن صورة المرأة ومكانتها في الإسلام لا تكتمل بعرض الجوانب السابقة وحدها ( بالرغم مما فيها من تكريم كبير ) ؛ إذ لا بد لنا من أن نقرر أيضًا أن الإسلام قد ميز الرجال عن النساء في أمور أخرى عديدة جعل فيها هذا التميز والاختصاص مناط تكريم حقيقي لها ، ولم يجعله مطلقًا سببًا لتحقيرها ووضعها موضع الدونية والصغار والازدراء ( كما يزعم الطاعنون - مما سنعرض له تفصيلًا إن شاء الله ) .

وحصيلة ذلك أن الإسلام كرم المرأة في جوانب أساسية سوى فيها بينها وبين الرجال ، ورفع عنها إصرا حمل عليها في عقائد وديانات ونظم سابقة ، وأيضًا فإنه كرمها أيضًا في جوانب ميز الرجال فيها عنها ، وبضم هذه الجوانب إلى ما سبقها تكتمل صورة المرأة في الإسلام ، وتتجلى حقيقة مكانتها وأوضاعها فيه .

وإذا كنا قد اتخذنا لجوانب التسوية بينها وبين الرجل شعارًا تمثل في قوله تعالى : ﴿ وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ وحديث النبي ﷺ : « النساء شقائق الرجال » - فإنه ينبغي أن نتخذ لجوانب تميز الرجل عنها بقية الآية السابقة ﴿ .. وَلِلرِّجَالِ عَلَيْنَّ دَرَجَةٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ ( البقرة 228 ) .

فما هي هذه الدرجة ؟ وما الجوانب التي تميز بها الرجال عن النساء ؟ وهل لها مقابل تميزت فيه المرأة عن الرجل في مقابلتها ؟ وما صلة ذلك كله بكرامة المرأة والكرامة البشرية على وجه العموم ؟ ذلك ما نفصل القول فيه فيما يلي ( مع ملاحظة أننا رتبنا موضوعات هذا القسم بحسب ما يواجهه الإسلام الصحيح فيها من نقد أو سوء فهم - فيما بدا لنا ، وأمر الترتيب في مجمله شكلي ؛ لأننا لا نترك إن شاء الله موضعًا طعن فيه على الإسلام في قضية المرأة ، أو سوء الظن أو أخطأ الفهم فيه بعض الناس - إلا عرضنا له باهتمام وتفصيل يناسبه .. والله تعالى ولي التوفيق والسداد ) .



## الفصل الأول

### قضية القوامة

#### - 1 -

أما هذه الدرجة التي أوجبها الله تعالى للرجال على النساء فهي المذكورة في قوله تعالى : ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾ ( النساء 34 ) ومعنى هذه الدرجة أن الله قد خلق الرجل على فطرة وطبيعة يكون فيها هو المهيأ لقيادة الأسرة وتولي تصريف أمور الحياة التي تجمع بينهما ، ومن ثم فقد أوجب عليه الإنفاق المالي في أمور المعيشة .

وبما لا ينازع فيه عاقل أن الأسرة تَجْمَعُ يَجْمَعُ بين الجنسين ، ومن مقتضى أمور الحياة أن كل تجمع لابد له من قائد ورئيس من بين أفرادها ليتولى مهام إصدار القرارات والإشراف على تنفيذها ، ومهما تكن درجة الشورى والديمقراطية في التجمع فلا غنى له في النهاية عن القائد والرئيس الذي يوازن بين المشورات والآراء المعروضة عليه ليصدر من بينها قراره التنفيذي ، فليست الشورى والديمقراطية في أعلى صور تحققهما بمغنية عن منصب ( الزعيم القائد ) (1) .

وحيث كان الأمر كذلك فإنه فيما يتصل بالأسرة كتجمع فلا بد أنها محتاجة لقيادة ، إما أن تكون من الرجال وإما أن تكون من النساء ، والله تعالى يخبرنا أن جنس الرجل هو المهيأ بما أودعه الله فيه من صفات لهذه القيادة ، وأيضاً بما أوجبه التشريع من أن تكون النفقات المالية عليه .

أما فيما يتصل بهذه الصفات الطبيعية فإن الواقع ومشاهدات الحياة كلها تدل على أن الرجل أقرب إلى تحكيم النظر العقلي في الأمور منه إلى الاستجابة للعاطفة ، أما المرأة فهي على وجه العموم أقرب في معظم حالاتها إلى الاستجابة للعاطفة ومتطلباتها ، وأيضاً فإن المرأة تعترها حالات خاصة من الحمل والحيض والولادة وسن اليأس تتسبب

(1) حتى في أعلى صور ( القيادة الجماعية ) ديمقراطية فإننا لابد أن نرى فيها واحداً متميزاً إلى حد ما يتولى هو التعبير عن قرارات هذه القيادة ، ويكون له في توجيه الآراء بها أثر أكبر من غيره بصورة ما . ولم يحدث فيما نعرفه من نظم القيادة الجماعية تساوي أفرادها في كل أمورهم بصورة كاملة ، ويبدو أن هذا ضد طبائع الاجتماع البشري .



عنها متاعب صحية ونفسية تنتهي بها إلى أنواع من عدم الاستقرار المزاجي والنفسي تكون فيها بعيدة شيئاً ما عن النظرة العقلية المتوازنة الهادئة إلى الأمور ، وحتى في غير هذه الحالات الخاصة فهي أقرب من الرجل إلى تحكيم المشاعر والأحاسيس العاطفية في الأمور . ومشاهدات الحياة المتروية تدلنا في وضوح على أن ثقافة المرأة وحصولها على أعلى الشهادات العلمية في مختلف التخصصات لا ينقض هذه الحقيقة ولا ينسخ طبيعة الأنثى في المرأة ، فما تزال هي هي طبيبة كانت أم مهندسة أم عالمة أم قانونية أم أستاذة ، ولا أعتقد أنه يشرف المرأة حقاً أن يقال عنها إنها انسلخت من طبيعتها بالعلم والمنصب فأصبحت مساوية للرجل تماماً في طبيعته الخاصة ؛ لأن هذه الطبيعة الخاصة بالمرأة ليست سبة أبدية تلحق بها - كما يقول بعض الناس - إنما هي فطرة معينة خلقها الله تعالى متميزة عن فطرة الرجل ، ورتب على هذا التمييز اختصاص كل منهما بأمور لا يشاركه فيها الآخر . وإلا فهل يعتبر اختصاص المرأة بحمل البذرة الملقحة تسعة شهور ، واختصاصها بالإرضاع والحيض الدوري والنفاس وحضانة الصغار أمراً مهيناً ؟ إن القضية ليست قضية إهانة وكرامة كما يتصور بعض الناس ، إنما هي قضية تميز واختصاص ليس في حد ذاته منقصة من شأن من يتصف به ، فالمهندس يتخصص في بناء البيوت ، والطبيب يعالج الأبدان والنفوس ، والمدرس يعلم العلم ويفتح العقول على ميادين التفكير ، والمجتمع محتاج لكل منهم - ولغيرهم - غير مستغن عنهم ، ولا يكون تخصص أي منهم فيما تخصص فيه حاملاً على احتقاره أو الغض منه .

وإذا ما اتجهنا إلى الغرب الحديث - الذي يرى فيه الدكتور زكي نجيب محمود خلاصنا - فسوف نجد فيه أن الزعامة السياسية والوظيفية والأسرية ما تزال للرجل ، والمسألة هناك لا تزيد عن ( إشراك المرأة في بعض الوظائف العامة مع الرجل ، بصورة نسبية قليلة ، لكن ما تزال للرجل ( قيادة ) <sup>(1)</sup> الأُم في السياسة والحرب والدين

(1) نشرت جريدة ( الأهرام ) القاهرة بتاريخ 25 سبتمبر 1973 في باب ( مع المرأة ) تحت عنوان ( أخيراً فقط : المساواة بين الرجل والمرأة في إنجلترا ) ما نصه « أصدرت الحكومة البريطانية أخيراً فقط قانوناً يقضي بالمساواة الكاملة بين الرجل والمرأة في جميع مجالات الحياة : في التعليم ، والتدريب ، وفرص العمل ، والمراتب والمهن والحرف والوظائف والمراكز المختلفة . الاستثناء الوحيد في قانون المساواة هو بعض وظائف الكنيسة ، والجيش ، والشرطة ، والسجون » الصفحة الثامنة . وحتى في مثل هذا القانون يجب أن تنتبه إلى أمرين هامين : الأول : أن هذا الاستثناء فيه ( رغم وسمه بقانون المساواة الكاملة ، واتجاه القائمين به إلى تحقيقها ) ما يؤكد =

والاقتصاد والفن والعلم ، وما زال الرجل هو الذي يختار للمرأة ثيابها بإشرافه على معظم دور الأزياء ، واشترك المرأة في كل هذه المجالات الحيوية نسبي ومحدود ومحكوم بزعامة الرجل العامة فيه . خذ السياسيين ، أو الأدباء ، أو رجال الدين ، أو رجال الفكر ، أو الأطباء ، أو الفنانين ، أو العلماء المبرزين في مختلف التخصصات فماذا تجد ؟ إن الرجل هو الذي يقود ويتكبر على الرغم من أن هذه المجتمعات قد أعطت للمرأة مجالاً مساوياً تماماً لمجال الرجل وفرصته في التعليم والثروة وشتى مقومات الحياة منذ سنوات كافية . علام يدل هذا ؟ إنه ليدل - فيما نرى - على أن طبيعة الرجل أكثر تهيئاً واستعداداً لواجبات القيادة والابتكار .

وهناك حجة قديمة يلوكها بعض الناس في ذلك بين الحين والآخر : هي أن الرجل هو الذي عمل جاهداً منذ أقدم العصور على أن تظل المرأة مكبلة بفكرة الاختلاف الطبيعي بين الجنسين حتى يظل محافظاً على مكاسبه في السيطرة عليها ، وقيادتها ، ومن ثم تعمل أجيال الرجال المتتابعة على أن لا تعطي للمرأة فرصة المساواة الكاملة حتى لا يبرز تفوقها عليه فيفقد حق قيادتها ، وقد ربط بعض المفكرين في ذلك بين حكم الرجل للعائلة ودوافعه الاقتصادية من وراء رغبته في استمرار ذلك <sup>(1)</sup> .

= الفروق الطبيعية بين الجنسين المؤثرة في صلاحية كل منهما لوظائف القيادة .  
والثاني : أن التسوية بينهما في التعليم والتدريب وفرص العمل والمرتبات والوظائف لا يعني إلا ( إتاحة فرصة متكافئة لتولي القيادة ) أما احتلالها فعلاً مختلف ووظائفها في هذه المجالات فهي قضية أخرى .  
.. وبعد أكثر من عشرين عامًا من صدور القانون ما يزال التمييز قائماً في جميع هذه الجوانب ، في إنجلترا وفي غيرها !  
(1) يتكلم فريدريك إنجلز ( تلميذ ماركس وصاحبه ) عن حالة الشيوعية الجنسية في المجتمعات البدائية ، ثم تطور ذلك إلى الزواج بين اثنين فقط الذي يقول عنه « وقد كان هذا الزواج هو الشكل الأول للعائلة المبني على أسس اقتصادية وليست طبيعية ، وهذه الأسس هي انتصار الملكية الخاصة على الملكية الجماعية الأصلية التي تمت نموًا طبيعيًا ، فحكم الرجل للعائلة ورغبته في إنجاب أطفال موثوق من أبوتهم ليرثوه بعد موته ، كانت هي كل أسباب الزواج التي يعترف بها الإغريق » ثم يربط بين ذلك وخضوع المرأة للرجل فيقول : « وعلى ذلك فإن الزواج لم يظهر في التاريخ باعتباره توافقاً بين الرجل والمرأة بأي حال . وعلى العكس فقد ظهر الزواج باعتباره خضوعاً من جنس لجنس آخر ، فلم يكن التنازع بين الجنسين قد أعلن إلى اللحظة التاريخية التي ظهر فيها الزواج » أصل نظام الأسرة ص 58 وانظر في إبطال نظرية الشيوعية الجنسية التي بنى عليها إنجلز قوله .  
كتاب ( قصة الزواج والعزوبة في العالم ) للدكتور علي عبد الواحد وافي ص 61-62 ، وكتاب ( نظام الأسرة بين الاقتصاد والدين ) للدكتور ثروت أنيس الأسيوطي ص 34-47 ومراجعتهما وقد عرضنا لذلك مفصلاً فيما سبق في ( المدخل الضروري ) لهذه الدراسة .

ويرد على هذه الحجة بأنه لو صح القول بأن الرجل استطاع أن يقهر المرأة تحت فكرة تفوقه عليها كل هذه الأجيال دون أن تستطيع تغيير هذا الوضع - فإن معناه الاعتراف الضمني من قائله بأن جنس الرجل كان أقدر على مر العصور والأمم والتقاليد والأعراف الحياة بينهما وقيادتها ، ولو أن المرأة كانت تملك حقاً من القدرات ما يساويه أو يربو عليه لما استطاع فرض ذلك عليها على اختلاف العصور والأمم والتقاليد والأعراف والأجناس ، ولا يؤثر في صحة هذه الحقيقة أن يقال : إن الرجل لم يعطها فرصة مكافئة لفرصته في التعليم حتى تملك مقومات التفوق والصراع ؛ لأن المرأة في كثير من البلدان قد نالت مثل فرصة الرجل تماماً في التعليم لأجيال متتابة ، ومع هذا ما يزال الرجل - على وجه العموم - في هذه البلدان هو قائد الفكر والإنجاز الابتكاري وزعيمه فيها . وكل هذا يدل حقيقة على أن الأمر يرجع إلى تميز فطري بين الجنسين يرجع إلى ما أودعه الله في كل منهما من صفات طبيعية ، بحيث يصح معه القول بأن الله تعالى قد جعل ( الرجل ) قواماً على النساء بما فضله به من صفات تجعله صالحاً لهذه المهمة . وليست أسباب تهيز الرجل لذلك قاصرة على التكوين النفسي والعقلي ، بل هي تتعدى هذا إلى التكوين الجسدي وخصائصه ووظائف الأعضاء التي تميز بين الجنسين فيه ، بما لا نعتقد أن منصفاً يجادل فيه (1) .

وللمرحوم الأستاذ عباس محمود العقاد ملاحظات في ذلك تجمع بين العمق والذكاء حيث يقول : إنه من اللجاجة الفارغة أن يقال : إن الرجل والمرأة سواء في جميع الحقوق وجميع الواجبات ؛ لأن الطبيعة لا تنشئ جنسين مختلفين لتكون لهما صفات الجنس الواحد ، ومؤهلاته ، وأعماله ، وغايات حياته . وفي حكم التاريخ الطويل ما يغني عن الاحتكام إلى التقديرات والفروض « فلم يكن جنس النساء سواء لجنس الرجال قط في تاريخ أمة من الأمم التي عاشت فوق هذه الكرة الأرضية على اختلاف البيئات والحضارات . وكل ما يقال في تعليل ذلك يرجع إلى علة واحدة : وهي تفوق الرجل على المرأة في القدرة والتأثير على العموم » ثم يقول : إن تعليل ذلك بجهالة القرون الأولى ليس سبباً ؛ لأن الجهل كان مشتركاً بين الجنسين ، وأيضاً كان استبداد

(1) نشير هنا إشارة سريعة إلى أن معنى قوامة الرجل على المرأة متحقق فطرياً وطبيعياً في أدق شئون العلاقة الخاصة بينهما ، حيث تتحقق معاني القوامة من الإشراف والرعاية والقيادة ، والدليل القاطع هنا على تمشي ذلك مع الفطرة والطبيعة أن السعادة والوفاق تتحقق بينهما بقدر تمسك الرجل ونجاحه فيما يقتضيه معنى القوامة ، والعكس ينتج العكس .

الحكومات يصيب الجنسين معاً ، فلم يمنع طائفة من العبيد أن ينبغ فيهم العامل الصانع والشاعر اللبق والواعظ الحكيم » وليس عجز المرأة عن مجارة الرجل في الأعمال العامة ناشئاً عن قلة المزاولة لتلك الأعمال ؛ لأنها زاولت أعمال البيت ألوف السنين ، ولا يزال الرجل ييزها في هذه الأعمال كلما اشتغل بصناعاتها . فهو أقدر منها في الطهو وفي تفصيل الثياب وفنون التجميل وتركيب الأثاث وكل ما يشتركان فيه من أعمال البيوت » ثم يتكلم العقاد عن أمور كثيرة أخرى مارسها المرأة أكثر من الرجل وأعطيت فيها مجال التفوق ، لكن الرجل هو الذي تفوق عليها فيها على خلاف ما كان ينتظر لو كانت هي مساوية له تماماً في الخصائص النفسية والعقلية والجسدية <sup>(1)</sup> .

وهناك أيضاً حجة أخرى معارضة يلوكها بعض الكتابات والكتابتين بين الحين والآخر محاولين نقض ما قررناه من تفضيل الله الرجال على النساء فيما سبق : هي أن بعض النساء أفضل من كثير من الرجال علماً وعقلاً وفضيلة ، فأستاذة الجامعة الفاضلة أفضل من ألوف من الرجال الجلهة المنحرفين ضعفاء العقول ، وهي ( امرأة ) وهم ( رجال ) فكيف يصح في منطق العقول أن يكون واحد من هؤلاء قواماً عليها ؟ وهل تصلح الحياة بقيادة مثله مثلها ؟ وربما استشهد بعض من يقول بذلك بأمثله من تاريخ صدر الإسلام فقال : لقد كانت عائشة بنت أبي بكر رضي الله عنها أفضل من ألوف الرجال مثل أبي جهل أو غيره من المشركين والمنافقين فهل يصلح واحد من هؤلاء ( وهو رجل ) ليكون قواماً عليها - كما تقولون - وهي امرأة ؟

والإجابة عن هذه الحجة يسيرة هينة ، فلم يقل أحد إن مشركاً يصلح أن يكون قواماً على امرأة مسلمة وإن كانت تقل عن عائشة ( رضي الله تعالى عنها ) بألف مرة ؛ لأن الله تعالى حرم على غير المسلم أن يتزوج المسلمة ؛ كيلا تتحقق فيها قوامته عليها وهي أفضل منه عقيدة ؛ حيث قال تعالى : ﴿ وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا ﴾ ( النساء 141 ) وأي سبيل أعظم من القوامة وحق الطاعة ؟

وأيضاً لم يقل أحد بأن الرجل الجاهل ضعيف العقل المنحرف تكون له القوامة على المرأة العالمة العاقلة الفاضلة ؛ لأن صلتها المفترضة به إما أن تكون عن طريق ( الزواج ) وإما أن تكون عن طريق ( النسب ) ، فإن كانت الأولى فإن المرأة تتزوج في الإسلام برضاها ورضاء أهلها ، فإن قبلوا وقبلت رجلاً بهذه الصفات - وهي بما ذكرناه من

صفات - فهي التي رضيت بأن تقيد نفسها بقيد الطاعة والعشرة له ، وهي المسئولة عما اختارته ورضيت به ، ولا بد أن لها أسبابها في ذلك ، ومع مسئوليتها الكاملة عنه فإن الشريعة الإسلامية فيها من السبل التشريعية ما يهيئ لها سبيل الخلاص من ربة القوامة غير الصالحة إن رغبت في ذلك ، عن طريق طلب التفريق لعدم ( الكفاءة ) إن تحققت فيهما شروط رفع هذه الدعوى ، فإن لم تتحقق فإن لها في الشريعة طريقاً آخر للخلاص مما رضيت به أولاً من ربة قوامة غير صالحة ، وذلك بأن ترفع دعوى التفريق لما يكون قد وقع بها من ضرر قوامة الرجل الجاهل المنحرف عليها .

وأما إن كانت صلة هذه المرأة العالمة الفاضلة بهذا الرجل الجاهل المنحرف ضعيف العقل عن طريق ( النسب ) الذي لا مسئولية عليها فيه ، بأن كان أباً أو أماً أو ابناً فهنا أيضاً تقرر الشريعة الإسلامية أنه ( لا طاعة لخلق في معصية <sup>(1)</sup> الخالق ) فإذا حاول هذا الرجل - مهما تكن قرابته لها - أن يحملها على منكر من القول أو الفعل - والحكم في هذا هو الشريعة الإسلامية طبعاً - فإن لها ( بل عليها ) حق رفضه وإنكاره ، ولا طاعة له ولا قوامة في ذلك عليها ، فإذا أمرها بانحراف ، أو جهالة ، أو قطع رحم ، أو رغب في تزويجها من غير الكفء مع عدم رضاها ، أو حاول أن يسطو على مالها بدون وجه حق ، أو ضيق عليها في معروف تفعله ، أو منع عنها حقاً من حقوقها المشروعة ، أو أساء إليها بأي طريق يصدر فيه عن الجهالة والانحراف - فليس شيء من ذلك كله له ، إنما تسقط عندئذ قوامته عليها ؛ لأن الله سبحانه وتعالى حين أعطى الرجل هذا الحق قد قيده بقيدين - مازلنا نتحدث عن الأول منهما وهو ﴿ يَمَّا فَضَّكَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ ﴾ - ومما يفهم من النص القرآني أن هذه القوامة معللة ومشروطة بشترطين : التفاضل في الطبيعة من حيث ما ذكرناه من صفات وتكوين ، والإنفاق الذي نتحدث عنه فيما بعد ، فلو فقد الرجل الفضل المذكور وتحلت هي بالعلم والحكمة والفضيلة ، وكان قريبها هو الجاهل المنحرف الذي يصدر في أموره وأحكامه عن محض جهله وانحرافه بنحو ما سبق - لم يكن لقاتل أن يقول لها : أطيعيه في المعاصي والانحراف والجهالة ؛ لأنه قوام عليك ، ثم إنها في نهاية الأمر تستطيع التخلص من جهالته وانحرافه بالتزوج ممن يكافئها علماً وعقلاً وفضيلة ، أو يزيد عليها ، وفي كل سيصير هو القوام

(1) راجع : صحيح البخاري ، كتاب الأحكام ، باب السمع والطاعة ، برواية ( إنما الطاعة في المعروف ) ، ومسلم ، كتاب الإمارة ، باب وجوب طاعة الأمراء ، وسنن أبي داود ، كتاب الجهاد .

عليها بما يتصلح معه الأمور .

ومن ثم نرى أن الحجة السابقة قائمة على نوع من المغالطة والإيهام لأن ما أردنا أن نقرره حقاً في كل ما سبق عن قوامة الرجل على المرأة ، هو أنه عند تساوي الوضع بينهما وتكافئه في العلاقة فإن الرجل هو الأكثر تهيؤاً وملاءمة واستعداداً لأن يقوم بالقيادة ، وإن مثلوا لنا بامرأة بلغت درجة عالية في العقل والعلم والفضل ، قلنا : إن لها بين الرجال من يكافئها ويربو عليها في صفاتها ، وحين تتزوج منه راضية به فلا بد أن تضع في اعتبارها وهي تفعل ذلك أن الله تعالى قد أوجب عليها طاعته في المعروف (1) ؛ لأنه جعله قواماً عليها قائداً لشئون الحياة بينهما ، كما سنفصل واجبات وحدود هذه القيادة فيما بعد ، أما إن رضيت بالزواج ممن هو دونها علماً وفضيلة فهي المسئولة عن ذلك وهي التي رضيت بأن تسلم له بكافة حقوق الزوجية طائعة مختارة رغبة ، على أنه لو أصابها من جراء ذلك ضرر تستحيل معه الحياة الزوجية عادة بين أمثالها ففي الفقه الإسلامي المخرج لها .

## - 2 -

... وهذا كله فيما يتصل بقوله تعالى : ﴿ الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ ﴾ ، أما فيما يتصل بالسبب الثاني الذي بنيت عليه القوامة فهو وجوب النفقات على الرجل المتضمن في قوله تعالى : ﴿ .. وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ ﴾ وهو أن الله قد جعل الرجل هو المختص بوجوب المهر ونفقات الزوجة والأولاد والأسرة عليه ، ولم يوجب شيئاً من ذلك على الزوجة .

وقد كان ذلك من عدل الله المطلق في النساء ؛ لأنه قد جعل الرجل قواماً على المرأة مديراً لشئون الأسرة بينهما ، وميزه على ذلك بصفات طبيعية تجعله صالحاً لذلك ، فهياً هذا للرجل ظروفًا في الكسب والابتكار في شئون الحياة لم تنهياً مثلها للمرأة ؛ لأن الشريعة الإسلامية جعلت البيت مكان المرأة الأساسي ، وجعلت قرارها في بيت الزوجية من واجباتها وحقوق الزوج عليها دون أن يؤثر هذا على حقها في تولي الوظائف بشروط وقيود سنعرض لها ، وفي ظل هذا فإن المرأة عادة لا تنهياً لها من ظروف الكسب مثل ما

(1) لاحظ هنا أن النبي ﷺ - وهو من هو منزلة ومكانة من المسلمين والمسلمات - قيل له في تفصيل بيعة النساء له : ﴿ ولا يعصينك في معروف ﴾ المتحنة 12 فالطاعة مقيدة دائماً بأن تكون ( في معروف ) .

يتيحاً للرجل ، ومن ثم أعفتها الشريعة الإسلامية من كافة واجبات النفقة المالية ، وجعلت ذلك حقاً على الرجل ، وأضيف لهذا الحق سبب آخر لجعل الرجل قواماً على شئون الأسرة ، وهو أن الضرر المالي الذي قد يترتب على بعض تصرفات الزوج في إدارته لشئون الأسرة يلحق بماله هو أولاً دون أن يسقط عنه النفقات الواجبة ، فأعطى له في مقابل هذا حق الإدارة والتصرف في هذه الشئون ؛ لأن الغنم أو الغرم يلحق به أولاً في ماله ، دون أن يلحق شيء من ذلك بمال الزوجة ؛ لكونها معفاة من كل نفقة .

وكما يقول القرطبي : فقد فهم العلماء من قوله تعالى : ﴿ وَيَمَّا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ ﴾ أنه إذا عجز عن نفقتها لم يكن قواماً عليها ، وإذا لم يكن قواماً عليها ، كان لها فسخ العقد « وفيه دلالة واضحة من هذا الوجه على ثبوت فسخ النكاح عند الإعسار بالنفقة والكسوة ، وهو مذهب مالك والشافعي » وفيه خلاف لأبي حنيفة <sup>(1)</sup> .

### - 3 -

... وبعد أن تقرر لدينا أن الشريعة الإسلامية جعلت الرجال قوامين على النساء بما فضلوا به وما أنفقوا من أموالهم - على النحو السابق - فإننا نستطيع أن نفهم أموراً أخرى تفصيلية بنيت على هذه القوامة ، وأهمها وجوب طاعة الزوجة للزوج في المعروف .

حيث توجب الشريعة على النساء أن لا تستكفن إحداهن من تقرير مبدأ قوامة الرجل عليها وتطبيقه في العلاقة بينهما ، فما دام الزوج لا يتخطى دائرة الأمر بالمعروف ( حسب ما تقرره قواعد الشريعة وأحكامها في ذلك ) فعلى المرأة أن تقر له بمبدأ قيادته لها وللتجمع الأسري ، لها أن تعبر عن وجهة نظرها فيما ينبغي الأخذ به ، لكن الرجل في نهاية الأمر هو الذي يصدر القرار ، فإن كان موافقاً لرأي المرأة فهذا أمر طيب ، وإن خالفها لما يراه من اعتبارات مصلحة غابت عنها فهذا من حقه ، ومن واجبها أن تقر له بهذا الحق كما يقر بنحوه مستشارو الرؤساء إذا خالف الرئيس مشورة بعضهم ؛ لأن له في النهاية حق إصدار القرار التنفيذي ما دام ملتزماً بما يراه الأصوب في القضية على ضوء كل ما عرض عليه من مشورات .

(1) تفسير القرطبي ج 5 ص 169 وانظر في تفصيل التفريق لعدم الإنفاق كتابي ( دراسات في أحكام

وما دام حق الطاعة قد قيد بأنه ( في المعروف ) فقد دل هذا التقييد على أنه ليس حقًا استبداديًا مطلقًا في كل ما يعن لذوي الطباع الاستبدادية أن يأمرؤا فيه وينهؤا ؛ لأن هذا الحق يُنزع من الرجل إن أساء استخدامه فأمر بما لا يجوز له شرعًا أن يأمر فيه .

وقد ثبت هذا الحق بآية القوامة نفسها حيث يقول الله تعالى : ﴿ الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ ۚ فَالَّذِينَ نَفَقْتُمْ خِفَظَتْ ۚ لِلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ ۚ وَالَّذِي نَفَقَا مِنْهُنَّ نَفَقَاتُهُنَّ فَعَظُمَ أَهْوَاهُنَّ ۚ وَأَمْصَرَ أَهْوَاهُنَّ ۚ إِنْ أَطَعْتُم بَعْضَكُمْ فَمَا يَفْعَلُوا عَلَيْكُمْ ۚ سُبُلًا ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا كَبِيرًا ۝ ( النساء 34 ) وفي مسند أبي داود الطيالسي عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « خير النساء التي إذا نظرت إليها سرتك ، وإذا أمرتها أطاعتك ، وإذا غبت عنها حفظتك في نفسها ومالك » وتلا رسول الله ﷺ هذه الآية . وقال ﷺ لعمر : « ألا أخبرك بخير ما يكنزه المرء ؟ المرأة الصالحة إذا نظر إليها سرته ، وإذا أمرها أطاعته ، وإذا غاب عنها حفظته » أخرجه أبو داود (1) .

ومن الملاحظات التي تستوقف الدارس - بل المسلم بعامة - أن الله تعالى فصل في القرآن الكريم مراحل طاعة المرأة للرجل ( بعد أن قرر قوامته عليها ) في آيتين متتابعتين ، وهو دليل قاطع على أن الإسلام يعطي أهمية كبيرة جدًا لتنظيم ممارسة هذا الحق من قبل الرجل والمرأة . وهو حق لأن استقامة الحياة بين الرجل والمرأة تنبني عليها استقامة حياة الأسرة المسلمة ( ثم المجتمع بعامة في جوانب كثيرة منه ) ، ومن ثم حرص الإسلام على أن يفصل كيفية ممارسة الحق في أعلى مصادره و ( هو القرآن الكريم ) كي يقطع نزاعات كثيرة في جوانب تفصيلية عديدة .

ومن العجيب أن بعض الذين لا يفقهون حقيقة ( الوفاق بين الرجل والمرأة ) وآثاره الهائلة على انتظام الأسرة والمجتمع يعيرون على القرآن الكريم ( في لمز خفي ) أنه أورد آيتين في ممارسة حق طاعة المرأة لزوجها ، بينما لم ترد كلمة ( الشورى ) إلا في آيتين ، مع أن النظام الديمقراطي - كما يقولون - مبني على الشورى ، وهم هنا يغفلون عن أن الشورى المأمور بها في القرآن (2) الكريم يمكن أن تأخذ صورًا كثيرة جدًا في التطبيق حسب ظروف المجتمع الذي يطبقها وأوضاعه وثقافته أصحابه ، بينما تعتبر علاقة

(1) راجع تفسير القرطبي ج 5 ص 170 .

(2) في الآيتين 159 آل عمران ، 38 الشورى ، أما التشاور في 233 البقرة فهو بين الزوجين في فطام طفلها .



الرجل بزوجه من ( الثوابت ) التي لا تتغير ، ومن ثم فصل القرآن الكريم أحكامها ، وأجمل تفصيلات الشورى المأمور بها لتعدد إمكانات تطبيقها تعدداً كبيراً (1) .

.. وبعد ، يقول الله تعالى : ﴿ أَلرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ ۚ فَالَّذِينَ كَفَرُوا قَذَابُهُمْ أَثَرُ الَّذِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُمْ ۚ فَعِظُوهُمْ ۖ وَاهْجُرُوهُمْ فِي الْمَصَاجِعِ وَاصْرَبُوا ۚ فَإِنْ أَطَعْتُم مِّنْهُنَّ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلاً ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيماً كَبِيراً ۖ وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْغُوا ۚ وَكَمَا مِنْ أَهْلِهِ ۚ وَكَمَا مِنْ أَهْلِيهَا ۚ إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيماً حَكِيمًا ۝ (النساء 34-35) وقد بينت الآيات أن النساء أنواع عند ممارسة هذا الحق :

﴿ فَالَّذِينَ كَفَرُوا قَذَابُهُمْ أَثَرُ الَّذِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُمْ ۚ فَعِظُوهُمْ ۖ وَاهْجُرُوهُمْ فِي الْمَصَاجِعِ وَاصْرَبُوا ۚ فَإِنْ أَطَعْتُم مِّنْهُنَّ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلاً ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيماً كَبِيراً ۖ وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْغُوا ۚ وَكَمَا مِنْ أَهْلِهِ ۚ وَكَمَا مِنْ أَهْلِيهَا ۚ إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيماً حَكِيمًا ۝ (النساء 34-35) وقد بينت الآيات أن النساء أنواع عند ممارسة هذا الحق :

وهذه هي الحالة المثالية المبتغاة ..

﴿ وَالَّذِينَ تَخَافُونَ نُشُوزَهُمْ ۚ فَعِظُوهُمْ ۖ وَاهْجُرُوهُمْ فِي الْمَصَاجِعِ وَاصْرَبُوا ۚ فَإِنْ أَطَعْتُم مِّنْهُنَّ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلاً ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيماً كَبِيراً ۖ وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْغُوا ۚ وَكَمَا مِنْ أَهْلِهِ ۚ وَكَمَا مِنْ أَهْلِيهَا ۚ إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيماً حَكِيمًا ۝ (النساء 34-35) وقد بينت الآيات أن النساء أنواع عند ممارسة هذا الحق :

(1) ألا ترى أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عندما طعن سنة 23 هـ وازن بين طريقتين لتطبيق الشورى المأمور بها فقال : « إن استخلف فقد استخلف من هو خير مني ( يقصد أبا بكر رضي الله عنه ) وإن أترك فقد ترك من هو خير مني » ( يقصد النبي ﷺ ) ثم استحدثت هو طريقة ثالثة هي اختيار الرجال السنة ( تاريخ الطبري 227/4-229 ) . ولم يكن قد مر على وفاة النبي ﷺ سوى اثنتي عشرة سنة . فما بالنا بمئات وآلاف السنين ! (2) الحديث رواه أبو داود ، كتاب النكاح ، والترمذي ، كتاب الرضاع ، وابن ماجه ، كتاب النكاح ، ومسند أحمد عن عبد الله بن أبي أوفى ومعاذ بن جبل وعائشة ( رضي الله عنهم ) .. وانظر : تفسير القرآن العظيم 257/2 .

﴿وَأَهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ﴾ قال ابن عباس : « الهجران : ألا يجامعها ، ويضامعها على فراشها ويوليها ظهره .. وفي رواية : ولا يكلمها مع ذلك ولا يحدثها » (1) وهي وسيلة أعلى من الوعظ في إظهار غضبه منها وإعلان قدرته على الاستغناء عنها إن استمرت في عصيانها دون حق ، أما إن كانت لها وجهة مشروعة فلتفصح عنها عندئذ .

فإن لم يُجِدْ معها هذا أيضًا ولم تظهر الزوجة سببًا مشروعًا لعصيانها فقد قال تعالى : ﴿وَأَضْرِبُوهُنَّ﴾ فحينئذ يجرب الزوج وسيلة أخيرة تدل وقائع الحياة على أنها قد تجدي بالنسبة لبعض الزوجات : وهي الضرب الذي اشترط رسول الله ﷺ فيه أن يكون (غير مبرح) يفسره الفقهاء بأنه هو الذي « لا يكسر عضوًا ولا يؤثر فيها شيئًا » (2) أي لا يترك أثرًا ماديًا . على أن لا يكون هذا الضرب على الوجه ، وعلى أن لا يقترن به تقبيح الزوج لزوجته شكلاً ، لأن ذلك يكون أشد عليها من الضرب ، وربما أحدث في النفس كسرًا لا يجبر بعد ذلك .

وقضية ضرب الزوج زوجته في الإسلام دقيقة جدًا ، وهي مما يساء فهمه وتطبيقه من كثير من الناس لجهلهم بحقائق التشريع ودقائقه ، فللرجل حق في هذه الحالة البالغة الندرة أن يضرب زوجته هذا الضرب غير المبرح ، لكن من تضرب من النساء عندئذ ؟ إنها نوع قليل من النساء سليطة اللسان ، مجاهرة بعصيان زوجها ومعاندته ، حريصة على إهائته ومخالفة أمره ، غير مكرمة لنفسها أو لما بينهما من عشرة ، ولا تكون مثل هذه المرأة عادة من البيوت الكريمة الأصيلة ؛ لأن سلية هذه البيوت تعرف من الوسائل ما يجعلها أكرم على نفسها وعلى غيرها من اتباع أسلوب الوقاحة والسلطة والعصيان ، وحين ترى أن العشرة قد استحالت بينها وبين زوجها فإنها تتخذ من الوسائل ما تسعى به في تحقيق رغبتها دون اللجوء إلى وسائل تحمل زوجها على ضربها . وذلك كله على فرض أن الزوج مؤد لها كافة حقوقها غير ظالم لها في شيء مما يأمرها به ، أما من تلجئ الزوج إلى ضربها على أمل إصلاحها وحملها على الطاعة - لأن المسلم الحق لا يضرب عندئذ إلا على هذا الأمل - فإن تكوينها النفسي والثقافي كثيرًا ما يكون في صورة يؤدي الضرب الخفيف معها إلى الإصلاح والحمل على الطاعة ، بل إن في الحياة تجارب تدل على أن أعدادًا من النسوة - قد تكون نادرة لكنها موجودة - تأخذ الضرب عندئذ - أو التهديد به - على محمل أنه تعبير عن شيء من صفات الرجولة في زوجها ، وقد يقترن بإظهار الغضب منه شيء من الرضا النفسي الخفي ، وتلك حالات نادرة لكنها

(1) تفسير ابن كثير 257/2 .

(2) انظر : تفسير ابن كثير ج 2 ص 258 .

غير منعدمة ، لكن الضرب المباح أيضًا في الشريعة إنما يباح في مثل هذه الحالات (1) ، ولا يباح في كل امرأة يقينًا .

والدليل القاطع على ذلك أنه لم يؤثر عن رسول الله ﷺ ، أو عن كبار الصحابة رضوان الله عليهم ، أو عن أبنائهم وبناتهم تابعهم في ذلك ، بل روي عن رسول الله ﷺ أنه قال : « لا تضربوا إماء الله » ( يعني النساء ) ، فجاء عمر إليه فقال : ذرت النساء على أزواجهن ( يعني : نشزن ) ، فرخص في ضرب الناشزات ، فأطاف بآل رسول الله ﷺ نساء كثيرات يشكون أزواجهن ، فقال رسول الله ﷺ : « لقد أطاف بآل محمد نساء كثير يشكون أزواجهن ، ليس أولئك (2) بخياركم » (3) . وأيضًا فإن الله تعالى قد جعل التي تحمل زوجها على ضربها في نهاية من هن في مقابل الصالحات القانتات الحافظات بالغيب من الزوجات ) .

وقد ورد في الحديث عن رسول الله ﷺ أن الذي يبيح للزوج ضرب زوجته هو أن توطئ فراشه أحدًا يكرهه ، كما ثبت في صحيح مسلم عن جابر أن النبي ﷺ قال في حجة الوداع : « واتقوا الله في النساء ، فإنهن عندكم عوان ، ولكم عليهن أن لا يوطئن فرشكم أحدًا تكرهونه ، فإن فعلن فاضربوهن ضربًا غير مبرح ، ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف » (4) .

(1) التي غالبًا ما تكون فيها فكرة المرأة عن الرجل قد تأثرت لا شعوريًا بتجارب معينة مبكرة اقترنت فيها صورة ( الرجل ) بشيء من السطوة والعنف ، وذلك في عيئات معينة . وحينئذ فالتحليل النفسي قد يكشف في وضوح عن هذه التأثيرات اللاشعورية المستكنة التي قد تدفع امرأة إلى سلوك يعرضها لشيء من عنف الزوج .

(2) معنى : أزواجهن الذين ضربوهن .

(3) رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه ، انظر : تفسير ابن كثير ج 2 ص 258 .

(4) وكتب الأستاذ محمد مصطفى غنيم في ( يوميات الأخبار ) بتاريخ 4 سبتمبر 1973 م ( الصفحة الثامنة ) تحت عنوان ( ذروة الحضارة وضرب الزوجات ) : هل تعرف الموضوع الذي يشغل بال الرأي العام البريطاني في هذه الأيام أكثر من أي موضوع سواه ؟ إنه ليس الأزمة الاقتصادية الطاحنة وليس سياسة الوفاق ، بل إن المشكلة التي لا تكاد تخلو منها صحيفة واحدة أو يتقطع الحديث عنها في أي لقاء .. وهي ظاهرة ضرب الزوجات التي تفشت في المجتمع البريطاني . وروي أن المشكلة نوقشت في أعلى المستويات الحكومية ؛ لأنه في أغلب الأحيان ضرب قاس عنيف أدى في أحيان كثيرة إلى موت الزوجة ، وقد تبين أن بعض الأزواج اعتاد أن يضرب زوجته كل ليلة بصورة منتظمة دون أن يجرؤ أحد على التدخل أو الشكوى . فالبوليس البريطاني لا يتدخل حتى لا يتهم بالتدخل في شؤون العائلات .

ويقول تقرير أعدته جماعة ( مساعدة المرأة المعتدى عليها ) : إن بعض الزوجات استمرت عمليات ضربهن =

وقد عقب الله تعالى على الآية السابقة التي أباحت الضرب بقوله : ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْغَوْا حُكْمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحُكْمًا مِّنْ أَهْلِهِا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقُ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾ ( النساء 35 ) وذلك عقب نهي الله الأزواج عن البغي على زوجاتهن إذا أدت الزوجة حقوقه المشروعة وأطاعته ، وتحذير الأزواج من نتيجة هذا البغي ﴿ فَإِنْ أَطَعْتُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾ . ثم ذكر الله تعالى أنه في حالة ازدياد النزاع بينهما وخوف الشقاق فليلجأ إلى التحكيم . قال الفقهاء : إذا وقع الشقاق بين الزوجين أسكنهما الحاكم إلى جنب ثقة ينظر في أمرهما ويمنع الظالم منهما من الظلم ، فإن تفاقم أمرهما وطالت خصومتهم باعث الحاكم ثقة من أهل المرأة وثقة من قوم الرجل ليجمعهما وينظرا في أمرهما ، ويفعلا

= سنوات دون أن تتقدم إحداهن بالشكوى وذلك إما خجلاً أو خوفاً . وقال التقرير : إن كثيرات من الزوجات أصبن بكسور وكدمات ، بل إن البعض كان يتحمل ( علة ) الزوج حتى خلال فترة الحمل . وقد تعهد إدوارد هيث رئيس الوزراء بالتحقيق ومعالجة هذه الظاهرة المتفشية . « والطريف بعد ذلك أن عدداً كبيراً من الزوجات يرفضن طلب الطلاق من أزواجهن رغم تكرار الاعتداء عليهن بالضرب ، ويفضلن البقاء تحت سف الزوجية رغم الآلام التي يعانيها » وهذه هي ذروة الحضارة الغربية . فاذا تركنا الحضارة الغربية إلى اليابان هذه القوة الحضارية العملاقة التي صعدت إلى القمة في التفوق التكنولوجي والمدنية المادية المعاصرة - فسوف نجد أن رئيس وزرائها السيد كاكوبي تاناكا أصدر أخيراً كتاباً بعنوان ( حياتي ) قال فيه : إنه يؤمن بأن أفضل أسلوب لمعاملة المرأة هو ضربها بين الحين والحين ، واعترف تاناكا بأنه يضرب زوجته وابنته كثيراً ، ورغم ذلك فالعلاقة بينهم تعتبر مثالية ! بل إنه نصح زوج ابنته - ليلة زفافها - بضرورة ضربها حتى ينصلح حالها . وقد فوجئ زوج الابنة بما يطلبه منه حموه ولكن تاناكا عاد وأكد أن الضرب بدون سبب هو الذي قد يفضب الزوجة . أما ضربها لارتكابها بعض الأخطاء فإن هذا قد يؤلمها ويجمعها ولكنها ستزداد حباً لزوجها بعد أن يتبدد الألم والوجع ( جريدة أخبار اليوم 24 نوفمبر 1973 الصفحة الثانية ) .

ولم يصل الأمر في الشريعة الإسلامية قط إلى قتل الزوجات أو تكسير عظامهن ، أو الإكثار من ضرب الزوجة بين الحين والحين كأفضل وسيلة لمعاملتها . والحمد لله على أنه لا اليابان ولا بريطانيا تطبق أحكام الإسلام وإلا لخرج دعاة « تحرير المرأة » في بلادنا بمظاهرات الاحتجاج على هذه الوحشية والرجعية - كما يقولون عادة - ولطالبوا باستقالة رئيس الوزراء وربما إعدامه ! أما الأمر يتصل ببريطانيا واليابان غير الإسلاميتين ، فهما عند دعاة تحرير المرأة في بلادنا من قمم الحضارة والمدنية التي يقولون : متى تصل إليها بلادنا ؟ وسنرى في ( تعدد الزوجات ) نماذج أخرى من هذه المدنية في ألمانيا الغربية . وأضاف إلى هذا أيضاً أن اليابان ما تزال معروفة بأن نساءها من أفضل الزوجات وأهن يقدس الرجل وتقوم الزوجة بخلع حذائه بيديها . وقارن هذا كله بكثير مما يلغط به دعاة تحرير المرأة من ارتباط التقدم الصناعي والتكنولوجي بمساواة المرأة الكاملة بالرجل في كل شيء .

ما فيه المصلحة مما يريانه من التفريق أو التوفيق (1) .

وبهذا كله تبين أن حق القوامة والطاعة للزوج على زوجته ليس هو الاستبداد الظالم والتحكم الباطل ، إنما هو حق الطاعة بالمعروف في حدود ما شرعه الله تعالى لكل منهما . .. وبعد ، فإننا نعلم علم اليقين أن الذين يريدون مساواة كاملة مطلقة بين الرجل والمرأة في كل شيء لن ترضيهم أية صياغة أو استدلال في قضية قوامة الرجل على المرأة ووجوب طاعتها له ؛ لأنهم قد ولوا وجوههم شطر نظم أخرى ( غير الإسلام ) ، فانغلقت قلوبهم تجاهه وتجاه قيمه ، وأصبح قائلهم يقول : إن المرأة المعاصرة لن تجد حلولاً لمشكلاتها إلا في حضارة الغرب الحديث (2) ، أو يقول : إن علينا أن نتجه إلى أوروبا لنأخذ عنها كل حضارتها بحلوها ومرها ، بما يكره منها وما يعاب (3) . أو يقول : إن القرآن في قضية المرأة كان موقفه تكريماً واحتراماً لها في سياق اجتماعي سياسي ( هو عصر الجاهلية ) لم تكن المرأة فيه تتمتع بأي تكريم ، لكن السياق الآن قد اختلف والمجتمع اختلف : أصبحت أستاذة بالجامعة ، وابتهاج زوجتي هي الأخرى أستاذة بالجامعة ، أناقش طلبة الدكتوراه ، وهي كذلك ، فلم يعد النص القرآني مناسباً لسياقها وظروفها (4) .

وقد كنت في إحدى الندوات الثقافية أتكلم ، فورد على لساني حديث : « لو كنت أمراً أحداً أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها ... » ، فقامت امرأة ( مثقفة ) من اللاتي ينادين بحرية المرأة واستقلالها ، فتشككت في صحة الحديث لأنه ( لا يعجب ) عقلها وشعاراتها ، فبينت لها أن الترمذي قال عنه ( حسن صحيح ) (5) وأنه لم يظعن في صحته أحد من ( العلماء ) ، فقالت : فليكن صحيحاً ، لكنه كان مناسباً للمرأة الجاهلة التي كانت في عصر الرسالة ، أما بعد أن تعلمت المرأة مثل الرجل ، بل ( تفوقت عليه ) فلم يعد مناسباً أن يقال لها مثل هذا الكلام ! فأخذت أنبهها إلى خطورة ما تقوله باعتبارها امرأة ( مسلمة ) وقرأت عليها قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ﴾ ( النور 51 ) بأسلوب الحصر ،

(1) راجع : تفسير ابن كثير ج 2 ص 259 .

(2) راجع كلام الدكتور زكي نجيب محمود في ( تقديم ) الباب الأول من هذه الدراسة .

(3) كتاب ( مستقبل الثقافة في مصر ) للدكتور طه حسين ، في مواضع منه .

(4) جريدة ( العربي ) القاهرة بتاريخ 95/6/26 على لسان نصر أبو زيد .

(5) كشف الخفاء 228/2 .

وقوله : ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ ( النساء 65 ) ، فقالت : لم يكن النبي ﷺ يعلم الغيب ، ولم يكن يعلم أن المرأة ستتعلم وتتفوق على الرجل . فقلت لها : وهل لم يكن الله تعالى يعلم ذلك أيضًا حين قال : ﴿ مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ ﴾ ( النساء 80 ) ؟ فبهتت فترة ثم قالت : على أية حال : الحديث لا يعجبني ! . وكنت أعلم أن ( عقدة حياتها ) هو فشلها الذريع في أن تطمئن في حياة زوجية موفقة ، فقلت لها : قد تكون تجربة بعض النساء في الزواج مريرة ، وقد يكون الزوج الذي صادفته قد ظلمها ، وقد يكون لظلمه وغشمه وبغيه عليها غير مستحق لهذه المنزلة الرفيعة الواردة في الحديث الصحيح .. ( الله أعلم بحقيقة ذلك كله ) ، لكن ألا يقتضي ( المنهج العلمي ) الذي يتشدد به بعض الناس القيام باستقراء صحيح لأحوال الأزواج قبل اللوج في هذا المنزل الخطير ؟! لكن المشكلة هي أن بعض الناس ينطلقون من السخط على بعض من يقابلهم إلى السخط على الإسلام نفسه وتشريعاته .. ونعوذ بالله من سوء المنقلب ، وكما قال تعالى : ﴿ مَنْ كَانَتْ يَتْنُنْ أَنْ لَنْ يَنْصُرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ ثُمَّ لْيَقْطَعْ فَلْيَنْتَظِرْ هَلْ يَذْهَبَنَّ كَيْدُهُ مَا يَغِيظُ ﴾ ( الحج 15 ) .

( ومن أعجب الأمور أنني علمت فيما بعد أن هذه المرأة نفسها تعرفت على رجل أصغر منها سنًا ، وعاشرته دون زواج ، وكانت ( تتذلل ) له بطريقة مهينة لكي لا يقطع صلاته المحرمة بها ، رغم علمها أنه يخدعها ولا يستمر في صلاته بها إلا في مقابل مال يحصل عليه منها ) ! .

.. وكفى بذلك - وبأمثاله - عبرة لمن ﴿ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ ﴾ ( ق 37 ) .

والمسألة في هذا المستوى مسألة عقيدة أصلاً ، كما عرضناه لتقريره في ( المدخل الضروري لهذه الدراسة ) .



## الفصل الثاني

### حق الطلاق بين الزوج والزوجة والقاضي

- 1 -

وقد اختصت الشريعة الإسلامية الرجل بجعل حق الطلاق أصلاً في يده ، وذلك معلل بالسببين اللذين بنيت القوامة عليهما ، وهما : كون الرجل في طبيعته وفطرته أقرب من المرأة ( على وجه العموم ) إلى تحكيم النظر العقلي ، وكونها - فيما يقابل هذا - أقرب منه إلى تحكيم العاطفة وانفعالاتها ، وأسرع في الاستجابة لها منه ، مما يجعلها - إن أعطيت حق الطلاق أصلاً - أسرع إلى النطق به عند احتدام النزاع ، ولو في مشادة وقتية يمكن أن ينتهي أثرها - دون فرقة - إذا أطاع من بيده الطلاق صوت العقل الهادئ ، ولم يستجب بدافع الانفعال الوقتي إلى ما تؤدي إليه المشاعر المحتدمة .

وشاهد الحياة تدلنا في كل يوم على أن ثقافة المرأة وحظها الكبير من العلم لا يغيران هذه الفطرة الأصلية التي يضاف إليها ما يعترى المرأة - في حالات الحيض والحمل والولادة والرضاع وانقطاع الطمث من عدم توازن هرموني ، يصيبها بشيء من الانحراف المزاجي يجعلها أقرب ما تكون إلى الاستجابة لدوافع الشعور الوقتي .

والسبب الثاني في ذلك هو أن الرجل هو الذي تكلف كل مطالب الزواج والحياة الزوجية بعده من مهر ونفقات ، فهو الذي تصيبه خسارة الطلاق في ماله ، ومما لاشك فيه أن هذا يمثل عاملاً قوياً يدفع الرجل - عند مواطن النزاع واحتدام المشاعر - إلى مزيد من التروي وعدم التسرع في أمر الطلاق .

وهذا تأويل قوله تعالى : ﴿ يَمَّا فَصَلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ وَيَمَّا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ ۚ ۞ ﴾ .

على أن الشريعة لم تجعل هذا الحق للرجل دون مقابل بالنسبة للمرأة ، فالمرأة أيضاً - حين تملك مبرراً قوياً مقبولاً للتفريق - ترفع أمرها للقاضي إن لم يجبها الزوج إلى الطلاق باختياره - فإذا ما ثبت لديه أن معاشتها له قد أدت أو من شأنها حتماً أن تؤدي إلى ضرر لا يستطيع معه استمرار الحياة بين أمثالهما فإنه يحكم بالتفريق . وأيضاً فإن أمام الزوجة طريق ( الخلع ) بالاتفاق مع الزوج وتدخل الوسطاء وحتى لو لم يثبت أمام القاضي ما تدعيه الزوجة من ضرر وتكررت شكواها وعجز القاضي عن الإصلاح



بينهما ، فإنه يعث حَكَمِينَ كما أمر الله تعالى في الآية التالية لآية القوامة السابقة ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ (النساء 35) وجمهور العلماء على أن الخطاب بقوله تعالى : ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ﴾ الحُكَّام والأُمراء والقضاة . والحُكَّام يكونان من أهل الرجل والمرأة ؛ إذ هما أعلم بأحوال الزوجين ، ويكونان من أهل العدالة وحسن النظر والبصر بالفقه ، فإن لم يوجد من أهلها من يصلح لذلك فيرسل من غيرهما عدلين عالمين ، فإن عرف الظالم فإنه يؤخذ منه الحق لصاحبه ويجبر على إزالة الضرر . وللفقهاء طرق في تبين من الناشئ منهما على صاحبه ، ومعالجته بالعظة والزجر والنهي ، وإلا حكما بالفرقة <sup>(1)</sup> .

فالطلاق أصلاً حق للرجل ، لكن المرأة تملك أيضاً من أسباب التفريق ما يقيها إمساك الزوج لها على الضرر ، إما بالاتفاق مع الزوج على الخلع ، أو على أن تكون العصمة بيدها - كما أجاز ذلك المذهب الحنفي - وإما برفع أمرها للقاضي عند دعوى الضرر . وفي الإسلام توجيه للرجل بأن يفارق زوجته إذا كانت كارهة له لم يُجِدْ معها وعظ أو هجر أو ضرب أو تحكيم ، حيث روي أن عمر بن الخطاب ( رضي الله عنه ) أتى بامرأة ناشز قد اشتكت زوجها ، فأمر بها عمر أن تبيت ليلتها في بيت كثير الزبل ( ليختبر في الصباح حقيقة شعورها نحو زوجها ) فلما دعاها في الصباح قال لها : كيف وجدت ؟ فقالت : ما وجدت راحة منذ كنت عنده إلا هذه الليلة التي حبستني ! فلما قالت ذلك قال عمر لزوجها : اخلعها ولو من قرطها <sup>(2)</sup> لأنه يثقن عندئذ أنها تصدر عن كراهية أصيلة له ، ولا خير في الزواج عندئذ ؛ لأنه لا يتحقق فيه معنى الإمساك بمعروف ، فيتعين التفريق بإحسان .

وفي الإسلام أيضاً توجيه للنساء بأن لا تطلب إحداهن الطلاق أو التفريق إذا لم يكن عندها سبب قوى يدفعها إلى ذلك دفعا ، حيث روى الإمام أحمد وأبو داود وابن ماجه وابن جرير وغيرهم أن النبي ﷺ قال : « أيما امرأة سألت زوجها الطلاق في غير ما بأس فحرام عليها رائحة الجنة » <sup>(3)</sup> .

(1) راجع مثلاً : تفسير القرطبي ج 5 ص 175 - 179 وتفسير ابن كثير ج 2 ص 259 - 260 .

(2) تفسير ابن كثير ج 1 ص 404 يعني : خالعهما بأي ثمن .

(3) السابق 401 ؛ لأنها لا تفعل هذا عندئذ إلا تعدياً وظلماً وكفراً بالعشير .

وقد خففت الدعوة - شيئاً ما - إلى التشديد في ظروف إيقاع الطلاق كما ينادي بذلك بعض الناس - بعد ما اتجهت نظم غير إسلامية في السنوات الأخيرة إلى إباحة الطلاق والتيسير في ذلك بعد عصور لقي أتباعها فيها عنتاً شديداً من منع الطلاق والتشديد فيه ، حيث تبين أن مصالح جمهور الناس لا تستقيم ولا تتحقق مع هذا المنع أو التشديد المبالغ فيه .

لكن الدعوة ما تزال قائمة ، وهي تصدر في معظم الحالات عن قوم ونساء لا يرضون بما شرعه الله من اختصاص الرجل بحق الطلاق ، فهم يريدون سلب هذا الحق منه بحجة المصلحة العامة . وبعض هؤلاء يقولون كلاماً لا يستحق مجرد المناقشة ، إنما يقتضينا أن نتأمله فحسب لنستشف الميول والدوافع التي دفعت إليه <sup>(1)</sup> . لكننا نجد وجهة النظر التي يظن أصحابها أنها موضوعية جدية بالقبول في مثل ما رواه المستشار محمد الدجوي حين عرض لإجماع الفقهاء المسلمين في كل عصر على أن الزوج وحده أصلاً ( لا المرأة ولا القاضي ) هو الذي يملك إيقاع الطلاق بإرادته المنفردة ، ومستندهم في ذلك ، ثم قال : ويرد أصحاب الرأي الآخر - وهم قلة من المشتغلين بالقانون وبعض الكتاب الاجتماعيين - بأنه يجب سلب الزوج حق الطلاق وجعله في يد القاضي بحيث لا يكون للزوج أن يستبد بالطلاق ولا يكون للزوجين أن يتراضيا على الطلاق فيما بينهما ، بل لابد من رفع دعوى أمام القضاء وتقتنع المحكمة بوجاهة الأسباب التي تدعو إلى الطلاق فتحكم به وإلا ترفضه . ويستند القائلون بذلك إلى الحجج التالية :

(1) إذا صرفنا النظر عن كثير مما يكتبه الذين يجاهرون بالإلحاد ، ويضمنون جهرهم وقاحة في شأن دين الله وعلمائه - فإننا نعرض لتلك التوصيات التي طالب بها مؤتمر من النساء المثقفات عقدت برعاية الوزارة المصرية السابقة الدكتور حكمة أبو زيد ، فكانت التوصية العاشرة منها « ليس للزوج أن يطلق امرأته الا أمام القاضي وبعد بيان الأسباب » والتوصية الحادية عشرة « للزوجة أن تطلب من القاضي طلاقها دون بيان الأسباب » « راجع جريدة أخبار اليوم القاهرة بتاريخ 1967/4/23 » . ونكتفي في هذا بتعليق أستاذنا الجليل علي حسب الله على ذلك حيث يقول : « فهل صدرت هذه التوصيات من مثقفات معتدلات ينتهجن صلاح الأسرة ؟ أم انبعثت من ثورة على أحكام الشريعة الإسلامية ، يوجهها بعض من أخفق في الزواج وعجز عن القيام بدور المرأة الصالحة فأردن غطاء لهذا الإخفاق ؟ » فرق الزواج ص 17 .

والمطالب السابقة لم ترتض بسلب الرجل حق الطلاق فحسب ، بل رفضت تسويته بالمرأة في حق طلب الطلاق من القاضي دون بيان الأسباب كما نصت على ذلك بالنسبة إليها !

1 - من القواعد الأصولية المقررة في الشريعة الإسلامية أنه ( لا ضرر ولا ضرار ) (الدين يسر لا عسر) و ( المصالح المرسلة ) و ( سد الذرائع ) وقد سبق للمشرع الوضعي أن استند إلى هذه القواعد في النص على توثيق الزواج وعلى منع زواج الصغار وعلى تحديد أقصى سن الحمل بسنة واحدة ، وقياساً على هذه السوابق وإعمالاً للقواعد الكلية الأصولية في الفقه الإسلامي يمكن أن يصدر تشريع يمنع سماع دعوى الطلاق الذي يوقعه الزوج وأن يكون القاضي هو الذي يطلق على الزوج أو يطلق نيابة عنه .

2 - أن عقد الزواج من العقود التبادلية يولد التزامات متبادلة تبادلها حقوق متبادلة ، فكيف يستقل أحد العاقدین بفسخه بإرادته المنفردة ؟ إن ذلك أمر شذ عن القاعدة المتبعة في عدم فسخ العقود التبادلية بإرادة أحد المتعاقدين المنفردة ، فيجب أن يعهد بذلك إلى طرف منصف محايد وهو القاضي .

3 - ليس في جعل الطلاق بيد القاضي حكم على الرجال جميعاً بأنهم سفهاء لا يحسنون التصرف ، بل حماية للأسرة من إساءة الرجال استعمال حق الطلاق استناداً إلى قاعدة ( لا ضرر ولا ضرار ) .

4 - أن القاضي سيحقق أسباب نفور الزوج أو كراهيته التي دعت به إلى طلب الطلاق ، ويعمل على الصلح والتوفيق ، ويستعين في ذلك بالحكمين والإخصائيين الاجتماعيين والنفسيين ، فإن تيقن من استحكام النفور طلق . أما إذاعة الأسرار الزوجية فهذا أمر واقع الآن في القضايا التي ترفعها الزوجات للتفريق .

5 - أن القاضي سيتبع في ذلك كله قواعد إذا خالفها نقض حكمه وستكون هذه القواعد مستمدة من ديننا وعاداتنا وتقاليدينا .

6 - أن استبداد الرجل بأمر الطلاق إنما كان مقبولاً في عصر كانت فيه المرأة محجبة جاهلة تعيش في الحریم ، أما الآن فالأمر يختلف ؛ حيث تعلمت المرأة وتساوت بالرجل مساواة تكاد تكون تامة ، وشغلت أرفع المناصب « فليس من المقبول والحال كذلك أن يستبد الرجل وحده بالطلاق وينفرد به » (1) .

وفي كلمات قليلة نقول : إن الحجة الأخيرة هي التي تضمنت المنطلق الحقيقي الذي

(1) ويقول المستشار محمد الدجوي : إن هذه الحجج ساقها أحد كبار المشتغلين بالقانون والقضاء ، ولم يأذن لنا بنشر اسمه ( لماذا ما دام يعتقد أن ما يقوله هو الحق ؟ ومن يجهر بالحق وينسبه إلى نفسه إذن ؟ ) راجع : الأحوال الشخصية للمصريين المسلمين ص 171 - 174 .

يصدر عنه القائلون بذلك ، أعني اعتقادهم أن نصوص الشريعة الإسلامية ومقرراتها ارتبطت بالبيئة العربية في شبه الجزيرة في القرن السابع الميلادي ، ومن ثم أصبحت متخلفة عن أن تفي بمتطلبات الحضارة المعاصرة ، فليست نصوصها تشريعاً أنزله الله سبحانه وتعالى إلى الناس في كل زمان ومكان ، بل هي كانت ملائمة فقط لعصور جهل النساء وانحطاطهن ، فلم تعد مقبولة الآن ولا مناسبة لعصرنا الذي تعلمت فيه المرأة ولم تعد من ( الحريم ) كما كانت وقت صدور هذا التشريع . بيد أننا نقرر هنا أن كل ما نطالعه من حجج هؤلاء يعود في نهاية الأمر فينتهي إلى فكرة ( عدم ملائمة نصوص الشريعة لحضارتنا المعاصرة التي تجاوزتها بما تحمله من قيم - بقرون ) . فالقضية بيننا وبينهم - في حقيقة الأمر - هي قضية عقائدية : نحن نؤمن بأن التشريع الإسلامي صدر عن الله للبشر كافة وأن فيه وحده مصلحتهم الحقيقية ، وهم يؤمنون بأنه صدر عن عقل بشر مرتبط بظروف بيئته وأوضاعها وقيمتها ، فينفي - من وجهة نظرنا - أن يتحول الحوار بيننا وبينهم إلى حوار في العقيدة أولاً : هل تصح أم لا تصح ؟

وإذا كان الأمر كذلك فإن الأمر لا يتطلب المماحكة في قواعد الشريعة الإسلامية ومحاولة اتخاذها وسيلة أو غطاء مقبولاً من جمهور الناس لما يطالبون به . وبعد هذا ليس من العجيب ما نراه من تناقض واضطراب في بقية حججهم :

أما الاستشهاد بقواعد الشريعة ( مثل : لا ضرر ولا ضرار ، والدين يسر لا عسر ، والمصالح المرسلة .. إلخ ) فلا يصح الاستشهاد بها مطلقاً في مقابل النص وضده بغية هدمه ، وإنما الأمر المقرر في علوم الشريعة أن لاستخدام هذه القواعد ضوابط أصولية لا تؤدي بها قط إلى مصادمة النصوص القطعية ومحاولة إلغائها . والقياس على التشريعات التي ذكروها قياس مع الفروق ؛ لأن سلب الرجل حق الطلاق أمر مصادم صراحة لنصوص متعددة صريحة قطعية الدلالة فلا يقاس على توثيق عقود الزواج ؛ لأنه على النقيض من ذلك لم يرد نص شرعي يمنع توثيق الزواج ، فصح العمل بالمصلحة المرسلة فيه من الناحية القضائية ، لكننا سبق أن نبهنا على أن العقد المستوفي لشروطه الذي لم يوثق عقد صحيح شرعاً من وجهة الديانة والضمير الديني <sup>(1)</sup> ، أما منع سماع الدعوى بزواج الصغار أو توثيق عقده - فإلى جانب أنه استند إلى أقوال بعض الفقهاء المسلمين -

(1) راجع في حدود العمل بالمصالح المرسلة في ذلك وما يماثله - من غير مناقضة لنص قطعي - كتاب ( أصول التشريع الإسلامي ) ص 118 .

فليس معنى منع سماع الدعوى فيه قضائياً أنه باطل ديانة عند من يبيحونه ، ثم هو لا يخرج عن أقوال المجتهدين في الشريعة الإسلامية في مجموعها ، كما هو الحال عند المنادين بسلب الرجل حق الطلاق . أما تحديد أقصى سن الحمل بسنة واحدة - وما يشابه ذلك - فقد قررنا أنه ليس في ذلك نص من القرآن والسنة ، وإنما هي أمور ترجع إلى التجربة ، وقد رجع فيها الفقهاء الأقدمون إليها بحسب مدى علم معاصريهم ، وكان الواجب علينا أن نرجع إلى علم معاصرينا فيها ، حيث أحيل الأمر في ذلك إلى التجربة ، فكيف يقاس على ذلك ما قرره الله نصاً ورسوله من إعطاء الرجل حق الطلاق ؟ أما احتجاجهم بطبيعة العقود التبادلية فهو متناقض في ذاته ؛ لأن من هذه العقود ما يفسخ باتفاق طرفيه على انقضائه ، والمحتجون يمتنعون في مطلبهم السابق انقضاء الزواج باتفاق طرفيه معاً على هذا الانقضاء ، ويريدون أن يعهدوا بذلك إلى طرف ثالث هو القاضي ، ثم هو قياس مع الفارق أيضاً ؛ لأن من العقود التبادلية ما يكون فيه تأقيت بزمان وهذا مبطل لعقد الزواج في قول جمهور الفقهاء . ثم إننا نعود أيضاً إلى ما سبق أن قررناه من أن الذي شرع هذا العقد بشروطه ( وهو الله ) اختص الرجل بهذا الحق أصلاً ، والعقود تأخذ مشروعيتها ونظامها ممن شرعها حسب شرعه .

ومع هذا كله فلقد غفل هؤلاء عن أنه في مقابل هذا الحق للرجل فقد أعطت الشريعة للمرأة حقاً في طلب التفريق بينها وبين الرجل في حالات خاصة يثبت فيها الضرر والإمساك بغير المعروف ، فليس حق الطلاق في يد الرجل مطلقاً لا مقابل له . بل إن له مقابلاً وإن لم يكن متساوياً معه تماماً ؛ وذلك لأن الشريعة الإسلامية لا تقر المساواة المطلقة الكاملة بين الرجل والمرأة في كل الأمور وقد انبنى التفريق بين الرجل والمرأة في حق الطلاق والتفريق على هذا .

أما الاحتجاج بإساءة الرجال استعمال هذا الحق فليس علاجه مصادرته منهم أصلاً ، بل تربيتهم على قيم الإسلام الصحيحة التي جهلوا وغفلوا عنها . فهذا جزء من مشكلة عامة هي ابتعاد كثير من المسلمين والمسلمات عن القيم والسلوك الإسلاميين ، وينبغي أن ينظر إليه في إطارها العام بالبحث عن علاج لعودة المسلمين إلى الإسلام وليس هدم ما بقي منه . أما عن تحقيق القاضي لأسباب النفور والكراهية - ففي كلمة واحدة نقول : هل يستطيع قضاء الأرض جميعاً أن يجبر رجلاً ما على حسن معاشرة زوجته وحبها وإعطائها حقوقها إذا لم يقتنع القاضي بمبررات الزوج في طلب الطلاق فحكم بوجود

دوام العشرة بينهما ؟ وهل يستطيع أن يمنعه من اتخاذ عشيقة ومضاربة زوجته ؟ وكيف ؟ وما الحكم الشرعي ديانة إذا رفض القاضي الطلاق وأوقعه الزوج عليها بعد ذلك بأصرح عبارة وأكثرها حسماً في الطلاق من الناحية الشرعية ؟ وما الحكم الشرعي في الأولاد الذين ينتجون عن استمرار علاقة المعاشرة بإيجاب القاضي ورفضه إقرار الطلاق الذي أوقعه الزوج ؟ إن استمرار العلاقة شرعاً زناً والأولاد منها أولاد سفاح !

ولعل هذه الاعتبارات التي قررناها - أو بعضها - كانت وراء رفض المستشار محمد الدجوي لما طالب به هؤلاء بعد أن شرح وجهتهم وحججهم ، حيث قال معقلاً عليها : إن ذلك فيه مخالفة لنصوص صريحة لا تحتمل التأويل ولا التخريج ولا الاجتهاد ؛ إذ لا اجتهاد مع صراحة النص ، وهذا حق . لكنه من ناحية أخرى عاد بعد ذلك فاقترح « أن يوقع الزوج الطلاق أمام القاضي . ولا حرمة في هذا ولا إثم ولا مخالفة فيه للقرآن والسنة . ويمكن أن ينص على عدم سماع الطلاق والدعوى الناشئة عنه إلا إذا كان الطلاق قد وقع من الزوج أمام القاضي ووثقه القاضي » <sup>(1)</sup> .

ومع ما قد يبدو في هذا الاقتراح من وجهة - أكثر من سابقة - فإننا نتساءل : وماذا لو أوقع الزوج الطلاق في منزله أو في أي مكان آخر دون أن ينتظر حضوره أمام القاضي ؟ إن الاقتراح يقول : إنه لا تسمع حيثند دعوى الطلاق وما ينشأ عنها قضائياً ، ومعنى هذا أن يظل للزوجة والزوجة حقوق في النفقة وإثبات النسب والميراث والمنع من زواجها برجل آخر ... إلخ . لكن ما حكم الضمير الديني حيثند ؟ بل بعبارة أدق : ما حقيقة حكم الشريعة في العلاقة ( وما ينتج عنها ) بين الزوجين بعد إيقاعه طلاقاً صحيحاً شرعياً ، لكن ليس أمام القاضي وليس موثقاً منه ؟ لقد أجبتنا عن ذلك فيما سبق .

## - 2 -

والحقيقة أن كثيراً من الكلام المعاصر في تقييد حق الرجل قضائياً في الطلاق لم يزد على أن يكون في مجموعه صدى لما طالب به قاسم أمين في مطلع هذا القرن .

فقد خصص في كتابه ( تحرير المرأة ) فصلاً كبيراً للطلاق ذكر فيه أنه وجد دائماً مع الزواج ، حيث كان مشروعاً عند اليهود والفرس واليونان والرومان ولم يمنع إلا في المسيحية بعد مضي زمن على نشأتها ، لكن الأمم الغربية اضطرت إلى التصريح به تحقيقاً

(1) راجع : الأحوال الشخصية للمصريين المسلمين ص 174 .

لمصالح الناس الملمحة » ودخل الطلاق في جميع الشرائع الغريبة تقريباً برغم معارضة الكنيسة » واتجهوا إلى التوسع في الطلاق . ثم يقرر : « نعم ، إن إباحة الطلاق بدون قيد لا تخلو من ضرر ، ولكنه من المضرات التي لا يستغنى عنها ، وكفي لتسويغه أن منافعه تزيد على مضاره . فإن كل نظام لا يخلو من ضرر ، والكمال التام في هذه الحياة الدنيا أمر غير مستطاع » (1) .

ثم ينتقل قاسم أمين إلى المقارنة بالإسلام فيقول : « إن من أجال النظر في نصوص الكتاب العزيز ، وما اشتمل عليه من الآيات المقررة للطلاق وأحكامه ، يشعر بالنعم التي أفاضها الله على المسلمين ، ويقنع بأن كتاب الله قد أتى من الحكمة على منتهاها ، وأنه وفي كل شيء حقه » (2) .

وأول ما يجب الالتفات إليه هو أن شرعنا الشريف قد وضع أصلاً عائماً يجب أن ترد إليه جميع الفروع في أحكام الطلاق ، وهو أن الطلاق محظور في نفسه مباح للضرورة (3) والشواهد على ذلك كثيرة في الآيات القرآنية والأحاديث النبوية وما جاء في كلام الأئمة . ثم يستشهد على هذا الأصل العام بقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا ﴾ (النساء 19) ، وقوله : ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا ﴾ (النساء 35) ، وقوله : ﴿ وَإِنْ أَمْرًا خِفْتُمْ مِنْ بَعْلِهَا شُورًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ ﴾ (النساء 128) ، وجاء في الحديث : « أبغض الحلال عند الله الطلاق » وقال عليه الصلاة والسلام : « لا تطلقوا النساء إلا من رية ، إن الله لا يحب الذواقين ولا الذواقات » . وقال علي كرم الله وجهه : « تزوجوا ولا تطلقوا ، فإن الطلاق يهتز منه العرش » ثم يستشهد أيضاً على ذلك بأقوال الفقهاء الذين رأوا من فهمهم للنصوص السابقة - وما يمثّلها أن الطلاق دون مبرر قوي مشروع يعتبر حمقاً وسفاهة رأي ومجرد كفران بالنعمة (4) .

(1) تحرير المرأة ص 156 - 159 .

(2) وهكذا كان قاسم أمين أكثر فهماً وأدباً مع كتاب الله من كثير ممن أطلقوا على أنفسهم خلفاء في المناداة بحرية المرأة .

(3) سنتين فيما بعد حكم الطلاق في الشريعة الإسلامية .

(4) السابق ص 159 - 161 والحديث الأخير ( فيما ذكره قاسم أمين ) قال عنه ابن الجوزي والشوكاني أنه

موضوع : كشف الخفاء 361/1 والفوائد المجموعة ص 139 .

ثم يقول قاسم أمين : إن جميع الفقهاء المسلمين قد نظروا على العموم إلى هذا الأصل الجليل الذي من شأنه تضيق دائرة الطلاق بما يصل إليه الإمكان ، لكن أتباع الأئمة توسعوا في أمر الطلاق ولم يطبقوا هذا الأصل على الوقائع ، بخاصة في ثلاث مسائل :

1 - وقوع الطلاق الصريح بدون اشتراط النية ، فقد أوقع بعض الفقهاء - خصوصًا من المذهب الحنفي - طلاق المكره والخطئ والهازل والسكران ، وذلك مخالف لحديث : « إنما الأعمال بالنيات » ولما ينبغي من عدم اعتبار إيقاع هؤلاء ، ثم يحمد الله على أن في المذاهب الإسلامية الأخرى ما يخالف ذلك ويتفق مع أصول الشريعة ومصلحة العامة (1) .

2 - الطلاق الذي نص عليه القرآن هو واحد رجعي دائمًا ، لكن بعض الفقهاء يتشددون بإيقاعه بائنًا بالألفاظ الكناية في تفصيل خاص . لكن يوجد في مذهب الشافعي أن الكنايات جميعها رجعية ، وهو الأصح (2) .

3 - أما المسألة الثالثة فهي إيقاع الطلقات الثلاث المجتمعة ثلاثًا ، وذلك مخالف لنص القرآن في أن الطلاق ( مرتان ) يعني مرة بعد مرة لا دفعة واحدة ، وهو ما أخذ به بعض الفقهاء في إيقاع الثلاث المجتمعة واحدة . ويطالب قاسم أمين بالأخذ بمذهب الحنابلة المستند إلى السنة في إيقاع الثلاث المجتمعة واحدة .

( وهو ما أخذ به أيضًا قانون 1929 في مادته الثالثة ) .

... وإلى هنا تجد أن قاسم أمين في مطالبته بتغيير بعض التشريعات يدور في دائرة ( مذاهب الشريعة الإسلامية على وجه العموم ) ، وهو ما يتمشى مع المقررات الإسلامية في الاختيار من المذاهب بما يحقق المصلحة ويكون دليلاً قوياً معتبراً (3) .

ثم يتكلم قاسم أمين عن ( النية ) في إيقاع الطلاق ووجوب اعتبارها والنظر إلى الألفاظ كدليل عليها ، لا على أن الألفاظ دون النية هي كل شيء يبنى عليه الحكم . ويأخذ في ذلك على بعض الفقهاء اشتغالهم بتأويل الألفاظ وقصر أبحاثهم على

(1) وقد أخذ قانون 1929 فعلاً بعد ذلك بعدم وقوع طلاق السكران والمكره ( المادة الأولى منه ) .

(2) وأيضاً فقد نص القانون السابق على أن الأصل في الطلاق أن يكون رجعيًا إلا ما نص على أنه بائن ( المادة الخامسة ) .

(3) وإن خرج عن المذاهب السنية في مطالبته باعتماد مذهب الإمامية في عدم وقوع الطلاق الثلاث ، ولا الطلاق في الحيض ( راجع ص 166 ) وإن كان قد وافقهم فيه أيضًا بعض علماء أهل السنة .



الكلمات والحروف فيها دون تفقه لما تدل عليه من نية وإرادة ، مما ليس مقصودًا شرعيًا ، حيث امتلأت كتبهم بالمباحث اللغوية الخالصة في مادة ( ط . ل . ق ) بصرف النظر عن فقه النية والقصد والإرادة وراءها ، وليس هذا من علم الشرائع <sup>(1)</sup> .

وفي الحق إن من يراجع بعض كتب الفقهاء - بخاصة المتأخرين - فسوف يجد أن ملاحظة قاسم أمين هنا صادقة إلى حد ما على بعض ما كتبه عن الطلاق ، وإن كان ينبغي علينا أيضًا أن نتفهم الروح الذي صدروا عنه في ذلك وهو الاتجاه إلى بناء أحكام الشريعة على أمور منضبطة مادية هي ( الألفاظ ) لا على مجرد ( النية ) التي هي أمر باطني لا يمكن معرفته بيقين مثل الألفاظ المنطوق بها . لكن الحق أن بعضهم أسرف شيئًا ما في اعتبار الألفاظ وصرف النظر فيها عما تنبغي مراعاته من اعتبار النية والقصد .

وقد سجلنا هذه الملاحظة في دراستنا عن ( منهج عمر بن الخطاب <sup>(2)</sup> في التشريع ) في فصل بعنوان ( اللفظ والنية ) عرضنا فيه للأقوال التي تنبئ عن حقيقتها ومقاصد أصحابها بيقين والألفاظ التي لا بد من التثبت من النية فيها . وذلك فيما يتصل بألفاظ القذف وألفاظ الطلاق خاصة . وقد جاء عن ألفاظ الطلاق « ويروي ابن القيم فيما يتصل بهذا قصة طريفة تؤيد أن عمر لم يكن يتوقف عند الأشكال والحروف ، إذا كان التوقف عندها على حساب الحقيقة ، أو في مقابلها . فيروي أن امرأة قالت لزوجها : سمني ، فسمها الطيبة ، فقالت : لا ، لا . فقال لها : ما تريد أن أسميك ؟ قالت : سمني خلية طالق ، فسمها كما أرادت . فأتت عمر فقالت : إن زوجي طلقني ، فجاء زوجها فقص عليه القصة ، فأوجع عمر رأسها وقال لزوجها : خذ بيدها وأوجع رأسها . ويعلق ابن القيم على ذلك بقوله : « وهذا هو الفقه الحلي الذي يدخل القلوب بغير استئذان ، وإن تلفظ بصريح الطلاق » <sup>(3)</sup> .

ولاشك في أن الطلاق حق للزوج ، وأنه لم يرد الطلاق حين سماها - أو دللها في الحقيقة كما أرادت - ولا يمكن أن يقر عمر هذا الاحتيال غير المشروع على هذا الحق . وقد صدق ابن القيم في تعليقه هذا . ولعل المسألة لو عرضت على بعض الفقهاء المتأخرين عن زمن عمر ، ممن أولعوا بالتفريعات والتقسيمات والألفاظ ، وملأوا كتبهم بها ، لحكم بغير ما حكم به عمر ، بناء على التلفظ بحروف كلمة الطلاق .

(1) السابق ص 167 - 168 .

(2) سيد فقهاء ( النية ) و ( القصد ) وعدم التوقف أمام مجرد اللفظ والشكل والرسم - دون منازع .

(3) أعلام الموقعين ج 3 ص 70 .

ولعل بعض هؤلاء الفقهاء كانوا يعيشون في زمن ابن القيم نفسه ، ومن ثم أطلق على حكم عمر ( الفقه الحلي ) . وفي حديث القرطبي عن ألفاظ الطلاق الصريحة وغير الصريحة ، اعتبر بعض الألفاظ - وأولها لفظ طلاق ومشتقاته - صريحة في الطلاق ، وقال : إن الفرق بين الصريح وغيره أن الأول ( لا يفتقر إلى نية ، بل مجرد اللفظ يقع الطلاق . والكناية تفتقر إلى نية ) <sup>(1)</sup> .

لكننا رأينا أنه قد حدث تلفظ من الزوج بلفظ الطلاق ، ومع ذلك لجأ عمر إلى استطلاع نيته ، فاحتاج اللفظ الصريح هنا إلى نية ، مما يؤدي بنا إلى فكرة الظروف الخاصة لكل حادثة ، ومن المؤكد أن النظر إلى هذه الظروف والملابسات التي نطقت فيها الألفاظ ، أولى من النظر إلى مجرد نطق اللفظ ، بصرف النظر عما لا به من ظروف . وقد بدا هذا بوضوح في القصة الطريفة التي أوردها ابن القيم <sup>(2)</sup> .

### - 3 -

وقد استتبع كلام قاسم أمين عن وجوب اعتبار النية والقصد في ألفاظ الطلاق كلامه عن الطلاق في حال الغضب وفتوى بعض الفقهاء بعدم وقوعه لعدم تحقق النية فيه ، وما يرى من بعض الآثار في ذلك .

ويتكلم في هذا المجال أيضًا عن شيوع الهذر بألفاظ الطلاق بين الرجال ، وسرعة الحلف بالطلاق لتخويف الزوجة أو تهديدها ، أو لدفع تهمة ، والرجل في تلك الأحوال كلها - وفيما يشابهها - لا نية لديه ولا قصد عنده في فصم رابطة الزوجية « ولم يخطر بباله عند الحلف أنه مباغض لزوجته كاره لعشرتها » <sup>(3)</sup> .

وقد قن المرسوم بقانون رقم 25 لسنة 1929 المشار إليه فيما سبق لذلك كله حين نص على أنه لا يقع الطلاق غير المنجز إذا قصد به الحمل على فعل شيء أو تركه لا غير (مادة 2) . كما نص على أن كنايات الطلاق وهي ما تحتل الطلاق وغيره لا يقع بها طلاق إلا بالنية (مادة 4) . وفي المذكرة الإيضاحية لهذا القانون ورد النص على أن الطلاق المعلق إذا كان غرض المتكلم به التخويف أو الحمل على فعل الشيء أو تركه

(1) تفسير القرطبي ج 3 ص 133 .

(2) منهج عمر بن الخطاب في التشريع ص 480 - 481 وروي أيضًا عن بعض الفقهاء أن قصد معنى الطلاق

لا بد منه لإيقاعه في اللفظ الصريح وغيره . راجع : الفرق بين الزوجين ص 44 .

(3) تحرير المرأة ص 170 .

وهو يكره حصول الطلاق ولا وطر له فيه كان في معنى اليمين بالطلاق ، واليمين في الطلاق وما في معناها لاغ ، وقد أخذ في إلغاء اليمين في الطلاق برأي متقدمي الحنفية وبعض متأخريهم وفقهاء آخرين . وكل ما أخذ به هذا القانون مما فيه الإصلاح لأوضاع كانت قائمة في عصر قاسم أمين <sup>(1)</sup> - مأخوذ من المذاهب الفقهية الإسلامية في مجموعها . وهذا دليل قاطع على أن هذه المذاهب تتضمن كل إصلاح مقبول يسير في نطاق الشريعة .

على أن قاسم أمين يعود فينتهي إلى اقتراح الأخذ بقول بعض الفقهاء المسلمين في اشتراط الإشهاد على الطلاق كشرط لصحة إيقاعه ، كما هو شرط في صحة عقد الزواج فيقول : « لم لا نقرر أن وجود الشهود وقت الطلاق ركن بدونه لا يكون الطلاق صحيحاً » ويستشهد لصحة هذا القول بقوله تعالى في سورة الطلاق وفي سياقه ﴿ وَأَشْهَدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ وَأَقِيمُوا الصَّكَّةَ لِلَّهِ ﴾ الآية الثانية <sup>(2)</sup> .

ونقرر هنا أنه حتى هذا الاقتراح فإن قاسم أمين يدور في مطالبه واقتراحاته في دائرة الفقه الإسلامي ومذاهبه ، دون خروج عنها .

ولو أنه اكتفى بهذه المقترحات والآراء لكان قد قدم وجهات نظر في الإصلاح الاجتماعي بما لا يخرج عن حدود الشريعة ، ولكان فيما قدمه من ذلك ما يكفي للإصلاح حقاً .

لكننا وجدناه ينتقل من ذلك فجأة إلى قوله : بل إن أرادت الحكومة أن تفعل خيراً للأمة فعليها أن تضع نظاماً للطلاق على الوجه الآتي :

### المادة الأولى :

كل زوج يريد أن يطلق زوجته فعليها أن يحضر أمام القاضي الشرعي أو المأذون الذي يقيم في دائرة اختصاصه ويخبره بالشقاق الذي بينه وبين زوجته .

(1) توفي قاسم أمين سنة 1908 ولم يصدر القانون المشار إليه إلا في سنة 1929 .

(2) السابق ص 170 وهذا هو قول الإمامية ، وكان قول الشافعي في القديم وقول فقهاء آخرين من القدماء وهو ما نادى به بعد ذلك أيضاً الأستاذ أحمد محمد شاكر في كتابه عن ( نظام الطلاق في الإسلام ) ص 118 وما بعدها .

## المادة الثانية :

يجب على القاضي أو المأذون أن يرشد الزوج إلى ما ورد في الكتاب والسنة مما يدل على أن الطلاق ممقوت عند الله ، وينصحه ويبين له تبعه الأمر الذي سيقدم عليه ويأمره أن يتروى مدة أسبوع .

أما المادة الثالثة : فتتص على أن الزوج إذا أصر على الطلاق بعد الأسبوع فعلى القاضي أن يلجأ إلى التحكيم بين الزوجين . فإن لم ينجح الحكمان في الإصلاح فعليهما أن يقدمتا تقريراً بذلك ، وحينئذ يأذن القاضي للزوج في الطلاق ( المادة الرابعة ) .

أما المادة الخامسة : فتتص على أنه لا يصح الطلاق إلا إذا وقع أمام القاضي - أو المأذون - وبحضور شاهدين ، ولا يقبل إثباته إلا بوثيقة رسمية <sup>(1)</sup> .

وليس هناك من فرق بين هذه المقترحات وما اقترحه بعد ذلك المستشار الدجوي مما عرضنا له فيما سبق . وما قلناه في التعليق على اقتراحه يندرج أيضًا على هذا النظام الذي اقترحه قاسم أمين لإيقاع الطلاق ، فصحيح أنه لا يسلب الرجل حق الطلاق ، وأنه يرجع إلى آيات قرآنية في التحكيم بين الزوجين والإشهاد على الطلاق : لكن يبقى الاعتراض الذي قدمناه قائماً وهو : إن ذلك كله كلام جميل فيما لو لم يسارع الرجل بإيقاع الطلاق قبل أن يرفع أمره للقاضي ، لكن ما الحكم لو لم ينتظر في ذلك حضوره أمام القاضي وأسرع قبل ذلك إلى إيقاع طلاق صحيح حاسم ؟ إن قلنا : إنه لا تسمع دعواه فيه ولا يهتم به فمعنى ذلك أننا نسلب الرجل فعلاً حق إيقاع الطلاق الذي أعطاه الله له ، ويكون معنى هذا أيضًا أنه ينتهي في تلك الحالة ( على الأقل ) إلى حقيقة ما طالب به القول بأن يعطى حق الطلاق للقاضي - مما سبق أن ناقشناه وبيننا بطلانه في الشريعة - ويكون كل الفارق في هذه الحالة أنه في هذا الاقتراح لا يعتد بإيقاع الزوج الطلاق إلا أمام القاضي بعد ما فصل من إجراءات ، أما القول الآخر فلا يعتد إلا بالطلاق الذي يصدره القاضي بعد رفع الدعوى ، والمؤدي فيهما واحد من حيث حقيقة سلب الرجل حقه المستقل في إيقاع الطلاق .

وإلى جانب هذا فإن عدم الاعتراف بإيقاع الرجل الطلاق في غير حضور القاضي على النحو السابق - مع وقوعه من الناحية الشرعية ديانة - يبيح للزوجين حقوقاً في

الاستمتاع والعشرة ، لا تبيحها الشريعة بين من وقع طلاقهما ، بما يتبع ذلك من إثبات نسب وميراث وغير ذلك مما يتبع استمرار الزوجية الصحيحة ، مع أن الزوجية الصحيحة انقضت شرعاً بطلاق الرجل زوجته ، وإن لم تعترف بذلك المحكمة قضاء .

فلسنا نمانع في التحكيم وتروى الزوجين في أمر الطلاق ، بل نرحب بذلك وندعو إليه كما تأمر الشريعة . لكننا نضع في اعتبارنا أن كثيراً من الرجال سيوقعون طلاقاً شرعياً قبل أن يذهبوا إلى القاضي لطلب ذلك ، فكيف يكون الحكم مع هذا القانون ؟ ولا يمكن لأحد ما أن يقول : إن الطلاق لا يقع شرعاً إلا أمام قاض بعد التحكيم على النحو السابق ؛ لأن أحداً لم يرو أن رسول الله ﷺ أو أصحابه كانوا لا يوقعون طلاقاً لرجل إلا أمام قاض وبعد تحكيم على النحو السابق ، فالقول بذلك اشتراط في شرع الله تعالى بغير ما شرط هو أو بينه رسوله القائم على أمور التشريع أو جمهور أصحابه الذين شهدوا عصر التنزيل وعاشوا أوضاعه . فقد كان الرجل منهم يوقع طلاق زوجته في أي مكان ، فيقع ، ولم يرووا أن واحداً منهم كان ينتظر في كل طلاق التحكيم وإيقاعه أمام قاض ، كما يطلب الاقتراح السابق .

#### - 4 -

على أن قاسم أمين لم يكتف بهذا الاقتراح لتضييق حدود الطلاق وإيقاعه ، بل نراه ينتقل من ذلك إلى الدعوة إلى منح المرأة نفسها حق الطلاق ، مما يدعو إلى ملاحظة ما في ذلك من التناقض مع ما قدمه من مقترحات سابقة صرح هو نفسه بأنه يقدمها لتقليل نسبة الطلاق في المجتمعات الإسلامية ، ويقول إن في تقليل نسبة الطلاق منفعة عظيمة للناس في حفظ تماسك الأسر على قدر المستطاع <sup>(1)</sup> .

أما وجه التناقض بين هذا وما دعا إليه بعده من منح المرأة حق الطلاق فهو أن منحها هذا الحق لن يؤدي في أية حالة إلى تقليل إيقاع الطلاق في المجتمع ؛ لأنه مهما تكن نسبة النساء اللاتي سوف يطلقن إذا أعطين هذا الحق ( كما يدعو ) فسوف تكون هذه النسبة زائدة عما سيوقعه الرجال أنفسهم من طلاق ( ولو على النحو الذي فصله في اقتراحه السابق بالتحكيم وحضور القاضي ) .

ومن العجيب الذي يستوقف النظر أيضاً في بعض ما اقترحه قاسم أمين عن منح المرأة

حق الطلاق أنه لم يشترط في إيقاعها له أن يكون بعد التحكيم وفي حضور القاضي ، كما اشترط ذلك في اقتراحه السابق عن إيقاع الرجال للطلاق <sup>(1)</sup> . فهو يقيد حق الطلاق الذي أعطاه الله للرجل بشروط لم يوجبها الله ورسوله ، ويمنح حق الطلاق للنساء مطلقاً عن كل شرط وقيد ( ؟ ) .

وهو يبرر ذلك كله بتحرير المرأة ، وإن كان ما يطالب به هنا من تحرير يؤدي إلى نقيض ما نادى به في الصفحات السابقة من تقليل نسبة وقوع الطلاق في المجتمع ، التي استعان على بيان فكرته فيها بإحصاءات عن الزواج والطلاق في مصر هاجم فيها سرعة تهدم بناء الأسر <sup>(2)</sup> .

يقول قاسم أمين : « ولكن لنا أن نلاحظ أنه مهما ضيقنا حدود الطلاق لا يمكن أن تنال المرأة ما تستحق من الاعتبار والكرامة إلا إذا منحت حق الطلاق . ومن حسن الحظ أن شريعتنا النفيسة لا تعوقنا في شيء مما نراه لازماً لتقدم المرأة ، والوصول إلى منح المرأة حق الطلاق يكون بإحدى طريقتين ... » أما الأولى فهي الرجوع إلى مذهب مالك الذي يقرر أن للزوجة أن ترفع أمرها للقاضي في كل حالة يصل لها من الرجل ضرر ، على أن قاسم أمين يعود فيفضل الطريقة الثانية وهي أن « تشترط كل امرأة تتزوج أن يكون لها الحق في أن تطلق نفسها متى شاءت أو تحت شرط من الشروط » . أما سبب تفضيله لها فهو أن القاضي قد لا يحكم بالطلاق في بعض الحالات التي لا يرى أن فيها مضرة حقيقية بالزوجة ( كتزوج الرجل من امرأة أخرى مع عدم الظلم أو الإضرار بالأولى ) ، أما لو اشترطت أن تطلق نفسها متى شاءت كان الأمر بيدها على كل حال .

على أن قاسم أمين يعود بعد هذا فيلمح ما لاحظناه من أن إعطاء المرأة حق الطلاق مطلقاً لن يضيق دائرة الطلاق التي ينادي بتضييقها ، ومن ثم يعود فيقول : إن وضع الطلاق من قبل الزوجة تحت سلطة القاضي ( لا الزوجة نفسها متى شاءت ) « أدعى إلى تضييق دائرته ، وأدنى إلى المحافظة على نظام الزواج » <sup>(3)</sup> . وهكذا ينتهي قاسم أمين في نهاية كتابه إلى الدعوة إلى وضع الطلاق كله تحت سلطة القضاء .

ومهما يكن من أمر فقد أخذ القانون المصري بعد قاسم أمين بمذهب مالك في

(1) ألا يذكرنا هذا بتوصيات النساء المثقفات المشار إليها فيما سبق من أنه للزوج ألا يطلق إلا أمام القاضي (وبعد بيان الأسباب) أما الزوجة فلها طلب الطلاق (دون بيان الأسباب) !

(2) تحرير المرأة ص 174 - 175 . (3) السابق ص 178 - 179 .

التطليق للضرر حين نص على أنه « إذا ادعت الزوجة إضرار الزواج بها بما لا يستطاع معه دوام العشرة بين أمثالهما يجوز لها أن تطلب من القاضي التفريق ، وحينئذ يطلقها القاضي طلاقاً بائنة إذا ثبت الضرر وعجز عن الإصلاح بينهما .. ( راجع المادة السادسة وما بعدها من المرسوم بقانون لسنة 1929 ومذكرته التفسيرية ) .

أما بالنسبة لاقتراح إعطاء الزوجة مطلقاً حق الطلاق متى شأنت ، أو تحت شرط من الشروط - فقد ورد فيما اقترحته اللجنة المشكلة في أكتوبر سنة 1926 م - أنه إذا اشترطت الزوجة في عقد الزواج شرطاً على الزوج فيه منفعة لها ولا ينافي مقاصد العقد ، كأن لا يتزوج عليها ، أو أن لا ينقلها إلى بلدة أخرى ، صح الشرط ولزم ، وكان لها حق فسخ الزواج إذا لم يف لها بالشرط - لكن هذا الاقتراح لم يؤخذ به لما قد يؤدي إليه من اضطراب وعبث في الحياة الزوجية يهدد استمرارها مع ما قد يكون بين الزوجين عندئذ من أولاد . مع أن مذهب أحمد بن حنبل يجيز هذا الشرط <sup>(1)</sup> .

وفيما يتصل بالجمع بين زوجتين فقد أتى المرسوم بقانون رقم 44 لسنة 1979 م بالنص على أنه « يعتبر إضراراً بالزوجة اقتران زوجها بأخرى بغير رضاها . ولو لم تكن قد اشترطت عليه في عقد زواجها عدم الزواج عليها - وكذلك إخفاء الزوج على زوجته الجديدة أنه متزوج بسواها <sup>(2)</sup> .

ويسقط حق الزوجة في طلب التفريق بمضي سنة من تاريخ علمها بقيام السبب الموجب الضرر ، ما لم تكن قد رضيت بذلك صراحة أو ضمناً » ( مادة 6 مكرراً ) . وقد عرضت لذلك وناقشت أدلته بصورة مفصلة في كتابي ( دراسات في الأحوال الشخصية ) وانتهيت إلى أن النص السابق لا يمكن قبوله في نطاق أي اجتهاد صحيح ، وأنه يضرب النصوص الشرعية بعضها ببعض ، وينسب إلى الله ( سبحانه وتعالى ) إباحة الضرر ، وإلى نبيه ﷺ فعله والحث عليه ، ويزور على بعض مذاهب الفقه الإسلامي ما لم تقل به .

(1) راجع : المغني 548/6 - 549 .

(2) وقد عدل هذا النص في قانون 100 لسنة 1985 إلى « ويجوز للزوجة التي تزوج عليها زوجها أن تطلب الطلاق منه إذا لحقها ضرر مادي أو معنوي يتعذر معه دوام العشرة بين أمثالهما ولو لم تكن قد اشترطت عليه في العقد ألا يتزوج عليها .

فإذا عجز القاضي عن الإصلاح بينهما طلقها عليه طلاقاً بائنة . ويسقط حق الزوجة في طلب التطليق لهذا السبب بمضي سنة من تاريخ علمها بالزواج بأخرى ما لم تكن قد رضيت بذلك صراحة أو ضمناً ... » .

## - 5 -

... وعلى أية حال ، فقد رأينا أن في مذاهب الشريعة الإسلامية في مجموعها حلولاً مقبولة مشروعة لكل إصلاح معقول في مجال أحكام الأسرة بما يحقق الصالح العام ولا يخرج عن شرع الله . وإذا كان الأمر كذلك فإننا نعتقد أن الذين يريدون أن يتمسكوا بشرع الله فعلاً ويقضوا مع ذلك على ما يرونه من مفاصد في التطبيق وسوء استعمال بعض الناس لحقوقهم التي أعطاه الله لهم ليحسنوا التصرف فيها بالعدل الواجب - فإن في المذاهب الإسلامية المعتمدة ما يسر لهم كل سبيل مقبول للإصلاح ، ومن هنا لن يكون مقبولاً أو مفهوماً من واحد - أو واحدة منهم - المطالبة بما يخرج من شرع الله ويصادمه ويتناقض معه ؛ لأن هذا غير سبيل المؤمنين .

وقد سبق أن قررنا أنه يجب أن نفاضل بين المذاهب الفقهية المعتمدة بناء على مقياسين : قوة الدليل الشرعي ، وتحقيق المصلحة المعاصرة ، دون تقديس مذهب في ذاته . وهذا مقرر اجتهادي قرره أئمتنا جميعهم وفي مقدمتهم الإمام الأعظم أبو حنيفة . على أننا نقرر إلى جانب ذلك حقيقة أخرى بالغة الأهمية ، نرى أنها تتضمن أوثق طريق للإصلاح الاجتماعي في ميدان أحكام الأسرة . وهي أن العلاقات ( الشخصية ) بين الزوجين - وهي تشكل جوهر الصلة بينهما - تخالف علاقات البيع والشراء وغيرهما من علاقات المعاملة المالية ، بل تتميز أيضاً عن بقية العلاقات الشخصية غير الزوجية بين الأصدقاء والأقارب ، والمخالفة والتميز صادران عن طبيعة خاصة في العلاقة الزوجية حيث لا يخضع كثير من اعتباراتها إلى التقنين القضائي كعلاج أفضل لقضاياها ؛ لأن هناك أموراً في هذه العلاقة لا يمكن رصدها في صورة منضبطة ظاهرة لغير الزوجين . والذي أريد أن أرتبه على هذا هو أن العلاج الأفضل لكل مشكلات العلاقات الزوجية ( بما فيها الطلاق وما يؤدي إليه ) لن يكون نتيجة لشيء ما كما سيكون نتيجة لتربية المسلمين رجالهم ونسائهم على قيم الإسلام حيث ترسخ في أعماق كل منهم من الصغر - رجلاً كان أو امرأة - ما له من حقوق وما عليه من واجبات بحسب ما شرع الله وأوجب ، فإذا ما استقر ذلك في نفس الرجل فسوف يعطي زوجه حقوقها كما شرع الله ، وسوف تعطيه هي حقوقه ولن تتطلع إلى ما ليس من حقها كما لن يتجه هو إلى شيء من ظلمها أو سوء استخدام ما أعطاه الله له من حقوق في إيقاع الطلاق أو غيره ، وسوف يطلق الرجل عندئذ بحسب ما شرع الله في الطلاق مما فصلنا



القول فيه من كلام قاسم أمين وغيره .

وإذا كان كثير من الداعين إلى الإصلاح يقولون : إن الفساد قد نشأ عن عدم فهم الرجال لأحكام دينهم وسوء استخدامهم لحق الطلاق ، فلم لم تكن الخطوة التالية عندهم هي ما ندعو إليه من العودة بتربية الناس على قيم الدين العادل الذي يصرح كل منهم بأن أحكامهم لو أحسن تطبيقها من جمهور الناس لمنع كل فساد ؟  
وقد نبه على أهمية ( التربية على قيم الإسلام ) كعلاج لكثير من مشكلات الأسرة ، كثير من العلماء والباحثين <sup>(1)</sup> .

على أن الشريعة الإسلامية لم تدع الرجال وضمايرهم الدينية وحدها ، بل أوجبت على المطلقين جميعاً - كما يرى بعض الفقهاء - تعويضاً مالياً للزوجة عن الطلاق في صورة ( متعة ) واجبة على الرجال المطلقين للزوجات المطلقات . وفي هذا القول ما يساعد ولي الأمر على أن يسهم بجهد عملي في سبيل تربية الرجال على الالتزام بإيقاع الطلاق فيما ينبغي شرعاً ، لا فيما لا ينبغي ، وذلك بأن يصدر قانوناً ملزماً بالمتعة كتعويض عن الطلاق ، يكون للقاضي عند النزاع أن يقدرها حسب ظروف الطلاق والزوج المطلق . وفي مجرد إيجاب المتعة عند كل طلاق - حسبما يرى بعض الفقهاء - ضمان لا يستهان به على أن الرجل سيفكر كثيراً قبل أن يوقع الطلاق ، لأن مجرد إيقاعه سيكلفه مالا هو المتعة <sup>(2)</sup> .

(1) منهم الإمام الشيخ محمد عبده فيما نعرض له بعد ذلك من حديثه عن ( تعدد الزوجات ) وكثير من الفقهاء المعاصرين منهم أستاذنا الشيخ بدران أبو العنين بدران في كتابه عن ( الفقه المقارن للأحوال الشخصية ) ص 133 .

(2) هذا ما كتبه في الطبعة الأولى قبل صدور القرار بقانون رقم 44 لسنة 1979 ، فلما صدر هذا القانون ورد النص فيه على ما يلي : « الزوجة المدخول بها في زواج صحيح إذا طلقها زوجها بدون رضاها ولا بسبب من قبلها تستحق فوق نفقة عدتها متعة تقدر بنفقة ستين على الأقل ، وبإعارة حال المطلق يسراً وعسراً وظروف الطلاق ومدة الزوجية ، ويجوز أن يرخص للمطلق في سداد هذه المتعة على أقساط » ( مادة 18 مكرراً ) . وقد أصلت لذلك واستدللت عليه من نصوص الشريعة وفقه مذاهبا ، وتبين لي أن القول بإيجاب متعة المطلقة في هذه الحالة هو الأرجح الذي تشهد له النصوص وفقهها الصحيح ، حيث يعمل كافة النصوص التي وردت في المتعة على نحو متأثر متسق يكمل بعضها بعضاً .

لكنني أخذت على هذا التقنين تحديده الحد الأدنى للمتعة بنفقة ستين على الأقل ، مما ليس له سند في الشريعة ولا يحقق المصلحة .. وقد فصلت القول في ذلك في كتابي ( دراسات في الأحوال الشخصية ) المبحث الرابع .

## - 6 -

لكن الدعوة إلى سلب حق الطلاق من الزوج وإعطائه القاضي - كما هو الحال في البلاد الأوربية والأمريكية - لم تمت بوفاء قاسم أمين ، حيث تجددت على يد الكاتب التونسي الطاهر <sup>(1)</sup> الحداد في كتابه ( امرأتنا في الشريعة والمجتمع ) الذي يتكلم فيه عن بعد الرجال في قضية الطلاق عن روح الإسلام والقرآن ، ثم ينتهي من ذلك إلى قوله : « يظهر بالاستقراء أنه لا علاج لدرء هذه الحالة إلا بوضع مبدأ تحكيم القضاء في كل ما يقع من حوادث الطلاق والزواج حتى لا يتم منهما إلا الموافق لغرض الشريعة ونصوصها » ثم يأخذ في محاولة تأييد ما يذهب إليه فيقول : أن الرجال قد انصرفوا عن آداب الإسلام بسبب انحطاط أخلاقهم ، وأن القضاء هو الذي سيجملهم على العودة إلى هذه الآداب جبراً بأحكامه ، وأن هذا لا يعتبر سلباً لحق الرجل في الطلاق ، « ولكنه تعديل له حتى يجيء طبق الغرض الذي شرعه الإسلام له » وحتى لو كان سلباً لحق الرجل الشرعي فإن فيه سلامة العائلة والمجتمع من التفكك ، وأن هذا يشبه الحجر على السفينة فيما يملك من مال ، وأن وضع الطلاق بيد الرجل متى شاء إذلال لها وهو أن يدفعها إلى احترام الزنى انتقاماً مما أصابها من هوان بسبب الطلاق ، وأن وضع الطلاق بيد المحكمة يشبه رفع الزوجة دعوى الطلاق بسبب الضرر كما هو في مذهب مالك ، وأن هذا من قبيل الاعتبار الذي يحض عليه القرآن ، وأن ما سوف يتبادل أمام المحكمة بين الزوجين سيخرج لنا كتاباً مفصلاً عن أسباب الخلافات الزوجية فيكون أعظم درس اجتماعي <sup>(2)</sup> .

وقد اهتمنا بالطاهر الحداد وكتابه هذا خاصة ؛ لأنه مع كتاب قاسم أمين ( تحرير المرأة ) يعتبران منبع كل الأفكار التي قيلت بعدهما في هذا المجال ، فكل ما قاله المنادون ( بإصلاح ) أحوال المرأة و ( تحريرها ) بعدهما يستمد منهما ويصدر عنهما ، ومن ثم كان ردنا عليهما رداً على كل ما قيل بعدهما :

يقول الطاهر الحداد : إنه لا علاج لسوء استخدام الرجال حق الطلاق إلا عدم وقوعه

(1) تخرج من جامع الزيتونة بشهادة التطويق عام : 1920 م ، ثم ألف كتابين ؛ أحدهما : عن العمال دافع فيه عن حقوقهم ، والثاني : هو كتابه هذا عن المرأة « فتألب عليه ( المحافظون ) وجردوه من شهادته وأوصدوا في وجهه أبواب العيش ، فاضطر إلى العزلة حتى وفاته عام 1935 م » من التعريف به على ظهر كتابه .

إلا أمام القاضي « حتى لا يقع منه إلا الموافق لغرض الشريعة ونصوصها » .

ونقول له : إن النصوص التي أعطت ( الرجل الزوج ) حق الطلاق في القرآن والسنة كثيرة جداً ، ومنها قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَنْتَنَ أَجَلَهُنَّ فَأَسْكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِيحُهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُوا .... ﴾ ( البقرة 231 ) وقوله : ﴿ لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى التَّوَسُّعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمَقْتَرِ قَدَرُهُ مَتَّعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ ﴾ ( البقرة 236 ) وقوله : ﴿ وَإِنْ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً ... ﴾ ( البقرة 237 ) ، وقول النبي ﷺ : « إنما الطلاق لمن أخذ بالساق » <sup>(1)</sup> . فهل بعد هذه النصوص الصريحة الدلالة يكون سلب الزوج حق الطلاق وإعطاؤه للقاضي موافقاً لغرض الشريعة ونصوصها ؟ وهل الكشف عن هذا الغرض يكون بأصرح من هذه النصوص ؟ .

وهب أن الرجال قد انحرفوا عن آداب الإسلام : فهل انحرفوا جميعهم أو بعضهم ؟ إن الزعم بانحراف الجميع دون استثناء قول مجازف باطل دون شك ، فهل سلب الحق ممن لم ينحرف يتفق مع العدالة والنصوص ؟ .

وكيف سيحملهم القضاء على العودة إلى الآداب الإسلامية في الطلاق وهو لن يعطي أحداً منهم هذا الحق ، إنما سيستلبه منهم جميعاً ليكون جميعه بيد القاضي ؟ وكيف يكون سلب الحق بالكلية تعديلاً له حتى ينجيء مطابقاً للغرض الذي شرعه الله له ؟ .

وهل كان الله تعالى ( حين شرع هذا الحق مطلقاً عن كل قيد ) يعلم بأنه سيأتي زمان ينحرف فيه الرجال عن الآداب الشرعية في الطلاق ؟ يقيناً كان يعلم لأنه ﴿ عَلِيمٌ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ ﴾ ( الرعد 9 ) ، لكنه مع هذا أبهى الطلاق بيد الرجل ولم يسلبه هذا الحق ، فليتأمل ! .

وما قوله في أن الله تعالى لم يسلب هذا الحق من الرجال الذين أساءوا استخدامه في عصر الرسالة ، بل وعظهم وحملهم بالتأديب على المسلك الشرعي ، ولم يعط هذا الحق لقاض أو غيره ( ولو كان هو النبي ﷺ ) ؟ يقول الله تعالى : ﴿ وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَنْتَنَ أَجَلَهُنَّ فَأَسْكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِيحُهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُوا وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ

(1) رواه ابن ماجه عن ابن عباس ، ورواه الدارقطني برواية ( إنما يملك الطلاق من أخذ بالساق ) والطبراني

برواية ( إنما الطلاق بيد من أخذ بالساق ) انظر : كشف الخفاء 248/1 .

فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ وَلَا تَتَّبِعُوا ءَايَاتِ اللَّهِ هُزُوعًا وَأَذْكُرُوا أَنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ وَمَا أُنْزِلَ عَلَيْكُمْ مِنَ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ يَعِظُكُمْ بِهِ وَأَتَّقُوا اللَّهَ وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿ (البقرة 231)

قال ابن عباس وغيره : كان الرجل يطلق المرأة ، فإذا قاربت انقضاء العدة راجعها ضرارًا لئلا تذهب إلى غيره ، ثم يطلقها فتعتد ، فإذا شارفت على انقضاء العدة طلق لتطول عليها العدة ، فنهاهم الله عن ذلك وتوعدهم عليه ووعظهم في هذه الآية <sup>(1)</sup> . وقد غضب رسول الله ﷺ على الأشعرين ؛ لأن بعضهم فعل هذا ، ولم يزد على أن أدبهم وقال : « ليس هذا طلاق المسلمين » ، وفي رواية أخرى للنسائي أن رجلاً طلق امرأته <sup>(2)</sup> ثلاث طلاقات مجموعة ، فقام غضبان ، ثم قال : « أيلعب بكتاب الله وأنا بين أظهركم ؟ » حتى قال رجل : ألا أقتله يا رسول الله ؟ ! لكن الرسول ﷺ لم يقتل أحداً ولم يسلب منه حقاً ، إنما اكتفى بالوعظ والتأديب ، كما فعل القرآن الكريم .

وإذن فقد كان هناك من يسيء استخدام حق الطلاق وحق الرجعة في عهد النبي ﷺ ، فماذا فعل القرآن والنبي ﷺ معهم ؟ هل سلب منهم هذا الحق وأعطاه للقاضي ؟

أما قول الطاهر الحداد : إن إعطاء الطلاق للقاضي - وإن كان فيه سلب لحق الزوج - ففيه سلامة العائلة والمجتمع من التفكك - فهو قول يتضمن في باطنه اتهام الإسلام بأن في بعض تشريعاته ما يهدد سلامة العائلة والمجتمع ، ومن ثم احتاج إلى التعديل والمخالفة ! ولست أرى أن مسلماً صادق العقيدة يسعه أن يعتقد هذا أو يقول به على نحو ما ، وإلا فما معنى ( اكتمال الدين ) مع الحاجة إلى إلغاء بعض أحكامه ؟!

ثم إننا سنتنزل مع صاحب الاقتراح جدلاً لنرى : هل يحقق سلامة الأسرة والمجتمع : نفترض أن زوجاً ما أراد أن يطلق زوجته وعزم على ذلك عزمًا وثيقًا لا رجعة فيه ، فقبل له : اذهب إلى القاضي لتعرض عليه ما تريد ، فذهب إليه واجتهد بداهة في تجريخ الزوجة ليقنتع القاضي ويحكم له بالطلاق الذي يريده ، وهنا سيسأل القاضي الزوجة ، وستجتهد هي الأخرى في تجريخ الزوج ردًا على ما فعل ودفاعًا عن نفسها ، وهنا يكون القاضي بين احتمالين لا ثالث لهما :

الأول : أن يقنتع بوجهة نظر الزوج فيطلق . وهنا لا نكون قد فعلنا شيئاً سوى الإساءة إلى العلاقة الزوجية التي كانت بينهما إساءة يبعد معها أن تعود الزوجية بينهما

بعد ذلك بالمقارنة إلى ما لو كنا قد أقررنا طلاقه لها بإرادته المنفردة ، فإن كان هناك أولاد بينهما فسيدفعون ثمن ما تبادل الزوجان أمام القاضي غالباً .

**والاحتمال الثاني :** ألا يقتنع القاضي بالطلاق ، فيحكم برفضه ويأمرهما باستمرار العيش معاً ( دون إرادة الزوج على الأقل ) وهنا نسأل : ما هي القوة التي يملكها القاضي أو غيره لجبر رجل ما على العيش الكريم مع زوجته ومعاشرتها بالمعروف ؟ هل سيسكن معهما رجل شرطة ؟ وهل يمكن للشرطي أن يحمله مثلاً على جماعها ومعاملتها في كل أمر بالحسنى ؟! أم أن المراد هو حملهما على ( الانفصال الجسدي ) المشروع في القوانين <sup>(1)</sup> الغريبة ، والذي يتخذ كل منهما فيه لنفسه رفيقاً آخر وخذنا غير شرعي ؟ وهل هذا يتفق مع شيء ما في الإسلام ؟

وهذا كله مع صرف النظر عن أن الزوج إذا سارع ونطق بالطلاق عازماً عليه فقد وقع شرعاً ، ومن يحملهما على العيش معاً بعد ذلك فإنه يحملهما على الزنى والمعاشرة الحرام شرعاً ؛ لأن حكم القاضي بخلاف الحق لا يغيره ولا يجعل الباطل حقاً ، ولو كان القاضي هو النبي ﷺ <sup>(2)</sup> .

أما تشبيه الأمر بالحجر على السفیه - في كلام الطاهر الحداد - فهو تشبيه مع الفارق الكبير الذي يمنع التسوية ؛ لأن لثبوت الحجر نصوصاً وأدلة شرعية والذي يشبهه شرعاً في ذلك إنما هو جعل الطلاق بيد الزوج ، لا سلبه منه .

وأما قوله : إن وضع الطلاق بيد الرجل إذلال للمرأة وهوان « يدفعها إلى احتراف الزنى » - فهو من أعجب ما قرأت ؛ لأنه على فرض أن الزوج ظالم لها في التطبيق ، وأنه وضعها به موضع الهوان - فهل يكون ردها على هذا أن تنزل إلى أقصى درجات المذلة والهوان بأن تصبح عاهرة يفترشها كل من قدم دراهمه ؟ ما هذا الكلام المتناقض ؟! إذا استشعرت المرأة شيئاً من الهوان بطلاق الزوج لها دون رغبتها فهل يكون ردها على ذلك هبوطها إلى قعر الهوان المظلم باحترافها الزنى ؟! وأين عقلها ؟ وأهلها ؟

(1) راجع تفصيل تشريعه في القانون الفرنسي في كتاب ( الزواج قيامه وآثاره وانقضاؤه في القانون الفرنسي ) ص 224 وما بعدها .

(2) يقول النبي ﷺ : « إنما أنا بشر ، وإنه يأتيني الخصم ، فلعل بعضكم يكون أبلغ من بعض فأحسب أنه صادق ، فأقضي له بذلك ، فمن قضيت له بحق مسلم فإنما هي قطعة من النار ، فليأخذها أو ليركها ) البخاري ، كتاب المظالم ، باب إثم من خاصم .. ومسلم ، كتاب الأقضية ، باب بيان أن حكم الحاكم ...

وعلمها وثقافتها ؟ بل أين ( قبل هذا كله ) دينها الذي يعصمها ؟ ما هذه الإساءة الفاجرة إلى نساء كثيرات صالحات ؟ .

أما دعوى الطلاق بسبب الضرر ( كما هو مذهب مالك ) فهو نقيض جعل الطلاق بيد القاضي في حقيقته ؛ لأن الذي في مذهب مالك أن الزوج قد يضر بالزوجة ضرراً تستحيل معه الحياة الزوجية بين أمثالهما ، فتطلب منه الطلاق ، ويرفض ، فترفع أمرها للقاضي ليحمله على مقتضى قوله تعالى : ﴿ فَاِمْسَاكُ بِعُرْوَتِ اَوْ تَرْيِخُ بِاِحْسَنِ ﴾ ( من الآية 229 من سورة البقرة ) ، فهو هنا حمل له على ما وجب عليه ( وهو التلطيق ) ، أما وضع الطلاق بيد القاضي فالفصد منه - على النقيض - تقليل إيقاعات الطلاق قدر الاستطاعة « حفاظاً على تماسك الأسرة والمجتمع » كما يقولون ، فكيف يقاس التقليل على الحمل على الإيقاع حينما يجب ويتعسف فيه الزوج ؟ .

أما الاعتبار الذي يحض عليه القرآن الكريم في قوله تعالى : ﴿ فَاَعْتَرُوا بِأُؤْلَى الْأَبْصَرِ ﴾ ( الحشر 2 ) فهل من الاعتبار بالمأمور به في القرآن سلب حقوق أوجبها القرآن نصاً ؟ .

أما ما سوف يتبادل الزوجان أمام المحكمة فسوف يهدم ما قد يكون قد بقي في النفوس من مودة واحتمال لإعادة الزوجية ، كما أسلفنا . وهل تكون « دراسة أسباب الخلاف الزوجية في المجتمع » بهذا الثمن الكبير ؟ وفيما يرفع أمام القاضي من قضايا التلطيق ( بحسب مذهب مالك ) مجال لمثل هذه الدراسة .

.. وبهذا كله يتبين أن الدعوة لجعل الطلاق كله أمام القاضي تتضمن من مخالفة أحكام الشريعة ، ومن الإضرار بالمصلحة ما لم يمكن معه قبولها ، وإن بدت لبعض الناس براءة تتضمن المصلحة .

بقي أن نشير إلى حكم إيقاع الزوج الطلاق من حيث الديانة والضمير الديني ، وهذا ما نعرض له فيما يلي :

## - 7 -

يشرع الطلاق عند الحاجة إلى الخلاص ، حين يحصل اليقين بتباين الطباع والأخلاق ، واستحكام البغضاء المانعة من الوفاء بحدود الله التي أمر بها الزوجين .

وقد شرع الطلاق في الإسلام بآيات وأحاديث متعددة ، وإجماع المسلمين على

مشروعيته منذ عصر الرسالة قولاً وفعلًا ، وإحدى سور القرآن الكريم باسم ( سورة الطلاق ) وهي السورة الخامسة والستون في ترتيب المصحف .

وحكمة مشروعيته - كما يقول ابن قدامة معبرًا عن الاتجاه العام في الفقه الإسلامي - إنه « ربما فسدت الحال بين الزوجين ، فيصير بقاء النكاح مفسدة محضة وضررًا مجردًا ، يلزم الزوج النفقة والسكنى وحبس المرأة مع سوء العشرة والخصومة الدائمة من غير فائدة ، فاقضى ذلك شرع ما يزيل النكاح لتزول المفسدة الحاصلة منه » (1) .

وقد انبنى على هذه الحكمة في مشروعية الطلاق أنه قد يكون واجبًا على الزوج إذا تيقن أنه عاجز عجزًا مطلقًا عن أن يمسك زوجه بالمعروف مما يعرضها إذا استمرت الزوجية بينهما للعنت ، كأن يكون غير قادر على إعفافها لعجز دائم عنده لا احتمال معه لشفاء وهي شابة تخشى الفتنة . ويذكر بعض الفقهاء لحالات وجوب الطلاق « طلاق المولي بعد التربص إذا أبى الفية ، وطلاق الحكيمين في الشقاق إذا رأيا ذلك » (2) .

كما قد يكون الطلاق مندوبًا إليه ، وذلك عند تفریط الزوجة في حقوق الله الواجبة عليها مثل الصلاة ونحوها مع عدم إمكانه إجبارها ، أو أن تكون الزوجة غير عفيفة كما ينبغي ، حيث لا يؤمن معها حينئذ إفسادها لفراش الزوجية ، أو أن تكون الزوجة سليطة اللسان مؤذية لزوجها بصورة دائمة لم يُجِدْ معها نصح أو إصلاح . ويرى بعض الفقهاء أن الطلاق في حالة الزوجة تاركة الصلاة أو غير العفيفة أقرب إلى أن يكون واجبًا ، وهو ما نقول به .

ويكون الطلاق مباحًا دون إثم ديني على الزوج إذا كان بالمرأة عيب يحول بين الزوج وإعفاف نفسه بها مما يوقعه في عنت ، أو يحمله على سوء عشرتها لو أمسكها معه ، كبعض العيوب الجسدية .

فإذا لم يكن شيء مما سبق يدعو إلى الطلاق فيرى بعض الفقهاء أن إيقاعه حينئذ - من غير حاجة إليه - يكون مكروهًا كراهة تحريم ، لكن يرى آخرون أنه يكون حينئذ حرامًا ؛ لأنه ضرر بنفسه وزوجته ، وإعدام للمصلحة الحاصلة لهما من غير حاجة فكان حرامًا كإتلاف المال ، ولقول النبي ﷺ : « لا ضرر ولا ضرار » . وهو ما نقول به .

لكن يجب أن تنبه على أن الحرمة هنا - أو كراهة التحريم <sup>(1)</sup> - في قول بعض الفقهاء - إنما هي (ديانة) لا قضاء، بمعنى أن الزوج لو طلق حيثنذ طلاقاً مستوفياً لشروطه في الإيقاع، فقد وقع قضاء، لكن مع الحرمة ديانة.

ويتفق الفقهاء المسلمون أيضاً على أن طلاق الزوجة في حال حيضها أو في طهر جامعها فيه - حرام «أجمع العلماء في جميع الأمصار وكل الأعصار على تحريمه، ويسمى «طلاق البدعة» لأن المطلق خالف السنة وترك أمر الله تعالى ورسوله» لأن الله تعالى يقول: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ أول الطلاق، أي فطلقوهن مستقبلات عدتهن، والطلاق في الحيض ليس متصلاً بالعدة؛ لأنها ستنتظر حتى تطهر منه. وأيضاً فقد روي أن عبد الله بن عمر طلق امرأته وهي حائض، فذكر عمر ذلك للنبي ﷺ، فتغيظ وقال له: «مُرَّه فليراجعها، ثم ليمسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر، ثم إن شاء أمسك بعد، وإن شاء طلق قبل أن يمس، فتلك العدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء» <sup>(2)</sup>. وأيضاً يؤخذ من نص هذا الحديث أن الطلاق ليس مشروعاً إذا كان في طهر سبقه حيض وقع فيه طلاق؛ لأن النبي ﷺ أمره بأن يراجعها ثم يمسكها حتى تطهر، ثم تحيض مرة أخرى، ثم تطهر، وحيثنذ إن شاء أمسك وإن شاء طلق قبل أن يمسها.

لكن، ما سبب التحريم في هذه الحالات؟

يذكر الفقهاء أن الشريعة تهدف إلى تقليل فرص الطلاق واليقين من حقيقة أسبابه وعدم الإضرار بالمرأة؛ لأن الحيض ظرف طارئ قد يؤدي إلى نفور الزوج من زوجته، وقد تحملها فيه حالتها العصبية المضطربة - في بعض النساء عندئذ - على أن تستفز غضبه على نحو ما، فيجتمع إلى ذلك النفور المؤقت عنده من الحيض، فقد يسارع إلى الطلاق متأثراً بذلك مع عدم وجود أسباب أصيلة دائمة له، إنما هو تأثير الظروف المؤقتة، فاتجه الشارع إلى تحريم الطلاق عندئذ كي يحصل اليقين عند إيقاعه بأنه لم يكن صادراً عن هذه الظروف العرضية التي قد تقترون بالحيض.

(1) وهي أقل شيئاً ما في درجة المنع والحرمة القاطعة.

(2) راجع: المغني ج 7 ص 97 وما بعدها وانظر أيضاً فيما سبق: فتح القدير ج 3 ص 325 وما بعدها وتفسير ابن كثير ج 8 ص 169. وحديث: «لا ضرر ولا ضرار» رواه مالك (الموطأ)، كتاب الأقضية، باب القضاء في المرفق (وسنن ابن ماجه، كتاب الأحكام، باب من بنى في حقه ما يضر بجاره).



أما في الطهر الذي جامعها فيه فقد يكون متأثرًا بشعور مؤقت من فتور الرغبة فيها بعد الجماع ، أما الطهر الذي لم يجامعها فيه فإنه يكون في حال اشتياق ورغبة عادة ، فإذا أوقع الطلاق فيه لم يكن متأثرًا بشعور مؤقت من فتور الرغبة .

أما في الطهر الذي سبقه حيض طلقها فيه فقد يكون حيثئذ في حال ما تزال متأثرة بالغضب والنزاع الذي أدى إلى إيقاعه الطلاق في الحيض ، أما انتظار أن تحيض بعد ذلك ، ثم تطهر ، فهو يباعد بينه وبين حال الغضب والنزاع ، فلعلة ينصرف عنه . وحاصل ذلك أن الشريعة تريد بهذا التحريم تنحية العوامل الطارئة العرضية التي قد تدعو إلى إيقاع الطلاق فيها ، بحيث تبقى الظروف الأصلية الداعية على وجه العموم إلى استبقاء علاقة الزوجية مما يقلل ظروف إيقاع الطلاق ويعطي الثقة بأن إيقاعه يصدر عن رغبة أصيلة فيه .

ويضيف بعض الفقهاء إلى ذلك أن الطلاق في الحيض يضر بالزوجة المطلقة ؛ لأنه يؤدي إلى إطالة العدة عليها لما سبق من أن الحيض الذي طلقت فيه لن يحسب من العدة . وأيضًا فإنها لو كانت في الطهر الذي جامعها فيه فإنها لا تدري : أحملت فتعتد بوضع الحمل ، أم لم تحمل فتعتد بالأقراء على نحو ما سيأتي ؟ وفي هذا أيضًا تعريض زوجها للندم إذا تبين بعد أنها حملت بجماعه لها في الطهر الذي طلقها فيه <sup>(1)</sup> . لكن ، هل تحريم الطلاق في هذه الحالات ديانة ( فيقع مع الإثم ) ، أم قضاء ( فلا يقع أصلًا ) ؟

يروى ابن قدامة : « فإن طلق للبدعة وهو أن يطلقها حائضًا أو في طهر أصابها فيه - أثم ووقع طلاقه في قول عامة أهل العلم . قال ابن المنذر وابن عبد البر : لم يخالف في ذلك إلا أهل البدع والضلال ، وحكاه أبو نصر عن ابن علية وهشام بن الحكم والشيعية قالوا : لا يقع طلاقه ؛ لأن الله تعالى أمر به في قُبُل العدة ، فإذا طلق في غيره لم يقع كالوكيل إذا أوقعه في زمن أمره موكله بإيقاعه في غيره » <sup>(2)</sup> .

هذا ما يرويه ابن قدامة وغيره عن جمهور فقهاء المذاهب بأن التحريم هنا للإثم ديانة لا قضاء ، ومن ثم يقع ، وهو قول أئمة أهل السنة الأربعة وغيرهم . لكن يقول ابن حزم « من أراد طلاق امرأة له قد وطئها فلا يحل له أن يطلقها في حيضتها ولا في طهر

(1) راجع : الفقرة بين الزوجين ص 29 ونظام الطلاق في الإسلام ص 27 وتفسير ابن كثير ج 8 ص 169 .

(2) المغني ج 7 ص 99 - 100 .

وطئها فيه ، فإن طلقها طليقة أو طلقتين في طهر وطئها فيه أو في حيضها - لم ينفذ ذلك الطلاق ، وهي امرأته كما كانت » ويستشهد ابن حزم بالنصوص السابقة ويقول : فملك حدود الله ، فمن تعداها فهو ظالم لنفسه ، ومن ظلم وتعدى ففعله باطل مردود ؛ لقوله ﷺ : « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد » يعني : مردود (1) .

وأيضاً فإن الإمامية يعتبرون من شروط إيقاع الطلاق أن تكون الزوجة طاهرة من الحيض والنفاس ، وأن لا تكون في طهر جامعها فيه ، وذلك في المدخول بها التي تجب عليها العدة ، فلو كان الزوج مقيماً مع الزوجة - أو في حكم المقيم - وطلقها وهي حائض أو نفساء ، كان الطلاق باطلاً . وكذلك لو طلقها في طهر واقعا فيه لم يقع طلاقه (2) .

لكن زيد بن علي والقاسمية من الزيدية يوافقون جمهور فقهاء أهل السنة في أن الطلاق عندئذ يقع مع الإثم (3) .

ولقد استعرض الأستاذ أحمد محمد شاكر ( رحمه الله ) الآثار والروايات في حديث ابن عمر السابق ( وهو أصل مسألة الوقوع أو عدمه ) فقال : « وروايات هذا الحديث وألفاظه كثيرة في كتب السنة . وفيها خلاف شديد في احتساب الطليقة التي طلقها ابن عمر في الحيض ، حتى كادت تكون اضطراباً . وأصرحها رواية ابن جريج عن أبي الزبير : أنه سمع عبد الرحمن بن أيمن يسأل ابن عمر عن ذلك ، وأن ابن عمر أخبره أن رسول الله ﷺ أمره بمراجعتها ، وقال عبد الله : « فردها علي ولم ير شيئاً » وهي مروية في مسند أحمد وفي سنن أبي داود . ويستشهد الشيخ شاكر لصحتها - وقد كان عالماً بروايات السنة - ويؤيدها برواية عن جابر بن عبد الله ، حيث ينتهي إلى أن النبي ﷺ أبطل الطلاق الذي صدر عن ابن عمر في الحيض ، وأيضاً فإنه يروى عن ابن عمر فيمن طلق امرأته وهي حائض : أنه لا يعتد بذلك ، وقد رواه ابن حزم في ( المحلى ) ونقله ابن القيم في ( زاد المعاد ) ، وهو إسناد صحيح جداً . « وأما الروايات الأخرى في حديث ابن عمر هذا التي احتج بها القائلون بوقوع الطلاق في الحيض :

(1) المحلى ج 10 ص 161 وما بعدها ، وابن حزم يستقصى كافة الآثار والروايات في حديث ابن عمر السابق . مؤيداً قوله بعدم الوقوع .

(2) وفي طلاق الغائب لزوجته الحائض أو النفساء عندهم تفصيل ، راجع شرائع الإسلام ج 3 ص 14 - 15 .

(3) راجع : البحر الزخار ج 3 ص 145 .

فإنها ليس فيها شيء صريح ، وألفاظها مضطربة ، وهي تخالف ما ثبت صريحاً بالروايات الصحيحة ، وتخالف أيضاً ما يفهم من ظاهر القرآن ، ومن القواعد الصحيحة المعقولة في العقود والفسوخ واستثناء الطلاق منها ووجوب الوقوف عند الحد المستثنى المأذون فيه . وينتهي الشيخ شاكر من موازنته بين الروايات والآثار إلى أن المطلق في الحيض مخالف لأمر الله « فكان عمله غير صحيح ولا أثر له » . ثم إنه وجد أيضاً رواية أخرى تؤيد رواية أبي الزبير السابقة حيث هي الأخرى دليل على بطلان الطلاق في الحيض . ومن نظراته الدقيقة المحققة فيما احتج به القائلون بالوقوع من قول النبي ﷺ - في بعض الروايات - « مره فليراجعها » حيث قالوا : إن المراجعة لا تكون إلا بعد وقوع الطلاق (1) . لكن هذا دليل غير قائم ؛ لأن المراد بالمراجعة هنا : المعنى اللغوي للكلمة وهو مطلق الرجوع ، وليس معناها الرد بعد الطلاق ؛ لأن « استعمالها في مراجعة المطلقة الرجعية إنما هو اصطلاح مستحدث بعد عصر النبوة ، ولم تستعمل بهذا المعنى في القرآن أصلاً ، بل استعمل الرد والإمساك فقط » (2) .

وأيضاً فإنه بعد أن يستعرض أستاذنا الشيخ علي حسب الله أدلة القول بالوقوع ، وأدلة القول الآخر بعدم الوقوع ، ينتهي إلى القول بأن الراجح من هذه الأقوال المختلفة في وقوع الطلاق غير المشروع - عدم وقوع الطلاق في الحيض ، أو في الطهر بعد المس ، أو في طهر طلقها في حيض قبله ويقول : « ونرجو أن يوفق الله القائمين بإصلاح قوانين الأسرة إلى تقرير بطلان الطلاق في الحيض أو في الطهر بعد المس ، لتنال الأسرة ما وراء هذا التشريع الحكيم من نفع وخير في ظل الشريعة العادلة » (3) ويبدو لي هذا القول وجيهاً ، وهو أيضاً قول ابن تيمية وابن القيم والشوكاني (4) وغيرهم ، والقول به يؤدي إلى عدم وقوع نسبة كبيرة عن الطلاق الذي يقع من الأزواج . والمسألة تحتاج إلى مزيد دراسة .

(1) راجع في الاستشهاد بذلك ، مثلاً : البحر الزخار ج 3 ص 154 والمغني ج 7 ص 100 ومسلم بشرح النووي ج 3 ص 659 وما بعدها .

(2) راجع : نظام الطلاق في الإسلام ص 30 وما قبلها ، وراجع سورة البقرة 228 - 231 وسورة الطلاق 2 .

(3) الفقرة بين الزوجين ص 43 وراجع ما قبلها .

(4) نيل الأوطار 7 / 10 - 11 .

## الفصل الثالث

### الميراث بين الأنثى والذكر

من مقررات التشريع الإسلامي أن الرجل يرث ( على وجه العموم ) مثل نصيب امرأتين في نفس درجة قرابته من المورث ، إلا في حالات قليلة تتساوى فيها المرأة بالرجل الذي هو في درجتها ، وقد تزيد عليه (1) .

وفيما تقدم من وجوب النفقات على الرجل تفسير ذلك ، فإذا كانت النفقات عليه في الزواج وليس على المرأة شيء منها وأخذت هي نصف ما يأخذ خالصاً لها - لم يكن في هذا شيء من الإجحاف بها ، فالرجل يحتاج إلى الإنفاق على نفسه وعلى زوجه وعلى أولاده وعلى كافة من يلزمه نفقتهم بحسب حاله ، أما المرأة فهي تنفق على نفسها - إن كان لها مال - حتى تتزوج فتكون نفقتها على زوجها ويخلص لها مالها ، وفي كثير من حالاتها يكون نصيبها من الميراث أكبر مما قد تحتاجه ، بينما يكون نصيب قريبها الذي أخذ مثلها أقل مما يحتاجه لما يلزمه من نفقات ، فيكمل ذلك بكسبه الخاص وكدحه في سبيل الرزق ، وعلى هذا تبطل حجة القائلين بأن المرأة كان يجب أن تأخذ مثل الرجل - على الأقل - في الميراث لكون الأصل فيها أن تلزم البيت ولا تمتحن حرفة للكسب كالرجل ؛ ولأن منعها من الاحتراف حق للزوج ، ذلك أن قائل هذا الرأي إذا وضع في اعتباره وجوب النفقات على الرجل على نحو ما سبق - فإنه سيرى حتماً أن الشريعة الإسلامية قد أكرمت النساء ووفرت لكل منهن نصيباً - إن يكن غالباً نصف نصيب الرجل - فكثيراً ما يكون خالصاً لها . وقد يشبه هذا - على نحو ما - أن يقال : إن فلاناً أخذ مائة جنيه وللضرائب فيها ثمانون ، وأخذ الآخر خمسين خالصة من الضرائب أو خاضعة لشيء يسير منها .

فتميز الرجل على المرأة في الميراث يجد تفسيره الواضح في إيجاب الشريعة الإسلامية

(1) الغالب في مسائل الميراث أن يرث الذكر المتساوي مع الأنثى في درجة القرابة ( مثل حظ الأنثيين ) ، لكن توجد حالات عديدة تخرج عن هذه القاعدة مثل : توفيت امرأة وتركت زوجها ، أمها ، وأختها الشقيقة - فإن الأخت الشقيقة تأخذ  $\frac{3}{8}$  ولو كان مكانها أخ شقيق لأخذ  $\frac{1}{6}$  وهو أقل . ومثل أن تترك : زوجها ، وأمها ، وبناتها ، وبنات ابنتها - حيث تأخذ بنت الابن  $\frac{2}{13}$  من التركة ، ولو كان مكانها ابن ابن لأخذ  $\frac{1}{12}$  وهو أقل . لكن تظل القاعدة العامة هي أن للذكر مثل حظ الأنثيين . ولا فارق في ميراث الإخوة لأُم بين الذكر والأنثى .

النفقات على الرجل على النحو السابق ، فالميراث والنفقات بابان في النظام المالي الإسلامي يكمل كل منهما الآخر .

ويحاول بعض المعاصرين أن يهدموا هذه الحجة بأن يقولوا : إن نظام النفقات (القديم) ينبغي أن يتغير أيضًا بما يستدعي تغيير قواعد الميراث ، ذلك أن النفقات كانت على الرجل ؛ لأنه هو الذي كان يعمل ويكسب ، بخلاف المرأة ، أما الآن فقد تعلمت المرأة وعملت ( مثل الرجل دونما فارق بينهما ) ، فوجب أن يقتسما النفقات ، وفي مقابل هذا ينبغي ألا يكون هناك فارق بينهما فيما يرثه كل منهما .. وهذا كلام يتردد مضمونه بعبارات متقاربة ( مع اختلاف في بعض التفاصيل والاستدلالات ) .

ومن الذين قالوا ذلك الطاهر الحداد ( الذي عرضنا له في اقتراحه جعل الطلاق كله أمام القاضي ) وهو يأتي إلى الميراث فيقول : إن المرأة ذاتها كانت من الموروث الذي يورث في الجاهلية ولا يرث ، فرفع الإسلام من مكانتها بأن جعلها من الوارثين وأعطاه من الميراث نصيبًا مفروضًا ، لكن لما كان هذا شديد الوطأة على أخلاق الجاهلية جعل الإسلام نصيبها نصف الرجل غالبًا ، وسوّاه بها في بعض الحالات « لكن مهما كان الإسلام حكيماً في التدرج بحقوق المرأة حتى لا يبلغ بها الكمال بسرعة خطيرة - فقد كان مع هذا شديد الوقع على المسلمين غير محتمل » ثم يبيّن على ذلك أنه كان « للإسلام عذره إذ قرر حظ المرأة دون حظ الرجل » ويقول : « فالإسلام لم يقرر نزول ميراث المرأة عن الرجل كأصل من أصوله التي لا يتخطاها » ويستدل لذلك بالحالات التي سواها به كميراث الأبوين مع وجود الابن ، وميراث الإخوة لأُم ، وأيضًا بالحالات التي ترث فيها أكثر من الذكر ، ويقول : « وبهذا المسلك أخرس كل من نطق باعتبار نقص ميراث المرأة قد نشأ عن أنوثتها » (1) .

ثم يقول : « وقد علل الفقهاء نقص ميراثها عن الرجل بكفالتها لها . ولا شيء يجعلنا نعتقد خلود هذه الحالة دون تغيير » ، ويقول : إن المرأة اليوم - بتأثير روح العصر في تربيتها وتعليمها - قد أخذت تكافح الحياة في كل ميدان لتتال المساواة الكاملة مع الرجل ، وتحقق استقلالها في الحصول على عيشها ، والتعاون معه في الإنفاق على ما يلزمها ، وهو يرى أن الإسلام في جوهره لا يمانع في تقرير المساواة الكاملة بينها وبين الرجل « متى انتهت أسباب تفوقه عليها » وينتهي من ذلك كله إلى القول : « لقد حكم الإسلام في

آيات القرآن بتمييز الرجل عن المرأة في مواضع صريحة ( منها الميراث ) . وليس هذا بمانع أن يقبل مبدأ المساواة الاجتماعية بينهما عند توفر أسبابها بتطور الزمن ما دام يرمي في جوهره إلى العدالة التامة وروح الحق الأعلى . وهو الدين الذي يدين بسنة التدرج في تشريع أحكامه حسب الطوق . وليس هناك ما ينص أو يدل على أن ما وصل إليه التدرج في حياة النبي هو نهاية المأمول الذي ليس بعده نهاية <sup>(1)</sup> ثم يتكلم عن تدرج الإسلام في مسألة الرق ، ويقول : إنه يسوغ في الإسلام أن تتم المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة في الحياة وقوانينها عندما تتم الاستعدادات لذلك ، ويرى أن ( روح الشريعة ) أبقى من نصوصها « التي لا بد أن تتأثر في بعض جهاتها بسحابة العصور المارة فيها » (1) .

وهكذا فتح الباب للتسوية الكاملة بين المرأة والرجل ، ليس في ( الميراث ) فحسب ، بل في كل مجال « تتم فيه الاستعدادات لذلك » .  
وقد وقع الطاهر الحداد في أخطاء ومغالطات :

فمن ذلك تعليله لكون الإسلام قد أعطى المرأة غالباً نصف الرجل - بأن ذلك كان مراعاة منه لشدة وقع تسويتها به في كل حالة على المسلمين ( إلى حد غير محتمل ) لأنهم كانوا حديثي عهد بجاهلية تعودت على أن تكون ( المرأة ) موروثاً ، لا وارثاً . وقد وصل به الأمر إلى أن يقول : إن الإسلام « كان معذوراً فيما فعله » لشدة الأمر على الجاهليين الذين أسلموا . وهذا كلام غاية في البطلان ؛ لأن الله تعالى ( جل شأنه ) وتقدس أسمائه ( أعظم من أن يراعي باطلاً يريد تغييره في حياة الجاهليين ، حتى يتوقف عما يريده مراعاة لمشاعرهم واستبقاء لهم . كيف وقد عاب عليهم بأشد عبارة وأدھم الأنثى ، وكرامية مولدها ، وقتلهم أبناءهم سفهاً بغير علم ، وتحريمهم بعض ما رزقهم الله افتراء عليه <sup>(2)</sup> وضلالاً . وهل كان هوان المرأة عندهم أعز عليهم من أوثانهم التي سفهم القرآن عليها وعلى عبادتها وهي لا تعقل ولا تبصر ولا تسمع ولا تغني عنهم شيئاً ؟ إن من أبعد الأمور عن كل عقل سليم ما يشير إليه الطاهر الحداد من أن القرآن الكريم لم يسو المرأة بالرجل في كل حالات الميراث « خوفاً من السرعة الخطرة شديدة الوقع على

(1) السابق ص 38 - 40 .

(2) راجع مثلاً الآيات 136-140 من سورة الأنعام ، وفيها - كما يقول ابن كثير - ذم وتوبيخ شديدان من الله تعالى للمشركين الذين ابتدعوا في الجاهلية بدعاً وكفراً وشرکاً زينته الشياطين لهم ... ( راجع : تفسيره 336/3 - 340 ) ومثله في القرآن كثير .

المسلمين إلى حد غير محتمل ! فماذا عن عشرات الأوضاع التي تعودها الجاهليون أجيالاً متتابعة ، ثم غيَّرها الإسلام في كلمة حاسمة ، فقال الذين آمنوا به ( سمعاً وطاعة ) وما كان الله تعالى ليقبل منهم ما دون ذلك . ومازلنا نذكر كلمة عمر بن الخطاب ( جبار الجاهلية ) حين قال : « كنا في الجاهلية لا نعد النساء شيئاً ، فلما جاء الإسلام وذكرهن الله - رأينا لهن بذلك علينا حقاً » ( البخاري ، كتاب اللباس ، باب ما كان النبي يتجوز .. ) فهذا الجبار حين أسلم وباع على السمع والطاعة في المنشط والمكره - رأى أن للنساء عليه الحق الذي ذكره الله تعالى ، كما ذكر وكيف ذكر ، وما كان له ولا لغيره إلا أن يسمع ويطيع طاعة مطلقة ولو ورث الله المرأة أضعاف الرجل ! كما قال تعالى : ﴿ إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ ( النور 51 ) ؛ لذلك يبدو أن الطاهر الحداد لم يعرف شيئاً صحيحاً عن حدود طاعة المؤمنين لله وللنبي ﷺ في عصر الرسالة !

أما قوله : إن الإسلام لم يقرر نزول ميراث المرأة عن الرجل كأصل من أصوله التي لا يتخطاها - فهو زعم كاذب وادعاء على الله تعالى باطل ؛ لأنه بعد أن ورث الرجل والمرأة ما قضى به قال : ﴿ يَلِكْ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ ﴾ ( النساء 13-14 ) فهل بعد هذا التحذير الحاسم يزعم زاعم أن النصيب الذي فرضه الله لكل وارث في كتابه « لم يكن من أصوله الثابتة التي لا يتخطاها أحد ؟ » وما معنى ( الحدود ) إذن في الآية ، تلك التي وعد الله من يتخطاها بنار يخلد فيها وله عذاب مهين ؟ ! .

أما ما يستدل به من الحالات التي سويت المرأة فيها بالرجل أو زادت عليه فهي جميعها مع حالات ( للذكر مثل حظ الأنثيين ) حدود الله التي لا يتخطاها بالزيادة أو النقص إلا ظالم معتد ، لأن الله تعالى هو ﴿ الَّذِي آتَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى ﴾ ( طه 50 ) وهو الذي ﴿ أَنْزَلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ وَالْمِيزَانَ ﴾ ( الشورى 17 ) وأمرنا ﴿ أَلَّا تَطْغَوْا فِي الْمِيزَانِ ﴾ وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ ﴾ ( الرحمن 8-9 ) .

أما ما يزعمه من أنه ليس في الإسلام ما يمنع من تقرير المساواة الكاملة بين المرأة والرجل « متى انتهت أسباب تفوقه عليها » وعملاً بمبدأ « التدرج في التشريع » - فهو تكذيب واضح وإنكار صريح لمعنى قوله تعالى : ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا .. ﴾ ( المائدة 3 ) وهو حكم على نصوص

القرآن والسنة بأنها جاءت ناقصة عن المطلوب الذي لن يكملها بل سينقضها ويلغي بعض أحكامها ، وهو رفض لما أجمع عليه المسلمون منذ عصر الصحابة بأنه لا نسخ للأحكام بعد وفاة النبي ﷺ ؛ إذ إن الطاهر الحداد وصحبه يريدون نسخ أحكام الميراث وإحلال غيرها محلها بعد أربعة عشر قرناً من وفاة النبي ﷺ ..

ولست أدري : هل يعلمون حين قالوا ذلك أن المسلمين لو كانوا قد فتحوا باب نسخ الأحكام الشرعية ( بدعوى اختلاف العلة والظروف ) منذ قرون ، لما كان قد بقي في أحكام الإسلام وفي نصوصه شيء لم ينسخ حتى اليوم ، ذلك أن تغير الظروف أمر مستمر في حياة الناس منذ عصر الرسالة - فلو كان هذا التغير مؤدياً بالضرورة ( كما يزعمون ) إلى نسخ الأحكام والنصوص الشرعية وإلغائها - لنسخت وتغيرت أحكام كثيرة في كل عصر .. حتى لا يبقى من الإسلام شيء ( وربما كان هذا هو غرضهم الحقيقي الذي لا يجهر به صراحة ) .. وحيث أن القرآن ملعبه لعقولهم وعقول أمثالهم ، كلما وجد واحد منهم أن نصاً فيه لا يوافق هواه ونظر عقله - نسخته وغيره !. وهم يريدون هنا تغيير أحكام ( الميراث ) و( نظام النفقات ) في الإسلام معاً لإزالة أسباب تفوق الرجل على المرأة ونقض كل أحكام القوامة وما ترتب عليها من تشريعات ، ويريدون ذلك في كل مجال لينهدم النظام التشريعي الإسلامي بأكمله ، فلا يبقى منه شيء ، وقد أطلوا برؤوسهم في قضايا ( المرأة ) وقضايا ( الاقتصاد والربا ) وقضايا ( العبادات ) و ( الحدود والعقوبات ) .. إلخ ؛ لأنهم يقصدون هدم ( الإسلام ) بأكمله عقيدة وشرعية ونظام حياة !.

والإسلام ( عند من يؤمنون به حق الإيمان ) سبيل واحد ( وهو ما وردت به نصوصه ) وقد حذرهم غاية التحذير من الاتجاه إلى ( السبل الأخرى ) كما قال تعالى : ﴿ وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّيْتُكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ ( الأنعام 153 ) وقد « خط رسول الله ﷺ خطأ بيده ثم قال : « هذا سبيل الله مستقيماً » وخط عن يمينه وشماله <sup>(1)</sup> ، ثم قال : « هذه السبل ليس منها سبيل إلا عليه شيطان يدعو إليه » ثم قرأ الآية السابقة <sup>(2)</sup> .

(1) خطوطاً أخرى تمثل الاتجاهات الأخرى غير الإسلام .

(2) رواه أحمد عن ابن مسعود 465/1 وابن جرير والتسائي والحاكم وغيرهم ( راجع : تفسير الطبري 230/12 والمستدرک ، تفسير سورة الأنعام ، وابن ماجه في المقدمة ... ) .



ولما سئل ابن مسعود رضي الله عنه : ما الصراط المستقيم الذي ورد في الآية ؟ قال : « ما تركنا محمد ﷺ في أدناه .. وطرفه ( الآخر ) في الجنة » <sup>(1)</sup> . لكن الشياطين يريدون أن يجتالوا المسلمين عن هذا الصراط المستقيم . بيد أن النبي ﷺ بشرنا حين قال : « لا تزال طائفة من أمتي قائمة بأمر الله لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم حتى يأتي أمر الله وهم ظاهرون على الناس » <sup>(2)</sup> ... ولله الحمد والمنة والفضل العظيم . لكن الفتنة تطل برأسها بين الحين والآخر ، فيها هو أيضًا للدكتور نصر <sup>(3)</sup> حامد أبو زيد ينادي ( ضمن ما ينادي به ) بتوريت المرأة مثل الرجل ، ويردد ما انتهى إليه الطاهر الحداد ( مما عرضنا له آنفاً ) ويقدم نفسه وزوجه مثالاً تطبيقياً لذلك حيث سأله محرر جريدة ( العربي ) القاهرية عقب صدور حكم محكمة الاستئناف وقال : « نحن نحمل إليك عددًا من الاتهامات الشديدة من حيثيات خصومك : فأنت متهم لديهم بأنك تنكر آيات الميراث ؛ لأنك تقول بالمساواة بين الرجل والمرأة » فأجاب بما يلي حرفيًا : « من خلال مقصد الشريعة الكلية واستعراض آيات القرآن وأحاديث الرسول ﷺ نرى أن موقف الإسلام من المرأة هو موقف التكريم ، والاحترام في سياق اجتماعي سياسي لم تكن المرأة فيه تتمتع بأي تكريم ، يكفي أن امرأة يموت زوجها فيأتي رجل من أسرة الزوج ويلقي عليها الرداء فلا تتزوج أبدًا في الجاهلية ، بينما كان الرجل يستطيع أن يتزوج ما شاء من النساء دون حد أقصى ، وكانت مسألة الميراث للمرأة غير واردة .

وحدث مرة أن إحدى نساء النبي قالت له : يا رسول الله ، القرآن يذكر الرجل فماذا عن النساء ؟ ونحن نعرف من اللغة العربية أن صيغة المذكر تشمل المذكر والمؤنث ، وليس <sup>(4)</sup> العكس ، وهنا نزل القرآن وبدأ القرآن أول نص عربي يتكلم عن المؤمنين والمؤمنات والقانتين والقانتات والمسلمين والمسلمين ، فأصبحت هناك على مستوى اللغة مساواة بين الذكر والأنثى بمعنى الندية .

(1) تفسير الطبري 230/12 وتفسير ابن كثير 362/3 .

(2) رواه أحمد والشيخان عن معاوية ( كشف الخفاء 529/2 وسلسلة الأحاديث للألباني ص 51 ) .

(3) أستاذ الدراسات ( القرآنية ) في كلية الآداب جامعة القاهرة ، أحدث مؤلفاته عن الإسلام ضجة كبرى حين ظهرت عام 1993 م وتسببت في أن حكمت عليه محكمة الاستئناف 1995/6/14 بأنه كافر مرتد خارج عن الإسلام .

(4) سبق أن ذكرنا أيضًا أن صيغة المؤنث قد تشمل المذكر والأنثى كما في آية ﴿ إن الذين يرمون المحصنات .. ﴾ ( النور 23 ) راجع : ( الأصل العام في القضية ) .

الموقف العام للإسلام لم يكن فيه حدود للزواج ، فحددها في أربعة ، وفي سياق لم يكن فيه ميراث أعطائها النصف ، فالقرآن والإسلام مع المرأة وليس ضدها ، سمح لها أن تخرج وتساfer وتعمل .. بل وتحارب ..

الآن السياق اختلف والمجتمع اختلف ، أنا مثلاً أستاذ في الجامعة وابتهاال زوجتي أستاذة في الجامعة ، أناقش طلبة الدكتوراه وهي كذلك ، إذن هل هناك وجه للأفضلية بيني وبينها والسياس كما أقول اختلف الآن وتطور الوعي ؟ وحين نقول : إذا كان القرآن والإسلام قد أعطائها النصف في سياق لم تكن تحصل فيه على شيء ، فهل لو جاء مجتهد اليوم وقال : ننزل الحكم على الوقائع ونعطيها مثل الرجل يكون قد خالف القرآن ؟ ( جريدة العربي عدد 1995/6/26 م ) .

ولم يكتف الدكتور نصر بأن سمي اقتراحه في التسوية بين الرجل والمرأة ( اجتهداً ) ، بل شبه نفسه بعمر بن الخطاب ( رضي الله عنه ) في اجتهداه ! ( نفس المرجع السابق ) . وقد ردنا على مزاعمه <sup>(1)</sup> هذه تفصيلاً ، وثبتنا ما فيها من إنكار لعدد كبير من ( المعلوم من الدين بالضرورة ) و ( عالم الغيب ) ، وأنها لا تدخل في باب ( الاجتهاد ) أصلاً ، فضلاً عن أن تشبه اجتهد عمر ! لأنه لا يقصد منها إلا هدم النص القرآني وإلغاءه وتفرغه من كل معنى ، بدعوى تجاوز الزمن له .

أما ما يتصل بما قاله عن الميراث خاصة فهو يدعي في كلمة ملفوفة بالغموض المتعمد أنه كان <sup>(2)</sup> للقرآن الكريم ( مقصد شريعة كلي ) لم يتحقق بأكلمه في عصر الرسالة ونزول الوحي ، وإنما بدأه القرآن والنبي ﷺ بتوريث المرأة نصف الرجل في سياق اجتماعي سياسي لم تكن تتمتع فيه بأي تكريم .. وهذا التكريم الذي بدأ بذلك ( وبتحديد عدد الزوجات في أربعة بعد أن كان حقاً مطلقاً للرجل ) يدل على « أن الإسلام مع المرأة وليس ضدها » بدليل أنه أيضاً سمح لها بأن « تخرج وتساfer وتعمل ، بل وتحارب » ( وهذا كلام من نفس المعين الذي استقى منه الطاهر الحداد مزاعمه عن ( الإنصاف الجزئي ) الذي فعله الإسلام للمرأة في الميراث ( خوفاً من شدة معارضة الصحابة لخطوة ( الإنصاف الكلي ) وهي التسوية الكاملة بين الجنسين وانتظاراً لتوفر

(1) مدخل إلى الدراسات القرآنية ص 295 - 331 ومدخل إلى علم التفسير ص 160 وما بعدها .

(2) هذا افتراء جريء على القرآن الكريم ، فأين في آياته كلها أو في حديث النبي ﷺ ما يشير ( ولو من بعيد جداً ) إلى هذا المقصد الكلي الذي لم يتحقق في آياته واحتاج إلى من يكمل مقصدها وأهدافها بما يلغيها تماماً ؟ ! .

ظروفها .. ) فالكلام هو هو ، لكن الصياغة والمدخل مختلفان .

ثم يصل نصر حامد أبو زيد للنتيجة المنتظرة لمقدماته ، وهي خطوة ( الإنصاف والتكريم الكلي للمرأة بالتسوية في الميراث بينهما ) حيث السياق اختلف ( كما يقول ) ولم يعد هناك وجه للأفضلية بينه وبين زوجته : فقد تعلمت مثله ، وحصلت على درجة الدكتوراه مثله ، وأصبحت تناقش الدكتوراه مثله ، وربما أغفل أن يقول : وتنفق على البيت مثله ( لكنه مفهوم من السياق )<sup>(1)</sup> ، ومن ثم « انتهت أسباب تفوقه عليها » على حد تعبير الطاهر الحداد السابق ، فوجب أن تترث مثله !

لكنه يصرف النظر في هذا كله - كما يفعل أمثاله - عن أن الإسلام على كلامه لم يكتمل ولم يتم ولم يصل إلى ( مقاصده الكلية ) في عصر الوحي ، إنما تركه الوحي ناقصاً حتى يكمله نصر أبو زيد وأمثاله بكلام يتناقض مع آياته ويكذبها ويفرغها من كل معنى بدعوى تجاوز الزمن والظروف لها .

وقد أشرنا فيما سبق إلى تناقض هذا مع قوله تعالى : ﴿ أَلْيَوْمَ أَكَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَمْنَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي .. ﴾ .

ومع ما فهمه الصحابة من أن ﴿ الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾ هو ما تركهم عليه محمد ﷺ . ونضيف إليه أن في هذا الكلام ( وفي أمثاله ) إعراضاً واضحاً عن آيات القرآن ورميها بأنها أصبحت ( تاريخية ) كانت مناسبة في عصر أو عصور سابقة ، لكنها لم تعد صالحة الآن أو مناسبة له ولزوجه وأمثاله .. ولست أدري : هل يقرأ واحد منهم قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ أَتَّبِعْ هَذَا لَا يَصِلُ وَلَا يَشْفَى ﴾ وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ أَعْمَى .. ﴾ ( طه 123 - 124 ) . فأين الإعراض إذا لم يكن كلام هؤلاء هو عين الإعراض والتجاهل ؟ .

لكننا نؤمن أنه ﷺ حين توفي ترك أمته على المحجة البيضاء لا يزيغ عنها إلا هالك ، ولا يتغيى الهدى في غيرها - ولو كان محض عقله - إلا من أضله الله ، كذلك نؤمن بقوله تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيْطَانِ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرَفَ الْقَوْلِ غَرُورًا وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْعَلُونَ ﴾ وَلِيَصْنَعِ إِلَيْهِ أَفْعَادَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَلِيَقْرَئُوا مَا هُمْ مُقَرَّرُونَ ﴾ أَفَصِيرَ اللَّهُ

(1) لعل بعض الناس مشتاق أيضاً لأن يعرف : كيف تساوايوا تساونا مطلقاً في المهر والهدايا وكافة مطالب الزواج ؟ وكيف تساوايوا في إعداد البيت وتجهيزه .. إلخ .

أَتَنبِئُ حَكَمًا وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا وَالَّذِينَ ءَاتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنْزَلٌ مِن رَّبِّكَ بِالْحَقِّ فَلَا تَكُونُونَ مِنَ الْمُنْتَرِينَ ﴿١١٦﴾ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴿١١٧﴾ وَلَن تُطْعَ أَكْثَرُ مَنْ فِي الْأَرْضِ بِيُضْلُوكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ ﴿١١٨﴾ (الأنعام 112 - 116) . وقوله جل شأنه : ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ وَمَنْ قَالَ سَأُنْزِلُ مِثْلَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَوْ تَرَى إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُو أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوا أَنفُسَكُمُ الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ بِمَا كُنْتُمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ وَكُنْتُمْ عَنْ ءَايَاتِهِ تَسْتَكْبِرُونَ ﴾ (الأنعام 93) .. وفي هذه الآيات - وفيما يماثلها - وصف لأحوال هؤلاء ورد لكيدهم وتحذير منهم .. وفي الاعتصام بها أعظم كفاية ، والحمد لله رب العالمين ، لم يحوج المسلمين في أي موقف ونازلة إلا إلى تدبر كتابه والاعتصام به وبسنة رسوله ﷺ (1) .

(1) عقب أن تصدبت عام 1993 م ( في بحث أكاديمي ) للكشف عن بعض ضلال نصر أبو زيد وجهله بعلوم الإسلام وتاريخ المسلمين وبأساسيات الأمور التي يعرض لها - ألف كتابا يشتمني فيه وأفحش عندما عجز عن أن يرد ردًا علميًا صحيحًا على أية ملاحظة لي .. وتوهم أنه ينال مني عندما يقول عني أنني الجأ في ردودي إلى ( محفوظاتي ) من القرآن الكريم وأكثر من ترديدها سالكًا مسلك ( الوعاط ) و ( خطباء المساجد ) .. إلخ وما عرف أنه يهدي إليّ وسامًا ساق الله فيه الحقيقة على لسانه رغمًا عنه ، فلا شرف أعظم عند المسلم من أن يكون من حفاظ القرآن وخدامه ومرددي آياته التي إليها يفرعون في كل موقف ونازلة ، وهل في الإسلام شيء صحيح لا يؤول إلى آياته ؟ أما تعريضه بالوعاط وخطباء المساجد فلو كان يعرف القرآن لعلم أن الله تعالى أمر رسول ﷺ بأن ( يعظ ) المنافقين ﴿ أولئك الذين يعلم الله ما في قلوبهم فأعرض عنهم وعظهم وقل لهم في أنفسهم قولاً بليغاً ﴾ ( النساء 63 ) ولنا في رسول الله ﷺ نعم الأسوة : بل إن الله تعالى ( يعظنا ) بكتابه ، كما قال : ﴿ واذكروا نعمة الله عليكم وما أنزل عليكم من الكتاب والحكمة يعظكم به ﴾ ( البقرة 231 ) .. وأما الخطبة في المساجد فهي من ميراث النبوة . فليتأمل المسكين بمن يعرض في الحقيقة ! . لكن الذي يزعم أنه ( أستاذ الدراسات القرآنية ) ثم يقول : إن الإمام الشافعي عمل للدولة الأموية ، وأن كبار الصحابة كانت تحكمهم العصبية القشرية الجاهلية ، وأنهم تأمروا لتدشين سيطرتهم على الإسلام والمسلمين ، وأن ( جميع ) الفقهاء قسموا السنة تقسيمًا ثلاثيًا ، وأن عبد الله بن عباس تابعي لا صحابي ، وأن الأحناف نظروا للسنّة على أنها نص غير أصلي في بناء الأحكام عليه ، وأن أبا حنيفة لم يكن يلتزم بإجماع الصحابة .. ( إلى آخر ضلالاته وأكاذيبه ) لا يدهشنا أن يلجأ إلى فحش الشتائم حين يعجز عن الرد على ملاحظاتنا عليه .. ( راجع تقريرنا عن كتابه عن الإمام الشافعي ، ثم كتابه ( التفكير في زمن التكفير ) . وقد قبض الله تعالى من يرد عليه عني بما يناسبه ( انظر كتاب ( ماذا علينا إذا لم نفهم البقر ؟ ) للأستاذ أحمد أمين العطار ) .. فهل يمكن للمرأة ( المسلمة ) أن تنتظر ( تحريرًا ) وتقدمًا ) على يده وأمثاله ! .



## الفصل الرابع

### تعدد الزوجات

ويشتمل على المباحث التالية :

- 1 - هل انفرد التشريع الإسلامي بإباحة تعدد الزوجات ؟ .
  - 2 - على أي نحو أباح التشريع الإسلامي للمسلمين تعدد الزوجات ؟ .
  - 3 - هل في إباحة التشريع الإسلامي تعدد الزوجات ظلم للنساء ووضعهن موضع المهانة ؟ .
  - 4 - الأضرار التي نشأت عن أخذ بعض المسلمين بالتعدد ، والطريق إلى إصلاحها .
- خاتمة في قضية تعدد الزوجات .



## تقديم

### اهمية القضية ومعاصرتها

من أهم القضايا التي اتخذت مجالاً لغمز التشريع الإسلامي واتهامه بظلم المرأة والانحياز المطلق إلى جانب الرجل : هذه القضية ، أعني إباحة الشريعة الإسلامية للرجل المسلم أن يجمع بين أكثر من زوجة واحدة .

وفي أحيان كثيرة كان الهجوم على ( التشريع الإسلامي ) من هذه الناحية يتخذ وضعاً مكثفاً ومركزاً إلى حد يوحى لسامعه أو قارئه بأن الرجل المسلم لا هم له في الحياة إلا أن يعمل جاهداً للجمع بين النساء والاستمتاع بهن ، بحيث لا تخلو ذمته في وقت ما من أقل من أربع زوجات ، وهو الحد الأعلى الذي أباحتها الشريعة الإسلامية له . كأن الجمع بين الأربع - في إحياء هؤلاء الطاعنين وزعمهم - هو الدرجة العليا في الكمال الإسلامي في الدين والدنيا بحيث ينبغي على المسلم الصادق حقاً أن يتجه بكل طريق إلى أن يحقق لذاته هذا الكمال الأعلى ليكون مسلماً مثاليًا .

وكل هذا - كما سرى - أوهام وأباطيل انبنت على الجهل أو سوء الطوية والكيد للإسلام واتباع الشبه الباطلة والنفع فيها بكل بهتان .

وقد أثمرت هذه المحاولات ثمارها في طائفة - ليست قليلة العدد - من أبناء المسلمين وبناتهم ، وقد هيأت ظروف وأوضاع متعددة في المجتمعات الإسلامية في عصورها الأخيرة مجالاً خصباً لازدهار هذه الثمار التي غرست بذورها كلمات المبشرين وصنائعهم من بين مواطنينا ، ووجدت هذه البذور الأرض المهيأة في ظل أوضاع معظم المجتمعات الإسلامية البعيدة عن فهم تشريعها الإسلامي بصورة سليمة متكاملة ، والواقعة نهبا لكل فكرة غريبة ، مهما بلغ شذوذها وبعدها عن تحقيق المصلحة الدنيوية أو الدينية لنا .

وقد وصل هذا الثمر المر إلى مجال التقنين والتشريع في بعض البلاد الإسلامية فحرمت - في هذا المجال - ما أحله الله تعالى بنص القرآن الكريم ، وسوف نعرض لذلك في هذا المبحث . وأصبح من المعاد المكرر أن نقرأ بين الآونة والأخرى دعوات ملحة إلى أن يحتذي التشريع في مصر حذو هذه البلاد الإسلامية التي أقدمت على هذا التحريم لما أحله الله ، وعاقبت عليه .



ولم نعد ندهش حين نرى واحدًا من كبار كتابنا السياسيين يرجع ما أصاب الأمة الإسلامية من تفرق أبنائها وتمزقهم وتصارعهم - إلى تعدد الزوجات ، بحيث يظن القارئ أحيانًا - لو انساق مع منطق هذا الكلام وما يماثله - أن كل مشكلات المسلمين الكبيرة سوف تحل حتمًا إذا ألغى القانون الذي يحكم المسلمين ( تعدد الزوجات ) وعاقب عليه عقابًا شديدًا .

وأصبحنا نسמע هذا - وما يؤدي إليه - من قوم من أبناء المسلمين يشغلون وظائف عليا في قيادة أفكار الناس وتوجيه آرائهم .

وفي مثل هذا الجو لم يكن من المستغرب أن يطلع علينا واحد من رجال الفقه الإسلامي برأي يقترب فيه من وجهة النظر السابقة السائدة بين جمهور من كبار المثقفين المدنيين ، وهو يقصد من وراء ذلك - في أغلب الظن وفيما ينبغي على المسلم شرعًا من إحسان الظن بالمسلمين - أن يدفع عن التشريع الإسلامي شبهة ظلم المرأة والانسحاق في سبيل إرضاء نزوات الرجل ومجاراتها ، وأن يعالج أيضًا أوضاعًا اجتماعية فاسدة نشأت عن سوء فهم وتطبيق جمع من المسلمين لتشريع الله في إباحة التعدد . حيث ظلموا أنفسهم وأزواجهم وأبناءهم وشوهوا نقاء الشريعة وتجاوزوا مقتضيات العدل الذي أمر الله تعالى به .

... وفي إطار العلم بالمقدمات السابقة ، ورغبة في عرض جوانب القضية بصورة علمية متكاملة تجلي حقيقة التشريع الإسلامي فيها وتهدف إلى الوصول إلى ما يحقق مصلحة المسلمين في الدنيا والآخرة - وهو المقصد الأعلى من التشريع الإسلامي كله - نعرض في الصفحات التالية لجوانب متعددة في قضية التعدد نرى أن بحثها والإلمام بما ينطوي تحتها من حقائق - وما يثار فيها أيضًا من أوهام وظنون وأباطيل ومزاعم - يجعلنا أقرب ما نكون إلى تحصيل معرفة حقيقية متكاملة في هذه القضية تتجاوز موقف الانسحاق وراء الأفكار الشائعة لمجرد شيوعها وانتشارها ، دون تمحيص لها في ذاتها .

وسوف نعرض لهذا كله في المباحث التالية :

## المبحث الأول

### هل انفرد التشريع الإسلامي بإباحة تعدد الزوجات ؟

#### - 1 -

لسنا أول من نقرر أن كثيراً من التشريعات قد أباحت لرجالها تعدد الزوجات ، وفيما يتصل بالأديان السماوية الكتابية فإننا نجد التعدد بصورة واضحة في ( التوراة ) التي يقدسها اليهود اليوم ، ويشاركهم المسيحيون أيضاً في تقديسها تحت اسم ( العهد القديم ) ، وهو عندهم في مقابل ( العهد الجديد ) الذي سنعرض له أيضاً في هذا المبحث .

ففي ( سفر التكوين ) الإصحاح السادس عشر أن ساراي زوجة إبراهيم عليه السلام دفعت له هاجر المصرية جاريتها فاتخذها زوجة ثانية ، وكما يقول نص ( العهد القديم ) « أعطتها لإبرام رجلها زوجة له » .

وظل التعدد قائماً ومشروعاً في أسفار ( العهد القديم ) ، وظل الأنبياء وأبنائهم وأتباعهم يعملون به <sup>(1)</sup> ، حتى إننا لنجد أن نص ( التوراة ) يصرح بأن سليمان عليه السلام جمع بين ألف امرأة ، حيث ورد في ( الإصحاح الحادي عشر ) من ( سفر الملوك الأول ) : « وأحب الملك سليمان نساء غريبة كثيرة مع بنت فرعون مؤايات وعمونيات وأدوميات وصيدونيات وحثيات . من الأم التي قال عنهم الرب لبني إسرائيل : لا تدخلون إليهم وهم لا يدخلون إليكم ؛ لأنهم يميلون قلوبكم وراء آلهتهم . فالتصق سليمان بهؤلاء بالحبة . وكانت له سبع مائة من النساء السيدات وثلاث مائة من السراي فأما لئ نساؤه قلبه » .

ويجب أن ننبه على أننا ننقل هذا النص عن ( التوراة ) المقدسة عند اليهود والمسيحيين على ما يتضمنه - هو وما أتى بعده - من نسبة ميل قلب سليمان عليه السلام عن الله سبحانه وتعالى إلى آلهة زوجاته الوثنيات ؛ وذلك لنبين أن تعداد نساء بعض أنبياء بني إسرائيل ( كما ورد في كتبهم المقدسة ) قد وصل إلى ألف امرأة ، لكننا بعد ذلك نرفض ما نسبته هذه الكتب إلى أنبياء الله المختارين مما لا يليق مع مقام النبوة ، ولا يتفق مع العقل والنقل الصحيح في القرآن الكريم عن هؤلاء الأنبياء من مثل ميل قلب

(1) راجع مثلاً : سفر التثنية ، الإصحاح الحادي والعشرين 15-17 ومواقع أخرى متعددة في العهد القديم .

سليمان عليه السلام عن الله تعالى إلى آلهة زوجاته ، كما ورد في ( العهد القديم ) « وكان في زمان شيخوخة سليمان أن نساءه أملن قلبه وراء آلهة أخرى ولم يكن قلبه كاملاً مع الرب إلهه كقلب داود أبيه . فذهب سليمان وراء عشتورت إلهة الصيديونيين وملكوم رجس العمونيين ... » سفر الملوك الأول ، والإصحاح الحادي عشر ، 4 - 5 .

## - 2 -

هذا شيء مما نجده في ( العهد القديم ) عن مشروعية تعدد الزوجات ، ثم إننا لا نجد فيه بعد ذلك شيئاً عن وجوب الاقتصاد على زوجة واحدة . وإن كنا نجد في ( التلمود ) اليهودي - وهو شرح يهودي للتوراة قام به أحبارهم وعلمائهم - أنه لا يجوز للرجل أن يجمع بين أكثر من أربع زوجات تشبهًا بزواج يعقوب ، وبشرط القدرة على الإنفاق عليهن ، وأنه إذا أقسم عند زواجه الأول بأن لا يتزوج عليها فلا يمكنه الزواج من ثانية إلا إذا سمحت له الأولى وبعد مرور عشر سنوات من زواجها منه <sup>(1)</sup> . وليس في هذا أيضًا منع للتعدد <sup>(2)</sup> ، وإنما فيه إباحة مقيدة ، ثم إن التلمود شروح اجتهدية .

## - 3 -

أما فيما يتصل بالمسيحية فإن إنجيل متى يذكر أن المسيح عليه السلام قال : « لا تظنوا أنني جئت لأنقض الناموس أو الأنبياء . ما جئت لأنقض ، بل لأكمل » الإصحاح الخامس ، 17 وقد ترجمت اللجنة التي شكلتها الكرازة المرقسية هذا النص إلى : « لا تظنوا أنني جئت لأنقض الشريعة أو الأنبياء ، ما جئت لأنقض ، بل لأتمم » وجعلت مقابل هذا عنوانًا هو ( يسوع المسيح والشريعة الموسوية ) ، ثم قالت هذه اللجنة في شرح ذلك : « ثم أخذ سيدنا يطمئن الذين يغارون على الشريعة والأنبياء ، فصرح لهم بأنه ما جاء لينقضها ، وإنما جاء ليكمل الشريعة ويتم نبوءات الأنبياء ، ثم أكد دوام الشريعة

(1) انظر : مقارنات بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية ص 163 - 164 ومراجعته .

(2) وورد في كتاب حاي بن شمعون السابق ما نصه :

« المادة 54 - لا ينبغي للرجل أن يكون له أكثر من زوجة ، وعليه أن يحلف يمينًا على هذا حين العقد ، وإن كان لا حجر ولا حصر في متن التوراة .

المادة 55 - إذا كان الرجل في سعة من العيش ويقدر أن يعدل أو كان له مسوغ شرعي جاز له أن يتزوج بأخرى » .  
وهو يوضح شرعية التعدد عندهم ، وأنه لم يرد نص يحرمه ، إنما هو قول الكهنة .

واستمرارها إلى الأبد . فلا ينبغي التفاضي عن وصاياها .. » (1) .

وفي الحقيقة إننا لا نجد نصًا واحدًا في الأناجيل (2) المعترف بها عند جمهور النصارى يحرم تعدد الزوجات ، ومع هذا نجد أن التعاليم الدينية الشائعة عند المسيحيين الآن تحرمه . وقد كان هذا مثار دراسات متعددة بين الباحثين حيث يرى فريق كبير من أوثقهم أن تعاليم المسيحية الأولى لم تكن تتضمن شيئًا عن تحريم تعدد الزوجات ، ويدلل هذا الفريق على رأيه بأدلة قوية ، أهمها :

1 - أن الإنجيل لا يتضمن نصًا واحدًا يحرم تعدد الزوجات ، ومعروف أن السيد المسيح ولد وبشر بتعاليمه في بيئة يهودية ، واليهود في ذلك الوقت كانوا يعرفون تعدد الزوجات ويمارسونه ( حيث كان ذلك مباحًا في شريعتهم كما سبق ) لا سيما الأغنياء والرؤساء منهم ، ويبدو غريبًا والحال كذلك أن يقصد السيد المسيح عليه السلام إلى تحريم تعدد الزوجات ولا ينص على هذا التحريم صراحة . وفضلاً عن ذلك فإن الأغنياء بصورة خاصة هم الذين كانوا يمارسون تعدد الزوجات ، وقد هاجم السيد المسيح أغنياء اليهود ورؤساءهم وندد برذائلهم ، فلو قصد حقيقة إلى تحريم تعدد الزوجات لما سكث عليه ، بل لهاجمه بوصفه أحد هذه الرذائل (3) .

2 - أن لوثر مؤسس أحد المذاهب الرئيسية في المسيحية ( وهو المذهب البروتستنتي ) كان ينظر إلى تعدد الزوجات بشيء كثير من التسامح ، فقد قال فيه : « إن الرب لم يحرمه ، وإبراهيم نفسه الذي كان مسيحيًا كاملاً كانت له زوجتان . حقًا إن الرب لم يسمح بمثل هذه الزيجات إلا لبعض الرجال في التوراة وفي ظل ظروف خاصة ، وأن على المسيحي الذي يريد الاقتداء بهم أن يثبت أن ظروفه مشابهة لهذه الظروف ، إلا أن تعدد الزوجات أفضل يقينًا من الطلاق » (4) .

(1) طبعة المعارف المفسرة من إنجيل متى ص 58 ، 142 .

(2) وهي أناجيل : متى ، مرقس ، لوقا ، يوحنا . والمسيحيون يطلقون عليها بالإضافة إلى أعمال الرسل من حواربي وتلاميذ السيد المسيح عليه السلام اسم ( العهد الجديد ) الذي يقدمونه بالإضافة إلى تقديمهم للعهد القديم الذي سبق أن عرضنا لشيء مما فيه ، ويطلقون على العهدين معًا اسم ( الكتاب المقدس ) ، بينما ينكر اليهود أن تكون هناك أية قدسية لأسفار العهد الجديد .

(3) انظر : تعدد الزوجات لدى الشعوب الأفريقية للدكتور محمود سلام زناتي ص 69 ومراجعته ، وهي دراسة علمية محققة رجع فيها إلى مراجع أصيلة ، وتنسم بالاتزان والفهم العميق لأبعاد قضية التعدد .

(4) السابق ومراجعته .

وواضح جلي من هذا القول أن مؤسس المذهب البروتستنتي يبيح تعدد الزوجات لمن تقتضي ظروفه ذلك ، وهو يصرح بأن الرب لم يحرمه .

3- أن بعض الفرق المسيحية ناضلت بشدة من أجل تعدد الزوجات ومارسته . ومن هذه الفرق مثلاً الأنابتيست Anabaptistes في ألمانيا ( في منتصف القرن السادس عشر ) ، ومنهم المورمون Mormons في الولايات المتحدة الأمريكية ( في أوائل القرن التاسع عشر ) الذين كانوا يمارسون تعدد الزوجات وينظرون إليه باعتباره نظاماً إلهياً .

4- أن بعض ملوك أوروبا وأمراءها في العصر الوسيط مارسوا تعدد الزوجات ، منهم شارلمان ، وفيليت أمير هيس ، وفردريك جيوم أمير بروسيا فقد كان لكل منهم زوجتان . وأيضاً فإن الأعراب المسيحيين من سكان موآب على الضفة الشرقية من البحر الميت يمارسون تعدد الزوجات أحياناً ، وأحياناً تدفع الزوجة منهم زوجها إلى ذلك في ظروف خاصة (1) .

وفي دراسة الدكتور محمود زناتي عن الشعوب الأفريقية يقول : إن الأحباش الذين اعتنقوا المسيحية منذ قديم الزمن ما زالوا رغم ذلك يمارسون تعدد الزوجات ، وقد نقل هذا عن مراب Merab وهو طبيب فرنسي اشتغل وقتاً ما طبيباً خاصاً للنجاشي ، منليك الثاني ، وهو كاثوليكي متعصب ، يفيض كتابه المنقول عنه بمظاهر الحقد والعداوة للإسلام والمسلمين ، فهو لا يذكر الإسلام إلا ليهاجمه ، ولا يتحدث عن المسلمين إلا بكل سوء . وهو مع هذا يحدثنا عن أحد التقاليد الشائعة لدى الأحباش : وهو التقليد المعروف بقوبات Kaubst فيقول : إن الرجل من الأحباش إذا لم تلد زوجته بعد مضي بضع سنين على الزواج ، أو لم تعد تلد بعد وفاة كل الذين ولدتهم ، يرى أن من حقه البحث عن امرأة شابة ثبتت خصوبتها ، فيأخذها إلى بيته ويطعمها ، وينفق عليها في سخاء ، ويكلف خصيماً بحراستها ، ويحصل منها على ورثة شرعيين في نظر الناس والقانون . ومن الطريف أن هذا الطبيب الكاثوليكي المتعصب يحاول أن يجد العذر للأحباش في ممارستهم تعدد الزوجات فيقول : « إنه لا ينبغي التشدد في مؤاخذه الأحباش عن تعدد الزوجات ، وهم

(1) تعدد الزوجات لدى الشعوب الأفريقية ص 71 - 72 .

وهو ينقل هذا عن كتاب الأب جوسان عنهم . وانظر أيضاً كتاب : مقارنات بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية ص 164 - 166 في أمثلة تاريخية ثابتة عن تعدد الزوجات بين المسيحيين في مختلف البلاد الأوربية حتى سنة 1750 م .

شعب نصف مسيحي يعتقد في إصرار أنه لا ينحدر من إسرائيل <sup>(1)</sup> . وتتضمن إشارة مراب هذه أن تعدد الزوجات كان مشروعًا عند الإسرائيليين في ( العهد القديم ) ، وهو ما سبق أن قررناه .

#### - 4 -

لم يته السيد المسيح عليه السلام إذن عن تعدد الزوجات ، ولم يرد شيء من النهي في المصادر المسيحية الأصلية ، وظلت طوائف من المسيحيين إلى وقت قريب تمارس تعدد الزوجات ، وإذا كان الأمر كذلك فما مصدر تحريم التعدد عند جمهور المسيحيين الآن ؟ انتهى فريق كبير من الباحثين الذين عرضوا للإجابة عن هذا السؤال الخطير إلى أن تحريم تعدد الزوجات في أوروبا يرجع إلى تأثير التقاليد اليونانية والرومانية ، فقد كان اليونان والرومان يتبعون مبدأ ( وحدة الزوجة ) قبل ظهور المسيحية بمئات السنين « ومن عجب أن الذي عاقب على الجمع بين امرأتين هو الإمبراطور دقلديانوس الذي اقترن اسمه باضطهاد المسيحيين اضطهادًا شهيرًا في التاريخ » <sup>(2)</sup> .

وقد انتهى هذا الفريق من الباحثين إلى أن تعدد الزوجات لم يحرم في النصرانية إلا في القرون الوسطى ، ومن جانب الكنيسة الكاثوليكية بصفة خاصة . « والظاهر أن تحريم تعدد الزوجات من جانب الكنيسة الكاثوليكية كان متأثرًا بالفكرة التي كانت سائدة ، وما زالت ، من أن الغاية منه هو إفساح المجال أمام الرجل لإرضاء رغبته في التغيير . ولما كانت الكاثوليكية تنظر إلى الشهوة الجنسية نظرة نفور وتقزز <sup>(3)</sup> ، وتطالب أتباعها بقمعها ، ليس خارج الزواج فحسب ، بل بين الزوجين أيضًا ، كان طبيعيًا أن ينتهي الأمر بها إلى تحريم تعدد الزوجات .

وقد أدت التقاليد اليونانية والرومانية الموروثة الخاصة بوحدة الزوجة - بالإضافة إلى مساندة المسيحية لها - إلى انتشار روح الكراهية والنفور بين الأوربيين بالنسبة لتعدد

(1) تعدد الزوجات لدى الشعوب الأفريقية ص 82-84 وهو ينقل عن كتاب مراب ص 41 ، 33 ، 66 وانظر فيما أشار إليه مراب عن صلة الأحباش بالإسرائيليين كتاب الدكتور زاهر رياض ( قصة ملكة سبأ بين الأسطورة والتاريخ ) سلسلة ( اقرأ ) 215 وراجع أيضًا كتاب عبد الله التل ( الأفعى اليهودية في معازل الإسلام ) ص 171 - 186 طبع دار الإرشاد ببيروت .  
(2) تعدد الزوجات لدى الشعوب الأفريقية ص 72 .  
(3) راجع مثلاً رسالة بولس إلى أهل كورنثوس ، الإصحاح السابع وفيه « حسن للرجل أن لا يمس امرأة ... ولكن أقول لغير المتزوجين والأرامل أنه حسن لهم إذا لبثوا كما أنا ... » كما سبق .

الزوجات ، وقد جعل المشرع لدى الدول الأوربية الحديثة من الجمع بين زوجتين جريمة عاقب عليها بعقوبات قاسية فقد عاقب المشرع الفرنسي على الجمع بين زوجتين بالأشغال الشاقة المؤقتة (1) .

ومما يثير بالغ الأسى عندنا - بعد أن عرضنا لحقيقة موقف الدين المسيحي من التعدد ، أن نرى بعض تشريعات الدول الإسلامية تنهج نهج القانون الفرنسي فتعاقب على التعدد بالسجن والغرامة - كما سنعرض له فيما بعد - وما تزال الأصوات المفتونة بيننا تنادي بمثل ذلك انسياقاً ومتابعة لموجات التبشير والإلحاد .

ومهما يكن من أمر ، فإن الأوضاع الكنسية لجمهور الطوائف المسيحية قد استقرت الآن على تحريم تعدد الزوجات ، « واعتبرت هذا التحريم من تعاليم الدين » (2) . لكن ، تبقى لنا ملاحظة نعتقد أهميتها ، وهي أننا لو نظرنا في الأمر نظرة ممحصة لحكمنا بأن (الدين) جوهره وأساسه هو (الوحي) ، وحيث كان الوحي ينقطع بموت الأنبياء - كما نعتقد - فإن الآراء والتعاليم التي يصدرها البشر - من غير الأنبياء - لا يكون لها طابع القدسية والإلزام ما دام لا يسندها الوحي ، بخاصة إذا أتت على خلاف ما جاء به الأنبياء الموحى إليهم ، وذلك مهما يكن لهؤلاء البشر من غير الأنبياء في قلوب الناس من احترام أو تقديس .

ومن المقطوع به - بعد ما عرضنا له في الصفحات السابقة - أن الذين شرعوا للطوائف المسيحية منع تعدد الزوجات لم يكونوا من الأنبياء الموحى إليهم ، إنما كانوا بشرًا ذوي سلطات ووظائف كنسية ولا تزيد تشريعاتهم في نهاية الأمر عن أن تكون اجتهادًا بشريًا لا يتصف بصفات العصمة عن الخطأ والقداسة والإلزام ، ومن ثم يمكن تغييره باجتهاد آخر إذا رأى من لهم السلطة الكنسية أنه يتضمن قدرًا أكبر من المصلحة للناس .

ومن الحق أن هذه الملاحظة تصدر عن نظرة إسلامية إلى اجتهاد البشر من غير الأنبياء الموحى إليهم ، لكنها - في اعتقادي - جديرة بالفهم والموافقة من غير المسلمين ؛ لأنها تضع البشر - مهما بلغوا من العلم الديني ، ومهما ارتقوا في الوظائف الدينية - موضعهم الحقيقي . ومما لاشك فيه أن مارتن لوتر في كثير من آرائه كان يصدر عن نفس هذه النظرة التي تعتبر (الكتاب المقدس) المصدر الوحيد للتشريع ، ومن ثم تقصر مهمة

(1) تعدد الزوجات لدى الشعوب الأفريقية ص 73 - 74 .

(2) انظر أيضًا : قصة الزواج والعزوبة في العالم للدكتور علي عبد الواحد وافي ص 57 .

كبار رجال الدين والباباوات على شرحه والإرشاد به ، دون أن يكون لهم حق الاستقلال بإصدار تشريعات جديدة لم ترد أصلاً في الكتاب .

### - 5 -

هذا ما يتصل بتعدد الزوجات في اليهودية والمسيحية ، ونضيف إلى هذا أن كثيراً من الشعوب الأخرى ( من غير أتباع الأديان السماوية الثلاثة ) كانت تمارس تعدد الزوجات ، حيث كان مشروعاً في نظمها الاجتماعية ، فقد كان التعدد شائعاً بين الشعوب الأفريقية الوثنية ، وما تزال له آثار بين بعض قبائلها ، وكان شائعاً بين العرب القدماء قبل الإسلام بغير ما حد ، وكان شائعاً بين كثير من الشعوب الآسيوية ، ولا تزال له آثار في بعض مناطقها ، وكان شائعاً بين معظم البلاد الأوربية في القديم <sup>(1)</sup> . ولعلنا لا نعدو الصواب إذا قلنا : إنه لا يكاد يكون هناك مكان عاش فيه البشر حياة متحضرة إلا وقد شهد تعدد الزوجات وقتاً ما ، طال هذا الوقت أو قصر ، بل إن بعض الباحثين يربط بين التعدد والحضارة حين يقول : « الحقيقة كذلك أن نظام تعدد الزوجات لم يبد في صورة واضحة إلا في الشعوب المتقدمة في الحضارة ، على حين أنه قليل الانتشار أو منعدم في الشعوب البدائية المتأخرة ، كما قرر ذلك أئمة علماء الاجتماع ومؤرخي الحضارات وعلى رأسهم وستر مارك وهو بهور وهويلر وجنيزج :

Wester mark, Hobhore, Wheeler, Ginzberg.

وليس من موضوعنا هنا أن نستقصي كل أسماء وأخبار الشعوب التي مارست تعدد الزوجات ، ذلك أنا عقدنا هذا البحث لنبين في وضوح أن الإسلام حين أباح تعدد الزوجات لم يخترع في التاريخ البشري شيئاً جديداً لم يعرفه البشر من قبل ، إنما نظم وضعاً كان البشر يعرفونه ويمارسونه في حضاراتهم ودياناتهم من قبل ، فحده بحدود العدل الإلهي الذي سنعرض له في البحث التالي . لكن من يقرأ تهويلات المبشرين وأتباعهم والملاحدين وصنائعهم في هذا الأمر - حينما يتحدثون عن الإسلام وتعدد الزوجات - قد يقع في وهمه أن الإسلام انفرد بين كل نظم العالم المتحضر ودياناته بمشروعية التعدد ، فأردنا في البيان الموجز السابق أن نقرر أن الديانتين اليهودية والمسيحية

(1) انظر مثلاً : تعدد الزوجات لدى الشعوب الأفريقية ، ومقارنات بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية ص 150 وما بعدها ، وقصة إسلام غيلان الثقفي ، وسيأتي في البحث التالي . والقضية بعد هذا مسلمة بين الباحثين وكل شواهد التاريخ وعلم الاجتماع تؤيدها .



عرفنا تعدد الزوجات ، وشرعته كل منهما ومارسه أتباعهما قرونا طويلة ، وأن الخطر الذي جاء بعد ذلك إنما قام به الأحرار والرهبان الذين أعطوا أنفسهم حق الاستقلال بإصدار التشريعات الجديدة الملزمة ، في وقت كان الوحي السماوي فيه ارتفع عن الأرض - بانتهاء النبوة - بعد أن قال كلمته في الكتب المقدسة التي لا تتضمن شيئاً ما عن التحريم المطلق للتعدد .

وأعتقد أنه من حقنا بعد هذا أن نطلب من هؤلاء المهولين أن يستخدموا في مجموعهم على ( تعدد الزوجات في الإسلام ) كلمات أصغر ، وأن ينطقوا بها في أصوات أكثر خفوتاً وأقل جلباً مما يفعلون ، بخاصة وأن كثيراً منهم يشر - بطريق مباشرة وغير مباشرة - بواحد من الدينين اللذين عرفنا حقيقة التعدد في الكتاب المقدس لكل منهما .

#### - 6 -

ثم إننا نعقد المبحث التالي لننتقل إلى الإسلام ، لنرى على أي نحو أباح للمسلمين تعدد الزوجات .

## المبحث الثاني

على أي نحو أباح التشريع الإسلامي للمسلمين تعدد الزوجات ؟

- 1 -

وردت آية الإباحة في قوله تعالى في مطلع سورة النساء : ﴿ يَأْتِيهَا النَّاسُ أَنْفَعُوا رَبِّكُمْ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَأَنْفَعُوا اللَّهَ الَّذِي سَخَّرَ لَكُمْ مِنْهُ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ۝ وَاتَّوَا الْيَتَامَىٰ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَتَبَدَّلُوا الْخَبِيثَ بِالطَّيِّبِ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ إِنَّهُ كَانَ حُوبًا كَثِيرًا ۝ وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مِثْنَىٰ وَتِلْكَ وَرِثَةٌ لَكُمْ أَلَّا تَعْلَمُوا فَوَاحِشٌ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَذَىٰ أَلَّا تَعْلَمُوا ۝ ( النساء 1 - 3 ) .

ثم ورد قوله تعالى في نفس السورة : ﴿ وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَحْسِبُوا كُلَّ الْيَسْرِ فَنَذَرُوهَا كَالْمَعْلَقَةِ وَإِنْ تُصْلِحُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُورًا رَحِيمًا ۝ ( النساء 129 ) .

وهكذا بدأت السورة بإعلام الخليفة أن الله تعالى قد خلقهم جميعاً من نفس واحدة ، وأن للبشرية رحماً عامة واحدة ، وأن مقتضى هذا أن يتقي كل منهم الله في الآخر ، وأن يراعوا في ذلك أصل خلقهم من النفس الواحدة ورحمهم العامة ، ورتب على ذلك وجوب العدل في معاملة اليتامى وحرمة أكل أموالهم ، ثم ربطت الآية الثالثة - المقصودة بالاستشهاد هنا - بين الخوف من عدم العدل في اليتامى وإباحة الزوج من النساء مثنى وثلاث ورباع عند الاطمئنان إلى العدل بينهما ، وإلا وجب الاقتصار في النكاح على واحدة . والربط بين الأمرين جاء في نص الآية على سبيل الشرط وجوابه : ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ ... ۝ و « الإقساط » هو « العدل » من أقسط الرجل بمعنى عدل <sup>(1)</sup> . وعلى هذا يكون معنى الشرط وجوابه : ( وإن خفتم ألا تعدلوا في اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء ... ) .

أما سبب هذا الربط بين الشرط وجوابه فقد رويت فيه عدة روايات ذكرها الطبري

(1) ومنه قوله تعالى : ﴿ إِنْ اللَّهُ يُحِبِّ الْمَقْسُطِينَ ۝ ( المائدة 42 ) يعني : العادلين ، أما القاسطون من قسط فهم الظالمون من ظلم ۝ وأما القاسطون فكانوا لجهنم حطيطاً ۝ ( الجن 15 ) . يعني : الظالمين .

وغيره من المفسرين . ونستطيع أن نجملها فيما يلي :

( أ ) ما ورد في الصحيحين ، وسنن النسائي ، والبيهقي ، والتفسير عند ابن جرير وابن المنذر ، وابن أبي حاتم ، عن عروة بن الزبير أنه سأل خالته عائشة أم المؤمنين ( رضي الله عنها ) في هذه الآية فقالت : يا ابن أختي ، هذه اليتيمة تكون في حجر وليها يشركها في ماله ، ويعجبها مالها وجمالها ، ويريد أن يتزوجها من غير أن يقسط ( يعدل ) في صداقها فيعطى مثل ما يعطى غيره ( تعني : مهر مثلها ) فنها أن ينكحوا إلا أن يقسطوا لهن ويلغوا بهن أعلى سننهن في الصداق . وأمروا أن ينكحوا ما طاب لهم من النساء سواهن .

قال عروة : قالت عائشة : ثم إن الناس استفتوا رسول الله ﷺ بعد هذه الآية فيهن ، فأُنزل الله عز وجل : ﴿ وَاسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتِمِّ النِّسَاءِ الَّتِي لَا تُوْتُوهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَرَغِبْنَ أَنْ يَنْكِحُوهُنَّ ﴾ ( النساء 127 ) . قالت : والذي ذكر الله أنه يتلى عليكم في الكتاب الآية الأولى التي قال الله فيها : ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَقْسُطُوا فِي الْيَتَامَى فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ... ﴾ . قالت عائشة : وقول الله في الآية الأخرى : ﴿ وَرَغِبْنَ أَنْ يَنْكِحُوهُنَّ ﴾ رغبة أحدكم عن يتيمة التي تكون في حجره <sup>(1)</sup> حين تكون قليلة المال والجمال ، فنها أن ينكحوا ما رغبوا في مآلها وجمالها إلا بالقسط من أجل رغبتهم عنهن ( تعني : حين لا تكون اليتيمة ذات مال وجمال ) <sup>(2)</sup> .

ويقول رشيد رضا معلقاً على هذا القول : « فعلى هذا تكون الآية مسوقة في الأصل للوصية بحفظ حق يتامى النساء في أموالهن وأنفسهن . والمراد باليتامى فيها : النساء ، وبالنساء ( يعني في قوله تعالى : ﴿ فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴾ غير اليتامى ، أي : إن خفتهم ألا تقسطوا ( تعدلوا ) في يتامى النساء فتعاملوهن كما تعاملون غيرهن في المهر وغيره أو أحسن ، فاتركوا الزوج بهن وتزوجوا ما حل لكم أو ما راق لكم وحسن في أعينكم من غيرهن ) . ثم يروي رشيد رضا اختيار الإمام محمد عبده لهذا التفسير <sup>(3)</sup> .

( ب ) وقال آخرون : بل معنى ذلك النهي عن نكاح ما فوق الأربع حذراً على

(1) تحت وصاياته ورعايته .

(2) راجع : تفسير الطبري ج 7 ص 531-533 ، وتفسير القرطبي ج 5 ص 11 وتفسير ابن كثير ج 2 ص 181-182

(3) راجع تفسير المنار ج 2 ص 283 .

وتفسير المنار ج 4 ص 282 .

أموال اليتامى أن يتلفها أولياؤهم » وذلك أن قريشًا كان الرجل منهم يتزوج العشر من النساء ، والأكثر والأقل <sup>(1)</sup> ، فإذا صار معدمًا مَالٌ على مال يتيمة الذي هو في حجره فأنفقه أو تزوج به ، فهوا عن ذلك ، وقيل لهم : إن خفتهم على أموال أيتامكم أن تنفقوها فلا تعدلوا فيها من أجل حاجتكم إليها لما يلزمكم من مؤن نسائكم ، فلا تجاوزوا فيما تنكحون من عدد النساء على أربع ، وإن خفتهم أيضًا - من الأربع أن لا تعدلوا في أموالهم فاقصروا على الواحدة ، أو على ما ملكت أيتانكم <sup>(2)</sup> .

( ج ) وقال آخرون : معنى ذلك : فكما خفتهم في اليتامى أن تجوروا عليهم فكذلك فتخوفوا في النساء أن تزنوا بهن ، ولكن انكحوا ما طاب لكم منهن مثنى وثلاث ورباع إذا اطمأنتم إلى تحقيق العدل بينهن ، وإلا فاقصروا على الواحدة أو على ما ملكت أيتانكم <sup>(3)</sup> .

( د ) وقال آخرون : وإن خفتهم ألا تعدلوا في اليتامى <sup>(4)</sup> فكذلك فخافوا في النساء ، فلا تنكحوا منهن إلا ما لا تخافون أن تجوروا فيه منهن من واحدة إلى الأربع ، فإن خفتهم الجور في الواحدة أيضًا فلا تنكحوها ولكن عليكم بما ملكت أيتانكم فإنه أخرى أن لا تجوروا عليهن .

وقد أورد الطبري في تأييد هذا التفسير للربط بين الشرط وجوابه ، روايات عن سعيد ابن جبير ، والسدي ، وقادة ، وعن ابن عباس أيضًا عن طريق عبد الله بن صالح <sup>(5)</sup> .

وقد اختار الطبري هذا التفسير الأخير حيث قال : وإنما قلنا : إن ذلك أولى بتأويل الآية ؛ لأن الله جل ثناؤه افتتح الآية التي قبلها بالنهي عن أكل أموال اليتامى بغير حقها وخلطها بغيرها من الأموال فقال تعالى ذكره : ﴿ وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ أَمْوَالُهُمْ ... ﴾ ثم أعلمهم أنهم إن اتقوا الله في ذلك فخرجوا فيه فالواجب عليهم من اتقاء الله والتخرج في أمر النساء مثل الذي عليهم من التخرج في أمر اليتامى ، وأعلمهم كيف التخلص لهم من الجور فيهن كما عرفهم المخلص من الجور في أموال اليتامى ، فقال : انكحوا إن أمتتم الجور في النساء على أنفسكم ما أبحت لكم منهن وحللتها ، مثنى وثلاث ورباع ، فإن

(1) يعني : يعددون زوجاتهم دون وقوف عند حد معين ، وكان ذلك في الجاهلية .

(2) تفسير الطبري ج 7 ص 534 - 535 وتفسير المنار ج 4 ص 283 .

(3) تفسير الطبري ج 7 ص 539 .

(4) والمسلم الصادق لا بد أن يخاف ذلك ويراقب نفسه بدقة إذا كان تحت وصايته يتيم .

(5) السابق ص 535 - 538 وتفسير المنار ج 4 ص 284 .

خفتم أن لا تعدلوا عند التعدد فواحدة .

ففي الكلام - إذا كان المعنى هو هذا - متروك استغنى بدلالة ما ظهر من الكلام عن ذكره ، وذلك أن معنى الكلام : وإن خفتم أن لا تقسطوا في أموال اليتامى فتعدلوا فيها ، فكذلك فخافوا أن لا تقسطوا في حقوق النساء التي أوجبها الله عليكم فلا تتزوجوا منهن إلا ما أمتتم معه الجور .

ويروى رشيد رضا هذا الترجيح ، ويضيف إليه أن ختم الآية بقوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ أَذَىٰ لَا تَعْمَلُوا ﴾ يفهم أن لازم المراد من قوله تعالى : ﴿ فَانْكَحُوا مَا طَابَ لَكُمْ ... ﴾ هو العدل والإقساط في النساء والتحذير من ضده وهو ظلمهن الذي يجب أن يخاف كما يخاف ظلم اليتامى « لأن كلاً منهما مفسدة في نظام الاجتماع تغضب الله وتوجب سخطه » . ويرى رشيد رضا أيضاً أن هذا الوجه الذي اختاره الطبري هو الذي يليق بالمسألة في ذاتها ؛ لأن العدل في النساء من أهم المسائل الاجتماعية ، ويناسب أن يكون في أوائل السورة التي سميت سورة النساء <sup>(1)</sup> .

ونضيف إلى ذلك أنه مما يؤيد اختيار الطبري لهذا التفسير ما يروى من وصية رسول الله ﷺ بالضعيفين : اليتيم والمرأة ، حيث يروي الطبري وغيره أن رسول الله ﷺ قال : ( اتقوا الله في الضعيفين : اليتيم والمرأة ) <sup>(2)</sup> ؛ وذلك لأن للرجل على كل منهما ولاية وقومة ، فهناك تناظر بينهما من هذا الوجه ، ومن هنا يستقيم في منطق العقل أن يربط الله تعالى بين العدل في معاملة كل منهما ووجوب خشية الرجل أن يجور على أي منهما .

ومع وجاهة الرأي الذي اختاره الطبري وقوة دليله - نرى أنه ليس هناك ما يمنع من أن يكون المراد من ربط الشرط بالجواب في الآية كل ما سبق من الأقوال ، بل نرى أن ذلك هو الأليق بالقرآن الكريم الذي أنزله عالم الغيب والشهادة ليعالج أوضاعاً متعددة وقت نزوله وفيما يجدد بعده من أحداث ، حيث تتجاوز نصوص القرآن فكرة الزمن الذي نزل فيه والأوضاع التي كانت معاصرة لنزوله وسابقة عليها ، إلى ما يجد من أوضاع وأحداث حتى يرث الله الأرض ومن عليها فالقرآن يعالج بهذا الربط في الآية بين الإقساط في اليتامى والتزوج من النساء أوضاعاً كانت العرب تعرفها في جاهليتها ، ثم

(1) انظر : المرجعين السابقين .

(2) راجع مثلاً : تفسير الطبري ج 7 ص 561 وانظر : صحيح البخاري ، كتاب الطلاق ، باب اللعان ، وأبواب مناقب الأنصار ، باب قول النبي ﷺ ...

هو في نفس الوقت خطاب أبدي إلى الناس يحملهم على الجادة المستقيمة كما حمل أوضاع الناس وقت نزوله على الاستقامة والعدل فيما كان منتشرًا بينهم .

ومن هنا فإن معنى الآية يتضمن أمرًا إلى أولياء الفتيات اليتامى بالإقسطاء فيهن عند إرادة التزوج بهن ، ثم هو في نفس الوقت أمر إلى هؤلاء الأولياء بأن لا يسرفوا على أنفسهم بكثرة الزوجات فيحملهم ذلك على التعدي على أموال اليتامى الذين هم في رعايتهم وتحت وصايتهم وقد كان هذا وما سبقه موجودًا عند نزول القرآن الكريم - ثم هو أيضًا أمر إلى المسلمين باتقاء الله في النساء وتجنب الزنا بهن ؛ لأن الله تعالى أباح التزوج منهن فلم يعد بالمسلم حاجة مقبولة إلى الزنا ، ثم هو في الوقت نفسه أمر إلى المسلمين بوجوب اتقاء الله في العدل في النساء عند إرادة التزوج منهن والحشية من ظلمهن في ذلك ، كما يخاف كل منهم أن يظلم اليتيم إذا كان تحت رعايته ، ثم إن الآية بعد هذا كله إباحة لتعدد الزوجات بشرط العدل ، كما سيأتي .

وقد أجاز رشيد رضا أيضًا أن يكون ذلك كله مقصودًا حين قال : « وقد يصح أن يقال : إنه يجوز أن يراد بالآية مجموع تلك المعاني ، من قبيل رأي الشافعية الذين يجوزون استعمال اللفظ المشترك في كل ما يحتمله الكلام من معانيه ، واستعمال اللفظ في حقيقته ومجازه معًا » .

والذي يقرره كاتب هذا الكلام في دروس التفسير دائمًا هو أن كل ما يتناوله اللفظ من المعاني المتفقة يجوز أن يكون مرادًا منه ، لا فرق في ذلك بين المفردات والجمل <sup>(1)</sup> . ونضيف إلى ذلك أيضًا أن الشيخ أحمد حسن الباقوري يقول في تفسير الآية أنه يسلم بقول عائشة ( الذي أوردناه أولاً ) لكنه يذكر أنه وقع في نفسه معنى « يزداد به وضوحًا ترتب الجواب على الشرط ، وتتسع به دائرة الشرط اتساعًا تناصره آيات كثيرة من كتاب الله الكريم » أما هذا المعنى فهو أن الله تعالى قد حض في آيات كثيرة ، وكذلك حض رسول الله ﷺ أيضًا ، على إكرام اليتيم « وربما كان من أيسر السبل إلى البر باليتامى الزواج من أمهاتهن ، في أمتنا الإسلامية التي لا قيام لها بغير الجهاد في سبيل الله ، بما يترتب عليه من قتال وقتل ، وتأيم للنساء ، وتيمم للأولاد . فإذا تزوجت أم اليتيم بعد أبيه جمعت لولدها عصبية إلى عصبية تمنعه وتحميه وتحفظه في نفسه وماله » « فيكون المعنى على هذا : أن الجماعة الإسلامية مسئولة عن حماية اليتامى من الضياع ، فإذا خشي

المجتمع عليهم ذلك ، فإن للمسلم الذي يريد التقرب إلى الله أن يتزوج من الأيامي <sup>(1)</sup> أربعاً أو ثلاثاً أو اثنتين أو واحدة ، ما جعل إلى العدل سبيلاً ممدودة . وبهذا يجتمع للمسلم فضيلتان : أولاهما : كفالة اليتامي ، والثانية : الرفق بالأيامي <sup>(2)</sup> .

ومما لا شك فيه حقاً أن الإسلام قد حض على كفالة اليتامي وإكرامهم ، وأيضاً فإنه قد حض على إنكاح الأيامي بصورة عامة في مثل قوله تعالى : ﴿ وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴾ (النور 32) بيد أن تفسير الآية على هذا النحو الذي ذكره الشيخ الباقر يتضمن شيئاً من البعد والتجاوز عما يؤدي إليه ظاهر النص القرآني في الآية المفسرة ؛ إذ لو كان ذلك معنى مقصوداً منها لقال تعالى مثلاً : ( وإن خفتهم ألا تقسطوا في اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من أمهاتهم مثنى وثلاث ورباع ... ) لكن الآية قد عبرت بمطلق ( النساء ) دون أن تربط صلة قرابة ما بين ( اليتامي ) و ( النساء ) ، ومن ثم نرى أن الربط بينهما على هذا النحو يتضمن شيئاً من البعد والتجاوز . وفي هذا نلاحظ أن المعاني التي أوردها المفسرون من قبل في الربط بين الشرط وجوابه في الآية ( وقد أوردناها ) قد التزمت بنص الآية في مطلق نكاح ( النساء ) دون تحديد بقرابة خاصة بينهن و ( اليتامي ) .

## - 2 -

ثم إن هناك ثلاثة أمور في تفسير آية إباحة التعدد نقررها فيما يلي :

أولاً : ما أقصى العدد الذي أباحه النص القرآني في تعدد النساء ؟

يرى جمهور المسلمين من عصر رسول الله ﷺ أن أقصى العدد المباح في الجمع بين النساء هو أربع زوجات ، وقد ثبت هذا بنص الآية ، وسنة رسول الله ﷺ ، وإجماع من يعتد بقولهم في الأمة .

أما ما يتصل بنص الآية فهو أن صيغة ( مثنى ) و ( ثلاث ) و ( رباع ) معناها للغوى هنا : اثنتين ، أو ثلاث أو أربع زوجات <sup>(3)</sup> .

وأما ما يتصل بالسنة فهو ما أخرجه مالك في ( الموطأ ) ، والنسائي ، والدارقطني في

(1) جمع أيم وهي من لا زوج لها . ويطلق ( الأيامي ) أيضاً على من لا زوج له من الرجال .

(2) مع القرآن ص 219 - 220 .

(3) انظر في اشتقاقها للغوى وتأديتها لهذا المعنى ، مثلاً : تفسير القرطبي ج 5 ص 15 - 16 وتفسير ابن كثير

سنتينهما أن النبي ﷺ قال لغيلان بن أمية الثقفي وقد أسلم وتحتة عشر نسوة : ( اختر منهن أربعاً وفارق سائرهن ) (1) .

وأما ما يتصل بإجماع من يعتد بإجماعهم في الأمة فهو أنه لم يسمع عن أحد من الصحابة ولا التابعين أنه جمع في عصمته أكثر من أربع . وقد تنابع إجماع جمهور المسلمين على هذا جيلاً بعد جيل . ومعروف عند ذوي العلم ، ومسلم به بين جمهور المسلمين من عصر الصحابة أن جمع رسول الله ﷺ بين أكثر من أربع نسوة إنما كان ذلك من خصوصياته التي انفرد بها ، وكان لهذا الانفراد أسباب دينية واجتماعية وإنسانية متعددة فصلت في الكتب التي عرضت لسيرة رسول الله ﷺ وظروف الدعوة الإسلامية في عصره بالتأريخ والتحليل ، ولا تتسع مباحث هذه الدراسة لتفصيل الأمر فيه ، وإن كنا نقرر في كلمة موجزة ما انتهى إليه كل الباحثين الموضوعيين المنصفين في القضية وهو النفي القاطع - القائم على تقصي ظروف أزواجه ﷺ - لأن يكون العامل الجسدي هو الدافع وراء تعدد النبي ﷺ لأمهات المؤمنين رضي الله عنهن . ثم إننا في هذا نصرف النظر عن أباطيل المبشرين وذبولهم والملحددين وصنائعهم في هذه القضية التي لا يملون من ترديد مزاعمهم وأوهامهم فيها طمعاً في فتنة مزيد من الذبول والصنائع ممن يأخذون أمور دين آبائهم عن هؤلاء المبشرين والملحددين ؛ لأن الذي يسمعون منه منهم يوافق أهواء نفوسهم في الانفلات من تبعات هذا الدين وتعاليمه ، ومن ثم يكون كل منهم أبعد ما يكون عن ( الموضوعية ) ومقتضياتها في نظرته إلى الأمور ، وإن طن في كل وقت بالأفاظ (2) ( الموضوعية ) و ( النظرية العلمية ) و ( حرية الفكر ) .

... إذن يتأزر القرآن والسنة وإجماع جمهور المسلمين على أن أقصى عدد النساء الذي يمكن للرجل أن يجمع بينهن هو أربع زوجات ، وقد كان من خصوصيات رسول الله ﷺ الجمع بين أكثر من أربع ، كما كان من خصوصياته حرمة التزوج من أزواجه بعد وفاته ﷺ كما قال الله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا أَنْ تُنكِحُوا أَزْوَاجَهُ مِنْ بَعْدِهِ أَبَدًا إِنَّ ذَٰلِكُمْ كَانَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمًا ﴾ ( الأحزاب : 53 ) . لكن طائفة قليلة شذت عن هذا الإجماع مستندة إلى شبهة باطلة ، فزعمت أن العدد ( مثني وثلاث ورباع ) في الآية يدل على إباحة تسع زوجات ؛ لأن ( الواو ) فيها

(1) راجع مثلاً : السابقين .

(2) وقد عقد العلامة الدكتور عبد الرحمن بدوي فصلاً في كتابه ( دفاع عن محمد ﷺ ضد المنتقسين من قدره ) لنقض ضلالات المستشرقين وأذنانهم في هذه القضية هو الفصل الثاني ص 69 - 86 .



جامعة كما زعم ومجموع الاثنتين والثلاث والأربع هو تسع . والذي صار إلى هذه الجهالة قوم من الرافضة وبعض أهل الظاهر ممن بعد فهمهم للكتاب والسنة واللغة وأعرض عما أجمع عليه سلف الأمة ممن عاصروا عصر التنزيل - كما يقول القرطبي بحق<sup>(1)</sup> - وأبعد من هذا وأغرب وأقبح ما ذهب إليه بعض أهل الظاهر حيث قالوا بإباحة الجمع بين ثماني عشرة زوجة ، تمسكاً منهم بأن العدد في صيغة ( مثنى وثلاث ورباع ) يفيد التكرار والواو فيها للجمع ، ومن ثم جعلوا ( مثنى ) بمعنى : اثنتين اثنتين ، و ( ثلاث ) بمعنى : ثلاث ثلاث ، و ( رباع ) بمعنى أربعة أربعة ، ومجموع ذلك كله - في وهمهم - ثمان عشرة !! ولا يزيد هذا كله عن أن يكون جهلاً من الطائفتين باستعمال هذه الصيغة في اللغة العربية ( حتى لو صرفنا النظر عما فيه من مخالفة للسنة الصحيحة والإجماع المنعقد المعتبر ) وأيضاً فإن في كل من القولين الشاذين نسبة العبث واللغو إلى كلام الله - تعالى الله وكلامه المعجز عن ذلك علوًّا كبيراً - لأن الله خاطب العرب بأفصح اللغات « والعرب لا تدع أن تقول : ( تسعة ) وتقول : اثنين وثلاثة وأربعة ... وكذلك تستقبح ممن يقول : أعط فلاناً أربعة ستة ثمانية ، ولا يقول ( ثمانية عشر ) » وإنما الواو في هذا الموضع بدل ، أي : انكحوا ثلاث بدل مثنى ، ورباع بدلاً من ثلاث ؛ ولذلك عطف بالواو ولم يعطف بأو ، ولو جاء العطف بأو لجاز ألا يكون لصاحب المثنى ثلاث ، ولا لصاحب الثلاث أربعة . وليس هذا مقصوداً قطعاً<sup>(2)</sup> .

وبناء على هذا كله ، ينتهي بنا البحث إلى ما استقر عليه إجماع جمهور المسلمين منذ عصر الرسالة ، وهو أن منتهى حد تعدد الزوجات في الإسلام هو أربع نسوة . لكن ، هل أباح الإسلام هذا الحد لإباحة مطلقة أم مقيدة ؟ ذلك ما نعرض لتقريره فيما يلي .

**ثانياً :** ما الشرط الذي فرضه القرآن الكريم لإباحة التعدد ؟ يقول الله تعالى : ﴿ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنً وَثُلَّةً وَرَبْعً فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ آذَنٌ أَلَّا تَعُولُوا ﴾ .

(1) راجع : تفسيره ج 5 ص 17 .

(2) المرجع السابق وانظر أيضاً ص 18 في حوار لغوي دقيق عن استعمال العرب وأهل اللسان لهذه الصيغة ، يقطع بجهل كل من الطائفتين لاستعمالها العربي الفصح . وراجع أيضاً : تفسير ابن كثير ج 2 ص 182 - 184 وفيه آثار متعددة عن رسول الله ﷺ يقطع بجهل هاتين الطائفتين للسنة واللغة والإجماع .

وفي هذا نص صريح جلي على أن الله تعالى لم يبح الجمع بين أكثر من زوجة واحدة إلا إذا أمن المسلم من أن يجور إذا تزوج أكثر من واحدة ، فإن خاف أن لا يعدل إذا عدد حرم عليه أن يجاوز الزوجة الواحدة ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾<sup>(1)</sup> . ثم عقب على ذلك بقوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ أَذَقْتُمْ أَلَّا تَعْلُوا ﴾ . ويقول الطبري في تفسيرها : ( وإن خفتهم أن لا تعدلوا في مشى أو ثلاث أو رباع فنكحتهم واحدة ، أو خفتهم أن لا تعدلوا في الواحدة فتسررتهم ملك أيمانكم ، فهو أدنى - يعني أقرب - ألا تعولوا ، يعني : أن لا تجوروا ولا تميلوا ) . فالعول هنا معناه : الجور والميل عن الحق ، يقال : عال الرجل فهو يعول عولاً وعيالة : إذا مال وجار ، ومنه عول الفرائض ؛ لأن سهامها إذا زادت دخلها النقص<sup>(2)</sup> فالتعدد مشروط بأمن الجور والعول .

وتفسير (العول) في الآية بمعنى الجور والميل عن الحق وهو قول جمهور المفسرين من السلف ومن تبعهم ، وقال الشافعي في تفسيره ( ألا تعولوا ) يعني : أن لا تكثر عيالكم ، وقد روي هذا القول أيضاً عن بعض السلف من التابعين ، وفي صحة هذا التفسير - من ناحية اللغة - تفصيل ، حيث يجيزه بعض اللغويين ويمنعه آخرون<sup>(3)</sup> ، وقد قرأ طلحة بن مصرف ( ألا تعيلوا ) وهذه القراءة حجة لقول الشافعي . وقد يمكن قبول تفسير الشافعي على تأويل أن يكون معنى الآية : فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع ، فإن خفتهم ألا تعدلوا عند التعدد فاقصروا على الواحدة أو على ما ملك أيمانكم ، فإن ذلك أقرب إلى أن لا تكثر عيالكم فلا يمكنكم العدل بينهم وإعطاء حقوقهم .

لكننا مع هذا نرى أن تفسير الجمهور أقوى وأصح من حيث الاستعمال اللغوي واتساق معنى الآية عليه ؛ لأن الآية تتكلم عن اشتراط العدل عند التعدد بدليل ( فإن لم تعدلوا فواحدة ) فناسب أن تختتم بعد ذلك ببيان أن الطريقة التي سنها الله تعالى في التعدد أو التوقف عنه هي أقرب إلى العدل وعدم الجور . وقد أيدت هذا التفسير شواهد الاستعمال اللغوي الكثيرة<sup>(4)</sup> .

ومهما يكن من أمر ، فإن الله تعالى قد شرط العدل وأمن الجور عند إرادة التعدد ،

(1) ولن نعرض هنا لقضية ملك اليمين في الإسلام ، فذلك حديث طويل ، والمجال هنا في قضية ( تعدد الزوجات ) .

(2) تفسير الطبري ج 7 ص 548 وراجع : القاموس المحيط ج 4 ص 22 وتفسير القرطبي ج 5 ص 20 وتفسير

ابن كثير ج 2 ص 184 - 185 . (3) راجع مثلاً : تفسير القرطبي ج 5 ص 22 .

(4) انظر : المراجع السابقة .

وقد قال بعد ذلك في نفس السورة : ﴿ وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ الْنِسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ ﴾ ( النساء 129 ) فهل مقتضى الجمع بين الآيتين معاً أن يكون حكم التعدد ممنوعاً منه في كل حال ؛ لأن الآية الأولى اشترطت العدل لإباحة التعدد ، ثم بينت الآية الأخيرة أن التعدد غير مستطاع حتى لمن حرص على تحقيقه بين النساء ؟ .

بهذا قال بعض الناس ، وما زال بعضهم يقول به ، بل إن هذا الفهم نفسه اتخذ حجة لمنع تعدد الزوجات بحكم القانون في تونس والمعاوية عليه ، حيث ورد في المذكرة الإيضاحية لهذا القانون أن منع الزواج بأكثر من واحدة جاء « اعتماداً على ما ثبت طيلة القرون الماضية من عدم إمكان العدل بين النساء ، وجاء في قوله تعالى ما يؤيد عدم إمكان العدل إذ يقول جل من قائل : ﴿ وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ الْنِسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ ﴾ ومن الحكم والقواعد الشرعية التي أقرها القرآن والسنة وجوب تحقق العدل ... » (1) .

وهذا القول يتضمن من الخطورة قدر ما يتضمنه من الخطأ ، وكفي في رده أنه لو كان الله تعالى قد حرم تعدد الزوجات حقاً بمجموع الآيتين على هذا النحو الذي يقال - فكيف أقر رسول الله ﷺ أن يعدد جمع من الصحابة أزواجهم بعد نزول الآيتين ؟ وكيف غاب هذا المعنى عن الصحابة جميعاً - ثم عن جمهور المسلمين من بعدهم جيلاً بعد جيل - حتى أتى قائل هذا الرأي به ؟ أليس من مقتضى هذا القول أن المسلمين ظلوا يعيشون في ظل حرمة التعدد منذ عصر رسول الله ﷺ حتى عصرنا الحاضر ويمارسونه جيلاً بعد جيل ؟ .

ما أظن أن مسلماً يعرف دينه ورسوله حقاً يقول بمثل هذا ؟ .

والأمر بعد ذلك هين يسير ، ففهم رسول الله ﷺ والمسلمون معه - وبعده - حق الفهم : انظر إلى قول رسول الله ﷺ عن زوجاته أمهات المؤمنين ، حين كان يقسم بينهن فيعدل ثم يقول : « اللهم هذا قسمي فيما أملك ، فلا تلمني فيما تملك ولا أملك » (2) يعني : الميل القلبي .

وواقع الأمور يدل على أن ( العدل ) بين الزوجات ينقسم - قسمة عقلية - من حيث إمكان تحقيقه إلى قسمين :

(1) عن كتاب : الأحوال الشخصية للمصريين المسلمين فقهاً وقضاء للمستشار محمد الدجوي ص 39 .

(2) انظر مثلاً : تفسير الطبري ج 9 ص 286 . والحديث رواه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه ، كما رواه الدارمي ، وصححه ابن حبان والحاكم ( نيل الأوطار 372/6 ) .

عدل في الأمور المادية مثل النفقة والبيات والرعاية .

وعدل في المحبة والميل القلبي .

وواقع الأمور أيضًا يدل على أن الأول في استطاعة الرجل ، أما الثاني فلا يملكه الإنسان مهما حرص على أن يحمل نفسه عليه . ومسلم في الدين أن الله تعالى ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ ( البقرة 286 ) و ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَاءً أَنْهَاءً ﴾ ( الطلاق 7 ) وبناء على هذا حين يأمر الله تعالى بشيء أو ينهى عن شيء فإتما يحمل الأمر والنهي دائمًا على مجال قدرة المأمور واستطاعته وليس على ما يخرج عن هذا النطاق ويتجاوزه . وإذا كان الأمر كذلك فإن الله تعالى حين يشترط العدل بين النساء لإباحة التعدد فإنه يجب أن يحمل هذا ( العدل ) المشترك على ما يدخل تحت قدرة الإنسان واستطاعته وملكه ، وهو العدل في الماديات من نفقة وبيات ورعاية وقسم وسكنى .. إلخ ، أما ما يتجاوز نطاق وسع الإنسان وما آتاه الله له من قدرة واستطاعة فلا يؤاخذ به بحال ، ولا يجادل عاقل في أن الميل القلبي والمحبة أمر يستحيل على الإنسان أن يسوي فيه بين الناس ، حتى بين أبنائه ؛ لأنه أمر يملكه الله تعالى وحده ، فمهما حرص الإنسان على أن يسوي بين الزوجتين أو الأبناء في ميله القلبي - بصورة كاملة - فلن يكون هذا في استطاعته .

وبناء على هذا الفهم الذي يتمشى مع واقع الأمور قال رسول الله ﷺ قولته السابقة ، كما روى قتادة أن عمر بن الخطاب كان يقول : اللهم أما قلبي فلا أملك ، وأما سوى ذلك فأرجو أن أعدل (1) .

ولمى جانب هذا ، فإنه لو أراد الله تعالى أن يحرم تعدد الزوجات تحريمًا مطلقًا لما أباحه على هذا النحو المشروط ، ثم أعلن بعد ذلك استحالة تحقق هذا الشرط ، لأن هذا يشبه أن يكون عبثًا يجب تنزيه القرآن عنه ، وهو ما هو فصاحة وبلاغة وإعجازًا وإحكامًا .

فالعدل المشترك في آية الإباحة الأولى إنما هو العدل المادي المستطاع ، والعدل المحكوم باستحالة تحقيقه في الآية الثانية إنما هو العدل في الميل القلبي ، دل على هذا واقع الأمور ، وسنة رسول الله ﷺ المبينة للقرآن ، وإجماع الصحابة قولاً وفعلاً على هذا الفهم الصحيح .

ويقول أبو جعفر الطبري في تفسير الآية الثانية : « لن تطبقوا أيها الرجال أن تسووا بين نسائكم وأزواجكم في حبهن بقلوبكم حتى تعدلوا بينهن في ذلك ، فلا يكون في

قلوبكم لبعضهن من المحبة إلا مثل ما لصواحبه ؛ لأن ذلك مما لا تملكونه وليس إليكم ولو حرصتم في تسويتكم بينهن في ذلك » (1) .

وهناك دلالة قاطعة في نص هذه الآية على أن المعنى المراد من العدل فيها إنما هو المعنى الذي ذكرناه وذكره من قبل جمهور المفسرين ؛ لأن الله تعالى يقول فيها : ﴿ وَكَانَ سَتَاطِعُهَا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَدْرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ وَإِنْ تُصْلِحُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾ ومن ثم نرى أن الله تعالى قد عقب على نفي إمكان استطاعة العدل القلبي بقوله : ﴿ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَدْرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ ﴾ يعني أنه : مع تقرير أنكم معشر الرجال لن تسووا في المحبة القلبية بين نساءكم ؛ لأنه ليس في استطاعتكم ، فإنه يجب عليكم أن لا تميلوا بأهوائكم إلى من تملكون محبتكم منهن كل الميل ، حتى يحملكم ذلك على أن تجوروا على غيرها في ترك أداء الواجب لهن عليكم من حق فيما أوجبه عليكم - في آية إباحة التعدد - من عدل مستطاع لكم في القسم لهن ، والنفقة عليهن ، والعشرة بالمعروف ، فتدروا التي تميلون إليها ميلاً قليلاً كالمعلقة « التي لا هي ذات زوج ، ولا هي أيم » فتكون صالحة لأن يتزوج بها غيركم ، ثم ينهى الله تعالى الآية بتذكير المؤمنين بوجوب الإصلاح والتقوى في كل شئونهم ، ومن أهمها شئونهم مع النساء . وكما يقول الطبري في تفسير ختام الآية : وإن تصلحوا أعمالكم أيها الناس ، فتعدلوا في قسمكم بين أزواجكم ، وما فرض الله لهن عليكم من النفقة والعشرة بالمعروف ، فلا تجوروا في ذلك ، وتتقوا الله في الميل « الذي نهاكم عنه ، بأن تميلوا لإحداهن على الأخرى فتظلموها حقها مما أوجه الله لها عليكم ، فإن الله كان غفوراً يستر عليكم ما قد يكون سلف منكم في ذلك ، رحيماً بكم يقبل توبتكم فيه » (2) .

وفيما يتصل بمن يدع نفسه تميل كل الميل إلى إحدى الزوجات ، بحيث يدفعه ميله هذا عن أداء ما فرضه الله عليه من حقوق مادية لغيرها - فقد روي أن رسول الله ﷺ قال : « من كانت له امرأتان فمال إلى إحدهما (3) جاء يوم القيامة وأحد شقيه ساقط » رواه الإمام أحمد وأبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه (4) .

(1) نفسه ص 284 .

(2) ج 9 ص 292 - 293 بصرف يسير .

(3) يعني : الميل الذي نهى عنه الله تعالى في قوله : ﴿ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ ﴾ .

(4) راجع : تفسير ابن كثير ج 2 ص 382 - 383 ، ونيل الأوطار 371/6 .

... وجماع الأمر في ذلك كله : أن الله تعالى أباح الجمع بين أكثر من زوجة عند أمن الجور ، وفرض الاكتفاء بواحدة عند خوف الظلم أو تيقنه ، ثم قرر أنه لا يطلب من المسلم العدل في الميل القلبي ؛ لأن أمور القلوب لا سلطان عليها لغير الله ، لكنه فرض العدل المادي المستطاع ، ونبه المسلمين إلى أنه يجب عليهم ألا ينساقوا وراء ميل القلوب إلى ما يجعلهم مقصرين فيما افترضه عليهم من عدل مستطاع ، وخلاصة هذا أن (تعدد الزوجات) أمر مشروع لمن عدل بين زوجتيه أو زوجاته عدلاً مادياً مستطاعاً لا يكلف غيره . ولم تشترط الآية كما رأينا شرطاً آخر غير هذا العدل المستطاع .

ومفهوم من نص آية الإباحة ﴿ .. فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً ﴾ أن الله تعالى إذا كان قد أمر بالاعتصام على واحدة عند خوف عدم العدل - فإنه بالأولى لو يثق المسلم من أنه لن يعدل إذا عدد فقد حرم عليه التعدد ووجب عليه الاعتصام على واحدة ، وأيضاً فإنه لو غلب على ظنه أن لن يعدل إذا عدد فقد حرم عليه التعدد ؛ لأن غلبة الظن أقوى من الخوف منه أو هي على الأقل متضمنة فيه . وخلاصة الأمر في تقدير معنى (الخوف) في الآية أن المسلم يجب عليه عند إرادة الزوجة الثانية - أو من بعدها - أن يقدر الأمر ويرجع إلى شواهد حاله ومقدرته النفسية والمالية والجسدية : فإن يثق أنه لن يعدل فيجب عليه الاعتصام على الواحدة . وإن غلب على ظنه عدم العدل فيجب عليه أيضاً أن لا يعدد . ولا يباح له التعدد شرعاً إلا إذا أمن الظلم ووثق من إمكان العدل ويسره ، أو غلب على ظنه . وهذه أربعة أحوال ، وربما اقتضت القسمة العقلية أن تكون هناك حالة خامسة هي استواء الأمرين - الأمن من الظلم ، والخوف منه - في حسابه وتقديره ، بحيث لا يستطيع الرجل أن يثق أحد الأمرين أو حتى يغلب على ظنه . وإذا حدث مثل هذا حقاً فإنني أرى أن من فقه الآية - ومن تطبيق مبادئ الإسلام العامة - أنه يجب عليه أيضاً أن يكتفي بالواحدة حتى يثق من أنه سيعدل أو يغلب ذلك على ظنه وتقديره ، وذلك هو التخرج الذي يليق بالمسلم في حقوق النساء التي تأزرت نصوص الشريعة على وجوب التحرز فيها ومراعاتها قدر الاستطاعة ، ولعل في ختم الآية بقوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ أَتَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا ﴾ ما يؤيد هذا التخرج ويزكيه . وربما كانت هذه الحالة التي يستوي فيها الظن والتقدير - استواء كاملاً - مجرد صورة عقلية بعيدة التحقق ، ومهما يكن من أمر فقد قدمنا الحكم فيها كما نفهمه .

... وبعد هذا تبقى ملاحظة أخيرة في الآية هي : لاحظنا فيما سبق أن إباحة التعدد جاء مرتبطاً بالخوف من عدم الإقساط في التامى ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْبَيْنِ

فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَتًى وَتِلْكَ وَرِثَةُ ... ﴿١﴾ وقد بينا - في أول هذا المبحث - الظروف التاريخية والمتجددة على مر الزمن والمقاصد الدائمة التي كانت وراء هذا الربط - لكن يبقى بعد ذلك سؤال هو : إذا كانت إباحة التعدد قد جاءت في الآية جواباً لشرط الخوف من عدم الإقساط في اليتامى ، فهل معنى هذا أن من لم يخف عدم الإقساط في اليتامى - بأن لم يكن وصياً على أحد منهم ، أو لم تمر به ظروف ما متصلة بهم تجعله يعاني هذا الشعور - لا يحل له أن يعدد لأن الشرط لم يتحقق فيه فكيف يتحقق له جوابه ؟ ذلك ما نعرض له في هذه الملاحظة الأخيرة .

ثالثاً : هل يشترط الخوف من عدم الإقساط في اليتامى لإباحة تعدد الزوجات للمسلم ؟ .

ولن نقف طويلاً في الجواب عن ذلك ؛ لأن الأمر كما يقول القرطبي : « اتفق كل من يعاني العلوم على أن قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى ﴾ ليس له مفهوم ؛ إذ قد أجمع المسلمون على أن من لم يخف القسط في اليتامى له أن ينكح أكثر من واحدة ، اثنين أو ثلاثاً أو أربعاً ، كمن خاف .

فدل على أن الآية نزلت جواباً لمن خاف ذلك <sup>(١)</sup> ، أو أن حكمها أعم <sup>(٢)</sup> من ذلك <sup>(٣)</sup> . وهذا مما أجمع المسلمون - منذ عصر الرسالة - على فهمه في القرآن والعمل به ، وفي بعض آيات القرآن الكريم قيود لا تؤثر في الحكم الذي يقصد به العموم والإطلاق من حيث الحرمة أو الإباحة ، إنما تساق في الآية حكاية لحال معينة كانت عند العرب أو غيرهم عند نزول القرآن الكريم ، كأنها تنبيه خاص ، لكنه لا يؤثر في عموم الحكم ، ويفهم ذلك من السياق ومقتضى الأحوال ، ومنه قوله تعالى في عده للمحرمات ﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ تَحْنُ نَرُزُّكُمْ وَإِيَّاهُمْ ... ﴾ ( الأنعام 151 ) فإن من ( إملاق ) <sup>(٤)</sup> لا تؤثر في عموم الحكم بحرمة قتل الأولاد مطلقاً ، حتى لمن لا يقتلهم من إملاق ، فكأنه تعالى قال : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ ﴾ مطلقاً . لكن ( من إملاق ) حكاية لوضع كان عند العرب .

(٢) يشمل جميع المسلمين .

(٤) يعني : من افتقار .

(١) من الأوصياء ونحوهم .

(٣) تفسير القرطبي - 5 ص 13 .

- 3 -

... وهكذا ينتهي بنا البحث إلى إباحة تعدد الزوجات في الإسلام بشرط واحد هو (العدل) بينهن ، على التفصيل السابق . وحين يتحقق هذا الشرط فإنه يباح للمسلم أن يتزوج فوق الواحدة ممن حللن له من النساء ورغب في التزوج منهن وطابت نفسه بذلك ، وهو معنى ﴿فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ ...﴾ .

لكن ، أليس في إباحة أن يجمع الرجل الواحد بين أكثر من امرأة واحدة ظلم للمرأة وبخس لقدرها وإنزال لها في موضع تلقى فيه المهانة ؟

ذلك بعض ما يقوله الطاعنون ، وسنعرض له في إيجاز - في البحث التالي .





## المبحث الثالث

### هل في إباحة التشريع الإسلامي تعدد الزوجات

#### ظلم للنساء ووضعهن موضع المهانة ؟

- 1 -

يقتضينا الصدق أن نقرر أولاً أننا ننطلق في هذه الدراسة كلها من منطلق إسلامي انتهى صاحبه إلى أن ( التشريع الإسلامي ) بكل ما يتضمنه من أحكام صادر في أصله عن الحق ، ومن ثم فإن ما ثبت من تشريعاته بنص القرآن الكريم أو السنة الصحيحة - أو ما أخذ منهما بطرق الاجتهاد - هو الحق والعدل الذي لا يظلم الناس فيه شيئاً ، وبناء على هذه العقيدة فإن كل ما قرره هذا التشريع في النساء هو الملائم للضرورة المحقق للمصلحة ، وحيث أباح تعدد الزوجات على التفصيل السابق فلا بد أن يكون هذا هو الملائم تماماً لصالح الخلق ، ولا بد أن يكون فيما يخالفه انحراف عن الحق والمصلحة بقدر ما يتضمنه من خلاف له .

ثم إن منطق النظرة المتألمة في أمور الفكر البشري قد انتهى بنا أيضاً إلى أنه في مثل هذه الأمور الخلافية التي تتعدد فيها وجهات النظر البشرية على هذا النحو المشاهد في مثل قضية ( تعدد الزوجات ) كثيراً ما يكون مصدر اختلاف وجهة النظر إليها صادراً عن اختلاف ( العقيدة الدينية ) ذاتها بين المفكرين ، فلا نحسب أن مسلماً سليم العقيدة يمكن أن يظن أن شيئاً ما شرعه الله يتضمن ظلماً لبعض الخلق . وأيضاً فإن الذين يرفضون العقيدة الدينية الإسلامية في دخائل نفوسهم - جهروا بذلك أو لم يجهروا - يكون من العسير عليهم - أو المستحيل - أن يفهموا وجهة النظر التشريعية الإسلامية في ( تعدد الزوجات ) تفهم القابل للموافق ؛ لأنهم ينطلقون في عقيدتهم الدينية وأفكارهم عن الحياة والكون والخلق من منطلق غير إسلامي .

.... ونتيجة لهاتين المقدمتين فإننا نقرر في بادئ الأمر أن كثيراً من الدارسين والباحثين قد كتبوا في حكمة إباحة التعدد في الإسلام وعددوا الأسباب التي تجعل من التعدد ( في بعض الظروف على الأقل ) ضرورة حضارية لل عمران البشري تحول بين المجتمعات التي تأخذ به ومفاسد لا تقاس بها أضرار التعدد التي يعدها الرافضون له ،

وقد أطال بعض الباحثين في بيان ذلك والاستدلال له بأقوى حجة وأدق عبارة ، وناقشوا مفندين كل ما ذكره الرافضون الطاعنون - لكن ذلك كله لم يحسم القضية وينتهي بها إلى نتيجة موحدة يتفق عليها الجميع فما يزال المؤمنون بالتشريع الإسلامي عند قولهم في أن التعدد - إذا طبقه المسلمون كما شرعه الله - يتضمن من المصالح ما لا تستغني عنه البشرية ، وما يزال المبشرون والملحدون وصنائعهم يقولون : إن تعدد الزوجات يتضمن خطأ من كرامة المرأة ويؤدي بالضرورة إلى وضعها موضع المهانة ، كما أنهم يحملونه تبعة تشرد الصغار وانحرافهم وشيوع الخصومات والانقسام بين أفراد المجتمعات الإسلامية التي يشيع فيها التعدد . وهذا الاختلاف ذاته من سنن الله الحضارية في الكون ، كما قال تعالى : ﴿ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴾ إِلَّا مَن رَّجِمَ رَبُّكَ وَلَئِنَّكَ خَلَقَهُمْ ... ﴿ ( هود 118 - 119 ) .

## - 2 -

وانطلاقاً من ذلك كله ، فإننا سنعرض - في غاية من الإيجاز - لما نعتقد أنه يتضمن أسباباً كافية تماماً لأن تنتهي بالباحث إلى أن ( تعدد الزوجات ) ضرورة تحقق المصلحة البشرية ، وأن الناس لو التزموا بتطبيقه كما شرعه الله - وقد مر في المبحث السابق - لم يكن فيه إلا إكرام لقطاع كبير من النساء ( هن اللاتي يقع التعدد عليهن ) بحيث يقيهن شرور الدعارة الظاهرة والمستترة ، والعنوسة ، والحاجة المعنوية والمادية .

لكننا نعرف أيضاً أن ذلك - ومثله ألف مرة - لن يكون كافياً عند رافضي ورافضات الوجهة الإسلامية لإقناعهم بما اقتنعنا به ، وذلك إذا لج العناد بهم أو انطلقوا في أفكارهم عن القضية من منطلق نظري يرى أن من مقضيات الإنسانية والتحضر أن تتساوى المرأة - مساواة كاملة دونما أي فارق - بالرجل ، بصرف النظر عما انتهت إليه الأديان والحضارات وعقول كثير من المفكرين الوضعيين من أن هناك فروقاً أساسية بين الرجال والنساء ينبغي مراعاتها والتشريع لها . لكن الأمر عند هؤلاء أنه ما لم يبح للمرأة أن تجمع بين الرجال فينبغي أن لا يباح للرجل أن يجمع بين أكثر من امرأة واحدة . ويبقى بعد هذا أن يكون هذا العرض الموجز لشيء من حكم التعدد تعبيراً وتبييناً لما يعتقده المسلمون في دينهم وشريعتهم ، ولعل الله تعالى أن يثبت به نفوساً قلقة يجتذبها المبشرون والملحدون - بكل طريق ليفتنوها عن دينها ، وهي ما تزال تستمسك منهم ببقايا دين وإيمان متشبث في الصدور ، بل ربما أتاح هذا العرض الموجز أيضاً لبعض

الطاعين أن يراجعوا أنفسهم - في أناة وفي لحظة تنزه وصدق مع النفس - فربما انفتحت أمامهم آفاق من النظر يعيدون فيها تقويم حكمهم على التشريع الإسلامي من خلال هذه القضية التي تعتبر من أكبر ما يتخذونه مجالاً للطعن في هذا التشريع .

### - 3 -

يمكننا أن نتفهم شيئاً من وجهة التشريع الإسلامي - والتشريعات الأخرى من قبله - في إباحة التعدد إذا تأملنا - في نراه بعيدة عن النتائج السابقة - هذه الظروف التالية التي يمر بها كثير من الناس في كل المجتمعات :

لو تزوج رجل من امرأة ، وسعد كل منهما بالآخر وقتاً ما ، وارتبطا معاً برباط العاطفة والمودة والرحمة ، ثم مرضت الزوجة مرضاً شديداً مستعصياً يحول بين الرجل ولقائه الشرعي بها على النحو المعروف ، والرجل ما زال في سن تلح فيه الغريزة عليه إلحاحاً شديداً يدفعه دفقاً إلى طلب المرأة ، وهو مع هذا ما يزال مرتبطاً بزوجه ، بالمودة والمحبة والرعاية والرحمة ، لا يريد أن يفارقها ، وهي ما تزال تحبه وتحتاج حاجة شديدة إلى قربه ورعايته - سواء كانت محتاجة إليه مائتاً بعد ذلك أم لم تكن - لكن الغريزة هي الغريزة على كل حال ، ولها منطق جسدي لا تحول العاطفة دون ظهوره وإلحاحه . وهنا يكون الزوجان في مفترق طرق ثلاثة لا رابع لها في حقيقة الأمر :

أولاً : أن يطلقها على ما بينهما من المحبة والحاجة إلى الرعاية والود والإشراف ليتزوج من غيرها .

ثانياً : أن يظل ممسكاً لها راعياً لشئونها ، ثم يقضي حاجاته الغريزية بعد هذا مع غيرها من النساء عن طريق الزنا .

ثالثاً : أن يتزوج من غيرها مع إمساكه لها ورعايته لشئونها على ما أوجبته الشريعة لها عليه من حقوق في المودة والقسم والنفقة وسائر الحقوق غير الجماع الذي لم تعد تطبيقه أو تطلبه .

وقد قلنا إن هذه ثلاثة طرق لا رابع لها ؛ لأن التشريع الإسلامي لا يطالب الناس بما يتنافى مع الفطرة البشرية ، وما يوقع الناس - إن حاولوا أن يعملوا به حقاً - في عنت وعسر شديدين يحيلان الحياة جحيماً لا تطاق ، ثم لا يكاد الأمر يسلم بعد ذلك من مخالفته باندفاع الغريزة الغالبة . ورفع الحرج والضرر على الناس مقرر في التشريع الإسلامي بنصوص القرآن والسنة ، في مثل قوله تعالى : ﴿ وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ ( الحج 78 ) وقول رسوله الكريم ﷺ : « لا ضرر ولا ضرار » . ومن ثم لم

يطلب التشريع الإسلامي من الزوج عندئذ أن يكبح جماح غريزته ويسحقها سحقاً ، وهل يقدر الزوج على ذلك حقاً لو أراد به عقله ؟ وهل يكون مثل هذا الطلب حقاً متمشياً مع دواعي الإنسانية بالنسبة للزوج ، وإن تمشى مع دواعيها بالنسبة للزوجة ؟ وهنا قد يشير الطاعنون سؤالاً اعتراضياً يعتقدون أهميته هو : ألسنا نطالب الزوجة - في المقابل - إذا أصاب الزوج مرض أو عجز في هذه الناحية بأن تصبر وتكبح جماح غريزتها وإلحاحها ، فأين التسوية ؟

والإجابة عن هذا سيرة ، وهي أنه ربما أنتم الذين تطالبونها بذلك ، أما التشريع الإسلامي فإن من أحكام الفقه فيه أن الزوجة لو تضررت من ذلك تضرراً شديداً خشيت معه الفتنة على نفسها وعرضها إن ظلت في عصمة الزوج المريض العاجز ، فإن لها أن تطلب التفريق عملاً بقوله تعالى عن علاقة الزوجية ﴿ فَأَمْسَاكُ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَنْفِرُ بِإِحْسَنٍ ﴾ ( البقرة 229 ) وإمساك الزوج لها عندئذ لا يكون من الإمساك بالمعروف المأمور به ، لما يقع عليها عندئذ من العنت والضرر الشديدين ، وخوف الانزلاق في الزنا .

وهنا ملاحظة هامة ننبه عليها في وضوح ، هي أن الشريعة الإسلامية لم ( توجب ) على الرجل عند مرض زوجته على النحو السابق أن يتزوج غيرها على الفور إنما هي في نهاية الأمر قد ( أباحت ) ذلك له إذا أراد ، وكذلك هي لم ( توجب ) على الزوجة عند عجز زوجها أن تطلب الفراق ، إنما ( أباحت ) لها ذلك فحسب ، لكن لو أراد أحدهما أن يظل وفياً للآخر تمام الوفاء ، فرفض الزوج أن يتزوج بأخرى ، ورفضت الزوجة طلب الفراق ، وصبر كل منهما صبراً جميلاً على حاله فإن نظرة الشريعة الإسلامية إليه أنه فِعْلٌ طَيِّبٌ حَقٌّ وَأَنْ كَلَّا مِنْهُمَا يَسْتَحِقُّ جِزَاءَ الصَّابِرِينَ ، وهو في الإسلام أعظم الجزاء ﴿ إِنَّمَا يُؤْتَى الْأَصْدِرُونَ أَجْرُهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾ ( الزمر 10 ) لكن ذلك كله مشروط بوثوق كل منهما من نفسه ثقة كاملة بأن ما فعله لن يدفعه إلى الزنا أو الضرر النفسي أو الجسدي الجسيم ؛ لأن إيذاء النفس أو الجسد على هذا النحو أمر منهى عنه شرعاً .

إذا ما أتينا إلى الطرق الثلاثة لتقويمها والموازنة بينها من وجهة النظر الإسلامية والإنسانية : فإننا نرى أن الطريق الثاني ( وهو الزنا ) مرفوض في كلمة واحدة ، ومعاقب عليه في الإسلام عندئذ ، ومنهى عن الاقتراب منه أشد النهي كما قال تعالى : ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَىٰ إِنَّكُمْ كَأَنْتُمْ كَانُمْ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا ﴾ ( الإسراء 32 ) .

ونعتقد أننا لن نعدو الحقيقة إذا قلنا إن كثيراً من الطاعنين على الإسلام في إباحته

التعدد يفضلون في هذه الحالة التي نعرضها أن يلجأ الزوج إلى طريق المخادنة والرافقة الذي يسمونه حبًا ويسميه التشريع الإسلامي زنا ، وهو اسمه الحقيقي الصريح . ولسنا نتجنى عليهم في هذا ، فالواقع أن كثيراً من هؤلاء الطاعنين في كثير من كتاباتهم الأخرى عن الأفلام السينمائية والمسرحيات والتمثيلات يروجون بطريق غير مباشر لطريق الزنا ويطلقون عليه أسماء براقية مثل ( الحب ) و ( الصداقة ) و ( التجربة الإنسانية ) ، ومن ثم نراهم يجذون أن يسلك المرء مسلك المخادنة ويزعمون أنه طريق المتحضرين ، ويعرضون الخيانات الزوجية - من الجنسين - في صور فنية تبررها وتزينها وتبشر بها على أنها مسلك القوم المتحضرين . وإذا كان هذا هو منطلقهم في الأمر فلن يحدث اتفاق بيننا قط في هذه القضية : هم يبيحون الزنا ويزينونه للناس تحت أسماء أخرى ، ونحن نتبع التشريع الإسلامي في أن الزنى من أكبر الآثام التي يدفع فاعلها حياته كلها إذا ثبت عليه . هم يقولون إنه سبيل المتحضرين ونحن نقول إنه يهدم الحضارات ويصيبها بالانحلال والتفسخ وأمراض أخرى عديدة .

ولنا أن نسأل هنا : أليس في لجوء الزوج إلى طريق المخادنة سرًا كان أو جهراً خيانة للزوجة المريضة وعدم وفاء لها ؟ وهل سيخفى عنها هذا الأمر بالكلية ؟ وماذا سيكون شعورها حين تعرفه ؟ وأيهما هو الذي يوقع بها إيذاء أكبر : الزواج من زوجة شرعية ثانية مع حفظ كافة حقوقها السابقة ، أم لجوء الزوج إلى المخادنة السرية أو العلنية مع ما فيه من احتمال أن تستغرق العشيق ماله وجهده كله وتصرفه صرفاً عن الزوجة المريضة ؟ <sup>(1)</sup> .

وإذا كانت أقراص منع الحمل - وما يماثلها - قد حلت مشكلة الأولاد غير الشرعيين عندئذ ، فأيهما أكرم للعشيقة : المخادنة أم الزواج الشرعي أمام الله والناس واشترائها في الحقوق الزوجية مع الأولى كما شرع الله وإرضاءها لغريزة الأمومة - إن وجدت عندها - بصورة شرعية تحفظ حقوقها وحقوق أبنائها ؟ .

وأيهما أكرم وأيسر على الزوج نفسه : الزوجة الشرعية الثانية أم العشيق ؟ وأيها

(1) نبيه النظر على أن المسلسلة الإذاعية التي قدمها البرنامج العام في مصر منذ فترة تدور حول زنا طالب من كلية الطب بزوجة أستاذة الذي يعاني عجزاً جنسياً ، والمسلسلة تقدم هذا العمل تحت اسم ( الحب ) ( والأمومة ) !! وهي بعد هذا من تأليف رئيس تحرير واحدة من أكبر الصحف اليومية في مصر ، ومن تعليقاته على مكانة المرأة في تونس قوله : « المرأة في تونس نالت حصانتها ، فتعدد الزوجات ممنوع ، والطلاق أمام القاضي ، ولا وجود لبيت الطاعة » أخبار الخميس 6 سبتمبر 1973 ، الصفحة الثامنة ، وتتضمن هذه اليوميات نفسها إشادة لإخراج الإذاعة لقصته المذكورة .

أصلح للمجتمع كله ؟ العلاقات الشرعية أم انتشار المخادنة والزنا ؟ .

أسئلة كثيرة نعتقد أن الإجابة سوف تختلف عليها باختلاف المنطلق في النظرة والتفكير والعقيدة : أما المسلمون الصادقون فلن يصل شيء ما عندهم إلى بشاعة الزنا وحرمة مهما غطاء الطاعنون بأغطية براقية ، وأما غيرهم فإن الذين يزينون الزنا ويختارون طريقه لن يكون الأمر ميسراً عندهم لإدراك حكمة التشريع الإسلامي في التعدد في مثل هذه الظروف ، وهكذا يظل الاختلاف <sup>(1)</sup> قائماً .

يبقى الطريق الأول ( وهو طلاق الزوجة المريضة ، ثم الزواج من غيرها ) والطريق الثالث ( وهو الإبقاء عليها والتعدد ) ، فإذا ما قارنا بينهما فإنه لا بد أن نضع في اعتبارنا أنه في كثير من الحالات الواقعية تكون الزوجة الثانية - على ما فيها من مرارة مسلم بها - أخف على الزوجة الأولى من الطلاق ، من الناحية النفسية والمادية ، وكثيراً ما تسلم الزوجة المنصفة في هذه الحالة - على ما في التسليم من مرارة - بحق الزوج في اتخاذ الزوجة الثانية وضرورة ذلك لاستقامة أموره النفسية والمعيشية . وفي هذه الحالة لا نقول - ولا يقول عاقل - بأن هذا هو الوضع المثالي للزوجة الأولى - أو حتى الزوجة الثانية - لكن ، من قال إن أمور الحياة تجري دائماً على ما يحقق أفضل الأوضاع وأمثلها لجميع البشر ؟ لا بد أن يسلم الإنسان بأن الحياة كثيراً ما تفرض على الناس أوضاعاً في الصحة والمعيشة والمال - وفي كل شيء بعامة - ليست هي أحسن الأوضاع ، لكن ما المخرج وهكذا تجري سنن الحياة ؟ كثيراً ما يضطر واقع الحياة وما تفجأ به الناس من أوضاع إلى الاختيار بين أمرين كلاهما مر ، لكن مع اختلاف درجة المرارة فيهما وتحقيق كل منهما لأكبر قدر من المصلحة .

ولئن قال بعض الطاعنين عندئذ : إن طلاق الزوجة هو الأفضل والأقل مرارة ، فإننا نذكرهم بأنهم يعيرون على التشريع الإسلامي أيضاً تسهيل أمور الطلاق - كما يقولون - وتسبب ذلك في إيجاد مشكلة الأطفال المشردين ، والمنحرفين ، ومن ثم نذكرهم هنا بأننا لو أخذنا بكلامهم في الطلاق فإن من مقتضاه أن لا يقولوا هنا إن طلاق الزوجة الأولى قبل الزواج من أخرى هو الأفضل ، لأنه يؤدي - كما قالوا وقدموا الإحصائيات - إلى تشريد الأطفال الأبرياء وضياعهم بين الأبوين المتفارقين .

(1) مثلاً تقول الكاتبة أسما حليم « أما القول بأن العشيقة حرام والزوجة ( الثانية ) حلال - فإنه في نظر الزوجة المقهورة سفسطة حقيرة يستحق قائلها الشنق » كتاب أربع زوجات ورجل ص 61 .

وأيضاً فإن في تعميمهم الحكم بأن الطلاق هو الأفضل للزوجة الأولى المريضة خطأ كبير ؛ لأنه لم يَقم على استقراء واقعي لمثل هذه الحالات ، كيف وقد عرفنا وعرف الناس جميعاً حالات عديدة لم تكن فيها الزوجة الأولى مفضلة لطريق الطلاق ، مع عدم ضمانها أن يؤدي الزوج لها حقوقها التي افترضها الله تعالى عليه عند التعدد ، فكيف إذا التزم الأزواج ، عندما تربي ضمانتهم الدينية على اتباع أوامر الله ونواهيه والعدل في النساء ؟ إن المرأة في هذه الحالة التي نتكلم عنها لم تعد تتطلب ظروفها النفسية والصحية أكثر من الرعاية النفسية والعدل في النفقة والإشراف لها ولأولادها بحيث لا تصرف الزوجة الثانية زوجها عن شيء من ذلك ، فإذا ما ضمنت ذلك كله - وهي تضمنه حقاً إذا طبق التشريع الإسلامي حق التطبيق وربي الناس عليه - خفت المرارة في قلبها وأصبح قبولها لواقع الزوجة الثانية أكثر يسراً وإمكاناً ، وأصبح ذلك كله لها ولأولادها أفضل من الطلاق ألف مرة ، بخاصة وأنها - بسبب حالتها - الصحية - لا تطمع في زوج آخر يرعاها هي وأولادها - إن صح أن ذلك يفعله زوج الأم - ويشرف عليهم . وأعتقد أنها حينئذ سوف تنتهي إلى أن أبا حقيقياً لأولادها ونصف زوج لها ، أفضل كثيراً من اتخاذ الزوج العشيقية - بما فيه من مخاطر وآثام - وأيضاً هو أفضل من حرمانها من الزوجية تماماً وحرمان أولادها من الإشراف والرعاية الكاملة من الأب الحقيقي ، وذلك إذا حدث الطلاق . ونعتقد أن شيئاً من هذا المعنى كان وراء كلمة مارتن لوثر السابقة حين قال عن تعدد الزوجات « ... ألا إن تعدد الزوجات أفضل يقيئاً من الطلاق » <sup>(1)</sup> .

ونضيف إلى هذا أمراً هاماً هو أن الزوجة الأولى إذا خاب ظننها بعد ذلك وأوقع الزوج بها - بسبب الزوجة الثانية - ضرراً شديداً لا تستقيم معه حياتها الزوجية فإن لها - إذا هي أرادت - أن تطلب من الزوج وإلا فمن القاضي - التفريق بينها وبين زوجها لمخالفته أمر الله تعالى في الإمساك بمعروف ، حيث يتعين عندئذ التسريح بإحسان <sup>(2)</sup> . فليس إذن قبول الزوجة الثانية - مع الإضرار - حتماً مقضياً على الأولى .

وهذا ما يتصل بالزوجة الأولى عند التعدد ، أما ما يتصل بالزوجة الثانية فالأمر أكثر وضوحاً وجلاء ؛ لأنها امرأة تعرف أن الذي تتزوج منه له زوجة سابقة وأولاد ، وأنه لن يفارقهم ولن ينقصهم حقوقهم الشرعية ، ثم هي مع هذا تقبل الزواج منه راضية ، وحيث

(1) انظر مبحث : هل انفرد التشريع الإسلامي بإباحة تعدد الزوجات ؟ ( 3 ) .

(2) راجع مثلاً : التفريق بين الزوجين للضرر ، بناء على طلب الزوجة ، في القانون المصري .



كان الأمر كذلك فلا بد أن عندها من الأسباب ما يجعلها تقبل عليه وتحرص على تحقيقه . وعلى خلاف ما يتقول به كثير من المتقولين من أن حاجة الزوجة الثانية المالية إلى النفقة هي العامل الأساسي الغالب لقبولها ذلك ، فليس من النادر في المجتمعات أن تكون الزوجة الثانية ذات مال - ربما أكثر مما يملكه الزوج - ومع هذا يكون عندها من الأسباب لقبولها أن تحتل موضع الزوجة الثانية ، بل حرصها على ذلك وطلبها هي له في كثير من الأحيان . وفي الآداب الأوربية المعاصرة - على ما تربى عندهم من النفور الشديد من التعدد - حالات رضيت فيها المرأة بأن تحتل موضع ( المرأة الثانية ) في حياة رجل متزوج وأن تضحي بحياتها كلها في هذه العلاقة غير المشروعة ، بل أن تضحي في سبيلها بزواج آخر شرعي من رجل مرموق ناجح في حياته الاجتماعية . والأوروبيون يقرأون ذلك ويشاهدونه فلا ينكرونه ، والشرقيون يقرأون ذلك ويشاهدونه فيبلغ إعجابهم به إلى تعريب القصة وإخراجها في السينما <sup>(1)</sup> والمسرح ، فإذا ما حدثناهم عن نساء يقبلن راضيات أن يكن زوجات ثانياً نظروا إلينا في دهش وعجب !

أما الزوجة الثانية التي يخدعها رجل غريب فيزعم لها أن ذمته خالية من الزوجات ، فتتزوجه ، ثم تكتشف بطريق ما أن له زوجة أو زوجات سابقات - فإننا - على ندرة هذه الحالات مع انتشار وسائل الاستعلام وتعميم بطاقات تحقيق الشخصية - نعتقد أن عليها هي وأهلها أن تدفع ثمن التقصير في السؤال عن ارتضوه زوجها وصهرًا . ثم هي بعد هذا كله تستطيع أن تطلب التفريق بينها وبين الزوج الخادع إذا ثبت لديها - وأثبتت أمام القضاء - أن خداعه أوقعها في ضرر تستحيل معه الحياة الزوجية بالنسبة لمثلثاتها . ... وخلاصة القول في هذا كله أنه حيث لم يكن الزنا مقبولاً في الإسلام على أي نحو ، وكانت مطالبة الزوج بسحق غريزته - حين تمرض زوجته على النحو السابق - مطالبة توقع الرجل في العنت والضرر الشديد ، بل الاستحالة ، وكل ذلك مما يرفضه التشريع الإسلامي - ولم يكن طلاق الزوجة الأولى هو أفضل الطرق بالنسبة لها ولأولادها - وبالنسبة للزوج أيضًا - فإن الزوجة الثانية عندئذ تكون أفضل لكل الأطراف - وللمجتمع بعمامة - من كل ما سبق ، أفضلية ظاهرة فيما فصلنا القول فيه ، وإن لم تكن هي - في ذاتها أمثل حياة ولا أفضلها إذا أردنا المثالية والأفضلية المطلقة ، لكن حياة الناس - كما سبق - لا تسير دائماً - مهما حرصوا - على ما تقتضيه

(1) نشير هنا - على سبيل المثال - لقصة ( الطريق الخلفي ) Back Street للكاتبة الأمريكية فاني هيرست .

الأفضليات والمثاليات المطلقة في كل شيء ، حيث تخضعهم سنن الحياة للقيود والنسيب في الصحة والمال والأبناء وفي كل شيء . وهكذا قضت إرادة الله عز وجل على الخلق في ابتلاء الناس بوقائع الحياة وفتنتهم بعضهم ببعض حتى يعلم المجاهدون منهم والصابرين على الابتلاء الواقفين عند حدود الله وشرعه في كل ما يصيبهم ﴿وَجَعَلْنَا بَعْضَكُمْ لِبَعْضٍ فِتْنَةً أَتَصْبِرُونَ وَكَانَ رَبُّكَ بَصِيرًا﴾ ( الفرقان 20 ) .

#### - 4 -

وكل ما عرضنا له في حالة الزوجة المريضة يمكن أن يحدث في حالة أخرى إن تكن نادرة الوقوع - كما يقول بعض الناس - فهي موجودة ربما بأكثر مما يظن هؤلاء ، وهي على أية حال تقتضي التشريع ، أعني حالة ما إذا كان الزوج في حالة من إلحاح الغريزة عليه إلحاحاً شديداً متكرراً - نظراً لطبيعته الخاصة - مع كون زوجه ( التي يحبها وتحبه ) ذات ظروف صحية أو مزاجية خاصة تلجئها - وإن لم تكن مريضة بالمعنى السابق - إلى التعب الشديد إن هي استجابت لتحقيق المطالب الغريزية الملحة المتكررة لزوجها ، وبما لا يجادل فيه عاقل مُطلع على حقائق الأمور أن مطالب الغريزة تختلف اختلافاً كبيراً بين الناس من حيث إلحاحها أو قناعتها ، ومن الرجال من تلح عليه غريزته إلحاحاً متكرراً ، ومن النساء من هي على النقيض من ذلك تماماً مع خلوها من المرض ، لكن طبيعتها ومزاجها وتكوينها الجسدي والنفسي على نحو خاص يدفعها إلى الإقلال من النشاط الغريزي وينتهي بها إلى تعب نفسي وجسدي غير محتمل إذا هي استجابت بصفة دائمة لغريزة زوجها الملحة المتكررة ، وهذا - إن يكن قليلاً أو نادراً - فهو موجود يوقع الزوجة فيما عرضنا له ، ويوقع الزوج في العنت الشديد إذا طلبنا منه كبح جماح غريزته ، وقد يلجئه ذلك إلى الزنا ، أو يجعله أقرب إلى الوقوع فيه إن عرضت له لحظات الضعف البشري ووات الظروف . وأيضاً فإن مطالبة الزوجة بالاستجابة الدائمة لزوجها ينتهي بها حتماً إلى التعب الجسدي والنفسي الذي يجعلها تكره هذه العلاقة أصلاً ، وقد تكره الزوجية كلها من أجله ، مع أنه إذا خلا الأمر من هذا الإلحاح فكل منهما محب للآخر حريص على استبقاء العلاقة به .

وهنا يكون الأمر بالنسبة إليهما مماثلاً تماماً للحالة السابقة ، وتكون الاحتمالات التي عرضنا لها هناك هي نفس الاحتمالات ، ويكون الحل الذي فضلناه فيها هو نفس ما نفضله هنا ، على ما به من مرارة لا ننكرها ، كما سبق ، ولكنها ظروف الحياة وتصاريفها .

وقد كتبت بعض النساء الكاتبات في استنكار أن يتسع التشريع لمثل هذه الحالة التي تلح فيها الغريزة على الزوج على هذا النحو الشديد ، وكأنني بهن يطالبن عندئذ بأن يسحق الرجل رغبته وأن لا ينساق لها ، لكن القضية في رأينا ليست قضية اقتناع عقلي من الرجل بأن يفعل ذلك فيأمر غريزته بأن تنصاع للأمر ، وليست هي أيضًا قضية تظاهر بالمثاليات وإلجاء النفس في واقعها إلى سهولة الوقوع فيما حرمه الله من الزنا ، إنما هي قضية فطرة وغريزة لا يكفي الاقتناع العقلي في كبتها وسحقها على النحو المطلوب ؛ إذ هي تمثل واقعا ملمحًا لا سبيل إلى مواجهته بصورة جذرية سليمة إلا بالتشريع الملائم للفطرة ، وقد شرعه الله للناس وأحاطه بضمانات العدالة السابقة ، بيد أن بعض عقول البشر تتوهم أحيانًا أنها تأتي إلى الناس بأفضل وأعدل مما شرعه الخالق لهم ، وهو الذي يعلم من خلق وما الذي أودعه فيه ؟ وما الظروف التي تعرض له ؟ وما أفضل سبيل لمواجهتها ؟ ﴿ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ﴾ ( الملك 14 ) .

وأيضًا فقد عرض المستشار محمد الدجوي - رئيس محكمة الاستئناف سابقًا للقضية فروي أن أحد مشايخ الأزهر السابقين دافع عن تعدد الزوجات في حديث صحفي فقال : إن المرأة تقاسي من التعب الشهري ومن الحمل والولادة وهي في فترات التعب الشهري وفي آخر شهور الحمل وعقب الوضع مضطرة إلى الابتعاد عن الرجل ، والرجل لا يصبر على هذا البعاد ، ومن ثم كان من حقه التعدد ، وقد علق المستشار الدجوي على ذلك بقوله : « وهو رأي القول الفصل فيه هو الآخر ليس لفضيلة الشيخ ، ولكن لآل الخبرة من الأطباء » <sup>(1)</sup> ولست أدري ما دور الأطباء في زوج يعاني من إلحاح الغريزة عليه بشدة في وقت يضر زوجه جسديًا ونفسيًا - أو يستحيل عليها - أن تستجيب لهذا الإلحاح ، هل يعطونه مثلاً مركبات كيميائية تضعف رغبته أو تقضي عليها ؟ في اعتقادي أن ذلك أمر غير جائز عندئذ من الوجهة الإسلامية . أم أن المستشار الدجوي يقصد أن الحكم بوجود هذه الحالة أصلاً أمر لا يؤخذ من أفواه الشيوخ ؛ لأن مرجع وجوده وعدم وجوده هو أصحاب الخبرة من الأطباء ؟ لكنني أعتقد أن للشيخ الجليل - ولغيره ممن هم أقل علماً - أن يقولوا ذلك ، ما دامت الحالة قد وجدت فعلاً وعانى منها بعض الرجال ، فمرجع الأمر هنا إلى الوجود الواقعي الذي قد تحقق وعلمه الناس وأصبحوا من أهل الذكر به . وهب أن شخصاً ما أتى يستشيرني في هذه الحالة فيه وفي زوجه ، وتحققت من صدق ذلك فعلاً

(1) الأحوال الشخصية للمصريين المسلمين فقها وقضاء ص ( و ) .

بالاستيثاق من كل ملابسات العلاقة بينهما وصدقت الزوجة زوجها في ذلك - وهي تعلم أنني قد أشير عليه بزوجة ثانية - ألا يكفي هذا - وخاصة إذا تكررت الشكوى من غيرهما وتكرر الاستيثاق من الملابس - لكي أحكم بوجود هذه الحالة في الحياة الواقعية دون أن ألبأ لذوي الخبرة من الأطباء ، وإلا كنت مثل من يرى إنساناً محتقن الأعضاء يكابد تعباً جسيماً تبدو علاماته عليه وينطق به لسانه ويؤكد كل الناس من حوله أن به تعباً ، فإذا بي أستدعي الطبيب لأسأله : أشعر هذا بتعب حقاً ؟ كيف والطبيب - مهما بلغت براعته - لن يعرف العلة حق معرفتها إلا إذا سأل المريض : من أين يبدأ الألم ؟ وأين ينتهي ؟ وكيف شعرت به ؟ ومتى ؟ .

فمعرفة وجود مثل هذه الحالة إذن لا ترجع إلى الأطباء ذوي الخبرة فحسب ، فطالما عانى رجل وزوجه منها فهي موجودة حتمًا ، مهما تكن نسبتها بين المتزوجين . ولكي يتيقن المتشككون في وجود ذلك في واقع الحياة المعاصرة نسوق مثلاً واحداً شكت فيه الزوجة نفسها من ذلك إلى مجلة دينية تطلب منها الفتوى ، ففي عدد صفر 1393 هـ ( مارس 1973 م ) من مجلة الاعتصام المصرية ، في الصفحة الثالثة والعشرين ، أرسلت إحدى السيدات تقول بالحرف الواحد : « زوجي يحب الجماع أكثر من مرة في الأسبوع ، مما يسبب لي الضرر الجسماني وانحراف الصحة ، وإزاء هذا الوضع فأنا أرفض أن أمكنه من رغبته التي تعرضني للضرر كما قلت . فماذا أصنع وعندني أولاد يحتاجون للعناية والرعاية ؟ » ولعل الناس بعد ذلك يعلمون أن رجال الدين يستفتون في ذلك - وفيما هو أخص منه من شئون الزوجين - ومن ثم يكون من حقهم أن يتكلموا عنه من حيث الواقع والتشريع .

## - 5 -

وهناك أيضاً حالة ما إذا تزوج رجل قادر على الإنجاب من امرأة عقيم انتهت كل محاولات علاجها إلى عجز الأطباء المختصين عن علاج عقمها ، والزوجان بعد هذا يحب كل منهما الآخر ويرغب في الاحتفاظ بعلاقة الزوجية بينهما ، والزوجة أكثر رغبة فيه ، لكن الزوج يدافع نفسه عن الرغبة في الولد فلا يستطيع لها دفعاً ، وتزداد هذه الرغبة عنده بتقدمه في السن يوماً بعد يوم ، والزوج بعد هذا قادر على أن يمسك زوجتين ، يغلب على ظنه أنه سيؤدي حق الله فيهما بالعدل بينهما ، وحين يصل الزوج إلى حالة من طلب الولد والرغبة فيه يصبح معها من العبث أن ينصح بالتخلي عنها

والرضا بنصيبه مع زوجه - فإنه حينئذ يكون بين طريقتين : إما طلاق الزوجة العقيم والزواج من غيرها وإما إمسакها والزواج من ثانية . وكل ما قدمناه في احتمال الطلاق في الزوجة المريضة يقال هنا أيضا : ومحصلة القول فيه أن الطلاق قد لا يكون هو الأفضل من وجهة نظر الزوجة العاقر ، ثم هي أيضًا إن حدث الضرر الشديد بها بعد الزواج من ثانية فإنها تستطيع أن ترفع أمرها للقاضي طالبة التفريق إذا امتنع الزوج عن التطليق عندئذ . وليس هذا - على أية حال - هو الوضع المثالي بالنسبة للزوجة الأولى لكنها مقتضيات الحياة التي تجعلنا كثيرًا ما نقارن بين أمرين كلاهما مر ثقیل على النفس ، وحين نوازن بين قدر المراحة والمنفعة في كل منهما فإننا نختار عندئذ ما يترجح لنا أنه أقل مرارة وأكثر نفعًا بصورة نسبية .

وفي نهاية الأمر ، ليس التعدد عندئذ أمرًا مفروضًا على الرجل - كما سبق - إنما هو ( مباح ) إذا أمن الظلم ، لكن الزوج لو استطاع أن يغلب غريزة طلب الولد - أو كانت هي أصلًا عنده ضعيفة قد شغل عنها غيرها - فإن الشريعة الإسلامية لا توجب عليه الزوجة الثانية عندئذ ، بل لعله - عند الله - من الصابرين الذين يوفون أجرهم يوم القيامة بغير حساب .

وكما سبق أن قررنا فلقد شرع الله تعالى الزواج ليحقق للناس ثلاثة أهداف هي : إرضاء الغريزة الفطرية ، والحصول على الولد ، والأنس النفسي إلى الإلف والسكن إليه والتعاون معه على شدائد الحياة وأحداثها وصروفها ، وذلك كله على نحو مشروع ، وقد يستطيع الرجل إذا ما تحقق له الهدفان الأول والثالث أن يروض نفسه على الاستغناء عن الولد ، فإن لم يستطع فلقد أباح الله له الزوجة الثانية .

## - 6 -

وإذا كنا قد قدمنا في الصفحات السابقة ظروفًا فردية تتضمن حاجة للزوج ماسة إلى التعدد ، فإنه ينبغي أن لا يغيب عنا أيضا أن المجتمع كله قد تمر به ظروف عامة يزداد فيها عدد النساء - اللاتي في سن الزواج والرغبة في الرجل - زيادة كبيرة تخل بالتوازن الطبيعي في أعداد الجنسين ، وذلك عقب الحروب وما يماثلها من الظروف التي يموت فيها عدد أكبر من الرجال ، ولأن الشريعة الإسلامية لا تبيح لقاء الرجل بالمرأة على النحو المعروف إلا في ظل علاقة شرعية - فإن اقتصار الرجال عندئذ على زوجة واحدة

يوقع بقية النساء في عنت كبير يلجئ الكثيرات منهن إلى الزنا وطلب الرجل بأي طريق ، وإذا كان هذا أمراً لا بأس به في مفهوم بعض الناس فإنه أمر يرفضه التشريع الإسلامي رفضاً مطلقاً يقدم فيه البديل عنه وهو جواز أن يجمع الرجل - الذي يأنس من نفسه القدرة والعدل - بين أكثر من زوجة واحدة يعفها عن التطلع إلى الحرام ، ويحقق لها الأمن والإنفاق والرعاية وغريزة الأمومة في صورة شرعية .

وقد حدثت مثل هذه الظروف في بعض البلاد الأوربية بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية . وكما يقول الدكتور محمود سلام زنتي :

« وقد شعرت أم تتبع قاعدة الزوجة الواحدة في لحظات معينة في تاريخها بالحاجة الماسة إلى تعدد الزوجات » .

فقدماً أباحت أثينا للرجل أن يجمع بين زوجتين ، وكان ذلك في سنة 311 قبل الميلاد عقب الهزيمة الساحقة التي منيت بها الحملة التي بعثت بها للاستيلاء على سيسيليا والتي كان من نتيجتها القضاء على معظم شباب أثينا » وقد حدث مثل ذلك في الإمبراطورية الرومانية ، وفي فرنسا عقب الحرب العالمية الأولى قام من يدعو إلى إلغاء النص الذي يعاقب على الزواج بأكثر من واحدة ، ويطالب بإباحة تعدد الزوجات تخليصاً للمجتمع الفرنسي من النتائج الويلة المترتبة على وجود فائض من الإناث بسبب الحرب وتمكيناً لكل امرأة من الأمومة المشروعة . وتطلع علينا الصحف من وقت إلى آخر نخبرنا بمحاولات تبذل في ألمانيا لبحث تعدد الزوجات ودراسة إمكانية إباحته بها .

وإذا كانت هذه البلاد ( فرنسا وألمانيا ومثيلتهما ) لم تتمكن من إباحة تعدد الزوجات فإن من أسباب ذلك الأثر العميق الذي تركه نظام الزوجة الواحدة في نفوس نسائها ، حيث أصبحت الواحدة منهن تفضل أن يكون لها أولاد غير شرعيين من عشيق أو أكثر على أن تحصل على أولاد شرعيين في ظل نظام لتعدد الزوجات « ولا أظن أحداً يفار على مجتمعنا العربي يرجو له الوصول إلى ما وصلت إليه المجتمعات الغربية في هذا السبيل » <sup>(1)</sup> .

ويمكننا أن نمثل لهؤلاء الطاعنين على التشريع الإسلامي في إباحته للتعدد بأحدث تشريعات الأحوال الشخصية التي وصلت إليها دولة من أعظم الدول الأوربية المعاصرة حضارة وتقدماً مادياً وتكنولوجياً ، حيث روت جريدة « الأهرام » القاهرة عن وكالات الأنباء العالمية أن برلمان ألمانيا الغربية وافق في 8 يونيو سنة 1973 بأغلبية 254 صوتاً ضد

203 أصوات « على مشروع قانون قدمته الحكومة بإجراء تعديلات خطيرة في القوانين المتعلقة بالجنس ، في مقدمتها : رفع الحظر عن تبادل الزوجات ، وإباحة ممارسة الشذوذ الجنسي بموافقة الطرفين بين الرجال ابتداء من سن 18 بدلاً من 21 سنة ، والسماح ببيع مطبوعات الجنس الفاضحة لأي مواطن جاوز عمره 18 سنة .

واستندت الأغلبية المؤيدة للتعديلات إلى أن تلك القوانين لم تعد توافق التطورات العصرية الحديثة ؛ إذ يرجع تاريخها إلى القرن التاسع عشر !! » (1) .

وعندما تشرع الدول ( المتحضرة ) التي يحتذيها هؤلاء الطاعنون تبادل الأزواج للزوجات - وهو وضع قائم عندهم فعلاً من قبل - لكنهم جعلوه مشروعاً بحكم القانون ، فإننا لا نسمع اعتراضاً أو طعناً من هؤلاء ، لكن المسلم حينما يتكلم عن شريعة الله التي أباحت التعدد بإباحة حكيمة عادلة معللة بما سبق ، فإن هؤلاء يسارعون على الفور بالقول بأن جمع الرجل بين أكثر من زوجة واحدة « أمر شهواني رجعي متخلف تجاوزته التشريعات الحضارية المتمدنة » هذه التشريعات التي تطالعنا كل يوم بإباحات لا حكمة لها إلا متابعة أخطد يمكن أن تصل إليه الشهوات البهيمية ، إباحة تبادل الأزواج لزوجاتهم : هل له سبب ما غير الانسياق وراء الشهوة الحرام في الاستمتاع بزوجة الغير من أخ وصديق وقريب ، وهل هم يبيحون أيضاً أن يتبادل الزوجات أزواجهن عملاً بالمساواة بين الجنسين أم يقصرون هذا الحق على الأزواج ؛ لأنه يؤدي بالضرورة أيضاً إلى تبادل الأزواج بين الزوجات ؟ أما إباحة الشذوذ الجنسي بتشريع وقانون ، وإباحة زواج فردين من جنس واحد - كما يحدث عند هؤلاء القوم - فتلك أمور نمسك عن التفصيل فيها ونشير فحسب إلى ما نقلته وكالات الأنباء من أن قيادات الكنيسة النرويجية اجتمعت لدراسة مطلب الشواذ جنسياً في العمل كقسس ورجال دين ، وأعلنت رئيسة الكنيسة تأييدها لمطلبهم ، بل قامت بتعيين أحدهم في منصب قسيس ، بعد أن حصلوا - منذ أكثر من عامين - على حق الارتباط العرفي بالزواج وحق المشاركة في اقتسام الإرث في حالة الوفاة ( أهرام 96/1/25 ) . وإن كنا نذكر بهذا هؤلاء الذين يهاجمون أحكام التشريع الإسلامي في العلاقة بين الجنسين مطالبين بأن نحتذي فيها حذو ( الشعوب المتحضرة ) التي وصلت فيها العلاقة بين الجنسين - كما يزعمون في كذب بارد سخيف - إلى حد من السمو يرتفع عن النظر إلى المرأة كمجرد

متاع . لكن القضية أصلاً قضية ( عقيدة وإيمان ) كما قرنا .

وبعد هذا التذكير فإن من حقنا أن نطالب هؤلاء بأن يخفضوا أصواتهم الطاعنة شيئاً ما ؛ لأن ما أقره التشريع الإسلامي - ولا تبديل لكلمات الله - هو الذي يراعي - على كل حال وفي كل ظرف - كرامة الإنسان حقاً ، ويحميه من الانسياق وراء الشهوة البهيمية دون ما حد ، ويحمي المجتمع كله من التفسخ والانحلال والدعارة ، وفي الوقت نفسه فإنه لا يطالب الناس في سبيل ذلك بسحق غرائزهم ؛ لأنه طلب المستحيل . ولعل السطور التالية تزيد الأمر وضوحاً .

## - 7 -

عرضنا للتشريع الألماني الحديث بشرعية تبادل الزوجات - وفيه ما فيه من إهدار إنسانية الزوجات وتدنيس قدسية العلاقة الزوجية والنظر إلى المرأة على أنها جسد يتبادل به الرجال فيما بينهم للاستمتاع به ، بصرف النظر عما فيه من انعدام الغيرة الفطرية في الرجال وتدنيس الأعراض واختلاط الأنساب وانتهاك حرمانات الله بالزنا الذي تواطأ المجتمع ممثلاً في سلطته التشريعية على حله ومشروعيته ، وهو لم يبح في دين قط - وبالإضافة إلى هذا - فإننا في مجال التعرض للقول بأن إباحة تعدد الزوجات إهداراً لكرامة النساء ووضعهن موضع المهانة - نسوق حديث الرحالة الفرنسي جيرار دي نرفال الذي زار الشرق في القرن الماضي وأقام به وكتب عنه كتابه ( رحلة إلى الشرق ) ، وأضاف إليه ملحفاً عن ( أخلاق المصريين الحديثة ) كتب فيه عن الحالة الاجتماعية للنساء المسلمات مقارناً بينهن وبين النساء الأوروبيات <sup>(1)</sup> . فقال : « ظل الناس لمدة طويلة يعتقدون أن الإسلام يضع المرأة في مكانة أقل بكثير من مكانة الرجل ، ويجعل منها - على حد القول - جارية تزوجها . وتلك فكرة لا تلبث أن تنهار أمام الدراسة الدقيقة للأخلاق في الشرق . وكان الأحرى أن يقال إن محمداً قد جعل <sup>(2)</sup> المرأة تتبوأ مكانة

(1) مع ملاحظة أنه حتى الوضع الذي شاهده وكتب عنه ليس هو الوضع الإسلامي المثالي للنساء ، من حيث تحقيق العدل الواجب شرعاً فيهن ، بل هو الوضع الذي ستقرأ للشيخ محمد عبده - في البحث التالي - طعناً شديداً فيه لقصوره عما شرعه الإسلام في النساء .

(2) هذا طبقاً على حد عقيدته التي تؤمن بأن الإسلام نظام وضعه محمد ( عليه الصلاة والسلام ) . وهذه العقيدة التي لم تتغير بالرغم مما كتبه في إنصاف الإسلام شيئاً ما تجعل لكلامه هذا قيمة كبيرة ؛ لأنه ليس منهجاً فيه على أي نحو .



أعلى بكثير مما كانت عليه من قبل » ثم يستدل على صحة ذلك بدراسة مقارنة <sup>(1)</sup> ، انتهى فيها إلى تعدد الزوجات حيث قال فيه : « وتلاحظ لادي مورجان بحق أن تعدد الزوجات الذي لم يقره إلا محمد <sup>(2)</sup> أقل انتشاراً في الشرق مما هو عليه في أوروبا ، حيث يمارس تحت أسماء أخرى <sup>(3)</sup> » وتفصيلاً لهذا القول يتكلم دي نرفال عن تعدد الزوجات على أنه وسيلة لتجنب شر أكبر « في حين أن البغاء - وهو صورة أخرى من صور العبودية - ينخر كالجذام عظام المجتمع الأوربي بإهداره للكرامة البشرية ، وبطرده مخلوقات تعسة غالباً ما تكون ضحايا جشع الآباء أو اليأس من صدر الدين الرحب ، كما يقضي بذلك الترتيب الطبقي الذي جرى عليه العرف . أتريد أن تسأل فيما عدا ذلك عن الوضع الذي يمنحه مجتمعنا للقطّاء الذين يشكلون عشر السكان ؟ إن القانون المدني يعاقبهم عن أخطاء آبائهم بطردهم من الأسرة ومن الميراث . أما أبناء المسلم جميعاً فهم على العكس من ذلك يولدون شرعيين ويقسم الميراث بينهم بالعدل » <sup>(4)</sup> .

وفي اعتقادي أن إنساناً ما لن يجادل في أن نسبة الأولاد غير الشرعيين في البلاد الأوربية قد زادت عما كانت عليه في القرن الماضي ، والتشريعات الاجتماعية عندهم - ومنها منع التعدد والمعاقبة عليه مع إباحة صلات كثيرة غير مشروعة مثل تبادل الزوجات السابق تساعد على هذا وتؤدي إليه .

(1) مما يشير الأسى حقاً ويدعو إلى التأمل والتفكير في مصادر ثقافة كثير من كبار مثقفينا في بعض ما يكتبونه عن الإسلام أنه ورد في كلام المؤلف الفرنسي أن من النصوص الإسلامية « ادخلوا الجنة أنتم ورفيقاتكم وأقنعوا أنفسكم » فعلقت المعربة على ذلك بقولها في الهامش « تلك ترجمة ما جاء في الأصل ، وليست آية قرآنية ولا حديثاً شريفاً » هامش ج 3 ص 229 والمؤلف يشير هنا إلى قوله تعالى : ﴿ ادخلوا الجنة أنتم وأزواجكم تحبرون ﴾ ( الزخرف 70 ) وراجع ما قبلها وما بعدها في السورة .

وأيضاً يقول المؤلف الفرنسي أن حد القذف ثمانون جلدة ، وحد الزنا مائة جلدة ، فنقول المعربة في التعليق على ذلك : « الصحيح هو سبعون جلدة » هامش ج 3 ص 231 وما ذكرته خطأ كبير .

والمعربة هي الدكتور كوثر عبد السلام البحري ، والمراجعة هي الدكتورة سهير القلماوي أستاذة الأدب العربي في جامعة القاهرة من قبل ، وهما مسلمتان عريتان . والكتاب المترجم صادر عن ( الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ) 1969 .

(2) ليس هذا صحيحاً كما سبق في البحث الأول في قضية التعدد .

(3) رحلة إلى الشرق ج 3 ص 230 .

(4) السابق ص 232 ، ولم يعد اللقطاء ( أبناء العشق الحرام ) الآن في أوروبا وأمريكا عشر السكان - كما كانوا منذ مائة وخمسين عاماً حينما كتب دي نرفال كتابه ، إنهم الآن ثلث ( أو قرابة نصف ) السكان هناك - كما تدل على ذلك بعض الإحصاءات - لكن نسبتهم في بلاد المسلمين أقل بكثير جداً ، بما لا يقارن .

ومن هنا نستطيع أيضًا أن نتفهم ما ينقله الدكتور محمود سلام زناتي عن المبشر كتنسج من أن معظم ( النساء ) الأفريقيات كن يعارضن بشدة كل التعاليم التي تقضي بوحدة الزوجة : « فالأفريقيون رجالاً ونساء يعارضون الدعوة إلى وحدة الزوجة . ومعارضة الرجال لنظام الزوجة الواحدة يبدو طبيعيًا ومن السهل تفسيره . لكن أن يلقي هذا النظام معارضة من جانب النساء أيضًا فذلك أمر يثير الدهشة . إلا أننا إذا تعمقنا المسألة قليلاً وجدنا أن موقف النساء ينطوي في الحقيقة على إدراك سليم لحقيقة الأمر بالنسبة لهن . فذكاؤهن العملي وخبرتهن اليومية جعلتهن يدركن أن النتيجة الطبيعية للأخذ بنظام الزوجة الواحدة هي أن يبقى عدد من النساء لا يجد طريقه إلى الزواج وتكوين أسرة » وذلك في مجتمع تزيد فيه النساء عن الرجال زيادة ما ، ومن ثم أدركت المرأة الأفريقية إدراكًا فطريًا أنها هي التي ستكون الضحية الأولى لدعوة الزوجة الواحدة ، فطالما أن عدد الإناث يفوق عدد الذكور بنسبة ما فإن التخلي عن تعدد الزوجات يؤدي حتمًا إلى بقاء عدد من النساء دون زواج ، وفي هذا إلحاق للضرر بهن بحرمانهن من الأمومة المشروعة والحياة العائلية « وواضح ما في ذلك من تحريض على الفساد وانحلال الأخلاق وإغراء المرأة باحتراف الدعارة » .

وكما يقول الدكتور محمود سلام زناتي فإن البعثات التبشيرية قد تفلح في جعل عدد من القبائل الأفريقية يتبنى وحدة الزوجة لكن ما تكسبه عن هذا الطريق تفقده بانحلال الأخلاق الجنسية بصفة عامة . « ويكاد يجمع الباحثون على أن النتيجة التي ترتبت على حمل الأفريقيين على التخلي عن تعدد الزوجات هي اتجاه متزايد نحو الانحلال وفساد الأخلاق » (1) .

ويؤيد ذلك بنقول عن شايرا Schapera فيما يتصل ببعض قبائل جنوب أفريقيا ، ويقول شايرا - عن أثر الحضارة الغربية على السكان الأصليين في جنوب أفريقية - : إن النتيجة الحتمية لمحاربة تعدد الزوجات هي انتشار الخدان ، فكثير من الشابات التي كان من الممكن قديمًا أن يكن الزوجات الصغيرات في بيت متعدد الزوجات عليهن الآن الانتظار حتى يصبح الشبان قادرين على الزواج ، لكن غيبة كثير من الرجال في المدن يعني كقاعدة عامة أن الفتاة يجب أن تنتظر سنوات عديدة بعد بلوغها قبل أن تتزوج « وإنه لصد الطبيعة » - على حد قول أحد النقلة - أن يقين عفيفات كل هذا الوقت .

ومعظمهم يستسلم عاجلاً أو آجلاً لعروض الرجال ، وهكذا يتخذ معظم الرجال عشيقات لهم « كن في الأيام السالفة يصرن زوجاتهم » .

وقد تأيد كل هذا بنصوص كثيرة عن هاريس ووتر مارك وغيرهما ممن كتبوا عن نظم الزواج ، ومن ثم لا عجب أن تجد البعثات التبشيرية المسيحية في أفريقيا مقاومة كبيرة من المواطنين ، ولاشك أن أحد العوائق الهامة في سبيل انتشار المسيحية في أفريقيا يرجع إلى مبدأ إلغاء تعدد الزوجات بما يعقبه من كثرة الزنا والانحلال ضرورة ، وذلك رغم ما تبذله بعثات التبشير بالمسيحية في أفريقيا من جهود جبارة وما تنفقه من أموال ضخمة (1) .

وقد لجأت الدول الأوربية الاستعمارية في مستعمراتها الأفريقية إلى أساليب كثيرة تنافوت في العنف لفرض وحدة الزوجة على الأفريقيين في هذه المستعمرات ، فإنگلترا وفرنسا لجأتا إلى فرض ضريبة إضافية على الرجل متعدد الزوجات ، وعلى من يريد اتخاذ زوجة أخرى ، في ظروف اقتصادية لم تكن تيسر للرجل الحصول على هذه الضريبة ، أما بلجيكا والبرتغال فقد اتخذت كل منهما إجراءات أعنف ، فألى جانب الضرائب الإضافية الباهظة أصدرت بلجيكا مرسوماً جرد الزيجات التي تعقد بعد نهاية عام 1950 ويكون موضوعها زوجة إضافية من صفتها القانونية ، ومن ثم فابتداء من هذا التاريخ لا يستطيع الرجل المتزوج عقد زواج جديد . ثم تضمن المرسوم أيضاً تقييداً لحرية الرجال متعددي الزوجات وزوجاتهم في الإقامة بجهات معينة ، ومن يخالف هذا فعليه عقوبات تمثلت في الغرامة والسجن والطرء . وهكذا فعلت البرتغال في أنجولا ، وما لجأت إليه في هذا السبيل منع متعددي الزوجات من الاشتغال في خدمة الحكومة .

وإذا كنا قد رأينا منذ قليل أن تحريم تعدد الزوجات قد سبب للمجتمع الأفريقي - في ظل ظروفه - من الشر أكثر مما حقق من الخير ، فما مصلحة الأفريقيين في إلغاء التعدد إذا كانت نتيجة فساد الأخلاق الجنسية وطوفاناً من الأولاد غير الشرعيين ؟!

يرجع الدكتور زناتي - بحق - هذا السعي المتواصل من السلطات الاستعمارية إلى الاعتبارات التالية :

أولاً : الرغبة في فرض طريقة الحياة والقيم الأوربية على الأفريقيين ، على أساس اعتقاد الأوربيين بأن تقاليدهم وقيمهم هي وحدها المتفقة مع المدنية ، وكل ما عداها

همجية ووحشية يجب أن يزول .

ثانياً : التعصب الديني ، بخاصة من بلجيكا والبرتغال ضد ما يخالف فهمهم للقيم المسيحية (1) .

ثالثاً : الرغبة في الحد من نسل الأفريقيين (2) . بخاصة في نماذج الاستعمار الاستيطاني من البيض .

وأعتقد أنه لن يفوتنا أن نلاحظ مدى التشابه الكبير في الغايات والأساليب بين ما فعلته السلطات الأوروبية الاستعمارية في هذه المستعمرات للقضاء على التعدد وبين ما نراه متضمناً - أو مصرحاً به أحياناً - في كلام الداعين بحماس إلى القضاء الكامل على التعدد في الدول العربية والإسلامية والعقاب الشديد لفاعله ، حيث تجد عندهم جميعاً الانبهار الأعمى بالقيم الأوروبية كلها والحماس الشديد لها ، واعتبار كل ما عداها تخلفاً ورجعية ، كما تجد أيضاً عند بعضهم من ذيل المبشرين وصنائعهم الرغبة العارمة في وقف نمو العرب والمسلمين بكل طريق ، وهم في حريهم المستمرة لكل ما هو عربي وإسلامي لا تدعوهم لذلك بالطبع مصلحة يريدون تحقيقها للعرب والمسلمين ، وإنما هم يصدرون عن روح الحقد والكيد لهم ، وتحقيق أهداف الذين خططوا لهم طمعاً في خيرات هذه المنطقة وهدفاً لقيمها الحضارية الأصيلة المتمثلة في التراث الإسلامي بكل قيمه .

وقد عرض بعض من حاورته منهم للقول بأنه قد أجرى إحصاء لعدد الصحابة الذين عددوا زوجاتهم فوجد أنهم أغلبية عظمى من بين مجموع عدد الصحابة ، واتخذ من ذلك طريقاً للقول بأن صحابة رسول الله ﷺ لم يكونوا كما يتوهمهم الناس مشغولين بالجهاد والعبادة ، وإلا فكيف نفسر - حسب ما يقول - عدم اكتفائهم بالزوجة الواحدة ، وفيها - كما قال - غنى للرجل المعتدل الرغبات ؟ .

وقد قلت له : إن رجلاً لا يرى بأساً من انتشار الزنا في المجتمع تحت أسماء ( الحب ) و ( الصداقة ) و ( ممارسة الحياة ) - كما نعرف من بعض ما قال وكتب في مناسبات أخرى - لن يستطيع أن يفهم هذه القضية حق الفهم ؛ لأن عصر الرسالة كان - كما يعلم الناس جميعاً - عصر غزوات وحروب استمرت بعد وفاة رسول الله ﷺ أعواماً طويلة ،

(1) وقد رأينا فيما سبق مدى الصواب والخطأ في هذا الفهم .

راجع : مبحث هل انفرد التشريع الإسلامي بإباحة تعدد الزوجات ( 3 ) .

(2) تعدد الزوجات لدى الشعوب الأفريقية ص 86 - 89 ومراجعته .

ولابد للحرب المستمرة من شهداء متتابعين كثيرين تستطيع أن تقرأ عنهم - فيما يتصل بالصحابة - في كتب السير والتاريخ الإسلامي المبكر وفي كتب التراجم ، وحين كان يستشهد الرجل المسلم ويترك زوجاً له وأولاداً محتاجين جميعاً إلى الرعاية ، فإذا ما صرفنا النظر عن الأولاد وتكلمنا عن الزوجة وحدها حين تكون في سن وظروف لا تستغني فيها عن الرجل : فأيهما أفضل وقد قل عدد الرجال عن عدد النساء : التزام المتزوجين بوحدة الزوجة ومجابهة الأرامل للعنت بما يحمله ذلك - بحكم الطبيعة البشرية الغلابة - من دواعي الانحراف القوية ، كما هو منتشر في البلاد التي تبشرنا بحضارتها العصرية ؟ أم أن يتجه القادرون من الرجال على الجمع بين أكثر من الزوجة الواحدة بشرع الله في العدل إلى حماية أخواتهم في الدين من دواعي الانحراف والعنت ؟ وأيهما أفضل من هذين الطريقين للنساء ، ولأولادهن ، وللمجتمع كله ؟ إنني أرى أنه - بحكم المفاهيم الإسلامية - يشبه أن يكون واجباً دينياً واجتماعياً على القادرين من الرجال أن يفعلوا ذلك .

ولو أنك قرأت التاريخ الإسلامي جيداً في هذه الفترة لرأيت نماذج متعددة كان فيها ولي أمر المرأة التي فقدت زوجها في القتال - أو غيره - هو الذي يعرض زواجها - فور انقضاء عدتها - على الصالحين من الرجال ، وقد عرض بعض كبار المحدثين لذلك في باب أسموه ( باب عرض الإنسان ابنته أو أخته على أهل الخير ) <sup>(1)</sup> ، ولعل أوضح مثال لذلك ما رواه البخاري في هذا الباب عن عبد الله بن عمر من أن أباه عمر بن الخطاب - حين تأيimt حفصة بنت عمر من خنيس بن حذافة السهمي ، وكان من أصحاب رسول الله ﷺ فتوفي بالمدينة - أتى عثمان بن عفان فعرض عليه زواج حفصة فقال عثمان : سأنظر في أمري ، يقول عمر بن الخطاب : فلبثت ليالي ، ثم لقيني فقال : قد بدا لي أن لا أتزوج يومي هذا . قال عمر : فلقيت أبا بكر الصديق فقلت : إن شئت زوجتك حفصة بنت عمر ، فصمت أبو بكر فلم يرجع إلي شيئاً وكنت أوجد عليه مني على عثمان - فلبثت ليالي ثم خطبها رسول الله ﷺ ، فأنكحها إياه ، فلقيني أبو بكر فقال : لعلك وجدت علي حين عرضت علي حفصة فلم أرجع إليك شيئاً ؟ قال عمر : نعم . قال أبو بكر : فإنه لم يمنعني أن أرجع إليك فيما عرضت علي إلا أنني كنت علمت أن رسول الله ﷺ قد ذكرها فلم أكن لأفشي سر رسول الله ﷺ ، ولو تركها رسول الله ﷺ قبلتها . هكذا كان شأن أولئك الرجال الأطهار ومجتمعهم القائم - في كل أموره الدينية

(1) راجع مثلاً : صحيح البخاري ، كتاب النكاح .

والدنيوية - على ما شرع الله ، دون نفاق اجتماعي مما يشيع فيما تبشر به من حضارة ، حيث يدعي القوم مثالية كاذبة في النظر إلى علاقة الرجال بالنساء ، لكن هذه المثالية تخفي تحتها صوراً رهيبة من شيوخ الزنا والفحشاء والمنكر ، ليس أعظمها تبادل الزوجات الذي شرعت له بعض قوانينهم .

## - 8 -

... ونستطيع أن نصل مما سبق إلى أنه حين نضع في اعتبارنا كرامة المرأة ومصلحتها ثم ننظر إلى قضية تعدد الزوجات نظرة شاملة تتعمق أبعادها ، فإننا نصل إلى أن تعدد الزوجات - على ما فيه من الماراة غير المنكورة - غالباً ما يكون أفضل للزوجة الأولى المريضة ومن في حكمها من الطلاق ، وغالباً ما يكون أصون لكرامتها ومصلحتها المادية والمعنوية وأولادها من الطلاق الذي تستطيع أن تطالب به وتحصل عليه إذا أوقعت بها الزيجة الثانية ضرراً شديداً لا تتحمله مثيلاتها . وهكذا الشأن في المرأة العاقر التي لا يستطيع زوجها مدافعة غريزة طلب الولد في نفسه . وأيضاً فإن ظروفًا كثيرة في المجتمع قد تؤدي إلى زيادة نسبة النساء عن الرجال ، وحينئذ لا يكون هناك تشريع أفضل للحفاظ على كرامة النساء وعدم تعرضهن للهمأة في طلب الرجل من تعدد الزوجات <sup>(1)</sup> ، وهذا كله في شرع من يرى الزنا فاحشة كبيرة ، أما من يفضلون لها حينئذ موضع العشيقاة الخاصة - أو العاهرة العامة - على موضع الزوجة الشرعية الثانية فلن يكون كل ما سبق - ولا ما يماثله ألف مرة - كافياً لإقناعهم بما نؤمن به .

أما الماراة غير المنكورة - بالنسبة للزوجة الأولى خاصة - فهي شيء لا يمكن تجريد حياة الناس منه في أي مجال كما سبق ، ومن الذي تطيب له أمور الحياة كلها دونما مارة أو منغص ؟ والقضية كلها - كسائر مواقف الحياة - قائمة على الموازنة بين مختلف الأبعاد والحلول واختيار أقلها ضرراً وأقربها إلى النفع والعدل بالنسبة إلى كل

(1) ننبه النظر هنا أيضاً إلى أنه حتى في ظروف عدم زيادة النساء عن الرجال ، فإن بعض النساء يكن في ظروف معينة تجعل من العسير بالنسبة لها أن يتقدم للزواج بهن الشبان الذين لم يسبق لهم زواج أو الرجال الذين ليس في ذمتهم زوجات ، وحينئذ تكون مكانة الزوجة الثانية بالنسبة لكل منهن أكرم وأفضل من العنوسة والعتة والانحراف . وأقدم مثلاً لذلك في المطلقة أو المتوفى عنها العاقر التي يناسب زواجها زوج المريضة ذات الأولاد التي سبق أن عرضنا لها ؛ وذلك لعدم حاجة الزوج هنا إلى الأولاد . وفي واقع الحياة نماذج أخرى مشابهة .

الأطراف المباشرين للقضية ، ثم بالنسبة للمجتمع كله بعامه .

ولو أن المسلمين في أخذهم بما شرعه الله لهم من إباحة التعدد قد التزموا بشرطه فيه ، فاتقوا الله في أنفسهم وفي النساء وعدلوا فيهن ، ولم يقدم عليه إلا من أباحه الله له ممن وثق في العدل - أو غلب على ظنه - وقدر عليه ، وطبقه في كل أموره جهد استطاعته - لما حدثت الشكوى المريعة المتتابة من النساء ومن المنصفين لهن وأولياء أمورهن ، ولما ترتب على أخذ المسلمين بالتعدد ما ترتب عليه من مفساد اجتماعية وخلقية غير منكرة . لكنه ينبغي علينا أيضًا أن لا تحملنا إساءة الناس - أو جمهورهم - لتشريع ما على أن نلقي على هذا التشريع نفسه - وقد قصد منه مصلحة الناس ويسرهم - بكل ما ترتب عليه من سوء استعمال الناس له . إنما يكمن الحل - في اعتقادي - في البحث عن أفضل الطرق لحمل الناس على الالتزام بما شرعه الله ، مع بقاء أصل التشريع كما شرعه الله خالداً لا يجوز لمسلم أن يطالب بنسخه وإلغائه .

## - 9 -

... وهكذا ننتهي من هذا البحث إلى أن الله تعالى شرع إباحة التعدد - بشروطه - تحقيقاً لمصالح عامة وخاصة للرجال والنساء وحفظاً لكرامتهم جميعاً ، وأن فيه - لا في غيره - أوفر قسط ممكن من ( العدل ) ( والكرامة ) للنساء في كل ظروفهن ، أما من يوقعهم في الظلم والمهانة عند التعدد فهم رجالهن لا شرع الله فيهن .

لكن من الحقيقة أن نقرر أن الظلم والمهانة والجور قد تقع ببعض النساء عندما يحدث التعدد ، بسبب ظلم رجالهن ، فما أقوم سبيل لرفع الظلم والمهانة عمن وقع بهن ذلك من النساء ؟ وما الحقيقة فيما يقال عن ذلك وفيما يتمشى معه من مسئولية التعدد عن تشرد الصغار في مصر ؟ وما حجم الضرر العام المترتب على سوء تطبيق بعض المسلمين للتعدد في مصر ، منذ بدأ المفكرون يتكلمون عن ذلك ، ثم في عصرنا الحاضر ؟ . ذلك ما نعرض له في البحث التالي .

## المبحث الرابع

الأضرار التي نشأت عن أخذ بعض المسلمين بالتعدد ،

### والطريق إلى إصلاحها

#### - 1 -

يقرر بعض المفكرين الداعين إلى إلغاء التعدد أنه لو التزم المسلمون التزاماً حقيقياً كاملاً - على مر عصورهم - بما فرضه الله عليهم من العدل في النساء لما ترتب عليه ما تقرر عندهم من مفساد بسبب أخذ بعض المسلمين به دون التزامهم بشروطه .

وقضية الظلم أو العدل عند التعدد قديمة قدم إباحة التعدد ، وقد رأينا فيما سبق (1) قول رسول الله ﷺ في أنه قد عدل بين نسائه فيما قدر عليه وما فرض الله تعالى العدل فيه ، كما قرأنا قول عمر بن الخطاب المشابه في ذلك . وهكذا كان السلف الصالح يتخرجون في النساء أن يظلموهن شيئاً ، فقد تكررت وصايا الله ورسوله ﷺ بهن - والتحذير من ظلمهن والبغي عليهن - في مواضع عديدة (2) . فلما تخفف الرجال من أمانة العدل بينهن كثرت شكواهن وانتشرت بين طوائف كثيرة في المجتمع ، حيث يروي الموفق المكي مثلاً - وهو كاتب سيرة أبي حنيفة - أنه وقع نزاع بين أبي جعفر المنصور وزوجه في معنى ميله عنها ، وطلبت العدل الذي فرضه الله لها ، ورضيت أن يكون أبو حنيفة حكماً في ذلك ، فلما أحضر أبو حنيفة سأله المنصور : كم يحل للرجل أن يجمع بين الرجال ؟ فقال : أربع . فسأله : وهل يجوز لأحد أن يقول بخلاف ذلك ؟ قال أبو حنيفة : لا . فقال المنصور لزوجته : يا هذه اسمعي . قالت : قد سمعت . وهنا قال أبو حنيفة : « يا أمير المؤمنين ، إنما أحل الله هذا لأهل العدل ، فمن لم يعدل ، أو خاف أن لا يعدل فينبغي أن لا يجاوز الواحدة ، لأن الله

(1) راجع : المبحث الثاني في قضية التعدد .

(2) راجع : الآية التي أباحت التعدد ، والبقرة 229 ، 231 ، 232 ، والآيات السبع الأولى من سورة الطلاق ، وأحاديث رسول الله ﷺ المتعددة في الوصية بالنساء مثل ما رواه مسلم عن جابر أن رسول الله ﷺ قال في خطبته في حجة الوداع : « فاتقوا الله في النساء ، فإنكم أخذتموهن بأمانة الله .. » وتكررت الوصية في أحاديث أخرى عديدة ، سنعرض لبعضها فيما يلي من فصول .



تعالى يقول : ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْلَمُوا فَوَاحِشَةً ﴾ فينبغي لنا أن نتأدب بأدب الله ونتعظ بمواعظه . هكذا حكم أبو حنيفة بين الخليفة المنصور وزوجه ، ثم إنه لما خرج أبو حنيفة أرسلت له زوج الخليفة هدايا ثمينة جداً « لأنه قال الحق في مثل هذا الموضع » كما قالت ، لكن أبا حنيفة رفضها وقال لرسولها : « أقرئها سلامي ، وقل لها : إني إنما ناضلت عن ديني ، وقلت في ذلك المقام لله ، لم أرد بتلك تقرباً إلى أحد ، ولا التمسست به دنيا » (1) .

وبالرغم من أن كبار الفقهاء قد قاموا بما ينبغي عليهم من تقرير ما شرعه الله من عدل واجب - فإنه يبدو أن ابتعاد جمهور المسلمين - في عصور انحطاطهم الديني والفكري والحضاري بعمامة - عن تفهم أمور دينهم وتطبيقها بصورة سليمة قد انعكس بالضرورة على قضية التعدد وتجلّى فيها بصورة واضحة ، حيث نقرأ كتابات متتابعة لكتاب ومصلحين يبدو فيها الأمر على هذا النحو ، حتى وصل الأمر ببعض دعاة الإصلاح الديني في أواخر القرن الميلادي الماضي وأوائل هذا القرن إلى الضيق الشديد بالتعدد إلى حد يكاد يقرب من التحريم .

فالشيوخ محمد عبده مثلاً يتكلم عن العدل الواجب عند التعدد : ثم يقول : « فمن تأمل الآيتين (2) علم أن إباحة تعدد الزوجات في الإسلام أمر مضيق فيه أشد التضيق ، كأنه ضرورة من الضرورات التي يتاح لمحتاجها بشرط الثقة بإقامة العدل والأمن من الجور . وإذا تأمل المتأمل - مع هذا التضيق - ما يترتب على التعدد في هذا الزمان من المفساد ، جزم بأنه لا يمكن لأحد أن يربي أمة فشا فيها تعدد الزوجات ، فإن البيت الذي فيه زوجتان لزوج واحد لا تستقيم له حال ولا يقوم فيه نظام ، بل يتعاون الرجل مع زوجاته على إفساد البيت كأن كل واحد منهم عدو للآخر ، ثم يجيء الأولاد بعضهم لبعض عدو . فمفسدة تعدد الزوجات تنتقل من الأفراد إلى البيوت ، ومن البيوت إلى الأمة » (3) .

(1) مناقب الأمام الأعظم للموفق ج 1 ص 211-212 وهكذا كانت مواقف أسلافنا من كبار الفقهاء العاملين المتبوعين ، وهكذا يجب أن يكون فقهاء الشريعة ، وما زال فيهم في كل عصر من وقف أمثال هذا الموقف . وسيلأتي في هذا المبحث مزيد عن موقف أبي حنيفة من التعدد .

(2) آيتي سورة النساء في الإباحة والعدل اللتين سبق أن عرضنا لهما في مبحث : كيفية إباحة الإسلام للتعدد .

(3) تفسير المنار ج 4 ص 285 - 286 .

ويشرح محمد عبده ما حدث في عهده - وفيما قبله - من مفاصد للتعدد مقارناً بينها وبين ما كان في صدر الإسلام : فيقول :

« كان للتعدد في صدر الإسلام فوائد أهمها : صلة النسب والصهر الذي تقوم به العصبية ، ولم يكن له من الضرر مثل ما له الآن ؛ لأن الدين كان متمكناً في نفوس النساء والرجال ، وكان أذى الضررة لا يتجاوز ضررتها . أما اليوم فإن الضرر ينتقل من كل ضرة إلى ولدها إلى والده إلى سائر أقاربه فهي تغري بينهم العداوة والبغضاء : تغري ولدها بعداوة إخوته ، وتغري زوجها بهضم حقوق ولده من غيرها ، وهو بحماقته يطيع أحب النساء إليه ، فيدب الفساد في العائلة كلها » . ثم يبين محمد عبده أنه يتكلم من واقع مشكلات عايشته عصره فيقول : « ولو شئت تفصيل الرزايا والمصائب المتولدة من تعدد الزوجات لأتيت بما تقشعر منه جلود المؤمنين . فمنها السرقة والزنا والكذب والخيانة والجبن والتزوير ، بل منها القتل حتى قتل الولد والده ، والوالد ولده ، والزوجة زوجها والزوج زوجته ، كل ذلك واقع ثابت في المحاكم ، وناهيك بتربية المرأة التي لا تعرف قيمة الزوج ولا قيمة الولد ، وهي جاهلة بنفسها ، وجاهلة بدينها لا تعرف منه إلا خرافات وضلالات تلففتها من أمثالها يتبرأ منها كل كتاب منزل وكل نبي مرسل » . إذن فما العلاج الذي يختاره محمد عبده لعلاج هذه المفاصد ؟ .

يقول : « فلو تربي النساء تربية دينية صحيحة يكون بها الدين هو صاحب السلطان الأعلى على قلوبهن بحيث يكون هو الحاكم على الغيرة - لما كان هناك ضرر على الأمة من تعدد الزوجات ، وإنما كان يكون ضرره قاصراً عليهن في الغالب . أما والأمر على ما نرى ونسمع فلا سبيل إلى تربية الأمة مع فشو تعدد الزوجات فيها » .

ويبدو أن محمد عبده قد أحس بأن قارئ كلامه هذا قد يقول : أنت تتحدث عن تربية النساء على الدين ثم تعقب على هذا بأنه لا سبيل إلى تربية الأمة كلها مع فشو التعدد فيها ، كأنك تعلق علاج مفاصد التعدد على تربية النساء ثم تحكم باستحالة تربية الأمة مع وجود مفاصد التعدد ، وليس في هذا طريق واضح للعلاج ، فأين الطريق ؟ ومن ثم يقول بعد ذلك مقدماً ما يراه من علاج : « فيجب على العلماء النظر في هذه المسألة ، خصوصاً الحنفية منهم الذين يبيد الأمر وعلى مذهبهم الحكم ، فهم لا ينكرون أن الدين أنزل لمصلحة الناس وخيرهم ، وأن من أصوله منع الضرر والضرار ، فإذا ترتب على شيء مفسدة في زمن لم تكن تلحقه فيما قبله فلا شك في وجوب تغير الحكم وتطبيقه على

الحال الحاضرة : يعني على قاعدة ( درء المفاسد مقدم على جلب المصالح ) . قال : وبهذا يعلم أن تعدد الزوجات محرم قطعاً عند الخوف من عدم العدل » <sup>(1)</sup> .

ونلاحظ أن الذي طالب به محمد عبده هنا ينحصر في « وجوب تغيير الحكم وتطبيقه على الحال الحاضرة بما يدرأ مفساد التعدد » لكن ، ما وسيلة تغيير الحكم ؟ أهى تقييد التعدد ؟ أم منعه أصلاً ؟ ذلك ما لا نجده مصرحاً به في كلامه هنا .

لكن رشيد رضا يروي أن للإمام محمد عبده مقالة في حكم التعدد ، نشرها في جريدة ( الوقائع الرسمية ) في 9 من ربيع الآخر 1298 هـ ، قارن فيها بين السلف ومعاصريه على نحو ما سبق ، وعرض لحكم فقهاء الحنفية بتعزيز المعدد الذي لا يعدل بعد نهيه وزجره ، وأشار إلى المفساد العظيمة التي نشأت عن التعدد في عصره ، مما لا تجيزه الشريعة ولا يقبله العقل ولم يشرع التعدد لمثله <sup>(2)</sup> .

وفي هذا ما يجعلنا نستخلص منه أن طريق الإصلاح في رأي محمد عبده كان يكمن في تقييد التعدد بالاستيثاق من قدرة مريد التعدد على العدل وتعزيز غير العادل الذي يقدم على التعدد . على أننا نضيف إلى هذا أن رشيد رضا يروي أيضاً عن الشيخ محمد عبده أن له فتوى نشرت في مجلة ( المنار ) بتاريخ 3 مارس سنة 1927 م وجاء فيها أنه يجوز الحرج على الأزواج أن يتزوجوا غير واحدة إلا لضرورة تثبت لدى القاضي كمرض الزوجة أو طلب النسل ، ولا مانع من ذلك في الدين مطلقاً . وقد سبق فيما نقلناه من كلام محمد عبده قوله : إن من تأمل الآيتين علم أن إباحة تعدد الزوجات في الإسلام أمر مضيق فيه أشد التضييق « كأنه ضرورة من الضرورات » التي تباح لاحتياجها بشرط الثقة بإقامة العدل والأمن من الجور .

وسنناقش مدى صحة شرط ( الضرورة ) في هذا المبحث فيما بعد .

ويبدو أن بعض طلبة العلم الذين كانوا يحضرون دروس الإمام محمد عبده في التفسير قد فهم من بعض دروسه أن من لا يقدر على العدل لو عقد على الزوجة الثانية فقد بطل العقد أو فسد . ومن ثم قال محمد عبده في الدرس التالي : « تقدم أنه يحرم على من خاف عدم العدل أن يتزوج أكثر من واحدة . ولا يفهم منه كما فهم بعض المجاورين أنه لو عقد في هذه الحالة يكون العقد باطلاً أو فاسداً ، فإن الحرمة عارضه لا تقتضي بطلان

العقد ، فقد يخاف الظلم ولا يظلم ، وقد يظلم ثم يتوب فيعدل فيعيش عيشة حلالاً<sup>(1)</sup> .  
فالحرمة التي يقصدها محمد عبده هنا إنما هي الحرمة ديانة لا قضاء ، يعني فيما بينه وبين  
الله دون أن يتعدى ذلك إلى حكم القاضي ببطالان العقد أو فساده .

## - 2 -

وهناك رأي آخر معاصر للشيخ محمد عبده أحدث صاحبه ضجيجاً كبيراً حينما  
جهر بأرائه في النساء وإصلاح أحوالهن ، ذلك هو رأى قاسم أمين صاحب كتاب  
( تحرير المرأة ) الذي عرض فيه لتعدد الزوجات فقال : إن الأفضل للرجل والأسرة  
والمجتمع الاقتصار على الزوجة الواحدة « ولا يعذر رجل يتزوج أكثر من امرأة إلا في  
حالة الضرورة المطلقة كأن أصيبت امرأته الأولى بمرض مزمن لا يسمح لها بتأدية حقوق  
الزوجة . أقول ذلك ولا أحب أن يتزوج الرجل بامرأة أخرى حتى في هذه الحالة  
وأمثالها حيث لا ذنب للمرأة فيها ، والمروءة<sup>(2)</sup> تقتضي أن يتحمل الرجل ما تصاب به  
امرأته من العلل ، كما يرى من الواجب أن تتحمل هي ما عساه كان يصاب به .  
وكذلك توجد حالة تسوغ للرجل أن يتزوج بثانية إما مع المحافظة على الأولى إذا  
رضيت أو تسريحها إن شاءت وهي ما إذا كانت عاقراً لا تلد ؛ لأن كثيراً من الرجال لا  
يتحملون أن ينقطع النسل في عائلاتهم » ثم يعرض قاسم أمين لآبتي الإباحة ، والعدل  
السابقتين ويقول : إن الشارع علق وجوب الاكتفاء بواحدة على مجرد الخوف من عدم  
العدل ، ثم صرح بأن العدل غير مستطاع فمن ذا الذي يمكنه أن لا يخاف عدم العدل  
مع ما تقرر من أن العدل غير مستطاع<sup>(3)</sup> ؟

وهنا يخلط قاسم أمين - كما سيخلط بعده كثيرون متابعة له - بين العدل المستطاع  
المأمور به والعدل القلبي الذي لا يملكه إلا الله ومن ثم نفى استطاعته ووجوبه عن  
الرجال<sup>(4)</sup> . فينتهي قاسم أمين إلى هذه النتيجة : « ولو أن ناظرًا في الآيتين أخذ منهما

(1) السابق ص 287 .

(2) قدمنا في المبحث السابق أن الرجل لو قدر على ذلك فإنه يوفى أجره مع الصابرين ، لكن متطلبات الغريزة  
تكون عند بعض الرجال أقوى بكثير من دواعي المروءة المثالية ، وهنا يخشى من الزلل أو يتيقن منه ، فتكون  
الزوجة الثانية حينئذ هي الأفضل ، حتى بالنسبة للزوجة الأولى وأولادها .

(3) تحرير المرأة ص 153 - 154 .

(4) انظر : للمبحث الثاني من هذه الدراسة عن التعدد .

الحكم بتحريم الجمع بين الزوجات لما كان حكم هذا بعيداً عن معناهما . وقد مر بنا تفصيل القول في أن الحكم بهذا بعيد عن معنى الآيتين ، ومن مقتضاه اتهام رسول الله ﷺ وجمهور الصحابة والمسلمين من بعدهم بمخالفة حكم الله في القرآن ، ولا يقول بهذا مسلم أو عاقل ، ومن ثم يعقب قاسم أمين على رأيه السابق بقوله : « لولا أن السنة والعمل جاءا بما يقتضي الإباحة في الجملة » (1) .

وإذ كان القول لم يستقم له بأن مفهوم الآيتين معاً يقتضي بالتحريم فإنه يلجأ إلى طريق آخر في معالجة ما يراه من مفسدات التعدد في عصره فيقول : « وغاية ما يستفاد من آية التحليل إنما هو حل تعدد الزوجات إذا أمن الجور . وهذا الحلال هو كسائر أنواع الحلال تعثره الأحكام الشرعية الأخرى من المنع والكراهة وغيرهما بحسب ما يترتب عليه من المفسدات والمصالح . فإذا غلب على الناس الجور بين الزوجات - كما هو مشاهد في أزماننا - أو نشأ عن تعدد الزوجات فساد في العائلات ، وتعد للحدود الشرعية الواجب التزامها ، وقيام العداوة بين أعضاء العائلة الواحدة ، وشيوع ذلك إلى حد يكاد يكون عائناً - جاز للحاكم رعاية للمصلحة العامة أن يمنع تعدد الزوجات بشرط أو بغير شرط حسب ما يراه موافقاً لمصلحة الأمة » (2) .

وهكذا ينتهي قاسم أمين إلى أنه وإن لم يكن نص القرآن في التعدد والعدل قاضياً بتحريم تعدد الزوجات ؛ نظرًا لما في السنة والإجماع من الإباحة - فإن من حق الحاكم أن يمنع تعدد الزوجات مطلقاً أو أن يقيد جوازه بشرط ، حسب ما يرى أنه سيقضي على فساد التعدد . وسنعرض لهذا القول بالتفصيل والدراسة في هذا المبحث ، فيما بعد .

### - 3 -

أما محمد رشيد رضا - وهو تلميذ محمد عبده وصاحبه وواحد ممن حملوا لواء الدعوة الإسلامية والذود عنها أعواناً طويلة فخلاصة قوله في التعدد هو أنه « خلاف الأصل الطبيعي في الزوجية ، فإن الأصل أن يكون للرجل امرأة واحدة يكون بها كما تكون به زوجاً ، ولكن ضرورة تعرض للاجتماع - ولا سيما في الأمم الحربية كالأمة الإسلامية - فهو إنما أبيض للضرورة ، واشترط فيه عدم الجور والظلم » (3) . ثم يعرض

(2) السابق ص 154 - 155 .

(1) تحرير المرأة ص 154 .

(3) تفسير المنار ج 4 ص 287 وراجع ما يماثل ذلك في كلام محمد عبده وقاسم أمين .

رشيد رضا لبعض مفاصد التعدد في عصره فيقول : « لنا أن نحكم بأن الذواقين الذين يتزوجون كثيراً مجرد التنقل في التمتع يوطنون أنفسهم على ظلم الأولى ، ومنهم من يتزوج لأجل أن يغيظها ويهينها ، ولا شك أن هذا محرم في الإسلام ؛ لما فيه من الظلم الذي هو خراب البيوت بل وخراب الأمم ، والناس عنه غافلون باتباع أهوائهم » (1) .

فكيف السبيل عنده إلى علاج ذلك الظلم والخراب ؟ يشير رشيد رضا إلى « إمكان منع الحكام لمفاصد التعدد بالتضييق فيه إذا عم ضرره كما هي الحال في البلاد المصرية - كما يقال - فإن الذين يتزوجون أكثر من واحدة يكثرون هنا ما لا يكثرون في بلاد الشام وبلاد الترك ، مع كون الأخلاق في البلاد المصرية أشد فساداً منها هناك في الغالب » (2) . ويفصل قوله حين كتب تحت عنوان : ( تعدد الزوجات من اليسر ورفع الحرج في الإسلام ) يقول : « إن قاعدة اليسر في الأمور ورفع الحرج من القواعد الأساسية لبناء الإسلام ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ ﴾ (البقرة 185) ﴿ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ ﴾ (المائدة 6) . ولا يصح أن يبيني على هذه القاعدة تحريم أمر تلجئ إليه الضرورة أو تدعو إليه المصلحة العامة أو الخاصة ( كما بينا ذلك في مقالات الحياة الزوجية وغيرها ) وهو مما يشق امتثاله دفعة واحدة لا سيما على من اعتادوا المبالغة فيه كتعدد الزوجات ، كذلك لا يصح السكوت عنه وترك الناس وشأنهم فيه على ما فيه من المفاصد ، فلم يبق إلا أن يقلل العدد ويقيّد ب قيد ثقيل وهو اشتراط انتفاء الخوف من عدم العدل بين الزوجات ، وهو شرط يعزّز تحقيقه ، ومن فقهه واختبر حال الذين يتزوجون بأكثر من واحدة يتجلى له أن أكثرهم لم يلتزم الشرط ، ومن لم يلتزمه فزواجه غير إسلامي » (3) .

ويزيد قوله وضوحاً وتبييناً للوسيلة العملية فيه حين يقول : « أما منع تعدد الزوجات إذا فشا ضرره وكثرت مفاصده وثبت عند أولى الأمر أن الجمهور لا يعدلون فيه في بعض البلاد لعدم الحاجة إليه بله (4) الضرورة - فقد يمكن أن يوجد له وجه في الشريعة الإسلامية السمحة إذا كان هناك حكومة إسلامية ، فإن للإمام أن يمنع المباح الذي

(2) نفسه ص 287 .

(1) السابق ص 292 - 383 .

(3) تفسير المنار ج 4 ص 294 ويلاحظ أنه عبر عن زواج من لم يلزم العدل بأنه ( غير إسلامي ) ، ولم يعبر عنه بالبطلان أو الفساد الفقهي ، تفرقاً بين الحرمة الدينية والقضائية كما وردت في كلام مشايخ محمد عبده فيما سبق .

(4) يلاحظ فيما سبق أن رشيد رضا يرى أن إباحة التعدد مشروطة بشرطين : الضرورة وأمن الجور ، وراجع ما يمثله عند محمد عبده وقاسم أمين .

يترتب عليه مفسدة ، ما دامت المفسدة قائمة به والمصلحة بخلافه . بل منع عمر ( رضي الله عنه ) في عام الرمادة أن يحد سارق ، ولذلك نظائر أخرى ليس هذا محل بيانها وللأستاذ الإمام فتوى في ذلك ذكرناها في الجزء الأول من تاريخه « ثم يقول : إنه يقل في المهذين من يجمع بين زوجين ، وإنني لا أعرف أحدًا من أصحابي في مصر وسورية له أكثر من زوج واحدة . وقد صدق الأستاذ الإمام في قوله : إنه لو كان عندنا تربية إسلامية لقل ضرر التعدد فيها » (1) .

وهكذا ينتهي رشيد رضا في اقتراحه علاج مفاصد التعدد في عصره إلى أن تعدد الزوجات مباح للضرورة بشرط العدل ، وأن للإمام أن يمنع المباح الذي يترتب عليه المفسدة ، عملاً بالمصلحة ، ويستشهد لذلك بأن عمر بن الخطاب ( رضي الله عنه ) أوقف حد السرقة في عام المجاعة ، فكأنه باقتراحه هذا يريد أن يتحول المحرم ديانة ( وهو التعدد مع عدم الضرورة والعدل حسب قوله وما فشا في عصره ) إلى محرم قضاء بحكم الحاكم عملاً بالمصلحة ودرءًا للمفاصد التي نشأت عن التعدد . وسنعرض أيضًا لدراسة هذا الرأي تفصيلًا فيما بعد .

#### - 4 -

ولا يحتاج الأمر بعد هذا إلى كثير من التدقيق لنذكر أن هناك شيئًا من التلاقي - وليس الانطباق التام - في الوسائل المقترحة لعلاج المفاصد التي نشأت عن تطبيق المسلمين للتعدد في أواخر القرن الماضي وأوائل هذا القرن ، وذلك في كل ما قدمناه عن محمد عبده وقاسم أمين ورشيد رضا . ومن هنا لا نجد شيئًا من العسر في أن نتفهم ما قاله الأستاذ أحمد بهاء الدين في تقديمه لطبعة دار المعارف لكتاب ( تحرير المرأة ) حيث قال : كان المطعن الديني أخطر المطاعن التي وجهت إلى دعوة قاسم أمين « والغريب أن أول الصحف التي تجرأت على الوقوف إلى جانب قاسم أمين كانت ( المنار ) التي كان يصدرها محمد رشيد رضا تلميذ الشيخ محمد عبده » ثم يقول أحمد بهاء الدين في التعليق على ذلك : « وليس هذا غريبًا ، ولعل مهمة قاسم أمين كانت تصبح أكثر صعوبة لو لم يسبقه الشيخ محمد عبده إلى معركة تطهير الدين من الخرافات التي علقت به عبر عصور الانحطاط » (2) . على أنه ينبغي أن ننبه أيضًا على أن رشيد رضا

(1) تفسير المنار ج 4 ص 297 - 298 .

(2) مقدمة طبعة دار المعارف لكتاب ( تحرير المرأة ) ص 23 .

قد فند قول من يقول بأن مجموع آيتي إباحة التعدد ونفي العدل يمكن أن يؤخذ منه منع التعدد ، وقد ورد ذلك في بعض كلام قاسم أمين السابق حين قال : « ولو أن ناظرًا في الآيتين أخذ منهما الحكم بتحريم الجمع بين الزوجات لما كان حكمه هذا بعيدًا عن معناهما » . أما رشيد رضا - وقد كان على شيء أكثر من الفقه بالنصوص الشرعية وكيفية استخلاص الأحكام منها فإنه يقول : « يظن بعض الميالين إلى منع تعدد الزوجات أنه يمكن أن يستنبط من هذه الآية ﴿ وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا ... ﴾ وآية ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةٌ ﴾ أن التعدد غير جائز ؛ لأن من خاف عدم العدل لا يجوز له أن يزيد على الواحدة ، وقد أخبر الله تعالى أن العدل غير مستطاع ، وخبره حق لا يمكن لأحد بعده أن يعتقد أنه يمكنه العدل بين النساء ، فعدم العدل صار أمرًا يقينًا وكفي في تحريم التعدد أن يخاف عدم العدل بأن يظنه ظنًا فكيف إذا اعتقده يقينًا ؟ » ثم يأخذ رشيد رضا في إبطال هذا الاستنباط بشيء مما فصلنا القول فيما سبق (1) .

وقد أردنا التنبيه على ذلك حتى لا يظن أحد أن رشيد رضا قد أقر كل ما ورد في كتاب قاسم أمين دون استثناء ، إنما هو قد وافقه في أمور رأى أن عرف الناس فيها ليس صادرًا عن التشريع الإسلامي مثل تغطية وجه المرأة وحبسها في البيت حبسًا مطلقًا ونحوه .

ومما يجب أن ننبه عليه هنا أيضًا أننا اهتمنا بتفصيل وجهات نظر هؤلاء الرجال الثلاثة في معالجة المفاصل التي نشأت عن سوء تطبيق المسلمين في عصرهم للتعدد (2) ، وذلك لسببين هامين يتصل كل منهما بحياتنا المعاصرة - الاجتماعية والتشريعية - بسبب قوي وهما :

الأول : أن كلاً من الرجال الثلاثة - وعلى وجه الخصوص محمد عبده وقاسم أمين - كان وما زال في نظر طوائف كثيرة من المثقفين والجمهور حامل لواء دعوة تجديدية كان لها - وما يزال - تلاميذ يعتبرون أنفسهم - بصورة ما - امتدادًا لدعواتهم التجديدية في الإصلاح الديني - فيما يتصل بمدرسة محمد عبده - والإصلاح النسائي - فيما يتصل بمدرسة قاسم أمين ، أما ثالثهم رشيد رضا فهو أحد تلاميذ مدرسة

(1) راجع تفسير المنار ج 5 ص 366 .

(2) ولد محمد عبده سنة 1849 وتوفي سنة 1905 م ، وولد قاسم أمين سنة 1863 وتوفي سنة 1908 م ، وولد رشيد رضا سنة 1865 وتوفي سنة 1935 م . أما أستاذهم جمال الدين الأفغاني فقد ولد عام 1254 وتوفي عام



محمد عبده البارزين في مجال الإصلاح الديني والدعوة إلى تطهير المعتقدات والقيم الدينية الشائعة بين جمهور الناس من الخرافة والزيف والجهل ، وجهوده في هذا السبيل مشهودة لا تنكر .

ولكل من الرجال الثلاثة امتداد زمني لم ينقطع حتى عصرنا هذا يتمثل في تيارات متنوعة أخذت عن كل منهم ، وطورت بعض أفكاره ، ولا يزال عندنا من بين المتصدين للكتابة العامة من يعتبرون أنفسهم تلاميذاً لأصحاب هؤلاء وتلاميذهم ، وما تزال أفكارهم توجه فكر قطاعات كثيرة من الداعين إلى الإصلاح في قوانين الأسرة وغيرها . ومن ثم يصبح الاهتمام بتقرير أفكار هؤلاء الرواد فيما يتصل بمثل قضية ( تعدد الزوجات ) أمراً واجباً في مجال رصد أفكار المعاصرين وتقرير أصولها ودراساتها .

والثاني : وهو نتيجة للأول ، أن كل الآراء التي تثار في مجال التشريع المعاصر لقضية ( تعدد الزوجات ) قد ترددت فيما سبق من نقول عن هؤلاء الرجال الثلاثة ، فليس هناك رأى يذكره واحد من المعاصرين في القضية إلا وقد ورد - على نحو ما - في كلام هؤلاء الثلاثة السابقين . وإذا كان الأمر كذلك فإن عرضنا لهذه الآراء ودراساتها يعتبر عرضاً لكل ما قيل وما يمكن أن يقال في القضية . بل إننا سنرى أيضاً أن ما تردد من آراء هؤلاء قد تجاوز الفكر النظري في بعض البلاد العربية والإسلامية إلى مجال التشريع القانوني حيث أخذت بعض هذه الدول - فيما أعقب عصرهم ببعض ما ورد في كلامهم السابق في القضية ، فجعلته قانوناً ملزماً لرعاياها يعاقب من يتجاوزها ، كما سنعرض لذلك في هذا المبحث .

وأيضاً فإن تلاميذ الإمام محمد عبده في مصر حاولوا إخراج بعض أفكاره السابقة إلى مجال التقنين ، كما يروي أستاذنا الشيخ محمد أبو زهرة رحمه الله : ألفت في أكتوبر سنة 1926 م لجنة مؤلفة من رجال ذوي جرأة ، وكلهم من تلاميذ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده الذين تأثروا بدعوته ، فوضعت اقتراحات لم تكن مقيدة بالمذاهب الأربعة لا تعدوها ، بل تجاوزت ذلك النطاق إلى آراء فقهاء الإسلام عامة تقتبس منها ما تراه أنفع للأسرة ، بل تجاوزت ذلك وارتقت إلى الكتاب والسنة تستبطن منهما ، ولو ناقضت في ذلك ما قاله السابقون ، وبعض ما انتهت إليه مما كان الأستاذ الإمام يدعو إليه في دروسه ، أو على التحقيق كان يدعو إلى التفكير فيه . ومما تقدمت به هذه اللجنة : أن تقيد رغبة الرجل في تعدد الأزواج ، فاشتترط لتزوج الرجل أخرى أن لا يعقد الزواج أو يسجل إلا بإذن القاضي الشرعي ، ومنع القضاة من الإذن لغير القادر

على القيام بحسن العشرة والإنفاق على أكثر من في عصمته ومن تجب نفقتهم عليه من أصوله وفروعه وغيرهم . وأنه إذا اشترطت الزوجة في عقد الزواج شرطاً على الزوج فيه منفعة لها ولا ينافي مقاصد العقد - كأن لا يتزوج عليها ، أو أن لا ينقلها إلى بلدة أخرى - صح الشرط ولزم ، وكان لها حق فسخ الزواج إذا لم يف لها بالشرط ، ولا يسقط حق الفسخ إلا إذا أسقطته أو رضيت بمخالفة الشرط .

كما تقدمت اللجنة بمقترحات أخرى أخذ بها المرسوم بقانون رقم 25 لسنة 1929 م مع شيء من التعديل لا نعرض له الآن . أما فيما يتصل بتعدد الزوجات فقد « اطرحت فكرة منع تعدد الزوجات وما من شأنه أن يؤدي إليها ، كما اطرح الإلزام بكل شرط تشترطه الزوجة ؛ لأن ذلك قد يؤدي إلى العبث بالحياة الزوجية » <sup>(1)</sup> .

## - 5 -

وقد حان الوقت لكي تعرض هذه الدراسة لكل الاقتراحات المقدمة والمحتملة في القضية بالبحث والموازنة والتقرير ؛ لأن هذا يمثل أهم الثمار العملية لهذه الدراسة التي طالت في عشرات الصفحات السابقة لكي تقدم لقارئها تصوراً متكافئاً لمختلف جوانب وأبعاد القضية ، حتى تستطيع أن تصل به في النهاية إلى أسس صحيحة - أو أقرب إلى الصحة - في الموازنة والتقدير بالنسبة إلى الاعتبارات الدينية والاجتماعية والتاريخية أيضاً ، في سبيل تحقيق أكبر قدر من مصالح الناس الحقيقة المشروعة . وهي الهدف المبتغى في كل دراسة تستحق ما يبذل فيها .

فما هي الاقتراحات المقدمة والمحتملة في القضية ؟

**أولاً : تحريم التعدد عملاً بالنص القرآني :**

وقد ورد شيء من ذلك في كلام قاسم أمين السابق ، وموجز الحجة فيه أن الله اشترط العدل للتعدد ، ثم حكم بأن العدل مستحيل ﴿ وَلَكِنْ تَسْتَطِيعُونَ أَنْ تُعْدِلُوا ... ﴾ ، ومقتضي الحكمين معاً تحريم التعدد الذي لا يباح إلا بشرط يحكم الله باستحالاته .

وقد قال بذلك كتاب آخرون كان منهم من قال به وهو يقصد الدفاع عن التشريع الإسلامي في مواجهة الأوربيين وصناعاتهم الطاعنين فيه بسبب التعدد ، ومن الأمثلة على ذلك

ما يعرض له المستشرق الإنجليزي هـ . ا . جيب من حديثه عن مبحث ( نظام المرأة في الإسلام ) للكاتب الهندي سيد أمير علي في كتابه ( روح الإسلام ) حيث يقول عنه جيب : إنه نظر إلى القرآن نظرة العقلاني فكان مما قاله سيد أمير علي : أن اشتراط القرآن تحقيق العدل وإلا وجب الزواج بواحدة ، يعادل المنع في الواقع « لأن العدل المطلق يستحيل تحقيقه في المسائل العاطفية »<sup>(1)</sup> . ويعلق جيب في المراجع على ذلك بقوله : « هذه الحجة البارة جزء من سلاح الكتاب المناصرين للمرأة وأغلب الكتاب المجددين . ولكن ليس صحيحاً أن محمد عبده وافق عليها ، كما أن علماء الأزهر لم يجدوا عناء كبيراً لتفنيدها وطرحها »<sup>(2)</sup> .

وقد رأينا في الصفحات السابقة رد رشيد رضا لهذا القول ، وقد كان الأستاذ الإمام محمد عبده أفقه بكثير من أن يقول مثل هذا القول ، كما أشار إلى ذلك جيب ، وهي بعد ليست - في مجال الاستنتاج الفقهي الصحيح - حجة بارة ، إنما هي محض مغالطة تتجاهل السنة والإجماع ، لكن بعض الكتاب غير المحققين قد نسبوا إلى محمد عبده شيئاً من القول بها ، وليس لهم في هذه النسبة أي مستند صحيح ، وقد مر بنا كلامه المفصل في معالجة مفاصل التعدد في عصره - وقد كان يعددها ويحمل عليها بصورة شديدة - فلم نجد عنده ما يؤيد هذا الزعم من غير المحققين ، من قريب ولا بعيد ، كيف وهو الذي يعدد فوائد التعدد في صدر الإسلام حينما كان المسلمون ملتزمين بشرع الله في النساء وفي أنفسهم ؟ .

وقد رأينا فيما سبق<sup>(3)</sup> أن هذا الفهم قد اتخذ ذريعة لتحريم تعدد الزوجات في تونس بحكم القانون ، فقد نصت المادة الثامنة عشرة من التشريع التونسي للأحوال الشخصية على أن تعدد الزوجات ممنوع ، وكل من تزوج وهو في حالة الزوجية وقبل فك عصمة الزواج السابق يعاقب بالسجن لمدة عام وبخبطة<sup>(4)</sup> قدرها مائتان وأربعمائة ألف فرنك ، أو بإحدى العقوبتين ، ولو أن الزواج الجديد لم يرم طبق أحكام القانون . ويعاقب بنفس العقوبات كل من كان متزوجاً على خلاف الصيغة الواردة بالقانون عدد 3 لسنة 1957 م المؤرخ 3 محرم سنة 1377 هـ ، أول أغسطس سنة 1957 م والمتعلق بتنظيم الحالة المدنية ويرم

(1) الاتجاهات الحديثة في الإسلام ص 125 وانظر : روح الإسلام ، الفصل الخامس .

(2) الاتجاهات الحديثة ص 161 وراجع مجلة : نور الإسلام ص 564 - 572 وتاريخ الأستاذ الإمام .

(3) راجع مبحث : على أي نحو أباح التشريع الإسلامي للمسلمين تعدد الزوجات ؟ .

(4) غرامة .

عقد زواج ثان ويستمر على معاشرة زوجه الأولى ، ويعاقب بنفس العقوبات الزوج الذي يعتمد إبرام عقد زواج مع شخص مستهدف للعقوبات المقررة للفقرتين السابقتين <sup>(1)</sup> .

وقد قرأنا أيضا أن المرحوم عبد العزيز فهمي ( باشا ) قد أعد بحثًا حرم فيه تعدد الزوجات ، وما لا شك فيه أن ما يستند إليه هذا البحث لا يخرج عن أحد أمرين : إما التعسف الباطل في استخراج التحريم من آتي الإباحة ونفي العدل - على النحو السابق - وإما الاستناد إلى المصلحة كما سنعرض له فيما يلي :

وأما ما كان القائلون باستخراج التحريم من مجموع الآيتين - فإنه مما لا شك فيه أنه قول باطل ، واضح البطلان لكل من ينظر فيه لحظات ، كيف وهو يتضمن اتهامًا للنبي ﷺ - وهو نفسه الذي أوحيت إليه كلمات القرآن الذي يستنبطون منها ، وهو القائم من الله على تبليغها وتطبيقها - بأنه هو وجميع الصحابة والمسلمين من بعدهم - قد خالفوا النص القرآني إباحة وفعلاً وإقراراً حتى أتى هذا القائل بزعمه الباطل ، وقد فصلنا القول في إبطاله بما لا يحتاج المرء معه عند العقلاء - إلى مزيد <sup>(2)</sup> .

### ثانياً : تحريم التعدد بحكم الحاكم تحقيقاً للمصلحة ودرءاً للمفسدة :

ومن قال بهذا قاسم أمين ورشيد رضا ، وقد اقترب الإمام محمد عبده في بعض كلامه منه شيئاً ما ، بيد أنني لم أقرأ له فيه كلاماً صريحاً ، والأرجح عندي أنه كان يطالب بتشريع يمنع مفسدات التعدد في عصره ، وأنه كان يكتفي في ذلك بتقييد التعدد فيمن تتحقق فيه شروط العدالة <sup>(3)</sup> المطلوبة شرعاً وعقاب من يخالف العدل الواجب من المعددين ، كما أشار إلى ذلك في تعزيز الحنفية للمعدد الذي لا يعدل بعد نهيه وزجره .

أما الذي قال بهذا الرأي صراحة فهو قاسم أمين الذي يقول : إنه عند شيوع الفساد بسبب التعدد فإنه يجوز للحاكم - رعاية للمصلحة العامة - أن يمنع تعدد الزوجات مطلقاً ، أو يقيد جوازه بشروط . وقد وافقه رشيد رضا في قوله : إن للإمام أن يمنع المباح الذي يترتب عليه مفسدة ، ما دامت المفسدة قائمة به والمصلحة بخلافه . وقد وافقهما غيرهما في ذلك .

(1) راجع الأحوال الشخصية للمصريين المسلمين فقهاً وقضاء للمستشار محمد الدجوي ص 38 .

(2) راجع مبحث : على أي نحو أباح التشريع الإسلامي تعدد الزوجات ؟

(3) ومن تكون عنده ضرورة لذلك كما سبق في بعض كلامه .

ويستند القائلون بهذا إلى القاعدة الفقهية التي تقول : إن للحاكم المسلم أن يمنع جمهور المسلمين من بعض ما هو مباح في الأصل ، إذا ترتبت على فعلهم لهذا المباح مفسدات كبيرة تبرر هذا الحظر ، على أن يكون هذا الحظر مقدراً في نوعه وزمنه بمقدار ما يترتب عليه من المفسدات ، فهو أشبه بمنع الطبيب المريض من بعض الأطعمة - المباحة في الأصل - لعله مؤقتة ينتهي المنع بانتهائها .

ولذلك نظائر في الشريعة الإسلامية من عمل الخلفاء الراشدين وحكم الأئمة الفقهاء ، ومن أشهر نماذج ذلك في عصر الصحابة نهى عمر بن الخطاب ( رضي الله عنه ) بعض ولاته على البلاد المفتوحة عن التزوج بالكثانيات أو إمساكنهن مع علمه بأن أصل نكاحهن حلال بقوله تعالى : ﴿ أَلَيْسَ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَّهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ ... ﴾ ( المائدة 5 ) ، لكن عمر بن الخطاب أقدم على هذا النهي لما تضمن هذا الزواج من الأضرار الكبيرة وعملاً بمصلحة المجتمع الإسلامي عامة (1) .

على أن رشيد رضا قد بنى كلامه في تدخل الحاكم بالمنع على فكرة أخرى لا نسلم له بصحتها ، وهي أن تعدد الزوجات أبيض في الإسلام بشرطين : الضرورة ، والأمن من الجور ، أما الأمن من الجور فقد ثبت - كما سبق - بنص القرآن الكريم ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْلَمُوا فَوَاحِدَةً ﴾ ، وأما الضرورة فلسنا نجد لها شرطاً للتعدد لا في القرآن الكريم ، ولا في السنة الصحيحة ، ولا في عمل جمهور الصحابة والتابعين والسلف . وقد مر بنا ما حكاه القرطبي من إجماع العلماء على أن الربط بين الشرط وجوابه في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَقْسِطُوا فِي آلِبَنَاتِ فَإِنَّكُمُوهَا مَا طَابَ ... ﴾ لا مفهوم له ولا تأثير في مشروعية الحكم في الآية ، فمن لم يكن وصياً على أحد من اليتامى ولم يخف الجور فيهم فله أن ينكح ما طاب له مما شرعه الله بشرط العدل ؛ لأن الآية نزلت جواباً لمن خاف ذلك لكن حكمها أعم (2) من ذلك . وكما قال الشيخ محمود شلتوت فإن مشروعية تعدد الزوجات في الإسلام لا

(1) انظر في تحقيق ذلك وتكييفه الفقهي كتابنا ( منهج عمر بن الخطاب في التشريع ) ص 301 - 306 وهذا المثال من فقه عمر بن الخطاب أصبح في الاستدلال على حظر الحاكم بعض المباحات لمصلحة عامة ، من المثال الذي استشهد به رشيد رضا فيما سبق ( وهو وقف حد السرقة عام الجماعة ) ولهذا الوقف عندنا تكييف فقهي آخر فصلناه في كتابنا المشار إليه آنفاً ص 244 - 255 وهذا المثال الذي سقناه أيضاً أنسب في الاستدلال بالنظر إلى موضوعه وهو النكاح .

(2) راجع بحث : على أي نحو أباح التشريع الإسلامي تعدد الزوجات .

تتوقف على شيء آخر وراء أمن العدل وعدم الخوف من الجور<sup>(1)</sup>.

وصحيح أننا قدمنا في المبحث السابق ظروفًا يمر بها الأفراد والمجتمعات تجعل تعدد الزوجات أفضل طريق مؤد للمصلحة الفردية والجماعية ، وذلك في ظروف مرض الزوجة وعقمها وزيادة النساء عن الرجال وما إلى ذلك مما فصلنا القول فيه ، ولكن ليس معنى هذا أننا نرى أن من لم يتحقق فيه شيء من ذلك فقد حرم عليه التعدد ، بل إن الله تعالى لم يشترط لإباحته سوى أمن الجور ، فمتى أمن المسلم الجور جاز له التعدد كائناً ما كانت ظروفه الخاصة ، وعلى هذا سار المسلمون في عصر الصحابة ومن تبعهم بإحسان فما سأل واحد منهم الآخر عن ضرورته في التعدد ، إنما كان الذي يجري على لسانهم فيه هو أمن الجور<sup>(2)</sup> ، فمن وثق أنه سيعدل أو غلب ذلك على ظنه ولم يخش الجور جاز له التعدد سواء كانت زوجته مريضة أو عقيماً أم لم تكن . لكن هناك أمراً دقيقاً بالغ الأهمية ينبغي أن نتنبه إليه في ذلك وهو أن من شأن من يثق في العدل عند التعدد أن يكون لأصل رغبته في التعدد مبرر قوي ، نفسياً كان هذا المبرر أم راجعاً إلى ظروف خاصة في الزوجة الأولى ، فمتى شعر الزوج برغبة قوية في زوجة ثانية ووثق من العدل بينها وبين زوجته الأولى حسب ما أوجب الله فلا بد أن عنده من المبررات القوية المشروعة التي دفعت به إلى إرادة التعدد ، كخوف الوقوع في الزنا وإن لم تكن زوجته مريضة أو كارهة ، أو رعاية أرملة وأيتام لا راعي لهم ولا حامي من السقوط والانحراف ، أو غير ذلك من المبررات التي من أجلها شرع الله التعدد .

وفي ضوء هذا فإن الضرورة قد تكون موجودة عند الرجل ويكون التعدد محرماً عليه مع ذلك ، مثل ما إذا كانت الزوجة الأولى مريضة مرضاً شديداً على النحو السابق ورضيت بأن يتزوج غيرها ، لكنه خشى الجور إن تزوج ثانية وترجع عنده أنه إن تزوج أخرى فلن يعدل في حقوق الأولى ، وحينئذ فإن الزوجة الثانية تكون محرمة شرعاً عليه بنص القرآن الكريم ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْلُوا فَوَاحِشَةً ﴾ مع وجود الضرورة وإذن الزوجة الأولى . وأيضاً فإنه إذا زادت النساء زيادة كبيرة في المجتمع عن الرجال فليس معنى هذا أن كل رجل له الحق في أن يتزوج أكثر من واحدة ، إنما ذلك مباح للقادرين على العدل

(1) الإسلام عقيدة وشريعة ص 175 وقد كان المرحوم الشيخ محمد المدني من الذين اقترحوا من اشتراط الضرورة مع العدل ، مما لم يصح عندنا ، راجع كتابه ( المجتمع الإسلامي كما تنظمه سورة النساء ) ص 273 .

(2) راجع مثلاً ما جرى على لسان أبي حنيفة في أول هذا المبحث .

المالكين لشروطه المادية والنفسية ، وذلك مع وجود الضرورة العامة .

ومحصلة القول في قضية ( العدل ) و ( الضرورة ) <sup>(1)</sup> أن اشتراط الله سبحانه وتعالى للعدل يتضمن في حد ذاته - ودون شرط آخر - أن يكون عند الرجل مبرر قوي مشروع لرغبته في التعدد ، سواء كان هذا المبرر نفسياً أو راجعاً إلى ظروف خاصة أو عامة . أما إذا كان مبرره إلى التعدد محتوياً على الظلم بأن قصد الزواج بأخرى للإضرار بزوجه الأولى والكيد لها ولأسرتها ، أو قصد منه الكيد لأبنائه منها بإغنايه أولاداً من أخرى يفضلهم على أبنائه من الأولى ويخصهم بثروته - فلا شك في أن التعدد حينئذ يكون محرماً على الرجل ؛ لأن مصدره في نفسه إنما هو قصد الإضرار والظلم ، وقد أمر الله تعالى بالاعتصام على الواحدة عند خشية الظلم ، كما أمر بإمسакها بمعروف أو تسريحها بإحسان ، وأمر أيضاً بالعدل في الأبناء وذوي القربى .

فالحقيقة أن اشتراط العدل ونفي الظلم يغني - في تحقيق الخير ونفي الشر - عن أي شرط آخر ، بخاصة في أمور العلاقات الإنسانية التي ترجع إلى النفس البشرية ومتطلباتها المعقدة المتشابكة التي لا يلائمها اشتراط ( ضرورات الظروف الخارجية ) في وقت قد تكون فيه ( الضرورات النفسية الداخلية ) أهم وأكثر فعالية عند كثير من الناس <sup>(2)</sup> .

... وإذا كنا قد انتهينا من ذلك إلى أن الله تعالى لم يشترط لإباحة التعدد سوى الأمن من الجور ، وإذا كان الناس في عصر محمد عبده وقاسم أمين ورشيد رضا - وفي غيره من العصور لم يلتزموا بما أوجبه الله من عدل عندما عددوا زوجاتهم فترتبت على ذلك مفسدات اجتماعية وخلقية ودينية كثيرة - فهل يحملنا ذلك كله على مطالبة الحاكم ولي الأمر بأن يمنع التعدد بقانون نظراً للمصلحة ، كما طالب به قاسم أمين ورشيد رضا وغيرهما ؟ .

قلنا إن المستند الفقهي لهذه المطالبة هو أن من حق الحاكم أن ينهي عن بعض المباحات لمصلحة عامة كما فعل عمر في النهي عن نكاح الكتائيات . لكننا عندما ننعم

(1) وقد جرننا إليها - على النحو السابق - أن رشيد رضا بنى عليها اقتراحه بمنع الحاكم لتعدد الزوجات نظراً للمصلحة ، كما قد وردت من قبل في بعض كلام محمد عبده وقاسم أمين وغيرهما من بعد .

(2) مما نقصده بالظروف النفسية حالة ما إذا تطلعت نفس الرجل بصورة قوية إلى امرأة أخرى ترضى بأن تكون زوجة ثانية له ، وهو بين أن يطلق امرأته الأولى ، أو يقيم علاقة غير مشروعة مع الثانية ، ولم يفلح الرجل في حمل نفسه على الانصراف كلية عن هذه المرأة الثانية ، وكان التعدد أفضل وأنفع للزوجة الأولى من الطلاق ، رغم ما في التعدد من مرارة غير منكورة .

النظر في هذا الاقتراح نرى أن هناك أضرارًا ستترتب على العمل به لا تقل - إن لم تزد - عن الأضرار التي دعت إلى اتخاذ هذا القانون لتحقيق المصلحة ودرء المفسدة .

ومن هذه الأضرار أننا نمنع رجالاً محتاجين إلى الزوجة الثانية حاجة شديدة - من الحاجات التي سبق أن عرضنا لنا - ثم هم بعد ذلك من الدين والقدرة بحيث يثقون من العدل ويقدرّون على مطالبه ، وندفعهم دفقاً إلى طلاق زوجاتهم لاستبدالهن بأخريات ، مع أن الزوجة الثانية قد تكون في ظروف تجعل أضرار الطلاق بالنسبة لها أكثر بكثير من مرامة التعدد مع العدل الواجب المقدور عليه من زوجها .

ولم يقل أحد في أي عصر - وما أظن أن أحداً يستطيع أن يقول - : إن جميع المسلمين الجامعين بين أكثر من زوجة واحدة في أي عصر ظالمون جائرون ، فمهما انتشر الجور والظلم بين المعدّدين فسيقى منهم - في نهاية الأمر - عادلون ، قلّة كانوا بعد ذلك أم كثرة ، لكنهم موجودون .

وحتى إذا سلمنا بصحة كل ما قيل عن مفسدات التعدد وانتشارها في المجتمعات الإسلامية فإنما هو من نوع تسليمنا بانتشار بعض الموبقات الأخرى بينهم ، أعني أنه انتشار بين الكثرة لكن يبقى منهم بعد ذلك من هو بعيد عنها ملتزم بما شرع الله فيها ، ولم يُخلِ الله الأرض في أي عصر من مسلمين صادقين .

وإذن سيقى دائماً هؤلاء الرجال المحتاجون إلى التعدد لحاجات مشروعة القادرون على العدل فيه بما شرع الله ، الذين يحمل إليهم هذا القانون مضار كثيرة من الطلاق لاستبدال الزوجة ، بل إن هذا القانون ليحمل إلى زوجاتهم الأوليات وإلى أبنائهم منهن وإلى المجتمع كله من الأضرار ما يفوق ضرر التعدد ومرارته ، حين لا يكون الطلاق أفضل سبيل للزوجة الأولى ، بخاصة إذا كانت مريضة أم أولاد أو عقيماً أو مُحبّة لزوجها مُشَبَّهة له على كل حال ، وحين يكون في الطلاق تشريد للصغار وضياع ، بما يزيد الانحراف في المجتمع وتفكك روابط القرابة بما لا تقاس به مضار التعدد العادل .

ومن أضرار هذا القانون المقترح أنه يؤدي ببعض النساء والفتيات في المجتمع إلى الزنا والعلاقات غير المشروعة وأحياناً إلى امتهان الدعارة ، وذلك في ظروف زيادة عدد النساء عن عدد الرجال في المجتمع ، وظروف خاصة تمر بها المرأة وتجعل أمر الزواج غير ميسر لها إلا مع ذي زوجة أخرى ، قادر على إعفافها جسدياً وماليّاً مع العدل بينها وبين الزوجة الأولى ، وتلك حالة الأرملة ذات الأولاد التي ما تزال تطلب الزوج ، سواء



كانت ذات مال بعد ذلك أم لم تكن ، وهي أيضًا حالة نساء كثيرات في منتصف العمر لا تستغني كل منهن عن الرجل ولا يقدم على الزواج منها عادة الشباب من الرجال الذين هم في مقتبل العمر ، إنما يقبل على الزواج منها زوج المريضة ذات الأولاد ، أو زوج العاقر الذي لا يريد أن يطلقها ، ويريد الولد من غيرها ، وهي أيضا حالة المرأة - وأحيانًا الفتاة - التي تحب رجلًا متزوجًا من غيرها وترتضي أن تكون زوجة ثانية له وتفضل ذلك على أن تكون الزوجة المفردة <sup>(1)</sup> لغيره وهذا يحدث ولا ينكره مطلع على أمور الواقع - ومن شأن هذا القانون أن يدفع هؤلاء جميعًا إلى العلاقات غير المشروعة مع الرجال ، وربما دفع بعضهم - عند الحاجة - إلى نوع من الدعارة المستترة .

ومن هنا قلنا : إن تحريم التعدد مطلقًا بقانون يؤدي إلى أضرار تلحق بعض الرجال وبعض النساء وبعض الأولاد ، ومن ثم تؤدي إلى فساد في المجتمع لا يقلل عن المفساد التي من أجلها فكر المصلحون في هذا القانون ، إن لم تزد عليها ، حتى لو سلمنا بصحة ما يُذكر عن مفساد تطبيق بعض الناس للتعدد <sup>(2)</sup> . ولو لم يكن من مفساد المنع إلا إيقاع الرجال والنساء ذوى الحاجة إلى التعدد بحسب ظروفهم في العنت والإكثار ظروف الزنا والعلاقات غير الشرعية والأولاد غير الشرعيين ، والإكثار من الطلاق وتشريد الأولاد في المجتمع الإسلامي - لكفى هذا في رجحان مفساد المنع من التعدد على ما يقع من مفساد بسبب عدم التزام بعض الناس بالعدل الواجب عند التعدد .

ومن القواعد المقررة في أصول التشريع الإسلامي أن الضرر لا يُزال بالضرر الراجع عليه ، وأي ضرر أكبر مما ذكرناه ؟ وقد قرأنا أن بعض من عددوا زواجهم في بعض البلاد - التي حرّمت التعدد بقانون وعاقبت عليه - كان يُخرج نفسه من العقاب بأن يقول : إن المرأة التي ثبتت عليه معاشرتها ليست زوجة ثانية له ، إنما هي عشيقه ، وذلك اعتمادًا على أن القانون الوضعي في هذا البلد لا يعاقب على الزنا إلا عقابًا تافهًا في حالات خاصة .

ولا يقاس منع التعدد هنا للمصلحة على منع عمر نكاح الكتايات كما سبق ؛ لأن عمر إنما نهى أمراءه على البلاد المفتوحة عن الزواج بالكتايات خوفًا من أن يقتدي بهم عامة المسلمين فيختاروا أهل الذمة لجمالهن « وكفى بذلك فتنة لنساء المسلمين » كما

(1) وقد أشرنا من قبل إلى قصة الكاتبة الأمريكية فاني هيرست ( الطريق الخلفي Back Street ) التي صورت منها أفلام عديدة في هوليوود وغيرها ( ومنها مصر ) ولقيت إقبالًا عظيمًا ، وقصتها تلخص فيما نشر إليه .

(2) وسنرى فيما بعد مدى صحة ذلك وحججه الحقيقي في عصرنا الحاضر .

صرح به في سبب النهي<sup>(1)</sup> . ولم تكن ترتب على النهي مفساد ومضار ، إنما ترتبت عليه المصلحة العامة ومنع من مفساد كثيرة يسببها إقبال جمهور المسلمين على بعض ما هو مباح في أصله ، فكان من المناسب عندئذ أن يصدر عمر النهي الذي يحقق المصلحة العامة دون أن ترتب عليه مفساد عامة تساويه أو تقاربه ، إنما هي التضحية ببعض الأهواء الفردية والجامها . أما في التشريع المقترح بتحريم التعدد للمصلحة ودرءًا للمفسدة فإن وجهة المصلحة نفسها تنتهي بنا إلى أن المفساد التي ترتب على المنع أكبر من المفساد المعالجة به<sup>(2)</sup> .

وفيما يتصل بالزنا فلسنا ننكر أنه موجود وشائع في كثير من البلاد الإسلامية ، لكن شيوعه وانتشاره على هذا النحو لا سبب له إلا ابتعاد جمهور المسلمين عن الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في شتى مجالات حياتهم ، ولو أنهم تربوا على الإسلام وخالط قلوبهم والتزمت به مختلف تشريعاتهم لما كان للزنا هذا الشيوع والانتشار في مجتمعاتهم . ولكن ليس معنى هذا أن نزيد من فرض شيوع الزنا والعلاقات غير المشروعة في المجتمع بأن نحرم تعدد الزوجات بحجة أن الزنا موجود ومنتشر فعلاً ؛ لأن الأوضاع الحافظة ينبغي أن لا تعالج بما يزيد منها ويكثر فُرصها .

وعلى هذا لا تستقيم الحجة التي يذكرها بعض المستشرقين في ردهم على الربط بين منع التعدد وانتشار الزنا بأن الزنا منتشر فعلاً في المجتمعات الإسلامية التي تأخذ بتعدد الزوجات ، فمن الحق أن نقرر أن انتشار الزنا في المجتمعات الإسلامية يقل كثيراً جداً عما هو عليه في البلاد الغربية التي تأخذ بنظام الزوجة الواحدة ، حيث يصعب كثيراً أن نجد في كثير من مجتمعاتهم عذراء واحدة بعد سن البلوغ ، وحيث يمارس الأبناء والبنات صلاتهم الجنسية غير المشروعة في سن مبكرة ويظل كثير منهم يمارسها مع تقدمه في السن وتغير ظروفه الاجتماعية ، مما هو مشاهد مصرح به في كتبهم وأفلامهم وتقاريرهم الاجتماعية والجنسية ، بل وفي كثير من تشريعاتهم الفقهية . وليس للزنا في

(1) راجع كتابنا ( منهج عمر بن الخطاب في التشريع ص 301 - 306 ومراجعته ) .

(2) راجع أيضاً في البحث السابق تجربة الشعوب الأفريقية في منع التعدد وما أجمع عليه الباحثون من أن النتيجة التي ترتبت على حمل الأفريقيين على التخلي عن تعدد الزوجات هي اتجاه متزايد نحو الانحلال وفساد الأخلاق ، وقارن ذلك بحال الشعوب الأوروبية التي تمنع التعدد بقانون وانتشار المخادنة والعلاقات غير المشروعة عندهم .

مجتمعات المسلمين - بالرغم من كل شيء - مثل هذا الانتشار والإقرار الجماعي من جمهور الناس . ومن هنا لا يكون الكتاب الآخذون بوجهة النظر الإسلامية مخطئين حين يقررون أن الزنا والعلاقات غير المشروعة أكثر انتشاراً في المجتمعات الأوربية وغيرها التي تأخذ بنظام الزوجة الواحدة منه في المجتمعات الإسلامية التي ما تزال تأخذ بمشروعية تعدد الزوجات ، وهذا على الرغم من محاولة بعض المستشرقين وصنائعهم التشكيك في ذلك <sup>(1)</sup> . وقد أقر بعض المستشرقين الآخرين بصحة ما نقرره <sup>(2)</sup> ، وهو حق مشاهد يؤيده كل دليل .

والى جانب قلة الزنا النسبية في المجتمعات الإسلامية التي ما تزال تأخذ بنظام التعدد ، فإن انتشاره على هذا النحو مرهون برجوع المسلمين إلى مبادئ دينهم وهدم محاكاة الأجنبي في كل ما يَصُوره لنا حضارة ومدنية وتقدماً ، وأيضاً فإن تكثير ظروف انتشاره - أو تقليلها - مرهون بأن يفكر المسلمون جيداً فيما يَعرُّ لهم ويعرض عليهم من تشريعات قبل إقرارها وإلزام الناس بها .

... وهكذا ننتهي من كل ما سبق إلى أن منطق المصلحة العامة - والموازنة بين مختلف مقتضياتها - يرفض تحريم تعدد الزوجات بحكم القانون . ولو أن ذلك - من الناحية النظرية الخالصة - أمر كان يمكن أن يدخل في نهى ولي الأمر عن بعض المباحات درءاً لمفسدة عامة يقضي عليها هذا المنع . وهنا لا بد أن نقرر - بصورة نظرية أيضاً - أن التكليف الفقهي لنهي الحاكم عن بعض المباحات لا ينسخ أصل مشروعيتها ولا يلغي النص الذي شرعها ، إنما هو - فحسب - وقفٌ للعمل بأصل هذه المشروعية ، وهو وقف مؤقت بتحقيق المصلحة وزوال المفسدة ، ومتى زالت ألغى الوقف المؤقت ورجع الحكم إلى أصله الثابت الذي لم ينسخ ولم يُلغَ ، تماماً كما لو شفي المريض الذي منعه الطبيب من بعض الأطعمة فإن هذا الخطر يزول ليرجع الأمر فيه إلى الإباحة الأصلية . ولهذا فإن نهى عمر بن الخطاب السابق عن إمساك غير المسلمات من الكتايات إنما

(1) راجع مثلاً : كتاب هـ . أ . جيب ( الاتجاهات الحديثة في الإسلام ) ص 161 - 162 ومراجعته .

(2) راجع مثلاً : كلام جيرار دي نرفال وليدي مورجان في المبحث السابق . وهناك استطلاعات رأي تنشر نتائجها في الغرب بين الحين والحين تشير إلى أن نسبة ( الخيانة الزوجية ) هناك تجاوزت 50 % من الزوجات في أعرق البلاد الأوربية ، والكلام عن ( الثالث الفرنسي ) في ذلك مشهور فكيف بغير المتزوجات ؟ والصورة غاية في الوضوح في أعمالهم الفنية من أفلام ومسرح .

كان مرهوناً بظروف المسلمين عندئذ ، أما أصل الحل فهو موجود ثابت دائم مقروء في القرآن الكريم معمول به من قبل ومن بعد من جمهور المسلمين . ولو فرضنا - نظرياً - أن جمهور أولي الرأي من المسلمين كانوا قد انتهوا إلى أن وقف العمل بتعدد الزوجات وقتاً ما يقضي على مفسدات ترتب عليه دون أن تترتب على نفس المنع مفسدات أخرى - وهذا محض افتراض نظري لم يحدث ، وما أظن أنه سيحدث - فإن هذا الوقف كان سينتهي فور القضاء على المفسدات ويرجع الأمر إلى أصل ( الإباحة ) التي شرعها الله تعالى ، ولا تبديل لكلمات الله ، ولا نسخ ، ولا إلغاء .

وقد أردنا أن نقرر هذا في وضوح - رغم أن الواقع الفعلي للمسلمين قد رفض فكرة المنع أصلاً للمصلحة بحسب ما انتهينا إليه - كيلا يظن إنسان ما أنه حتى لو صدر مثل هذا القانون فإنه يلغي الإباحة الأصلية للتعدد ويحل محلها في شرع المسلمين ، إنما يظل شرع الله - على كل حال - هو الثابت الأصلي الخالد <sup>(1)</sup> ، واجتهاد الناس هو المؤقت ، القابل للخطأ والصواب . ومن هنا نقرر أن حكم الله في المجتمعات الإسلامية التي ألغت التعدد بقانون وضعي وعاقبت عليه - ما زال هو ( الإباحة الأصلية بشرط العدل المطلوب ) ولو انتهت بهم عقول بعضهم إلى أن هذا القانون يلغي المفسدات التي نشأت عن تطبيق المسلمين للتعدد ، وهو ما لم نوافقهم عليه فيما سبق .

... وإذا كنا قد رفضنا الأخذ بتحريم التعدد عملاً بالنص القرآني أو درءاً للمفسدات ، مع تسليمنا بأن بعض المسلمين لا يلتزمون بما شرع الله من عدل عند التعدد فترتب المفسدات عليه - فإن محصلة الأمر تنتهي بنا هنا إلى أن تطبيق بعض المسلمين للتعدد ينتج مفسدات ، والتشريع الإسلامي - كما هو مقرر - شرع لتحقيق المصلحة ورفع الحرج ، ولم يشرع ليتخذ بعض الناس سبيلاً إلى الإضرار ، ومن القواعد الأصولية المقررة أن الضرر يزال « وهي قاعدة مشهورة في الشريعة ، ومعدودة من قواعدها الهامة ، لقوله ﷺ : « لا ضرر ولا ضرار » » <sup>(2)</sup> .

فكيف إذن يزال الضرر الذي يقع على بعض النساء والأولاد وينتشر أثره إلى المجتمع كله بسبب عدم التزام بعض المسلمين للعدل الواجب في جمعهم بين أكثر من زوجة ؟

(1) راجع أيضاً تكييفنا الفقهي لتهي عمر بن الخطاب عن متعة الحج - وهي مشروعة بالقرآن والسنة - ومعنى النهي المؤقت الملل لأسباب موضوعية ( تقتضيه ) في ( منهج عمر بن الخطاب في التشريع ) ص 338 - 342 .

(2) راجع : أصول التشريع الإسلامي لأستاذنا الشيخ علي حسب الله ص 262 . وقد سبق تخريج الحديث .

ذلك ما نعرض له في الاقتراح التالي :

ثالثاً : تقييد تعدد الزوجات بالاستيثاق أولاً من قدرة مريد التعدد على القيام بما يقتضيه العدل المشترك من إنفاق وحسن عشرة :

والسبيل إلى هذا الاستيثاق هو إصدار قانون بأن لا يتم زواج مريد الجمع بين أكثر من زوجة إلا بعد أن يرجع أمره إلى القاضي الذي يأذن له بالجمع بين أكثر من زوجة واحدة إذا تحقق من قدرته على الإنفاق والعدل بإعطاء كل زوجة حقوقها المشروعة ، وإلا لم يأذن له .

ويمكن أن يصاغ ذلك على نحو ما فعلت لجنة الأحوال الشخصية المشكلة سنة 1926 م من تلاميذ الشيخ محمد عبده ، حيث صاغته على النحو التالي : تقييد رغبة الرجل في تعدد الأزواج ، فيشترط لتزوج الرجل أخرى أن لا يعقد الزواج أو يسجل إلا بإذن القاضي ، الذي لا يأذن لغير القادر على القيام بحسن العشرة والإنفاق على أكثر من في عصمته ومن تجب نفقتهم عليه من أصوله وفروعه وغيرهم .

وقد أخذ قانون الأحوال الشخصية السوري بنحو ذلك إذ نص في المادة السابعة منه على أن « للقاضي أن لا يأذن للمتزوج بأن يتزوج على امرأته إذا تحقق أنه غير قادر على نفقتها » وورد في المذكرة الإيضاحية عن هذه المادة « ولما كان إباحة التعدد مشروطاً فيها شرعاً المقدرة على الإنفاق على الزوجات جميعاً ، وكان المشرع قد أخذ بقول من قال بالتفريق لعدم الإنفاق فقد منع زواج المتزوج مرة ثانية إذا كان لا يستطيع الإنفاق بناء على قاعدة سد الذرائع » (1) .

كما نص التشريع العراقي للأحوال الشخصية في المادة الرابعة منه على أنه « لا يجوز الزواج بأكثر من واحدة إلا بإذن القاضي ، ويشترط لإعطاء الإذن تحقق الشرطين الآتين :

( أ ) أن تكون للزوج كفاية مالية لإعالة أكثر من زوجة واحدة .

( ب ) أن تكون هناك مصلحة مشروعة .

ونص في المادة الخامسة على أنه « إذا خيف عدم العدل بين الزوجات فلا يجوز التعدد ، ويترك تقدير ذلك للقاضي » .

ونصت المادة السادسة منه على أن « كل من أجرى عقدًا بالزواج بأكثر من واحدة

(1) راجع كتاب ( الأحوال الشخصية للمصريين المسلمين فقهاً وقضاء ) ص 37 .

خلافًا لما ذكر في الفقرتين 4 ، 5 يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة ، أو بالغرامة بما لا يزيد على مائة دينار ، أو بهما <sup>(1)</sup> .

ووجهة نظر القائلين بهذا التقييد مبنية على أن الله تعالى أوجب العدل وأمر بالاعتصام على واحدة إذا خيف الجور ، وحينما كانت قلوب المسلمين عامرة بالإيمان والتقى فإنهم كانوا يتخرجون في النساء فلا يعددون إذا خافوا الجور ، وحينما كانوا يعددون فإنهم كانوا يتقون الله في النساء وفي أنفسهم وفي أبنائهم فيعدلون ، لكن مرت بالمسلمين بعد ذلك ظروف أضعفت وازع الدين في قلوبهم ، فأصبح منهم من يقدم على التعدد وهو غير قادر على الإنفاق على من في ذمته من زوجة - أو زوجات - وأبناء وأهل ، فضلاً عن أن يضيف إليهم زوجة أخرى ، وأصبح منهم من يقدم على الزواج من أخرى وليس له فيه رغبة ولا مصلحة حقيقية ، إنما هو يريد فحسب أن يكيد لزوجته وأهلها لنزاع شب بينهم كثيراً ما يكون هو المخطئ فيه ، وأصبح من جهالهم من يعدد زوجاته لا لشيء إلا للفخر بما يجمع تحت حوزته من نساء يتركهم وأولادهم للضياع والفاقة .

فلما لم يقف هؤلاء جميعاً وأمثالهم عند حدود شرع الله في الاعتصام على واحدة إن خاف الجور ، ولم يعد لهم من ضمايرهم ما يحضهم على ذلك أو يحاسبهم عليه - وجب حملهم على ما أمر الله بطريق القانون بالجماء مريدي التعدد إلى أن يكشف كل منهم عن أحواله المادية والنفسية والدينية لينظر القاضي : هل ينتظر في كل منهم - بمراجعة هذه الأحوال - أن يعدل إذا عدد ، أم أنه فاقد لإمكان العدل <sup>(2)</sup> ؟ فإن كانت الأولى أجاز له : وإلا حظر عليه ، وعاقبه إن أقدم مع الحظر - أو دون إذن - عقاباً تعزيراً رادعاً .

(1) راجع : السابق ص 38 .

(2) نبه هنا أيضاً على أننا أبطلنا فيما سبق أن الله تعالى قد اشترط شيئاً غير ( العدل المستطاع ) ، وكلام القائلين بالضرورة مع العدل غير صحيح من الناحية الدينية ، وليس له مستند صحيح في النصوص والأدلة المعتبرة ، وأيضاً فمن الناحية الاجتماعية فإن من مقتضيات سؤال القاضي عن ضرورة الزوج في التعدد الكشف عن أسرار البيوت والعلاقات الزوجية التي يحرص الإسلام على أن تظل مستورة بين الزوجين ، وأيضاً فإنه قد يدفع الزوج المريد على القول بما لا ينبغي على زوجه الأولى بما تستحيل معه الحياة الزوجية بعده ، وقد يدفع ذلك القاضي إلى سؤالها ، ويأتي كل منهما بشهوده ، فيؤدي ذلك إلى فساد وشر كبير قد يكون الطلاق أهون منه ، فكأننا دفعنا احتمال الضرر بأضرار متيقنة أكبر منه ، وبهذا نبطل ما ينادي به بعض الناس من وجوب تحري القاضي عن ( ضرورة ) الزوج .

ويقول القائلون بهذا التقييد إن قصدهم منه معالجة الأضرار التي نشأت عن عدم التزام جمهور المحدثين بقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْلُوا فَوَلَّيْكُمْ أَمْوَالَكُمْ بِحَمْلِهِمْ عَلَى وَجوب الالتزام بها وتعزيرهم على مخالفتها . فمقصدهم في هذا - كما يقولون - تحقيق المصلحة العامة بتطبيق النص القرآني .

... هذه وجهة نظر القائلين بهذا التقييد ، فإذا ما أتينا إلى مناقشتها فإننا نقول - كما قال أستاذنا الشيخ محمد أبو زهرة - : إنه ليس في ظاهر آية الإباحة ما يمنع ولي الأمر من أن يجعل هذين القيدين ( العدالة بحسن العشرة والإنفاق ) في موضع التطبيق « وليس في الكتاب ما يحرم بصفة قطعية على ولي الأمر في مصر أن يسلك هذا المسلك » <sup>(1)</sup> . على أن الحاجز الفقهي في ذلك - في رأي أستاذنا الشيخ أبي زهرة - يكمن في إجماع المسلمين من لدن عصر النبي ﷺ وعصر الصحابة إلى عصر الأستاذ الشيخ محمد عبده ، وما علمنا أن النبي ﷺ منع زواج أحد لعده قدرته على الإنفاق ، أو لعده إثباته العدالة ، ولم نعرف أحداً من الصحابة أمر أن يتحرى هذا التحري عند التعدد <sup>(2)</sup> .

على أننا نرى - من وجهة فقهية نظرية خالصة <sup>(3)</sup> - أن ذلك الحاجز الفقهي يمكن أيضاً اجتيازه إذا نظرنا للقضية بروح عمرية مثل التي كان يصدر عنها عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) في تشريعاته لحمل جمهور الناس على الالتزام بحدود ما شرع الله . وليس هذا التقييد المقترح أجراً تشريعياً من إيقاع عمر بن الخطاب الطلقات الثلاث المجتمعة ثلاثاً لا واحدة ؛ لأنهم عند ذاك كانوا يتقون الله في الطلاق ولم يتتابعوا في جمع الثلاث في كلمة واحدة - وهذا الجمع مخالف لما شرعه الله في الطلقات من حيث التفرق - « فلما تركوا تقوى الله وتلاعبوا بكتابه ، وطلقوا على غير ما شرعه ، ألزمهم عمر بما التزموه عقوبة لهم وتعزيراً . فإن الله إنما شرع الطلاق مرة بعد مرة ، ولم يشرعه كله مرة واحدة . فمن جمع الثلاث في مرة واحدة فقد تعدى حدود الله وظلم نفسه ولعب بكتاب الله . فهو حقيق أن يعاقب ويلزم بما التزمه ، ولا يقر على رخصة الله وسعته ، وقد صعبها على نفسه ولم يتق الله ولم يلتزم بحدوده » <sup>(4)</sup> . ومن ثم فإننا

(1) الأحوال الشخصية ص 98 .

(2) السابق .

(3) أما الواقع في مصر فسوف نعرض له بالبحث ، بعد هذا التقرير الفقهي النظري ، وستضمنه رأينا النهائي في القضية .

(4) راجع في التكييف الفقهي لتشريع عمر هذا : كتابنا ( منهج عمر بن الخطاب في التشريع ) ص 307 - 312 .

نستطيع أن ننظر إلى قضية تقييد التعدد بمثل هذه الروح العمرية إذا ما توفرت شروط هامة - سنقرها بعد قليل - ودعنا النظرة المجادة الحكيمة التي توازن كافة الاعتبارات التشريعية والمصلحية إلى ذلك .

وهذا نوع من تغير الأحكام بتغير ظروف الناس وتقواهم ومدى التزامهم بما شرع الله ، وما دام الغرض منه تحقيق مصالح الناس بحملهم على ما أتى به النص دون خروج عنه - فهو مشروع . أما أن أحدًا في الأجيال السابقة لم يقل به فأرى أن هذا لا يحول بيننا فقهياً وبين الأخذ به ؛ لأن مجاله ليس هو استحداث شيء من أصله في الدين ، إنما هو فحسب استحداث وسيلة لحمل جمهور الناس على الالتزام بقيد ورد في القرآن الكريم نصاً ( وهو العدل ، والاعتصار على واحدة إذا خيف الجور ) .

فإذا قلنا إن مهمة ولي الأمر في كل عصر أن يبحث عن أفضل السبل لحمل الناس على أحكام الشريعة بما يحقق مصالحهم العامة ، فإن له أن يستحدث في سبيل ذلك طرقاً تلائم تغير ظروفهم . ولقد كان عمر بن الخطاب <sup>(1)</sup> سيد فقهاء الشريعة الإسلامية في تطبيق النصوص بما يحقق مصالح الناس المتغيرة ، وكان في هذا عبقرية جريئة لم يمنعه من كثير من تشريعاته الاجتهادية أنها لم تكن في عصر رسول الله ﷺ وعصر أبي بكر ؛ لأنه كان يعلم يقيناً أن أحكام الله كلها شرعت لتحقيق مصالح الناس ، وأن على الفقهاء المجتهدين في كل عصر أن يتحروا أفضل السبل - بما يناسب ظروف الناس في عصرهم - لتطبيق النصوص التشريعية عليها ، وإن استحدثوا في سبيل ذلك طرقاً وأساليب وتنظيمات لم تكن موجودة من قبلهم ، ما داموا ملتزمين فيها بإطاري ( النص ) و ( المصلحة ) عاملين على انطباقهما معاً <sup>(2)</sup> .

فمن الناحية الفقهية النظرية يمكن تقييد تعدد الزوجات على النحو السابق باستحداث قانون ( رفع الأمر إلى القاضي المسلم ليرى إمكان تحقق العدل أو عدم

(1) الذي شهد له رسول الله ﷺ بأنه ( لم ير عبقرية من الناس ينزع نزع ) مناقب عمر في صحيح البخاري ومسلم .

(2) راجع دراستنا المطولة ( منهج عمر بن الخطاب في التشريع ) وانظر - بصفة خاصة - ( الالتزام بالنصوص ) ص 65 - 69 و ( الأرض المفتوحة ) ص 131 - 174 و ( المؤلفة قلوبهم ) ص 175 - 191 و ( إحياء الأرض الموات ) ص 192 - 194 و ( إقطاع الأرض ) ص 195 - 202 و ( تخميس السلب ) ص 211 - 212 و ( تضمين الصناع والمؤتمنين ) ص 235 - 236 و ( إسقاط حدي السرقة والزنا ) ص 244 - 266 و ( منعة الحج ) ص 338 - 342 و ( استحداث نظم إدارية ومنشآت ووظائف ) ص 381 - 415 .



(إمكانه) ، وذلك فيما إذا اتفقت آراء جمهور الفقهاء المعبرين - أو معظمهم على الأقل - في عصر ما على أن جمهور من يعدد زوجاته في هذا العصر أصبح فاقداً أو مخالفاً يقيناً لشروط العدل بينهم ، وانتشر الفساد والضرر من جراء ذلك في المجتمع الإسلامي بما يستوجب تدخل ولي الأمر<sup>(1)</sup> ، ودلت موازنة الأمور بصورة نزيهة على أن هذا التقييد يحقق المصالح العامة دون أن تترتب عليه مضار أو مفسدات ترجح المضار البقية التي تحدث من إباحته إباحتها مطلقة ، أو تساويها على الأقل . فإذا ما ثبت أن لهذا التقييد ضرورة اجتماعية عامة وملحة وأن فيه سبيل الإصلاح الذي لا تترتب عليه المفسدات العامة - كان لولي الأمر أن يصدره - ولو لم تكن فيه سابقة في العصور الماضية ، ما دام يقصد من إصداره حمل الناس على النصوص الشرعية وما يحقق مصالحهم دون فساد مقابل . ويكون هذا الإصدار قياساً على تشريعات متعددة أصدرها عمر بن الخطاب ( رضي الله عنه ) لحمل الناس حملاً على حدود الله بما يحقق مصالحهم ويتمشى مع ظروفهم المتغيرة ، دون أن يترتب على ما يصدره مفسدات عامة تساوي أو تقارب المفسدات التي دعت إلى إصدار التشريع الذي لم يكن قبل عصره .

فهل تتوفر في هذا الاقتراح بتقييد التعدد هذه الشروط التي تجعله صالحاً للخروج إلى حيز التطبيق الواقعي ؟ .

ذلك ما نعرض له في الصفحات التالية :

... بعد هذا التقرير الفقهي النظري واستعراض وجهة نظر المنادين بالتقييد ، فإننا - في مجال بحث اقتراح تطبيقه في مصر وإخراجه إلى حيز التنفيذ الواقعي - لا بد أن نقدم هذه الأسئلة الهامة أولاً : هل تعدد الزوجات في مصر الآن توفرت فيه الظروف التي

(1) ومن الناحية النظرية أيضاً فإنه لو تضمن مثل هذا القانون المتحدث عنه عقاباً تعزيراً لمن يعدد دون إذن القاضي أو مخالفاً له فإن هذا العقاب لا يؤثر في شرعية العقد الذي عقده إذا كان مستوفياً لكافة شروط الصحة الشرعية . وقد سبق أن الإمام محمد عبده قد أفتى - رغم حملته الشديدة على التعدد في عصره - بأن عقد المعدد حيثئذ صحيح ؛ لأن المحرم هنا محرم ديانة « وهي حرمة عارضة لا تقتضي بطلان العقد » كما قال : « فقد يخاف الظلم ولا يظلم ، وقد يظلم ثم يتوب فيعدل فيعيش عيشة حلالاً » وهذا هو الصحيح المتمشي مع ما عليه جمهور الفقهاء . راجع أيضاً : ( الأحوال الشخصية ) لأستاذنا الشيخ محمد أبي زهرة ص 95 فقد المعدد صحيح ، وإن لم يأذن به القاضي ، ولا يؤثر التعزير في صحته . وهذا التنبيه مبني على الافتراض النظري بإجازة صدور قانون التقييد وعقاب من يخالفه . وفي الصفحات التالية نعرض رأينا في إخراج هذا الاقتراح إلى حيز التطبيق الواقعي .

اشتراطنا وجودها لتقييد التعدد بإذن القاضي على النحو السابق ؟ بمعنى : هل تنتهي بنا إحصاءات التعدد في مصر إلى أنه ظاهرة منتشرة بين المسلمين ترتب عليها فساد اجتماعي كبير لعدم التزام المعددين بالعدل الواجب ؟ وما حجم التعدد ؟ وما حجم المفاصد المترتبة عليه ؟ وهل إذا صدر هذا القانون المقترح بالتقييد يزيل هذه المفاصد دون أن ترتب عليه أضرار ومفاصد أخرى تساويها أو تزيد عليها .

والذي قادنا إلى هذه الأسئلة هو يقيننا ( الذي ما نظن أن أحدًا يجادل في صحته ) بأن ظاهرة تعدد الزوجات قد قلت من حيث الحجم والأثر عما كانت عليه في عصر محمد عبده وقاسم أمين ، أعني من نحو قرن من الزمان فلم يعد ما ذكره كل منهما - وغيرهما من معاصريهما - عن التعدد ومفاصده قائمًا بنفس الصورة ، ولا بما يقرب منها . وإذا كان بعض معاصرينا يطالبون بتقييد التعدد فينبغي عليهم أولاً أن يشبثوا لنا بالإحصاءات الصحيحة أن تعدد الزوجات في مصر ( في سنة 1416 هـ - 1995 م ) ما زال يشكل ظاهرة تؤدي إلى ظلم وفساد اجتماعي يستحق أن تنصدي له تشريعًا . ولا يكفي في ذلك أن يستشهدوا لنا بما ذكره محمد عبده وقاسم أمين ورشيد رضا عن مفاصد التعدد في أواخر القرن الماضي أو أوائل القرن الحالي ، فلقد تغيرت أمور كثيرة في المجتمع منذ ذلك ، ولم يعد ما ذكره هؤلاء صادقًا على عصرنا . فما صورة التعدد الآن ؟ يروى المستشار علي منصور<sup>(1)</sup> في كتاب له طبع سنة ( 1390 هـ - 1970 م ) « أنه لا خلاف في أن نسبة المتزوجين بأكثر من زوجة واحدة لا تعدو 1,5 % أي 15 في الألف ، وهؤلاء معظمهم في الريف ومعظمهم من متقدمي السن ، وأغلب الظن أنهم عددوا الزوجات في وقت أن كان الفلاح يرى أن الإكثار من الذرية فيها معونة له على الزرع والإنتاج . وهم في طريقهم إلى الانقراض »<sup>(2)</sup> .

وإذا كانت كل الدلائل الاجتماعية في مصر تشير إلى أن نسبة المعددين لزوجاتهم أخذت في التناقص التدريجي - فإن لنا أن نستنبط من ذلك أن نسبة المعددين قد تناقصت الآن إلى ما يقرب من الواحد في المائة - أو يكاد - وبما لاشك فيه أيضًا أن فيهم من يقوم

(1) وكيل مجلس الدولة الأسبق بالقاهرة ، ورئيس محكمة الاستئناف بها من قبل ، وقد تولي أيضًا رئاسة المحكمة العليا في ليبيا . وهو يرجع هنا إلى إحصاءات لا خلاف في صحتها ، وتدرجه في مختلف وظائف القضاء عشرات السنين قد مكنته من أن يرى الصورة الاجتماعية على حقيقتها .

(2) مقارنات بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية ص 181 .

بواجبات العدل المفروض - مهما بلغ هؤلاء من القلة في زعم بعض المطالبين بالإلغاء أو التقييد . فأين المفسد الموهلة التي يتحدث عنها هؤلاء إذن ؟ وما حجمها في المجتمع ؟ وهل هي مسئولة حقاً - كما يقولون - عن مشكلة التشرذ و انحراف <sup>(1)</sup> الأحداث في مصر ؟ ما أظن أن منصفاً يستطيع أن يرجع هذه المشكلة الكبيرة المتعددة الأبعاد والجدور والأسباب إلى ظاهرة تعدد الزوجات الضئيلة الحجم والأثر في مصر إلى هذا الحد .

ومنذ خمسة وأربعين عامًا ، وعندما كان حجم تعدد الزوجات وأثره في مصر أكبر نسبيًا مما هو عليه الآن - استشهد فضيلة الأستاذ الشيخ محمود شلتوت ( شيخ الأزهر الأسبق ) بإحصائية لمكتب الخدمة الاجتماعية جاءت نتيجة لبحث حالات التشرذ وبيان الأسباب التي تحدثه مع النسبة المئوية لكل سبب ، وقد جاء فيها أنه ليس لتعدد الزوجات من حالات التشرذ أكثر من 3 % وهي تساوي تمامًا - في تلك الإحصائية - نسبة ( قسوة المنزل على الطفل ) ، و ( قسوة المخدوم على الخادم ) « ولا ريب أنها نسبة ضئيلة جدًا لا يصح أن يذكر بإزائها أن للتشرذ علاقة بتعدد الزوجات ، وأن تتخذ تلك العلاقة أساسًا للتفكير في وضع حد للتعدد ، مع ما للتعدد من فوائد اجتماعية وخلقية تربو بكثير وكثير جدًا عن هذه النسبة » <sup>(2)</sup> .

ونضيف إلى ذلك أنه في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المعاصرة فإن حياة جمهور الناس لم تعد مهيأة لانتشار التعدد المؤدي إلى المفسد على مستوى تخشى معه هذه المفسد التي تحدث عنها محمد عبده وغيره ، بل على العكس من ذلك فإن هذه الظروف تؤدي تدريجيًا إلى تقليل فرص هذا التعدد واتجاه الناس إليه ، بحيث أصبح يكفي تمامًا ترشيد الناس إلى ما أوجبه الله عليهم من عدل إن رغبوا في التعدد للقضاء على معظم آثار المفسد التي تكون قد ترتبت على أخذ بعض السابقين لهم في التعدد .

(1) من البرامج الموهلة في السذاجة التي تطلع بها علينا أحيانًا أجهزة الإعلام في مصر في سبيل ما يظنه بعض الكاتبتين محاربة لتعدد الزوجات وتفقيرًا للناس منه - قصة تمثيلية تروي أن أربعة غلمان مشردين التقوا مرة بمحض المصادفة في أثناء تشردهم ، وقص كل منهم على الآخر قصة حياته وسبب تشرده ، فإذا بهم يكشفون جميعًا أنهم أبناء رجل واحد من أمهات مختلفات ، لا تعرف واحدة عن الأخرى شيئًا ؛ لأن أباهم رجل مزواج يجمع في ذمته بين أربع زوجات دائما ويغيرهن كل حين ! وما لاشك فيه أن ظروف الحياة في مصر وانتشار التعليم بين جمهور الناس لم يعد يتيح مثل هذه النماذج التي أصبحت تدخل في باب الأدب الهزلي المقصود منه إضحاك الناس وتسليتهم ، لا معالجة مشكلات ومأس واقعية تلج على الناس وتنتشر بينهم .

وقد قررنا فيما سبق أن التقييد ممكن فقهيًا ، لكن إذا دعت إليه ظروف عامة من الفساد المترتب على الإباحة المطلقة ، ولم تكن تترتب على هذا التقييد مفسد أكبر ، وقد رأينا أن هذه ( الظروف العامة من الفساد ) ليست متحققة في عصرنا - ولا ينتظر أن تتحقق في المستقبل القريب - بصورة تستحق تشريع التقييد ، وفي ظل ذلك فإنه حين نقارن بين الإباحة المطلقة ( وهو ما جرى عليه العمل منذ عصر الرسالة ) مع شيء قليل من الفساد في عصرنا يتجه تدريجيًا إلى القلة ويمكن معالجته مع هذا بالتعليم والترشيد الديني والاجتماعي ، وبين التقييد بإذن القاضي على النحو السابق بما يتضمنه من احتمال خطأ القاضي في التقدير وصعوبة وصوله إلى الحقيقة في كثير من الحالات <sup>(1)</sup> وما في هذا من تدخل في حرية التعاقد الأصلية ، وما فيه من احتمال منع بعض المتحايين الراغبين في التعدد رغم كل الظروف وما قد يؤدي إليه ذلك ببعضهم من الصلة غير المشروعة بدافع العاطفة أو الرغبة الغلبة - فإننا ننتهي من هذه المقارنة إلى أن الإباحة المطلقة هي الأفضل ، برغم كل ما يقال عنها . ولعل فيما قرأناه من أن سوريا التي كانت قد أخذت بالتقييد - كما سبق - قد « ثبت لها فشلها في التطبيق فألغي » <sup>(2)</sup> - ما يؤيد ذلك .

... ومن ثم ننتهي من ذلك كله إلى أن حجم تعدد الزوجات في مصر الآن - ومثله أو قريب منه كثير من البلاد العربية والإسلامية - واتجاه المستقبل فيه ، والآثار المترتبة عليه ، لا يمكن أن تكون مسؤولة - مسئولة أساسية أو خاصة أو معتبرة في التشريع - عن ظواهر ( التشرد ) و ( السرقة ) و ( القتل ) و ( الخيانة ) و ( التزوير ) و ( الكذب ) و ( الجبن ) كما كان الحال فيما يروى عن عصور سابقة <sup>(3)</sup> . فإذا أضفنا إلى ذلك ما فصلنا القول فيه من مضار ومفاسد كبيرة تترتب على المنع أو التقييد لا تقارن بها المضار القليلة في عصرنا المترتبة على الإباحة المطلقة - فإننا ننتهي - من وجهة المصلحة العامة كما تبدو لنا ، ومن موازنة كافة الاعتبارات الاجتماعية والتشريعية في القضية - إلى رفض مطلبي المنع والتقييد ، مقررين الأمور التالية :

1 - أن الظروف والاعتبارات الاجتماعية الآن لا توفر مبررات تشريعية تبيح حظر

(1) نشير هنا إلى أن طالب التعدد قد يظهر العدل ولا يعدل ، وقد ترضى الزوجة الثانية بشيء من ضيق العيش وعسره تشارك فيه الزوجة الأولى التي قد تفضل ذلك بدورها على الطلاق ، لرغبة كل منهما في الزوج .

(2) راجع : مقارنات بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية ص 184 .

(3) راجع مثلاً : كلام الشيخ محمد عبده السابق عن مفسد التعدد في عصره .

التعدد أو تقييده ؛ لأن المفاسد التي يمكن أن تترتب على أحد هذين القرارين ترجح كل ما يقال عن مفساد التعدد المعاصرة ، مع وضعنا في الاعتبار أيضًا أن كثيرًا مما يقال يتضمن مبالغات وتهويلات غير دقيقة .

2 - أن الحجم الحقيقي للمفاسد المترتبة على أخذ قلة من الناس بالتعدد يمكن معالجته في إطار خطة عامة لإرجاع المسلمين إلى التمسك الحق بدينهم وفهمه بصورة سليمة من الانحراف والزيف والخرافة .

وإذا وازنا مثلاً بين الحجم الحقيقي لمفاسد التعدد الآن والحجم الحقيقي للمفاسد المترتبة على انتشار ظاهرتي ( الرشوة ) و ( الإهمال ) مثلاً - مع وجود قوانين صارمة تعاقب عليهما إن ثبتا - لانهما إلى أن الحل الحقيقي لكثير من مشكلات حياتنا المعاصرة يكمن في تربية المسلمين على التمسك بمبادئ دينهم وتكوين ضميرهم الداخلي أكثر مما يكمن في إصدار تشريعات لا يعدم المنحرفون وفاقدو الضمير الديني سبلاً متعددة لمخالفتها والتحايل عليها بكل طريق .

3 - فيما يتصل بالزوجة الأولى فإنه لو وقع بها - بسبب الزواج الثاني - ضرر وظلم بما لا يستطاع معه دوام العشرة بين أمثالها فإنها تستطيع أن تطلب من القاضي التفريق ، وحينئذ يطلقها القاضي طليقة بائنة إذا ثبت الضرر وعجز عن الإصلاح بينهما<sup>(1)</sup> . وقد سبق أن ذكرنا أن اللجنة المشكلة في سنة 1926 م كانت قد تقدمت بمشروع كان فيه أنه « إذا اشترطت الزوجة في عقد الزواج شرطاً فيه منفعة لها ولا ينافي مقاصد العقد ، كأن لا يتزوج عليها ، وأن لا ينقلها إلى بلدة أخرى - صح الشرط ولزم ، وكان لها حق فسخ الزواج إذا لم يف لها بالشرط ، ولا يسقط حق الفسخ إلا إذا أسقطته أو رضيت بمخالفة الشرط » . لكن اطرحت هذه الفكرة « لأنها قد تؤدي إلى العبث بالحياة الزوجية »<sup>(2)</sup> .

ونضيف إلى ذلك أن في مذاهب الفقهاء المعبرين في الشريعة ما يتسع للأخذ بذلك ، فقد ورد مثلاً في كتاب ( المغني ) لابن قدامة المقدسي شيخ الحنابلة في عصره : « أن الشروط في النكاح تنقسم أقساماً ثلاثة : أحدها : ما يلزم الوفاء به ، وهو ما يعود

(1) كما نصت على ذلك المادة السادسة من قانون الأحوال الشخصية المطبق حالياً ، وراجع أيضاً المواد من

11- منه .

(2) راجع : الأحوال الشخصية لأستاذنا الشيخ محمد أي زهرة ص 15 .

إليها نفعه وفائدته ، مثل أن يشترط لها أن لا يخرجها من دارها أو بلدها ، أو لا يسافر بها ، أو لا يتزوج عليها ، ولا يتسرى عليها . فهذا يلزمه الوفاء لها به ، فإن لم يفعل فلها فسخ النكاح . يروى هذا عن عمر بن الخطاب ( رضي الله عنه ) وسعد بن أبي وقاص ومعاوية وعمر بن العاص رضي الله عنهم ، وبه قال شريح وعمر بن عبد العزيز وجابر ابن زيد وطاووس والأوزاعي وإسحق » وقد استدلل لصحة هذا القول بما روي من قول النبي ﷺ : « إن أحق ما وفيتم به من الشرط ما استحلتتم به الفروج » رواه سعيد ، وفي رواية « إن أحق الشروط أن توفوا بها ما استحلتتم به الفروج » متفق عليه ، وأيضاً قول النبي ﷺ : « المسلمون على شروطهم » ؛ ولأنه قول من سمينا من الصحابة ، ولا نعلم لهم مخالفاً في عصرهم فكان إجماعاً <sup>(1)</sup> .

4- وفيما يتصل بالزوجة الجديدة فهي إما تكون عالمة بما في ذمة المتقدم إليها من نساء وإما أن يكون قد خدعها وأوهمها بأن ذمته خالية من النساء ، فإن كانت عالمة راضية فلا بد أن عندها من الأسباب ما يجعلها ترضى بزواج رجل تشاركها فيه غيرها من النساء ، وإن كان قد خدعها وأوقع الزواج بها ضرراً لا يستطيع معه دوام العشرة بين أمثالها فإنها تستطيع طلب التفريق - إذا رغبت - عملاً بالمواد التي سبقت الإشارة إليها ، ويمكن للمشرع أن يساعد على منع ذلك إذا أوجب على الرجل عند توثيق زواجه أن يقر بما في ذمته من زوجات ، وأن يعاقب على الكذب في هذا المقام عقاباً تعزيرياً رادعاً يكون في الاعتبار عند نظر القاضي طلب التفريق الذي قد ترفعه الزوجة طالبة التفريق للضرر <sup>(2)</sup> .

(1) المغني ج 6 ص 458-459 ويجب أن نسجل أيضاً أن فقهاء آخرين كثيرين يطلون هذه الشروط ولا يرتبون على مخالفتها حق الفسخ للزوجة . وقد تبادل أصحاب القولين أنواعاً من الاستدلال بالنص والعقل ، راجع أيضاً : فتح التقدير ج 3 ص 231 وما بعدها والأم ج 5 ص 65 وما بعدها ، و ( الأحوال الشخصية ) لأستاذنا الشيخ محمد أبي زهرة ص 165-169 و ( الشروط المقترنة بالعقد ) في كتابي ( دراسات في أحكام الأسرة ) .

(2) كتب هذا الكلام كله قبل صدور القرار بقانون رقم 44 لسنة 1979 م الذي ورد النص فيه على أنه : « يعتبر إضراراً بالزوجة اقتران زوجها بأخرى بغير رضاها - ولو لم تكن اشترطت عليه في عقد زواجها عدم الزواج عليها - وكذلك إخفاء الزوج على زوجته الجديدة أنه متزوج بسواها .

ويسقط حق الزوجة في طلب التفريق بمضي سنة من تاريخ علمها بقيام السبب الموجب للضرر ، ما لم تكن قد رضيت بذلك صراحة أو ضمناً » ( مادة 6 مكرر ) .

وورد في المذكرة الإيضاحية لهذه المادة أن مشكلة الجمع بين أكثر من زوجة مشكلة اجتماعية ، وأن هذا =

5 - إن الباحثين المسلمين الذين انتهوا إلى وجوب إقرار الناس على ( الإباحة الأصلية المطلقة فيما يتصل بقضية تعدد الزوجات ، ووجوب ترك الناس في شرط العدل إلى ضمائرهم الدينية التي يجب توجيه النظر والجهد إلى تريبتهما على مبادئ الإسلام وقيمه المنزلة ) إنما دفعهم إلى هذا ما استقر عندهم من يقين بأنه هو الطريق الأفضل المحقق لمصالح الناس العامة ، رغم ما يؤدي إليه تطبيق بعض الناس له من مفساد ، لكنها قليلة إن قيست بما سترتب على الاقتراحات البديلة المطالبة بالمنع أو التقييد من شرور أكبر ومخاطر أعظم .

ولم تكن الشريعة الإسلامية في وقت ما حائلاً بين الناس وتحقيق مصالحهم العامة ، فلقد رأينا أنه كان في الفقه الإسلامي ما يتسع لتحقيق المصلحة العامة لو كانت تتحقق بالحظر المؤقت أو بالتقييد ، لكنها لا تتحقق بأحدهما قط إلا إذا صرفنا النظر في فهمنا لمدلول ( المصلحة العامة ) عن المبادئ الإسلامية الأصلية وولينا وجوهنا في هذا الفهم شطر قيم ومفاهيم أخرى غربية وشرقية تبعد كثيراً عن قيم الإسلام وتحاربه ، ولا تدخل في اعتبارها حياة أخرى غير هذه الحياة الدنيا .

ويكذب هؤلاء الذين يقولون إن المقرين للإباحة الأصلية في التعدد من الفقهاء لهم أرب خاص في هذا ؛ لأن معظمهم من متعددي الزوجات ، فهم يدافعون عن أنفسهم

= التشريع في نطاق الشريعة الإسلامية ، وهو في الوقت ذاته لا يقي على مشكلة تعدد الزوجات إلا برضا الزوجات أنفسهن وقد استشهد لصحته ببعض نصوص من القرآن والسنة ومذهبي أحمد ومالك وقاعدة العرف .

وقد درست ذلك تفصيلاً في كتابي ( دراسات في الأحوال الشخصية ) ص 75 - 125 وتبين لي - بصورة قاطعة - أن هذا النص ليس له أي سند صحيح من القرآن والسنة والفقه الإسلامي بمذاهبه وقواعده ، وبهذا يكون خارجاً على نصوص الشريعة وقواعدها ، كما أن فيه حكماً صريحاً على بعض ما أباحه الله تعالى بأنه ضرر وظلم .

ثم حكمت المحكمة الدستورية العليا في عام 1985 م بعدم دستورية هذا القانون ، كما توقعنا من قبل في كتابنا المشار إليه آنفاً . ومن ثم عدلت نصوصه بما يقلل البعد بينها وبين الفقه الإسلامي الصحيح وصدر بها القانون رقم 100 لسنة 1985 م وفيه النص على أنه « يجوز للزوجة التي تزوج عليها زوجها أن تطلب الطلاق منه إذا لحقها ضرر مادي أو معنوي يتعذر معه دوام العشرة بين أمثالهما ولو لم تكن قد اشترطت عليه في العقد ألا يتزوج عليها .

فإذا عجز القاضي عن الإصلاح بينهما طلقها عليه طلاقاً بائناً ، ويسقط حق الزوجة في طلب التطلق لهذا السبب بمضي سنة من تاريخ علمها بالزواج بأخرى ، ما لم تكن قد رضيت بذلك صراحة أو ضمناً .. » .

وأهوائهم . هكذا يفترى الكذب هؤلاء في بعض ما يقولونه ويكتبونه ، ولو أن هؤلاء الفقهاء جميعًا كانوا من معددي الزوجات لما كان في هذا عليهم بأس ما التزموا بشرع الله في ( العدل ) ومقتضياته ، لكن هذا غير صحيح ، فمعظمهم لم يتزوج إلا واحدة . ويكفي أن نسوق في هذا المجال بحثًا قام به المستشار محمد الدجوي عن الحالة المدنية لمشايخ الأزهر ابتداء من الشيخ عبد الله الشرقاوي ( شيخ الأزهر وقت الحملة الفرنسية سنة 1798 م ) حتى الشيخ حسن مأمون ( شيخ الأزهر وقت أن قام بهذا البحث ) حيث يقول : « وقد استعنت في ذلك البحث بمشيخة الأزهر وإدارة المعاشات بوزارة الخزانة ودار المحفوظات العمومية ، وبسؤال أولاد وأحفاد مشايخ الأزهر ، وأولاد وأحفاد زملائهم من علماء الأزهر . وقد أسفر بحثي عن نتيجة لم أكن أتوقعها إذ أسفر عن أولئك المشايخ الأجلاء وعدتهم بضعة عشر شيئًا لم يتزوج منهم بزوجة ثانية سوى الشيخ الشروقاوي أولهم ، إذ كانت له جوارى على عادة أهل عصره ، وسوى الشيخ الخضر حسين الذي تزوج زوجة ثانية بعد وفاة زوجته الأولى <sup>(1)</sup> . أي أن جلهم - إن لم يكن كلهم - قد اقتصر على زوجة واحدة ؛ وذلك بسبب تقواهم وخشيتهم لله سبحانه وتعالى وخوفهم من أن لا يعدلوا ، وتبين أن الشيخ عبد المجيد سليم اقتصر على زوجة واحدة رغم أنه لم ينبج ذكرًا وكل خلفته من البنات ورغم أهمية وتميز الذكر في مجتمعنا الشرقي الريفي ، وقد سبقه إلى ذلك أستاذه الإمام محمد عبده فهو الآخر اقتصر على زوجة واحدة لم تنجب له من الذرية سوى بنتين .

وما لنا نعود إلى الماضي والحاضر يتمثل في زملائنا الأفاضل من رجال القضاء الشرعي السابقين الذين عملوا معنا في المحاكم بعد إلغاء المحاكم الشرعية - أي من يناير سنة 1956 - للآن ، ويعدون بالعشرات ، فإن واحدًا منهم لم يتزوج زوجة ثانية ، بل اقتصر على زوجة واحدة ، وذلك ؛ لأنهم فهموا أحكام الدين ووعوا تعاليمه وتشربوا بروحه <sup>(2)</sup> . وهذا تقرير يؤكد ما انتهينا إليه من أن أقوم الطرق في علاج المفاصل إنما هو تربية المسلمين على مبادئ دينهم القويم ، ويزيد من قيمة هذا التقرير أن من صدر عنه - وهو المستشار الدجوي - من المنادين بتقييد تعدد الزوجات أمام القاضي <sup>(3)</sup> .

(1) وليس هذا من التعدد .

(2) الأحوال الشخصية للمصريين المسلمين فقها وقضاء ص 40 . وهكذا الشأن أيضا بأستاذة الشريعة الإسلامية .

(3) السابق ص 39 .



ولو أننا عدنا إلى الماضي البعيد لقرأنا عن أبي حنيفة النعمان صاحب المذهب المتبوع ما يلي : « عن عبد الله بن عون قال : أهديت إلى إبراهيم <sup>(1)</sup> ثوباً فأبى أن يقبله ، فقلت : خذه بشراء ، فقال : لو كانت عندي أربعمئة درهم تزوجت بها امرأة ، فقلت : يا أبا عمران ، أو ليست عندك امرأة ؟ قال : واحدة إن حاضت حضت .

قال أبو رجاء : فحدثت به أبا حنيفة فقال : سمعت يزيد بن كميث يقول : سمعت جابر بن عبد الله ( رضي الله عنه ) يقول : صاحب المرأة الواحدة في سرور ، وصاحب المراتين في سرور ، ومن لم يصوبني فليجرب ، قال يزيد : صدق جابر . قال أبو حنيفة : ما أقرب هذا من الصواب لما ظهر من نساء هذا الزمان ، ولعل إبراهيم لم يكن جرب من النساء غيرها ، ثم قال أبو حنيفة : من زاد على امرأة واحدة استعمل ما كان رسول الله ﷺ يستعمله في نسائه ( يعني من العدل ) وإلا كتب من الظلمة ، وحدثني قتادة أن رسول الله ﷺ قال : « من كانت عنده امرأتان فمال إلى إحداهما جاء يوم القيامة وأحد شقيه مائل » .

قال أبو حنيفة : والذي أختار لنفسي الاقتصار على واحدة ، وليس يعدل السلامة شيء ، ومع ذلك فالله المستعان على إنصافها والسلامة مما يلزم لها بقول النبي ﷺ : « النساء عندكم عوان » وذكر كلاماً كثيراً في هذا المعنى <sup>(2)</sup> . ويدعو أن هذا من أبي حنيفة كان بعد تجربة عملية ؛ لأن الأخبار تحدثنا أنه تزوج أخرى غير والده ولده حماد ، فعانى من هذا الجمع حتى استخدم الحيلة <sup>(3)</sup> وتيقن أن العدل المشروط أمر يحتاج إلى جهد .

ولو راجعنا شئون فقهاء آخرين لوجدنا فيهم مثل أبي حنيفة . وجابر بن عبد الله المذكور في الرواية هو صحابي ابن صحابي شهيد هو عبد الله بن عمرو بن حرام <sup>(4)</sup> . وقد رأينا أبا حنيفة يختار لنفسه الاقتصار على واحدة ، لكن المسائل المروية عنه وعن أصحابه تتضمن قضايا كثيرة تقرر التعدد وتبين الأحكام التفصيلية فيه ، وهذا هو شأن كثير من الفقهاء المعاصرين أيضاً ، يؤثرون الواحدة لأنفسهم غالباً لما يعرفونه من شرع الله في العدل الواجب ، ولما عندهم من قوة ضمائرهم الدينية التي تدفعهم دفعا إلى الانتناء إلى السلامة بالواحدة حذراً من الظلم والجور عند التعدد ، لكنهم مع هذا

(1) ابن يزيد النخعي ، شيخ حماد بن أبي سليمان الذي كان شيخ أبي حنيفة ( 46 - 69 هـ ) .

(2) مناقب الإمام الأعظم ج 2 ص 167 - 168 . (3) راجع : السابق ج 1 ص 161 .

(4) راجع مثلاً : أسد الغابة ج 1 ص 307 - 308 .

يقرون التعدد ويجتهدون في أحكامه التفصيلية ويدفعون عن مشروعيته ؛ لأنهم يعلمون حق العلم أن من الناس من إذا ضاقت أمامهم سبيل التعدد فسوف يدفعهم ذلك حتماً إلى الحرام الذي ينشر الزنا والعلاقات غير المشروعة وأبناء الحرام في المجتمع ، على نحو ما هو حادث في بلاد كثيرة تمنع التعدد وتعاقب عليه ، ومنطقهم في هذا هو ما عبر عنه أستاذنا الجليل الشيخ محمد أبو زهرة في قوله : « ولو خيرنا بين زواج معيب وبين الزنى ، لاخترنا الأول ، إن كنا نسير على هدى العقل ونوره » <sup>(1)</sup> .

ولو تربي المسلمون على دين الله وفقهوه حقاً لما أقدم منهم على التعدد إلا من يثق في أداء الحقوق ونفي الظلم ، ولحقق التعدد للمسلمين فوائد كثيرة دون أن تترتب عليه - في ذاته - مضار معتبرة .

ولو أن جمهور الناس الآن كانوا على حال من التقوى بحيث لا يتجهون إلى العلاقات غير المشروعة إذا ضيقت سبيل التعدد أمامهم - لكان للاتجاه إلى تقييد التعدد بوثوق القاضي من إمكان العدل وجه أقرب إلى القبول مما هو عليه الآن ، لكن الكثيرين والكثيرات لو ضاقت أمامهم سبيل التعدد - فإنهم سيلتجئون إلى العلاقات غير المشروعة لضعف الوازع الديني عند جمهورهم . ومن ناحية أخرى فلو كان الضمير الديني قوياً عند جمهورهم لما نشأت عن التعدد مفاسد ذات قيمة ، ومن هنا نرى أن كل مسالك التفكير المتوازن في القضية تقودنا في النهاية إلى وجوب تربية جماهير المسلمين بصورة صحيحة على تفهم دينهم والاقتناع به والالتزام بمبادئه . هذا هو الطريق القويم لكل إصلاح مبتغى .

﴿ قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ ( يوسف 108 ) .



## خاتمة في قضية تعدد الزوجات

.. وهكذا أطلنا - بغاية من التفصيل والإبانة والنظر - في كافة جوانب هذه القضية التي اتخذها بعض الناس مجالاً متسعاً ( أكثر من غيرها ) لاتهام الإسلام بظلم المرأة ووضعها موضع الهوان والازدراء .. ولعله قد تبين الآن أن الإسلام بهذا التشريع ( وبغيره أيضاً ) قد كرم المرأة ولم يلجئها إلى مواطن المهانة الحقيقية بقبول العهر والزنى والعلاقات غير المشروعة التي يقضي فيها الرجل شهوته ويمضي دون أية مسئولية عنها وعما قد تكون حملته في بطنها سفاخاً من هذه العلاقة ! .

أما ما يقع عليها من مهانة بسبب عمل بعض الرجال بتشريع التعدد فليست المسئولية فيه على الإسلام ، بل على جهل هؤلاء به ومخالفتهم له ! .

وقد صرفنا النظر في المباحث السابقة عن مجادلة قوم ونساء ولوا وجوههم ابتداء وأصلاً شطر عقائد ومذاهب ونظريات أخرى ؛ لأن الخلاف بيننا وبينهم ليس خلافاً فكرياً في الفروع يحكمه العقل ، إنما هو خلاف في الأصول التي يصدر عنها الفكر أصلاً . ولعلنا نذكر مثلاً ( النظرية الماركسية في نشأة الزواج وصلته بالملكية الفردية ) تلك التي عرضنا لها في ( مدخل ضروري لفهم الاختلاف .. ) . ونجد صدقاً واضحاً لذلك في كتاب ( أربع زوجات ورجل ) للكاتبة أسما حليم التي تتحدث أيضاً عن قهر الرجال للنساء منذ آلاف السنين ، وتعجب من أن بعض النساء المسلمات يدافعن عن تعدد الزوجات وترى أنهن مرضى حالات نفسية غير سوية ( ص 7 ) .. وترى في كتاباتنا « هجمة ضارية من تيار رجعي يرتد بمجتمعنا كله مئات السنين يريد أن يرجع بالمرأة إلى أوضاعها المقهورة .. الخ » ( ص 13 ) وترى أنه ما دام في المجتمع ( طبقات ) فإن المرأة ستظل مقهورة ، وتزعم أن « الكفاح النسائي بدأ منذ فجر ظهور البشرية ومن قبل ظهور الأديان السماوية بآلاف السنين » ( ص 20 ) . ولعلها لم تسمع أن الدين لازم الإنسان منذ هبط آدم عليه السلام وزوجه إلى الأرض ، وأن الله تعالى قال لهما ولدريتهما ﴿ أَهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعًا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى ﴾ ( طه 123 - 124 ) فمتى عاشت البشرية دون دين ؟ ضنكاً ونحسراً يَوْمَ الْقِيَمَةِ أَعْمَى ﴾ ( طه 123 - 124 ) فمتى عاشت البشرية دون دين ؟

وكما قال فريدريك إنجلز من قبل تزعم الكاتبة أن البشرية عرفت أولاً ( الشيوعية الجنسية ) التي يعيش فيها الرجال والنساء في علاقات تزواج مختلطة ، ثم تزعم أن ظهور الأسرة متعددة الزوجات لرجل واحد « كانت خطوة شديدة إلى الوراء » حتى

بالنسبة للشيوعية الجنسية « إذ إنها نزلت بإنسانية النساء إلى مستوى الحيوان » ( ص 22 ) فعند الكاتبة أن يعيش الرجال والنساء في شيوعية جنسية مختلطة ( أكثر تقدماً وإنسانية ) من أن تعيش زوجتان أو ثلاث زوجات أو أربع مع زوج واحد في علاقة شرعية محددة معترف بها شرعاً وعرفاً ، فما شرعه الله تعالى هو الذي يهبط بالنساء إلى مستوى الحيوان ، لكن الشيوعية الجنسية هي الفردوس الأفضل !

وبعد هذا تزعم الكاتبة أن الإسلام لم يستكمل بعد مساره إلى نهايته المرسومة له وهي زوج واحد لزوج واحدة ( ص 23 ) ، وهذا كلام غاية في البطالان سبق أن عرضنا لأمثاله في الميراث ، وحق الرجل في الطلاق .

ونحن لا نملك شيئاً لمن وصل به الأمر إلى أن يصرح بأن معيشة الرجال والنساء في شيوعية مطلقة ( كأحط أنواع الحيوان ) أكثر تقدماً وإنسانية من تعدد الزوجات لرجل واحد ! كما لا نملك شيئاً لمن انتكست عندها العقيدة الدينية السليمة إلى حد القول بأنها تفضل أن يعاشر زوجها في الحرام مائة من العشيقات عن أن يتزوج زوجاً شرعياً بواحدة منهن ، وهو ما قالته كاتبة أخرى استشهدت لصحة قولها بمثل عمّي يقول ( مائة عشيقة ولا لزيقة ) ، والليزقة هي الزوجة الشرعية الأخرى ؛ لأنه ستلصق بالزوج ! .

كذلك لا نملك شيئاً لمن توجه بقلبه وعقله شطر الحضارة الغربية الحديثة فأصبح لا يعرض مثلاً للتشريع القرآني في تعدد الزوجات إلا بقوله ساخراً : هل يعقل أن يقال للمرأة المعاصرة العاملة المثقفة القائدة إن للرجل حقاً في أمثالها ( مثني وثلاث ورباع ) <sup>(1)</sup> . وقد علم الناس جميعاً أن الأوروبية المثقفة العاملة القائدة - مهما علت مكانتها - لا تستنكف ( في حالات كثيرة ) أن تكون عشيقة ممتنة لرجل متزوج من غيرها ، وفي تصريح الأميرة ديانا ( زوجة ولي العهد البريطاني وأم ولديه اليافعين ) بأنها كان لها عشيق ( تعبده ) - وهو أحد مدرّبي الخيول في القصر الملكي - مثال على ما نقول ، وقد صرحت بهذا على رؤوس الأشهاد في التلفزيون ، وباع عشيقها الأسرار الخاصة جداً لعلاقتها مقابل المال ! وما هذا إلا مثال واحد من آلاف الأمثلة العلنة ! ومع هذا نجد من ( كبار المفكرين ) من يعيب مثني وثلاث ورباع لصالح هؤلاء الذين صرف عمره كله إلى دعوتنا أن نصبح مثلهم « فيما نحب ونكره » . وصدق الله تعالى : ﴿ وَمَا أَنْتَ بِهَادِي الْعَمَى عَنْ ضَلَالَتِهِمْ إِنْ تُسْمِعْ إِلَّا مَنْ يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا فَهُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ ( النمل 81 ) .

## **الفصل الخامس**

### **المرأة وتولي الوظائف والولايات والنيابات العامة**

**ويشتمل على المباحث التالية :**

- 1 - ما حكم تولي المرأة الوظائف ؟
  - 2 - هل للمرأة أن تتولى الولايات العامة مثل الوزارة ونحوها ؟
  - 3 - هل للمرأة أن تتولى وظائف القضاء ؟
  - 4 - هل للمرأة أن تكون نائبة في المجالس النيابية ؟
- وهل لها حق انتخاب من ينوب عنها فيها ؟



## المبحث الأول

### ما حكم تولي المرأة الوظائف ؟

#### - 1 -

لا خلاف في أننا نبدأ من نصوص القرآن والسنة الصحيحة في كل ما يقابلنا من مباحث ، فما الذي فيها في هذه القضية ؟

ليس في آيات القرآن الكريم ما يمنع المرأة من أن تتولى أية وظيفة تكون صالحة لها مؤهلة للقيام بها كما ينبغي ، والأصل العام الذي نستصحيه - كما سبق <sup>(1)</sup> . هو المساواة بينهما إلا فيما دلت النصوص على تخصيصه بأحدهما .

وليس في نصوص القرآن الكريم ما يمنع المرأة من تولي وظيفة ما مؤهلة لها - تماماً مثل الرجل - بل إن في آياته على العكس من ذلك ما يشير إلى تضامنها في الأمور العامة وتكافلهما للمصلحة العامة ، مثل قوله تعالى : ﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ (٧١) وَعَدَّ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَمَسْكَنٌ طَيِّبٌ فِي جَنَّاتٍ عَدْنٍ وَرِضْوَانٌ مِنَ اللَّهِ أَكْبَرُ ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾ ( التوبة 71 - 72 ) ومعنى « ولاية بعضهم لبعض » في الآية الأولى أنهم يتناصرون ويتعاقدون لتحقيق المصلحة كما جاء في الصحيح « المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً » وشبك بين أصابعه ، وفي الصحيح أيضاً « مثل المؤمنين في توادهم وتراحيمهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالحلمى والسهر » <sup>(2)</sup> .

وربما يقول قائل إن آية القومة السابقة تشير إلى منع المرأة من تولي وظائف تكون فيها رئيسة لبعض الرجال . لكن هذا غير صحيح ؛ لأن الآية إنما تتكلم عن رئاسة الرجل

(1) راجع : المبحث الأول ، في القسم الأول .

(2) تفسير القرآن العظيم 115/4 والحديث الأول رواه البخاري ، كتاب الصلاة ، باب تشبيك الأصابع ، ومسلم ، كتاب البر ، باب تراحم المؤمنين .  
والحديث الثاني رواه البخاري ، كتاب الأدب ، باب رحمة الناس والبهائم ، ومسلم ، كتاب البر ، باب تراحم المؤمنين .



للمرأة في نطاق الأسرة خاصة ، كما يدل على ذلك سبب نزولها وكلماتها ..

أما سبب نزولها فيروي الطبري وغيره أن امرأة جاءت إلى النبي ﷺ تستعديه على زوجها أنه لطمها ، فقال رسول الله ﷺ : « القصاص » ، يعنى أن تلطمه كما لطمها عملاً بعموم قوله تعالى : ﴿ وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ ﴾ ( المائدة 45 ) ، فأنزل الله عز وجل الآية : ﴿ الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ .... ﴾ فرجعت الزوجة بغير قصاص (1) .

أما كلمات آتت القوامه فتذكر : ﴿ وَيَمَّا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ فَأَنْفَلَيْتُ فَنَنْتُ حَفِظْتُ لِلْغَيْبِ يَمَّا حَفِظَ اللَّهُ وَالَّتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُمْ فَعِظُوهُمْ وَأَهْجُرُوهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ وَأَضْرِبُوهُمْ فَإِنْ أَعْنَكُمُ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا .. وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْغُوا حَكْمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكْمًا مِنْ أَهْلِهَا .... ﴾ وكل هذا قاطع دون أدنى شك بأن الكلام كله عن المرأة الزوجة خاصة ، وقوامه الزوج عليها .. ولا صلة لها بالمرأة الموظفة العاملة ؛ إذ إن الرجال فيها هم ( الأزوج ) خاصة . وفي بعض روايات الحديث أن النبي ﷺ قال عقب نزول الآية : « أردت أمراً وأراد الله غيره » (2) .

كذلك لا يصح تعلق أحد في قضية تولي المرأة للوظائف العامة بقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبْنَ وَسَأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ .. ﴾ ( النساء 32 ) ؛ لأنه روي في سبب نزولها - كما يروي (3) الإمام أحمد وغيره - أن أم سلمة رضي الله عنها قالت : يا رسول الله ، يغزو الرجال ولا نغزو ، ولنا نصف الميراث ، فأنزل الله تعالى الآية (4) . كما يروي عن السدي أن الرجال قالوا : نريد أن يكون لنا من الأجر الضعف على أجر النساء ، كما لنا في السهام سهمان ، وقالت النساء : نريد أن يكون لنا أجر مثل أجر الرجال الشهداء .... فأبى الله ذلك وقال لهم : سلوني من فضلي (5) . فليس لهذه الآية إذن صلة بقضيتنا .

.. ليس في القرآن الكريم إذن ما يمنع من تولي المرأة الوظائف العامة ، فماذا في السنة ؟ يقابلنا حديث النبي ﷺ : « لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة » ( وهو حديث صحيح رواه البخاري في كتاب المغازي ، باب كتاب النبي ﷺ إلى كسرى وقيصير ) وقد قاله حينما بلغه أن أهل فارس قد ملكوا عليهم بنت كسرى ؛ لعدم وجود من يتولى الملك

(1) تفسير الطبري 58/5 وابن كثير 256/2 .

(2) تفسير القرآن العظيم 256/2 .

(3) مسند أحمد 332/2 .

(4) تفسير القرآن العظيم 250/2 وتفسير الطبري 46/5 .

(5) تفسير ابن كثير 250/2 وتفسير الطبري 47/5 - 48 .

من البنين ، « لأن الله تعالى أبادهم بدعائه ﷺ عليهم حين أرسل كتابه إلى كسرى فمزقه ، فدعا عليهم بأن يمزقوا كل ممزق ، فاستجاب الله تعالى الدعاء ، ولم يبق لهم بعد ذلك أمر نافذ وأدبر عنهم الإقبال وأقبل عليهم الحين ، فقتل بعضهم بيد بعض .. حتى جر ذلك إلى أن ملكوا عليهم المرأة ، فجر ذلك إلى تلاشي ملكهم ومزقوا كل ممزق جزاء وفاقاً » (1) حيث هزمهم المسلمون بعد ذلك بسنوات وقضوا على إمبراطوريتهم في خلافة عمر ( رضي الله عنه ) كما هو معروف .

ومن الواضح أنه ورد في رئاسة الدولة أو ( الإمامة العظمى ) كما يسميها المسلمون ، لكن هل يندرج حكمه على ما دون ذلك من الولايات والوظائف العامة في الدولة ؟ يرى بعض العلماء المعاصرين ( ونحن نوافقهم ) أنه مخصوص بهذه الإمامة العظمى ، ونستدل لذلك بقوله ﷺ فيه : « ولوا أمرهم » وهو تعبير يطلق في صدر الإسلام على الرئاسة العامة ، لا على غيرها . وقد روى الطبري تحت عنوان ( ذكر الخبر عما جرى بين المهاجرين والأنصار في أمر الإمامة في سقيفة بني ساعدة ) أن النبي ﷺ لما قبض « اجتمعت الأنصار في سقيفة بني ساعدة فقالوا : نولي هذا الأمر بعد محمد عليه السلام سعد بن عباد » الذي قال في كلام طويل « استبدوا بهذا الأمر فإنه لكم دون الناس » .. فقالوا : « نوليك هذا الأمر » .. فقال المهاجرون « علام تنازعونا هذا الأمر » .. ثم ورد هذا المصطلح بعد ذلك على لسان أبي بكر وعمر وغيرهما من كبار الصحابة (2) .

.. وإذن فهذا الحديث ورد في ( رئاسة الدولة ) خاصة ، وهو مختص بها دون سواها من الوظائف العامة في الدولة .

ومن ثم اتفق العلماء في عصورهم المتتابعة على أن رئاسة الدولة الإسلامية مخصوصة بالرجل (3) دون المرأة .

ويقول الدكتور مصطفى السباعي ( معلقاً على الحديث السابق ) : « يقتصر المراد من الولاية فيه على الولاية العامة العليا ؛ لأنه ورد حين أبلغ الرسول عليه الصلاة والسلام أن الفرس ولوا للرئاسة عليهم إحدى بنات كسرى بعد موته . ولأن الولاية بإطلاقها ليست ممنوعة عن المرأة بالإجماع ، بدليل اتفاق الفقهاء قاطبة على جواز أن تكون المرأة وصية على الصغار وناقصي الأهلية ، وأن تكون وكيلة لأية جماعة من الناس في تصريف

(1) هداية الباري 145/2 . (2) راجع : تاريخ الطبري 218/3 وما بعدها .

(3) راجع مثلاً : المحلى لابن حزم 504/10 وبداية المجتهد لابن رشد 421/2 وغيث الأُمم للجويني ص 97 .

أموالهم وإدارة مزارعهم ، وأن تكون شاهدة ، والشهادة ولاية كما نص الفقهاء على ذلك ، ولأن أبا حنيفة يجيز أن تتولى القضاء في بعض الحالات ، والقضاء ولاية ، فنص الحديث كما نفهمه صريح في منع المرأة من رئاسة الدولة العليا ، ويلحق بها ما كان بمعناها في خطورة <sup>(1)</sup> المستولية ، أما سائر الوظائف الأخرى فليس في الإسلام ما يمنع المرأة من توليها لكامل أهليتها ، ولكن يجب أن يتم ذلك وفق مبادئ الإسلام وما وضعه من قيود <sup>(2)</sup> . ولعل الدكتور السباعي يقصد بالعبارة الأخيرة أن تولي المرأة الوظائف الأخرى ( دون الرئاسة العليا ) محكوم بأوامر الإسلام الخاصة بالمرأة ، مثل قوله ﷺ : « لا يخلون رجل بامرأة ، ولا تسافر امرأة إلا ومعها محرم » فقام رجل فقال : يا رسول الله ، اكتتبت في غزوة كذا وكذا وخرجت امرأتي حاجة فقال : « اذهب فحج مع امرأتك » <sup>(3)</sup> وأسقط عنه الجهاد في هذه الغزوة ليصححها ، فإن كان عمل المرأة في وظيفة ما يعرضها بالضرورة إلى خلوة الرجال الأغراب <sup>(4)</sup> بها أو إلى سفرها دون محرم أو زوج - كان عملها هذا - فيما نرى - محرماً ، لا لذاته ، بل لما هو ضرورة فيه من انتهاك ما حرمة الإسلام ( وعلى القائمين على تنظيم الأعمال والوظائف في البلاد الإسلامية أن يراعوا في عمل المرأة هذين الأمرين السابقين بغاية العناية والاهتمام الواجبين بصيغة النهي المشددة في بعض روايات الحديث السابق « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر .. » <sup>(5)</sup> . ومقتضاه الواضح أن يعمل منظم العمل وصاحبه ومتولي أمره على الانصياع لما أمر به رسول الله ﷺ ، وإلا كان كمن يهتئ أسباب الفساد والعياذ بالله ) .

وربما جاز العمل في هذا المقام بما يراه بعض الفقهاء من أن الرفقة المأمونة في السفر

(1) هذه العبارة فيها شيء من الغموض ، والحديث وارد في خصوص الرئاسة العليا .

(2) المرأة بين الفقه والقانون ص 39 - 40 .

(3) البخاري عن ابن عباس ، كتاب الجهاد ، باب من اكتتب في جيش .. والحديث متفق على صحته ، وفي بعض روايات مسلم له تحديد السفر بثلاثة أيام . وروى النووي « اختلاف هذه الألفاظ لاختلاف السائلين واختلاف المواطن ، وليس في النهي عن الثلاثة تصريح بإباحة اليوم والليلة أو البريد ( مسيرة نصف يوم ) ( شرح النووي على مسلم 484/3 ) يعني : كل ما يطلق عليه عرفاً أنه سفر .

(4) الغريب هنا : من ليس زوجها للمرأة أو محرماً لها ، ولو كان قريباً منها قرابة غير محرمة كابن العم وابن الخال .

(5) مثلاً : صحيح مسلم ، كتاب الحج ، باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره .

تقوم مقام الزوج والحرم عند عدمهما إذا تم الوثوق بأن المرأة لن تتعرض في سفرها إلى ما لا يليق بالمرأة المسلمة ، حيث يروي النووي في سفر المرأة لحجة الإسلام « وقال عطاء وسعيد بن جبير وابن سيرين ومالك والأوزاعي والشافعي ( في المشهور عنه ) : لا يشترط المحرم ، بل يشترط الأمن على نفسها . قال أصحابنا ( الشافعية ) : يحصل الأمن بزواج أو محرم أو نسوة ثقات » وقال بعضهم : « قد يكثر الأمن ولا تحتاج إلى أحد ، بل تسير وحدها في جملة القافلة وتكون آمنة » <sup>(1)</sup> وبالرغم من أن هذا النص في الحج خاصة - فإننا يمكن أن نطبقه في غير ذلك من الأسفار التي تجب على المرأة بحكم عملها ، فإذا وجد ( الأمن ) الذي ابتغاه النبي ﷺ في حديثه للمرأة المسلمة ، ووثقنا من حصوله تمامًا ، كوفد رسمي يجمع نساء عديدات ثقات ، فلا بأس من العمل بذلك ، وهو ما يراه بعض الفقهاء قياسًا على قولهم في حجة الإسلام <sup>(2)</sup> ، لكن اصطحاب الزوج أو المحرم كنص الحديث هو الأفضل والأولى دون شك .

كذلك فإن المهن والأعمال التي تقتضي من المرأة كشف ما يحرم من جسدها أو إثارة غرائز الرجال ، أو شتى ألوان الجون والفسق أو التحريض عليهما بأي طريق - كل ذلك محرم شرعًا ، والكسب منه خبيث ، وإن وافق عليه الزوج والأهل وعرف البلد ، والأمر أوضح في هذا الحكم من أن ندلل عليه ، مع ما فيه من محرمات عديدة منها التبرج ، والارتزاق بكشف المحرم ، وإشاعة الفاحشة بين الناس والفسوق ، وقد قال الله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَتِجَعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ ءَامَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ ( النور 19 ) وقال : ﴿ وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَقْضُضْنَ مِنْ أَبْصَرِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ ..... ﴾ ( النور 31 ) وقال : ﴿ يَأْكُلْنَ أَلْفًا نَفْسًا مِنْ جَنَاحِ طَيْرٍ مُنْتَهَى الْأَقْدَامِ وَلِيُذَكِّرَ أَهْلَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ ( الأحزاب 59 ) .. والأحاديث الصحيحة في هذا السياق عديدة .

كذلك فإن عمل المرأة الذي يقتضيها بالضرورة السفر ( دون زوج أو محرم ) مع التعرض للخلوة بالرجال والبيات خارج الوطن وإهمال الزوج والأولاد ( كعمل مضيفة الطيران ) محرم شرعًا على المرأة المسلمة ؛ لما يكتنفه من المحرمات السابقة ، فإذا ما

أضيف إليه تقديم الخمر للراكيين - فإن حرمة تتضاعف وتزيد . وصحيح أن كثيراً من شركات الطيران تشترط ألا تكون المضيفة متزوجة ، لكن ، ماذا عن المحرمات الأخرى ؟ وأيضاً فإن منع المرأة الشابة من الزواج الشرعي - مع وجودها في المغريات السابقة - قد يكون دفعا إلى ما لا ينبغي ، ثم هو في ذاته شرط مخالف لإنسانية المرأة وحققها في الحياة الطبيعية الشرعية واستغلال حاجتها إلى المال .

وأيضاً فإن العمل الذي يدفع المرأة إلى تقديم الخمر ومخالطة السكارى ( كالحادمة في البار ) محرم شرعاً ، وقد لعن النبي ﷺ في الخمر « حاملها والمحمول إليه » (1) . وأيضاً لا يقر الإسلام للمرأة العمل الذي يحملها حملاً على الخلوة (2) بالرجال الأجانب كخدمات العرف في الفنادق ونحوها .. وهكذا الحكم في كل عمل نهت عنه النصوص أو تضمنه النهي على نحو واضح منها .

كذلك فإنه من الواجب على المرأة أن تخرج إلى عملها المشروع في لباس محتشم متفق مع ما أمر الله تعالى به أن تخرج به ولو إلى المسجد .

وأيضاً فإنه لا يباح من الأعمال للمرأة إلا ما يتفق مع معالم شخصيتها الإسلامية ( كما تظهر من مجموع النصوص ) وما يتسق مع بقية الواجبات التي وكلها الإسلام إليها . ومن ثم فلا تتمهن المرأة مثلاً مهنة الباحثة عن البترول والمنقبة عن المعادن في الصحاري والجبال والمحيطات ؛ لأن هذه المهنة تقتضي من شاعلها أن يقيم في مناطق نائية غير معمورة وغير مؤهلة لحياة الأسرة المطمئنة - إلى جانب تعرضها فيها لأخطار بدنية ( لا توافق ظروف الحمل والإرضاع وما يشابههما ) وأخطار خلقية سبق أن أشرنا إليها في منع الخلوة والسفر غير المأمون . والعلة في هذا كله تدور مع المعلول وجوداً أو عدماً .

وإذا كانت المرأة ذات زوج فلا بد من أن يرضى زوجها بعملها ، وله أن يمنعها إذا رأى عملها مؤثراً على التزاماتها تجاهه وتجاه الأسرة حتى لو كان عملها مشروعاً في ذاته وقد عبر قديري باشا عن القول المتوافق مع الفقه الإسلامي في مجموعه حين نص على

(1) رواه أبو داود ، كتاب الأشربة ، باب الغيب يعصر للخمر ، وابن ماجه ، كتاب الأشربة ، باب لعنت الخمر على عشرة أوجه ، ومسند أحمد 71/2 .

(2) وإذا كان النبي ﷺ قال عن الخلوة بالحمو ( قريب الزوج ) : ( الحمو الموت ) راجع مثلاً : صحيح مسلم ، كتاب السلام ، باب تحريم الخلوة بالأجنبية ، فماذا عن غيره ممن هو أبعد ؟!

أن « الزوجة المحترفة التي تكون خارج البيت نهائياً وعند الزوج ليلاً ، إذا منعها من الخروج ( للعمل ) وعصته وخرجت - فلا نفقة لها ما دامت خارجة » <sup>(1)</sup> . ولا يخالف في هذا - فيما نعلم - إلا ابن حزم الذي يوجب نفقة الزوجة على زوجها حتى لو عصته ونشزت ، عملاً بعموم حديث ( ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف ) ( صحيح مسلم ، كتاب الحج ، باب حجة النبي ﷺ ) .

فللزواج إذن أن يمنعهما من احترام أية مهنة ، فإن عصته فهي ناشز تسقط نفقتها عليه ، ما لم تكن قد اشترطت عليه في العقد أن تستمر في عملها فإننا حينئذ نرجح ما يراه المذهب الحنبلي ( على وجه العموم ) من أن مثل هذا الشرط شرط صحيح يلزم الوفاء به ، ويروى هذا عن عمر بن الخطاب وسعد بن أبي وقاص ومعاوية وعمرو بن العاص من الصحابة ، كما يروى عن شريح وعمر بن عبد العزيز وجابر بن زيد وطاووس والأوزاعي وإسحق من التابعين والفقهاء ، وذلك لما أمر الله تعالى به من الوفاء بالوعود والعهود والتعاقدات <sup>(2)</sup> ، وما قاله ﷺ من أن : « المسلمین علی شروطهم » وقوله : « إن أحق ما وفيتم به من الشرط ما استحلتم به الفروج » ، ولأنه قول من ذكر من الصحابة ولا يعلم له مخالف من بينهم ، فكان إجماعاً سكوتياً <sup>(3)</sup> .

## - 2 -

.. ونخلص من هذا كله إلى أن نصوص القرآن والسنة في مجموعها تبيح للمرأة تولي الوظائف العامة - باستثناء رئاسة الدولة - وبالضوابط التي أسلفنا القول فيها من

(1) المادة 169 من كتاب قدري باشا ، وانظر : الميسوط 181/5 وفتح القدير 193/4 وحاشية ابن عابدين 647/2 والبحر الزخار 273/3 - 275 والمغني 564/7 والأم 80/5 والشرح الصغير 740/2 وشرائع الإسلام 348/2 . وهذا القول هو الراجح في الفقه الإسلامي ؛ لما هو مسلم به من أن حقوق الزوجين متقابلة في عقد الزواج ، فإذا ما أحلت الزوجة بواجبها في ( الاحتباس الأصلي ) لبيت الزوجية سقط من حقوقها ما يقابل ذلك « وجزاء سيئة سيئة مثلها » ( الشورى 40 ) وقد ورد في خطبة الوداع ما يدل على هذا التقابل في وضوح .. وراجع في تفصيل ذلك دراستنا الموسعة ( في أحكام الأسرة ) ودراستنا الأخرى ( في الأحوال الشخصية ) التي أفردناها لنقد القرار بقانون 44 لسنة 1979 م .

(2) من الآيات القرآنية في ذلك قوله تعالى : « يأيتها الذين آمنوا أوفوا بالعقود » ( مفتتح سورة المائدة ) وقوله : « وأوفوا بالعهد إن العهد كان مسئولاً » ( الإسراء 34 ) . وحديث : « المسلمون على شروطهم .. » رواه أبو داود وأحمد والدارقطني عن أبي هريرة مرفوعاً ، وصححه الحاكم ، وله روايات أخرى ( راجع : كشف الخفاء 291/1 ) وراجع : كتابنا السابقين . (3) المغني 548/6 - 549 .

عدم خلوة الرجال بها ، وعدم سفرها سفرًا غير أمين على المرأة المسلمة ، وكون العمل متفقًا في طبيعته مع معالم شخصيتها المسلمة ، وبشرط عدم اعتراض زوجها عليها في العمل ، إلا أن تكون قد اشترطت عليه في العقد ألا يمنعها منه .

بقي أن نعرض لرأي متصل بالقضية هو ما يشير إليه الشيخ الغزالي في حديث « لن يفلح قوم ولوا .. » .

وتحت عنوان ( المرأة والأسرة والوظائف العامة ) كتب الشيخ محمد الغزالي يقول : أعرف أمهات فاضلات مديرات لمدارس ناجحة ، وأعرف طبيبات ماهرات شرفن أسرهن ووظائفهن وكان التدين الصحيح من وراء ذلك كله ، ثم عرض لوضع المرأة في البلاد الإسلامية مقارنة بما تقوم به بعض النساء غير المسلمات لخدمة دينهن ومجتمعهن ، كذلك عرض للنصوص الإسلامية التي تسوي بين الرجل والمرأة ، ثم عرض للحديث « لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة » وقال : « ونحب أن نلقي نظرة أعمق على الحديث الوارد ، ولسنا من عشاق جعل النساء رئيسات للدول أو رئيسات للحكومات ! إننا نعشق شيئًا واحدًا أن يرأس الدولة أو الحكومة أكفأ إنسان في الأمة .. »

وقد تأملت في الحديث المروي في الموضوع - مع أنه صحيح سندًا ومثلاً - ولكن ما معناه ؟ .

عندما كانت فارس تنهاوى تحت مطارق الفتح الإسلامي كانت تحكمها ملكية مستبدة مشغومة . الدين وثني ! والأسرة المالكة لا تعرف شورى ، ولا تحترم رأيًا مخالفًا ، والعلاقات بين أفرادها بالغة السوء ، قد يقتل الرجل أباه أو إخوته في سبيل مآربه ، والشعب خانع منقاد . وكان في الإمكان - وقد انهزمت الجيوش الفارسية أمام الرومان الذين أحرزوا نصرًا مبيّنًا بعد هزيمة كبرى وأخذت مساحة الدولة تنقلص - أن يتولى الأمر قائد عسكري يقف سيل الهزائم ، لكن الوثنية السياسية جعلت الأمة والدولة ميراثًا لفتاة لا تدري شيئًا ، فكان ذلك إيذانًا بأن الدولة كلها إلى ذهاب ..

وفي التعليق على هذا كله قال النبي الحكيم كلمته الصادقة ، فكانت وصفًا للأوضاع كلها (1) ..

(1) نحفظ على عبارة غير دقيقة تاريخيًا وردت في كلام الشيخ وهي « عندما كانت فارس تنهاوى تحت مطارق الفتح الإسلامي » ، وقد حدث هذا بالفعل في خلافة عمر ، وليس وقت أن قال النبي ﷺ هذا الحديث .

ولو أن الأمر في فارس شوري ، وكانت المرأة الحاكمة تشبه ( جولدا مائير ) التي حكمت إسرائيل ، واستبقت دفعة الشئون العسكرية في أيدي قادتها - لكان هناك تعليق آخر على الأوضاع القائمة ..

ثم يشير الشيخ الغزالي - في مقابل ذلك - إلى بلقيس ملكة سبأ - كما وردت قصتها في سورة النمل - ومدى ما كان لها من حكمة ونفاذ رأي ، ثم يقول « هل خاب قوم ولوا أمرهم امرأة من هذا الصنف النفيس ؟ إن هذه المرأة أشرف من الرجل الذي دعتهم ثمود لقتل الناقة ومراغمة نبيهم صالح ﴿ فَادَّأَوْا صَاحِبَهُمْ فَتَعَاطَى فَعَقَرَ ﴾ فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذْرِي ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ صَيْحَةً وَاحِدَةً فَكَانُوا كَهَشِيرِ الْحُمْطِرِ ﴾ وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ ﴿ ( القمر 29 - 32 ) .

ومرة أخرى أؤكد أنني لست من هواة تولية النساء المناصب الضخمة ، فإن الكلمة من النساء قلائل ، وتكاد المصادفات هي التي تكشفهن . وكل ما أبغي هو تفسير حديث ورد في الكتب ، ومنع التناقض بين الكتاب وبعض الآثار الواردة ، أي التي تفهم على غير وجهها ! ثم منع التناقض بين الحديث والواقع التاريخي .

إن إنجلترا بلغت عصرها الذهبي أيام الملكة ( فيكتوريا ) وهي الآن بقيادة ملكة ورئيسة (1) وزراء وتعد في قمة الازدهار الاقتصادي والاستقرار السياسي ، فأين الخيبة المتوقعة لمن اختار هؤلاء النسوة ؟ .

ولقد تحدثت في مكان آخر عن الضربات القاصمة التي أصابت المسلمين في القارة الهندية على يدي ( إنديرا غاندي ) وكيف شطرت الكيان الإسلامي شطرين (2) فحققت لقومها ما يصبون . على حين عاد المارشال يحيى خان يجرر أذيال الخيبة ! . أما مصائب العرب التي لحقت بهم يوم (3) قادت ( جولدا مائير ) قومها ، فحدث ولا حرج ، قد نحتاج إلى جيل آخر لمحوها ! إن القصة ليست قصة أنوثة وذكرورة ! إنها قصة أخلاق ومواهب نفيسة ...

لقد أجرت إنديرا انتخابات لترى : أيخترها قومها للحكم أم لا ؟ وسقطت في

(1) كتب هذا أيام كانت مرجريت تاتشر رئيسة وزرائها .

(2) يقصد : بنجلاديش وباكستان .

(3) ونحن هنا مضطرون أيضاً لأن نذكر شيخنا بأن العرب إنما نالوا من إسرائيل نيلاً شديداً في حرب رمضان 1393 هـ

( أكتوبر 1973 م ) وهي تحت قيادة جولدا مائير ، وكادت إسرائيل تنتهي يومها لولا ما فعلته أمريكا !



الانتخابات التي أجرتها بنفسها ! ثم عاد قومها فاخثاروها من تلقاء أنفسهم دون شائبة إكراه ! أما المسلمون فكأنهم متخصصون في تزوير الانتخابات للفوز بالحكم ومغانه برغم أنوف الجماهير ؟ .

أي الفريقين أولى برعاية الله وتأيده والاستخلاف في أرضه ؟ ولماذا لا نذكر قول ابن تيمية : إن الله قد ينصر الدولة الكافرة - بعدلها - على الدولة المسلمة بما يقع فيها من مظالم ؟ . ما دخل الذكورة والأنوثة هنا ؟ امرأة ذات دين خير من ذى لحية كفور !! » (1) .

وقد حرصت على نقل النص بأكمله لأن الذي يذكره الشيخ في تأويل حديث « لن يفلح قوم ... » لم يسبق إليه ( فيما نعرف ) عند كل من تعرض لشرح الحديث من الفقهاء والعلماء المسلمين على مر العصور ، فالشيخ يشير إشارات واضحة إلى أن الحديث ( واقعة عين بخصوصها ) لا تتعدها ، وأن عموم لفظه لا يعمل به ، بمعنى أن النبي ﷺ حكم بهذا الحكم على الدولة الفارسية عندئذ فحسب ، ولم يقصد أن يقدم حكماً عاماً لكل قوم ولوا عليهم امرأة ، فكأنه قال : لن يفلح الفرس الذين ولين عليهم امرأة في هذه الظروف ، ولم يقصد تعدية هذا الحكم ( وهو عدم الفلاح ) على كل قوم ولوا عليهم امرأة في أي زمان ومكان ، ويستشهد الشيخ لهذا المعنى بالشعوب الذين ولوا عليهم نساء ، ومع هذا أفلحوا وتقدموا ، مثل الذين حكمهم بلقيس فقادتهم إلى الإسلام ، ومثل إنديرا غاندي في الهند ، وانجلترا تحت قيادة فيكتوريا ، ثم تحت قيادة الملكة اليزابيث الثانية ورئيسة وزرائها مارجريت تاتشر ( وقد تحفظنا على المثال الذي ضربه إسرائيل تحت قيادة جولدا مائير ، كما سبق ) (2) لكننا يمكن أن نقدم له مثلاً آخر مبصر تحت قيادة ( شجرة الدر ) وهزيمتها لجيوش الصليبيين تحت قيادة ( لويس التاسع ) ملك فرنسا ، وأسره في دار ابن لقمان ، كما هو معروف .

والآن ، ما الذي نراه في تأويل شيخنا للحديث ؟ هذا التأويل الذي ( يبيح للمرأة المسلمة ) أن تتولى كافة المناصب الكبيرة دون استثناء ، حتى منصب الإمامة العظمى أو ( رئاسة الدولة ) . إننا نسأله أولاً : هل كان الطبري - فيما نقل عنه - يرى هذا الرأي من قبل ، أم كان يأخذ بعموم عبارة الحديث ، كما هو رأي جمهور العلماء ؟ .

(1) السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث ص 52 - 59 .

(2) وإن كان يمكن أن يقول في الرد : ان إسرائيل تحت قيادتها ( أفلحت ) في جر أميركا إلى الوقوف معها بكل قوتها ، مما قلب موازين الحرب وغير نتيجتها ، والعبرة بالخواتيم ! .

يبدو مما نقل عنه أنه إنما كان يتكلم عن خصوص توليها القضاء - كما سيأتي - لكنه لم يؤثر عنه ما يخالف جمهور الفقهاء في منعها من تولي رئاسة الدولة <sup>(1)</sup> .

وعلى هذا يكون الشيخ محمد الغزالي هو أول من قدم هذا التفسير للحديث ، لكننا نلاحظ عليه أنه يقارن بين امرأة تتوفر فيها شروط الكفاءة للمنصب ورجل لا تتوفر فيه هذه الشروط ليصل إلى النتيجة التي وصل إليها ، مع أنه كان يوجد قطعاً بين الرجال في البلاد التي ضرب بها المثل نفسها من لا يقل كفاءة عن المرأة التي وليت الحكم بالفعل ، وربما كان يوجد من هو أكثر كفاءة ورجحان عقل وحكمة منها ، فهو يقارن بين امرأة صالحة بحكم صفاتها للرئاسة - فيما يرى - وبين رجل لا تؤهله صفاته لذلك ، بل تقعد به عنها ، ليصل إلى القول بأنه « ما دخل الذكورة والأنوثة هنا ؟ امرأة ذات دين خير من ذي لحية كفور » لكن ما الحال إذا كان ( ذو اللحية ) أيضاً ذا دين وعقل وحكمة لا يقل فيها عن المرأة ، بل يزيد ؟ هنا تكون المقارنة عادلة ويعتدل ميزانها ، لنصل منها إلى النتيجة الصحيحة في القضية .

وقد سبق أن عرضنا في ( قضية القوامة ) لحجة مشابهة ، ورددنا عليها بما يماثل ردنا هذا .

على أنه لا ينبغي أن يفهم من هذا الرد أننا نرى أن تأويل الشيخ الغزالي للحديث يدخل في باب الخطأ القطعي الذي لا شك عندنا فيه ، بل هو قول جديد جدير بالتأمل والتقدير .

وقد علق عليه الأستاذ عبد الحليم أبو شقة ( رحمه الله تعالى ) بقوله : « ونحسب أن مثل هذا الرأي بحاجة إلى مزيد من التمهيص ومن الحوار حوله بين العلماء المجتهدين في عصرنا » <sup>(2)</sup> .

(1) كان لمحمد بن جرير الطبري ، أبي جعفر ( ت 310 هـ ) مذهب فقهي متبوع ثم انقطع اتباع مذهبه بعد القرن الرابع ، وألف كتاباً في ( اختلاف الفقهاء ) عثر الدكتور فريدريك كرن على جزء منه فنشره عام 1320 هـ ( 1902 م ) ، لكن معظم أقوال الطبري الفقهية ضاعت .

(2) تحرير المرأة في عصر الرسالة 369/2 .



## المبحث الثاني

### هل للمرأة أن تتولى الولايات العامة

#### مثل الوزارة ونحوها ؟

لا نجد في نصوص القرآن الكريم والسنة الصحيحة ما يمنع من ذلك إذا كانت المرأة مؤهلة له بحكم تعليمها وخيرتها ، وبنفس الضوابط والقيود السابقة التي قررتها النصوص . ولا نجد فارقاً في ذلك بين المرأة والرجل ..

أما ما يذهب إليه بعض الباحثين المسلمين من أن قوله تعالى : ﴿ وَقَرَنَ فِي يُوؤِيكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى ﴾ دليل على منعها أصلاً من احتراف أية مهنة ( فضلاً عن أن تكون ولاية عامة أو وزارة ) - فهو قول ( فيما يبدو لنا ) غير صحيح ؛ لأن هذه الآية مخصصة بنساء النبي ﷺ ، كما يقطع بذلك نصها وسياقها ، حيث ورد قوله تعالى : ﴿ يَتَأْتِيَنَّ النَّبِيَّ قُلُوبٌ مِنَ الْأُنثَى فَلَا يُزْوِجُكَ إِنْ كُنْتُمْ تُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْتُمْ أُمْتِكُنَّ وَأَسْرِكُنَّ سِرَالًا جَمِيلًا ۝١٧ وَلِنْ كُنْتُمْ تُرِيدُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالذَّارَ الْآخِرَةَ فَإِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْمُحْسِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ۝١٨ بِنِسَاءِ النَّبِيِّ مَنْ يَأْتِ مِنْكُنَّ بِفَحْشَةٍ مُبَيِّنَةٍ يُضَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا ۝١٩ وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا نُؤْتِهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ وَأَعْتَدْنَا لَهَا رِزْقًا كَرِيمًا ۝٢٠ بِنِسَاءِ النَّبِيِّ لَسْتُ أَكَاهِلٍ مِنَ النِّسَاءِ إِنْ أَتَقَيْنَ فَلَا تَحْضَعْنَ بِالْقَوْلِ يُطْمَعُ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَعْرُوفًا ۝٢١ وَقَرَنَ فِي يُوؤِيكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ۝٢٢ وَأَذْكُرْنَ مَا يُتْلَى فِي يُوؤِيكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا ۝٢٣ ( الأحزاب 28 - 34 ) . فهذا النص كله عن نساء النبي ﷺ ، وفيه النداء المباشر لهن مرتين ﴿ بِنِسَاءِ النَّبِيِّ ﴾ ، وفيه أيضاً ﴿ لَسْتُ أَكَاهِلٍ مِنَ النِّسَاءِ ﴾ ، وفيه أيضاً ﴿ يُضَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ ﴾ ، وفيه ﴿ نُؤْتِهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ ﴾ ، وفيه أيضاً نداء ﴿ أَهْلَ الْبَيْتِ ﴾ ، وفيه ﴿ وَأَذْكُرْنَ مَا يُتْلَى فِي يُوؤِيكُنَّ ﴾ .. وكل هذه في سياقها العام صيغ تدل على الخصوص دون شك .

والخصوصية هنا مختلفة مثلاً عن قوله تعالى في نفس السورة : ﴿ يَتَأْتِيَنَّ النَّبِيَّ قُلُوبٌ مِنَ الْأُنثَى فَلَا يُزْوِجُكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءَ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِيكَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلِيبِهَا ذَلِكَ أَذًى أَنْ يَعْرِفْنَ فَلَا

يُؤْذِنُ وَكَانَ اللَّهُ عَفُورًا رَحِيمًا ﴿ (الأحزاب 59) . كذلك هي مختلفة عن قوله تعالى : ﴿ وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُجُوبِهِنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِ بُعُولَتِهِنَّ ... ﴾ (النور 31) .

وحاصل هذا أن هناك فارقاً في النداء والتكليف القرآني للنبي ﷺ بين ما أمر بقوله لأزواجه خاصة - وما وجه فيه النداء القرآني لهن - وما أمر بتبليغه لأزواجه وبناته ونساء المؤمنين ، وما أمر بقوله للمؤمنات من أتباعه .. فقوله تعالى : ﴿ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ ﴾ من النداء القرآني لزوجات النبي ﷺ ويبدو من سياق النص ومن نصه خصوصيته بهن ، وعدم تعديته إلى بقية نساء المسلمين ..

فإن قال قائل : إن نساء المسلمين أولى بهذه الوصايا - فالنص يندرج عليهن بالأولى - لأنه إذا كان الله قد وجهها إلى من شهد لهن بأنهن <sup>(1)</sup> طيبات - فأولى بها من لم تشهد له النصوص بذلك ، وهو بقية نساء المسلمين . قلنا : إنه يقف أمام هذا عبارات وردت في الآيات مثل ﴿ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ ﴾ و ﴿ يَضَعُفَ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ ﴾ و ﴿ تُؤْذِنَهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ ﴾ و ﴿ أَهْلَ الْبَيْتِ ﴾ و ﴿ وَأَذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ ﴾ .. وكلها عبارات قاطعة بالخصوصية لهن .

وفي هذا المجال أفرد الأستاذ عبد الحليم أبو شقة ( رحمه الله تعالى ) الجزء الثالث من كتابه ( تحرير المرأة في عصر الرسالة ) للإجابة عن اعتراض بعض الدارسين المسلمين على مشاركة المرأة في الحياة العامة للمسلمين ( السياسية والاجتماعية ) وأصل لقائها بالرجال : فعرض لادعاء المعارضين بأن لقاءات النبي ﷺ بالنساء كانت خصوصية له ؛ لأنه معصوم ، ورد عليه بأن الأصل الشرعي المستصحب في القضية أن ما أباحه الله تعالى لرسوله ﷺ فهو مباح للأمة جميعها ما لم يقدّم دليل على التخصيص ، ولا دليل عليه ، ثم ما شأن رجال الصحابة الذين صحبوه في معظم هذه اللقاءات وليسوا معصومين ؟ . كذلك عرض لادعاء المعارضين بأن هذه اللقاءات كانت لضرورات شرعية ( والضرورات تبيح المحظورات ) ، ورد عليه بأن دعوى الضرورة لا دليل عليه إطلاقاً في عشرات اللقاءات التي تمثل أصلاً ، لا استثناء من أصل .

ثم عرض لدعوى أن مجتمع الصحابة كان مجتمعاً صالحاً تؤمن فيه الفتنة ، بخلاف

(1) راجع مثلاً الآية 26 من سورة النور ، وفيها ﴿ .. والطيبات للطيبين .. ﴾ .

مجتمعاتنا الآن التي ينبغي أن تتوسع معها في العمل بسد الذرائع أمام الفساد ، فبين أن المنهج الإسلامي الصحيح في مواجهة هذه المتغيرات ليس هو التوسع في أعمال قاعدة (سد الذرائع) إلى حد يقودنا إلى مخالفة هذه النصوص الكثيرة <sup>(1)</sup> الصحيحة في التقاء الجنسين في عصر الرسالة في مجالات الحياة المختلفة ، بل لعل المنهج السليم هو مجاهدة الفتنة ومعاناة الابتلاء - وليس الهرب منه - وقد أرى رسول الله ﷺ على بعض الصحابة أن يختصوا هرباً من فتنة النساء (راجع مثلاً : صحيح البخاري ، كتاب النكاح ، باب ما يكره من التبتل والخصاء) .

ونضيف إلى ما ذكره الأستاذ أبو شقة أن النبي ﷺ قال : « (إذا قال الرجل : هلك الناس - فهو أهلكهم) » (صحيح مسلم ، كتاب البر ، باب النهي عن قول هلك الناس) وقال الخطابي : « معناه : لا يزال الرجل يعيب الناس ، ويذكر مساوئهم ويقول (فسد الناس وهلكوا) ونحو ذلك ، فإذا فعل ذلك فهو أهلكهم ، أي أسوأ حالا منهم بما يلحقه من الإثم في عيبيهم والوقعة فيهم ، وربما أداه ذلك إلى العجب بنفسه ، ورؤيته أنه خير منهم » <sup>(2)</sup> .

كذلك نضيف أنه - مع فضل عصر النبي ﷺ الذي لا ينازع فيه مسلم - فإن الخير والإيمان في قلوب المسلمين باقيا ثابتان حتى تحت (مظاهر) تبدو مخالفة ، ولقد صادفت كثيراً من الفتيات والنساء فيهن سفور ومخالفة للزى الإسلامي الواجب - على مستويات متعددة - ومع هذا كانت الواحدة منهن تظهر من الحرص على معرفة حقائق دينها ما يدهشني ، وكان يدهشني أكثر أن أعلم بعد ذلك يقينا أنها تحافظ على الصلاة والصيام ، وتباعد نفسها عن مواطن الفسوق ، وقد تبكي إذا وعظت بصدق من خشية الله تعالى ، وقد لا تحتاج بعد ذلك إلى كثير جهد ليتوافق مظهرها مع حقيقة ما في قلبها من إيمان وخير وقرب انصياع إلى أمر الله ونهيه ، لكنها لم تكن تجرد من القدوة الصالحة والمرشد الأمين في يمينها من يهديها من قبل .. وكنت أتذكر عندئذ ما قرره السلف من أنه <sup>(3)</sup> لا يعرف أحد غير الله « سر الله في خلقه » ، وأن الله تعالى هو الذي يحاسب

(1) انظر الأحاديث الصحيحة في لقاء الرجال بالنساء ومشاركتهن في الحياة الاجتماعية والعامة في عصر الرسالة : في المسجد ، وطلب العلم ، والحج ، والجهاد ، والخطبة ، وعقد الزواج ، والاحتفالات والولائم ، والأعياد ، والضيافة ، والسفر ، وعيادة المرضى ، ومراجعة ولي الأمر ، والشهادة ، والقضاء ، والمباينة .. إلخ الجزء الثاني من ( تحرير المرأة في عصر الرسالة ) .

(2) شرح النووي على مسلم 482/5 .

(3) السابق ص 481 .

خلقه في الآخرة ؛ لأنه وحده الذي يعلم السر وأخفى ﴿ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلْغُ وَعَلَيْنَا الْحِسَابُ ﴾ (العدد 40) . وينبغي أن يكون العالم المسلم دائما واثقا من أن الإسلام هو الدين الموافق للفطرة البشرية ، وأنه إذا خالطت بشاشته القلوب لم يخرج منها وإن تكدر بشيء من المخالفة ، فلنؤكد دائما على تدعيم التربية الإسلامية ، ولنتق في أن جانب الخير في الأمة ما يزال باقيا .

كذلك يعرض الأستاذ أبو شقة لحديث « المرأة عورة فإذا خرجت اسهرفها الشيطان » (رواه الترمذي في كتاب الرضاع) فيقول : إن الحديث تحذير للمرأة المسلمة من التقصير في ستر عورتها ، لكيلا تعين الشيطان في أن يفتن بها .

ونضيف إلى ذلك أن الحديث قال : « .. فإذا خرجت .. » ولم يمنعها من الخروج . ثم يعرض لما يروى من أن رسول الله ﷺ سأل ابنته فاطمة رضي الله عنها : « أي شيء خير للمرأة ؟ » قالت : « ألا ترى رجلا ولا يراها رجل ، فضعها إليه وقال : » ذرية بعضها من بعض « .. لكن الحديث ضعيف الإسناد فلا يصلح للاحتجاج به ، قال عنه الحافظ العراقي في تخريجه لأحاديث كتاب ( إحياء علوم الدين ) لأبي حامد الغزالي « رواه البزار والدارقطني بإسناد ضعيف » ، ثم إنه يعارض عشرات الأحاديث الصحيحة التي أوردناها نقلا عن صحيح البخاري ومسلم ، وكلها تبين كيف كانت المرأة المسلمة على عهد النبي ﷺ تلقى الرجال فتراهم ويرونها ، وأي نساء أولى من الصحابيات الجليلات بفعل ما هو ( خير للمرأة ) من الذي يزعمه الحديث الضعيف ؟ ومنهن فاطمة ( رضي الله عنها ) حيث وردت أحاديث كثيرة صحيحة تشير إلى كثرة خروجها من بيتها لقضاء مصالحها (1) .

كذلك يعرض لحديث فاطمة بنت قيس أن زوجها طلقها ثلاثا ، فأمرها رسول الله ﷺ أن تعتد في بيت أم شريك ، ثم قال : « تلك امرأة يغشاها أصحابي اعتدي عند ابن أم مكتوم فإنه رجل أعمى تضعين ثيابك عنده » (رواه مسلم في كتاب الطلاق ، باب المطلقة ثلاثا ..) ، ويقول بحق إن معنى الحديث أن فاطمة بنت قيس تستطيع التخفف من بعض ثيابها وهي في بيت ابن أم مكتوم ، فلا يراها ؛ لأنه أعمى ، بخلاف بيت أم شريك الذي يتردد عليه الصحابة بكثرة ، ومعظمهم مبصر . ومجموع الحديث يعطي معنى الاختلاط بين الرجال والنساء في بيت أم شريك ( وليست الخلوة بينهما بداهة ) .

كذلك يعرض لحديث ابن عباس أن النبي ﷺ أردف الفضل بن عباس يوم النحر خلفه على عجز راحلته - وكان الفضل رجلاً وضيقاً - فوقف النبي ﷺ للناس يفتيهم ، وأقبلت امرأة من خثعم وضيفة تستفتي رسول الله ﷺ ، فطفق الفضل ينظر إليها وأعجبه حسنهما ، فالتفت النبي ﷺ - والفضل ينظر إليها - فأخلف بيده فأخذ بذقن الفضل فعدل وجهه عن النظر إليها ( البخاري ، كتاب الاستئذان ، ومسلم ، كتاب الحج ) . ويقول المعارضون لخروج المرأة ومشاركتها في الحياة : من الذي يستطيع الآن أن يحول وجه الشباب عن النظر عند المشاركة ؟ ويقول : إن مثل الشباب الآن مثل آلاف الرجال والنساء الذين اشتركوا في موسم الحج الذي حضره النبي ﷺ ولم يجدوا من يحول وجوههم ( كما فعل مع الفضل ) ، ومع هذا لم يحرم الله تعالى أو رسوله ﷺ اللقاء الجماعي بينهما لا في الحج ولا في غيره ، واكتفى الإسلام عندئذ بالأمر العام لكل منهما بغض البصر (1) .

أما ما يستدل به بعض مانعي مشاركة المرأة في الحياة العامة من قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَسَأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ .. ﴾ فيقولون : كيف تتولى الوظائف والولايات العامة ونحن نسألها من وراء حجاب ؟! - فليس في الآية دليل على وجه الإطلاق لما يقولون ؛ لأن نصها ، وسبب نزولها ، ووقتها قاطعة جميعاً باختصاصها بنساء النبي ﷺ وحدهن ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَبِيًّا ﴾ ( مريم 64 ) ولو أراد إشراك نساء المسلمين فيها لفعل ، لكنه لم يفعل ؛ لأن لهن حكماً آخر يبينه سنة رسوله ﷺ الذي أذن في عشرات المواقف ( التي سجلتها الأحاديث الصحيحة ) بتبادل الكلام مباشرة بين رجال المسلمين ونسائهم ( من غير حجاب ) ..

ونص الآية هو ﴿ يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرٍ نَبْرِينَ إِنَّهُ وَلَكِنْ إِذَا دُعِيتُمْ فَادْخُلُوا فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَانْتَشِرُوا وَلَا مُسْتَقْسِنِينَ لِحَدِيثٍ إِنَّ ذَلِكَ كَانَ يُؤْذَى النَّبِيُّ فَيَسْتَعِى مِنْكُمْ وَاللَّهُ لَا يَسْتَعِى مِنْ الْحَقِّ وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَسَأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ ذَلِكُمْ أَطْهَرُ لِقَوْلِكُمْ وَتَقْوَاهُنَّ وَمَا كَانَتْ لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا أَنْ تَنْكِحُوا أَزْوَاجَهُنَّ مِنْ بَعْدِهِ أَبَدًا إِنَّ ذَلِكَ كَانَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمًا ﴾ ( الأحزاب 53 ) ومجرد قراءة للنص ( حسب ما تعطيه اللغة العربية وقواعدها ) تقطع بأن الكلام كله فيها مخصوص بنساء النبي



ويوت أزواجه خاصة ، وتأمل كلمات ﴿يُوتُ النِّسَى .. كَانَ يُؤْذَى النِّسَى .. فَسَلَّوْهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ .. وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا أَنْ تَنْكِحُوا أَزْوَاجَهُمْ مِنْ بَعْدِهِ أَبَدًا إِنَّ ذَلِكُمْ كَانَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمًا﴾ فهي قاطعة دون أي شك بهذه الخصوصية .

وتأمل ما يرويه عمر بصدها ، يقول : « وافقت ربي في ثلاث ، فقلت : يا رسول الله ، لو اتخذت من مقام إبراهيم مصلى ؟ فأنزل الله ﴿وَأَتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ ( البقرة 125 ) .

وقلت : يا رسول الله ، إن نساءك يدخل عليهن البر والفاجر فلو حجبتن ؟ فأنزل الله آية الحجاب .

وقلت لأزواج النبي ﷺ لما تمالأن عليه في الغيرة ﴿عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَنَّ أَنْ يُبْدِلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكُنَّ﴾ ( التحريم 5 ) فنزلت كذلك « ( البخاري ، كتاب الصلاة ، وتفسير سورة البقرة . ولسلم في فضائل عمر رواية أخرى يزيد فيها قصة أسارى بدر ، فتكون الموافقات أربعا ) .

وآية الحجاب التي يعينها عمر بن الخطاب هي هذه الآية التي تتكلم فيها ؛ لأنها هي المختصة بحجاب نساء النبي في آيات القرآن الكريم كلها <sup>(1)</sup> . وكان وقت نزولها في صبيحة عرس رسول الله ﷺ بزينب بنت جحش ( رضي الله عنها ) التي تولى الله تعالى تزويجها بنفسه ، وكان ذلك - على الأصح - في ذي القعدة من السنة الخامسة ، حيث روى البخاري وغيره « لما تزوج رسول الله ﷺ زينب بنت جحش ، دعا القوم فطعموا ، ثم جلسوا يتحدثون ، فإذا هو كأنه يتهاى للقيام .. فلم يقوموا ، فلما رأوا ذلك قام من قام ( منهم ) وقعد ثلاثة نفر ، فجاء النبي ﷺ ليدخل ، فإذا القوم جلوس ، ثم إنهم قاموا ، فانطلق أنس بن مالك ( خادم رسول الله ﷺ ) فأخبره بانطلاق القوم ، فجاء حتى دخل ، فأراد أنس أن يدخل فالتقى الحجاب بينهما ، ونزلت الآية « ( البخاري ، تفسير سورة الأحزاب ، وأيضا مسلم ، كتاب النكاح ، باب زواج زينب بنت جحش .. وغيرهما ) .

(1) وقد وردت المادة اللغوية ( ح ج ب ) في القرآن الكريم ثماني مرات ست منها لا صلة لها بحجاب النساء خاصة هي : الأعراف 46 ، الإسراء 45 ، ص 32 ، فصلت 5 ، الشورى 51 ، المطففون 15 ، والسابعة في اتخاذ مريم عليها السلام حجابا من دون أهلها ( مريم 17 ) - ولا صلة لها بموضوعنا - والثامنة هي آيتنا هذه .

ومما يقطع أيضا بخصوصية الحجاب بنساء النبي ﷺ خاصة ، ومعرفة الصحابة بذلك أنه حين هزمت خيبر سنة 7 هـ وأخذ النبي ﷺ صفية بنت حيي قال الصحابة عندئذ : « إن حجبتها فهي امرأته » أي أنه تزوجها ( صحيح مسلم ، كتاب النكاح ، باب فضيلة إعتاقه أمته ثم يتزوجها ) .

فليس في هذه الآية إذن ما يمنع نساء المسلمين من تولي الوظائف والولايات العامة . أما ما يقوله بعض العلماء من أن النبي ﷺ لم يول امرأة في عهده ولاية عامة ، ولم يفعل ذلك خلفاؤه الراشدون - فليس ( عدم الوقوع ) دليلا على المنع ؛ لأن دليل المنع إنما يكون نهيا أو نصا باختصاص الرجل بهذه الولايات ، ولا يوجد شيء من ذلك ، مع اصطحابنا للأصل العام السابق .

ومن ثم نقول : إننا راجعنا نصوص القرآن الكريم والسنة الصحيحة فلم نجد فيها ( ما يمنع ) من أن تتولى المرأة الوظائف والولايات العامة ( بالضوابط والقيود الشرعية السابقة ) .. فقررنا ذلك . أما أن تتولاها ( فعلا وواقعا ) - ونسبة ما تشغله من ذلك - فهذه قضية أخرى تتوقف على مدى ما يظهر من كفاءتها الشخصية وتأهلها لذلك مقارنة بالرجال الموجودين في بيئتها ، ألا نرى أن نظما عديدة في أوروبا وأمريكا أعطت المرأة ( نظريا ) هذا الحق ، لكن نسبة من وصل إليه من النساء ما تزال قليلة بالنسبة لعدد الرجال .



## المبحث الثالث

### هل للمرأة أن تتولى وظائف القضاء ؟

هناك خلاف بين الفقهاء في اشتراط الذكورة فيمن يتولى هذه الوظائف :  
فيرى معظم<sup>(1)</sup> الفقهاء أن الذكورة شرط لازم للقضاء وصحة الحكم ؛ لأنهم يشبهون القضاء بالإمامة الكبرى ؛ ولأن القضاء يحتاج إلى كمال العقل ، والخبرة بشئون الحياة ، والمرأة ناقصة العقل ، قليلة الخبرة بهذه الشئون ؛ ولأن القاضي يحتاج إلى الاختلاط بالرجال من الخصوم والشهود والمرأة ممنوعة من ذلك خوف وقوعها في الفتنة والخلوة .  
لكن ابن جرير الطبري يرى أن المرأة يجوز أن تكون حاكما أو قاضيا على الإطلاق في أي شيء . وكذلك كان يرى<sup>(2)</sup> ابن حزم .

أما أبو حنيفة فيرى أن المرأة يجوز أن تكون قاضيا في الأموال ( القضايا المدنية ) لأنه تجوز شهادتها في المعاملات ، بخلاف الحدود والجنايات والعقوبات .

أما ما يذهب إليه جمهور الفقهاء فهو - فيما نرى - غير راجح ؛ لأن تشبيه القضاء برئاسة الدولة فيه تجاوزات كثيرة ، أولا لورود النص في خصوصها كما سبق ، وثانيا لاختلاف الأمر اختلافا بينا بينهما ، لأن رئاسة الدولة غير النظر في خصوص قضية محددة الجوانب فيها خلاف بين خصمين أو خصوم ، فهو قياس مع الفارق الكبير .  
وقولهم إن القضاء يحتاج إلى كمال العقل فيه إشارة واضحة إلى الحديث الصحيح عن نقصان عقل المرأة ، وهنا لابد أن نتوقف عنده ؛ لأن كثيرا من الناس بنوا عليه أمورا هائلة ، لا يصح - فيما نرى - أن تبنى عليه :

أورده البخاري من رواية أبي سعيد الخدري على النحو التالي : خرج رسول الله ﷺ في أضحى أو فطر إلى المصلى ، فمر على النساء فقال : « يا معشر النساء تصدقن ، فإني أريتكن أكثر أهل النار » فقلن : وبم يا رسول الله ؟ قال : « تكثرن اللعن ، وتكفرن العشير ، ما رأيت من ناقصات عقل ودين أذهب للب الرجل الحازم من إحداكن » قلن : وما نقص ديننا وعقلنا يا رسول الله ؟ قال : « أليس شهادة المرأة مثل نصف شهادة

(1) راجع مثلا : المغني 29/9 وبداية المجتهد 421/2 والمهذب 291/2 .

(2) انظر : المحلى 631/10 .

الرجل ؟ « قلن : بلى ، قال : « فذلك من نقصان عقلها . أليس إذا حاضت لم تصل ولم تصم ؟ « قلن : بلى ، قال : « فذلك من نقصان دينها » ( كتاب الحيض ، باب ترك الحائض الصوم ) .

ورواه مسلم على النحو التالي : عن عبد الله بن عمر عن رسول الله ﷺ أنه قال : « يا معشر النساء تصدقن وأكثرن الاستغفار فإني رأيتكن أكثر أهل النار » فقالت امرأة منهن جزلة <sup>(1)</sup> : وما لنا يا رسول الله أكثر أهل النار ؟! قال : « تكثرن اللعن ، وتكفرن العشير ، وما رأيت من ناقصات عقل ودين أغلب لذي لب منكن » قالت : يا رسول الله ، وما نقصان العقل والدين ؟ قال : « أما نقصان العقل فشهادة امرأتين تعدل شهادة رجل ، فهذا نقصان العقل ، وتمكث الليالي ما تصلي ، وتفطر في رمضان فهذا نقصان الدين » ( كتاب الإيمان ، باب نقصان الإيمان بنقص الطاعات ) .

وقد حرصنا على رواية كل منهما كاملة لتتعرف في وضوح على سياق الكلام وظروفه ومضمونه ، لأننا نرى أن كثيرًا من الناس - على مر العصور - قد توسعوا في دلالاته وما ينبنى عليه ، متأثرين في ذلك بنظرتهم الخاصة - ونظرة عصورهم وأزمانهم - إلى المرأة ، مستقطبين عليه بعض مشاعرهم تجاهها ..

ذلك أن النبي ﷺ كان في يوم أحد العيدين : الفطر أو الأضحى ، وقد خرج رجال المسلمين ونساؤهم أيضًا ، حيث كان ﷺ يأمر بأن تخرج العواتق <sup>(2)</sup> وذوات الخدر ، وتعزل الحائضات المصلى ( البخاري ، كتاب العيدين ، باب خروج النساء والحيض إلى المصلى ) وكان منهجه في صباح هذا اليوم أن يبدأ بالصلاة ، ثم يخطب ، ثم ينزل فيمر على النساء فيذكرهن وهو يتوكأ أحيانًا على يد بلال ، وبلال باسط ثوبه يلقي فيه النساء الصدقة اللاتي يتطوعن بها ( راجع : باب موعظة الإمام للنساء يوم العيد ، في صحيح البخاري ) . وكأن النبي ﷺ كما ينتهز فرصة تجمعهن في المصلى وحولها . وهذا هو الجو العام الذي شهد الحوار بينه وبين النساء .

وبدأ الحوار بحث النبي ﷺ النساء على الصدقة ، ويبدو أنه أراد ملاطفتهن وزيادة حثهن على التطوع بالصدقات ، فأمرهن مع الصدقة بكثرة الاستغفار ، وعلل ذلك بأنه حين ، اطلع على النار رأى أكثر أهلها من النساء - وكان من عادته أحيانًا أنه يمزح ولا

(1) عاقلة أصيلة الرأي ، أو عظيمة الجسم ( انظر مثلاً : القاموس المحيط ) .

(2) من بلن الحلم .

يقول إلا حقاً<sup>(1)</sup> مع ذلك - وكان قد اطلع على الجنة فوجد أكثر أهلها الفقراء ، واطلع على النار فوجد أكثر أهلها النساء<sup>(2)</sup> . ( ولا يلزم أن تكون نساء النار التي اطلع عليها من صحابياته أو حتى من المسلمات لما هو معلوم من أن أمة المسلمين بكاملها قليلة العدد جداً بالنسبة إلى مجموع الخلق ) . فقامت امرأة جزلة من الحاضرات وسألت : ماذا في النساء أدى بهن إلى أن أصبحن أكثر أهل النار ؟ فعلل ذلك رسول الله ﷺ بأن المرأة ( على وجه العموم ) من طباعها كثرة اللعن وكفران العشير ، وكما يقول النووي في شرحه : فإن لعن المؤمن كقتله ، لأنه هو الدعاء عليه بالطرد والإبعاد من رحمة الله تعالى ، وقد تدعو المرأة ( التي تعود لسانها على اللعن ) به على من لا تعلم مآله يقينا « فلماذا قالوا : لا يجوز لعن أحد بعينه مسلماً كان أم كافراً إلا من علمنا بنص شرعي أنه مات على الكفر أو يموت عليه » ، أما كفر العشير فهو الكفر الأصغر ، والكفر بالله تعالى هو الكفر الأكبر ، والأول معصية كبيرة ، والثاني خروج عن حد الإيمان<sup>(3)</sup> .

ثم أضاف رسول الله ﷺ متعجباً ( في عبارة لطيفة فيها ملاحظة بحق ) : وما رأيت ناقصات عقل ودين أذهب للب الرجل الحازم منكن ! يتعجب ﷺ من أن المرأة ( مع نقصان عقلها ودينها عن الرجل كما سيفسر ) تذهب عقل وحزم الرجل الحكيم فيتابعها في بعض أمرها وفي كثير منه ! يشير ﷺ إلى أن الذي يتفق مع طبائع الأمور أن يتابع الناقص الكامل ، لكن الذي يحدث ويتعجب منه هو العكس . وفي هذا مدح واضح جداً لتأثير المرأة على أعقل الرجال وأكثرهم حزماً وحكمة ، وليس فيه ذم لها أو انتقاص منها .

بقي التعبير بنقصان العقل ونقصان الدين : أما الأول فقد فسره رسول الله ﷺ بأن ( شهادة امرأتين تعدل شهادة رجل ) وهو إشارة إلى ما ورد في قوله تعالى : ﴿ ..وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ رَضَوْنَ مِنَ الشَّهَادَةِ أَنْ فَضَّلَ إِحْدَهُمَا فَذُكِّرَ لِأَحَدِهِمَا الْآخَرُ ۚ ۝۲۸۲ ﴾ ( الآية 282 من سورة البقرة ، وهي آية الدين ، أطول آية في القرآن العظيم ) .

(1) مثل ما رواه الترمذي في الشمائل : أتت عجوز فقالت : يا رسول الله ، ادع الله أن يدخلني الجنة ، فقال : يا أم فلان إن الجنة لا تدخلها عجوز ، فقلت تبكي ، فقال ( أخبروها أنها لا تدخلها وهي عجوز ، إن الله تعالى يقول : ﴿ إنا أنشأناهن إنشاء فجعلناهن أبكارا ﴾ ) ( الواقعة 35-36 ) وقصص أخرى عديدة من هذا النوع .

(2) البخاري ، كتاب بدء الخلق ، باب ما جاء في صفة الجنة ، ورواه أيضاً مسلم وأحمد والترمذي ( كشف

(3) شرح النووي على مسلم 264/1 .

وقد أمر الله تعالى فيها بالإشهاد مع الكتابة لزيادة التوثيق ، وهي في الأموال خاصة كما يدل عليه نصها ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَانَيْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُب بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا بَيَّضَ مِنْهُ شَيْئًا فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْطِيعُ أَنْ يُبَيِّنَ لَهُ فليَمْلِكْ وَلْيَكْتُبْ بِالْعَدْلِ وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ .. ﴾ ومن الواضح أن القرآن الكريم طلب في الأموال خاصة شهيدين من الرجال أو رجلا وامرأتين من النساء ؛ لأن المعاملات المالية إذا كانت مدانية ( وخاصة في السفر ) لا تطلع عليها النساء عادة ؛ لأنها تتم غالبا بين رجال تجار ، وقد كانت المرأة التاجرة في صدر الإسلام ( وما يزال هذا باقيا إلى حد كبير حتى الآن ) تنيب عنها في المدائن التجارية رجالا ، وفي هذا الجو يكون ( الرجل ) أعرف من المرأة بقيمة المدانية ، ووقت أدائها ، ومن ثم اشترط القرآن فيها شهادة رجلين ( وليس رجلا واحدا ليتأزرا على الحق ويجمعها عليه إن شرد واحد منهما عنه صوبه الآخر وذكره ) ، فإن حدث ولم يوجد من الشهود إلا رجل واحد مع نساء وجب أن تشهد امرأتان منهما ضمانا ؛ لأنه إذا شردت إحداهما عن الحق ذكرتها الأخرى به .

ولابد أن نضيف إلى هذا حقيقتين تلقيان الضوء أكثر على مسألة ( الشهادة على الأموال ) :  
**الأولى :** أنه في حالة خاصة جعل النبي ﷺ شهادة أحد الصحابة بشهادة رجلين ، ولم يبن على ذلك لا هو ولا أحد من الصحابة أو المسلمين أنه أكبر عقلا من غيره من الصحابة ، حيث روى أحمد وغيره أن النبي ﷺ ابتاع فرسا من أعرابي ، فاستتبعه النبي ﷺ ليقضيه ثمن فرسه ، فأسرع النبي ﷺ وأبطأ الأعرابي ، ففطلق رجال يعترضون الأعرابي فيساومونه بالفرس - ولا يشعرون أن النبي ﷺ ابتاعه - حتى زاد بعضهم الأعرابي في السوم على ثمن الفرس الذي ابتاعه النبي ﷺ ، فنادى الأعرابي النبي ﷺ فقال : إن كنت مبتاعا هذا الفرس فابتعه ، وإلا بعته ، فقام النبي ﷺ حين سمع نداء الأعرابي فقال : أو ليس قد ابتعته منك ؟ قال الأعرابي : لا ، والله ما بعتك ، فقال النبي ﷺ : بل قد ابتعته منك . فطلق الناس يلوذون بالنبي ﷺ والأعرابي وهما يتراجعان ، فطلق الأعرابي يقول : هلم شهيدا يشهد أنني بايعتك ، فمن جاء من المسلمين قال للأعرابي : ويليك ، إن النبي ﷺ لم يكن يقول إلا حقا ، حتى جاء خزيمه ، فاستمع لمراجعة النبي ﷺ ومراجعة الأعرابي يقول : هلم شهيدا يشهد أنني بايعتك ، فقال خزيمه : أنا أشهد أنك قد بايعته ، فقال النبي ﷺ لخزيمه : « بم تشهد ؟ » قال :

بتصديقك يا رسول الله ( فجعل رسول الله ﷺ شهادة خزيمة بشهادة رجلين ) (1) وهما المطلوبان في الآية في الأموال .

وخزيمة هذا هو خزيمة بن ثابت الأنصاري ، يكنى ( أبا عمار ) ويعرف بذى الشهادتين من أجل هذه الواقعة ، شهد مع النبي ﷺ بدرًا والمشاهد كلها ، وقال عنه رسول الله ﷺ : « من شهد له خزيمة أو عليه فحسبه » (2) .

ومع فضله ومكانته بين الصحابة فإن أحدا لم يفضل على أبي بكر وعمر وغيرهما من كبار الصحابة - ولم يقدمه عليهما - بسبب خصوصيته في قصة الشهادة هذه ، ذلك أن الإسلام في تقسيمه للأشياء والأشخاص ينظر نظرة شمولية إلى مجموع ما يتصل بكل قضية ، وينحي النظرة الأحادية التي تنطلق من واقعة واحدة لتكبرها وتبني عليها الكثير وتصرف النظر عن بقية ما يدخل في التقسيم .

والحقيقة الثانية في مسألة ( الشهادة على الأموال ) أن النبي ﷺ صح عنه - كما يروي مالك وغيره - أنه قضى فيها باليمين مع شاهد واحد ، قال مالك : « مضت السنة في القضاء باليمين مع الشاهد الواحد ، يحلف صاحب الحق مع شاهده ويستحق حقه ، فإن نكل وأبى أن يحلف أحلف المطلوب ( المدعى عليه ) فإن حلف سقط عنه ذلك الحق ، فإن أبى أن يحلف ثبت عليه الحق لصاحبه . قال مالك : وإنما يكون ذلك في الأموال خاصة ، ولا يقع ذلك في شيء من الحدود ، ولا في نكاح ، ولا في طلاق ، ولا في عتاقة ، ولا في سرقة ، ولا في فرية ( الموطأ ، كتاب الأقضية ، القضاء باليمين مع الشاهد ) وقد رواه الترمذي وابن ماجه أيضًا (3) .

فالخاص في قضيته الشهادة على الأموال خاصة أن القرآن الكريم طلب فيها رجلين أو رجلا وامرأتين ، وأن النبي ﷺ ( وهو القائم على تطبيق الإسلام ومن جعل الله طاعته طاعة له تعالى ) أضاف إلى ذلك أمرين : أعطى خزيمة بن ثابت الأنصاري خصوصيته أن تكون شهادته بشهادة رجلين ، وأنه إذا لم يوجد إلا شاهد واحد لصاحب الحق ( المدعى ) كان على صاحب الحق أن يحلف مع شاهده فيقوم يمينه مقام الشاهد الثاني ( حسب التفصيل الذي ذكره مالك ) .

وذلك كله ؛ لأن ( الأموال ) - في منظومة القيم الإسلامية تحتل المرتبة الخامسة والأخيرة فيها بعد : الدين ، والنفس ، والعقل ، والعرض .. وذلك على الرغم من

(1) مسند أحمد 213/5 - 214 ورواه أيضا أبو داود والنسائي ( راجع مثلا : تفسير القرآن العظيم 499/1 ) .

(2) أسد الغابة 133/2 . (3) انظر مثلا : تنوير الحوالك للسيوطي 199/2 .



أهميتها الكبيرة في ذاتها ، لأنها إحدى ( الكليات الخمس ) <sup>(1)</sup> التي أتت الشريعة للمحافظة عليها وتنظيم الأحكام الخاصة بها .

وفي إطار هذه الأحكام كلها - وفي سياقها - ينبغي أن نفهم مداعبة النبي ﷺ للنساء ( رحمة بهن ) <sup>(2)</sup> وتلطفا وحرصا على تطوعهن بالصدقات ( ولم يقل في ذلك كله إلا حقا ، فهل يصح - في هذا الإطار - ما يفعله بعض الناس من ألوان التحقير للمرأة والانتقاص من حقوقها - في أشياء كثيرة - لكلمة مقتطعة من سياقها وظروفها يتناقلها الناس مؤكدين ضعف عقل المرأة في كل مجال وفي كل وقت ؟ وأين كان ضعف عقل أم سلمة ( رضي الله عنها المدعى من هؤلاء ) حينما أشارت على النبي ﷺ مشورتها الحكيمة المشهورة عقب صلح الحديبية <sup>(3)</sup> عام 7 هـ ؟ وماذا عن النساء اللاتي بايعن رسول الله ﷺ مع رجالهن في العقبة والإسلام يومئذ وليد <sup>(4)</sup> مضطهد ؟ وماذا عن أم عمارة الأنصارية حينما ثبتت تدفع عن رسول الله ﷺ <sup>(5)</sup> يوم أحد بينما فر رجال ورجال ؟! وماذا عن أم سليم بنت <sup>(6)</sup> ملحان في حكمتها وعقلها عندما خطبها أبو طلحة ، ثم حين ثبتت في حنين عندما فر رجال ورجال ؟ وماذا عن الشفاء بنت عبد الله التي كان عمر ( رضي الله عنه ) « يقدمها في الرأي » <sup>(7)</sup> ، ويرضاها ، ويصدر عنه ؟ وقبلهن جميعا : ماذا عن عقل خديجة أم المؤمنين ( رضي الله عنها ) في مواطنها كلها <sup>(8)</sup> ؟ .

(1) راجع مثلا ( أصول التشريع الإسلامي ) ص 334 وما بعدها .

(2) من العبارات التي شاعت في السنة وتكررت ( استوصوا بالنساء خيرا ) قالها في حجة الوداع وفي غيرها ، ورواه البخاري ومسلم والترمذي .. وغيرهم ..

(3) راجع مثلا ( السيرة النبوية الصحيحة ) ص 446 ومراجعته .

(4) السابق ص 200 وما بعدها ، وأسد الغابة 280/7 .

(5) أسد الغابة 371/7 ويذكر الدكتور ضياء العمري أنه « خرجت بعض النسوة مع جيش المسلمين إلى أحد منهن أم عمارة نسيبة بنت كعب المازنية التي اضطرت للقتال دفاعا عن رسول الله ﷺ حتى جرح جراحا كثيرة ، وكانت حمنة بنت جحش الأسدية تسقي العطشى وتداوي الجرحى ، وثبت أن أم سليط كانت تحمل قرب الماء لسقاية المسلمين ، وصح أن عائشة ( رضي الله عنها ) وأم سليم قامتا بسقي الجرحى بعد تراجع المسلمين .. » السيرة النبوية الصحيحة ص 390 .

(6) انظر : أسد الغابة 345/7 والسنة النبوية الصحيحة ص 503 .

(7) أسد الغابة 162/7 .

(8) السابق 78- 85 .

وهناك ملحق هام جدًا قد يساعدنا على صحيح الفهم لبعض نصوص السنة من أمثال حديث ( ناقصات عقل =

ماذا عنهن جميعا - وعن مئات غيرهن شهدت لهن الوقائع بالعقل الراجح والحكمة ؟ لا نريد أكثر من نظرة شمولية إلى النصوص وسياقاتها في مجموعها لنعرف إن عبارات حديث ( ما رأيت ناقصات .. ) لا تقوم دليلا على منع المرأة من تولي القضاء .. وقد بقي أن نتكلم فيه عن تفسير رسول الله ﷺ له ليتضح الأمر بصورة كاملة .

يعمل ﷺ لنقصان الدين حيث قال : « تمكث الليالي ما تصلي ، وتفطر في رمضان ، فهذا نقصان الدين » وقد وجدنا الإمام محي الدين النووي رحمه الله ( 631 - 676 هـ ) قد تصدى لشرح العبارة شرحا وافيا حلل فيه معناها - بالنظر إلى قواعد الإسلام - وانتهى فيه إلى أن المعنى الذي قدمه رسول الله ﷺ له يرفع عن المرأة كل وزر ونقيصة حقيقية ، يقول النووي : « وأما وصفه ﷺ النساء بنقصان الدين لتركهن الصلاة والصوم في زمن الحيض - فقد يستشكل معناه <sup>(1)</sup> ، وليس بمشكل بل هو ظاهر ، فإن (الدين) و (الإيمان) و (الإسلام) مشتركة في معنى واحد - كما قدمناه في مواضع -

= (دين) ، وهو أنه ﷺ كان من شأنه ودأبه أن يداعب بعبارات رقيقة مازحة فئات المجتمع التي كان غلاظ الأكباد يومئذ يرون (من جهلهم بفقه الدين) أن من كمال الرجولة العنف والخشونة في معاملتهم - وفي مقدمة هؤلاء النساء والأطفال - وكانت له في ذلك ﷺ قصص وعبارات طريفة .. ومن ذلك ما يرويه البخاري عن أبي هريرة أنه ﷺ قصد فناء بيت علي وفاطمة (رضي الله عنهما) وتساءل (أثم بتشديد الميم) لكح ؟ أثم لكح ؟ يستفهم عن الحسن وهو طفل صغير ، ثم جاء الحسن يشتد (حتى عانقه وقبله وقال : اللهم أحبيه ، وأحب من يحبه ) (كتاب البيوع ، باب ما ذكر في الأسواق) . ومن ذلك أيضا أنه كان لأبي عمير (ابن أبي طلحة) طائر صغير يسمى (النفر) أحمر المنقار - وأبو عمير هذا هو ابن أم سليم - فدخل النبي ﷺ يوما عليهم فوجد أبا عمير - وهو طفل - حزينا ، فسأل أمه عن حزنه ، فقالت : مات نغره ، فقال له رسول الله ﷺ مداعبا (يا أبا عمير ، ما فعل النغير ؟) أسد الغابة 232/6 . كذلك يروي البخاري عن أنس رضي الله عنه قال : رأى النبي ﷺ النساء والصبيان مقبلين - حسبت أنه قال من عرس - فقام النبي ﷺ ممثلا فقال : (اللهم أنتم من أحب الناس إلي) قالها ثلاث مرار (أبواب مناقب الأنصار ، باب قول النبي ﷺ ...) . وقارن هذا بما رواه أبو هريرة قال : أبصر الأقرع بن حابس رسول الله ﷺ يقبل الحسن - أو الحسين - فقال : إن لي عشرة من الولد ما قبلت واحداً منهم ! ففاجبه ﷺ (من لا يرحم لا يرحم) أسد الغابة 130/1 وفي الأقرع ورفاقه من سادة بني تميم نزلت الآية ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَبَادُونَكُمْ مِنْ وِجَاءِ الْحَجَرَاتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ (الحجرات 4) (المرجع السابق) .

(1) لأنهن لم يتركن الصلاة والصوم بإرادتهن ، بل بأمر الشارع لهن ، فكيف يحكم عليهم بذلك مع أنه لولا الأمر الشرعي بذلك لصلين وصمن ، فهل طاعة الشريعة تسمى نقصا ؟ فما الذي يسمى به عصيانهن فيما لو صلت المرأة وصامت وهي حائض مخالفة للشرع ؟ هذا هو الاستشكل الذي يشير إليه النووي في نص الحديث ، وسيجيب عنه في بقية ما نقلناه عنه .

وقد قدمنا أيضا في مواضع أن الطاعات تسمى (إيمانا) و (دينا) ، وإذا ثبت هذا علمنا أن من كثرت عبادته زاد إيمانه ودينه ، ومن نقصت عبادته نقص دينه ..

ثم (نقص الدين) قد يكون على وجه يأثم به كمن ترك الصلاة والصوم أو غيرهما من العبادات الواجبة عليه بلا عذر . وقد يكون على وجه لا إثم فيه كمن ترك الجمعة أو الغزو أو غير ذلك مما لا يجب عليه لعذر . وقد يكون على وجه هو مكلف به كترك الحائض الصلاة والصوم .

فإن قيل : فإن كانت معذورة فهل تثاب على الصلاة في زمن الحيض وإن كانت لا تقضيها ( لا تؤديها ) كما يثاب المريض والمسافر ويكتب له في مرضه وسفره مثل نوافل الصلوات التي كان يفعلها في صحته وحضره ؟ فالجواب أن ظاهر هذا الحديث أنها لا تثاب <sup>(1)</sup> . والفرق أن المريض والمسافر كان يفعلها بنية الدوام عليها مع أهليته لها ، والحائض ليست كذلك بل نيتها ترك الصلاة في زمن الحيض فنظيرها مسافر أو مريض كان يصلي النافلة في وقت ويترك في وقت غير ناو الدوام عليها ، فهذا لا يكتب له في سفره ومرضه في الزمن الذي لم يكن يتنفل فيه ، والله أعلم <sup>(2)</sup> .

وأعتقد أنه بعد هذا التحليل الفقهي الدقيق بعد الأمر في الحديث جدًّا عن أن يصلح مستندًا لمنع المرأة من تولي القضاء لنقصان دينها عن الرجل ، فحسب هذا التحليل فإن من الرجال من ينقص دينه أيضا بتركه الصلاة والصوم لعذر فعبادته إذن ناقصة ، ودينه ناقص عن غيره ممن أداها - مع عدم وقوعه في الإثم لوجود <sup>(3)</sup> العذر ، ومع هذا لم يقل أحد من الناس ( فيما نعلم ) أن هؤلاء الرجال أيضا لا يصلحون لتولي القضاء لنقصان دينهم ! وهكذا الأمر فيما نرى بالنسبة لنقصان دين المرأة ، بل ربما كان أولى فيها ؛ لأنها حين تترك الصلاة والصوم وهي حائض إنما تتمثل لعزمة الإسلام عليها في ذلك ، أما الرجل تارك الواجبات لعذر فإنه يفعل ذلك غالبا عملا بالرخصة الشرعية فيه .

(1) لكنها تثاب قطعًا على طاعتها الأمر بالامتناع عن الصلاة والصوم في الحيض ، عملا بالنصوص والقواعد العامة التي تثيب المسلم على كل طاعة لأمر الله ونهيه . ثم تثاب على قضائها الصوم .

(2) شرح النووي على مسلم 265/1 .

(3) وبهذا نطق القرآن الكريم في قوله تعالى : ﴿ لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر والمجاهدون في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم فضل الله المجاهدين بأموالهم وأنفسهم على القاعدين درجة وكلا وعد الله الحسنى وفضل الله المجاهدين على القاعدين أجرًا عظيمًا ﴾ ( النساء 95 ) .

.. وننتهي من ذلك كله إلى أن حديث ( نقص العقل والدين ) لا يقوم مستنداً فيما يراه جمهور الفقهاء من منع المرأة من تولي القضاء ووظائفه .

أما كلامهم السابق عن ( قلة خبرتها بشئون الحياة ) فهذه صفة لم تكن في وقت ما ملازمة للمرأة باعتبارها أنثى ؛ لأنه بناء على ما رأيناه حقاً لها من التعليم المناسب ، ومن شخصيتها المكتملة في التصرفات المالية ، ومن إمكان توليها الوظائف العامة - فلم يعد بعيداً عليها أن تزداد خبرتها بشئون الحياة وأن تتمرس بمعرفتها حتى تصل فيها إلى درجة عالية جداً .. وقد أصبح تحصيل الخبرة بكافة شئون الحياة أيسر جداً الآن مما كان في عصور سابقة ، حيث أصبحت الأجهزة الناقلة لجوانب هذه الخبرة متاحة جداً لكل إنسان يريد أن يعمق خبرته بأمر أو أمور ما من كافة شئون الحياة والمجتمعات والناس ، فهناك الكتب ، والصحف والمجلات اليومية والدورية ، وهناك الوسائل الناطقة من راديو وتلفزيون وتسجيلات متنوعة ، وهناك الفيديو والفاكس والكمبيوتر .. إلخ ، حتى أصبح هناك تعبير شائع بين المثقفين في العالم كله ، وهو أن العالم أصبح قرية صغيرة فيما يتصل بنقل المعلومات ، وطرق اكتسابها ، وسرعته .. إلخ <sup>(1)</sup> .

أما ما يراه جمهور الفقهاء من أن القاضي يحتاج إلى الاختلاط بالرجال من الخصوم والشهود - والمرأة ممنوعة من ذلك خوف وقوعها في الفتنة - فالذي يبدو لنا من مجموع نصوص القرآن والسنة في ذلك أن المحرم عليها هو ( أن تخلو ) برجل أجنبي ( غير محرم لها ولا زوج ) ، والقضاء لا يعرض المرأة لهذه الخلوة ، أما مجرد أن تستجوب الشهود أو تستقصي جوانب القضية من الخصوم ، فلا شيء فيه إطلاقاً .. ومن يقرأ سيرة النبي ﷺ وصحابه ، وسائر كتب السنة فسيجد فيها ( مئات ) الوقائع الصحيحة من اشتراك المرأة المسلمة في كافة مجالات الحياة خارج بيتها دون أي منع أو حرج مادامت في لباسها الشرعي متحلية بالآداب الإسلامية .. في المسجد ، وفي طلب العلم ، وفي الحج ، وفي الجهاد ، وفي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وعند طلب

(1) ونرجو ألا يكون من إخواننا الطيبين صادقي الإسلام والرغبة في نصرته ونقاء الالتزام به من يرى أن استخدام هذه الوسائل محرم ( في ذاته ) ؛ لأن هذا لن يكون إلا في صالح المخططات التي تدفع بالمسلمين دفعا إلى التخلف عن ركب الحضارة وقيادتها - حتى على المستوى الإقليمي - أما من ناحية الشريعة ونصوصها فالفهم الصحيح لها هو الذي يدفع المسلمين إلى كل تقدم وريادة ، كما حدث في عصورهم الأولى ، وليس هذا من موضوع بحثنا .

المعروف وتقديمه ، وعند الخطبة وعقد الزواج ، وفي الاحتفالات والولائم ، وفي الزيارة ، والضيافة ، وعيادة المرضى ، والسفر ، ومراجعة أولي الأمر ، وعند الشهادة ، والتقاضي ، وتنفيذ العقوبة ، وفي المباهلة .... إلخ <sup>(1)</sup> . وقد مرت بنا في ذلك محاورة النبي ﷺ لجمع النساء في المصلى في يوم العيد - كذلك أشرنا ونشير إن شاء الله إلى وقائع أخرى عديدة في ثنايا هذه الدراسة . ويكفي أن نذكر في ذلك أحاديث عن حوار خولة بنت ثعلبة للنبي ﷺ ، حين ذهبت له تشتكي زوجها وتقول - في عبارة فصيحة - « يا رسول الله أكل شبابي ، ونثرت له بطني ، حتى إذا كبرت سني ، وانقطع ولدي ، ظاهر مني » ، فلما قال لها : « يا خويلة ، ابن عمك شيخ كبير ، فاتقي الله فيه » قالت : « اللهم إني أشكو إليك » ، فنزل ﴿ قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا .... ﴾ ( صدر سورة المجادلة ) ، ثم في خلافة عمر استوقفته وهو يسير مع الناس ، فوقف لها طويلا وأصغى إليها وأدنى منها رأسه ، ووضع يديه على منكبيها حتى قضت حاجتها وانصرفت ، فقال له رجل : يا أمير المؤمنين ، حبست رجالا قريش على هذه العجوز؟! قال : ويحك ، وتدرى من هي ؟ هذه امرأة سمع الله شكواها من فوق سبع سماوات ، هذه خولة بنت ثعلبة « والله لو لم تنصرف عني إلى الليل ما انصرفت حتى تقضي حاجتها إلا أن تحضر صلاة فأصليها ، ثم أرجع إليها حتى تقضي حاجتها » <sup>(2)</sup> كذلك نذكر قصة امرأة ثابت بن قيس حينما قالت : يا رسول الله ، ما أنقم على ثابت في دين ولا خلق ، ولكني لا أطيقه بغضا ، فقال : « أتردين عليه حديثه » ؟ قالت : نعم ، فردتها عليه ( وأمره ففارقها ) ( البخاري ، كتاب الطلاق ، باب الخلع ) . ونذكر عن عائشة ( رضي الله عنها ) قالت : جاءت امرأة رفاعة القرظي رسول الله ﷺ - وأنا جالسة وعنده أبو بكر - فقالت : يا رسول الله ، إني كنت تحت رفاعة فطلقني فبت طلاقي ، فتزوجت بعده عبد الرحمن بن الزبير وإنه والله ما معه - يا رسول الله - إلا مثل الهدية ، وأخذت هدية من جلبابها ( أي طرفا من ثوبها ) فسمع خالد بن سعيد قولها وهو بالباب لم يؤذن له ، فقال خالد : يا أبا بكر ألا تنهى هذه عما تجهر به عند رسول الله ﷺ ؟ فلا والله ما يزيد رسول الله ﷺ على

(1) انظر مثلا الجزء الثاني من كتاب ( تحرير المرأة في عصر الرسالة ) للأستاذ عبد الحليم أبو شقة ( رحمه الله ) وقد اقتصر على نصوص القرآن الكريم وصححي البخاري ومسلم فقط .

(2) راجع تفسير الطبري وابن كثير ( سورة المجادلة ) ومسند أحمد 46/6 والبخاري ، كتاب التوحيد ، وسنن ابن ماجه ( المقدمة ) .

التبسم ثم قال لها : ( لعلك تريد أن ترجعي إلى رفاة ؟ لا ، حتى يذوق عسيلتك وتذوقي عسيلته ) ( البخاري ، كتاب اللباس ، باب الإزار المهذب . ومسلم ، كتاب النكاح ، باب لا تحل المطلقة ثلاثا لمطلقها حتى تنكح غيره ) .

.. تكفى هذه النصوص - ومثلها كثير - لنعلم كيف كان حال المرأة في عصر الرسالة ! وكيف كانت شخصيتها ، ودفاعها عن حقوقها .. ومعرفتها الجيدة بهذه الحقوق .

أما ما يراه أبو حنيفة من أن المرأة يجوز أن تكون قاضياً في الأموال لأنه تجوز شهادتها فيها - فغير راجح ؛ لأن الرجال أيضاً تجوز شهادة العدول منهم على الأموال ، لكن ذلك وحده لا يكفي لتوليتهم القضاء . على أنه قد صرح عندنا - كما سيأتي <sup>(1)</sup> - أنه تجوز شهادتها أيضاً في غير الأموال .

.. وللمجموع ما سبق كله نرجع قول ابن جرير <sup>(2)</sup> الطبري ، وابن حزم <sup>(3)</sup> الذي يقول : وجائز أن تلي المرأة الحكم ( أي في القضاء والولايات غير الإمامة العظمى ) وقد روي عن عمر بن الخطاب أنه ولي الشفاء <sup>(4)</sup> امرأة من قومه السوق . فإن قيل : قد قال رسول الله ﷺ ( لن يفلح قوم أسندوا أمرهم إلى امرأة ) ؟ .

قلنا : إنما قال ذلك رسول الله ﷺ في الأمر العام الذي هو الخلافة .

برهان ذلك قوله عليه الصلاة والسلام : « المرأة <sup>(5)</sup> راعية على مال زوجها وهي مسئولة عن رعيها » .

(1) سنعود إلى مسألة ( شهادة المرأة ) بتفصيل أكبر في مبحث خاص عن ( أيمان المرأة وشهادتها ) .

(2) المفسر : المؤرخ ، المحدث ، الفقيه ، الموسوعي الثقافة أبو جعفر محمد بن جرير ( 224 - 310 هـ ) كان فقيهاً مستقلاً ذا مذهب متبوع حتى القرن الخامس ، وله كتاب ( اختلاف الفقهاء ) .

(3) شيخ فقهاء الظاهرية ، الأندلسي ، موسوعي الثقافة ، المحدث اللغوي ، عالم الأديان والمذاهب ، أبو محمد علي بن أحمد ( ت 456 هـ ) يراه بعض العلماء ( مجدد القرن الخامس ) .

(4) الشفاء بنت عبد الله ، قرشية عدوية ، أسلمت قديماً وكانت من المبايعات ، ومن المهاجرات الأول ، وكانت من عقلاء النساء وفضلاهن ، وكان رسول الله ﷺ يقبل عندها ، واتخذت له فراشا وإزاراً ينام فيه وكانت تربي من النملة ( قروح في الجنب وبثرة تخرج في الجسد ) وأمرها رسول الله ﷺ أن تعلمها حفصة .. وكان عمر يقدمها في الرأي ويرضاها ( أسد الغابة 162/7 - 163 ) .

(5) صحيح البخاري ، كتاب العتق ، باب كراهية التطاول على الرقيق ، ومسلم ، كتاب الإمامة ، باب فضيلة الإمام العادل ..

وقد أجاز المالكيون أن تكون وصية ووكيلة ، ولم يأت نص من منعها أن تلي بعض الأمور <sup>(1)</sup> .

أما ما يقوله بعض الفقهاء من أن النبي ﷺ « لم يول امرأة ، ولا أحدًا من خلفائه ، ولا من بعدهم قضاء ولا ولاية بلد فيما بلغنا » <sup>(2)</sup> فليس عدم فعلهم هذا دليلا على عدم الجواز ، إنما هو دليل فحسب على أنه ليس واجبا . والذي يعيننا أصلا في القضية هو : هل يوجد نص صحيح قطعي الدلالة في المنع من ذلك ؟ والجواب : لا يوجد مثل هذا النص .. لا قطعي الدلالة ، ولا ظني الدلالة بطريق عقلي راجح ، وحينئذ نستصحب الأصل العام . الذي سبق أن أقررناه ونستصحه معنا دائما - بخاصة في القضايا الاختلافية - وهو : الأصل تساوى الرجل والمرأة فيما لم يدل الدليل القطعي ( أو بغلبة الظن الراجح ) على اختصاصه بأحدهما ، أو منع أحدهما منه .

وهناك حجة قد تبدو وجيهة في منع المرأة من تولي القضاء ، وتتلخص في أنه لا يختلف مسلم في صحة ما أورده القرآن الكريم في شهادة المرأة من أنه ﴿ .. أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرْ إِحْدَهُمَا الْأُخْرَى ﴾ ( البقرة 282 ) ، فإذا كانت المرأة في الشهادة يمكن أن تضل حتى تحتاج إلى امرأة أخرى تذكرها الذي نسيتها أو غفلت عنه فيها ، أفلا يدل ذلك بالأولى على عدم جواز توليها القضاء خشية نسيانها أو غفلتها عن بعض الاعتبارات الهامة المؤثرة في القضية ١ .

لكن ذلك إنما كان يمكن أن يحتج به في عصور (إفراد القاضي) ، أما الآن فقد استقرت النظم القضائية الحديثة على أنه يجلس للقضاء في كل دائرة هيئة قضائية مكونة من رئيس وعضوين يتشاورون جميعًا ويتعاونون في مراحل القضية المتابعة لتجري الحق والحكم به ، ولو غفل أحدهم عن اعتبار ما فيها ذكره الآخرون به ، ولو كان الجميع ذكورًا ..

فلو وليت المرأة القضاء في ظل هذا النظام الحديث ( الذي يكفل احتياطًا كبيرًا في معرفة الحق والحكم به ) وغفلت عن اعتبار ما في القضية ، ذكرتها به زميلتها الثانية أو الثالثة ؛ لأن الآية السابقة لم تكف بالإشارة إلى الغفلة أو النسيان من المرأة ، بل عاجلته بتذكير الأخرى لها .. وهذا كما يمكن أن يحدث في الشهادة يمكن حدوثه أيضا في القضاء . وحتى في شهادة الرجال : لماذا طلبت الآية ( شهيدين ) لا واحداً ؟ .

ليذكر أحدهما الآخر إن غفل أو نسي ، فهل يمنع هذا الاحتمال الرجل من تولي القضاء؟! .

بل إن بعض النظم الغربية الحديثة تلجأ لنظام المحلفين الذي ينظر في القضية على مستويين متوازيين ، يدير القاضي فيه الجلسات ، ليكون المحلفون رأيهم بأناة ثم يخبرون به القاضي ، ليقرر - بناء عليه - الحكم أو العقوبة المناسبة ( إن كان رأيهم هو الإدانة ) ، ويبلغ عدد المحلفين عشرة أفراد أو أكثر ..

ومن الملاحظ أن نصوص الشريعة لم تلزم النظام القضائي الإسلامي بطريقة معينة لا يتعدها ، بل اكتفت بالتوجيه العام نحو تحري العدل والحكم به ، وتركت أمر الإطار القضائي للمجتهدين في كل عصر ..

ومهما يكن من أمر فليس منصب القضاء أخطر من الفتوى في الدين والاجتهاد فيه ، ونقل نصوصه وروايتها للناس وقد قامت بذلك كله ( المرأة ) منذ عصر الصحابة دون نكير . بل كان بعض ذلك بأمر النبي ﷺ بعض زوجاته به (1) .

(1) راجع مثلاً : الرسالة للشافعي ص 406 .





## المبحث الرابع

**هل للمرأة أن تكون نائبة في المجالس النيابية ؟**

**وهل لها حق انتخاب من ينوب عنها فيها ؟**

الذي يبدو لنا واضحًا من ذلك أنه لا مانع شرعيًا منه ، استصحابًا للقاعدة الأصلية التي قررناها مرارًا ، وهي أن الأصل في كافة الأحكام الشرعية أن تتساوى فيها المرأة بالرجل إلا ما ثبت نصًا اختصاص أحدهما به ، ولا نجد في القرآن الكريم ولا في سنة النبي ﷺ الصحيحة ( فيما نعلم ) نصًا يمنع المرأة منه .

بل رأينا الفقه الإسلامي في مجموعه يبيح لها أن تكون ( وكيلة ) عن فرد أو مجموعة أفراد ، وما عضوية المجالس النيابية في حقيقتها إلا هذا .

وقبل أن يعجل علينا أحد بالخلاف نقول : إن الشبهة التي تؤدي في عقول بعض الإخوان إلى الخلاف معنا في هذه القضية منبعثة من اختلاط مفهوم ( أهل الحل والعقد ) في النظريات والتطبيقات الإسلامية الأولى بمفهوم النيابة في المجالس النيابية المعاصرة ، ذلك أن الله تعالى أمر بالشورى ومدح<sup>(1)</sup> القائمين بها ، لكنه لم يحدد لنا طريقًا معينًا نلتزمه ( دون غيره ) في تطبيق الشورى ، وقد سكنت النصوص عن هذا لأن التطبيقات المحتملة للشورى تصل إلى العشرات ، لكل مجتمع فيها ما يتناسب مع ظروفه وأوضاعه ، وقد سبق<sup>(2)</sup> أن أشرنا إلى أن الحكم الإسلامي عرف في ريع القرن الأول من تاريخ الحكم في الإسلام ثلاثة تطبيقات مختلفة لمعنى الشورى المأمور بها :

( أ ) النبي ﷺ ترك الأمر للمسلمين بالكلية .

( ب ) أبو بكر استخلف عمر رضي الله عنهما .

( ج ) عمر اختار ستة نفر في تفصيل خاص .

.. وهكذا يقبل نظام الشورى العام في الإسلام تفصيلات عديدة لا تضيق فيها على المسلمين ولا إلزام بواحد معين منها أو أكثر ، فكل ما يؤدي إلى تحقيق الشورى من نظم تفصيلية فلا حرج على المسلمين في أن يأخذوا به ما دام يتناسب مع ظروفهم ويؤدي إلى

(1) راجع الآيتين 159 من سورة آل عمران و 38 سورة الشورى وانظر كتاب ( فقه الشورى والاستشارة )

للدكتور توفيق الشاوي . (2) انظر الفصل الأول في القسم ( قضية القوامة ) .

تحقيق معنى الشورى المأمور به ..

وقد وصلت البشرية في بعض تطبيقاتها إلى ( النظام النيابي ) الذي انتشر في كثير من البلدان الإسلامية بما يستتبعه من ترشيح فرد ليكون نائباً ووكيلاً عن عدد ما يمثلهم ويعبر عن إرادتهم في المجلس النيابي بعد أن يرضوه ويرضوا عن برنامج الانتخابي الذي يبين فيه : كيف سيمثلهم ، وما الذي سيلتزم به في هذا التمثيل ، وكيف سيعبر عن إرادتهم وتطلعاتهم ، وكيف سيتعرف عليها ، وكيف سيكون على اتصال دائم بهم أثناء ممارسته لشئون النيابة عنهم .. فالذي يربطه بهم ( بعد ما يختارونه في انتخاب حر ) إنما هو في حقيقته عقد نيابة ووكالة عنهم ، فهل في النصوص الإسلامية ما يمنع المرأة من أن تنوب وتوكل عن مجموعة من الناس على هذا النحو ؟ ليس في القرآن الكريم ولا في سنة النبي ﷺ الصحيحة ما يمنع من ذلك ، وكل ما يشترطه الفقه الإسلامي في ذلك - كما يقول ابن رشد بحق - « ألا يكون الوكيل ممنوعاً بالشرع من تصرفه في الشيء الذي وكل فيه » <sup>(1)</sup> فلا يصح توكل المرأة مثلاً في عقد النكاح عند من يشترط الولي من الفقهاء ، وسنعرض فيما بعد إن شاء الله لولي النكاح خاصة في الفقه الإسلامي ، ولماذا كانت له هذه الخصوصية .

وهل للمرأة حق في أن تنتخب هي مع الرجال من ينوب عنهم جميعاً في المجلس النيابي ؟ لا شك عند من يراجع نصوص الفقه الإسلامي وقواعده في أن ما جاز للإنسان أن يقوم به من أمور التعبير عن الرأي - رجلاً كان أم امرأة - فإن له أن يوكل وينيب عنه فيه ، ويحكي ابن رشد بحق اتفاق الفقهاء « على وكالة الغائب ، والمريض ، والمرأة المالكين لأموال أنفسهم » <sup>(2)</sup> .

ومن هنا نرى أن للمرأة في الإسلام أن توكل نائباً عنها في المجلس النيابي ( حق الانتخاب ) ، كما أن لها أيضاً أن تكون وكيلة عن مجموعة من الرجال والنساء يختارونها لهذا الغرض بحيث تصبح ( نائباً في المجلس النيابي ) ولا فرق في هذا بينها وبين الرجل ، ما دامت ( المقومات الشخصية الخاصة ) لكل منهما تؤهلها لهذا ..

والذين يريدون تحية المرأة عن هذا كله بحجج واهية مثل ضعف عقل المرأة ، وعدم معرفتها بأمور الحياة ، والفساد الخلقي والاجتماعي لمشاركتها ، وتعرضها للفتنة .. إلى آخر ما عرضنا لإبطاله من قبل - عليهم أن يتجاهلوا أيضاً في السنة وفي صدر الإسلام وقائع

ثابتة قاطعة باشتراك المرأة في الحياة العامة وتقديمها مشورات جيدة بحق لم يكتب لرجل ما من أقرانها أن يقدمها .. ونسوق إليهم ( بعضاً منها ) داعين الله تعالى أن يزول ( حرج نفوسهم ) و ( ضيق صدورهم ) مما ندعوهم إليه من حق المرأة في الإسهام في أمور الحياة العامة الهامة ، كما تقضي بذلك قواعد الإسلام ومقرراته الصحيحة في فهم النصوص :

( أ ) فمن ذلك ما أشرنا إليه من قبل حين قال ﷺ : لأصحابه عقب صلح الحديبية : « قوموا فانحروا ثم احلقوا » .. فوالله ما قام منهم رجل حتى قال ذلك ثلاث مرات .. فلما لم يقيم منهم أحد دخل على أم سلمة فذكر لها ما لقي من الناس ، فقالت أم سلمة : يا نبي الله ، أتحب ذلك ؟ اخرج ، ثم لا تكلم أحداً منهم كلمة حتى تنحر بدنك وتدعو حالقك فيحلقك .. فخرج فلم يكلم أحداً منهم حتى فعل ذلك ( نحر بدنه ودعا حالقه فحلقه ) ، فلما رأوا ذلك قاموا فنحروا وجعلوا بعضهم يحلق بعضاً .. ( صحيح البخاري ، كتاب الشروط ، باب الشروط في الجهاد ) (1) .

(ب) وقبل ذلك في الزمن كان لخديجة بنت خويلد ( رضي الله عنها ) من المواقف والمشورات والحزم في صدر الإسلام ما يشهد برجاحة العقل وكماله ، وأثرها في مسار دعوة الإسلام ..

ومن ذلك موقفها حين رجع إليها رسول الله ﷺ يرجف فؤاده روعاً يقول : « زملوني .. زملوني » فزملته حتى ذهب عنه الروع وانطلقت به إلى ورقة بن نوفل .. بعد أن قررت سنة كونية أدركتها بكمال عقلها وفطرتها السليمة قالت : « كلا والله لا يخزيك الله أبداً ، إنك لتصل الرحم ، وتحمل الكل ، وتكسب المعدوم ، وتقري الضيف ، وتعين على نوائب الحق » « فخفف الله بذلك عن رسول الله ﷺ ، ( وأخذ ) لا يسمع شيئاً يكرهه من رد عليه وتكذيب له فيحزنه - إلا فرج الله بها عنه إذا رجع إليها ، تثبتت وتخفف عنه ، وتهون عليه أمر الناس ، رضي الله عنها » ثم موقفها من اختبار الوحي للتثبت من أنه ملك كريم .. وفي كلمة واحدة « كانت خديجة وزيرة صدق في الإسلام » (2) .

(ج) وبعد ذلك رأينا : كيف حاورت المرأة الجزلة رسول الله ﷺ في حديث (ناقصات عقل ودين .. ) ، وكيف جادلته خولة بنت ثعلبة في زوجها وشكايتها إلى الله ، وكيف عرضت عليه امرأة ثابت بن قيس شكايتها منه ، وكيف فعلت امرأة رفاعة

(1) ومسنند أحمد 323/4 - 326 وسيرة ابن هشام 316/2 - 319 .

(2) راجع أسد الغابة 78/7 - 85 ، وفصائل خديجة في ( صحيح مسلم ) وسيرة ابن هشام ج 1 .

القرظي .. وغيرهن كثيرات ..

( د ) ثم في عهد عمر ( رضي الله عنه ) : كيف كان يقدر رأي الشفاء بنت عبد الله (1) ويصدر عنه ، ويقدمه على رأي بعض الرجال ، كما قال ابن الأثير : « كان عمر يقدمها في الرأي ويرضاها » .

ولم لا يفعل هذا وقد استدركت عليه امرأة في المسجد فهما يخالف قوله تعالى ﴿وَأَتَيْنَتْهُ إِحْدَثُهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا﴾ ( النساء 20 ) فقال عمر : اللهم غفرا ، كل الناس أفقه من عمر ، وقال : أصابت امرأة وأخطأ رجل .. والقصة أشهر من أن تروى (2) .

وقد نهته امرأة أخرى إلى أن يغير اجتهادها له ، حيث كان أولا لا يفرض للوليد حتى يقطع ، فلما قدمت إلى المدينة قافلة ونزلوا المصلى ، ذهب هو وعبد الرحمن بن عوف لحراستهم من السراق ، فباتا يحرسانهم ويصليان ، فسمع عمر بكاء صبي يتردد عدة مرات ، وهو بينه أمه إلى حسن رعايته ، فلما كان في آخر الليل سمع بكاءه ، فقال لأمه : ويحك إني لأراك أم سوء ، مالي أرى ابنك لا يقر منذ الليلة ؟ قالت : يا عبد الله ( وهي لا تعرفه ) قد أرقنتي الليلة ، إني أريغه عن الفطام فيأبى . قال : ولم ؟ قالت : لأن عمر ( الخليفة ) لا يفرض إلا للفطام ، فسألها عمر عن عُمر الصبي ، فقالت : كذا (3) وكذا شهرا ، فقال لها : ويحك ، لا تعجله .. ثم صلى الفجر وما يستبين الناس قراءته من غلبة البكاء ، فلما سلم قال : يا يؤسا لعمر ! كم قتل من أولاد المسلمين ، ثم أمر مناديا فنادى : ألا لا تعجلوا صبيانكم عن الفطام ، فإننا نفرض لكل مولود في الإسلام (4) .

كذلك نهته عجوز فانية إلى مسؤوليته باعتباره أميرا للمؤمنين حيث سبق القافلة وهو مسافر إلى الشام سنة 17 هـ ، فوجد عجوزا في مكان غير مأهول ، فأقبل عليها مستفسرا عن من يخدمها ويرعى شئونها ، فأخبرته ، ثم قالت : والله يحاسب عمر على إهماله

(1) أسد الغابة 162/7 وطبقات ابن سعد 196/8 والإصابة 333/4 .

(2) راجع : مثلا تفسير القرآن العظيم 213 / 2 ومراجعته .

(3) مع أن الله تعالى يقول : ﴿والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة﴾ (البقرة 233) .

(4) الطبقات الكبير 217/3 والأموال ص 237 ، 240 ، والأحكام السلطانية ص 191 وكتابنا ( منهج عمر بن الخطاب في التشريع ) ص 392 وما بعدها .

لنا - وهي لا تعرفه - فقال لها : وكيف يعلم عمر بكم وأنتم في هذا المكان ؟ فقالت له متعجبة : أيها الرجل ، كيف يتولى علينا ولا يعرف حالنا ؟! مما جعل عمر يقول بعد ذلك « لو أن عناقا ( الأنتى من ولد المعز ) ذهبت بشاطئ الفرات ، لأخذ بها عمر يوم القيامة » (1) .

كذلك أرشدته حكيمة النساء حين سألهن ( في قصة مشهورة ) : كم مقدار ما تصبر المرأة عن زوجها ؟ فقلن : « تصبر شهرين ، ويقل صبرها في ثلاثة أشهر ، وينفذ صبرها في أربعة أشهر » فجعل عمر مدة غزو الرجل لا تزيد على أربعة أشهر ، فإذا مضت استرد الغازين ووجه آخرين (2) . وكان في كلام حكيمة النساء ما وافق كتاب الله تعالى في الإيلاء (3) حيث قال : ﴿ لِّلَّذِينَ يُؤَلِّقُونَ مِن بُسَائِهِمْ تَرْصُصَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ وَإِنْ عَزَّوْا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿ ( البقرة 226 - 227 ) .. ولو شئنا أن نعد مئات من إسهامات المرأة في الأمور العامة في صدر الإسلام .. لفعلنا ، وفيما أوردناه كفاية إن شاء الله ..

وبعد ، فقد انتهى بنا البحث في النصوص الإسلامية وفقهاها إلى أن المرأة في الإسلام يمكن أن تتولى الوظائف والولايات والنيابات العامة - وفي الإمامة العظمى أو ( رئاسة الدولة ) كلام سبق .

والدكتور مصطفى السباعي ( رحمه الله ) ( عميد كلية الشريعة الأسبق بجامعة دمشق ) روى أن مجموعة من فقهاء الشريعة دار الحوار بينهم حول مدى إقرار الشريعة لحق المرأة في الانتخاب والترشيح وقد انتهوا بعد المناقشة وتقليب وجهات النظر إلى « أن الإسلام لا يمنع من إعطائها هذا الحق ، فالانتخاب هو اختيار الأمة لوكلاء ينوبون عنها في التشريع ومراقبة الحكومة ، فعملية الانتخاب عملية توكيل يذهب الشخص إلى مركز الاقتراع فيدلي بصوته فيمن يختارهم وكلاء عنه في المجلس النيابي يتكلمون باسمه ويدافعون عن حقوقه ، والمرأة في الإسلام ليست ممنوعة من أن توكل إنساناً بالدفاع عن حقوقها والتعبير عن إرادتها كمواطنة في المجتمع » (4) . ثم يقول : « إذا كانت مبادئ

(1) راجع مثلاً : الطبقات الكبير 215/3 وفتح البلدان ص 635 وسيرة عمر ص 140 ومنهج عمر ص 394 - 395 .

(2) تفسير القرطبي 108 / 3 وسيرة عمر 71 - 72 .

(3) هو قسم الزوج إلا يقرب زوجته مدة لا تقل عن أربعة أشهر ، إضراراً بها ، انظر كتابي ( دراسات في أحكام الأسرة ) 1 / 558 وما بعدها ، ومراجعته . (4) المرأة بين الفقه والقانون ص 155 .

الإسلام لا تمنع أن تكون المرأة نائمة ، فهل تمنع أن تكون نائمة ؟ قبل أن نجيب على هذا السؤال يجب أن نعرف طبيعة النيابة عن الأمة ، إنها لا تخلو من عمليتين رئيسيتين :

1 - التشريع : تشريع القوانين والأنظمة .

2 - المراقبة : مراقبة السلطات التنفيذية في تصرفها وأعمالها .

أما التشريع فليس في الإسلام ما يمنع أن تكون المرأة مشرعة ؛ لأن التشريع يحتاج قبل كل شيء إلى العلم مع معرفة حاجات المجتمع وضروراته التي لا بد منها ، والإسلام يعطي حق العلم للرجل والمرأة على السواء ، وفي تاريخنا كثير من العالمات في الحديث والفقه والأدب وغير ذلك .

وأما مراقبة السلطات التنفيذية فإنه لا يخلو من أن يكون أمراً بالمعروف ونهيًا عن المنكر ، والرجل والمرأة في ذلك سواء في نظر الإسلام يقول الله تعالى : ﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ ﴾ ( التوبة : 71 ) وعلى هذا فليس في نصوص الإسلام الصريحة ما يسلب المرأة أهليتها للعمل النيابي كتشريع ومراقبة <sup>(1)</sup> . لكن الدكتور السباعي تحفظ على استعمال المرأة هذا الحق لأمر متعلق بالمصلحة الاجتماعية وما حدث في سوريا من مساوئ استخدام هذا الحق « وهذا اجتهاده في تقدير المصلحة في إطار عادات وتقاليد المجتمع السوري يوم قال هذا الرأي - والمصلحة الاجتماعية قد تتغير من زمان إلى زمان ومن بلد إلى بلد ، كما تختلف الاجتهادات في تقديرها واعتبارها » <sup>(2)</sup> . والمهم في القضية هو تقرير هذا الحق لها أصلاً والاتفاق في التكيف الفقهي له .

على أنه وردت في كلامه كلمة ( تخيف ) بعض إخواننا الذين يختلفون معنا في القضية ، وقد تحملهم على التمسك بهذه المخالفة ، وأعني كلمة ( التشريع ) بما قد تحمله لهم من ظلال معان شركية مخيفة ؛ لأن حق التشريع في أصله إنما هو لله تعالى وحده فهو الذي له الحكم <sup>(3)</sup> والأمر ، وليس عمل المجتهد في الإسلام ( مهما علا كعبه في الفقه وارتفعت فيه منزلته ) إلا الكشف عن ( حكم الله تعالى ) - كما يظهر لعقل المجتهد داخل النصوص الشرعية ، على النحو الذي فصلنا القول فيه <sup>(4)</sup> ، وعلى هذا

(1) السابق ص 156 . (2) تحرير المرأة في عصر الرسالة 2 / 448 .

(3) راجع مثلاً : الآيات 57 ، 62 الأنعام ، 40 يوسف .

(4) انظر : مدخل ضروري إلى فهم الاختلاف .. في هذه الدراسة .

فحين يقوم أعضاء المجالس النيابية بمهمة استنباط القوانين والأنظمة وإقرارها في ( المجتمع الإسلامي ) فهم لا يضادون الله تعالى في حكمه - بمخالفته فيما قضى وشرع ولا يشاركونه في هذا الحق ، إنما تنحصر مهمتهم في بذل أقصى الجهد الجماعي في الكشف عن القانون أو النظام الذي يؤخذ من نصوص الشريعة ومقرراتها ، ويدور في إطارها ، ويتوافق معها .. ولا يسمح ( في الدولة الإسلامية ) لأي مجلس نيابي أو تنفيذي أو علمي بأن يضع موضع النظر أي حكم إسلامي قطعي الثبوت والدلالة ، إلا من حيث البحث عن أفضل الطرق لتطبيقه مما يشابه ما أطلق عليه الأصوليون من قبل ( تحقيق المناط ) أي التحقق من أن مناط الحكم الشرعي متحقق في الواقعة التي يجتهد فيها ، أو بحث أفضل الطرق لتحقيقه .. وهنا تختلف المجالس النيابية في الإسلام عن مثلتها في غيره ؛ لأن ( في الإسلام ) التزاماً مبدئياً لا معدى عنه ولا مفر بكافة النصوص الإسلامية وقواعدها ومقرراتها ، مما لا يوجد في النظم النيابية غير الإسلامية التي لا تلتزم بنصوص مقدسة سابقة على بذل الجهد في استنباط القوانين والأنظمة .

وفي ضوء هذا كتبت - منذ أكثر من ثلاثين عاماً حينما عنونت دراستي عن فقه عمر بعنوان ( منهج عمر بن الخطاب في التشريع ) أقول : « أقصد بهذا العنوان نهجه العقلي الذي يصدر عنه حين يفكر في مجال التشريع ، ولأن اللغة البشرية ( حين نستخدمها ) لا تبلغ حد الكمال في التعبير عن المضمون العقلي المقابل للألفاظ التي نستعملها ، ولأننا لا نجد أحياناً الألفاظ التي تعبر عن هذا المضمون العقلي بصورة دقيقة - فإننا نستخدم كثيراً ألفاظاً وتراكيب تبعد قليلاً أو كثيراً من كمال الدقة في التعبير ...

إن من الحقائق البديهية أن التشريع الإسلامي ( منزل ) على الإنسان ، وليس صادراً عنه ، وهذه الحقيقة تصدق على كل إنسان ، ولا يستثنى منها الرسول ﷺ نفسه ؛ لأن القرآن الكريم ( أساس هذا الشرع ومصدره الأول ) أنزل عليه ولم يصدر عنه . فالشارع - أو المشرع - في الحقيقة هو الله تعالى وحده . لكن القائمين على تطبيق هذا الشرع في كل جيل تواجههم مشكلات التطبيق والتنفيذ التي تواجه القائمين بتطبيق كل النظم والدساتير المكتوبة . ولما كان من غير المعقول أو المتصور أن ينزل الشرع نصاً بالحكم الجلي المفصل لكل حادثة جزئية في عصر التنزيل ، وفيما بعده من عصور وآماد إلى ما شاء الله ، ولما كانت الحوادث تتجدد بصفة مستمرة ، ولما كان الوحي قد انقطع بوفاة الرسول ﷺ - فإن القائمين بتطبيق التشريع المنزل وتنفيذه في حاجة دائمة إلى بذل الجهود العظيمة لاستنباط الأحكام التفصيلية التي هي نتاج جهودهم العقلية في هذا



الاستنباط ، فهل يمكن اعتبارهم - بهذا الوجه - شارعين أو مشرعين ، مع التسليم بالحقيقة البديهية الأولى وهي أن الله تعالى وحده هو المشرع في الحقيقة ؟

أعتقد أن هذا ممكن ، تماماً كما نصف الإنسان بالعلم والقدرة والإرادة ، وهي من صفات الله تعالى في الحقيقة ، والإنسان يتصف بها على نحو معين وبالنسبة لشيء ما ، فهو يعلم جزئية خاصة على نحو معين ، أما ( العلم ) الشامل المطلق بمعناه الحقيقي فلا يمكن أن يتصف به إنسان .

ومن هذا المنطلق كتب الشاطبي ( ت 790 هـ ) تحت عنوان ( ما يتعلق بالمجتهد من جهة فتواه ) ما نصه : « المفتي شارع من وجه ؛ لأن ما يبلغه من الشريعة إما منقول عن صاحبها ، وإما مستنبط من المنقول ، فالأول يكون فيه مبلغاً ، والثاني يكون فيه قائماً مقامه في إنشاء الأحكام ، وإنشاء الأحكام إنما هو للشارع .

فإذا كان للمجتهد إنشاء الأحكام بحسب نظره واجتهاده . فهو من هذا الوجه شارع ، واجب اتباعه والعمل على وفق ما قاله ، وهذه هي الخلافة على التحقيق . بل القسم الذي هو فيه مبلغ لا بد من نظره فيه من جهة فهم المعاني من الألفاظ الشرعية ، ومن جهة تحقيق مناطها وتنزيلها على الأحكام . وكلا الأمرين راجع إليه فيها ، فقد قام مقام الشارع أيضاً في هذا المعنى » . ثم يشير إلى الأثر ( من قرأ القرآن فقد أدرجت النبوة بين جنبه ) ويستشهد بقوله تعالى : ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا رَسُولَ وَأَوَّلِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ ﴾ ( النساء 59 ) ، ويقول « والأدلة على هذا المعنى كثيرة » (1) .

ومن هذا المنطلق سمي ابن قيم الجوزية ( ت 751 هـ ) كتابه الشهير ( أعلام الموقعين عن رب العالمين ) حينما تكلم عن القائمين في كل عصر على أمور الاجتهاد والفتوى .. وقبل ذلك قال رحمه الله : « العلماء ورثة الأنبياء » (2) .

ويقول الدكتور يوسف القرضاوي : من الشبهات التي أثارها بعض المعارضين لترشيح المرأة في المجلس النيابي قولهم : إن عضو المجلس أعلى من الحكومة نفسها ، بل من رئيس الدولة نفسه ؛ لأنها - بحكم عضويتها في المجلس - تستطيع أن تحاسب الدولة ورئيسها ، ومعنى هذا أننا منعناها من الولاية (3) العامة ثم مكناها منها بصورة أخرى .

(1) انظر : منهج عمر بن الخطاب في التشريع ص 34 - 36 والمواقفات 125/4 - 126 .

(2) رواه أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وآخرون عن أبي الدرداء ، وصححه ابن حبان والحاكم وغيرهما .. ( انظر : كشف الخفاء 83/2 ) . (3) رئاسة الدولة أو ( الإمامة العظمى ) .

وهذا يقتضي منا إلقاء الضوء بالشرح والتحليل لمفهوم العضوية في المجلس الشورى أو النيابي . ومن المعلوم أن مهمة المجالس النيابية في الأنظمة الديمقراطية <sup>(1)</sup> الحديثة ذات شقين : هما المحاسبة ، والتشريع ، وعند تحليل كل من هذين المفهومين يتضح لنا ما يأتي :

المحاسبة في تحليلها النهائي حسب المفاهيم الشرعية ترجع إلى ما يعرف في المصطلح الإسلامي بـ ( الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ) وبـ ( النصيحة في الدين ) وهي واجبة لأئمة المسلمين وعامتهم . والأمر والنهي والنصيحة مطلوبة من الرجال والنساء جميعاً . والقرآن الكريم يقول بصريح العبارة ﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ ﴾ ( سورة التوبة : 71 ) وما دام من حق المرأة أن تتصح وتشير بما تراه صواباً من الرأي ، وتأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر وتقول : هذا صواب ، وهذا خطأ - بصفاتها الفردية - فلا يوجد دليل شرعي يمنع من عضويتها في مجلس يقوم بهذه المهمة . والأصل في أمور العادات والمعاملات الإباحة إلا ما جاء في منعه نص صحيح صريح . وما يقال من أن السوابق التاريخية في العصور الإسلامية لم تعرف دخول المرأة في مجالس الشورى فهذا ليس بدليل شرعي على المنع ، وهذا مما يتغير بتغير الزمان والمكان والحال . والشورى لم تنظم في تلك العصور تنظيمًا دقيقاً لا للرجال ولا للنساء . وهي من الأمور التي جاءت فيها النصوص مجملة مطلقة وترك تفصيلها وتقييدها لاجتهاد المسلمين حسب ظروفهم الزمانية والمكانية وأوضاعهم الاجتماعية .

والشق الثاني من مهمة مجلس الشعب يتعلق بالتشريع . وبعض المتحمسين بيالغون في تضخيم هذه المهمة زاعماً أنها أخطر من الولاية والإمارة ، فهي التي تشرع للدولة وتضع لها القوانين ، لينتهي إلى أن هذه المهمة الخطيرة الكبيرة لا يجوز للمرأة أن تباشرها ، والأمر في الحقيقة أسسط من ذلك وأسهل فالتشريع الأساسي إنما هو لله تعالى وأصول التشريع الآمرة الناهية هي من عند الله سبحانه ، وإنما عملنا - نحن البشر - هو استنباط الحكم فيما لا نص فيه ، أو تفصيل ما فيه نصوص عامة ، وبعبارة أخرى عملنا هو ( الاجتهاد ) في الاستنباط والتفصيل والتكييف ، والاجتهاد في الشريعة الإسلامية باب مفتوح للرجال والنساء جميعاً . ولم يقل أحد من شروط الاجتهاد - التي فصل فيها الأصوليون - الذكورة ، وأن المرأة ممنوعة من الاجتهاد .

ومما لا جدال فيه أن ثمة أموراً في التشريع تتعلق بالمرأة نفسها وبالأ أسرة وعلاقاتها ،

(1) مع الفارق الذي قررناه عن النظم النيابية ( الإسلامية ) وغير الإسلامية في الالتزام المبدئي بالنصوص المقدسة .

ينبغي أن يؤخذ رأي المرأة فيها وألا تكون غائبة عنها ، ولعلها تكون أنفذ بصراً في بعض الأحوال من الرجال . ويقيّد الدكتور القرضاوي بحق ذلك كله بالتزام المرأة بعدم الخلوة بالرجال الأجانب عنها ، وعدم تأثير ذلك على مسؤولياتها تجاه زوجها وأولادها ، ويشير إلى أن دخول المرأة ( الملتزمة بالإسلام ) في هذا المعترك أفضل للدين وللمجتمع من تركها له للمتخللات من أحكام الدين والتزاماته (1) ..

ونضيف إلى ذلك كله ما هو معمول به في المجالس النيابية من اختيار لجان متخصصة - على أعلى مستوى - من أفضل أعضائها علماً وثقافة وخبرة لدراسة المشكلات المعروضة ( كل لجنة بحسب تخصصها ) وتقديم دراسات وحلول مقترحة لها ، تعرض على أعضاء المجلس النيابي لمناقشتها وإقرارها . فهناك لجنة للتعليم ، ولجنة للصحة ، ولجنة للثقافة ، ولجنة للعلاقات الخارجية ، ولجنة للأنشطة الرياضية .. إلى آخر نواحي الحياة ومجالاتها .. وهذه اللجان تقوم ببعض أعمال ( أهل الحل والعقد ) في التصور السياسي القديم ( والحكمة ضالة المؤمن ، فحيثما وجدها فهو أحق بها ) (2) ويستوي أمام الخبرة في هذه اللجان أعضاء المجلس من الرجال والنساء .

.. كما نضيف إلى ذلك أننا لا نجد حرجاً ( أدنى حرج ) في أن نعمل بنظم سياسية وإدارية واجتماعية استحدثناها غيرنا ووجدنا فيها نفقا ومصلحة .. وهكذا أنشأ عمر رضي الله عنه ( ديوان الأموال ) - ولم يكن قبله في الإسلام دواوين - كما أنشأ نظماً إدارية أخذها عن الفرس والروم وغيرهما ، ولم ينظر عمر - أو أحد من الصحابة أو المسلمين بعدهم - إلى هذا الأمر على أنه ( بدعة مستحدثة ) مما نهى عنه رسول الله ﷺ ؛ لأن الابتداع المنهي عنه إنما يكون في العقيدة أو العبادة ، أو ما نهت عنه النصوص . أما فيما دون ذلك من التنظيمات التي يدخلها المسلمون في سبيل مصالحهم العامة أو الخاصة ، مما يسر لهم سبل الحياة والرزق - فهذه أمور يجب على ولي الأمر أن يسارع إلى تنفيذها ، متوخياً في ذلك المصلحة ، ملتزماً بأسس التشريع وأهدافه العامة » وما لاشك فيه أن عمر بن الخطاب ومعاصريه من الصحابة ( رضي الله عنهم

(1) فتاوى معاصرة 2/ 377-382 وقد تحفظ الدكتور القرضاوي بالشروط الأخيرة على مفاصل تطبيق هذا الحق التي أشار إليها الدكتور السباعي .

(2) رواه الترمذي وغيره عن أبي هريرة ، وفي بعض رواياته مقال ( راجع مثلاً : كشف الخفاء 1/ 435-436 ) لكن معناه صحيح ، وقد أخذ النبي ﷺ بمشورة سلمان في حفر الخندق ( مثلاً : أسد الغابة 2/ 421 ) .

جميعاً ) كانوا أكثر تحرراً في الفكر الصحيح ، وفهمًا لمقتضيات العمران البشري وجوهر التشريع الإسلامي وغاياته ونصوصه - من بعض الذين جاءوا بعدهم ، ولم يستطيعوا أن يدركوا إدراكًا واضحًا أن نقل مثل هذه النظم والمخترعات أمر واجب في سبيل تقدم المسلمين ، فضلاً عن أن يكون محرماً في الدين - بحجة الابتداع - أو لأنه ينقل عن بلاد الكفار ! إلى غير ذلك مما قيل بعد عمر بقرون . يقول رفيق العظم : « ومن البلاء أن ألصق بعض الفقهاء بعد كل شيء من أمورنا الدنيوية بالدين <sup>(1)</sup> ، وحرّموا على الأمة العمل بأي شيء نافع ما دام لم يصبغ بصبغة إسلامية ، ولو تمحلاً ، ولو كان الدين يضيق على هذه الأمة إلى الحد الذي توهمه أولئك الفقهاء لما قلّد عمر الفرس والروم فيما اقتضته حاجة الدولة في عصره .. من وضع التاريخ ، والديوان ، وترتيب الجيوش ، وإعداد العدة الحربية .. ونحو ذلك » <sup>(2)</sup> .

وسيأتي في ( لباس المرأة وزينتها ) في الفصل التالي مزيد بيان للمعنى الشرعي الصحيح للتشبه بغير المسلمين .

(1) يعني : جعلوه من الأمور الدينية الخالصة التي لا يجوز التقليد فيها أو الأخذ عن غير المسلمين .

(2) منهج عمر بن الخطاب في التشريع ص 383 - 284 وأشهر مشاهير الإسلام 2 / 366 - 367 .



## الفصل السادس

### اللباس والزينة

#### - 1 -

لأمر ما - يعلمه الله تعالى يقينا - كانت معصية آدم وزوجه بالأكل من الشجرة مرتبطة بإدراكهما معنى السوءة والعورة وحرصهما على سترها ، كما قال تعالى :

﴿ قَوَّسَ لَهَا الشَّيْطَانُ يَبْدَى لَهَا مَا وَرَى عَنْهَا مِنْ سَوْءِئِهِمَا وَقَالَ مَا نَهَاكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ إِلَّا أَنْ تَكُونَا مَلَكَائِينَ أَوْ تَكُونَا مِنَ الْخَالِدِينَ ۝ وَقَاسَمَهُمَا إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ ۝ فَدَلَّاهُمَا بِغُرُوبٍ فَلَمَّا ذَاقَا الشَّجَرَةَ بَدَتْ لَهُمَا سَوْءَاتُهُمَا وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ وَنَادَاهُمَا رَبُّهُمَا أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَنْ تِلْكَ الشَّجَرَةِ وَأَقُلْتُ لَكُمَا إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمَا عَدُوٌّ مُبِينٌ ۝ فَلَا رِبَا ظَلَمْتَا أَنْفُسَا وَإِنْ لَمْ تَقِفِرَا لَنَا وَتَرَحَّمْنَا لَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ۝ قَالَ اهْبِطَا بَعْضُكُمَا لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ ۝ قَالَ فِيهَا يَحْيَوْنَ وَفِيهَا تَمُوتُونَ وَمِنْهَا تُخْرَجُونَ ۝ يَبْنَىٰ آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ لِبَاسًا يُؤْزِرُ سَوْءَ تَكْفُلُمْ وَرِيشًا وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَلِكَ خَيْرٌ ذَلِكَ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ ۝ ﴾ (الأعراف 20-26) . فحين أكلتا من الشجرة بدتا لهما سوءاتهما وأخذ كل منهما يغطيها بورق الشجر ، مما يدل على أن ستر العورة فطرة أوجدها الله تعالى في ( الإنسان ) عند ما يدرك أنها مكشوفة ( ولو لأقرب الناس إليه ) ، ومن جوانب اتفاق الدين مع فطرة الإنسان - واستجابته الصحيحة لهذه الفطرة - أن هداهم إلى الثياب . وكما قال المفسرون في تفسير الآية الأخيرة : « من تبارك وتعالى على عباده بما جعل لهم من اللباس والرياش ، اللباس المذكور ههنا لستر العورات - وهي السوءات - والرياش : الريش هو ما يتجمل به ظاهرها ، فالأول من الضروريات ، والريش من التكميلات والزيادات » (1) .

وقد حددت نصوص الشريعة في مجموعها ما يجب ستره في جسد كل من الرجل والمرأة .

أما ( الرجل ) فأمره يسير في ذلك ، فهناك اتفاق تقريبا على أنه يجب عليه أن يستر ماعدا ما بين سترته إلى ركبتيه من الأمام وما حاذى ذلك من الخلف ، وفي ذلك يروى

(1) انظر : تفسير الطبري ، وتفسير ابن كثير عند تفسير الآية .

حديث النبي ﷺ « احفظ عورتك ، إلا من زوجتك أو ما ملكت يمينك » ( مسند أحمد 5 / 3 - 4 ، وسنن أبي داود ، كتاب الحمام ، باب ما جاء في التعري ، وسنن الترمذي ، باب ما جاء في حفظ العورة ، في أبواب الاستئذان ، وقال الترمذي : هذا حديث حسن ، وسنن ابن ماجه ، كتاب النكاح ، باب التستر عند الجماع .. ) (1) .  
أما ( المرأة ) فهناك اختلاف قديم متجدد بين العلماء في تحديد ما الذي ينبغي أن تستره عن الرجال الأجانب ( من ليس بزوجة ولا محرم لها ) :

فالكثرة منهم يرون أن ما يجب تغطيته عنهم هو كل بدنهما ما عدا الوجه والكفين . وبعضهم يرى أن الوجه والكفين من العورة أيضًا .

وقد روي القولان عن ابن عباس ( رضي الله عنه ) حيث روي عن سعيد بن جبير عن ابن عباس في تفسير قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَبْدِيَنَّ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا ۚ ۞ ﴾ (النور 31) قال : وجهها وكفيها والختام . وروي عن ابن عمر ، وعطاء ، وعكرمة ، وسعيد بن جبير ، وأبي الشعثاء ، والضحاك ، وإبراهيم النخعي .. وغيرهم نحو ذلك كما يروي علي بن أبي طلحة ، عن ابن عباس في تفسير قوله تعالى : ﴿ يَتَأْتِيَهَا الْغَيْثُ فُلٌ لِّأَزْوَاجِكُمْ وَبَنَاتِكُمْ وَسَاءَ الْمُؤْمِنِينَ يُدْرِكُنَّ عَلَىٰ تِلْكَ مِنْ جَلْبَابِهِنَّ ۚ ۞ ﴾ (الأحزاب 59) قال ابن عباس : « أمر الله نساء المؤمنين إذا خرجن من بيوتهن في حاجة أن يغطين وجوههن من فوق رءوسهن بالجلابيب ويبدن عينا واحدة » (2) .

وقد تجدد الخلاف في عصرنا هذا ، واشتد الحوار بين الفريقين حتى ألفت عشرات الكتب والبحوث في القضية ! وتبودلت اتهامات كثيرة ( أحيانا ) عبارات شديدة بين الفريقين المتنازعين !

وقد أطلت النظر إلى الأدلة المتبادلة وتأملت جيدا وجهة كل دليل ، ثم انتهيت إلى أن القضية من القضايا الخلافية في الفقه الإسلامي التي يرجع الباحث فيها قولاً معيَّناً دون أن يستطيع القطع بأن الرأي الآخر يقع في دائرة الخطأ القطعي ، إنما الأمر كما كان يقول أبو حنيفة عندما سئل عن اجتهاده : أهو الحق الذي لا شك فيه ؟ فأجاب : والله

(1) كما رواه النسائي والحاكم والبيهقي عن بهز بن حكيم ، عن أبيه ، عن جده .. ورواه البخاري معلقاً ( انظر : كشف الخفا 1 / 60 ) .

(2) انظر مثلاً : تفسير الطبري وابن كثير في الآيتين . وراجع ما نهت عليه من ( مشكلة الرواية عن ابن عباس ) في كتابي ( مدخل إلى علم التفسير ) ص 82 - 84 .

ما أدري ، لعله الباطل الذي لاشك فيه ! وقال : هذا الذي نحن فيه رأي ، لا نجبر أحداً عليه ، ولا نقول يجب على أحد قبوله بكرهية ، فمن كان بعنده شيء أحسن منه فليأت به ، وفي رواية : فهو أولى بالصواب منا . كما روي عنه أن كل مجتهد مأجور معذور في اجتهاده وإن اختلف معه غيره ، لكن الحق في ذاته وعند الله تعالى واحد لا يتعدد ، بيد أن كلاً من المجتهدين يجب عليه أن يعمل بما أداه إليه اجتهاده ، وإن لم يقطع بأنه هو الصواب القطعي (1) .

والذي يبدو لي راجحاً فيها بالنظر إلى مجموع الأدلة هو القول الأول الذي يرى أن وجه المرأة وكفيها ليسا من العورة الواجبة الستر .. ولا نريد أن نستقصي كل الأدلة التفصيلية المتبادلة في القضية ، ذلك أن كل دليل منها قد رد عليه ( أحياناً بأكثر من رد ! ) . ونحيل في القضية إلى دراسات سابقة جيدة تناولت الموضوع من كل جوانبه بصورة لا مجال فيها لمزيد ، وفي مقدمتها كتاب ( حجاب المرأة المسلمة في الكتاب والسنة ) للشيخ محمد ناصر الدين الألباني ، والجزء الرابع من كتاب ( تحرير المرأة في عصر الرسالة ) للأستاذ عبد الحليم أبو شقة رحمه الله تعالى .. وغيرهما .

ومن الحق أن أقرر أن هذا الكتاب الأخير خاصة قدم في المسألة تقريراً جيداً بحق ، انتهى فيه إلى نفس النتائج التي انتهت إليها في دراستي لها ، وعبر عنها تعبيراً جيداً ، وذلك أنه التزم نفس المنهج الذي أحاوله في هذه الدراسة ، وهو الالتزام أساساً بجمع نصوص القرآن الكريم وما ورد في صحيح البخاري ومسلم أولاً ، متصلاً بالمسألة ، ثم ما ورد في غيرهما من السنة الصحيحة والحسنة وأقوال العلماء الثقات على مر العصور ، مع بذل أقصى الجهد العقلي للربط بين هذا كله والانتهاء منه إلى نتائج تتوافق مع أوثقه .

وللرجل فضل السبق - وإن كان قد اعتمد بدوره أيضاً على دراسات وكتب سابقة عليه - وقد انتهى الأستاذ أبو شقة إلى أن ثلاثة عشر مفسراً هم الطبري ( ت 310 هـ ) والجصاص ( ت 370 هـ ) والواحدي ( ت 468 هـ ) والبيهقي ( ت 516 هـ ) والزمخشري ( ت 528 هـ ) وابن العربي ( ت 543 هـ ) والرازي ( ت 606 هـ ) والقرطبي ( ت 671 هـ ) والحازن ( ت 725 هـ ) والنيسابوري ( ت 728 هـ ) وأبو حيان ( ت 754 هـ ) وأبو السعود ( ت 951 هـ ) وابن باديس ( ت 1359 هـ ) رجحوا في

(1) راجع في ذلك : المناقب للموفق 153/2 والانتقاء ص 140 ، والمناقب 76/1 - 77 والمبسوط 69/16 وكتابي ( مناهج التشريع الإسلامي في القرن الثاني الهجري ) 1 / 385 - 386 .



تفسير قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَبْدِيكَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا ﴾ اعتبار ما يظهر من الزينة ويشعر إبداءه للرجال الأجانب هو زينة الوجه والكفين .

وأن نساء الصحابة ( في الروايات الصحيحة ) كشفن وجوههن قبل فرض الحجاب وبعده على أمهات المؤمنين <sup>(1)</sup> خاصة . وأن في النصوص الصحيحة قرائن تدل على مشروعية سفور وجه المرأة ، وأن الفقهاء المتقدمين اتفقوا على ذلك ( وروي فيه نصوصاً كثيرة لأئمة التفسير ، وكبار علماء الحديث ، وأعلام المذاهب المتبوعة ، وقدم في ذلك اهتماماً خاصاً بالمذهب الحنبلي ) . ثم روى اتفاق فقهاء العصور المتأخرة على مشروعية كشف وجه المرأة <sup>(2)</sup> .

ثم يعرض للنقاب ( الذي يغطي الوجه ) فيبين أنه كان أصلاً من لباس الجاهلية ( كما كان الجلباب والخمار كذلك ) لكن الإسلام أقرهما وأمر بهما في القرآن والسنة ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ يَتَأْتِيَنَّكَ لَازِئَاتُكَ وَلِبَاسُكَ وَنِسَاءُ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلْبَابِهِنَّ .. ﴾ ( الأحزاب 59 ) وقوله : ﴿ وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ خُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ .. ﴾ ( النور 31 ) ، لكن ( النقاب ) ، لم يرد له ذكر في القرآن الكريم « ولا على لسان رسول الله ﷺ غير مرة واحدة ، وفي مناسبة حظره على المرأة المحرمة ، قال ﷺ : « لا تنتقب المحرمة » <sup>(3)</sup> ، ثم جاء الفقهاء فقرروا كراهية النقاب وقت الصلاة .. » <sup>(4)</sup> .

ونضيف إلى ذلك أنه قد يقول قائل ( وقد قيل هذا ) : إن هذا النهي نفسه يدل على أن بعض النساء ( على الأقل ) كن ينتقبن في عهد النبي ﷺ دون نكير عليهن مادمن لسن محرمت ؟ وهذا صحيح ، لكنه يدل على أن النقاب ظل عادة متبوعة عند بعض النساء متابعة لما كان قبل الإسلام ، ولم يرد عنه نهْي إلا والمرأة محرمة ، كذلك لم يرد أمر به ولا حض عليه ، فتكليفه الشرعي أنه من باب العادات التي تتغير بتغير الزمان والمكان والأعراف ، بخلاف الجلباب والسمات والخمار فقد جاء بهما الأمر القرآني وتابعت

(1) راجع ( تولي الوظائف والولايات والنيابات العامة ) في هذه الدراسة ص 291/293 .

(2) انظر الفصول الخمسة الأولى من الجزء الرابع من ( تحرير المرأة في عصر الرسالة ) .

(3) رواه البخاري في كتاب الحج ، باب ما ينهى عن الطيب .. بعبارة ( ولا تنتقب المحرمة ولا تلبس القفازين ) ، ورواه النسائي والبيهقي وأحمد مرفوعاً عن ابن عمر ( راجع : حجاب المرأة المسلمة للألباني ص 47 ) .

(4) تحرير المرأة ص 218 .

السنة في أحاديث متعددة .

ويدو بوضوح أن النصوص التي سجلت تنقب بعض النساء في العصر النبوي تسببت في ظن بعض من بحث القضية أن النقاب واجب أو مندوب إليه <sup>(1)</sup> .

وقد ظل النقاب عادة متبعة في كثير من الشعوب الإسلامية ، ومنها مصر ، تلبسه المرأة الحضرية ونساء الأوساط الراقية الثرية ومتوسطة الحال ، حتى بدايات القرن الرابع عشر الهجري ( العشرين الميلادي ) تقريباً ، بينما ظلت المرأة العاملة في الزراعة وفقيرات النساء في المدن سافرات الوجه ؛ لأن النقاب كان يمثل عندئذ مظهرًا من مظاهر الثراء والوجاهة الاجتماعية ، حتى قال أحد الشعراء أحياناً طريقة يعلن فيها ما كانت تقوله المنتقبات عندئذ من أنهن لن يتركن النقاب ( وكن يسمينه الحجاب عندئذ ) حتى لو جاءهن الأنبياء والملائكة مقترنين يخبروهن بحل كشف الوجه ، يقول :

فلو خطرت في مصر حواء أمنا يلوح <sup>(2)</sup> محياها لنا ونراقبه  
وفي يدها العذراء يسفر وجهها تصافح منا من ترى وتخاطبه  
وخلفهما عيسى وموسى وأحمد وجيش من الأملاك ماجت مواكبه  
وقالوا لنا : رفع الحجاب محلل قلنا لهم : حق ، ولكن نجانبه

نرجح إذن أن الوجه والكفين ليسا من عورة المرأة المأمور بسترها عن الرجال الأجانب ، لكن ما الزي الذي تلبسه المرأة عندئذ ؟ .

ليس للإسلام زي محدد يمكن أن يطلق عليه ( الزي الإسلامي ) لا للرجل ، ولا للمرأة ، فليلبس كل منهما ما يشاء أو ما يتيسر ما دام لا يقع تحت نص شرعي محرم . وقد راعت الشريعة في ذلك أن ( البيعة والطقس ) و ( الأعراف والعادات الاجتماعية ) - وكلها مختلفة متغيرة - وراء كثير من عادات اللباس للرجال والمرأة ، فما يناسب بيئة حارة لا يناسب بيئة تغلب عليه البرودة ، وما يتعارف عليه الناس في بيئة ما على أنه مظهر للرفي قد لا يكون كذلك في بيئة أخرى .. وهكذا ، ومن ثم يقول الشاطبي بحق « إن البدع لا تدخل في العادات . فكل ما اخترع من الطرق في الدين مما يضاهي المشروع ،

(1) انظر مثلاً كتاب ( فصل الخطاب في مسألة الحجاب والنقاب ) للأستاذ درويش مصطفى حسن ص 69 وما بعدها .

(2) يعني : أنها سافرة الوجه ، ومعها العذراء مريم مثلها ووراءهما موسى وعيسى ( عليهما السلام ) وأحمد عليه السلام وجيش من الملائكة .. وانظر تعليق الأستاذ أبو شقة على الآيات 230/4 .

ولم يقصد به التعبد ، فقد خرج عن هذه التسمية « ثم يمثل لذلك باتخاذ المناخل <sup>(1)</sup> ( التي لم تكن معروفة في عهد السلف ) وغسل اليد بالأشنان ( ما يشبه الصابون ) .. وما أشبه ذلك من الأمور التي لم تكن من قبل - فإنها لا تسمى بدعاً <sup>(2)</sup> .

وبناء على هذا فإن ( المرأة ) لو سترت جسدها عن الرجال الأجانب ما عدا الوجه والكفين فقد وافقت الإسلام الصحيح <sup>(3)</sup> بشرط أن تراعي في ثيابها :

1 - ألا تكون هذه الثياب في ذاتها زينة متبرجة لافتة لنظر الرجال إليها بقصد فتنهم .  
2 - أن تكون صفيقة لا تشف عما تحتها ولا تبين ، لأن الشفاف يزيد المرأة فتنه وزينة ، ولا يتحقق به معنى الستر والتغطية المأمور بها .

3 - أن لا تكون ضيقة على جسد المرأة فتصف أعضاءها ؛ لأن هذا أفتن للرجال من العربي . وقد حكى النبي ﷺ عن صنفين من أهل النار لم يرهما في الدنيا في حياته « قوم معهم سياط كأذناب البقر يضربون بها الناس ، ونساء كاسيات عاريات ، مميلات مائلات رعو سهن كأنثمة <sup>(4)</sup> البخت المائلة لا يدخلن الجنة ولا يجدن ريحها ، وإن ريحها ليوجد من مسيرة كذا وكذا » ( صحيح مسلم ، كتاب اللباس والزينة ، باب النساء الكاسيات العاريات .. ) .

ومن ثم قال أسامة بن زيد رضي الله عنهما : « كساني رسول الله ﷺ قبطية كنيقة مما أهداها له دحية الكلبي ، فكسوتها امرأتي ، فقال : « مالك لم تلبس القبطية ؟ » قلت : كسوتها امرأتي فقال : « مرها فلتجعل تحتها غلالة فإنني أخاف أن تصف حجم عظامها » ( أخرجه أحمد والبيهقي بسند حسن ) <sup>(5)</sup> .

4 - ألا يكون مبخرًا مطيًّا ، لما روي عن أبي موسى الأشعري قال : قال رسول الله ﷺ : « أيما امرأة استعطرت فمرت على قوم ليجدوا من ريحها فهي زانية » <sup>(6)</sup> . ومعلوم

(1) التي ينخل بها الدقيق ونحوه .

(2) الاعتصام 30/1 .

(3) وقد اترضينا في هذا مع شيء من التعديل ما ذكره الشيخ الألباني في ( حجاب المرأة المسلمة ) لاتفاقه المباشر مع مجموع النصوص .

(4) أي يكبرنها حتى تصبح كالسنام المائل ، والحديث من معجزات النبوة ، وقد رأينا الصنفين .

(5) ويدو أن القبطية كانت لينة جدًا تصف أعضاء الجسم من ليونتها ، انظر : حجاب المرأة المسلمة ص 60 .

(6) أخرجه النسائي وأبو داود والترمذي والحاكم وأحمد وغيرهم وهو صحيح الإسناد ( السابق ص 64 ) . والزني هنا يشابه ما ورد في حديث « العيان تزنيان .. » رواه أحمد والطبراني بسند جيد عن ابن مسعود

( كشف الخفاء 2 / 100 ) .

أثر الطيب في تحريك الفتنة عند الرجال .

5 - ألا يكون فيه تشبه بملابس الرجال ، لما صح من لعن النبي ﷺ للمترجلات من النساء <sup>(1)</sup> .

6 - ألا يكون فيه تشبه بلباس غير المسلمات .

7 - ألا تقصد منه أن يكون لباس شهرة ، وهو كل ثوب يقصد به صاحبه أن يشتهر بين الناس ، لما روى ابن عمر عن رسول الله ﷺ قال : « من لبس ثوب شهرة في الدنيا ألبسه الله ثوب مذلة يوم القيامة ، ثم ألهب فيه نارا » <sup>(2)</sup> .

والحقيقة أن الشروط الثلاثة الأخيرة ليست مختصة بالمرأة - كالشروط السابقة عليها - بل يتساوى فيها الرجال والنساء لعموم الأدلة الشاملة لهما في ذلك . وقد عدلنا الصيغة التي كتبها الشيخ الألباني في هذه الشروط الثلاثة وعبارته في أولها ( ألا يشبه لباس الرجل ) وقد عدلناها إلى ( ألا يكون فيه تشبه بملابس الرجال ) .

وعبارته في ثانيها ( ألا يشبه لباس الكافرات ) وقد عدلناها إلى ( ألا يكون فيه تشبه بلباس غير المسلمات ) .

وعبارته في ثالثها ( ألا يكون لباس شهرة ) وقد عدلناها إلى ( ألا تقصد منه أن يكون لباس شهرة ) .

وبين كل من العبارتين فارق هام فيما نرى يكمن في ( النية ) وراء ارتداء الثياب والمقصد منه ، وحديث « إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما نوى .. » <sup>(3)</sup> من الأحاديث التي عليها مدار الإسلام - كما يقول العلماء <sup>(4)</sup> - فقد يحدث شيء من المشابهة بين بعض لباس الرجل والمرأة ، دون أن يقصد واحد منهما ( أن يتشبه

(1) مما ورد في ذلك حديث « لعن الله المختلن من الرجال ، والمترجلات من النساء » رواه البخاري وأبو داود والترمذي عن ابن عباس ، وفي لفظ عند أحمد وأبي داود وابن ماجه « لعن الله المتشبهات من النساء بالرجال ، والمتشبهين من الرجال بالنساء » وللحاكم عن أبي هريرة « لعن الله الرجل يلبس لبسة المرأة ، والمرأة تلبس لبسة الرجل » كشف الخفاء 2/206 .

(2) أخرجه أبو داود وابن ماجه وإسناد حسن ، كما قال المنذري في ( الترغيب ) 112/3 ورجال إسناده ثقات كما قال الشوكاني ، كذلك أخرجه أحمد ، وله شواهد ( انظر : حجاب المرأة المسلمة ص 110 ) .

(3) رواه البخاري عن عمر في كتاب بدء الوحي ، كذلك رواه مسلم وغيره .

(4) وقد صاغ بعضهم في ذلك شعرا ينسبونه أحيانا إلى الإمام الشافعي :

عملة الدين عندنا كلمات      أربع من كلام خير البرية  
اتق الشبهات ، وازهد ، ودع      ما ليس يعنك ، واعملن بنية

بالآخر) ، فكيف يمكن أن يتساوى هذا في الحكم مع من قصد أصلاً منهما عند ارتدائه الثياب أن يشبه بالآخر ؟ وقد مر بنا حديث القبطية <sup>(1)</sup> التي كانت تصلح للرجال وللنساء في عهد النبي ﷺ بدليل أن النبي ﷺ قال لأسامة بعد أن أهداها له : « ما لك لم تلبس القبطية ؟ » فأجابه أسامة : كسوتها امرأتي . فالذي يفرق بين الحاليين إذن إنما هي النية والقصد ، ولكل منهما حكم .

كذلك قد يلبس المسلم أو المسلمة الثوب المصنوع في غير بلاد المسلمين دون أن يقصد واحد منهما ( أن يتشبه ) في ذلك بالكافرين أو الكافرات ! إنما يلبسه لأنه يجده مناسباً ساتراً للورة ( بحسب الإسلام وشروطه ) ، فيكون الثوب عندئذٍ مشابهاً لثياب غير المسلمين ؛ لأنه أصلاً من ثيابهم ، لكن المسلم أو المسلمة ( حين يلبسه ) لا يقصد تشبهها بغير المسلمين ، وليس في نيته شيء من ذلك .

وقد أطال الشيخ <sup>(2)</sup> الألباني في الاستدلال على وجوب مخالفة المسلم والمسلمة لغير المسلمين من أهل كتاب ووثنيين في كل مجالات الحياة من العقيدة والعبادات .. حتى العادات واللباس . لكنه في هذا غفل عن المعنى الذي نقرره في النية والمقصد الباطني ؛ لأنه غفل عن أن معظم الثياب التي كان يلبسها النبي ﷺ وصحابته من الرجال والنساء ، لم تكن مصنوعة بأيدي المسلمين أنفسهم ، إنما كانت مصنوعة بأيدي غيرهم ومن ثيابهم ، وكانت ترد إلى المسلمين عن طريق التجارة ، والهدية ، ومقابل <sup>(3)</sup> الجزية .. ونحو ذلك ، وكان النبي ﷺ وصحابته من الجنسين يلبسونها بعد استيفاء الشروط الإسلامية فيها على النحو السابق في حديث القباطي وما يماثله ، فكان المسلمون إذن يلبسون ملابس ( تشبه ) ملابس الكفار ، لكنهم لم يكونوا يلبسونها تشبهاً بهم وإعجاباً ورغبة في المشابهة ، وهذا هو الفارق ومحك الحلال والحرمة . ومن ثم ينبغي أن نقيّد الكلام بما قيدناه به ، وينبغي ألا نغفل عن أن النبي ﷺ وصحابته كانوا يتعاملون أيضاً بدارهم فضية وذنانير ذهبية ( ضربت وصنعت ) في بلاد غير المسلمين ، وكان عليها بعض شعارهم ، حيث لم يعرف العرب والمسلمون ضرب النقود إلا بعد ذلك .

(1) ثياب كان يصنعها أقباط مصر . (2) انظر كتابه السابق ص 78 - 110 .

(3) أخذ رسول الله ﷺ في الجزية قيمتها ثياباً من أهل نجران « ديناراً أو عدله من المعافر » الأموال لأبي عبيد ص 35 ومعافر حي من همدان تسب إليه الثياب المعافرية ( القاموس المحيط - مادة عفر ) .

ويروي البخاري بسنده عن أنس بن مالك ( رضي الله عنه ) قال : كنت أمشي مع رسول الله ﷺ وعليه برد نجراني غليظ الحاشية ، فأدركه أعرابي فجذبه بردائه جذبة شديدة حتى نظرت إلى صفحة عاتق رسول الله ﷺ قد أثرت بها حاشية البرد من شدة جذبه ، ثم قال : يا محمد مر لي من مال الله الذي عندك ! فالتفت إليه رسول الله ﷺ ، ثم ضحك ثم أمر له بعباء ( كتاب اللباس ، باب البرود والحبرة والشملة ) .

والبرد ثوب مخطط <sup>(1)</sup> منسوج في <sup>(2)</sup> حاشيته . كما يروي البخاري عن أنس : كان أحب الثياب إلى النبي ﷺ أن يلبسها الحبرة <sup>(3)</sup> ، وهي ضرب من برود اليمن <sup>(4)</sup> .

وفي رواية للبخاري أيضاً أن النبي ﷺ صلى في خميصة له لها أعلام ، فنظر إلى أعلامها نظرة ، فلما سلم قال : « اذهبوا بخميصتي هذه إلى أبي جهم ، فإنها ألهمتني أنفاً عن صلاتي ، واثنوني بإنجانية أبي جهم .. » ( كتاب اللباس ، باب الأكسية والخمائن ) . والخميصة كساء أسود مربع له علمان ، والإنجانية كساء غليظ لا علم له ، ينسب إلى موضع صناعته وهو إنجان <sup>(5)</sup> ، كما يروي عن أم خالد بنت خالد : أتني النبي ﷺ بثياب فيها خميصة سوداء صغيرة ، فقال : « من ترون نكسو هذه ؟ » فسكت القوم ، قال : « اثنوني بأمر خالد » فأتي بها تحمل ، فأخذ الخميصة بيده فألبسها وقال : « أبلي وأخلقني » وكان فيها علم أخضر أو أصفر فقال : « يا أم خالد ، هذا سناه » وسناه <sup>(6)</sup> بالحبيشة حسن ( السابق ، باب الخميصة السوداء ) .

كما يروي عن أنس بن مالك أنه رأى على أم كلثوم بنت رسول الله ﷺ برد حرير سيرا <sup>(7)</sup> ( صحيح البخاري ، كتاب اللباس ، باب الحرير للنساء ) .

.. فهذه النصوص - وغيرها كثير في السنة وتراجم الصحابة والسيرة - تدل في مجموعها على أن النبي ﷺ - وصحابته من الجنسين - لم يستشعروا أدنى حرج من ارتداء ثياب عديدة صنعت في بلاد غير إسلامية - وكانت بداهة تشبه ثياب غير

(1) القاموس المحيط .

(2) صحيح البخاري ، باب البرود ..

(3) السابق .

(4) القاموس المحيط .

(5) هداية الباري 1 / 76 .

(6) هل في هذا إشارة إلى أن الخميصة كانت صناعة حبشية ؟ وأم خالد هي بنت خالد بن سعيد بن العاص

( أسد الغابة 7 / 325 ) .

(7) السيرا نوع من البرود فيه خطوط صفر أو يخالطه حرير ( القاموس المحيط ) .

المسلمين لأنها أصلاً منها - لكن النبي ﷺ وصحابته التزموا فيها بأحكام الإسلام في اللباس من ستر العورة ، وتحريم الحرير على الرجال ، وإباحته للنساء .. إلخ ، فليس إذن مجرد المشابهة في الثياب بين المسلم وغير المسلم محرمة لها ، وإنما المرجع إلى النية والقصد ، وهكذا الأمر في كل مجال من مجالات الحياة وأنشطتها العامة والخاصة .

ومن المؤسف حقاً أن تنشأ في بعض بلاد المسلمين اتجاهات ودعوات تحكم على عقيدة بعض المسلمين ومدى التزامهم بالإسلام بما يسمونه ( مشابهة الكفرة والمشركين في ملابسهم ) .. وفي هذا بعد عن الفقه الصحيح للإسلام وقواعده ، ولماذا الثياب وحدها ؟ ولماذا لا يطبق هذا على بقية ما نقل من أدوات الحرب ووسائل الانتقال ونظم أخرى عديدة ؟!

كذلك ينبغي ألا نغفل هنا عن تدوين عمر ( رضي الله عنه ) للدواوين وأخذه بنظم عديدة ومنشآت كثيرة عن الفرس والروم ، لكنه لم يفعل ذلك ( تشبهاً بهم وحباً في تقليدهم ) ، إنما فعله والمسلمون معه لأنهم وجدوا فيه منفعتهم ، وقضاء مصالحهم ، وتيسير حياتهم .. وهكذا فعل المسلمون ويفعلون في كل عصر - يأخذون عن غيرهم من ألوان المخترعات ، ونظم الحياة ، وموادها في السلم والحرب .. ليس لأن الإعجاب والحب والرغبة في التقليد والتشبه قد ملكت عليهم قلوبهم وأقطارهم ، فهذا هو الذي نهت عنه النصوص ، وهو الذي تكمن فيه خطورة تقليد الأجنبي والانبهار به والانصياع لنظمه ، إنما هم يفعلون ذلك من باب تحقيق المصلحة والنفع وأخذ الحكمة من أي باب ، كما عرضنا له في ( النظم النيابية ) <sup>(1)</sup> في تولي المرأة للنيابات العامة .

وحين نحقق مصالحنا بالأخذ عنهم ومنهم فإننا نستصحب عندئذ الأصل الشرعي - فيما عدا العقائد والعبادات الخالصتين - فالأصل فيما عداها هو ( الإباحة ) - بل ربما تعين <sup>(2)</sup> ووجب - أما الأصل فيهما فهو المنع من الأخذ عن غير الإسلام الخالص الصحيح ، كما نبه على ذلك <sup>(3)</sup> الشاطبي وغيره من علماء المسلمين في تحقيقهم لمعنى البدعة ( المنوعة في الدين ) .

وصحيح أن كل شيء في الإسلام ( حتى اللباس وعاداته ) ذو طابع ديني حيث

(1) نستطيع أن ندرك الفارق بوضوح بين الأمرين حينما نراجع مثلاً دعوة الدكتور طه حسين في ( مستقبل الثقافة في مصر ) للأخذ بكل ما عند الأوروبيين « مما يحمد عندنا وما يعاب .. » وما ندعو نحن إليه .

(2) إذا توقفت مصلحة المسلمين أو انتظام أمورهم على الأخذ به .

(3) راجع مثلاً ما أورده الشاطبي في ( الاعتصام ) عن الفارق بين البدعة والمصالح المرسله والاستحسان .

تناولته نصوص على نحو ما - كما مر في أحاديث لباس المرأة وزئجها - لكننا ينبغي أن نفرق بين هذه الأمور ( ذات الطابع الديني ) ومحض العقائد والعبادات التي هي دين خالص لا يقبل أدنى مزاحمة أو تغيير .

أما الشرط الأخير - فيما اشترطه الشيخ الألباني - فقد عدلنا صياغته أيضًا من ( ألا يكون ثياب شهرة ) إلى ( ألا تقصد منه أن يكون لباس شهرة ) لأن المرأة ( وكذلك الرجل ) قد يلبس أحدهما ثوبًا لا يقصد منه بحال أن يكون ثوب شهرة ، لكنه يشتهر به عند الناس لأمر خارجي لا يرجع بحال إلى نيته ، إنما لأن ظروفًا ما أحاطت بارتدائه له يوم ارتداه ، فاشتهر به على غير مقصد منه ورغبة ، فلا يكون حينئذ داخلًا تحت الوعيد الوارد في الحديث ؛ لأن معناه ( فيما يبدو لنا ويتفق مع قواعد الإسلام ) : من لبس ثوبًا يقصد به الشهرة في الدنيا ألبسه الله ثوب مذلة يوم القيامة .. ومعلوم أيضًا أن من يقصد إلى أن يكون ثوبه نظيفًا جميلًا فحسب لا يدخل أيضًا تحت الوعيد في الحديث ، وكذلك من يلبس الثياب الجيدة عملًا بحديث أبي الأحوص عن أبيه قال : أتيت النبي ﷺ وعلي شملة <sup>(1)</sup> أو شملتان فقال : « هل لك من مال ؟ » فقلت : نعم ، قد آتاني الله من كل ماله من خيله وإبله وغنمه ورقيقه ، فقال : « فإذا آتاك الله مالًا فليز عليك نعمه » فرحت إليه في حلة <sup>(2)</sup> . وكما يقول الشوكاني بحق فإن من أنعم الله عليه بنعمة من نعمه الظاهرة أو الباطنة فليبالغ في إظهارها بكل ممكن ، ما لم يصحب ذلك الإظهار رياء أو عجب أو مكاثرة للغير ، أو رغبة في الشهرة بين الناس والاستعلاء عليهم « وليس من الزهد والتواضع أن يكون الرجل وسخ الثياب شعث الشعر » <sup>(3)</sup> بل ربما كان هذا من معنى ( ثوب الشهرة المنهي عنه ) أي ليشتهر بين الناس بالزهد في الدنيا والرغبة في الآخرة ! والرجال والنساء في هذا الحكم سواء .

## - 2 -

.. وهكذا ننتهي إلى تقرير ما يجب في لباس المرأة وزينتها بالنسبة للرجال الأجانب . ومن الحق أن نقرر أن حديث أسماء بنت أبي بكر ( رضي الله عنهما ) نص في المسألة

(1) كساء دون القطيفة يشتمل به .

(2) رواه أبو داود والنسائي والترمذي والحاكم في المستدرک ، ورجال إسناده رجال الصحيح ( نيل الأوطار 9 / 118 - 119 ) والحلة كساء من ثوبين يحل أحدهما فوق الآخر .

(3) السابق .



وهو ما رواه أبو داود عن عائشة ( رضي الله عنها ) أن أسماء دخلت على رسول الله ﷺ - وعليها ثياب رقاق - فأعرض عنها رسول الله ﷺ وقال لها : « يا أسماء ، إن المرأة إذا بلغت الحيض لم يصلح أن يرى منها إلا هذا .. وأشار إلى وجهه وكفيه » .. والحديث أخرجه أبو داود والبيهقي عن خالد بن دريك عن عائشة وقال أبو داود « هذا مرسل ، خالد بن دريك لم يدرك عائشة » لكن الحديث كما يقول الشيخ الألباني بحق - قد جاء من طرق أخرى يتقوى بها : منها ما أخرجه أبو داود في مراسيله عن قتادة ، وما أخرجه البيهقي عن أسماء بنت عميس ، وقد قوى البيهقي الحديث من وجهة أخرى .. ثم يقول الألباني : « ويزيده قوة جريان العمل عليه في أحاديث عديدة أخرجه مسلم ، والنسائي ، والدارمي ، والبيهقي ، وأحمد » ثم يسوق أحاديث عديدة صحيحة تقطع بإقراره ﷺ المرأة على كشف وجهها أمام الرجال الأجانب ، مما يعتبر دليلاً على الجواز ، « وإذا كان الأمر كذلك فمن المعلوم أن الأصل بقاء كل حكم على ما كان عليه حتى يأتي ما يدل على نسخه ورفع . ونحن ندعي أنه لم يأت شيء من ذلك هنا ، بل جاء ما يؤيد بقاء واستمراره ، فمن ادعى خلاف ذلك فهو الذي عليه أن يأتي بالدليل الناسخ .. وهيئات هيئات » (1) .

ومن الحق أن كتب السنة تحتوي أحاديث صحيحة وحسنة تقطع بأن المرأة كانت سافرة الوجه بحضرة الرجال الأجانب في المسجد ، وفي السوق ، وفي كافة محافل المسلمين ، وظل هذا حتى توفي رسول الله ﷺ وبعده - وقد ذكرنا بعض هذه الأحاديث في مباحثنا السابقة في هذا الكتاب ، بخاصة ما أوردها في تولي المرأة الوظائف والولايات والنيابات - وقد أيد هذا الأمر القرآني بغض البصر - فإذا كانت الوجوه مغطاة فمم يغض المؤمنون أبصارهم ؟ كما يتساءل الشيخ محمد الغزالي (2) ولم قال النبي ﷺ : « إذا أبصر أحدكم امرأة فوقعت في نفسه ، فليعمد إلى امرأته فليواقعها فإن ذلك يرد ما في نفسه » (3) ؟ فهل تكون المرأة عندئذ إلا سافرة الوجه ؟ . وقد ورد في بعض روايات حديث « تصدقن فإني أريت النار فوجدت أكثر أهلها

(1) حجاب المرأة المسلمة ص 23-26 ، وراجع : سنن أبي داود ، كتاب اللباس ، باب فيما تبدي المرأة من زينتها .

(2) السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث ص 45 .

(3) صحيح مسلم ، كتاب النكاح ، باب ندب من رأى امرأة فوقعت في نفسه إلى أن يأتي امرأته ، وله روايات

النساء .. » أن التي حاورت النبي ﷺ كانت امرأة<sup>(1)</sup> « سفعاء الخدين » أي فيهما تغير وسواد فكيف عرف هذا إلا أن تكون المرأة سافرة الوجه ؟

وفي أحاديث النظر عند الخطبة والنكاح : ما الذي كان ينظر إليه الصحابي الخاطب إذا لم تكن المرأة سافرة الوجه ، وهو مجمع المحاسن كما يقولون ؟

فعن المغيرة بن شعبة أنه خطب امرأة فقال له النبي ﷺ : « انظر إليها فإنه أحرى أن يؤدم بينكما » ( رواه الترمذي والنسائي وابن ماجه وأحمد والدارمي وابن حبان - وصححه ) (2).

وعن أبي هريرة قال : خطب رجل امرأة فقال النبي ﷺ : « انظر إليها فإن في أعين الأنصار شيئاً » ( رواه مسلم من حديث أبي حازم ، ورواه أحمد والنسائي ) (3).

وعن جابر قال : ( سمعت النبي ﷺ يقول : « إذا خطب أحدكم المرأة فقد أن يرى منها بعض ما يدعوه إلى نكاحها فليفعل » ) ( رواه أحمد وأبو داود والشافعي وعبد الرزاق والبخاري والحاكم ، وصححه ) (4).

ثم إننا نسأل : أيهما أكرم للمرأة ؟ أن يراها الخاطب ( دون أن يعلن عن رغبته ) فإذا لم تعجبه انصرف عنها من غير أن يجرحها ؟ أم يطلب منها كشف النقاب عن وجهها ليراها ، فإذا لم تعجبه انصرف عنها ، تاركاً إياها كسيرة النفس ، تتساءل : ما الذي لم يعجبه في ؟ وما الذي يعقبه ذلك عند أهلها ؟

وفي حديث سهل بن سعد أن النبي ﷺ جاءته امرأة فقالت : يا رسول الله ، إني قد وهبت نفسي لك ، فقامت قياماً طويلاً ، فقام رجل فقال : يا رسول الله زوجنيها .. إلخ ( والحديث متفق على صحته ) وفي بعض رواياته ( فنظر إليها رسول الله ﷺ ، فصعد النظر إليها وصوبه ، ثم طأطأ رأسه .. ) (5) فما الذي نظر إليه رسول الله ﷺ إن لم تكن المرأة سافرة الوجه ؟ .. والأحاديث في هذا كثيرة ..

هذا بالنسبة للرجال الأغراب ، أما الزوج والمحارم فقد بينت بقية الآية حكمها معهم . وفي ضوء هذا نقرأ الآية ﴿ وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَرِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا

(1) رواه مسلم والنسائي والدارمي والبيهقي وأحمد ( راجع مثلاً : حجاب المرأة المسلمة ص 25 ) .

(2) نيل الأوطار 2 / 239 . (3 ، 4) نيل الأوطار 2 / 239 .

(5) صحيح البخاري ، كتاب النكاح ، باب النظر إلى المرأة قبل التزويج .

يُدْرِكُ زَيْنَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبَنَّ بِخُمْرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ وَلَا يُدْرِكُ زَيْنَتَهُنَّ إِلَّا لِيُعْلَنَ لِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَاءَهُنَّ أَوْ أَبْنَاءَهُنَّ أَوْ أَخَوَاتَهُنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ أَوْ التَّائِبِينَ غَيْرَ أُولَى الْأَرْبَابَةِ مِنَ الرِّجَالِ أَوْ الْوَلَدِ الَّذِي لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَتِ الْإِنْسَاءِ وَلَا يَضْرِبَنَّ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زَيْنَتِهِنَّ وَتَوْبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهُ الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿ (النور 31) ﴾ وسبب نزولها أن أسماء بنت مرشد كانت في محل لها في بني حارثة ، فجعل النساء يدخلن عليها غير متأزمات <sup>(1)</sup> فيبدو ما في أرجلهن من الخلاخل ، وتبدو صدورهن وذوائبهن ، فقالت أسماء : ما أقبح هذا ! فنزلت الآية <sup>(2)</sup> .

ويعلق ابن كثير على ما روي عن ابن عباس ومن تابعه في تفسير ( ما ظهر منها ) بالوجه والكفين ، فيقول : « وهذا هو المشهور عند الجمهور ، ويستأنس له بالحديث الذي رواه أبو داود في سننه » ثم يروي حديث أسماء بنت أبي بكر السابق ( يا أسماء ، إن المرأة إذا بلغت المحيض .. ) ويقول في تفسير ﴿ وَلْيَضْرِبَنَّ بِخُمْرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ ﴾ : إن على المرأة أن تسقط خمارها على صدرها ليواريه هو وترايبها ، لتخالف شعار نساء الجاهلية ، ويبين أن هذا في معنى <sup>(3)</sup> آية الأحزاب ﴿ بَيَّأَتْهَا أَلَيْسَ لِرَبِّكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءَ الْمُؤْمِنِينَ يُدْرِكُنَّ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلْبَيْبِهِنَّ ﴾ ( الأحزاب 59 ) .

وأما الزينة التي تبديها المرأة للزوج والمحارم كما في قوله تعالى : ﴿ وَلَا يُدْرِكُ زَيْنَتَهُنَّ إِلَّا لِيُعْلَنَ لِهِنَّ ... ﴾ فهي الزينة الباطنة من الشعر ونحوه ، وأما حكم الزوج في ذلك فهو معلوم من طبيعة العلاقة الخاصة بينهما - وهي لا تشبهها علاقة أخرى - وأما المحارم فيجوز أن تظهر عليهم بشيء من زينتها الباطنة مثل الشعر والقدمين ونحوهما مما يظهر من المرأة إذا ارتدت ملابس بيتها ومهنتها ، لكن مع شيء من الاحتشام والتصون ، فلا يراها المحرم عارية أو شبه عارية ؛ لأن هذا لا يتفق مع أخلاق الإسلام العامة التي أعلت <sup>(4)</sup> من قيمة ( الحياء ) .

(1) أي : غير لابسات للإزار ، وهو ما يستر أسفل البدن .

(2) تفسير القرآن العظيم 6 / 46 . (3) السابق 48 .

(4) كما روى البخاري وغيره أنه ﷺ مر على رجل من الأنصار يعظ أخاه في الحياء ، يقول : إنك لتستحي حتى أنه قد أضر بك فقال له : « دعه فإن الحياء من الإيمان » ( كتاب الإيمان ، باب الحياء من الإيمان ) وقد أخرجه أيضاً مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي ( هداية الباري 1 / 343 ) .

كذلك روى مالك أن رسول الله ﷺ أمر رجلاً أن يستأذن على أمه التي تعيش معه في البيت ، فلما تعجب الرجل ، سأله النبي ﷺ : « أتحب أن تراها عريانة ؟ » قال : لا ، قال : « فاستأذن عليها » ( الموطأ ، كتاب الاستئذان ) .

وهناك آيات أخرى - وأحاديث - وردت في هذا المعنى ومنها الآيات 58 - 61 من سورة النور ، وآداب سورة الحجرات .. ونحوها مما يخرج عن خصوص موضوعنا .

### - 3 -

وبهذا نصل إلى فهم نطمئن إليه في قضية لباس المرأة وزينتها ، وقد رأينا أن ما ترجح عندنا في ذلك يحقق مجموعة أهداف هامة :

أولاً : أنه هو التفسير الذي تبدو معه جميع النصوص المتصلة بالقضية واضحة مفسرة لا إشكال معها .

ثانياً : أن هذا اللباس المرتضى لا يعوق المرأة عن أن تمارس حياتها ( التي أباحها الإسلام لها ) في جوانبها المتعددة دون حرج أو ضيق أو تعويق ، فالمرأة حين تمارس حياتها سافرة الوجه معروفة الشخصية لمن يتعامل معها - ستكون هذه المعرفة بشخصيتها رافداً هاماً يدفعها إلى مزيد من الالتزام بما يؤدي إلى تدعيم حسن سمعتها بين الناس ؛ لأنها تروح وتغدو وتتعامل غير مجهولة الشخصية .. كل شيء محسوب عليها معلوم بصورة قطعية إلى من ينسب ، بخلاف ما لو كانت ( مجهولة الشخصية ) (1) .

ثالثاً : إن في هذا اللباس المرتضى حفظ كرامة المرأة أيضاً في مختلف مواقف الحياة التي تعيشها وتعرض لها ، فهو بعيد جداً عما عهدته البشرية في عصور جاهليتها الأولى من تبرج فاحش كانت المرأة فيه تعرض جسدها سلعة مبتذلة بين الناس ، حيث لم يكن لعقل المرأة ، ولا لثقافتها ، ولا لكيانها كإنسان كرمه الله تعالى - أية قيمة بين الناس ، إنما كانت تنحصر كل قيمتها في أنها جسد مبذول معروض يؤدي دوره في شحذ أحط غرائز الرجال وإثارتها ، فكانت المرأة في حقيقة أمرها ( لعبة ) يلعب بها الرجل وقتاً ما ، ثم يدعها في ركن مهمل من حياته حتى يستجمع لها شهوته مرة أخرى ، ومازلنا نذكر كلمة عمر بن الخطاب رضي الله عنه : « كنا في الجاهلية لا نعد النساء شيئاً ، فلما جاء الإسلام وذكرهن الله - رأينا لهن بذلك علينا حقاً » ( البخاري ، كتاب اللباس ، باب ما كان النبي يتجوز .. ) . وقد بلغ من مهانة المرأة في الجاهلية أنها كانت تطوف بالبيت

(1) لعله لا بأس هنا أيضاً بمراجعة كتاب ( تذكير الأصحاب بتحريم النقاب ، وفق القواعد المستمدة من علمي الأصول والحديث ) للدكتور إسماعيل منصور .

الحرام مكشوفة العورة المغلظة قائلة (1) :

اليوم يبدو بعضه أو كله وما بدا منه فلا أحله ولا يحسبن أحد أن البشرية قد تجاوزت هذه المرحلة في حياة المرأة ، فالحقيقة على النقيض من هذا ، ذلك أن الحضارة الغربية المعاصرة - في جانب هام منها - تصدر عن نظرة ترى المرأة مجرد جسد يفتن الرجال ويثير شهواتهم تجاهها ، وهناك صناعات ووظائف هامة جداً للنظام الاقتصادي والاجتماعي تقوم على هذه النظرة .. فصناعة (الإعلام) تقوم على هذا ، حيث يقحم جسد المرأة الشابة العاري ليكون مجتذباً في الإعلان عن أية بضاعة أو سلعة ، وتوظف في هذا آلاف - بل عشرات الآلاف - من جميلات النساء بعد أن يقوم (فنانون متخصصون) بكشف أجزاء من جسدها وتغطية أجزاء أخرى بطريقة تجعل الرجل الذكر - كما يقولون - يلهث وراء المرأة والسلعة ! وصناعة السينما والعروض المسرحية وعروض الباليه تفعل مثل هذا في كثير من عروضها .

أما الاستربتيز الذي تتعري فيه المرأة قطعة قطعة - بطريقة مدروسة - فهي مبدولة في كل عواصم الغرب ومدنه ..

وأما ( أفلام الجنس ) فهي أفحش وأفحش ..

وأما ( صناعة الدعارة بالرقيق الأبيض ) فتقوم عليها عصابات منظمة للجريمة العالمية (المافيا) توظف وتربح المليارات منها .. ويتصل بذلك خطف الفتيات وإجبارهن على احتراف الدعارة .. ومجالات أخرى عديدة تتداخل في نسيج الحياة الاقتصادية والاجتماعية بحيث أضحت هذه الأنشطة كلها جزءاً هاماً جداً من حياة الغرب وحضارته ، وأصبحت لها آلاف المؤسسات والتنظيمات التي (تربح) كلها من التعامل مع جسد المرأة العاري ، مما يحملنا على العجب - غاية العجب - من المبهورين بالحضارة الغربية الداعين إلى أن ننقل عنها « حلوها ومرها .. ما يقبل منها وما يكره وما يعاب » على أن في ذلك الخلاص للمرأة العربية والمسلمة ( كما يزعمون ) من ربقة أحكام الشريعة الإسلامية ! ومازلنا نذكر كلمة الدكتور زكي نجيب محمود ( أحد رواد التنوير المعاصر في مصر ! ) التي زعم فيها أن المرأة المسلمة المعاصرة لن تجد خلاصاً لها

(1) انظر ما أورده كتب التفسير والسيرة وأسباب النزول في تفسير قوله تعالى : ﴿ وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاء وتصدية ﴾ الأنفال 35 .

«إلا في حضارة الغرب الحديث» <sup>(1)</sup> فأين الخلاص فيما ذكرناه ؟

وليست المرأة في البلاد الأخرى التي سقطت فيها الماركسية وتطبيقاتها أحسن حالا ، وتكفي الروايات التي تطالعنا بها وكالات الأنباء كل يوم عن أن أي رجل أجنبي يملك خمسين أو مائة دولار أمريكي يستطيع أن يفتض بها عذرية أجمل الفتيات في زعيمة هذه البلاد روسيا ! ولا يستحي أتباع هذه الفلسفة الهالكة في ديارنا الإسلامية - مع شديد الحزن والأسى - من أن يزعموا في صحفهم وأبواقهم التي فيها ينعقون بأن سقوط نظريتهم المدوي إنما كان بسبب سوء التطبيق ، مما سيتداركونه لو ألقى إليهم زمام الأمر في بلادنا - ولن يحدث هذا إن شاء الله أبداً - والحياة دائماً - كما أسلفنا - من شعب الإيمان ، وليس من شعب الكفر والجحود <sup>(2)</sup> .

فلن نجد المرأة المسلمة ما يحفظ كرامتها ويعلي من قدرها ويحقق لها معنى الإنسانية في غير الإسلام الصحيح ، مهما حاول شياطين الإنس والجن ( أعداء النبوة ) أن يجتالوها عن عقيدتها وشريعتها وأن يحولوا وجهتها شطر نظم وحضارات أخرى لن نجد فيها تكريراً حقيقياً مهما زين لها المزيفون ..

وفي إطار هذا نقرأ ما كتبه الكاتب التونسي الطاهر الحداد تحت عنوان ( الحجاب ) حيث يقول : «ما أشبه ما تضع المرأة من النقاب على وجهها منعاً للفجور بما يوضع من الكمامة على فم الكلاب كي لا تعض المارين» <sup>(3)</sup> وهذا تعبير وقح وغير مقبول على أي نحو ، وهو بعيد عن كل صور الموضوعية في التعبير ، لكن الكاتب نفسه يوضح لنا من أي منطلق صدر عنه في تعبيره وكتابه ، حيث يقول - بعد سطور قليلة - « فالرجل منا يكره أن ينال أحد من زوجه أو محارمه ، ولا يأبى على نفسه ذلك في محارم الناس وأزواجهم ، بل هو يسعى ما استطاع إلى ذلك بمختلف الوسائل ، وإن بالتغريب ونصب الدسائس إن ساعدته الظروف . وهذا هو حقيقة بغضنا للزنى وحبنا للحجاب وتعصبنا له » <sup>(4)</sup> .. ومن الواضح أن الرجل يتكلم عن نمط من الرجال ليست له صلة حقيقية بفهم الإسلام أو

(1) تجديد الفكر العربي ص 80 .

(2) وقد حاورت زعيماً لهم في أواخر رمضان 1415 هـ أخذ يتحسر على خمسين عامًا قضاها مبشراً بهذه النظرية الهالكة المهلكة ، لكنه لم يبد أدنى رغبة للعودة إلى الإسلام ! وهذا من معنى ﴿ ختم الله على قلوبهم ﴾ ( البقرة 7 ) .

(3) امرأتنا في الشريعة والمجتمع ص 182 .

(4) السابق ص 183 .

الالتزام به ، فهو يعني ذلك النمط الفاسد الذي يقعد لنساء الآخرين كل مرصد يروضهن على الزنى ويحاوله معهن « بمختلف الوسائل وإن بالتغريز ونصب الدسائس » كما يقول ، ثم هو في نسائه خاصة يحاول إلزامهن بالحجاب والنقاب ؛ لكيلا يستطيع رجل أجنبي أن ينال منهن بالزنى ، كما يفعل هو مع نساء الآخرين ، ويقول : وهذا هو حقيقة حينا للحجاب وتعصبنا له ! وبغضنا للزنى ( أي بالنسبة لنسائنا وحدهن ) !

ومن هذا النص وأمثاله في كتابه علمت : « لم تألب عليه المحافظون وجردوه من شهاداته ، وأوصدوا في وجهه أبواب العيش ، فاضطر إلى العزلة حتى وفاته » (1) .

ذلك أن الذين فعلوا هذا إنما كانوا يحافظون على شرف المرأة وكرامتها من دعوته وتفسيراته ، وأليس من العجيب صدور التقرير السابق وأمثاله ( عن التغريز بكل سبيل بنساء الآخرين ) من رجل حصل على ( شهادة التطويع ) من جامع الزيتونة بعد دراسة دينية استغرقت سنوات ؟ ومع هذا يقول الناشر : إنه بسبب جرأته هذه في التعبير عما يرى « أصبح هدفاً لحملة مسعورة محكمة استهدفت تكفيره وعزله عن مجتمعه الذي ناضل من أجله ، ولم يزد ذلك إلا إيماناً بآرائه واستماتة في سبيل الدفاع عنها .. إلخ » (2) ، وما أشبه الليلة بالبارحة ؟ حيث يطلق هؤلاء أوصاف ( المفكر الحر ) ( المناضل عن تحرير المرأة ) و ( داعية التنوير والتقدم ) .. على كل من حارب قيم (3) الإسلام وجاهد لمسئخها بكل سبيل وحيلة .

---

(1) من تعريف الناشر به على غلاف الكتاب بعد إعادة طبعه .

(2) من مقدمة الناشر ص 6 .

(3) بالرغم من أننا انتهينا - كما سبق - إلى عدم فرضية النقاب فإن الذي يشبهه بكمامة الكلاب المسعورة - وهو أحد قولين لعلماء المسلمين - يحكم على نفسه وفكره بالسقوط من دائرة الاعتبار والاعتداد ، مهما قال عنه المروجون !

## الفصل السابع

### حق التربية والتعليم

#### - 1 -

أما ( التربية ) فهي ما يتلقاه الذكر والأنثى أساساً من أبويهما ويثبتهما من أخلاق وأعراف وتقاليد وآداب . والأصل الشرعي في ذلك هو وجوب تساويهما والاهتمام بهما - بنفس القدر والمستوى - بحيث يتلقى كل منهما - حسبما يطبق ويؤهله سنه - هذه الأمور من منطلق إسلامي متميز وواضح . وهذا واجب الأبوين والأهل ومسئوليتهم الكبرى ، كما قال ﷺ : « كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته ، والأمير راع ، والرجل راع على أهل بيته ، والمرأة راعية على بيت زوجها وولده .. فكلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته » ( صحيح البخاري ، كتاب النكاح ، باب المرأة راعية في بيت زوجها ) . وإهمال تربية البنت أو الابن تضييع لهما ، وقد قال ﷺ : « كفى بالمرء إثماً أن يضيع من يقوت » أو « من يعول » ( رواه النسائي وأبو داود بسند صحيح ، كذلك رواه الحاكم ) ولمسلم في صحيحه « كفى بالمرء إثماً أن يحبس من يملك قوته » <sup>(1)</sup> .

وقد جاءت النصوص في ذلك عامة تتكلم عن ( الإنسان ) الذي يشمل المرأة والرجل ، أو عن ( الأولاد ) الذي يشمل الأنثى والذكر دونما فارق ، مثل قوله تعالى : ﴿ يَتَأْتِيهَا الْذُرِّيَّةُ عَمَّا نُوا لَا يَسْتَنْذِرُكُمُ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَنُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ .. ﴾ وقوله : ﴿ وَإِذَا بَلَغَ الْإِنْفُلُ مِنْكُمْ الْحُلُمُ فَلْيَسْتَنْذِرُوا كَمَا اسْتَنْذَرَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ .. ﴾ ( الآيات 58-59 سورة النور ) . وحديث النبي ﷺ : « مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع سنين ، واضربوهم عليها وهم أبناء عشر ، وفرقوا بينهم في المضجع » ( رواه أبو داود والحاكم عن عمرو بن شعيب عن أبيه ، عن جده ، وله روايات أخرى ) <sup>(2)</sup> .

وقد حرص النبي ﷺ على أن يغير - على قدم المساواة - اسم كل من الذكر والأنثى ليتوافق مع معطيات الإسلام وآدابه ، وليكون درساً في التربية للآباء والأمهات ، ليحسن كل منهم اسم ابنه أو ابنته عند تسميته ، ومن ثم كان اسم عبد الرحمن بن



عوف في الجاهلية ( عبد عمرو ) أو ( عبد الكعبة ) ، فسماه رسول الله ﷺ ( عبد الرحمن )<sup>(1)</sup> . كذلك كان لعمر بن الخطاب ( رضي الله تعالى ) عنه ابنة تسمى ( عاصية ) ، فسماه رسول الله ﷺ ( جميلة ) ( صحيح مسلم ، كتاب الآداب ، باب استحباب تغيير الاسم القبيح إلى حسن ) . ومما لا شك فيه أن للاسم أثراً في تكون الشخصية الإنسانية يبدو أبعد مدى وتأثيراً من أن يكون مجرد علامة ونداء عليها ، ونحن نعرف كم يعاني أصحاب الأسماء والألقاب المكروهة في حياتهم من أسمائهم وألقابهم ، ومن هنا كان التوجيه النبوي بأن تختار الأسماء الحسنة للجنسين<sup>(2)</sup> .

وفي فعل رسول الله ﷺ هذا أمر واضح للآباء والأمهات بأن تكون أسماء بناتهم وأبنائهم ( في الإطار الإسلامي ) ، ومن هنا يبدو خطأ بعضهم ومخالفتهم للأدب والعرف الإسلامي حينما يقصدون إلى أسماء ذات طابع يهودي أو نصراني أو وثني واضح ، فيطلقونها على بناتهم وأبنائهم ( تشبهاً مقصوداً ) بأتباع الديانات الأخرى ، وحباً في تقليدهم ومتابعتهم ، وانصرافاً عن الأسماء الإسلامية الواضحة الانتماء ، فإن كان الأمر قد وصل بالفعل عندهم إلى هذا المستوى ، فليحذروا وليخافوا على إسلامهم ذاته من أن يكون قد أطاح به حديث النبي ﷺ « .. ومن تشبه بقوم فهو منهم »<sup>(3)</sup> وهو أصدق ما يكون على من قصد التشبه بهم إعجاباً وحباً وإكباراً ورغبة في المتابعة ، وكم تركت الأسماء في المسميات من أثر !

ثم إنه ينبغي على الأبوين أن يهتما غاية الاهتمام بتعليم أبنائهم وبناتهم - على قدم المساواة - حب الله تعالى ورسوله ﷺ ودينه القويم ( الإسلام ) ، وأن يقدموا هذا الحب على ما عداه من الأمور بأن يجعلوا كل شيء في نطقه ، وأن يكون كل من الأبوين في هذا الحب نعم القدوة لبناتهم وأبنائهم .. فالقدوة الصادقة أبعد أثراً في النفس من كلام كثير غير مقترن بقدوة ..

(1) أسد الغابة 3 / 480 .

(2) وسرى في الفصل العاشر من هذا القسم : كيف وظف رسول الله ﷺ مسألة ( الفأل الحسن ) و ( الكلمة الطيبة الحسنة ) في سبيل نشر أهداف تربوية في المجتمع الإسلامي ( أحاديث : لا عدوى ولا طيرة .. ) .

(3) أخرجه أحمد عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه - في حديث طويل - وأخرجه أبو داود والطبراني في الكبير ، وقال العراقي : سنده صحيح ، وله شاهد عند البزار عن حذيفة وأبي هريرة .. راجع : كشف الخفاء

وعلى الأبوين أن يحذرا من أن يستبد بهما - أو بأحدهما - شيء من العادات المردولة كالتدخين ، وإضاعة الوقت فيما لا يجدي ، أو فيما هو ضار ، أو نحو الاختلاط المرفوض إسلاميًا بين الأسر ذكورها وإناثها ..

وحين يقارب كل من الذكر والأنثى سن البلوغ فعلى الأب - بالنسبة للذكر - أن يهيئ ذهنه إلى التغيرات الطبيعية الفسيولوجية التي تعترى الأعضاء في سن البلوغ ، وما هي الواجبات والحقائق الشرعية التي فرضها الإسلام في هذه التغيرات ، وعلى الأم أن تقوم بمثل هذا من ابنتها ، ويمكن أن يستعين كل منهما بكتاب فقهي مبسط العبارة يساعد على مهمته ..

.. وهكذا ، فإن الإسلام يسوي بين الأنثى والذكر في وجوب الاهتمام بتربية كل منهما وتنشئته نشأة صالحة ، وفي الأمور التي يتساوى فيها الجنسان فإن الإسلام يسوي بينهما فيها ، وكذلك الأمور التي يختلفان فيها عضوياً ونفسياً فإن الشريعة توجب لكل منهما تربية تناسبه وتتوافق مع خصائصه ، وفي هذا نجد معنى التسوية ( في عمومها ) واضحاً جداً ؛ إذ ليس معنى هذه التسوية أن تتجاهل الفروق الطبيعية التي أوجدها الله بينهما ، بل إن معناها الصحيح هو مراعاتها وتعليم ما يتوافق معها .. وقد أكدنا في أكثر من موضع أن الله تعالى أوجد جنسين مختلفين متكاملين ( لا جنساً واحداً ) ، وأنه مهما تشدد إنسان ما بدعوى ( المساواة الكاملة ) بينهما فإنه لن يمكنه مطلقاً أن يلغي اختصاص الأنثى بالحيض والحمل والولادة والنفاس والإرضاع والحضانة .. وهي اختصاصات فسيولوجية في أصلها لكن لها أيضاً مردوداً نفسياً وانعكاسات في الشخصية الإنسانية لا سبيل عند الحكماء إلى تجاوزها وإهمالها .. ولن يكون من سعادة المرأة أيضاً هذا الإهمال والتجاوز .

ومن سنن الله في الخلق بعامة ما ورد في قوله تعالى : ﴿ وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾ ( الذاريات 49 ) وقد تأكدت هذه الحقيقة في عالم الأفلاك والأجرام والذرات والنبات والحيوان .. وفي كل شيء دون استثناء ، وهو وجه جديد من أوجه الإعجاز القرآني يثبت العلم التجريبي في الكهرباء وفي الذرة وفي كل العالم المخلوق ؛ ولذلك ختمت الآية بقوله : ﴿ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾ « أي لتعلموا أن الخالق واحد لا شريك له » <sup>(1)</sup> فتشنية المخلوقات كلها سنة كونية قاطعة بأن الواحد الأحد الذي ليس له زوج ولا

مثيل إنما هو الله تعالى وحده ﴿ .. فَلَن نَحْدَ لِسُنَّتِ اللّٰهَ تَبْدِيلًا وَلَن نَحْدَ لِسُنَّتِ اللّٰهَ نَحْوِيلًا ﴾ (فاطر 43) .

فليس من الحكمة إذن مناطق هذه السنة وابتغاء المستحيل في تبديلها وتحويلها ، إنما الحكمة حقاً أن يوضع لكل شيء ما يناسبه ويتوافق معه وتتحقق مصالحه فيه .. وهكذا لابد أن تتوحد التربية بين الجنسين فيما لا اختلاف فيه بينهما ، وأن تتعدد وتختلف وتزدوج فيما فيه اختلاف بينهما ، وفي هذا - كما سبق - معنى التسوية في عمومها وحقيقتها ، وفيه - إلى جانب ذلك - معنى الحكمة التي قضى الله تعالى بأنه ﴿ يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا وَمَا يَذْكُرُ إِلَّا أَقُولُوا الْأَلْبَنِي ﴾ (البقرة 269) .

وإذن فلن نجد في الإسلام الصحيح - في مجال تربية الجنسين - أي تمييز لأحدهما على الآخر ؛ إذ تتوحد التربية فيما هو من صفات ( الإنسان ) عامة ، ثم تتعدد وتزدوج فيما فيه خصوصية لكل منهما ؛ لأن الإسلام لا يريد جنسًا واحدًا أو ( الجنس الواحد ) ( unisexual ) الذي يشر به من يريدون إزالة كافة الفروق الطبيعية والنفسية بين الجنسين في التربية ، واللباس ، وممارسة الحياة بعامه .. ولست أدري هل يدرك أصحاب هذه الدعوة مدى ما فعلته في عالم الغرب في أوروبا وأمريكا من اتجاه قطعان من الشباب ( ممن هم في الأصل ذكور أو إناث ) إلى ممارسة الحياة الشاذة الجنسية والاجتماعية بعامه ، حيث تشير بعض الإحصاءات ( التي تتسرب للنشر أحيانًا ) إلى أن أكثر من عشرين في المائة من الرجال والنساء يمارسون حياة شاذة جنسيًا واجتماعيًا يقوم فيها خلق ( ممن كانوا رجالًا في أصل خلقهم ) بدور النساء ، والنقيض أيضًا موجود حتى وصل الأمر إلى المشاهير من الفنانين ، والرياضيين ، والسياسيين ( الذين هم وهن قدوة الشباب من الجنسين هناك ) .. وكما كان الأمر مذهلاً لكثير من الناس حينما علموا مثلاً أن ( معبودهم ) الفنان الأشهر في هوليوود مات بمرض الإيدز ( فقدان المناعة المكتسب ) بعد أن ظل لعشرات السنين يعيش حياة شاذة يقوم فيها بدور المرأة لرجل كان يعيش معه في قصره ! مع أن هذا الممثل بالذات كان يقوم دائماً بأدوار الرجال الحشنيين والأبطال القوميين ورؤساء الدول .. والنماذج في هذا كثيرة جدًا من الجنسين ، حتى وافقت بعض الكنائس على عقد زواج اثنين من جنس واحد : رجلين ، أو امرأتين ، وأصبح من المألوف مشاهدة تظاهرات الشواذ من الجنسين في عواصم الغرب يطالبون بميزات اقتصادية واجتماعية لهم ، على أنهم ( حسب زعمهم ) جنس ثالث متميز !

فهل هذا ما يريده هؤلاء ( الداعين للمساواة الكاملة ) لشبابنا المسلم من الجنسين ؟! وهل هذه صورة ( الخلاص ) التي ييشرونهم بها ؟ وهل هذا هو ( التقديمية ) و ( الحضارة ) و ( ملايمات القرن الواحد والعشرين ) و ( التنوير ) التي تتردد على ألسنتهم في هذا السياق ؟ لقد رأى الناس جميعاً وقرأوا وسمعوا عن بعض ما يراد لشباب العالم في مؤتمرات السكان والمرأة التي عقدت في الستين الأخيرتين ( بمباركة الأمم المتحدة ودول الغرب الكبيرة ) في القاهرة وبكين وغيرهما ، والتي رفضتها المؤسسات الإسلامية - بل المؤسسات الدينية بعمامة - في العالم كله ( بالرغم ممن كانوا يقفون وراءها ويدعمونها من القوى المادية الكبيرة التي تريد إعادة تشكيل ( منظومة القيم في العالم ) على ما تريد وتهوى ، بعيداً عما أمر دين الله .. حتى ظن كثير من الناس أن هذه المؤتمرات هي ( التمهيد الحقيقي ) للمسيخ الدجال الذي أصبح ظهوره عل الأبواب ، والذي ( ما من نبي إلا وقد أُنذر أمته ) وحذرهم من الأعداء الكذاب المكتوب بين عينيه ( ك ف ر ) أي كافر يقرؤه كل مسلم كاتب وغير كاتب ، ذلك الذي معه نهران يجريان أحدهما تراه العين ماء أبيض والآخر تراه العين ناراً تتأجج ، فإذا أدركه المسلم « فليأت الذي يراه ناراً وليغمض عينيه ثم ليبطأطئ رأسه فيشرب منه ، فإنه ماء بارد » (1) .

وقد مزجت دعوات هذه المؤتمرات بشعارات عن تحرير المرأة ، ومساواتها بالرجل ، وكون الإنسان يملك جسده وهو حر فيما يفعله به .. إلخ .

وهذه وما يشابهها منطلقات بعيدة عما نؤمن به ونصدر عنه من إيمان بالله تعالى وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر ، والذي هيأ بعض الناس للاستجابة لهذه المنطلقات إنما هي التربية البعيدة عن منطلق الدين الصحيح وأوامره ونواهيه .. تربية المساواة الكاملة والجنس الواحد ، بحيث أصبح هيناً جداً على نفس الذكر أن يقوم بدور الأنثى ، وتطلعت بعض الإناث للقيام بدور الذكر في القطيع ! ولولا أنني لا أريد تلوين كتابي هذا بمساوات هؤلاء وشذوذهم لنقلت الكثير مما يذهل كل ذي عقل ودين ! مما يجهر به هؤلاء - بل يفخرون (2) به صباحاً ومساءً - وهؤلاء حقاً من الذين ﴿ اسْتَخَوَّذَ عَلَيْهِمْ

(1) راجع مثلاً : باب التعوذ من الفتن في صحيح البخاري ، وكتاب الفتن وأشراف الساعة ، باب ذكر الدجال في صحيح مسلم .. وغيرهما .

(2) وأكفني هنا بما قرأته على لسان واحد يعتبره المفتونون به من أعظم فناني هذا القرن - وقد جاوز الستين - وقد سأله الصحفي ( ضمن أسئلة متعددة ) عما يشاع عن شذوذه وحبه للقيام بدور المرأة في علاقاته الخاصة ، فأكد هذا وعلمه بأنه « يحب أن يجرب مشاعر المرأة في أخص خصوصياتها » ! وهذا - وأمثاله - يطلق على =

الشَّيْطَانُ فَأَنسَهُمْ ذَكَرَ اللَّهُ أُولَئِكَ حَزْبٌ أَلَيْسَ الشَّيْطَانُ إِلَّا إِنَّ حَزْبَ الشَّيْطَانِ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴿١٩﴾ والحمد لله رب العالمين أنزل البشري في الآيتين اللتين أعقبنا هذه الآية ﴿٢٠﴾ إِنَّ الَّذِينَ يُحَادُّونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ فِي الْآذَانِ ﴿٢١﴾ كَتَبَ اللَّهُ لَأَعْلَيْنَا أَنَا وَرُسُلِي إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ ﴿٢٢﴾ (الآيات 19 - 21 من سورة المجادلة) .

.. ونخلص من هذا كله إلى أن نظام التربية الإسلامي ( فيما يسوي فيه بين الذكر والأنثى ، وما يمايز فيه بينهما ) إنما هو النظام الحكيم العادل القويم ؛ لأن التسوية في جوانب التميز ظلم وحماقة ومضادة لله تعالى في خلقه ، ولن ينتج عنها - كما حدث فعلاً - إلا كل شر وضرر وشذوذ .

أما التربية المتوافقة مع الطبيعة المختلفة فهي التي تصدر عن النصوص الإسلامية القاطعة الحاسمة مثل أحاديث النبي ﷺ في مجرد تشبه أحد الجنسين بالآخر :

1 - عن أبي هريرة قال : ( لعن رسول الله ﷺ الرجل يلبس لبسة المرأة ، والمرأة تلبس (1) لبسة الرجل ) ( أخرجه أبو داود ، وابن ماجه ، والحاكم ، وأحمد ، وقال الحاكم : « صحيح على شرط مسلم » ورواه ابن حبان في صحيحه وعزاه هو والشوكاني للنسائي ، ورجاله رجال الصحيح ) .

2 - عن عبد الله بن عمرو قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « ليس منا من تشبه بالرجال من النساء ، ولا من تشبه بالنساء من الرجال » ( أخرجه أحمد ، وهو - كما يذكر الشيخ الألباني : موصول صحيح الإسناد ) (2) .

3 - عن ابن عباس قال : ( لعن النبي ﷺ الخنثين من الرجال ، والمترجلات من النساء ) وقال : « أخرجوهم من بيوتهم » فأخرج النبي ﷺ فلاناً ، وأخرج عمر فلاناً .. وفي لفظ « لعن رسول الله ﷺ المتشبهين من الرجال بالنساء ، والمتشبهات من النساء بالرجال » ( أخرجه البخاري ، وأبو داود ، والدارمي ، وأحمد ، والترمذي ، وصححه ابن ماجه والطيالسي ، والبخاري ، وأبو داود ، وأحمد ) .

4 - عن عبد الله بن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : « ثلاث لا يدخلون الجنة ولا

<sup>=</sup> كل منهم معبود الشباب من الفتيان والفتيات ) فما الذي ينتظر منهم وهذا هو قدوتهم !؟

(1) هكذا على وجه العموم ، ولو كان الأمر ( كما يقولون تمثيلاً في مسرحية أو فيلم أو غيرهما ) ﴿ فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم ﴾ ( النور 63 ) .

(2) حجاب المرأة المسلمة ص 66 - 67 .

ينظر الله إليهم يوم القيامة : العاق والديه ، والمرأة المترجلة المتشبهة بالرجال ، والديوث <sup>(1)</sup> . (أخرجه الحاكم والبيهقي ، وأحمد عن طريقين صحيحين ، وقال الحاكم : صحيح الإسناد ، ورواه النسائي والبخاري بإسنادين جيدين ) .

5 - عن ابن أبي مليكة - واسمه عبد الله بن عبيد الله - قيل لعائشة رضي الله عنها : إن المرأة تلبس النعل ؟ فقالت : ( لعن رسول الله ﷺ الرجل من النساء ) ( أخرجه أبو داود .. والحديث صحيح بشواهده المتقدمة ) <sup>(2)</sup> .

.. وعن مضمون هذه الأحاديث نربي أبنائنا وبناتنا ؛ لأننا نريد من ذكرهم أن يتأهل نفسياً وجسدياً ليكون ( رجلاً سوياً ) و ( زوجاً ) و ( أباً ) صالحين ، ومن أنثاهم أن تتأهل نفسياً وجسدياً لتكون ( امرأة سوية ) و ( زوجة ) و ( أمّاً ) صالحتين وبهذا ينصلح حال المجتمع ويتوافق مع الفطرة التي فطر الله الناس عليها ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ الَّذِي فِيكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ <sup>(3)</sup> وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ يُقِيلُوا مِثْلًا عَظِيمًا ﴾ <sup>(4)</sup> يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا ﴿ ( النساء 26 - 28 ) .

.. ثم إنه على نقيض ما يظن الذين يتغنون الفتنة - فإن الإسلام في مجموع نصوصه أكد على الوصية بالمرأة منذ ولادتها بأكثر مما أوصى به على الذكر ، ذلك أن الله تعالى يعلم حب الناس ( على وجه العموم ) للذكور ، فأوصى عليهم ضمن الوصايا العامة للجنسين ، لكنه خص الإناث بمزيد من الوصية والأمر بالرعاية تمامًا كما أكد على وصية الأبناء بالأبوين ( بخاصة إذا بلغا الكبر عندهم ) ، وترك الأبوين لما أودعه في قلوبهم من فطرة حب أبنائهم ورعايتهم وإيثارهم ، كما قال تعالى : ﴿ وَقَصَى رَبُّكَ أَلاَّ تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِنَّمَا بَيْنُكَ وَالْكَبَرِ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لِمَا أُفِي وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا ﴾ <sup>(5)</sup> وَأَخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذَّلِيلِ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيْتَنِي صَغِيرًا ﴿ ( الإسراء 23 - 24 ) .

ومن هذه الوجهة ما أوردناه في ( تساوي الجنسين في حق الحياة ) من حديث البخاري <sup>(3)</sup> ومسلم « من ابتلي من هذه البنات بشيء كن له ستراً من النار » ، وكما

(1) من يقر الفحش في أهله ، أو من يقود عليهن أو على غيرهن .

(2) حجاب المرأة المسلمة ص 66 - 68 وقد جمع هذه الأحاديث ، وخرجها الأستاذ محمد ناصر الدين الألباني ، جزاه الله خيراً وبارك فيه .

(3) صحيح البخاري ، كتاب الزكاة ، باب اتقوا النار .. ، وصحيح مسلم ، كتاب البر ، باب فضل الإحسان إلى البنات ..

قال شارحو الحديث : إنما ذلك لمن رباهن ، وعلمهن ، وحفظهن ، وأحسن إليهن ، كما في رواية أخرى « فإذا أحسن إليهم بكفالتهم ووقايتهم كن له وقاية من النار » (1) . وفي رواية لمسلم « من عال جاريتين حتى تبلغا جاء يوم القيامة أنا وهو - وضم أصابعه » ( كتاب البر ، باب فضل الإحسان إلى البنات ) ، وكما يقول النووي في شرحه « ومعنى ( عالهما ) قام عليهما بالمؤنة والتربية ونحوهما . مأخوذ من العول وهو القرب ، ومنه ( ابدأ بمن تعول ) . ومعنى جاء يوم القيامة أنا وهو كهاتين » (2) .

وفي الطبراني في الأوسط عن أبي هريرة بلفظ « من كانت له ثلاث بنات فعالهن وكفلهن دخل الجنة » قلنا ( أي قال الصحابة ) : واثنين ؟ قال « واثنين » قلنا : وواحدة ؟ قال : « وواحدة » (3) .

وروى أيضًا : « من كانت له ثلاث بنات أو أخوات فصبر على لأوائهن وضرائهن (4) وسرائهن أدخله الله الجنة بفضل رحمته إياهن » فقال رجل : واثنان يا رسول الله ؟ قال : « واثنان » ، فقال رجل : وواحدة ؟ قال « وواحدة » (5) . وهذه الوصية من جنس ما كان النبي ﷺ يخصص النساء به من التوصية بهن في مواقف عديدة : ومن ذلك قوله لحدايه : « رفقًا بالقوارير » (6) .

وقوله في حجة الوداع : « فاتقوا الله في النساء » (7) .

وهناك حديث معين في الوصية بهن نحب أن نقف عنده وقفة خاصة لما أثير عنه من أقاويل وتأويلات غير صحيحة أو غير دقيقة ، وهو حديث « استوصوا بالنساء خيرًا فإنهن خلقن من ضلع أعوج .. » .

وهو حديث صحيح السند دون شك رواه البخاري عن أبي هريرة على هذا النحو :

(1) انظر : هداية الباري 2 / 197 - 198 . (2) شرح النووي على صحيح مسلم 5 / 486 .

(3) كشف الخفاء 2 / 326 .

(4) قال الألباني : « ويغني عن هذا حديث جابر ( رضي الله عنه ) مرفوعًا بلفظ « من كان له ثلاث بنات يؤدبهن ويكنيهن ويرحمهن فقد وجبت له الجنة البتة » فقال رجل من بعض القوم : واثنين يا رسول الله ؟ قال : « واثنين » أخرجه البخاري في الأدب المفرد » سلسلة الأحاديث ص 401 .

(5) وروى العجلوني أنه « صحيح الإسناد » انظر : كشف الخفاء 2 / 337 .

(6) صحيح البخاري عن أنس في كتاب الأدب ، باب من دعا صاحبه .. والحديث متفق عليه ( هداية

(7) صحيح مسلم ، كتاب الحج ، باب حجة النبي ﷺ .

الباري 2 / 332 ) .

عن النبي ﷺ قال : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذي جاره ، واستوصوا بالنساء خيراً فإنهن خلقن من ضلع ، وإن أعوج شيء في الضلع أعلاه ، فإن ذهبت تقيمه كسرته ، وإن تركته لم يزل أعوج فاستوصوا بالنساء خيراً » ( كتاب النكاح ، باب الوصاة بالنساء ) .

كذلك أورده مسلم <sup>(1)</sup> في كتاب النكاح ، باب الوصية بالنساء ، حيث أورد في الباب أولاً حديث عبد الله بن عمرو أن رسول الله ﷺ قال : « الدنيا متاع ، وخير متاع الدنيا المرأة الصالحة » ، ثم أورد أربعة أحاديث عن أبي هريرة على النحو التالي : قال رسول الله ﷺ : « إن المرأة كالضلع ، إن ذهبت تقيمها كسرتها ، وإن تركتها استمعت بها وفيها عوج » .

وقال رسول الله ﷺ : « إن المرأة خلقت من ضلع ، لن تستقيم لك على طريقة ، فإن استمعت بها استمعت بها وبها عوج ، وإن ذهبت تقيمها كسرتها ، وكسرها طلاقها » . عن النبي ﷺ قال : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فإذا شهد أمراً فليتكلم بخير ، أو ليسكت ، واستوصوا بالنساء ، فإن المرأة خلقت من ضلع ، وإن أعوج شيء في الضلع أعلاه ، إن ذهبت تقيمه كسرته ، وإن تركته لم يزل أعوج .. استوصوا بالنساء خيراً » . قال رسول الله ﷺ : « لا يفرك مؤمن مؤمنة ، إن كره منها خلقاً رضي منها آخر » أو قال ( غيره ) .

وقد لفظ بعض من لم يفهم الحديث ولا سياقه بأن فيه تحقيراً للمرأة وازدراء لها .. وهذا غير صحيح إطلاقاً لما يلي :

أولاً : روايات الحديث كلها جاءت في سياق الإعلاء من قيمة المرأة واعتبارها ، حيث أورده مسلم بعد حديث أن خير متاع الدنيا المرأة الصالحة ، وليس فوق هذا من اعتبار حيث جعلت ( المرأة ) أعظم ما يكتنزه الإنسان في دنياه من كنوزها حين تكون المرأة صالحة . وفي أحاديث أبي هريرة يرد الأمر بالوصية بها في بداية الحديث وفي نهايته ، كذلك يرد - في حديث البخاري - بعد الوصية بالجار الذي قال عنه النبي ﷺ : « مازال جبريل يوصيني بالجار - حتى ظننت أنه سيورثه » ( صحيح البخاري عن عائشة ، كتاب الأدب ، باب الوصاية بالجار ) <sup>(2)</sup> . فسياقه في عموميه سياق طيب يعطي

(1) وكذلك رواه الترمذي وقال ( حسن صحيح ) كشف الخفاء 1 / 131 .

(2) والحديث رواه أيضاً مسلم ، وأبو داود ، والترمذي وابن ماجه : هداية الباري 2 / 174 .



معنى الخض على زيادة الاهتمام بها والإعلاء من قيمتها وتأکید الوصية بها .

ولعل معنى الوصية بها بعد الوصية بالجار - في حديث البخاري - يرجع إلى ما يراه جمع من المفسرين ( منهم على وابن مسعود وابن عباس ) أن ( صاحب الجنب ) في قوله تعالى : ﴿ وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ .. ﴾ ( النساء 36 ) إنما هو : المرأة التي تعيش مع الرجل في المنزل جنبًا إلى جنب <sup>(1)</sup> ، وتصاحبه وتشاركه في أموره كلها .

كذلك ففي الحديث الثالث عن أبي هريرة - فيما يرويه مسلم - أتت الوصية بالنساء بعد أمر النبي ﷺ بأنه « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فإذا شهد أمرًا فليتكلم بخير أو ليسكت ، واستوصوا بالنساء .. » وكأنني بهذا الأمر الذي تشير إليه هذه العبارة أمر خلاف وقع بين رجل وامرأة بعامة ، أو بين زوجين خاصة ، وهنا يشدد النبي ﷺ على من يشهد هذا الخلاف ، أو يحكم فيه أن يتكلم بخير وصلاح وتقريب بين المختلفين ، وأن يستوصي في ذلك بالمرأة خيرًا ..

وكذلك فإن حديث أبي هريرة الأخير يزيد في الوصية بالمرأة ( الزوجة ) خاصة ، ويرشد النبي ﷺ الأزواج إلى أنه لا ينبغي أن يفرك ( يعني : يغيض ) الزوج الزوجة ، فإن لم يعجبه شيء منها فليوازنه بأشياء أخرى فيها تعجبه ، فإذا كان فيها شيء من الشدة في معاملة الناس مثلاً عوضه أن تكون عفيفة ذات دين قويم أو جميلة ترفق به هو .. أو نحو ذلك ) <sup>(2)</sup> .

.. فكل سياقات الحديث إذن تكريم وإعلاء ووصية ، وليس فيها ما يهينها .

ثانيًا : أما عبارة أن ( المرأة خلقت من ضلع .. ) فهي - فيما يبدو - إشارة إلى قوله تعالى في مفتتح سورة النساء : ﴿ يَأْتِيَنَّكَ النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَنَىٰ مِنْهَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ﴾ .. أما ( النفس الواحدة ) فيعني : آدم ( عليه السلام ) وأما ﴿ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾ فيعني : حواء التي خلقها الله تعالى من ضلع آدم <sup>(3)</sup> .

وقد ورد في الإصحاح الثاني من ( سفر التكوين ) ( فأوقع الرب إله سبائًا على آدم فنام . فأخذ واحدة من أضلاعه وملأ مكانها لحمًا . وبنى الرب الإله الضلع التي أخذها

(2) شرح النووي على مسلم 3 / 658 .

(1) تفسير الطبري 5 / 81 .

(3) تفسير الطبري 4 / 224 .

من آدم امرأة وأحضرها إلى آدم . فقال آدم : هذه الآن عظم من عظامي ولحم من لحمي . هذه تدعى امرأة لأنها من امرئ أخذت . لذلك يترك الرجل أباه وأمه ويلتصق بأمهاته ويكونان جسداً واحداً . وكانا كلاهما عريانين آدم وامرأته وهما لا ينجعلان .

ثالثاً : أما قوله ﷺ : « إن أعوج شيء في الضلع أعلاه ، إن ذهبت تقيمه كسرته ، وإن تركته لم يزل أعوج .. فاستوصوا بالنساء .. » - فلم يقل النبي ﷺ فيها إلا حقاً وواقعاً ملموساً لا شك فيه ، ذلك أن أعوج شيء في الضلع أعلاه ، وأنه إن حاولت تجعله مستقيماً كسرته ، وأنه لا ينتفع به في الجسد إلا على شكله المعوج ؛ لأن اعوجاجه هذا هو الذي يشكل القفص الصدري الذي يحمي القلب وأعضاء الجسم الهامة .

وكأنني بالصادق المصدوق الذي لا ينطق عن الهوى ﷺ يقيم تناظراً واضحاً بين شكل الضلع الذي منه خلقت حواء ، وطبيعة المرأة المخلوقة من هذا الضلع ، لينبه على خصوصية في هذه الطبيعة ينبغي ألا يغفل عنها المربون والآباء والرجال جميعاً في تربيتهن للمرأة والتعامل معها بعامة .

وكأنني به ﷺ يبين أن خلق الله تعالى لآدم اختلف عن خلقه لحواء ، وأن جنس الرجال ورثوا عن أبيهم آدم طبيعة خلقه ، وأن جنس النساء ورثن عن أمهن حواء طبيعة خلقها ، فعلياً أن نعي هذا الفارق الهام في الطبيعة ، وأن نراعيه في تربية كل منهما والتعامل معه .

أما أن نتجاهل هذا الفارق ونتطلب في المرأة أن تكون ( مثل ) الرجل تماماً فهذا مثل الذي يكسر الضلع ، يطلبه مستقيماً لا اعوجاج به ، وحينئذ لا ينتفع بالضلع في الجسد ، وتطلق المرأة ( إن كانت زوجة ) ( وكسرهما طلاقها ) ، أو تنقطع العلاقة بينهما على وجه العموم .

وإذا كان بعض المخالفين يتخذون هذا الحديث مجالاً للطعن في الإسلام ، ونبيه ﷺ ، ووضع المرأة في شريعته - فعلى النقيض من ذلك أرى أن هذا الحديث من أعلام النبوة وعلامات صدقها ، وتكريمها الحق للمرأة ببيان ما يناسبها ويلائمها من تربية ومعاملة ؛ ذلك أنني قد تأملت كثيراً أسباب الخلاف بين الرجل والمرأة : بنتاً ، وزوجة ، وأختاً ، وأماً - فبين لي أن السبب الحقيقي الذي يختفي وراء ظاهرات وأسباب كثيرة معلنة هو أن الرجل يتعامل - أو يريد أن يتعامل نفسياً - مع المرأة كأنها - من حيث التكوين النفسي - رجل مثله ، ﴿ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَى ﴾ - كما حكى الله تعالى ( آل عمران 36 ) وليست

الأنثى كالذكر ، لا فسيولوجيًا ، ولا بيولوجيًا ، ولا سيكولوجيًا أيضًا .. وإذا كان العلماء والأطباء الشرعيون ورجال التشريع يستطيعون - كما يؤكدون - أن يعرفوا على أي جزء يوجد من جسد أو عظم أو شعر إنسان : هل هو من جسد رجل أم من جسد امرأة - بل يصل الأمر في ذلك إلى الخلية الواحدة - فما الذي يوهم أحدها من الرجال (مع هذا القدر الهائل والأصيل من الاختلاف) أن التكوين النفسي سيتشابه بين الرجل والمرأة؟! .

هذا فيما يبدو لنا هو ما يشير إليه الحديث الصحيح ، وهو توجيه نبوي معصوم بألا يتطلب الرجل أن تكون المرأة ( من حيث التكوين النفسي وطريقة تناول الأمور ) مثل الرجل تمامًا بتمام .. وهذا على مستوى الواقع والممارسة غير صحيح .. وهذا ما لاحظته المفكرون على مر العصور ، وبعضهم يقول عنه : إن المرأة أقرب إلى تحكيم العاطفة منها إلى تحكيم العقل ، وبعضهم الآخر يقول : إن التوازن الهرموني يلعب في حياة المرأة دورًا أكبر بكثير مما هو عند الرجل ، وبعضهم يقول : إن المرأة تمر بحالات في الحيض والحمل والولادة تؤثر على نفسياتها تأثيرًا كبيرًا ، ويعبر عن ذلك الأستاذ عباس محمود العقاد حين يقول : « بل من الطبيعي أن يكون للمرأة تكوين عاطفي خاص لا يشبه تكوين الرجل ؛ لأن ملازمة الطفل الوليد لا تنتهي بمناولته الثدي وإرضاعه ، ولا بد معها من تعهد دائم ومجاوبة شعورية تستدعي شيئًا كثيرًا من التناسب بين مزاجها ومزاجه ، وبين فهمها وفهمه ، وبين مدارج حسها وعطفها ومدارج حسه وعطفه . وهذه حالة من حالات الأنوثة شوهدت كثيرًا في أطوار حياتها من صباحها الباكر ، إلى شيخوختها العالية ، فلا تخلو من مشابهة للطفل من الرضا والغضب ، وفي التدليل والمجافاة ، وفي حب الولاية والحدب ممن يعاملها ولو كان في مثل سنها أو سن أبنائها ... إلخ » (1) .

على أنني أفهم من حديث رسول الله ﷺ ( الذي نتكلم عنه ) مع مطابقته لممارسة التعامل مع المرأة أمًا وزوجة وأختًا وبتًا - أنه إذا كان تفكير الرجل يسري في خطوط مستقيمة - فإن تفكير المرأة وتناولها النفسي للأمور يسير في خطوط دائرية ، ولا أقصد بهذا التقرير رميها بشيء من الالتواء في هذا تناول - فذلك بعيد جدًا عن فهمي ومقصدي - إنما أقصد فحسب أن أقرر اختلاف صورة تناول بين الجنسين ، وأرى أن في شكل كل منهما جسدًا ما يتشابه مع هذا ، حيث تغلب الخطوط المستقيمة على

جسد الرجل ، كما تغلب الخطوط الدائرية على جسد المرأة ..

وينبه النبي ﷺ إلى هذا الاختلاف ، طالباً مراعاته وعدم إهماله ، محذراً في الوقت نفسه من محاولة جبر المرأة قسراً على أن تتوافق في طبيعتها وتكوينها النفسي وتناولها للأمور حباً وبغضاً وقبولاً ونفوراً - مع طبيعة الرجل في هذا ، طالباً التعامل معها والاستمتاع بها على طبيعتها وتكوينها النفسي الخاص . ويشير الانتباه في هذا تكرار توصيته ﷺ بالمرأة وحسن معاملتها وإقرارها على طبيعتها ( قبل ) تقرير سبب هذا ، و ( بعده ) .. فهل في ذلك كله هبوط بمنزلة المرأة ؟ أم أن من تكريمها الحقيقي أن تراعي طبيعة تكوينها النفسي وألا تجبر في التعامل على تغييره ؟ أليس اختلاف التكوين بين الرجل والمرأة هو الذي جعل حق الأم مقدماً على حق الأب في الحديث المشهور عن أبي هريرة : جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله ، من أحق الناس بحسن صحابتي ؟ قال : « أمك » قال : ثم من ؟ قال : « أمك » قال : ثم من ؟ قال : « أمك » قال : ثم من ؟ قال : « ثم أبوك » ( البخاري ، كتاب الأدب ، باب من أحق الناس بحسن الصحبة ، ومسلم ، كتاب البر ، باب بر الوالدين وأيهما أحق به ) .

وكذلك فإن من المتفق عليه في الفقه الإسلامي تقديم الأم على الأب في الحضانة والرضاع لمصلحة الولد ، ويقول ابن القيم في تقرير هذا الحق : ( لما كان النساء أعرف بالتربية ، وأقدر عليها ، وأصبر ، وأرف ، وأفرغ لها ؛ لذلك قدمت الأم فيها على الأب ) .. ويقول : ( فتقدم الأم في الحضانة من محاسن الشريعة ، والاحتياط للأطفال والنظر لهم ) <sup>(1)</sup> . وإنما قدمت الأم في هذا على الأب لأنها خلقت من الضلع الأعوج الذي يتكلم عنه النبي ﷺ <sup>(2)</sup> ، فكان سبيلاً لتقديمها وتكريمها ، مهما كان الأب الرجل

(1) زاد المعاد 2/ 123 كما يقول ابن القيم بحق « ودل الحديث على أنه إذا افرق الأبوان وبينهما ولد - فالأم أحق به مالم يقم بالأب ما يمنع تقديمها ، أو بالولد وصف يقتضي تخيير ، وهذا ما لا يعرف فيه نزاع » زاد المعاد 2/ 122 وقد حكى الإجماع عليه ( نيل الأوطار 7/ 139 ) . أما الحديث الذي عليه مدار الحضانة فهو قوله ﷺ « للأم المطلقة عن طفلها : أنت أحق به ما لم تنكحي » ( رواه أبو داود ، كتاب الطلاق ، باب من أحق بالولد . كما رواه أحمد ، وأخرجه البيهقي ، والحاكم وصححه ، انظر كتابي ( الأحوال الشخصية ) ص 278 في تفصيل ذلك .

(2) أخبرنا الله عز وجل بأنه خلق آدم من طين : ﴿ إذ قال ربك للملائكة إني خالق بشراً من طين . فإذا سويته ونفخت فيه من روحي فقعوا له ساجدين ﴾ ( ص 71-72 ) وراجع أيضاً : الأعراف 11-12 والحجر 28-33 .

أما المرأة فخلقت « من ضلع آدم الأيسر من خلفه وهو نائم » تفسير ابن كثير 2/ 179 فانعكست طبيعة الخلق على تكوين كل منهما العضوي والنفسي .

يستطيع أن يفعل لابنه في مواجهتها .

ومهما يكن من شيء فإن اختلاف التكوين النفسي بين الرجل والمرأة حقيقة مشاهدة لا يجادل فيها إلا مكابر بالباطل ، والعجب أن الماديين يقررون أن النفس ومعنوياتها انعكاس لطبيعة الخلق البيولوجي ، وعلم وظائف الأعضاء قاطع بهذا الاختلاف المادي بينهما ، فلم يمارون إذن في انعكاس هذا الاختلاف على اختلاف آخر في النفس ومعنوياتها ؟

وأمثلة هذا الاختلاف التطبيقية لا تنحصر لكثرتها ، ومن أوضحها ما تفعله كلمة إعجاب وثناء من أثر في المرأة ، لا يقارن به إطلاقاً أثرها في الرجل - مهما تساويا في السن والتعليم ونوع التربية والخبرات .. إلخ . وصدقاً قال الشاعر : ( والغواني يغرن الثناء ) .

وعلى مر العصور قال كثير من الفلاسفة والمفكرين : ( المرأة لغز كبير يستعصي على الفهم والتفاهم ) ؛ وذلك لأنهم انطلقوا من منطلق لا يفرق بينها وبين الرجل ، فأخطأوا لأنهم أرادوها رجلاً ثانياً أو شبيهاً برجل - ولن تكون كذلك أبداً - فاستغلقت عليهم أقطارها لأنهم أرادوا أن يقيموها فكسروها ، كما عبر المعصوم عليه السلام .

وبعد ، فهل فيما سبق كله مهانة للمرأة أو إهانة لها ؟ بل إنه التوجيه النبوي بفهمها ، والملاءمة لها ، والتنبه إلى مفاتيح طبيعتها الخاصة ، والوصية المكررة بعدم محاولة قسرها على ألا تكون ( امرأة ) كما خلقها الله تعالى - كما يريد الغافلون من الرجال - مهما ادعوا من ثقافة وعلم .

وقد أثرت الكلام عن هذا الحديث في مجال ( التربية ) لأنه أوضح مجال تبدى فيه حاجة المرأة إلى ما يناسب طبيعتها ، مما تختلف فيه مع الرجل ، كذلك فإن الرجل الزوج أخرج ما يكون إلى إدراك معاني هذا الحديث ومغزاه ، وهذا جزء هام جداً من مفهوم قوامته عليها . ولعله ليس من المصادفة أن نرى بعض النساء يضعن أزواجهن - على نحو ما - مكان ( الأب ) الذي رباها وانتقلت بالزواج من ولايته عليها ومن بيته إلى ولاية زوجها وبيته ، فهو المعادل النفسي له على نحو ما ، لا يلغي ذلك ما بين ( الأب ) و ( الزوج ) من فروق أخرى كبيرة .

وقد أخبرتني بعض النساء أنهن يسترحن نفسيًا حين يتحدثن عن ( الزوج أي أولادهن ) باعتباره أباً وراعياً لجميع من في البيت ، وقد تناديهن إحداهن دائماً بعبارة ( يا بابا ) بخاصة أمام الأبناء أو غيرهم .. ولذلك دلالاته التي أشرت إليها .

وفي ضوء هذا كله نفهم التقرير النبوي الكريم : « خيركم خيركم لأهله ، وأنا

خيركم لأهلي» (1) .

## - 2 -

أما التعليم فليس هناك من شك في أن الإسلام قد سبق غيره بقرون عديدة في إعطاء المرأة هذا الحق والتنبية على أهميته .

وفي الوقت الذي كانت فيه أوروبا (2) النصرانية تساءل : هل للمرأة روح مثل الرجل - كان النبي ﷺ يبايع النساء (3) مثل مبايعته للرجال - معلماً لهن قواعد الإسلام وأحكامه الأساسية - وكن يسألن عن العلم في المسجد وغيره - كما يفعل الرجال - حتى لتسأله إحداهن : كيف تغتسل من (4) حيضتها ؟ وتسأله الأخرى : هل على (5) المرأة غسل إذا احتلمت ؟ حتى قالت عائشة رضي الله عنها : « نعم النساء نساء الأنصار لم يكن يمنعهن الحياء أن يتفقهن في الدين » (6) .

وحيثما لاحظت النساء أن الرجال يغلبهن في المجالس المشتركة ( في المساجد والمحافل العامة ) على رسول الله ﷺ ؛ لعلوا أصواتهم على أصواتهن ، ولغلبة الحياء عليهن في

(1) رواه الطبراني عن معاوية ، ورواه ابن ماجه عن ابن عمرو مرفوعاً ، وللترمذي عن عائشة مرفوعاً ، ولاين ماجه عن ابن عباس ، وزاد ابن عساکر ( ما أكرم النساء إلا كرم ، ولا أهانهن إلا ليم ) . ورواه البيهقي عن أبي هريرة بلفظ « خيركم خيركم لنسائه وبناته » ، وأخرجه الترمذي وقال : حديث حسن صحيح عن أبي هريرة مرفوعاً في حديث لفظه « أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً ، وخياركم خياركم لنسائهم » .. كشف الخفاء 1 / 463 - 464 .

وهذه طرق عديدة يقوي بعضها بعضاً .

كذلك روي حديث « إن الله يوصيكم بالنساء خيراً ، فإنهن أمهاتكم ، وبناتكم ، وخالاتكم .. إن الرجل من أهل الكتاب يتزوج المرأة وما تعلق يداها الخيط فما يرغب واحد منهما عن صاحبه » رواه الطبراني في الكبير عن المقدم بن معد يكرب ، ورجاله ثقات ، إلا أن يحيى بن جابر لم يسمع من المقدم ( الجامع الأزهر 1 / 108 وأسد الغابة 5 / 245 ) وأحاديث الوصية بالنساء كثيرة .

(2) راجع ( تبرئة المرأة من المسؤولية الأصلية للمعصية ) .

(3) راجع ( تساوي الرجل والمرأة في الحدود والعقوبات ) .

(4) عن عائشة أن أسماء ( بنت شكل ) سألت النبي ﷺ عن غسل الحيض ، فقال : « تأخذ إحداكن ماءها وسدرتها ، فتطهر فتحسن الطهور ، ثم تصب على رأسها فتدلكه دلكاً شديداً .. إلخ » مسلم ، كتاب الحيض ، باب استحباب استعمال المغتسلة ..

(5) انظر : البخاري ، كتاب العلم ، باب الحياء في العلم ، ومسلم ، كتاب الحيض ، باب وجوب الغسل على

(6) السابق .

المرأة ..

هذه المحافل المشتركة - قلن للنبي ﷺ : غلبنا عليك الرجال ، فاجعل لنا يوماً من نفسك ( تخلص فيه لنا خاصة ) فوعدهن يوماً لقيهن فيه .. ( صحيح البخاري ، كتاب العلم ، باب هل يجعل للنساء يوم على حدة في العلم ) .

وعلى وجه العموم فإن ( العلم ) الذي كان متاحاً للرجل في عهد النبي ﷺ أتيح مثله للمرأة على قدم المساواة ، وهو أمر بدهي مبني على ما سبق تقريره من تساويهما أمام التكليف الشرعي والجزاء الأخروي ..

بيد أن المرأة حظيت ببعض الوصايا الزائدة في هذا المجال ، حيث قال ﷺ : « ثلاثة لهم أجران : رجل من أهل الكتاب آمن بنيه وآمن بمحمد ﷺ ، والعبد المملوك إذا أدى حق الله وحق مواليه ، ورجل كانت عنده أمة فأديبها فأحسن تأديبها ، وعلمها فأحسن تعليمها ، ثم أعنتها فتزوجها - فله أجران » ( صحيح البخاري ، كتاب العلم ، باب تعليم الرجل أمته وأهله ) .

وما لا شك فيه أن الآيات والأحاديث العامة التي أعلنت من شأن العلم والعلماء تنطبق على النساء كما تنطبق على الرجال سواء بسواء .. وذلك مثل قوله تعالى : ﴿ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴾ ( طه 114 ) وقوله : ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾ ( فاطر 28 ) وقوله : ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا الْأَلْبَابِ ﴾ ( الزمر 9 ) وقوله : ﴿ يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾ ( المجادلة 11 ) ، وقوله ﷺ : « طلب العلم فريضة على كل مسلم » (1) .

ولا نكون مجاوزين للحقيقة حين نقول : إننا لا نجد كتاباً اهتم بالعلم وقرر أهميته كما فعل القرآن الكريم ، وقد كانت الكلمة الأولى في وحيه هي ﴿ اقْرَأْ ﴾ ، وفيه أكثر من ألف آية تحض على العلم والأخذ بأسبابه بطرق مختلفة ، بعضها يرفع من شأن العلم والعلماء ، وبعضها الآخر يعيب على الذين لا يستخدمون عقولهم في النظر والتعلم والسير في الأرض وفحص الحقائق فيها وفي الكون ، والتفقه في الأشياء ، والوصول فيها

(1) رواه ابن ماجه وابن عبد البر عن أنس مرفوعاً ، وضعفه بعضهم جداً ، لكن نقل عن أحمد أنه صالح ، وروي بسند رجال ثقات عن أنس ، ويرويه نحو عشرين تابعياً عن أنس ، وفي الباب عن أبي جابر وحذيفة والحسين ابن علي وابن عباس وابن عمر وعلي وابن مسعود وأبي هريرة وعائشة وأم هانئ وآخرين ، وبسط الكلام على ذلك العراقي في تخريجه على الإحياء ، وقال : صحح بعض الأئمة بعض طرقه .. كشف الخفاء 56/2 .

إلى علم يقيني بعيد عن الظن والخرص ( التقدير الجزافي ) والوهم والشك وهوى النفس .. وغير ذلك من وسائل الحض على التعلم والتفقه ، وكل هذه النصوص جاءت بصيغ عامة لا فارق فيها بين الرجل والمرأة ؛ لأنها تتكلم عن الإنسان بعامه ، وهو لفظ « يطلق على الذكر والأنثى من بني آدم » (1) .

والآن ، بعد أن أصبح للتعليم مؤسساته النظامية التي تمنح شهادات متخصصة لكل مرحلة - فهل هناك فارق ما بين الجنسين فيما يتلقاه كل منهم من تعليم ؟ إن المعيار في ذلك - فيما يبدو لنا - هو ما تقرر في عمل المرأة ، فالأصل أن تعلم المرأة تعليمًا يؤهلها لعمل معين ؛ لذلك فالأعمال التي منعت مقررات الشريعة منها بالنسبة للمرأة كالعمل في المناجم والمحاجر والصحاري المنعزلة عن العمران والبحار للتنقيب عن البترول - وما يماثل هذه الأعمال التي لاتناسب طبيعة المرأة ولا التزاماتها الأسرية - فالأصل ألا تتلقى المرأة فيها تعليمًا يمثل جهدًا ضائع الثمرة بالنسبة لها ، وكذلك المهن والأعمال التي تقتضي من المرأة كشف ما يحرم من جسدها أو إثارة غرائز الرجال أو التحريض على المجون والفسق بأي طريق ، وكذلك الأعمال التي تتطلب منها السفر دون زوج أو محرم مع التعرض للخلوة بالرجال والبيات خارج الوطن ، وإهمال الزوج والأولاد ، وتقديم الخمر ونحو ذلك .. كل هذه الأعمال لا يحل للمرأة تعلم صناعتها وتلقي خبراتها سدًا لذريعتها ، ولكونها تمثل جهدًا ضائع الثمرة .. أما الأعمال المشروعة بالنسبة لها - وهي كثيرة جدًا - فإنه يباح لها أن تتلقى ما يؤهلها لها من علم وخبرة ، ما دامت مناسبة لاستعدادها .

ولا أجد في هذا النطاق أي فارق بينها وبين الرجل ، باستثناء أن يكون نوع التعليم مستوجبًا السفر المحرم بالنسبة للمرأة ، كالبعثات خارج الوطن .. هذه البعثات التي تستلزم من المرأة السفر والإقامة الطويلة دون زوج أو محرم في بلاد غير إسلامية ذات قيم وتقاليد مغايرة للإسلام ، أو حتى في بلاد إسلامية أخرى تسافر إليها دون زوج أو محرم وتقيم فيها إقامة طويلة . والذي يبدو لنا في ذلك أنه غير جائز شرعًا وأنه داخل ضرورة ضمن ما نهى عنه النبي ﷺ مشددًا من أنه لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر مسيرة يوم وليلة إلا مع ذي محرم عليها (2) .

(1) معجم ألفاظ القرآن الكريم ( مجمع اللغة العربية ) 63 / 1 .

(2) صحيح مسلم ، كتاب الحج ، باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره ، وانظر أيضًا صحيح البخاري ، كتاب الجهاد ، باب من اكتب في جيش ..



وخلاصة القول في ( تعليم المرأة ) أن الإسلام قد أعطاهما فرصة متكافئة فيه مع الرجل ، باستثناء ما ثبت قطعاً أنه من خصوصياتها من حيث نوع العمل الذي يؤهلها التعليم له ، والطريق إليه .

وبعيداً عن أقوال الفقهاء في ( احتباس الزوجة ) لصالح حياتها الزوجية - فإنه يكفي أن نشير إلى قوله تعالى : ﴿ وَمِنْ ءَايَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ ( الروم 21 ) فكيف يتصور السكن والحياة الزوجية المستقرة إذا كانت الزوجة تعمل في الصحاري ، أو الجزر المنعزلة عن العمران ، أو تبيت نصف أيام الأسبوع خارج الوطن ، أو تعمل في ( ورديات ) ليلية تقتضيها البعد عن البيت معظم الليل ؟

أما تحريم التبرج ، والارتزاق من كشف ما يحرم ، وإثارة غرائز الرجال وإشاعة الفاحشة بين الناس - فنصوصها في القرآن والسنة كثيرة مألوفة .

فإذا ما خلا طلب العلم عن المحظورات الشرعية - فإنه تنطبق عليه الأحاديث العامة مثل قوله ﷺ : « من سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سهل الله له طريقاً إلى الجنة » ( رواه أحمد عن أبي هريرة رضي الله عنه ) وقوله : « إن الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم رضا بما يصنع » ( رواه أحمد وابن حبان والحاكم وصححه من حديث صفوان بن عسال رضي الله تعالى عنه )<sup>(1)</sup> ... وهي - وما يماثلها - نصوص تعم المرأة والرجل على قدم المساواة .

وحينما كانت واجهة العلم والحضارة في العالم ( إسلامية ) وذلك في قرون الإسلام الأولى كان للنساء فيها نصيب وافر . وإذا ما تركنا عصر الرسالة مثلاً - لكثرة من فيه من النساء العالمات من أمهات المؤمنين وغيرهن - فإننا نجد مثلاً بعده : زينب بنت أبي سلمة ( ت 73 هـ ) وعائشة بنت طلحة ، وعمرة بنت عبد الرحمن ( ت 99 هـ ) ، وفاطمة بنت المنذر بن الزبير ، وحسن جارية الإمام أحمد ، وريحانة بنت عمر عم الإمام أحمد ، وأسماء بنت أسد بن الفرات ، وأمة الرحيم بنت القسطلاني ، وأمة الواحد بنت الحاملي ، وثمل القهرمانه « القاضية الحاكمة في قصر المقتدر العباسي .. كانت تجلس

= وتعدد روايات مسلم في زمن السفر بين ثلاثة أيام ، ويومين ، ويوم .. يدل على تعميم الحكم على كل ما يطلق عليه ( سفر ) عرفاً .

(1) أسد الغابة 3 / 27 في التعريف بالصحابي صفوان بن عسال وحديثه في طلب العلم .

بدار المظالم برصافة بغداد ، وتنظر في رقاع الناس في كل يوم جمعة ، ويحضر مجلسها الفقهاء والقضاة والأعيان .. إلخ <sup>(1)</sup> .. وغيرهن مئات .. فلما فرضت على الشعوب الإسلامية ظلمات من القهر والجهل شملت الرجال والنساء معاً - بقي أفراد من الجنسين في كل عصر يحملون مشاعل العلم التي لا تنطفئ أبداً .. ولله الحمد والمنة .

---

(1) النجوم الزاهرة 3 / 194 .



## الفصل الثامن

### ولي المرأة في عقد زواجها

هل يشترط الإسلام وليًا للمرأة العاقلة البالغة الرشيدة في عقد زواجها ، بكرًا كانت أم ثيبًا ؟ .

هناك خلاف بين علماء المسلمين في هذه القضية على أربعة أقوال :

**الأول :** أن النكاح لا يصح إلا بولي ، ولا تملك المرأة مباشرة تزويج نفسها ولا غيرها ، ولا توكيل غير وليها في زواجها . فإن فعلت شيئًا من هذا لم يصح النكاح . وروي هذا عن عمر ، وعلي ، وابن مسعود ، وابن عباس ، وأبي هريرة وعائشة ( من الصحابة ) رضي الله عنهم .

وإليه ذهب سعيد بن المسيب ، والحسن البصري ، وعمر بن عبد العزيز ، وجابر بن زيد ، والثوري ، وابن أبي ليلى ، وابن شبرمة ، وابن المبارك ، والشافعي ومالك والحنابلة .

**الثاني :** روي عن ابن سيرين والقاسم بن محمد والحسن بن صالح وأبي يوسف أنه لا يجوز للمرأة شيء مما سبق بغير إذن الولي ، فإن فعلت شيئًا منه دون إذنه كان حكمه موقوفًا على إجازته .

**الثالث :** وفي مذهب أبي حنيفة - وهو الأظهر عند الإمامية الاثنا عشرية - أن المرأة لها أن تزوج نفسها ، وغيرها ، وتوكل في النكاح .

**الرابع :** وهو قول داود الظاهري أنه يشترط الولي في تزويج البكر دون الثيب . لكن خالفه ابن حزم الظاهري ووافق القول الأول .

ويعمل ابن رشد لهذا الاختلاف بأنه لم يأت في القضية نص قاطع حاسم للخلاف من أية قرآنية أو سنة نبوية ، بل أدلة الأقوال كلها محتملة .. ثم يعرض لهذه الأدلة مبينًا وجه الاحتمال فيها :

فيعرض لقوله تعالى : ﴿ .. فَلَمَّا أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْصِلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحَنَّ أَزْوَاجَهُنَّ ﴾ ( البقرة 232 ) قالوا : وهو خطاب للأولياء ، ولو لم يكن لهم حق في الولاية لما نهوا عن عضل النساء <sup>(1)</sup> .

والحقيقة أن هذه الآية مما احتج به أبو حنيفة <sup>(1)</sup> على حق المرأة في أن تزوج نفسها حيث نسب النكاح إليها في قوله : ﴿ يَنْكِحَنَّ أَزْوَاجَهُنَّ ﴾ .

لكن الشافعي يرد عليه بقوله : هذه أين آية في كتاب الله تعالى تدل على أن النكاح لا يجوز إلا بولي ؛ لأنها نهت الولي عن عضلها ومنعها « وإنما يتحقق المنع منه إذا كان الممنوع في يده » <sup>(2)</sup> .

كذلك يعرض ابن رشد لقوله تعالى : ﴿ وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا ﴾ (البقرة 221) ويقول : فهذا خطاب للأولياء أيضا <sup>(3)</sup> .

كذلك يستدل الحنفية وموافقوهم بأن الله تعالى نسب النكاح إلى المرأة ﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّىٰ تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ﴾ (البقرة 230) ، لكن يرد مخالفوهم بأنها على معنى : تنكح بإذن وليها . فليس النص حاسماً قاطعاً .

وكذلك استدلو بقوله تعالى عن النساء : ﴿ .. فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾ (البقرة 234) ، قالوا : وهذا دليل على جواز تصرفها في العقد على نفسها <sup>(4)</sup> . كما يقول الأحناف وموافقوهم : لا خلاف بيننا وبينكم في أن للمرأة أن تتبع أمتها « وهو تصرف في رقبته وسائر منافعها ، ففي النكاح الذي هو عقد على بعض منافعها هي بالأولى » <sup>(5)</sup> .

كذلك احتجوا من السنة بحديث ابن عباس المتفق على صحته وهو : قال رسول الله ﷺ : « الأيم <sup>(6)</sup> أحق بنفسها من وليها ، والبكر تستأذن في نفسها وإذنها صماتها » وبه احتج داود الظاهري على اختلاف حكم البكر عن الثيب .

لكن الذين يشترطون الولي يحتجون بما رواه الزهري ، عن عروة ، عن عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ : « أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل .. باطل .. باطل ، وإن دخل بها فالمرء لها بما أصاب منها ، فإن اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي

(1) راجع : فتح القدير 3 / 157 . (2) الأم 4 / 11 .

(3) بداية المجتهد 2 / 9 يعني : ويرد عليه الحوار السابق بين أبي حنيفة والشافعي .

(4) راجع : فتح القدير 3 / 157 وما حولها . (5) المغني 6 / 449 .

(6) رواه مالك ومسلم وأبو داود وغيرهم عن ابن عباس وفي لفظ عند مسلم « الثيب أحق بنفسها من وليها » كتاب النكاح باب استئذان الثيب ، ورواه أبو داود والنسائي وابن حبان بسند رواه ثقات ، ورواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة بلفظ « لا تنكح البكر حتى تستأذن » كشف الحفاء 1 / 327 .

له « (خرجه الترمذي وقال عنه : حديث حسن ) (1) .

كما يحتجون بحديث أبي موسى الأشعري أن رسول الله ﷺ قال : « لا نكاح إلا بولي » ( رواه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه ، وابن حبان والحاكم وصحاحه ، وقد صحت الرواية فيه عن أزواج النبي ﷺ عائشة وأم سلمة وزينب بنت جحش وسبعة وعشرين صحابيًا ) (2) .

وأيضًا يحتجون بحديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « لا تزوج المرأة المرأة ، ولا تزوج المرأة نفسها ، فإن الزانية هي التي تزوج نفسها » ( رواه ابن ماجه والدارقطني والبيهقي ) .

وعن عكرمة بن خالد أن امرأة ثيبًا جعلت أمرها بيد رجل غير وليها ، فأنكحها ، فبلغ ذلك عمر بن الخطاب ( رضي الله عنه ) ، فجلد الناكح والمنكح ورد نكاحها ( رواه الشافعي والدارقطني ) كذلك يروي الدارقطني عن الشعبي : ما كان أحد من أصحاب النبي ﷺ أشد في النكاح بغير ولي من علي ( رضي الله عنه ) - كان يضرب فيه (3) .

ويبين ابن رشد أن الأدلة النصية متعارضة في القضية على النحو السابق ، كذلك فالأدلة العقلية فيها هي أيضًا متعارضة : حيث يحتمل أن يقال : إن الرشد إذا وجد في المرأة اكتفى به في عقد النكاح كما يكتفى به في التصرف في المال ، لكن يمكن الرد عليه بأن « المرأة ماثلة بالطبع إلى الرجال أكثر من ميلها إلى تبذير الأموال ، فاحتاط الشرع بأن جعلها محجوزة في هذا المعنى على التأييد مع ما يلحقها من العار في إلقاء نفسها في غير موضع كفاءة .. إلخ » (4) .

.. وهكذا تتعارض الأدلة ووجهات النظر في القضية وتختلف ، ولما كان لها أهمية كبرى في تقرير الحكم الشرعي المتصل بكرامة المرأة وشخصيتها ومنزلتها في الإسلام ، وقد استخدمت وسيلة للظعن في كرامة المرأة فيه - فقد رددت النظر طويلاً في هذه القضية حتى انتهيت إلى تصور متكامل فيها تفسر فيه النصوص والاعتبارات تفسيرًا لا تناقض فيه ولا اختلاف :

ذلك أننا نرى أن الإسلام خص عقد زواج المرأة بخصوصيات معينة فارق فيها سائر

(1) هذا ما يذكره ابن رشد ( انظر : بداية المجتهد 9 / 2 ) لكن الحديث رواه أيضًا أبو داود وأحمد وابن ماجه

وابن حبان والحاكم ( نيل الأوطار 6 / 250 ) . (2) راجع : السابق .

(3) السابق . (4) بداية المجتهد 11 / 2 .

العقود التي يمكن أن تعقدها المرأة وتباشرها بنفسها ، حيث نظر الإسلام إلى عقد زواج المرأة خاصة على أنه ( أهم العقود والتصرفات ) التي تجري في حياتها ؛ لأن ( العرض والنسل ) في منظومة القيم الإسلامية <sup>(1)</sup> مقدم على ( المال ) مهما كان مقداره ، وانطلاقاً من هذه الأهمية فقد قضى الشرع الإسلامي بأن المرأة العاقلة البالغة الرشيدة لها شخصيتها الكاملة المستقلة في ( الأموال ) على النحو الذي سبق تقريره في ( التسوية بين الرجل والمرأة في أهلية التصرفات والتعاقدات المالية ) ، لكنه فيما يتصل بعقد زواجها خاصة انطلق من أن فيه خصوصيات زائدة على بقية العقود المالية توجب أن يشارك فيه مع المرأة وليها ( المرشد ) <sup>(2)</sup> والمعين لها في هذا العقد .. أما الدليل على خصوصية هذا العقد وتميزه عن بقية العقود فهو أن الله تعالى جعله من آياته في الإنسان ، وامتن به عليه أن شرعه ويسره له ، كما قال تعالى : ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ ( الروم 21 ) ، وما يلفت النظر إلى أهمية وخصوصية هذا العقد أيضاً أن الآيات القرآنية التي ورد فيها لفظ ( البيع ) بمعنى المعاملة المالية المعروفة ست آيات فحسب . اثنان منها تقرر أن يوم القيامة لا بيع فيه ( البقرة 254 ، إبراهيم 31 ) ، وثالثة تقرر أن المؤمنين الصادقين ﴿ لَا تُلْهِمُهُمْ بُحْرَةً وَلَا بُعْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ .. ﴾ ( النور 37 ) .. وتبقى ثلاث آيات : إحداها تأمر بالإشهاد على البيع ( البقرة 282 ) ، والثانية تنفي أن البيع مثل الربا ( البقرة 275 ) ، والثالثة تأمر بترك البيع إذا نودي لصلاة الجمعة ( الجمعة 9 ) . أما الآيات التي قررت أحكام الزواج فهي عشرات الآيات في سورة البقرة ، والنساء ، والأحزاب ، والطلاق .. وغيرها ، مما يقطع بأهمية الزواج في البناء الاجتماعي والعمراني البشري ، وهدف الإسلام من تقرير أحكامه نصّاً في أقدس مصادره ؛ لأن طبيعة الإنسان وعلاقاته ( الشخصية ) وبناءه النفسي والجسدي ثابتة لا يغيرها اختلاف العصور والظروف .

وأما مجال خصوصية عقد الزواج عن غيره من العقود - من حيث موضوع الولي - فهو في اعتبارات أهمها ثلاثة :

**الأول :** نظراً ؛ لأن عقد الزواج في مؤداه الحقيقي تمليك رجل ما حق معاشره المرأة

(1) الكليات الخمس التي أتت أحكام الشريعة كلها للمحافظة عليها هي : الدين ، والنفس ، والعقل ، والنسل ( أو العرض ) ، والمال .

(2) وقد وصف الولي فعلاً بهذا الوصف في بعض روايات الحديث « رواه اللخلاق بإسناده » المغني 6 / 451 .

والاجتماع بها - في كافة معانيهما - فقد راعى الإسلام أن لا تظهر المرأة أثناء انعقاده - وأمام الشهود والناس - بمظهر الناقصة إلى النكاح الطالبة له على نحو صريح ، فجعل الولي يقوم بذلك عنها في مظهر من مظاهر إكرام الإسلام لها ، وإعزازها ، وتقديرًا لما ينبغي نحوها من واجب حمايتها من أي موقف يمس حياءها وعزتها .

وبداهة أنه لا يجادل عاقل في أن المرأة تطلب النكاح وتسعى إليه في حقيقتها ، بيد أن ظهورها بذلك وإعلانها له على الملأ يفض من قيمتها ويمحو الحياء الفطري الذي يطلب الإسلام أن تتحلى به المرأة دائمًا ؛ لأنه من أخلاقه <sup>(1)</sup> .

ومن الذي قال إن كل رغبة للإنسان يجب أن تظهر للملأ في صورة جليلة ؟ فموقف إكرام المرأة وإعزازها يقتضي أن يعبر عن رغبتها في العقد وليها . ولن تضار من وجود الولي مطلقًا ، كما سنقرر ، بل هو ( في حقيقته نفع مطلق لها دون ضرر ) .

**والثاني :** أن التكوين النفسي الخاص للمرأة - كما هو ثابت من كل المشاهدات ، وكما عرضنا لتقريره في الكلام عن تربيتها - يجعلها تتجه في الغالب إلى تحكيم عاطفتها ، مما يجعلها سريعة الاغترار بمن يعرض عليها حبه ورغبته فيها ، ومهمة الولي هنا أن يقوم بدور الفاحص المتحقق من حقيقة حال وظروف الرجل ، فحين يشترط الإسلام أن يباشر الولي عقد زواج المرأة ، فمعنى هذا أنه قام ( وهو عاقل رشيد حريص على مصلحتها غاية الحرص ) بفحص حقيقة حال المتقدم والاستيثاق من أنه صادق فيما عرضه وقدمه عن حاله . وقد يقتضي الأمر أن يقوم الولي بسفرة أو أسفار في سبيل هذا الاستيثاق . وهذا مالا تستطيع المرأة أن تقوم به بنفسها عادة . بالإضافة إلى أن إعجابها النفسي بالرجل قد يدفعها إلى لون لا شعوري ( أو شعوري أحيانًا ) من خديعة النفس ! والإسلام يريد للزواج أن يقوم على أرجل قوية من الحقائق الصلبة ( وليس الكذب أو الخداع ) حتى يبدأ ويستمر بصورة سليمة ، ولا تتوفر لهذا فرصة حقيقية إذا قام على التفرير من الرجل ( والاغترار من المرأة ) بما ليس حقيقيًا .

(1) من الأحاديث في ذلك ( الحياء من الإيمان ) متفق عليه عن ابن عمر ، ورواه مسلم عن أبي هريرة ، وأخرجه الترمذي والحاكم والبيهقي .. وغيرهم ، وله روايات كثيرة ( كشف الخفاء 443/1 ) ومنها ( الحياء خير كله ) رواه الشيخان وأبو داود عن عمران بن حصين ، ورواه مسلم والبخاري بلفظ ( الحياء لا يأتي إلا بخير ) ورواه الطبراني عن أبي قرّة بلفظ ( الحياء هو الدين كله ) ( كشف الخفاء 442/1 ) . وروى مالك عن ابن ركانة أن النبي ﷺ قال : « لكل دين خلق ، وخلق الإسلام الحياء » الموطأ ، كتاب حسن الخلق ، باب ما جاء في الحياء .



ومن هنا يكون لرأي العقل الرصين والخبرة بعالم الرجال ( وهي من صفات الولي المرشد ) اعتبار كبير في الاستيثاق والفحص والتحقق والمراجعة .. وكل ذلك لمصلحة المرأة وإرشادها ومستقبل الزوجية المقبلة عليها .

والثالث : أن معرة سوء اختيار الزوج وتبعاته المادية والنفسية لا تختص بالزوجة وحدها ؛ لأن زوج ابنتهم أو أختهم يضاف ضرورة إلى أسرتهم بمجرد العقد ، وتكون له ولأسرته الجديدة عليهم حقوق في صلة الرحم والكفالة وغيرهما ، فبرر هذا - إلى جانب الاعتبارين السابقين - أن يكون لأسرة الزوجة رأي لا يمكن إغفاله في زواج ابنتهم . وهب أن فتاة ما اغترت بكلام رجل وتظاهره ، فسارعت إلى حبه والزواج منه دون ولي ، ثم ظهر أنه قواد ، أو فاسق ، أو ملحد ، أو خائن لوطنه أو دينه ، أو يحاول دفعها إلى احتراف الفساد ، أو غير قادر على نفقتها ، أو طامع شديد الطمع في مالها ومال أهلها - وهذا يحدث كثيرا كما هو معروف مسجل في القضايا والحوادث - وسواء رضيت هي بذلك ( حين تبين الأمر ) أم لم ترض : ألا تلحق أسرته وأولياءها معرة هذا الزواج ؟ بل إن الأمر قد لا يقتصر على المعرة والذلة النفسية بين الناس ، بل يتجاوز هذا إلى أضرار واقعية باهظة تلحق بهم ، مثل غرامات مالية كبيرة للتخلص من هذا الزواج ، وامتناع الشرفاء من الرجال عن خطبة أخواتها وقريباتها .. وغير ذلك من الأضرار الفادحة التي تحدثنا بها القضايا والصحف كل يوم !.

ولا يقاس بهذا زواج ابنهم أو أختهم من امرأة يتحقق فيها سوء اختياره ؛ لأن في يده هو حق الطلاق والتخلص من هذه الزيجة ، وليس في يد المرأة هذا الحق ، بل لا بد لها من أن ترفع أمرها للقضاء ، وأيضاً فإن معرة وتبعات سوء اختيار زوج البنت أو الأخت أكبر وأفدح .

ولهذه الخصوصيات في عقد زواج المرأة فإن الإسلام رأى أن يعينها بولي يرشدها ويعاونها ويكرمها في اختيار الزوج الصالح المناسب ، ولا تنقص حاجة المرأة عند زواجها إلى ناصح مرشد أمين يشترك معها في مسئولية الاختيار من مكانتها وشخصيتها على وجه العموم ، أو ليس حاكم الدولة نفسه محتاج في مواقف عديدة إلى المستشار الناصح الأمين دون أن ينقص ذلك قدره ؟ وهكذا كل إنسان .

وسنعرف أن ( الولي ) في الفهم الذي انتهينا إليه ليس من مهمته ولا المقصود منه الحجر على المرأة والاستبداد بأمرها ووضعها موضع المهانة والصغار - كما يصور بعض دعاة ما يزعمونه تقدماً وحضارة وتحريراً للمرأة - إنما الأمر على نقيض هذا تماماً ، حيث يتجاوز هذا الفهم الضيق الخاطئ إلى منافع متعددة كبيرة معتبرة ، بالنسبة للمرأة وأهلها معاً .

والدليل على إدراك كافة المذاهب الإسلامية لحقيقة دور ولي المرأة في عقد زواجها أنه حتى مذهب أبي حنيفة الذي يبيح للمرأة أن تزوج نفسها بنفسها - فإنه يرى بجوار ذلك أنه ( يستحب ويندب ) أن يتولى الولي عقد نكاح البالغة العاقلة الرشيدة - وإن لم يوجبوا ذلك لكنهم يطلقون على ولايته عندئذ ( ولاية ندب واستحباب ) <sup>(1)</sup> إشارة إلى أفضلية ذلك عن عقد المرأة نكاحها بنفسها كذلك فإنهم يعطون الولي حق رفع دعوى فسخ النكاح إذا عقدته بنفسها وتبين أنها زوجت نفسها من غير كفاء <sup>(2)</sup> . ومن ثم لا يغفل الحنفية دور الولي بالكلية ، كما يتصور بعض الناس .

وخلاصة الأمر في هذا أن الإسلام اشترط لصحة عقد الزواج اجتماع إرادتين من جهة المرأة العاقلة البالغة الرشيدة ، حيث دل مجموع النصوص الشرعية الصحيحة المتصلة بالموضوع على أن لهذه المرأة - بكرًا كانت أم ثيبًا - حقًا أصيلًا في زواجها لا ينكره عالم بمجموع هذه النصوص ، وأيضًا فإن لوليها حقًا في مباشرة عقد زواجها بنفسه أو بمن يوكله عنه ، فإذا اجتمعت الإرادتان مآ صحت العقد ونفذ ، ولا ضرر على المرأة ، بل مزيد من الإكرام والإعزاز والحرص على مصلحتها ، وقد تمثل هذا في مباشرة الولي تزويجها والنطق بعبارته ، كما تمثل ضمنا في أن معنى عمله هذا أنه تحرى عن الزوج ورضيه لها واحتاط لمصلحتها ، ولا ضرر على المرأة إطلاقًا في هذا ؛ لأنها رضيت الزوج بعد ما أعلمها الولي بحقيقة أمره بعد تحريره عنه ، فإذا كانت المرأة المزوجة راضية بالزوج ووليها راض به ، فأى ضرر وقع عليها في أن يتولى وليها مباشرة العقد والنطق بالعبرة التي من ناحيتها ؟ إنه لا ضرر ، بل إكرام وإعزاز ونفع ومصلحة .

لكن ، كيف يكون الأمر إذا لم تجتمع الإرادتان ؟ .

إن لذلك صورتين :

**الأولى :** أن يكون الولي وحده راضيًا عن الزوج وأمره ، بيد أن المرأة غير راضية به ، فهل للولي عندئذ أن ( يجبرها ) على الزواج بعقد العقد بإرادته المنفردة ؟ إن الذي يبدو لنا غاية في الوضوح من مجموع النصوص الصحيحة أنه لا شيء في الإسلام يسمى إجبار العاقلة البالغة الرشيدة - بكرًا كانت أم ثيبًا - على الزواج من رجل لا تريده ، كائنا من كان هذا الرجل - ولو كان بكافة المقاييس المعروفة أعظم رجل في العالم - فإن عقد الولي زواجها بإرادته المنفردة وحدها ( دون رضاها ) فالزواج باطل مردود ، أما الثيب <sup>(3)</sup>

فإن لفظ ( أحق ) في حديث رسول الله ﷺ السابق - في رواية مسلم الصحيحة - يقطع بأن لها حقًا في النكاح ولوليها حق ، وحقها أوكد من حقه لو أراد أن يزوجه كفؤا رضيه هو ورفضته هي وامتنعت لم تجبر ، ولو أرادت أن تتزوج كفؤا فامتنع وليها على تزويجها ، فإن أصر على الرفض والامتناع زوجها القاضي ، كما ورد في حدث عائشة السابق « .. فإن اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي له » .. وهذا دليل على تأكيد حقها ورجحانه على حق وليها <sup>(1)</sup> ، وإذن فلا خلاف أن الثيب لا تجبر ، ولا ينعقد نكاحها إلا بإذنها ورضاها الواضح . أما البكر فهي أيضًا مثل الثيب في فهمنا الذي نراه صحيحًا متفقًا وحده مع بقية النصوص الصحيحة في القضية وعلى هذا أدلة عديدة .

منها قوله ﷺ - في رواية مسلم وغيره - : « ولا تنكح البكر حتى تستأذن » قالوا : يا رسول الله ، وكيف إذنها ؟ قال : « أن تسكت » ( مسلم ، كتاب النكاح ، باب استئذان الثيب في النكاح بالنطق والبكر بالسكوت ) وهذا غاية في الوضوح في تسوية البكر بالثيب في الرضا بالزوج ، كل الفارق بينهما إنما هو في ( طريقة تعبير كل منهما عن هذا الرضا ) على اعتبار شدة الحياء في البكر عن الثيب . أما ( أصل الرضا ) فهو واجب فيهما معًا . ويؤيد هذا حديث ابن عباس ( المتفق على صحته ) - وقد رواه مسلم أيضًا - وعبارته ( الأيم أحق بنفسها من وليها ) والأيم - بلا خلاف عند أهل اللغة - هي من لا زوج لها بكراً كانت أم ثيباً ، ومنه قوله تعالى <sup>(2)</sup> : ﴿ وَأَنكِحُوا الْأَيْمَ مِمَّنْ كَرَّمْتُمْ ﴾ ( النور 32 ) . كما يقطع بتأييده ما رواه أبو داود عن ابن عباس أن جارية بكراً أتت النبي ﷺ ، فذكرت أن أباه زوجها وهي كارهة ، فخيرها النبي ﷺ ( أي جعل الأمر إليها ، ولم يجعله نافذاً عليها ) ( سنن أبي داود ، كتاب النكاح ، باب في البكر يزوجه أبوها ولا يستأمرها ) . وقد تأيد هذا بروايات رواها النسائي وابن ماجه وأحمد عن ابن عباس <sup>(3)</sup> . أما الثيب فقد روى البخاري ومالك وغيرهما عن خنساء بنت خدام الأنصارية أن أباه زوجها وهي ثيب ، فكرهت ذلك فأتت رسول الله ﷺ فرد نكاحه ( البخاري ، كتاب النكاح ، باب إذا زوج الرجل ابنته وهي كارهة فنكاحه مردود ، والموطأ ، كتاب

(1) شرح النووي على مسلم 375/3 ويقول النووي : إن الثيب لا بد فيها من النطق بلا خلاف من العلماء ، سواء أكان الولي أبا أم غيره ، فلا بد من نطقها وتصريحها بالموافقة على الزواج . السابق ص 376 .

(2) انظر : معجم ألفاظ القرآن الكريم 72/1 .

(3) راجع : فتح القدير 162/3 وفيه دراسة جيدة عن سند الحديث ، وانظر أيضًا : المحلى 461/9 .

النكاح ، باب ما لا يجوز من النكاح ) .

وفي ضوء هذا كله نرى أن مذهب <sup>(1)</sup> أبي حنيفة في أن البالغة العاقلة الرشيدة - بكراً كانت أم ثيباً - لا تجبر على زواج لا تريده ، هو المتفق مع مجموع النصوص . أما ما يراه الشافعي وابن أبي ليلى وأحمد وإسحق وغيرهم من أن الولي إذا كان أباً أو جدّاً كان استئذان البكر مندوباً إليه ، ولو زوجها الأب والجد بغير استئذانها <sup>(2)</sup> صح ، لكمال شفقتة عليها - فهو قول فيه مصادمة لبعض النصوص الصحيحة السابقة ، ومن ثم نرفضه . وعلى هذا لا إيجاب لبكر أو ثيب .

أما الصورة الثانية لعدم اجتماع إرادة المرأة مع إرادة وليها فتتمثل في أن ترضى هي - بكراً كانت أم ثيباً - رجلاً تريد أن تتزوج منه ، لكن وليها يعضلها فيرفض أن يجلس معه في مجلس العقد ليزوجه إياها ، فما الحكم ؟

لقد أجاب النووي ( الشافعي المذهب ) فيما سبق - وهو يشرح كلمة ( أحق ) في الحديث السابق - عن حالة ما إذا كانت المرأة ثيباً « وأرادت أن تتزوج كفؤاً فامتنع الولي أجبر ، فإن أصر زوجها القاضي ، فدل على تأكيد حقها ورجحانه » وهو معنى جملة « .. فإن اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي له » في حديث عائشة السابق ، وعضل الولي وإصراره عليه يسقط حقه في الولاية عليها ، فكأنها لا ولي لها من أهلها <sup>(3)</sup> . ويؤيد هذا قوله تعالى ﴿ .. فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكَحْنَ أَنْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَضَوْنَ بَيْنَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ ( البقرة 232 ) . ولا فارق - فيما نرى - بين أن تكون المرأة بكراً عندئذ أو ثيباً ؛ لأنه ما دامت قد رضيت كفؤاً وجب على الولي أن يزوجه إياه ، حتى لو كان رضي لها هو كفؤاً آخر فحقها - حسب أدلة كثيرة - أوجب وأكد من حقه عند التنازع ؛ لأنها هي التي ستتزوج وتعاشر وتسكن - وليس هو - فهل يمكن أن ( تسكن ) المرأة إلى من لا تقبله ولا يقع منها موقع الرضا ؟ إنها يمكن أن تسكن معه ، لكنها لن تسكن إليه ( وتجارب الحياة الكثيرة خير شاهد على هذا ) وبخاصة أن هناك آخر رضيته وطلبت الزواج منه - ونحن إنما نتكلم عن امرأة عاقلة بالغة رشيدة - لها حظ كبير من إدراك الأمور والاختيار فيها .

ونرى في حديث البنت البكر التي زوجها أبوها دون رضاها خير شاهد على أنه ليس في الإسلام ما يسمى ( إجبار المرأة على زواج من لا تريده ) ، كما نرى في حديث أبي

(2) شرح النووي على مسلم 575/3 .

(1) انظر : السابق ، والمغني 488/6 .

(3) السابق .

حاتم المزني ما يؤيده حيث يروي : قال رسول الله ﷺ : « إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فأنكحوه ، إلا تفعلوه تكن فتنه في الأرض وفساد كبير » قالوا : يا رسول الله ، وإن كان فيه <sup>(1)</sup> ؟ قال : « إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فأنكحوه .. ثلاث مرات » . ( رواه الترمذي وقال : حديث حسن غريب ) <sup>(2)</sup> وقد خرج الترمذي أيضًا هذا الحديث من حديث أبي هريرة ولفظه : قال رسول الله ﷺ : « إذا خطب إليكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه ، إلا تفعلوا تكن فتنه في الأرض وفساد عريض » .

.. وله شواهد تقويه <sup>(3)</sup> . ومنها ما رواه الترمذي عن علي أن النبي ﷺ قال : « ثلاث لا تؤخر : الصلاة إذا أتت ، والجنابة إذا حضرت ، والأيم إذا وجدت لها كفؤًا » .. فهذا واضح في أن المرأة إذا وجدت كفؤًا وتقدم لها - ولم يكن هناك مطعن في دينه أو خلقه - وجب على أوليائها إجابته إلى الزواج منها ، ولم يحل لهم عضلها بالامتناع عنه ، فإن فعلوا وأصروا زوجها القاضي أو من له سلطة ولاية عامة .

بقيت في القضية مسألة واحدة هي أن يكون الذي رضيته المرأة وطلبت من وليها تزويجه منها ( غير كفء ) بمقياس الشريعة في الكفاءة بداهة - فما الحكم ؟ .

هناك يكون للولي أن يمتنع عن تزويجه ، فإذا تزوجته هي عملاً بالمذهب الذي يبيع هذا فإن هذا المذهب نفسه ( وهو الخنفي ) يعطي أولياءها حق رفع دعوى لفسخ هذا العقد بسبب عدم الكفاءة ..

ولعله قد تبين - من مجموع ما سبق كله - أن موضوع الولي في الإسلام لم يشرع ليكون حجرًا على المرأة في اختيار شريك حياتها ، أو عضلها عن ذلك ، أو امتهاً لكرامتها وعقلها ، وانتقاصاً منها ، وزرارة عليها - كما يلغظ بذلك معارضوه - إنما قد شرع لنقيض ذلك كله من حفظ حياة المرأة ، وإعزازها ، ومساندتها في أهم العقود والتصرفات المتصلة بها ، وإرشادها في ذلك كله ومعاونتها لمزيد الاهتمام بها ، مع أنه - بجوار هذه المكاسب لها - لا ضرر عليها مطلقاً منه ، ولا تعطيل لمصالحها ولا إهدار .. حسبما قدمناه من تفصيل .. وإذا وازن المنصفون بين هذه المكاسب التي تتبدى من الفهم المتكامل الذي قدمناه في مجموع النصوص وبين ما قد تتعرض له المرأة من تأخير زواجها وقتاً ما حتى يستفسر

(1) أي بعض أوجه النقص الأخرى من قلة مال ونحوه ، ما دام يملك الكفاءة لأن من شرطها ملك المهر والنفقة .. انظر كتابي ( دراسات في أحكام الأسرة ) 351/1 ومراجعته .

(2) السابق .

(3) نيل الأوطار 6 / 261 .

الولي عنه - ونحو ذلك - لرجح جانب مصلحتها في هذا الفهم رجحاناً عظيماً ، ويمثل هذا وجهها هاماً من وجوه تكريم الإسلام للمرأة وعنايته العظمى بمصالحها ، ولتوافق هذا مع ما أشرنا إليه مراراً <sup>(1)</sup> من وصية النبي ﷺ بالمرأة ، وتكراره الوصية بها .

بقي أن نعرض في إيجاز لقضية ( الكفاءة في الزواج ) كي لا يستخدمها أحد المعارضين أو الجاهلين في زعم أن الإسلام ضيق على المرأة بها ، أو نحو ذلك مما يطالعا عند هؤلاء ويشير عجبنا أشد العجب ! .

### ( الكفاءة في النكاح )

الكفاءة في إيجاز هي التساوي ( أو على الأقل التقارب ) بين الرجل والمرأة عند إرادة الزواج بينهما في أمور معينة .

في حق من من الزوجين يسأل عنها ؟ يسأل عنها في حق الرجل فيقال : أهو كفاء للزواج من فلانة ؟ ولا يسأل عنها في حق المرأة فيقال : هل تتوفر فيها شروط الكفاءة في فلان ! . ولماذا يخص بها الرجل في الإسلام ؟ في مقابل ما اختص من حقي القوامة والطلاق ، كما سبق .

أما القوامة فهي رئاسة الأسرة ، وقد خصت الشريعة الرجل بها ، فكان من تكملة هذا الاختصاص التأكد من صلاحيته لهذا بأن يكون كفؤاً للزوجة ، حيث لا يتصور أن تستقيم حياة يكون فيها الطرف الأدنى هو القوام والرئيس على من يعلوه ويتفوق عليه . وأما حق الطلاق فلأن الزوج إذا ما تبين له أنه خدع في الزوجة وأنها ليست صالحة له استطاع بإرادته المنفردة أن ينهي علاقتهما بالطلاق ، لكن الزوجة حين تكتشف أن الزوج غير كفاء لها تقع في مأزق ؛ لأنها لا تستطيع أن تنهي رابطة الزوجية بإرادتها المنفردة ( مثل الزوج ) ، إنما لابد من أن ترفع أمرها إلى القضاء - ويكون عبء الإثبات عليها - فكان لابد من الاحتياط أصلاً لها بالتوجيه إلى وجوب اعتبار الكفاءة فيه . وهل هناك نصوص خاصة أشارت إلى اعتبار الكفاءة ؟ تروى في ذلك أحاديث متعددة : منها ما رواه عبد الله بن بريدة عن أبيه قال : جاءت فتاة إلى رسول الله ﷺ فقالت : إن أبي زوجني ابن أخيه ليرفع بي خسيسته ، فجعل الأمر إليها ، فقالت : قد

(1) مثلاً في ( حق التربية والتعليم ) .

أجزت ما صنع أي ، ولكن أردت أن أعلم النساء أن ليس إلى الآباء من الأمر شيء (رواه ابن ماجه ، وأحمد ، والنسائي بإسناد رجاله رجال الصحيح .. ويشهد له حديث ابن عباس في الجارية البكر التي زوجها أبوها وهي كارهة ، فخيرها النبي ﷺ ، وكذلك تشهد له الأحاديث الواردة في استثمار النساء على العموم ) (1) .

وقول الفتاة في هذا الحديث « ليرفع بي خسيسته » يشعر بأنه غير كفء لها (2) . كذلك ففي قوله ﷺ في الحديث السابق : « إذا أتاكم من ترضون دينه وخلقه فأنكحوه .. » إشارة أيضًا إلى تحقق معنى الكفاءة فيه .

كذلك روى الدارقطني عن عائشة وعن عمر ( رضي الله عنهما ) « لأمنعن تزوج ذوات الأحساب إلا من الأكفاء » .

وهل في مذاهب الفقه الإسلامي اعتبار للكفاءة ؟ ينكر ابن حزم الأندلسي ( ت 456 هـ ) أن تكون الكفاءة معتبرة في الزواج ، يقول « وأهل الإسلام كلهم إخوة ، لا يحرم على ابن الزنجية نكاح ابنة الخليفة الهاشمي ، والفاسق الذي بلغ الغاية من الفسق ، المسلم - ما لم يكن زانيًا - كفء للمسلمة الفاضلة » وإن كان ابن حزم يفضل نكاح المتقارين (3) . ويستشهد لصحة قوله بقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ﴾ (الحجرات 10) وقوله تعالى مخاطبًا جميع المسلمين : ﴿ فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴾ (النساء 3) .

لكن الذي يتأمل مذاهب الفقه الإسلامي يجد أن أكثرها يعتبر الكفاءة على نحو ما ، ولا يرجع ذلك إلى تعصب عرقي للعنصر العربي ، فأبو حنيفة وكثير من الفقهاء من الموالي وليس أصلهم عربيًا ، كذلك لا يرجع اعتبارهم للكفاءة إلى نزعة طبقية تستعلي على فقراء الناس ، إنما هو يرجع إلى ما صرحوا به من أن الحياة الزوجية لا تستقيم عادة - بما تتطلبه من قوامه الرجل على المرأة وطاعتها له - إلا بأن يكون الزوج - كما أسلفنا - مكافئًا للزوجة على الأقل ، وإلا استعلت عليه وامتنعت عن طاعته ، وهو ما يعبر ابن الهمام الحنفي عنه بأن « انتظام المصالح الزوجية بين الزوجين لا يتم عادة إلا بين المتكافئين . والنكاح شرع لا انتظامها ، ولا تنتظم بين غير المتكافئين ، لنشوز المرأة حيثئذ على الرجل وعدم اعترافها بقدرة وقوامته » (4) .

والذين يعتبرون الكفاءة في النكاح يردون على ما ساقه ابن حزم من أن المسلمين

(2) السابق .

(1) نيل الأوطار 261/6 .

(4) فتح القدير 187/3 وحاشية ابن عابدين 322/2 .

(3) المحلى 208/11 .

سواء ، بأنه ليس معنى أنهم سواء في الحقوق والأوضاع الأصلية أنهم يستتوون في كل أوضاع الحياة بعد هذا ، فكل منهم يتأهل لأعمال ومواقع بعد هذا يختلف فيها عن الآخر ، ومنها صلاحيته للزواج من امرأة معينة .

ولقد تكلم الفقهاء عن الكفاءة في النسب ، والحرية ، والدين والمال ، والصنائع . وقد عارضهم في بعض ما ذكروه فقهاء آخرون ، حيث لم يقبل بعضهم أن يكون ( النسب ) الذي لا دخل للإنسان فيه مجالاً للكفاءة .

أما ( الحرية ) فقد أصبحت الآن قضية تاريخية .

أما ( الدين ) فقد عارض فيه محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة بحجة أن التدين يعتبر من أمور الآخرة ، فلا تبنى عليه الأحكام في الدنيا (1) .

أما ( المال ) فيعونون به أن يكون مالاً للمهر المتفق على تعجيله ، والنفقة اللائقة بمثلها . أما ( الصنائع ) فيعونون بها أن بعض الصنائع والمهن لا تكون كفتاً لبعضها الآخر ، وهذا يدخل في تقديره العرف الاجتماعي .

والحقيقة أن الأعراف الاجتماعية للفقهاء وعصورهم كانت وراء كثير من تفرعاتهم للكفاءة . ومن هذا المنطلق يضيف بعض الفقهاء المعاصرين التكافؤ في المستوى التعليمي والثقافي ، فحاملة الدكتوراة مثلاً لا يكافئها أو يقاربها الجاهل الأمي أو نصف المتعلم ، مهما يكن عنده من مال .

كذلك يضيف فقهاء معاصرون آخرون التكافؤ في السن بين الزوجين ، حيث أصبح هذا عرفاً من أهم الأمور التي ينظر فيها الآن إلى معنى الكفاءة ، ولم تعد الأمور بين الزوجين تنتظم إذا كان الزوج يكبر الزوجة مثلاً بثلاثين سنة أو ما يقاربها أو يزيد عليها . .. هذه فكرة (2) موجزة عن معنى الكفاءة في عقد الزواج في الإسلام ، ومن الواضح منها أنها ما شرعت إلا لمصلحة الزوجة أصلاً والاحتياط لها كي تنتظم الحياة بينها وبين الزوج في صورتها الإسلامية المبتغاة فهي تصدر عن الرغبة المؤكدة في رعايتها والاهتمام بأمرها .

(1) السابق .

(2) يمكن مراجعة موضوع الكفاءة في كتب التراث الفقهي والدراسات الفقهية المعاصرة ، ومنها كتابي (دراسات في أحكام الأسرة) ج 1 ص 347 - 355 .





## الفصل التاسع

### إيمان المرأة وشهادتها

أما إيمان المرأة فلا فارق بينها وبين إيمان الرجل ، ومن ثم فقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ أَنْ تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا وَتُصْلِحُوا بَيْنَ النَّاسِ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ (البقرة 224) موجه للرجل والمرأة على قدم المساواة وكذلك الآية التالية لها ﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِالْفُغُو فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ وَاللَّهُ عَفُورٌ حَلِيمٌ ﴾ ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِالْفُغُو فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَرْتُمْ بِهِ إِطْعَامَ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَرَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ ( المائدة 89 ) .

كذلك فإن القرآن الكريم سوى بين الرجال والنساء في مباهلة أهل الكتاب ، كما قال تعالى : ﴿ فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ <sup>(1)</sup> مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْوَلِيِّ فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَلْ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ ﴾ ( آل عمران 61 ) . والمباهلة في حقيقتها شهادة موثقة بابتهاال إلى الله تعالى وإخلاص في دعائه بأن يجعل لعنته على الكاذب من الفريقين فيما يزعمه ويدعيه . وكان سبب نزولها وما قبلها قدوم وفد نصارى نجران على النبي ﷺ سنة تسع هجرية ، وحجاجهم في عيسى عليه السلام وزعمهم بنوته لله تعالى ، أو أنه هو ، أو أنه ثالث ثلاثة ، فلما نزلت الآية دعاهم ﷺ إلى المباهلة ، فرفضوا خوفاً من نتائجها وما فيها من لعنة ( صحيح البخاري ، كتاب المغازي ، باب قصة أهل نجران ) .

وكذلك سوى القرآن الكريم بين الرجل والمرأة في شهادة كل منهما في اللعان حيث قال تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَزْمُونَ زَوَاجَهُمْ وَكَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنَ الصَّادِقِينَ ① وَالْخَمْسَةُ أَنْ لَعْنَتَ اللَّهُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَذَّابِينَ ② وَيَذَرُوا عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنَ الْكَذَّابِينَ ③ وَالْخَمْسَةُ أَنْ غَضَبَ اللَّهُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴾ ( النور 6-9 ) . وهذه الشهادات في حقيقتها إيمان بالله ؛ لأن صيغتها هي أن يقول الزوج ( أربع مرات ) : أشهد بالله إنني لمن الصادقين فيما

(1) أي في حقيقة عيسى عليه السلام .

رميت به فلاة من الزنى ، وفي الخامسة يقول : إن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين . ثم تقول الزوجة : ( أربع مرات ) : أشهد بالله أنه من الكاذبين فيما رمانى به من الزنى ، ثم تقول في الخامسة : إن غضب الله عليها إن كان من الصادقين . وفي هذه الأيمان تسوية كاملة بين الرجل والمرأة ، حيث تسقط عنه حد القذف ، وتسقط عنها حد الزنى .

كذلك يتساوى الرجل والمرأة في الشهادة على النفس بالزنى ، ولذلك رد النبي ﷺ ما عزا ورد الغامدية حتى شهد كل منهما على نفسه ( صحيح مسلم ، كتاب الحدود ، باب حد الزنى ) أي شهادة موجبة للحد .

وقد سبق أن عرضنا لشهادة المرأة في الأموال <sup>(1)</sup> خاصة ، وما أحاط بها في القرآن والسنة .

ثم إن القرآن الكريم اشترط في القذف بالزنى أربعة شهود ، كما قال تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَمُونُ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا يَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ ( النور 4 ) .

والشهداء جمع شهيد وهو هنا « الشاهد الأمين في شهادته المطلع على جوانبها » ( انظر : القاموس المحيط ، ومعجم ألفاظ القرآن الكريم في مادة : شهيد ) . وهذا هو المعنى لغة ، فما المفهوم الشرعي لهذه الآية ؟

لقد وجدنا فقهاء المذاهب - باستثناء الظاهرية - متفقين على أنه « لا يثبت الزنى بأقل من أربعة عدول ذكور » <sup>(2)</sup> ، أما الظاهرية فيقول ابن حزم : « ولا يجوز أن يقبل في الزنى أقل من أربعة رجال عدول مسلمين ، أو مكان كل رجل امرأتان مسلمتان عدلتان ، فيكون ذلك : ثلاثة رجال وامرأتين ، أو رجلين وأربع نسوة ، ورجلاً واحداً وست نسوة ، أو ثمان نسوة فقط » ثم يستشهد بآية سورة النور السابقة <sup>(3)</sup> . ومن الواضح أن ابن حزم اعتمد هنا ما ورد في آية الدين في سورة البقرة من كون الشاهدين من النساء تساويان شاهداً واحداً من الرجال ﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ ﴾ ( البقرة 282 ) فأخذ بهذا في الأموال وفي سائر الأمور التي لم يرد فيها نص خاص ؛ لأنه يقول عقب هذا « ولا يقبل في سائر الحقوق كلها من الحدود ، والدماء ، وما فيه القصاص ، والنكاح ، والطلاق ، والرجعة ، والأموال .. إلا رجلان مسلمان عدلان ، أو رجل وامرأتان كذلك ، أو أربع نسوة كذلك - ويقبل في

كل ذلك - حاشا الحدود - رجل واحد عدل ، أو امرأتان كذلك مع يمين الطالب <sup>(1)</sup> . أما الرضاع خاصة فيقول عنه : « ويقبل في الرضاع وحده امرأة واحدة عدلة أو رجل واحد عدل » <sup>(2)</sup> ، وكذلك الأمر عنده في رؤية هلال الشهر <sup>(3)</sup> .

وهكذا أقام ابن حزم بناء عقلياً متكاملًا في قضية الإشهاد ، فقبل جميع ما وردت به النصوص الصحيحة في القرآن والسنة ، وفسر بعضه ببعض ، حيث قبل آية البقرة بما فيها من تفصيل ، وأخذ منها قاعدة عممها على كافة ما تقع فيه الشهادة ، وهي أن شهادة المرأتين العدلتين تساوي شهادة رجل واحد عدل .

ثم قبل حديث أن النبي ﷺ : « قضى بشاهد واحد ويمين صاحب الحق » <sup>(4)</sup> ، وعمم حكمه على غير الحدود . كذلك قبل في الرضاع الحديث الصحيح الذي رواه البخاري وغيره عن عقبة بن الحارث قال : تزوجت امرأة ، فجاءتنا امرأة سوداء فقالت : أرضعتكما ، فأتيت النبي ﷺ فقلت : تزوجت فلانة بنت فلان فجاءتنا امرأة سوداء فقالت لي : إني قد أرضعتكما - وهي كاذبة - قال : « كيف بها وقد زعمت أنها أرضعتكما دعها عنك » ( صحيح البخاري ، كتاب النكاح ، باب شهادة المرضعة ) ، وكذلك فعل في رؤية هلال الشهر <sup>(5)</sup> .

وابن حزم في هذا كله متناسق مع نفسه ، متوافق مع مبادئه في العمل بظواهر النصوص .. وقد قوى بناءه الفكري في الإشهاد ما ورد في رواية البخاري السابقة في حديث ( ناقصات عقل ودين ) حيث تسأل فيها رسول الله ﷺ : ( أو ليس شهادة المرأة مثل نصف شهادة الرجل ؟ ) قلن : بلى .. فعمل ابن حزم بعموم ظاهرها في الأموال وفي غيرها .

لكن جمهور الفقهاء على أنه « لا تقبل شهادة النساء في الحدود ، لا مع رجل ولا مفردات » <sup>(6)</sup> .

« وقال أبو حنيفة : تقبل ( شهادتهن ) في الأموال ( وهذا بنص آية البقرة ) وفيما عدا

(1) السابق . (2) نفسه . (3) المحلى 350/6 .

(4) هذا الحديث رواه مالك ( الموطأ ، كتاب الأقضية ، باب القضاء باليمين مع الشاهد ) كما رواه مسلم عن ابن عباس ( كتاب الأقضية ، باب الحكم بشاهد ويمين ) ورواه أحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذي عن جابر وغيره .. وهو حديث صحيح قال ابن عبد البر عنه « لا مطعن لأحد في إسناده ، ولا خلاف بين أهل المعرفة في صحته » شرح النووي على مسلم 301/4 . (5) لوجود الحديث فيه ( المحلى 351/6 وما بعدها ) .

(6) بداية المجتهد 425/2 .

الحدود من أحكام الأبدان ، مثل الطلاق والرجعة والنكاح والعق .

ولا تقبل ( شهادتهن ) عند مالك في حكم من أحكام البدن . واختلف أصحابه في قبول شهادتهن في حقوق الأبدان المتعلقة بالمال مثل الوكالات والوصية التي لا تتعلق إلا بالمال فقط : فقال مالك وابن القاسم وابن وهب : يقبل فيه شاهد ( ذكر ) وامرأتان .

وقال أشهب وابن الماجشون : « لا يقبل فيه إلا رجلان » . ثم يقول ابن رشد عن شهادة النساء منفردات دون رجال إنها : « مقبولة عند الجمهور في حقوق الأبدان التي لا يطلع عليها الرجال غالباً ، مثل الولادة ، والاستهلال <sup>(1)</sup> ، وعيوب النساء ، لا خلاف في شيء من هذا إلا في الرضاع فإن أبا حنيفة لا يقبل فيه شهادتهن إلا مع الرجال ، لأنه عنده من حقوق الأبدان التي يطلع عليها الرجال والنساء . والذين قالوا بشهادتهن مفردات في هذا الجنس اختلفوا في العدد المشترط في ذلك منهن :

فقال مالك : يكفي في ذلك امرأتان ( قيل : مع انتشار الأمر ، وقيل : وإن لم ينتشر ) . وقال الشافعي : ليس يكفي في ذلك أقل من أربع ؛ لأن الله عز وجل قد جعل عدل الشاهد الواحد امرأتين ، واشترط الاثنينية .

وقال قوم : لا يكفي في ذلك بأقل من ثلاث ... » <sup>(2)</sup> .

.. وهكذا يتبين من ذلك كله أمران :

الأول : الاختلاف الكبير بين المذاهب في مدى قبول شهادة المرأة في القضايا المختلفة . وفي هذا الاختلاف يقول ابن حزم معلقاً عليه : ( بعد أن لخصه في ثماني صفحات ) « ما نعلم أحداً ممن يخالفنا اتبع في أقواله في الشهادات النصوص الثابتة من القرآن ، ولا من السنن ، ولا من الإجماع ، ولا من القياس ، ولا من الاحتياط ، ولا من قول الصحابة ( رضي الله عنهم ) .. وكل أقوال كانت هكذا فهي متخاذلة ، متناقضة ، باطلة ، لا يحل القول بها في دين الله تعالى ، ولا يجوز الحكم بها في دماء المسلمين ، وفروجهم ، وأبشارهم ، وأموالهم .. » <sup>(3)</sup> ثم يأخذ في بيان تناقض مذاهبهم مع النصوص والقواعد الثابتة .. لا فرق في ذلك بين مذهب أبي حنيفة ، ومذهب مالك ، ومذهب الشافعي .. ويأتي في ذلك بحجج محكمة بحق ، ثم يأخذ في تأييد ما انتهى إليه مما سبق أن قررناه <sup>(4)</sup> .

(1) هو رفع المولود صوته بالبكاء ، إعلاناً عن أنه ولد حياً .

(2) المحلى 577/10 .

(3) بداية المجتهد 426/2 .

(4) السابق ص 569 - 587 .

ومن الحق أن نقرر أننا أطلنا النظر فيما انتهى إليه ابن حزم ، وما انتهى إليه مخالفوه من فقهاء المذاهب فترجح عندنا أن الذي قرره في شهادة المرأة ومدى الأخذ بها في القضايا المختلفة هو الأكثر اتفاقاً مع مجموع النصوص الشرعية في القرآن والسنة ، وأن مجموع قوله يمثل بناء عقلياً متكاملًا ، وأن كل قول يخالفه لا يخلو من اضطراب وتناقض مع شيء من النصوص ( في مجموعها ) .

ويبدو أن حجة من منع من الفقهاء شهادة النساء على الزنى أن قبول شهادتهن يؤدي إلى نظرهن إلى عورات الزناة لتحمل الشهادة عليهم - ثم أدائها - وهذا النظر محرم عليهن . لكن هذه حالة ضرورة تتساوى فيها النساء مع الرجال في الحكم الأصلي ( وهو حرمة تعمد النظر إلى عورات الآخرين دون ضرورة ، عملاً بالأمر العام بغض البصر وعدم التجسس على الناس ) ، ثم يتساويان في حالة الضرورة وهو إباحة النظر لتحمل الشهادة <sup>(1)</sup> ، فلا فرق بين الجنسين في الحكم الأصلي ( وهو الحرمة ) ، ولا في الحكم الاستثنائي وهو الإباحة للضرورة .

وقد روى ابن حزم عن عطاء بن أبي رباح قال : لو شهد عندي ثمان نسوة على امرأة بالزنى لرجمتها ، كما روي عن عمر بن الخطاب ( رضي الله عنه ) أنه قبل شهادة أربع نسوة في رجل طلق زوجته ، ففرق بينهما . وكذلك يروى أن علي بن أبي طالب ( رضي الله عنه ) قبل شهادة أربع نسوة في امرأة وطقت صبيًا فقتلته ، وفي رواية أن النسوة كن عشرة .

كما يروى عن محمد بن سيرين أن رجلاً ادعى متاع البيت ، فجاء أربع نسوة يشهدن فقلن : دفعنا إليه الصداق ، وقلنا له : جهزها ، فقضى شريح عليه بالمتاع <sup>(2)</sup> .

والثاني : أنه مع ترجيحنا لقول ابن حزم فإن معناه أن شهادة ( المرأة ) نصف شهادة الرجل على وجه العموم ، إلا فيما ورد فيه نص السنة بقبول شهادة امرأة واحدة أو رجل واحد وهو مختص عند ابن حزم برؤية الهلال وبالرضاع فقط <sup>(3)</sup> .

فباستثناء رؤية هلال الشهر والرضاع ( الذين يستوي فيهما شهادة المرأة مع الرجل ) - فإن المرأة تقبل شهادتها في كل شيء مع كونها نصف شهادة الرجل . والعمدة في هذا التمايز هو قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ

(1) عندما تتعين لإقدام الرائيين على فعلتهما في مجال رؤية وحركة الشهود والشاهدات المعتادة ، ففعلتهما هي التي اتحمت هذا المجال وجعلت الشهادة أمرًا مفروضًا على من شاهد .

(2) انظر : المحلى 350/6 ، 581/10 .

(3) راجع في هذا الآثار : المحلى 574/10 - 575 .

الشَّهَدَاءَ أَنْ تَصِلَ إِحْدَهُمَا فَتُكْرَمَ إِحْدَهُمَا الْأُخْرَى ۝ (البقرة 282) حيث عمل ابن حزم بعمومها في كل مجال - وإن وردت أصلاً في الأموال - وقد ساعد على هذا العموم وقواه قول النبي ﷺ - في رواية البخاري لحديث - : « ما رأيت من ناقصات عقل ودين .. » - « أليس شهادة المرأة مثل نصف شهادة الرجل ؟ » ولم يخص ﷺ هذا بالأموال أو غيرها ، بل جاء على عمومه . وقد سبق أن بينا أن علة هذا في الأموال ، أن المداينات المالية ( وخاصة في السفر ) لا تطلع عليها النساء عادة ؛ لأنها تتم غالباً بين رجال تجار .. إلخ <sup>(1)</sup> . فهل تدرج قلة خبرة النساء على بقية أمور الحياة باستثناء رؤية الهلال والرضاع ؟ .

وما الحكم إذا زادت خبرتهن بالأمور المختلفة لزيادة مشاركتهن في الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية بمقتضى ما ترجح عندنا من قبل من أن للمرأة أن تلي الوظائف والولايات والنيابات العامة ( بقبود وشروط معينة فصلنا القول فيها من قبل ) وأيضاً بما سبق أن ترجح عندنا في حقها في التعليم وفي التربية ، وكذلك بمقتضى ما تغير الآن في حياة الناس من إتاحة العلم والمعرفة والخبرة - بوسائل حضارية متعددة - لكل إنسان وهو في بيته لم يخرج منه ؟! ونشير في هذا إلى الصحف والمنشورات ، والراديو ، والتلفزيون وقنواته الأرضية والفضائية المختصة بالمعلومات ونقلها من كل مكان وفي كل مجال ، وكذلك الكمبيوتر وشبكات الإنترنت ، وغير ذلك مما يخلقه الله تعالى ويلهم به المخترعين والمجربين ۝ وَيَخْلُقْ مَا لَا تَعْلَمُونَ ۝ ( النحل 8 ) حتى أصبح العالم كله ( كما يقول بعض الإعلاميين ) أشبه بالقرية الصغيرة في إمكان معرفة كل فرد فيه بكل ما يجري ويحدث في أي مكان منه في وقته أو عقبه بقليل !

إن المجتهد المسلم يواجه في هذه القضية ( إشكالية ) واضحة : فهو من ناحية ملتزم التزاماً مبدئياً لا فكاك منه بنصوص الشريعة ، بحيث ينحصر عمله فيها في محاولة الكشف عن حكم الله تعالى كما يبدو لعقله داخل هذه النصوص وليس عقله - مهما عظم - إلا وسيلة للكشف عن الحكم فيها ، لا مصدراً <sup>(2)</sup> له .

ثم هو من ناحية أخرى ملتزم - في إنزال النصوص الثابتة على الوقائع المتغيرة - بأن يراعي قاعدة ( تغير الأحكام بتغير الظروف والأزمان ) بضوابطها الشرعية .

(1) راجع : تولي المرأة القضاء ..

(2) راجع التمهيد لهذه الدراسة ( مدخل ضروري .. ) .

وهذه المسألة لا تبدو (تعبدية) مما يترك فيه البحث عن العلل والأسباب، إنما هي تابعة لأمر يتساءل فيها عن العلة على وجه العموم، بدليل سؤال النسوة برسول الله ﷺ عن علة قوله لهن: «ما رأيت ناقصات عقل ودين أذهب للب الرجل الحازم..» قلن: وما نقصان عقلنا وديننا؟.

فماذا يفعل المجتهد في مجموع ذلك؟ إننا ينبغي أن نفرق في القضية بين (عناصرها) الثابتة بنصوص صحيحة قطعية الثبوت والدلالة، و (عناصرها) الأخرى التي قالها الفقهاء باجتهادهم في فهم هذه النصوص، وليس هذا الاجتهاد حجة في ذاته إلا إذا نظر إليه المجتهد وظهر له رجحانه على غيره من الاجتهادات (وقد نقلنا كثيرًا من هذه العناصر الاجتهادية ورأينا في كثرتها مدى الاختلاف والتعدد الذي يصل أحيانًا إلى مستوى التناقض). فهذه العناصر الاجتهادية إذن قابلة لأن تتغير باجتهاد آخر.. أما الذي لا يقبل التغيير فهو العناصر (أي الأحكام والمقررات الشرعية) الثابتة بنصوص قطعية الثبوت والدلالة.

ومن هذا المنطلق نقول: إن الله تعالى جعل شهادة الرجل في الأموال نصًا بشهادة امرأتين، وعلله بقوله تعالى: ﴿أَنْ تَصِلَ إِحْدَهُمَا فَتُكْفِرَ إِحْدَهُمَا الْآخَرَى﴾ أي مخافة أن تنسى إحداهما بعض جوانب المشهود عليه - أو تغفل عنه - فتذكرها الأخرى به. وليست (الأموال) في منظومة القيم الإسلامية التي أشرنا لها من قبل بأهم من (الدين) أو (النفس) أو (العرض أو النسل) أو (العقل)، بل إن هذه الأربعة مقدمة عليها عند محققى العلماء دون شك، واحتمال نسيان المرأة وغفلتها عن بعض جوانب المشهود عليه وارد فيها جميعًا، لا يغيره زيادة علم ولا خبرة ولا ثقافة؛ لأنه يرجع - فيما يبدو لي - إلى طبيعة المرأة أصلًا من انشغالها أحيانًا ببعض جزئيات الموضوع المشاهد<sup>(1)</sup> عن النظرة الشمولية إليه وعن علاقات هذه الجزئيات ببعضها ببعض، وأيضًا لما يعترئها - في حالات معينة لا ينكرها إلا جاهل أو مجادل<sup>(2)</sup> بالباطل - من

(1) أو تأثرها الخاص بها أكثر من غيرها من بقية عناصر الموضوع.. مما يجعلها أكثر علوًا بذاكرتها من غيرها.

(2) لا يحتاج الإنسان أكثر من أن يراقب أحوال المرأة النفسية أثناء الحيض، والحمل، وعقب الولادة، وعند الإرضاع ليرى مدى تأثر مزاجها بهذه الحالات - مهما بلغت ثقافتها ووصل علمها..

كذلك لا يحتاج أكثر من أن يراقب بدقة عدد ما يعلق بذهنها من جزئيات مشهد معين تراه لأول مرة، حيث قد يشغلها ذلك عن علاقات بعض هذه الجزئيات ببعضها الآخر وعن النظرة الشمولية للأشياء.. لذلك كانت زيادة العلوم كلها للرجال، وكان فحول الفلاسفة والمنظرين من الرجال.



عدم التوازن الهرموني أو اضطراب المزاج الخاص مما يؤثر قطعاً على ( تحمل الشهادة وأدائها ) .. وليس فيما عبر به القرآن الكريم عن ذلك وضع للمرأة موضع المهانة والازدراء ﴿ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى ﴾ حيث عبر الله تعالى بنفس هذا التعبير عن حالة النبي الأعظم ﷺ قبل البعثة والرسالة ، حينما لم يكن قد وصل بعد إلى عقيدة يطمئن معها ، فقال تعالى : ﴿ وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى ﴾ (1) (الضحى 7) .. وكذلك اشترطت نفس الآية ( شهيدتين من الرجال ) وليس شهيداً واحداً .. لنفس العلة .

وإذن فإننا عند التحليل الصحيح للأمور والاعتبارات نجد أن العلة الواردة في جعل شهادة امرأتين بشهادة رجل واحد قائمة دون شك في عصرنا - وفي كل عصر - لأنها ترجع إلى طبيعة ما يعتور المرأة ويمر بها من حالات نفسية قد يكون لها أثر ما في بعض جوانب الشهادة التي يريدها الإسلام ناصعة واضحة الجوانب مشرقة مثل الشمس ، كما ورد (2) في بعض روايات الحديث .. ولا عجب ، فبالشهادة تستحل الدماء والأنفس والأعراض والأموال ! فهل يوجد ما يستأهل الاحتياط له بكل طريق مثلها ؟ .

لذلك كله ننتهي من نظرنا إلى أن علة ﴿ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى ﴾ لا ترجع فحسب إلى قلة خبرة المرأة بهذه الأمور وعدم مشاركتها فيها عن قرب ، إنما ترجع أيضاً عند التحقيق إلى شيء لا تنفك المرأة عنه ولا ينفك عنها ؛ لأنه جزء من طبيعتها وتكوينها الذي خلقها الله تعالى عليه .

ولما سبق كله رجحنا قول ابن حزم في شهادة المرأة ، فقد بناه على إعمال النصوص كلها بتناسق - كما سبق - وأيضاً فإنه أجاز شهادة المرأة في كل مجال ، وهذا هو المتفق مع التطورات الكبيرة التي أشرنا إليها والتي شملت الرجل والمرأة في مجال الحصول على المعلومات والخبرات والمعارف في كل ما يشهد عليه ، كذلك هو الذي

(1) راجع كتابي ( مدخل إلى الدراسات القرآنية ) ص 161 .

(2) روى الحاكم والبيهقي عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال : « إذا علمت مثل الشمس فاشهد ، وإلا فدع » ورواه عنه بلفظ : « يا ابن عباس ، لا تشهد إلا على أمر يضيء لك كضياء الشمس » ، ورواه الطبراني والديلمي أيضاً عن ابن عمر ، كذلك أورده الرافعي بمعناه .. ومعناه صحيح في أن المسلم لا يشهد إلا على ما ظهر له واستيقن منه . وانظر : كشف الحفاء 93/2 .

يتوافق مع ما ترجح عندنا من تولي المرأة للوظائف <sup>(1)</sup> والنيابات العامة ( بضوابط النصوص وقيدوها ، كما سبق ) .

كذلك فإن قول ابن حزم هذا مبني على تعميم القاعدة القرآنية الأصلية في مجال شهادة النساء ( وهو أن شهادة المرأة نصف شهادة الرجل ، إلا ما استثناه نص السنة الصحيح فسوى فيه بينهما ، وهو نص معصوم لا ينطق عن الهوى ) وأيضاً فإن كثيراً مما كان في القديم لا تطلع عليه إلا النساء ( مثل : الولادة ، والاستهلال ، وعيوب النساء ، والبكارة .. إلخ ) أصبح يشترك في معرفته الرجال والنساء <sup>(2)</sup> في المستشفيات وغيرها ، وهذا يزيد في ترجيح قول ابن حزم الذي يقبل شهادة الجنتين بالقاعدة السابقة <sup>(3)</sup> .

.. وبعد هذا كله ، هل في القاعدة القرآنية السابقة في ( شهادة النساء ) وضع لهن موضع المهانة والزرابة ؟ لا شيء من ذلك مطلقاً وراء هذه القاعدة ؛ لأن الله تعالى خالق كل شيء و ( رب الناس ) ﴿ خَلَقَ الزَّوْجَيْنَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى ﴾ ( النجم 45 ) وسواهما ، وعدلها ، وفضلها على كثير من خلقه تفضيلاً ، والمرأة مساوية للرجل تماماً في تكريم الله لهما ، بل إن ( المرأة الأم ) و ( المرأة الحاضنة ) سابقة عليه في التكريم والفضل ، لكنه تعالى ( حكيم ) ومن شأن الحكيم أن يقدر لكل شيء قدره وميزانه ، وهو لم يخلق نوعاً واحداً من البشر ، إنما خلق نوعين مختلفين متكاملين ، في اختلافهما تكاملهما .. وكل محاولة للتسوية بينهما فيما خلقهما مختلفين فيه ( حماقة ) و ( ظلم ) و ( طغيان في الميزان ) فمن حاولها ودعا إليها فقد جار وظلم وطمى في الميزان الإلهي ﴿ الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى ﴾ ( طه 50 ) .

وشواهد الحياة كلها تدل - عند التحقق - على أنه قد لا يسعد المرأة سعادة حقيقية أن تتساوى بالرجل في كل شيء ، بل إنني لأقول ( عن تجربة ومشاهدة ) إن سعادتها الحقيقية تكمن في أن تراعى وجوه اختلافها عن الرجل فسيولوجياً وبيولوجياً

(1) وأذن فقول ابن حزم - مع قوته في ذاته - هو الأكثر توافقاً مع مقتضيات الحضارة والتقدم العمراني البشري ، وتغير الظروف والأزمان .

(2) لعدم توفر متخصصات كافيات من النساء وحدهن ، وتغير كثير من أطر الحياة وظروفها .

(3) وهناك احتمال آخر أطرحه للنظر في القضية مع ما رآه ابن حزم ، وهو أن تكون شهادة المرأة ( على النصف من شهادة الرجل ) في الأموال خاصة لليلة التي سبقت ، ويبقى الأمر على التساوي الأصلي في غيرها فتكون شهادة المرأة فيها ( مثل ) شهادة الرجل تماماً ؛ إقراراً لمبدأ التساوي الأصلي فيما لم يرد فيه نص بخصوصية أحدهما فيه .

وسيكولوجيًا ، ولا تكمن في أي خروج على هذه الأوجه أو تجاهل لها .. وأشير إشارات سريعة - لأسباب معروفة - إلى ما هو مشاهد ثابت من غلبة الاكتئاب المرضي والرغبة في الانتحار - بل الإقدام عليه أحياناً - وغلبة الشقاء النفسي والفشل في الحياة الخاصة على كثير من المتزعمات لما يطلق عليه ( حركات المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة ) ، في مقابل السعادة الحقيقية التي تجنيها المرأة المتوافقة في حياتها مع طبيعة الأنثى بكل صفاتها ، وأبرزها ما تختلف فيه مع الرجل من تكوين نفسي وعضوي .

وكان ممن لفت نظري إلى هذا فتاة مثقفة اجتذبتها في مقبل شبابها إحدى هذه الجمعيات ، وسارت معها شوطاً ، ثم لاحظت - كما ذكرت لي بعد - أن القائمات على هذه الجمعية من الفاشلات زوجيًا المكتئبات نفسيًا الكارهات لعالم الرجال كراهية غير موضوعية ، فقادتني ملاحظتها هذه إلى الانسلاخ عنهن حيث وفقت إلى حياة كريمة سعيدة متوافقة تمامًا مع معالم المرأة المسلمة كما صورتها آيات القرآن الكريم وأحاديث السنة الصحيحة ، فلم تعد تبعاً بكونها نصف الرجل في الميراث أو الشهادة ، بل هديت إلى ما هديت إليه مجموعة من ( الفئات السابقات ) اللاتي مارسن حياتهن من قبل طولاً وعرضاً بعيداً عن هدي الإسلام وتعاليمه ، فلما تعرفت كل منهن على معنى قوله تعالى : ﴿ .. فَمَنْ أَتَّبَعَ هُذَاهُ فَلَا يَصْلُحْ وَلَا يَشْفَى ﴾ ( طه 123-124 ) وقوله : ﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّنْ ذَكَرٍ أَرَ أَنَّىٰ هُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيٰوةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ ( النحل 97 ) - فتح لها من أبواب السعادة الحقيقية والرضا والطمأنينة ما لم تعرفه حياتها السابقة قط مع ما كان فيها من تقلب في البلاد ، وتبرج ، ومال ، وشهرة ، وتشبه بالرجال ، فأصبحت كل منهن تفضل أن يقذف بها في النار قبل أن تعود إلى ما كانت عليه من قبل .. وأغضب هذا بداهة شياطين الإنس والجن ، أعداء القرآن والنبي ، فصرخوا جهدهم إلى محاولة ( العودة بهن ) إلى ما كنَّ عليه ، فلما فشلوا لغطوا بأن هناك مؤسسات عالمية تعطي كلاً منهن الملايين ، وحددوا أرقامًا هائلة لكل منهن ، وكان هذا منتهى كيدهم ؛ لأنهم بحكم انحصار حياتهم في جانبها المادي لا يتصورون شيئاً إلا في مقابل مادي عاجل ، وما علموا أن هناك من جوانب ( الحياة الطيبة ) ما لا تعادله أموال الدنيا كلها ، لكن قلوبهم مصروفة عن ذلك كله وحق عليهم القول ﴿ سَأَصْرِفُ عَنْ آيَتِيَ الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي الْأَرْضِ بِعَيْرِ الْحَقِّ وَإِن يَرَوْا كُلَّ آيَةٍ لَا يُؤْمِنُوا بِهَا وَإِن يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا وَإِن يَرَوْا سَبِيلَ الْغَيِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَذَّبُوا

بِعَايِنَتِنَا وَكَانُوا عَنْهَا غَفِلِينَ ﴿ (الأعراف 146) .

فالكرامة كل الكرامة للمرأة المسلمة فيما شرعه الله وقضى به - لا استثناء في ذلك ولا تعقيب عليه - وفيه وحده سعادتها وطمأنينتها وحياتها الطيبة .

وهؤلاء الذين يختلفون معنا في ذلك - فليس اختلافنا محض قضية فكرية صادرة عن مقررات العقل ومقولاته ، المنطقية - إنما هو في جوهره وحقيقته وما يصدر عنه - كما أشرنا إلى ذلك مراراً - اختلاف عقدي في مدى إلزام النص القرآني والانصياع له ، ثم هو اختلاف في معنى ( العبادة ) أيضاً <sup>(1)</sup> ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا ﴾ ( البقرة 26 ) .

(1) ومن أوضح الأمثلة على ذلك ما ختم به الدكتور نصر أبو زيد كتابه عن ( الإمام الشافعي ) حيث قال : « .. وقد آن أوان المراجعة والانتقال إلى مرحلة التحرر ، لا من سلطة النصوص وحدها ، بل من كل سلطة تعوق مسيرة الإنسان في عالمنا .. » ( ص 110 ) .

وفي نفس الكتاب يعيب على « الفكر الديني السلفي المعاصر الذي ينظر لعلاقة الله بالإنسان والعالم من منظور علاقة السيد بالعبد الذي لا يتوقع منه سوى الإذعان » ( ص 104 ) . ونحن نعتقد ( على النقيض ) أن سلطة نصوص القرآن والسنة « لا تعوق مسيرتنا المعاصرة » ، بل إنها هي التي تهديها إلى الحق والصواب والخير والسعادة ..

كذلك ( نعتقد ) أن أشرف منازلنا أن نكون ( عبداً ) لله تعالى : مذعنين له ، منييين إليه في كل ما أمر به أو نهى أو هدى .. وله الفضل والمنة أن هدانا لهذا .

وقد كتبت تقريراً عن كتابه ( الصغير ) هذا عن ( الإمام الشافعي ) في رمضان 1413 هـ ( فبراير 1993 م ) كشفت فيه عن بعض معالم عداوته الشديدة لنصوص القرآن والسنة والصحابة والسلف ، كما كشفت بعض جهالاته المترابكة بموضوع الكتاب الفقهي والأصولي ، مما حمله - حينما عجز عن الرد الموضوعي على أية ملاحظة لي - على أن ينكر أن كتابه عن الإمام الشافعي في الفقه أو الأصول أو الشريعة ليقول : أن كتابه هذا في ( تحليل الكلام ) ! ( ص 125 من كتابه التفكير في زمن التكفير الذي خصني فيه بأوصاف عن ( حفظي لنصوص التراث الإسلامي ، واستعمالي لمنهج الوعظ .. إلخ ) وما درى المسكين أن أعظم ما يشرفني أن أكون لله عبداً مطيعاً ، حافظاً لكتابه الكريم وسنة رسوله ﷺ ، واعظاً للمنافقين ، كما أسلفت في نهاية فصل ( الميراث بين الأثني والذكر ) .



## الفصل العاشر

### قضايا متفرقة

- 1 -

هل بقي شيء يحتاج به المعارضون لما قررناه من تكريم الإسلام للمرأة والطاعون في ذلك ؟ .  
لقد عرضنا لحديث ( ناقصات عقل ودين ) وحديث ( أنها خلقت من ضلع أعوج ) ،  
كما عرضنا لقوامة الرجل عليها ، وتعدد الزوجات ، وكونها نصف الرجل في الميراث  
والشهادة ( على وجه العموم ) ، وإعطاء الرجل أصلاً حق الطلاق دونها ، ولباسها  
وزينتها ، ووليها في عقد زواجها ، وتوليها الوظائف والنيابات العامة .. إلخ .

فهل بقي ما يطعن به الطاعون في قضية تكريم الإسلام لها ؟ .

نعم ، بقيت نصوص يستشهد بها أحياناً أحد اثنين يجتمعان في الاعتقاد بأن الإسلام  
حذر أتباعه من المرأة ووضعها موضع المهانة والازدراء ، لكنهما يفترقان بعد ذلك في أشياء  
كثيرة أهمها أن أحدهما يرفض الإسلام ويرى تقدم المرأة في تركها له ، والثاني ملتزم  
بالإسلام مؤمن به ، لكنه يعتقد أن بعض نصوصه هي التي وضعت المرأة في منزلة متدنية  
وحذرت الرجال منها ، فهو يرى أنه بالتزامه بها قد فهم حكم الإسلام في المرأة وأطاعه .  
وقد تبين لي من مراجعة أقوال الفريقين أن أولهما يطعن في الإسلام انطلاقاً من هذه  
النصوص ، زاعماً أنه لا خلاص للمرأة في هذا الدين ، إنما خلاصها وحررتها ومكانتها  
في غيره ، مما ولى وجهه إليه من الحضارة الغربية أو غيرها .

أما الفريق الثاني فيطعن في المرأة ويهبط بمنزلتها هبوطاً شديداً يزعم أن الإسلام  
( الذي تنسب إليه هذه النصوص ) هو الذي فعل بها ذلك ، وأن من الدين تطبيق هذه  
النصوص وطاعتها ، وأن مخالفتها عصيان للدين <sup>(1)</sup> .

فالفريقان يتلاقيان في أن الإسلام هو الذي هبط بمنزلة المرأة ، ووضعها مواضع  
الدونية ، وحذر منها ومن متابعتها .

وقد وجدت في كلام الفريقين نصوصاً تتردد كثيراً على أنها من سنة النبي ﷺ ومن  
صميم الدين ومقرراته . وقد عرّف لي أن أبحث عن مصدر هذه النصوص وكيف

(1) وهذا صادق على جماعات كثيرة معاصرة منبثة في أنحاء العالم الإسلامي .

انتشرت بين الناس هذا الانتشار ، فتبين لي أنها عاشت أجيالاً متتابعة في ضمير الشعوب الإسلامية على أنها من صحيح الدين ، وتداولتها ألسنة بعض الخطباء في المساجد والمحافل ، وترددت على أqlام الكتّابين دون تحقيق ، حتى أصبحت جزءاً هاماً من التراث الشعبي الجمعي الذي يحرك جماهير المسلمين ويقود خطواتهم في النظر إلى المرأة والتصرف معها .. كل هذا دون تحقيق في الأغلب الأعم ، بل تنتقل هذه النصوص جيلاً بعد جيل على أنها جزء من الدين الصحيح ، وتسجل في كتب التراث الشعبي بعد أن ثبتت في ضمير الأمة !

وقد قادني إدراك هذا إلى تجربة قمت بها - وأنا بسبيل إعداد هذه الدراسة - وتتلخص في أنني انتقيت كتابين عرض كل منهما لبيان ( الأحاديث النبوية ) التي انتشرت على ألسنة الناس في القرنين العاشر والثاني عشر الهجريين ، وتوارثها بالطبع أبناء القرنين الثالث عشر والرابع عشر حتى وصلت إلينا !

أما الكتاب الأول فهو ( كتاب الشذرة في الأحاديث المشتهرة ) لمحمد بن طولون الصالحى ، المولود 880 هـ والمتوفى 953 هـ ، وقد جمع كتابه قرابة ألف ومائتي حديث كانت مشتهرة بين المسلمين في القرن العاشر الهجري .

وأما الكتاب الثاني فهو كتاب ( كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس ) للشيخ إسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي المتوفى عام 1162 هـ وقد جمع فيه أكثر من ثلاثة آلاف ومائتي حديث كانت شائعة بين المسلمين في القرن الثاني عشر الهجري .

وقد استعرضت ما في الكتابين من ( أحاديث ) ، أو بعبارة أدق : ما اشتهر على ألسنة الناس أنه أحاديث عن النبي ﷺ ، فتبين لي أمران :

الأول : أن قسماً كبيراً منها عن ( المرأة ) مكانتها ، وكيف يتم التعامل معها ، والنظر إليها في المجالات المختلفة .

والثاني : أن القليل من هذا القسم يمثل حديثاً صحيحاً ، وأن أكثرها لا أصل له في الحديث النبوي الصحيح ، وفي الإسلام بعامة ، بل إنه معارض معارضة جلية لنصوصه الصحيحة ! والعجب بعد هذا من انتشاره بين المسلمين على أنه من الحديث الصحيح ، وتناقله بينهم جيلاً بعد جيل . ولعل الذي يفسر هذا الانتشار والتوارث - إلى جانب جهل كثير من الناس - هو أن هذه النصوص صادفت هوى وقبولاً سريعاً في الشعور





العجلوني ( وروى <sup>(1)</sup> العجلوني إنه لم يرو مرفوعاً إلى النبي ﷺ ، ولكن عند العسكري عن عمر أنه قال : خالفوا النساء فإن في خلافهن البركة .

كذلك ورد بسند ضعيف جداً مع انقطاع عن أنس مرفوعاً : لا يفعلن أحدكم أمراً حتى يستشير ، فإن لم يجد من يشره فليستشر امرأة ثم ليخالفها ، فإن في خلافها البركة . وروى العسكري عن معاوية : عودوا النساء ( لا ) فإنها ضعيفة ، إن أطعتها أهلكك . وروي بسند ضعيف عن عائشة مرفوعاً : طاعة النساء ندامة كما روي عن زيد بن ثابت مرفوعاً ..

وروي عن أبي بكرة مرفوعاً : هلك الرجال حين أطاعت النساء <sup>(2)</sup> ..

أما ما ينسب إلى عمر ( رضي الله عنه ) فقد ثبت عنه صحيحاً أنه خالفه كثيراً : فمن ذلك أنه كان « يقدم الشفاء بنت عبد الله في الرأي ويرضاها » ، وأنه استشار النساء في : كم تصبر المرأة على فراق زوجها ؟ وأنه ترك كبار الصحابة واقفين وأخذ يستمع إلى حديث خولة بنت ثعلبة حتى انتهت منه وقال في ذلك ما قال ، ومنه قوله : أصابت امرأة وأخطأت رجل ، والقصص في هذا كثيرة صحيحة <sup>(3)</sup> .

أما ما يروي عن أنس مرفوعاً فقد خالفه النبي ﷺ نفسه حين استشار أم سلمة في صلح الحديبية ، وعمل بمشورتها ، ووجد فيها البركة كلها <sup>(4)</sup> . والعجب - كل العجب - من تعليق عالم جليل من علماء المسلمين هو إمام الحرمين <sup>(5)</sup> على هذه القصة حيث قال - فيما يروي عنه العجلوني وابن طولون وغيرهما - « لا نعلم امرأة أشارت برأي فأصابت إلا أم سلمة » وقد علقا عليه بقولهما : « لكن اعترض عليه بآبنة شعيب في أمر موسى عليهما الصلاة والسلام » <sup>(6)</sup> .. وتعليقهما عندي أعجب من قوله ! حيث لم يجد العالمان الفاضلان - ومن نقلا عنه - في التاريخ البشري كله إلا واقعيتين أصابت

(1) وسنعنى أساساً بتقرير العجلوني فهو أدق وأوفى عادة ، وإن كنا سنراجع الكتاب الآخر أيضاً .

(2) كشف الخفاء 4/2 والشذرة ص 376 .

(3) انظر ما أورده في ذلك في ( الفصل الخامس ) من هذا القسم الثاني .

(4) السابق .

(5) هو أبو المعالي الجويني عبد الملك بن عبد الله ( 419 - 478 هـ ) الأصولي الفقيه الذي جمع بين إمامة المسجد الحرام والمسجد النبوي .

(6) حين قالت - فيما حكى عنه القرآن - ﴿ يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ ﴾ ( القصص 26 ) ولم تصرح آيات القرآن الكريم بأنها ابنة شعيب خاصة .

فيهما المرأة ! فما قولهم إذن فيما أشارت به خديجة ( رضي الله عنها على النبي ﷺ ) - حين جاءه الوحي أول مرة - من الذهاب إلى ورقة بن نوفل ؟ وما قولهم في مشوراتها المتتابعة الصادقة المباركة لرسول الله ﷺ حتى توفيت ، فاستشعر لفقدائها غاية الحزن ؟ . وما قولهم فيما أشارت به ملكة سبأ على قومها بالإسلام وقادتهم إليه ؟ وما قولهم في مجمل أمرها الذي سجله القرآن الكريم في سورة النمل ؟ .

أما ما روي عن معاوية في هلاك الرجال بطاعة النساء ، فما نظنه صحيحًا ، فقد كانت أمه ( هند بنت عتبة ) في جاهليتها ثم في إسلامها - في مواقف عديدة - أحزم رأيًا وأثبت جنائنًا من أبيه أبي سفيان سيد قومه وزعيمها في الجاهلية (1) .

أما ما يروي عن عائشة (2) وزيد بن ثابت وأبي بكرة مرفوعًا إلى النبي ﷺ : فإن أخذ الكلام فيه على عمومته فهو مخالف قطعًا للوقائع الكثيرة الصحيحة التي ( لم تهلك فيها الرجال ) حين أطاعت النساء ! وما كان ﷺ ليناقض قوله فعله ! بقي احتمال وهو : أكان هذا في خصوص واقعة بعينها لا تتعداها إلى غيرها أساءت المرأة فيها المشورة ( وهذا وارد أحيانًا مثل الرجل ) فأطاعها رجال ما فهلكوا ؟ ربما كان الأمر كذلك (3) ، وإن كان ابن الجوزي قد أدخل حديث عائشة هذا ضمن الموضوعات (4) .

والعجب من العجلوني بعد هذا حين عقب على الكلام على ( الحديث ) بأن النبي ﷺ قال : « تس عبد الزوجة » - ولم يخرج - « فمن أطاعها فقد بدل نعمة الله كفراً » (5) ، ومن ثم لم تكن هذه الروح تجاه المرأة مقتصرة على العوام ومن هم في حكمهم ، إنما تجاوزتها إلى العلماء ، ولله الأمر من قبل ومن بعد ! . وقد حملتني هذه الأحاديث وما يشابهها على إعادة مطالعة ( قسم النساء ) في الكتب

(1) انظر مثلاً : أسد الغابة 292/7 - 293 .

(2) ولست أدري : هل كانت عائشة تقول للنبي ﷺ : شاورني وخالفني !

(3) بل إن الأمر كذلك يقينًا حيث روى العجلوني بعد ذلك حديث ( هلك الرجال حين أطاعت النساء ) (رقم 2882) في سياق واقعة خاصة ولي فيها الرجال عليهم امرأة ، فليس الحديث على عمومته إذن ( راجع : كشف الخفاء 460/2 ) .

(4) كذلك أورده الشوكاني في ( الأحاديث الموضوعة ) .

(5) كشف الخفاء 4/2 ولست أدري : كيف غاب عن هؤلاء أن الله تعالى أمر نبيه ﷺ بمشاورة أمته ، ولم يفرق في ذلك بين رجالها ونسائها ﴿ وشاورهم في الأمر ﴾ ( آل عمران 159 ) ومَدَح أمة الإسلام بأن ﴿ أمرهم شورى بينهم ﴾ ( الشورى 38 ) وهل يكون هذا ( البين ) دون النساء ؟

التي ترجمت للصحابيات والتابعيات ، فتبين لي أن هذه التراجم الصادقة تعطي صورة مختلفة تمامًا ( إلى حد التناقض ) عن صورة المرأة التي تصورها هذه ( الأحاديث ) (1) .

## - 2 -

ومن ذلك حديث ( اتقوا شرار النساء ، وكونوا من خيارهن على حذر ) ( وهو رقم 87 عند العجلوني ) ويقول عنه : « هو من كلام بعضهم ، وهو صحيح المعنى ، ففي ( الكشف ) عن بعض العلماء قال : إني أخاف من النساء أكثر مما أخاف من الشيطان ؛ لأن الله تعالى يقول : ﴿ إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا ﴾ وقال في النساء : ﴿ إِنَّ كَيْدَكُنَّ عَظِيمٌ ﴾ (2) . هذا كل ما علق به العجلوني على ( الحديث ) ، ومن الواضح أنه مع قطعه بأنه لا صلة له بالحديث النبوي - فإنه يصدر عن روح العداء للمرأة ، والخوف منها ، والزراية بها ، فهو يقول إن معناه صحيح ، أي متفق مع صحيح الإسلام . وهذا غير صحيح ؛ لأنه يصدر عن سوء الظن بالمرأة الخيرة وانتظار الفساد منها وتوقعه في كل لحظة ! وهذا يخالف الأمر القرآني ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا آبَتْبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّكُم بِبَعْضِ الظَّنِّ إِثْرٌ ﴾ ( الحجرات 12 ) ، ثم لا يجد دليلًا على ذلك إلا قول ( بعض العلماء ) الذين نظروا للمرأة على أنها أسوأ من الشيطان نفسه وأكثر شرًا ودعوة إلى الفساد والإفساد ! واستدلوا على ذلك بأن الله تعالى قال عن كيد الشيطان إنه ضعيف وعن كيد المرأة إنه عظيم . والواقع أن السياقين مختلفان : فالآية الأولى هي قوله تعالى ﴿ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقْبَلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا يُقْبَلُونَ فِي سَبِيلِ الطَّاغُوتِ فَقَبِلُوا أَوْلِيَاءَ الشَّيْطَانِ إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا ﴾ ( النساء 76 ) أما علة هذا الضعف فترجع إلى أن الله تعالى يكيد (3) لأوليائه : أي يدير لهم أمورهم ويهيء لهم خيرها ، ويكيد أعداءه - وأولهم الشيطان - فيطيل كيدهم ومكرهم وعملهم ، كما قال تعالى : ﴿ إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا ۖ وَأَكِيدُ كَيْدًا ﴾ ( الطارق 15 - 16 ) وقال : ﴿ كَذَلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ ﴾ ( يوسف 76 ) ، فإذا قورن كيد الله تعالى بكيد الشيطان المخذول ( الذي ليس له سلطان على الذين آمنوا ) - ثبت ضعف كيده وهوانه .

أما الآية الثانية فسياقها - وموضوعها - مختلف ؛ إذ إنها تصور موقف هرب يوسف

(1) ونستعمل هذا المصطلح هنا بمعناه العام : أعني مطلق كلام قاله أي واحد من الناس ، لا بمعنى الحديث النبوي خاصة .

(2) كشف الخفاء 44/1 .

(3) راجع : معجم ألفاظ القرآن الكريم 262/2 .

عليه السلام من فتنة امرأة العزيز ، وهي تطلبه ليرجع ويفعل ما تأمره به ، فإذا بهما أمام زوجها لدى الباب ، فلم ترتبك ولم تتلعجج في هذا الموقف العصيب بل على الفور قلبت الحقيقة وارتدت ثوب المرأة الفاضلة حين تشكو من يحاول إغراءها ! فالكيد العظيم هنا هو سرعة الانتقال النفسي - في لحظة واحدة - من موقف من تطارد الرجل لموقف العفيفة المتأنية على الفتنة ، وانتقال مشاعر بعض النساء من النقيض إلى النقيض في لمحة واحدة كان مما يستوقف الرجال ويثير عجبهم ، يقول تعالى : ﴿ وَأَسْتَبَقَا الْبَابَ وَقَدَّتْ قَمِيصُهُ مِنْ دُبُرٍ وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَا الْبَابِ قَالَتْ مَا جَزَاءُ مَنْ أَرَادَ بِأَهْلِكَ سُوءًا إِلَّا أَنْ يُسْجَنَ أَوْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ٢٥ قَالَتْ هِيَ زَوَّجْتَنِي عَنْ نَفْسِي وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِنْ أَهْلِهَا إِنْ كَانَتْ قَمِيصُهُ قَدْ مِنْ قُبْلِ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ٢٦ وَإِنْ كَانَتْ قَمِيصُهُ قَدْ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ ٢٧ فَلَمَّا رَأَى قَمِيصُهُ قَدْ مِنْ دُبُرٍ قَالَتْ إِنَّهُ مِنْ كَذِبِكُنْ إِنْ كَيْدُكَ عَظِيمٌ ٢٨ ﴾ (يوسف 25 - 28) فال موقف مختلف ، وسياق الكلام فيه مختلف ، ونوع الكيد مختلف ، فلا يصح مقارنة الكيد هنا بالكيد هناك ؛ لأنه إنما يعني هنا براعة انتقال المرأة وسرعتها بين المشاعر المختلفة ، مما قد لا يستطيعه الرجل ، ومن هنا جاءت عظمة الكيد ، أما هناك فهو في مقابل كيد الله تعالى ؛ لأوليائه ولا شيء من فعل المخلوقات إلا وهو ضعيف حقير في جنب الله تعالى لأن كيده تعالى متين كما قال ﴿ وَأَمْلِي لَهُمْ إِنْ كَيْدِي مَتِينٌ ١٨ ﴾ (الأعراف 183) . والعجب - كل العجب - من غفلة بعض العلماء عن هذا ! لكنه الشعور الجمعي المتوارث والمستكن أيضًا في اللا شعور يخاف المرأة ، ويحذرها ، وينتظر من صالحتها فسادًا وشرًا متوقعين منها في كل لحظة !

### - 3 -

وبمناسبة الحديث عن يوسف عليه السلام وصاحبته - فهناك حديث صحيح لا شك فيه سنًا ومتنًا ، لكن بعض الجهال يتخذونه مستندًا للطعن في المرأة ، وبعض مدخولي العقيدة يتخذونه سنًا للطعن في زوجات النبي ﷺ أو بعضهم .

والحديث برواية البخاري عن عائشة (رضي الله عنها) قالت : لما مرض رسول الله ﷺ مرضه الذي مات فيه ، فحضرت الصلاة فأذن ، فقال : « مروا أبا بكر فليصل بالناس » فقيل له : إن أبا بكر رجل أسيف <sup>(1)</sup> ، إذا قام في مقامك لم يستطع أن يصلي بالناس ، وأعاد

(1) حزين خافض الصوت .

(قوله) فأعادوا له ، فأعاد الثالثة ، فقال : « إنكن صواحب يوسف ، مروا أبا بكر فليصل بالناس » ، فخرج أبو بكر فصلى .. ووجد النبي ﷺ من نفسه خفة ، فخرج ... ( صحيح البخاري ، أبواب وجوب صلاة الجماعة ، باب حد المريض أن يشهد الجماعة ) (1) .

ويصور الحديث النبي ﷺ في مرض موته وقد أمر أزواجه أن يبلغن أبا بكر الصديق (رضي الله عنه) أن يصلي بالناس بدلاً منه ، لكن عائشة (رضي الله عنها) لم ترد ذلك كيلا يتشاءم الناس به ( إذ يحل محل النبي ﷺ ) - وقد صرحت بنيتها الباطنة بعد ذلك - لكنها « أظهرت أن سبب إرادتها صرف الإمامة عن الصديق (رضي الله عنه) كونه شديد الحزن رقيق القلب ، لا يستطيع أن يقوم مقام النبي ﷺ » (2) في إمامة الناس ، فأعاد النبي ﷺ أمره ، فأعادوا عليه قولهم ( ويدو أن عائشة وجدت من يؤيدها فيما أظهرته ) فلما كانت الثالثة قال ﷺ لهن : « إنكن صواحب يوسف » وأصر على قوله ، فخرج أبو بكر فصلى بالناس .. وتشبيهه ﷺ الحاضرات ( أو بعضهن ) اللاتي راجعنه في أمر أبي بكر ، بصواحب يوسف إنما هو في اختلاف الظاهر المعلن عن الباطن الخفي ، أما الظاهر في قصة يوسف فهو حضورهن إجابة لدعوة امرأة العزيز لإكرامهن في بيته ، وأما الباطن الخفي فهو أن ينظرون إلى حسن يوسف وأن يعذرنها في محبتها له . فليس في هذا التشبيه ( في مجمله ) إلا وصف المرأة بأنها أحياناً تظهر في موقف ما سبباً معلناً غير السبب الحقيقي الذي تخفيه .. وهذا صدق وحق ، ولعائشة وصاحباتها فيه عذر الخوف على أبي بكر (رضي الله عنه) أن يتشاءم الناس منه إن حدث الموت بالنبي ﷺ ، وله أن يزجر أزواجه مؤنباً مؤدباً كي يطعنه فيما أمر ، ولم يقل في ذلك إلا حقاً ! لكن هل تنفرد المرأة وحدها بفعل هذا ؟ الرجال أيضاً يفعلونه في مواقف عديدة يظهرون فيها غير ما يظنون مراعاة منهم لاعتبار ما ، لكن ربما كانت المرأة بطبيعتها أكثر فعلاً له (3) .. مرة بسبب الحياء ، وأخرى مكراً وتديباً .. وهن بذلك كله متصفات ! فلا شيء في الحديث كله يعيب . ولنقرأ الآيات ﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَنْ نَفْسِهِ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا إِنَّا لَنَرَنَّهَا فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾ ﴿ فَلَمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِنَّ وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَكًا وَمَاتَتْ كُلُّ وَاحِدٍ مِّنْهُنَّ سَيِّئًا وَقَالَتْ خْرِجْ عَلَيْهِنَّ فَلَمَّا رَأَيْنَهُ

(1) انظر أيضاً : السيرة النبوية الصحيحة ص 554 .

(2) هداية الباري 192/2 .

(3) وهو جزء من مفهوم أنوثتها لا يعيها في معظم الحالات ، بل يرفع قدرها فيما كان دافعه الحياء خاصة .

أَكْبَرُهُ وَقَطَعَنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴿٣٠﴾ قَالَتْ فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ ۖ ﴿٣١﴾ (يوسف 30 - 32) .

#### - 4 -

ثم لنعد إلى الأحاديث المشتهرة ..

« أعدى عدوك زوجتك التي تضاجعك » ( وهو رقم 142 عند العجلوني ) ويقول عنه « رواه الديلمي في مسند الفردوس عن أبي مالك الأشعري رضي الله عنه » ولم يذكر : أمرفوح هو أم موقوف على أبي مالك ، لكنه - في كافة الأحوال - لا يمكن أن يؤخذ على إطلاقه ، لأنه مخالف لآيات وأحاديث صحيحة كثيرة : فكيف يمكن أن يمتن الله تعالى على عباده بالزواج ويجعله من آياته ، ويعلله بسكون الزوج إلى زوجته التي هي « أعدى أعدائه » ؟ وما معنى وصية النبي ﷺ المتكررة بالزواج وإحسان عشرتهن <sup>(1)</sup> وهن أعدى الأعداء <sup>(2)</sup> ؟

لكن القرآن الحكيم يعلم الناس أن ( بعض ) أزواجهم وأبنائهم عدو لهم كما قال تعالى : ﴿ يَتَأْتِيهَا اللَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْ أَزْوَاجِكُمْ وَأَوْلَادِكُمْ وَعَدُوٌّ لَكُمْ فَاحْذَرُوهُمْ وَإِنْ تَعَفَّوْا وَتَصَفَّحُوا وَتَغْفِرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ (التغابن 14) لكن هذا النص يجعل ( كل ) الزوجات أعداء ، بل من أعدى الأعداء ، وبهذا يخالف النصوص الصحيحة فينبغي أن يرد ، مع ملاحظة أن تعبير ( التي تضاجعك ) يشير إلى أعمق حالات السكن التي امتن الله بها على عباده !

#### - 5 -

« ثلاث لا يركن إليها : الدنيا ، والسلطان ، والمرأة » ( وهو رقم 318 عند ابن طولون ، ورقم 1033 عند العجلوني ) ويقول عنه : « كلام صحيح لا نطيل فيه بالاستشهاد لوضوح أمره .. وليس بحديث » <sup>(2)</sup> . وهو - فيما يتصل بالمرأة - صادر عن الروح الجمعية المتوارثة التي لا تتق فيها قيد أئمة ، وتتوقع منها الخيانة والشر في أية لحظة مهما بدا من وفائها وإخلاصها .

ومثله « ثلاثة إن أكرمتهم أهانوك : أولهم المرأة .. » ( وهو رقم 1038 عند

(1) ولعله - لو كان صحيحاً - أن يكون في امرأة بعينها ، والكلام لزوجها خاصة !

(2) كشف الخفاء 386/1 .

العجلوني) الذي يقول عنه إنه من كلام الإمام الشافعي <sup>(1)</sup> . فهل يخالف الإمام الشافعي الأحاديث الصحيحة مثل ( خياركم خيركم لنسائه ) الذي رواه الترمذي وقال : حديث حسن صحيح ، كما رواه ابن ماجه عن ابن عمرو مرفوعاً ، وكذلك عن ابن عباس ، ورواه الطبراني عن معاوية بلفظ : ( خيركم خيركم لأهله ، وأنا خيركم لأهلي ) كما رواه الطبراني والبيهقي <sup>(2)</sup> .

وأين « ثلاثة إن أكرمتهم أهانوك .. » من الأحاديث الصحيحة الأخرى التي أوصى فيها النبي ﷺ بالنساء وإكرامهن .

كذلك فمن ( أحاديث ) المرأة التي يرويها العجلوني بلفظ : « ما قيل عن النبي ﷺ أنه قال : « نعم الصهر القبر » ثم يروى أن بعض العلماء « لم يظفر به بعد التفتيش » وقد صاغه بعض الشعراء في قوله :

لكل أبي بنت علي كل حالة ثلاثة أصهار إذا ذكر الصهر

فزوج يراعيهما وخدر يصونها وقبر يواريهما ، وخيرهم القبر <sup>(3)</sup>

ويبدو أن الروح الجاهلية التي كانت تمد الأنثى مخافة العار - والتي عرضنا لها في ( تساوي الذكور والإناث في حق الحياة ) - استمرت ممتدة في الزمن ، مورثة في اللاشعور الجمعي بعد الإسلام بقرون !

ومن هذه ( الأحاديث ) : « النساء حباله الشيطان » ( رقم 1530 عند العجلوني و 513 عند ابن طولون ) .

ومنها : « ضاع العلم بين أفخاذ النساء » ( وهو رقم 557 عند ابن طولون و 1636 عند العجلوني ) وكل منهما يقول عنه إنه ليس بحديث ، بل هو من كلام بشر الحافي الصوفي <sup>(4)</sup> لكنه شاع بين الناس على أنه حديث ! وقارنه بالحديث الصحيح ( الدنيا متاع ، وخير متاعها المرأة الصالحة ) وفي رواية ( الدنيا كلها متاع ، وخير متاع الدنيا المرأة الصالحة ) رواه مسلم وأحمد والنسائي وابن ماجه وغيرهم عن ابن عمرو مرفوعاً ، وقد فسرت الصالحة في الحديث بقوله ﷺ : « التي إذا نظر إليها سرته ، وإذا أمرها أطاعته ، وإذا غاب عنها حفظته في نفسها وماله » <sup>(5)</sup> . وقارن ما سبق من هذه الأقوال

(2) كشف الحفاء 463/1 .

(1) السابق 388/1 .

(4) كشف الحفاء 44/2 والشنفرة ص 400 .

(3) السابق ص 490 .

(5) كشف الحفاء 495/1 .

الموروثة المشتهرة بقوله تعالى : ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ (الروم 21) . ومن هذه الأقوال المشتهرة : « طاعة النساء ندامة » ( وهو رقم 1648 عند العجلوني ) الذي يروي أن فيه راويًا ضعيفًا ، كما يروي عن الحسن البصري أنه قال : ما أطاع رجل امرأة فيما تهواه إلا أكبه الله في النار » وهو محمول على طاعتها فيما تهواه من المحرمات ، وقيل : فيما تهواه من المباحات ؛ لأنها تجر إلى المنكرات » (1) ! . وهل يجوز إطلاق مثل هذا القول الذي استبعد تمامًا أن تأمر المرأة ببر أو صلة رحم أو خير أو مشورة حكيمة ؟ كأنها لا تشير ولا تأمر إلا بشر ، فماذا عن طاعة النبي ﷺ لأمر سلمة في الحديدية ؟ وماذا عن طاعة أبي الفتاتين من مدين لابنته في صدق فراستها في موسى عليه السلام وقلها ﴿ يَتَأْتِي أَسْتَجِرَّةُ إِبْنِ خَيْزٍ مَنْ أَسْتَجَرَتْ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ ﴾ (القصص 26) وماذا عن امرأة فرعون .. وغيرهن كثيرات ! .

ومن هذه الأقوال المشتهرة : « عقولهن في فروجهن ، يعني النساء » ( وهو الحديث رقم 598 عند ابن طولون ورقم 1740 عند العجلوني ) والحمد لله أن كلاً منهما يذكر أنه ليس بحديث - وإن شاع عند الناس هكذا - لكن كلاً منهما أيضًا ( يتحفظنا ) بنصوص وآثار عن استيلاء شهوة الجنس على النساء ، بحيث يلزم العاقل أن يتخوف منهن وينتظر الشر والخيانة في كل وقت ، وينهي ( موعظته ) في أمرهن بقوله : « .. وما أحسن قول أبي الخطاب بن دحية : تحفظوا عباد الله منهن ، وتجنبوا عنهن ، ولا تثقوا بوهن ، ولا بوثق عهدهن ... إلخ » (2) . ولست أدري : هل غفل هؤلاء عن أن كلاً منهم ولدته ( امرأة ) ؟ وهل هذا ( التقرير ) عنها يتفق مع ما أمرنا به ﷺ فيها من قوله : « ألزم رجلها فثم الجنة » (3) ! وهل ( وصية ) ابن دحية في النساء تتفق مع وصايا الله تعالى رسوله ﷺ بالنساء أمهات وبنات وزوجات وأخوات ؟ ومن عجيب ما وجدت في أحاديث النساء المشتهرة على ألسنة الناس - حديث

(1) السابق 48/2 .

(2) الشذرة ص 434 وكشف الحفاء 81/2 .

(3) روى في هذا المعنى أحمد والنسائي والحاكم وابن ماجه وغيرهم .. وانظر ( معاوية بن جاهمة السلمي ) في : أسد الغابة 205/5 والاستيعاب 1413/3 .

وانظر : مسند أحمد 429/3 ، وسنن أبي داود ، كتاب الأدب ، باب في ير الوالدين ، وسنن ابن ماجه ، باب صل من كان أبوك يصل .



صدره ثناء على المرأة ، لكن عجزه يخالف ما أمر الله تعالى به ورسوله ﷺ في النساء ! ونصه هكذا : « النساء مصاييح البيوت ، ولكن لا تعلموهن » ( وهو الحديث رقم 2805 عند العجلوني ) الذي يعلق عليه بأنه يجري على ألسنة الناس ، ولا أصل له <sup>(1)</sup> . وكيف يتصور أحد أن يأمر النبي ﷺ بعدم تعليم المرأة وقد أنزلت عليه نصوص قرآنية عديدة ترفع شأن العلم والتعلم في الإنسان عامة لا فرق فيها بين <sup>(2)</sup> رجل وامرأة ؟ ولماذا خصص النبي ﷺ للنساء يوماً خاصاً لما غلبهن الرجال عليه في المجالس <sup>(3)</sup> المشتركة ؟ ولماذا أمر الشفاء بنت عبد الله بتعليم حفصة أم المؤمنين ( رضي الله عنها ) رقية النملة <sup>(4)</sup> ؟

## - 6 -

.. ونكتفي بهذا القدر من الأحاديث المشتهرة على ألسنة الناس في النساء ، في القرون الإسلامية المتتابعة ، ونرى أن فيها الكفاية للاستدلال على ما قررناه من أن الإسلام قد حُمِّل أوزاراً جاء ليزيل أسبابها فقد بعث النبي ﷺ ليتمم حسن <sup>(5)</sup> الأخلاق .. وكان من أهم ما بعث به رفع كافة صور الظلم وهبوط المنزلة عن المرأة وازدراؤها ، وكما سبق في ( التمهيد ) لهذه الدراسة فإن قضية ( المرأة ) في المجتمع لا تعني فحسب نصف العمران البشري ، إنما هي - عند التحقيق - قضية العمران البشري كله ، حيث لا يمكن تقييم أوضاع ( الحرية البشرية ) و ( العدالة الإنسانية ) و ( تماسك المجتمع ) و ( تقدمه ) بمعزل عن رصد أوضاع المرأة وتحليلها في المجتمع .

وقد رفعت نصوص الإسلام الصحيحة في القرآن والسنة عن المرأة - مثلما فعلت مع الرجل - كافة صور المهانة والازدراء وهبوط المنزلة وقد كان أول من استشهد في الإسلام امرأة هي <sup>(6)</sup> سمية بنت خباط ( أم عمار بن ياسر رضي الله عنهم جميعاً ) ،

(1) كشف الخفاء 437/2 .

(2) راجع : حقها في التعليم في ( الفصل السابع ) من هذا القسم .

(3) انظر : السابق ، ومراجعته .

(4) أسد الغابة 163/7 وراجع ما أوردناه في تولي المرأة القضاء ( في الفصل الخامس ) من هذا القسم .

(5) وأورد مالك في موطئه أن رسول الله ﷺ قال : « بعثت لأتمم حسن الأخلاق » قال ابن عبد البر « هو حديث مدني صحيح متصل من وجوه صحاح من أبي هريرة وغيره » ( كتاب حسن الخلق ) . ومن هذه الوجوه ما رواه أحمد بن محمد بن إسحاق بن عمار عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ : ( إنما بعثت لأتمم صالح الأخلاق )

(6) انظر : أسد الغابة 152/7 .

بالقصر .. كشف الخفاء 245/1 .

وكانت النساء في أول من استجاب لدعوة الحق .. بيد أن أمورًا موعلة في التاريخ البشري - ذات رواقد عديدة من بعض الديانات المحرفة وبعض الأساطير الوثنية المتوارثة - ظل لها وجود في الشعور واللاشعور الجمعي لشعوب عديدة ، وقويت هذه الأمور بروافدها بنفس المقدار الذي كانت الأجيال تبتعد به عن الإسلام الصحيح ، وغذتها خرافات عديدة شاعت حول هذا الكائن الذي اختص بالحيز ، والحمل ، والولادة ، والنفاس ، والإرضاع ، وحضانة الصغار ، ومزيد من الحياء الفطري الذي يجعله - في القهر والزراية والانتقاص يلجأ إلى الكيد الخفي ، ويتعلم إخفاء مشاعره وأحاسيسه وتغطيتها برداء آخر .. وفي ظل هذا الجو كان لا شعور الجماعة يسارع إلى إلحاق كل نقیصة بالمرأة : فإذا لم تلد الزوجة سارع الناس إلى القول بأنها هي (العقيم) ، وإذا ولدت إنثاء حملها الزوج والناس مسئولة عدم<sup>(1)</sup> ولادة الذكور ، وإذا مات زوجها مبكرًا أو نزلت به كارثة قالوا : إنها سبب شؤمه وما حل به .. وهكذا .. ولم ينج كثير من ( العلماء ) من آثار ذلك كله - وقد رأينا في الصفحات السابقة شيئًا من ذلك - ونضيف إليه أيضًا أنه - باستثناء كتب السنة التي اقتصرت على الصحيح ، أو الصحيح والحسن - فما من كتاب منها إلا وقد تسربت إليه أشياء من ذلك تحتاج إلى تمحيص وبحث ودراسة .

أما ما اشتهر على ألسنة الناس - فقد رأينا نموذجًا منه ، وأما حين نطالع كتب (الموضوعات) فسوف نقابلنا أحاديث عن النساء عجيبة أيضًا .

ومن ذلك : « لولا النساء لعبد الله حقًا حقًا » أورده الشوكاني في ( الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة ) في أول كتاب النكاح ، وقال : « رواه ابن عدي عن عمر

(1) بالرغم من أن الله تعالى قال : ﴿ لله ملك السموات والأرض يخلق ما يشاء يهب لمن يشاء أنثاء ويهب لمن يشاء الذكور أو يزوجهم ذكرانا وإنثاء ويجعل من يشاء عقيمًا إنه عليم قدير ﴾ ( الشورى 49 - 50 ) وبالرغم من أن المرأة العربية قد أدركت بفطرتها أنه - من حيث الأسباب - فالمسؤولية على الزوج ؛ لأن المرأة مثل الأرض « تنبت ما قد زرعه فيها » وقد أشار إلى ذلك القرآن الكريم أيضًا في قوله تعالى : ﴿ نسأؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم ﴾ ( البقرة 223 ) فما عند المرأة إنما هو موضع الحرث والزرع ووضع البذرة من الرجل .. ومن ثم قالت المرأة العربية :

ما بال أبي حمزة لا يأتينا      يمكث في البيت الذي يلينا  
غضبان ألا نلد البنينا      تالله ما ذلك في أيدينا

ثم شبهت المرأة بالأرض التي تنبت ما قد زرعه فيها . وقد أثبت العلم الحديث صحة هذا التشبيه .

مرفوعاً وفي إسناده متروكان ومنكر <sup>(1)</sup> .

كذلك روي عن النساء « لا تسكنوهن الغرف ، ولا تعلموهن الكتابة ، وعلموهن المنزل وسورة النور » رواه الخطيب عن عائشة مرفوعاً ، وفي إسناده محمد بن إبراهيم الشامي كان يضع الحديث <sup>(2)</sup> .

كذلك روي « طاعة المرأة ندامة » رواه ابن عدي عن زيد بن ثابت مرفوعاً ، وفي إسناده عنبة بن عبد الرحمن ، وليس بشيء ، وعثمان ابن عبد الرحمن الطرائقي لا يحتاج به . وقد رواه العقيلي عن عائشة عن النبي ﷺ قال : طاعة النساء ندامة . وفي إسناده محمد بن سليمان بن أبي كريمة . قال العقيلي : حدث عن هشام ببواطيل لا أصل لها ، منها هذا الحديث <sup>(3)</sup> .

وقد روينا <sup>(4)</sup> الأحاديث الصحيحة في الوصية بأبي البنات وتبشيرهن بالجنة والفلاح إذا أحسن إليهن ، لكن يروى حديث موضوع في سياقه يصدر عن روح منفرة من أبوة البنات ، وقد صيغ في عبارات مخادعة ، بعضها مخالف لمقررات الإسلام الصحيحة ، ونصه « من كانت عنده ابنة فقد فدح <sup>(5)</sup> ، ومن كانت عنده ابنتان فلا حج عليه ، ومن كانت عنده ثلاث فلا صدقة عليه ولا قرى ضيف ، ومن كانت عنده أربع فيا عباد الله : أعينوه ، أعينوه ، أقرضوه ، أقرضوه <sup>(6)</sup> . فأين هذا الكذب الصريح بإسقاط الحج والزكاة من الحديث الصحيح ( من عال جاريتين حتى تبلغا جاء يوم القيامة أنا وهو - وضم أصابعه ) ( صحيح مسلم ، كتاب البر ، باب فضل الإحسان إلى البنات ) . كذلك يروى الشوكاني حديث « أجيئوا النساء جوفاً غير مضر ، وأعروهن عرياً غير مبرح » وهو « لا أصل له . وكذا : أعروا النساء يلزمن الحجال ، لا أصل له . وكذا : استعينوا على النساء بالعري <sup>(7)</sup> .

(1) الفوائد المجموعة ص 119 .

(2) السابق ص 126 .

(3) السابق 129 .

(4) مبحث ( تساوي الجنسين في حق الحياة ) في القسم الأول ، و ( حق التربية والتعليم ) الفصل السابع في

القسم الثاني . (5) يقال ( فدحه الدين أو العلم ) أي أقله .

(6) الفوائد المجموعة ص 132 وعلق الشوكاني عليه « رواه الحاكم عن عبادة بن الصامت مرفوعاً . وقد عده ابن

(7) السابق ص 135 .

الجزري في الموضوعات » .

## - 7 -

وفي هذا السياق يرد حديث صحيح ، بيد أن معناه الصحيح لا يطعن في المرأة ولا يزي بها ، كما يرد على ألسنة من يجهل هذا المعنى .. والحديث هو ما رواه عبد الله ابن عمر ( رضي الله عنهما ) قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : ( إنما الشؤم في ثلاثة : في الفرس ، والمرأة ، والدار ) وقد رواه سهل بن سعد الساعدي ( رضي الله عنه ) أن رسول الله ﷺ قال : « إن كان في شيء : ففي المرأة ، والفرس ، والمسكن » ( رواه البخاري ، كتاب الجهاد ، باب ما يذكر من شؤم الفرس . ومسلم ، كتاب السلام ، باب الطير والفأل وما يكون فيه التشاؤم . والموطأ ، كتاب الاستئذان ، باب ما ينفي من الشؤم .. فالحديث متفق على صحته ، لا شك في ذلك ) .

وظاهر هذا الحديث يمثل إشكالاً ؛ لأن النبي ﷺ نفى - في أحاديث لا تقل صحة عنه - أن تكون هناك حقيقة للتشاؤم في عقيدة الإسلام الصحيحة ؛ لأن الأمور تجري بمقادير مقدرة ، وقد كان التشاؤم والتطير من عقائد أهل الجاهلية الراسخة ، فجاء الإسلام ليهدمها ويلغيها ، ويحل محلها ( التوكل على الله تعالى مع الأخذ بالأسباب ) . وقد جاء مصطلح ( التطير ) بمعنى التشاؤم من أن عرب الجاهلية كانوا ( إذا هموا بسفر أو أمر هام ) يزجرون الطير ، ليطير ، فإذا اتجه <sup>(1)</sup> على نحو ما تشاءموا به ، فجاءت الأحاديث الصحيحة تنهى عن ذلك وتنكر أن يكون في العقيدة الصحيحة تطير أو تشاؤم ، ومن ذلك ما رواه البخاري عن عبد الله بن عمر ( رضي الله عنهما ) أن رسول الله ﷺ قال : « لا عدوى ، ولا طيرة . والشؤم في ثلاث : في المرأة ، والدار ، والدابة » ، كما يروى عن أبي هريرة ( رضي الله عنه ) قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « لا طيرة ، وخيرها الفأل » قالوا : وما الفأل ؟ قال : « الكلمة الصالحة يسمعها أحدكم » ، كذلك يروى عن أنس رضي الله تعالى عنه عن النبي ﷺ قال : « لا عدوى ولا طيرة ، ويعجبني الفأل الصالح ، الكلمة الحسنة » ( كتاب الطب ، باب الطيرة ) .

كذلك يروي البخاري في صحيحه عن ابن عباس ( رضي الله عنهما ) - في حديث طويل - عن النبي ﷺ أنه يدخل الجنة مع أمته سبعون ألفاً ، يدخلونها بغير حساب ، وأول صفاتهم أنهم ( لا يتطيرون ) وآخرها ( وعلى ربهم يتوكلهم ) ( كتاب

(1) راجع مثلاً : القاموس المحيط ، مادتي ( زجر ) و ( طار ) ، وفيه : « والزجر : العيافة والتكهن » .

الطب ، باب من لم يرق ) .

وكذلك يروي مسلم في صحيحه عن أبي هريرة ( رضي الله عنه ) أن رسول الله ﷺ قال : « لا عدوى ، ولا طيرة .. » . وكذلك يروي عن جابر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « لا عدوى ، ولا طيرة .. » كذلك يروي عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « لا طيرة ، وخيرها الفأل » قيل : يا رسول الله ، وما الفأل ؟ قال : « الكلمة الصالحة يسمعونها أحكم » ، وكذلك يروي حديث أنس رضي الله عنه أن نبي الله ﷺ قال : « لا عدوى ، ولا طيرة ، ويعجبني الفأل : الكلمة الحسنة : الكلمة الطيبة » ( صحيح مسلم ، كتاب الاستئذان ، باب لا عدوى ولا طيرة ) .

وظاهر هذا يمثل إشكالا ، فهذه كلها أحاديث صحيحة لا شك في شيء منها ، قسم منها ينفي الشؤم مطلقاً بلا النافية للجنس ، وقسم يثبت في هذه الأشياء الثلاثة : المرأة ، والفرس ، والدار ، فكيف نفهم الأمور إذن ؟

لقد قال الشوكاني بحق <sup>(1)</sup> : « والأحاديث في الطيرة متعارضة » ومعلوم أن التعارض بين أدلة الشرع الصحيحة إنما هو تعارض بين ظواهرها - وليس في حقيقتها - إذ إن الشريعة كلها تدور على أمور لا اختلاف فيها ولا اضطراب ولا تناقض .. فكيف نفهم مجموع الأحاديث السابقة ؟ هناك ثلاثة تفسيرات قال بكل منها بعض السلف : الأول : ما قالته السيدة عائشة ( رضي الله عنها ) من أن الأحاديث التي نسبت الشؤم إلى هذه الثلاث إنما كانت تحكي ما كان في الجاهلية مما هدمه الإسلام ، حيث يروي ابن قتيبة بسنده أن رجلين دخلا على عائشة ( رضي الله عنها ) فقالا : إن أبا هريرة يحدث عن رسول الله ﷺ أنه قال : « إنما الطيرة في المرأة والدابة والدار » فطارت <sup>(2)</sup> شفقاً ثم قالت : كذب - والذي أنزل القرآن على أبي القاسم - من حدث بهذا عن رسول الله ﷺ ! إنما قال رسول الله ﷺ : « كان أهل الجاهلية يقولون : إن الطيرة في الدابة والمرأة والدار » ثم قرأت ﴿ مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا .. ﴾ ( الحديد 22 ) <sup>(3)</sup> .

وعلى هذا يعرض ابن قتيبة ما رواه مالك وغيره أن امرأة جاءت إلى رسول الله ﷺ

(1) نيل الأوطار 91/9 .

(2) أي دعرت فكانها طارت وتقطعت قطعاً كالشفق .

(3) تأويل مختلف الحديث ص 71 .

فقالت : يا رسول الله ، دار سكنها والعدد كثير والمال وافر ، فقل العدد وذهب المال ، فقال رسول الله ﷺ : « دعوها ذميمة » ( الموطأ ) كتاب الاستئذان ، باب ما ينفي من الشؤم ، وعن أنس أخرجه أبو داود ( في كتاب الطب ، باب في الطيرة ) فيفسره ابن قتيبة بأنه إنما أمرهم بالتحول عنها ؛ لأنهم كانوا مقيمين فيها - بعد ما حدث ما حدث لهم فيها - على استئصال ظلها واستيحاش بما نالهم فيها فأمرهم بالتحول ؛ لأن الله تعالى جعل في غرائز الناس كراهية ما نالهم السوء فيه - وإن كان لا سبب له فيه - فليس هذا الأمر إقرارا لهم على الشؤم منها ، إنما هو محض نصيح بترك ما هو مذموم عندهم والانصراف عما هو مكروه إلى غيره ، مراعاة لحالتهم النفسية تجاهه (1) .

ثم يقول ابن قتيبة : وكيف يقرهم على التشاؤم وهو مخالف لعقيدة الإسلام الصحيحة ، وقد كان العقلاء من أهل الجاهلية لا يتطيرون ويمدحون من كذب به ولم ير أن له أثرا ، كما قال الشاعر (2) :

وليس بهيباب إذا شد رحله يقول عداني اليوم واق وحاتم  
ولكنه يمضي على ذاك مقدما إذا صد عن تلك الهنات الخثارم

كذلك يشير ابن قتيبة بحق إلى ما ورد في الأحاديث السابقة من أنه ﷺ كان يحب الفأل بمعنى : الكلمة الحسنة ، ويقرر أنه ليس معنى هذا أنه ﷺ كان يرى - في مقابل الطيرة - أن هذه الكلمات الحسنة لها أي أثر في وقوع الخير ، فذلك كله بقضاء الله وقدره ، ولا تصح عقيدة المسلم إلا بأن يؤمن بالقدر خيره وشره حلوه ومره ، وأن يؤمن - كما أشارت السيدة عائشة - رضي الله عنها - بأن من تقدير الله تعالى وحده ، لا دخل لغيره فيه ﴿ وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَقْدُورًا ﴾ ( الأحزاب 38 ) ويعلل ذلك كله بأن النفس البشرية جبلت على حب سماع ما يوافق مقاصدها ، فلو كان مريضاً فسمع من يقول ( يا سالم ) مثلاً استبشر بها « والسماع لهذا يعلم أنه لا يقدم ولا يؤخر ، ولا يزيد ولا ينقص ، ولكن جعل في الطباع محبة الخير والارتياح للبشرى والمنظر الأنيق والوجه الحسن . وقد ير الرجل بالروضة المنورة ( الزهرة ) ففسره وهي لا تنفعه ، وبالماء الصافي فيعجب به وهو لا يشربه ولا يورده » (3) .

(1) راجع : تأويل مختلف الحديث ص 71 - 72 .

(2) الشاعر ( على الأصح ) هو الرقاص الكلبي يمدح مسعود بن بحر ، والواقى والحاتم طائران يتطير بهما ،

والخثارم المتطير . (3) راجع : السابق ص 73 - 74 .

ويؤيد هذا التفسير المتكامل للتطير والفأل ما أورد مسلم في صحيحه عن معاوية بن الحكم السلمي قال : قلت : يا رسول الله ، أمورًا كنا نصنعها في الجاهلية <sup>(1)</sup> ، كنا نأتي الكهان ، قال : « فلا تأتوا الكهان » ، قلت : كنا نتطير ، قال : « ذاك شيء يجده أحدكم في نفسه <sup>(2)</sup> » ، فلا يصدّكم ( كتاب السلام ، باب تحريم الكهانة وإتيان الكهان ) ، هذا بالنسبة للتطير ، أما الفأل الحسن فما رواه مالك عن يحيى بن سعيد أن رسول الله ﷺ قال للفقحة <sup>(3)</sup> تحلب : « من يحلب هذه ؟ » فقام رجل ، فقال له رسول الله ﷺ : « ما اسمك ؟ » قال : مرة ( بتشديد الراء وضم الميم ) ، فقال له رسول الله ﷺ ( اجلس ) ، ثم قال : « من يحلب هذه ؟ » فقام رجل فقال له رسول الله ﷺ : « ما اسمك » ، فقال حرب ، فقال له رسول الله ﷺ : « اجلس » ثم قال : « من يحلب هذه ؟ » فقام رجل ، فقال له رسول الله ﷺ : « ما اسمك ؟ » فقال : يعيش ، فقال له رسول الله ﷺ : « احلب » ( الموطأ ، كتاب الاستئذان ، باب ما يكره من الأسماء ) <sup>(4)</sup> .

فخلاصة هذا التفسير أن الطيرة والتشاؤم من عقائد أهل الجاهلية التي أتى الإسلام لهدمها وإحلال الاعتقاد بالقدر والتوكل على الله مكانها ، بيد أن النبي ﷺ - مع اعتقاده بأنه لا تشاؤم ولا تفاؤل في الإسلام ، بمعنى أنه لا أثر لهما في الضرر أو النفع - كان يحب أن يسمع الكلمة الحسنة الطيبة والاسم الحسن الطيب المبشر ؛ لأنهما يعثان على السرور والرضا والبشر في السامع فحسب ، فلهما أثر نفسي في الانشراح والطمأنينة لا ينكران . وقد مر بنا - من هذا القبيل - حرصه ﷺ على تغيير الأسماء المنكرة ( من ناحية العقيدة أو من الناحية الجمالية المحضة ) إلى أسماء حسنة أخرى <sup>(5)</sup> . ولهذا كله عمق تربوي هام جدًا في تكوين الشخصية المسلمة والمجتمع الإسلامي بعامه ، حيث يريد النبي ﷺ أن تشع فيه الكلمات والتسميات <sup>(6)</sup> الطيبة الحسنة المعجبة ، مما

(1) يعني : ماذا نصنع فيها في الإسلام ؟ (2) ولا تأثير له في حقيقة الأشياء .

(3) ناقة ذات لبن .

(4) وصله ابن عبد البر عن طريق ابن وهب ، عن ابن لهيعة ، عن الحارث بن يزيد ، عن عبد الرحمن بن

جبير ، عن يعيش الغفاري . راجع : تنوير الحوالك 140/3 .

(5) انظر ( حق التربية والتعليم ) في الفصل السابع من هذا القسم .

(6) ولذلك يروي السيوطي عن ابن عبد البر في شرحه أن رسول الله ﷺ كان قد أخبر صحابته بأن ( حرب ) و

( مرة ) من شر الأسماء - فأراد أن يؤكد لهم هذا المعنى حتى لا يتسمى أحد بهما ، وكذلك اسم ( جمرة )

( راجع : تنوير الحوالك 140/3 ) .

يبحث على الرضا والتوافق والطمأنينة وهدوء الأعصاب ، ويشير في المسلمين نزعة جمالية ترفض كل قبيح شكلاً ولفظاً ومعنى .. و « إن الله جميل يحب الجمال » (1) .

والتفسير الثاني للأحاديث السابقة قاله مالك وطائفة من العلماء : حيث قالوا : الأحاديث على ظاهرها ، والأصل في الإسلام أنه لا طيرة ولا تشاؤم إلا في هذه الأشياء الثلاثة ، أي أن الاعتقاد في التطير والتشاؤم محرم في الإسلام إلا إذا كان في واحد من هذه الثلاثة « وإن الدار قد يجعل الله تعالى سكنها سبباً للضرر أو الهلاك ، وكذلك اتخاذ المرأة المعينة ، أو الفرس - أو الخادم ( في بعض الروايات ) قد يحصل الهلاك عنده بقضاء الله تعالى . ومعناه : قد يحصل الشؤم في هذه الثلاثة - كما صرح به في رواية « إن يكن الشؤم في شيء » . وقال الخطابي وكثيرون : هو في معنى الاستثناء من الطيرة أي الطيرة منهي عنها إلا أن يكون له دار يكره سكنها ، أو امرأة يكره صحبتها ، أو فرس أو خادم ، فليفارق الجميع بالبيع ونحوه ، وطلاق المرأة » (2) .

وعلى هذا التفسير بظاهر الأحاديث فقد ألغى الإسلام تطير الجاهلية كله من تشاؤم وتفاؤل بالأشياء ، لكنه استثنى من ذلك : الدار ، والمرأة ، والفرس - وفي رواية : والخادم - وأثبت في كل منها احتمال الشؤم وتضمنه له ، كما استثنى الفأل الحسن بمعنى الكلمة الطيبة التي يسمعها صاحب الحاجة ، فتشير إلى قضائها ، كمن هو من خلاف أو نزاع مع آخر ، فسمع من ينادي ( يا منصور ) أو ( أنت منصور ) فتفائل به في قضيته . وهناك تفسير ثالث للأحاديث قاله بعض العلماء وهو أن الشؤم هنا ليس على ظاهره مما كان في الجاهلية وإنما معناه عدم موافقة هذه الأشياء للإنسان ، « فشؤم الدار : ضيقها ، وسوء جيرانها ، وأذاهم .

وشؤم المرأة : عدم ولادتها ، وسلطنة لسانها ، وتعرضها للريب .

وشؤم الفرس : ألا يغزى عليها ، وقيل : حرانها وغلاء ثمنها .

وشؤم الخادم سوء خلقه ، وقلة تعهده لما فوض إليه » (3) « ووجه الحصر في الثلاثة هو بالنسبة إلى العادة ، لا إلى الخلقة ؛ لأنها لم تخلق شؤماً على العباد ، بل خلقت منفعة لهم ، وإنما الشؤم في سوء أفعالهم ، وما مسهم من الكوارث فيما كسبوه ، كما قال

(1) رواه أحمد عن أبي ربحانة ، ومسلم والترمذي عن ابن مسعود ، وأبو يعلى عن أبي سعيد ، والطبراني عن أبي أمامة وابن عمر وجابر ، ورواه البيهقي عن أبي سعيد ( راجع : كشف الحفاء 260/1 ) .

(3) السابق .

(2) شرح النووي على مسلم 79/5 .



تعالى : ﴿ وَمَا أَصْبَحْكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُوا عَنْ كَثِيرٍ ﴾ (الشورى 30) وهذه الأشياء ظروف جعلت مواقع الأفضية ليس لها بأنفسها وطباعتها تأثير ، إلا أنها لما كانت أعم الأشياء التي يقتنيها الإنسان ، وكانت في غالب الأحوال لا يستغنى عنها ولا يخلو من عارض مكروه في زمانه - أضيف الشؤم واليمن إليها إضافة مكان (1) ، وهما صادران عن المنفرد بالإرادة النافذة والتقدير (2) والإيجاد والتأثير ﴿ ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ﴾ ( الأنعام 96 ) .

... ونخلص من هذا كله إلى أن العرب في الجاهلية أولعوا بالتشاؤم والتفاؤل بالأشياء - وفي مقدمتها المرأة - ثم أتت الأحاديث السابقة الصحيحة : بعضها ينفي التطير والتشاؤم جملة ، وبعضها الآخر يثبتته - أو يكاد - في الأمور السابقة الثلاثة أو الأربعة - ومنها المرأة - وقد قدم العلماء فيها ثلاثة تفاسير : أولها وثالثها ينفيان حقيقة الشؤم عن هذه الأمور ، وثانيها فحسب هو الذي يثبتته فيها ، على معنى أن الله تعالى قدره فيها أحياناً ، فمن صادفه وارتبط بها أضر مما قضى فيها من شؤم ..

لكننا حين نحتكم إلى واقع الحياة التي يعيشها الناس نجد أن التشاؤم والتفاؤل يرتبطان عند كثير من الناس بأمور أخرى غير هذه الثلاثة أو الأربعة ، فهناك من يرتبط عنده تفاؤل أو تشاؤم بطائر معين ، أو حيوان معين ، أو إنسان معين ( رجلاً كان أم امرأة أم طفلاً ) ، أو بعبادة معينة ، أو بظاهرة كونية خاصة .. أو غير ذلك مما لا تزال البشرية - مع تقدمها التجريبي الكبير - سادرة في الاعتقاد في نفعه أو ضرره ، بل إن في مجال تشاؤم وتفاؤل البشر - حتى اليوم - ما يثير لتفاهته استهزاء كل ذي عقل . فهناك من يتفاءل برجل أرنب محنطة ، أو بناب فيل مسكين ، أو بجلد ثعلب ما .. إلى آخر الخرافات والأساطير التي ما زالت تتحكم في سلوك كثير من البشر ! بل الأعجب من هذا أن بعض هؤلاء ملحد لا يؤمن بالله تعالى ولا يتدين بأي دين ، ومع هذا يؤمن بالتشاؤم والتفاؤل !

واعتقد أن الإسلام جاء لهدم هذا كله ونفيه وإخراج البشرية من العبودية له ، إلى العبودية لله تعالى وحده ، خالق الكون دون شريك المتصرف فيه بالقهر والجبروت دون منازع ﴿ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ ( الأعراف 54 ) . فمن نسب شيئاً من التصرف بالنفع أو الضرر أو الحقه به على أي نحو دون الله تعالى أو معه - فقد

(1) باعتبار كل منها محلاً يجري فيه تقدير كل منهما .

(2) هداية الباري 221/1 .

خالف عقيدة الإسلام الصحيحة ﴿.. قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ اللَّهِ فَإِنَّ هَؤُلَاءِ الْقَوْمَ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾ (النساء 78) ..

وقد بين رسول الله ﷺ (في نصوص الأحاديث السابقة ، وفي غيرها أيضاً) أنه لا عدوى مؤثرة بنفسها ، بدليل أنه قد توجد أسبابها ولا تؤدي نتيجتها ، ثم : من أعدى <sup>(1)</sup> الأول ؟ كذلك بين أن الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا يخسفان لموت أحد ولا لحياته <sup>(2)</sup> . وأيضاً علم ابن عمه عبد الله بن عباس (رضي الله عنهما) - وعلم الأمة معه - أنه « لو اجتمعت الإنس والجن على أن ينفعوك بشيء لم ينفعوك إلا بشيء كتبه الله لك ، ولو اجتمعوا على أن يضروك لم يضروك إلا بشيء قد كتبه الله عليك .. رفعت الأقلام وجفت الصحف » <sup>(3)</sup> .

من أجل ذلك كله نرجح التفسير الأول الذي قدمته السيدة عائشة (رضي الله عنها) - وكفى بها ملازمة للنبي ﷺ ومعرفة بعقيدة الإسلام الصحيحة - وهو أن النبي ﷺ كان يتكلم في سياق ما كان عند أهل الجاهلية من تشاؤم فسمع أبو هريرة وبعض الصحابة بعض كلامه - لقدومهم إلى مجلسه متأخرين مثلاً أو لنحو ذلك - فظنوا أنه يقرر أحكاماً في الإسلام ، وإنما كان يصف بعض أحوال الجاهلية .

وبهذا التفسير تنهد كل عقائد الجاهلية وآثارها ، ولا يبقى من الشؤم والتطير شيء - ويتحرر المسلم من كل آثارهما لتخلص عقيدته لله تعالى وحده كما ينبغي - أما حبه ﷺ للقال بمعنى الكلمة الطيبة - فقد قدمنا فيه وفي أثره النفسي والتربوي في تربية الفرد والمجتمع ما يكفي .

ونرى أن الرأي الأول أرجح من الثالث (الذي ينفي أيضاً حقيقة الشؤم في هذه الأمور ، ليقدم فيها معنى آخر مجازياً هو عدم توافقها مع الإنسان ومعاناته منها) وذلك لأن حمل الكلام على حقيقته أولى .

أما التفسير الثاني الذي يثبت بقاء الشؤم في هذه الأمور في الإسلام فهو عندنا مرجوح مرفوض ؛ لأنه يثير إشكالاً عقدياً في الإسلام يفتح المجال لدعوى الملاحدة

(1) ثبت هذا بنصوص صحيحة - أوردنا فيما سبق معظمها - رواها البخاري ، ومسلم ، ومالك .. وغيرهم .

(2) البخاري ، كتاب الكسوف ، باب الصدقة في الكسوف ، ومسلم ، كتاب الكسوف وصلاته ، باب صلاة الكسوف ، والموطأ ، كتاب صلاة الكسوف ، باب العمل في صلاتها .

(3) الترمذي ، كتاب صفة القيامة ، وقال : « حديث حسن صحيح » .

بتناقض نصوص الشريعة بعضها مع بعض ، وقد قوى ذلك عندنا - كما أسلفنا - أنه على مستوى واقع الحياة ؛ فإن التشاؤم غير مقتصر على هذه الأمور الثلاثة أو الأربعة ، بل يجاوزها إلى أمور أخرى عديدة ما يزال بعض البشر يعتقدون في التشاؤم منها أو التفاؤل بها .. وبهذا كله ننتهي إلى أن الإسلام قد رفع عن ( المرأة ) إصر العقيدة الجاهلية التي كانت تنسب الشؤم إليها وتخصها به دون الرجل مع أن النظرة المنصفة فيهم لو تأملت مجرى الأمور لتبين لها أن ( الرجل ) أيضًا قد يتصادف أن تضار المرأة بالارتباط به ، فلم خصت المرأة في الجاهلية باعتقاد الشؤم فيها ؟ ليس لذلك تفسير صحيح إلا بأن هذه الجاهلية كانت تنزل المرأة في كافة أحوالها منازل الهوان والدونية والمسؤولية الأصلية عن كل شر ، وكان لهذه العقيدة الباطلة روافدها المتسربة إلى عرب الجاهلية من الديانات الأخرى التي عرضنا لها في القسم الأول من هذه الدراسة . حيث كان اليهود يعيشون بين ظهرانهم ، وكان للنصارى تجمعات في تغلب وغيرها .

وقد حرر الإسلام المرأة من كل تلك العقائد الباطلة ، كما حرر الرجل من خطأ اعتقادها .. ولله الحمد والمنة .

## - 8 -

ماذا بقي من النصوص بعد ذلك في قضية المرأة ؟ .

بقيت نصوص في أمور جزئية يرجع اختصاص المرأة فيها بحكم إلى طبيعة أنوثتها واختلافها عن الرجل :

فممارسة القتال ( حين تدعو الضرورة إليه ) أصلاً على الرجل ، لكن لو اجتاحت العدو بلاد المسلمين فقد وجب عليهم جميعاً أن يقاتلوه بكل ما عندهم من قوة وسبيل ، وهذا الحكم شامل لكل قادر عليه من المسلمين والمسلمات .

ومع هذا فإن للمرأة أن تخرج للقتال إذا أذن لها زوجها ( لو كانت زوجة ) أو كانت معه ، وكان الحال بحيث تؤمن فيه الخلوة ومضار الاختلاط بين الجنسين ، كما كان الحال في خروج بعض صحابيات النبي ﷺ - في عهده وبعده ، لمداواة الجرحى والإشراف على المؤن ، ومباشرة بعض أعمال القتال أحياناً .. وكان ذلك في إطار القيم الإسلامية الصحيحة حيث لا تبرج ، ولا خلاعة ، ولا انفلات في القول أو الفعل ، وبحيث يخلص عمل الرجال وعمل النساء لوجه الله تعالى وفي سبيل نصرته دينه .

وفي هذا كله وردت الأحاديث الصحيحة .

فمن ذلك ما رواه البخاري في صحيحه ( باب فضل الجهاد والسير ) أن عائشة ( رضي الله عنها ) قالت : يا رسول الله ، ترى الجهاد أفضل العمل ، أفلا نجاهد ؟ قال : « لكن أفضل الجهاد حج مبرور » ، وفي مقابل هذا يروى عن أبي هريرة أن رجلاً سأل النبي ﷺ فقال : دنني على عمل يعدل الجهاد ؟ قال : « لا أجده » أي بالنسبة للرجل . كذلك روى البخاري وغيره عن أنس بن مالك ( خادم رسول الله ﷺ ) قال : كان رسول الله ﷺ يدخل على أم حرام بنت ملحان ، فتطعمه - وكانت تحت عبادة بن (1) الصامت - فدخل عليها رسول الله ﷺ ، فأطعمته وجعلت تغلي رأسه ، فنام رسول الله ﷺ ، ثم استيقظ وهو يضحك ، فقالت : وما يضحك يا رسول الله ؟ قال : « ناس من أمتي اعرضوا علي غزاة في سبيل الله يركبون ثبج (2) هذا البحر ملوكاً على الأسرة - أو مثل الملوك على الأسرة » قالت : يا رسول الله ، ادع الله أن يجعلني منهم فدعا لها رسول الله ﷺ .... فركبت البحر في زمان معاوية بن أبي سفيان ، فصرعت عن (دابتها حين خرجت من البحر ، فهلكت ( صحيح البخاري ، باب فضل الجهاد والسير ، باب الدعاء بالجهاد والشهادة للرجال والنساء ) ولذلك بوب البخاري أيضاً ( باب جهاد النساء ) و ( باب غزو المرأة في البحر ) .

وكان ﷺ إذا أراد أن يخرج للغزو أقرع بين نسائه « فأيتهن يخرج سهمها خرج بها » ( وكان يفعل ذلك بعد ما أنزل الحجاب على نسائه ﷺ ) ( صحيح البخاري ، باب حمل الرجل امرأته في الغزو دون بعض نسائه ) .

كما يروي البخاري وغيره عن أنس ( رضي الله عنه ) قال : لما كان يوم أحد انهزم الناس عن النبي ﷺ ، ولقد رأيت عائشة بنت أبي بكر وأم سليم وإنهما لمشمترتان أرى خدماً (3) سوقهما تنقزان القرب ، وقال غيره : تنقلان القرب على متونهما ، ثم تفرغانه في أفواه القوم ، ثم ترجعان ، فتملاّنها ، ثم تجيئان تفرغانها في أفواه القوم ( باب غزو النساء وقتالهن مع الرجال ) وكانت غزوة أحد في العام الثالث للهجرة ، قبل أن يفرض الحجاب على نساء النبي ﷺ في العام الخامس للهجرة ، كما مر في تولي المرأة الولايات العامة في الفصل الخامس من هذا القسم .

(1) وكانت خالة أنس بن مالك أيضاً ( أسد الغابة 317/7 ) .

(2) وسط هذا البحر ، وفي رواية بعدها للبخاري : ( يركبون البحر الأخضر في سبيل الله ) .

(3) الخللخال .

كذلك روي عن عمر ( رضي الله عنه ) أن أم سليط الأنصارية كانت تخيط للمسلمين القرب يوم أحد ( صحيح البخاري ، باب حمل النساء القرب إلى الناس في الغزو ) وكانت أم سليط ممن بايع رسول الله ﷺ ( السابق ) .

كما يروي عن الربيع بنت معوذ قالت : « كنا مع النبي ﷺ نسقي وندوي الجرحى ، ونرد القتلى إلى المدينة » وفي رواية أخرى عنها : « كنا نغزو مع النبي ﷺ ، فنسقي القوم ، ونخدمهم ، ونرد الجرحى والقتلى إلى المدينة » ( صحيح البخاري ، باب مداواة النساء الجرحى في الغزو ، وباب رد النساء الجرحى والقتلى ) .

وقد نهى رسول الله ﷺ عن قتل النساء والصبيان ( باب قتل النساء ، وقتل الصبيان في الحرب ، في صحيح البخاري ) وذلك لأنهما لا يقاتلان المسلمين ، فإذا قاتلوا مثل الرجال أخذوا حكمهم .

وأيضًا يروي البخاري في ( باب أمان النساء وجوارهن ) عن أم هانئ ابنة أبي طالب ( عم النبي ﷺ ) قالت : ذهبت إلى رسول الله ﷺ عام الفتح ، فوجدته يفتسل - وفاطمة ابنته تستره - فسلمت عليه فقال : « من هذه ؟ » قلت : أنا أم هانئ بنت أبي طالب ، فقال : « مرحبًا بأم هانئ » ، فلما فرغ من غسله قام فصلى ثمان ركعات ملتحفًا في ثوب واحد ، فقلت : يا رسول الله ، زعم ابن أمي علي أنه قاتل رجلًا قد أجرته ، فلان ابن هبيرة ، فقال رسول الله ﷺ : « قد أجرنا من أجرته يا أم هانئ » وكان ذلك ضحى (1) .

ولعل في النصوص السابقة وما يماثلها ما يؤكد ما قررناه في أكثر من موضع في هذه الدراسة ، من مشاركة أعداد كبيرة من الصحايات في مختلف أنشطة السلم والحرب والحياة الاجتماعية والدينية ، جنبًا إلى جنب مع الرجل ، في إطار الضوابط الإسلامية . ومن أحكام المرأة في ( العبادات ) أنه ليس على النساء أذان ولا إقامة ، وأن المرأة لا تؤم الرجل بحال في فرض ولا نافلة في قول عامة الفقهاء ، وأن صلاة الجمعة لا تجب على النساء . وقد انبنى على اختصاص المرأة بالحيض والنفاس أنها تترك الصلاة والصيام فيهما ، وعليها بعد ذلك أن تقضي الصيام ، ولا تقضي الصلاة .

وهذه الأحكام كلها ثابتة بنصوص قولية مشهورة ، وبالتابع المستمر دون تغيير عما كان الأمر عليه في عهد النبي ﷺ (2) .. جيلًا بعد جيل .

(1) وأيضًا ( صحيفة علي بن أبي طالب ) ص 66 .

(2) انظر كتب السنة في العبادات ، وكذلك كتب الفقه .. والتابع العملي المستمر المجمع عليه أقوى من كل دليل قولي .

كذلك فإن من أحكامها في ( الجناية ) عليها أنه في القصاص يقتل بها الرجل إذا قتلها بما يستوجب معه القصاص ، وهذا ما يراه جمهور العلماء استناداً إلى أدلة من القرآن وصحيح السنة ، وفي مقدمتها قوله تعالى (1) : ﴿ وَكَفَّيْنَا عَنْهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالْيَسْنَ بِالْيَسَنِ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ .. ﴾ ( المائدة 45 ) ، يروي ابن كثير في تفسير الآية « وقد احتج الأئمة كلهم على أن الرجل يقتل بالمرأة بعموم هذه الآية الكريمة ، وكذلك ورد في الحديث الذي رواه النسائي وغيره أن رسول الله ﷺ كتب في كتاب عمرو (2) بن حزم ( أن الرجل يقتل بالمرأة ) (3) وفي الحديث الآخر : « المسلمون تتكافأ دماؤهم » (4) . وهذا قول جمهور العلماء » (5) .

وهذا الحكم انعكاس واضح لما قرناه في القسم الأول من التساوي الطبيعي في أصل الخلق بينهما .

أما في القتل الخطأ وما يأخذ حكمه شرعاً مما تجب فيه الدية فهناك اتفاق (6) على أن دية المرأة على النصف من دية الرجل ، وليس سبب هذا هو الإقلال من قيمتها أو الزاوية بها على أي نحو ، فقد انتبه العلماء في القديم والحديث إلى أن ( الدية ) على وجه العموم ليست إلا تعويضاً مالياً لورثة المقتول عما أصابهم من نقص بسبب فقد مورثهم ، وهذا النقص يختلف مقداره عند فقد ( الرجل ) الذي تجب عليه النفقات عادة في الشريعة ، عنه عند فقد المرأة التي لا تجب عليها نفقات عادة للأسرة - مهما بلغ ما تملكه من مال -

(1) وما يرد في القرآن الكريم من شرائع الأمم السابقة فهو شريعة لنا ما لم يرد معه ما يبين عدم تكليفنا به .  
« وهذا هو المشهور عند الجمهور » تفسير القرآن العظيم 112/3 .

(2) استعمله رسول الله ﷺ على أهل نجران ، وكتب لهم كتاباً فيه الفرائض والسنن والصدقات والديات (أسد الغابة 214/4) .

(3) النسائي ، كتاب القسامة ، باب ذكر حديث عمرو بن حزم .

(4) النسائي ، كتاب القسامة ، باب سقوط القود من المسلم للكافر . وابن ماجه ، كتاب الديات ، ومسند أحمد عن علي ( رضي الله عنه ) 199/1 ، 122 وصحيفة علي بن أبي طالب عن رسول الله ﷺ ص 14 ، 75 .

(5) تفسير ابن كثير 113/3 وقد عقد البخاري في كتاب الديات ، باب قتل الرجل بالمرأة ، وكذلك مسلم ، في كتاب القسامة ، باب ثبوت القصاص في القتل بالحجر وغيره من المحددات والمقتلات وقتل الرجل بالمرأة .

(6) بداية المجتهد 378/2 ، لكن راجع : المغني 197/7 فقيه قول يرويه ابن قدامة عن ابن علي والأصم قال : دية المرأة مثل دية الرجل لحديث : « في نفس المؤمنة مائة من الإبل » لكن الراجح هو ما عليه الجمهور ، وانظر :

المهذب 198/2 وشرائع الإسلام 247/4 .

فليست المسألة هنا نقص قيمة نفس المرأة عن نفس الرجل ، فقد رأينا أن الشريعة توجب القصاص في النفس بين الرجل والمرأة على قدم المساواة حينما يكون الأمر هو تقدير قيمة النفس البشرية ، فهنا يرد التساوي بينهما ويجب شرعاً ، أما حينما يكون الأمر أمر تقدير ما أصاب الأسرة من نقص وخسارة بسبب فقد واحد منهما ( بطريقة لا توجب القصاص ، وإنما توجب تعويضاً مالياً لهم عن فقده ) فلا بد من أن يدخل في تقدير ذلك مدى الالتزام الذي كان يلتزم به فقيدهم تجاههم - وهو ما يختلف فيه قطعاً التزام : من الرجل والمرأة بالنفقة تجاههم - ولا يحتاج على هذا بفقد الأمور المعنوية لأننا هنا لا نتكلم عن قتل عمد ، إنما نتكلم عن حادث وقع بطريق الخطأ ( أو ما نزل منزلته ) .

فحكمة الشريعة هنا في التفرقة بين ( القصاص ) و ( الدية ) واضحة جلية لكل ذي عقل .

وقد طعن في هذه التفرقة بعض الملاحدة وأعداء الإسلام ، واعتبروا أنها دليل على تناقض الشريعة وإهدار منزلة المرأة .

ولا تناقض في الحقيقة ولا إهدار ، بل هي الحكمة المنزهة ؛ لأنها تقدير العزيز الحكيم العليم على لسان (1) رسول الله ﷺ . ونستدل على ذلك بثلاثة أدلة :

الأول : أن الشريعة الإسلامية لم تنفرد بهذه التفرقة ، ذلك أن القوانين الوضعية ( التي لم تلغ عقوبة الإعدام على القتل العمد بشروطه ) تعاقب بها على « قتل النفس عمداً مع سبق الإصرار على ذلك أو التردد » ( مادة 230 في قانون العقوبات المصري مثلاً ) ، لكنها في القتل الخطأ - أو غير المستوجب للإعدام بشروطه ( تحيل دعاوى التعويض ( المقابل للدية ) إلى قاضي الموضوع ليقدره بناء على حجم الخسارة والنقص للذين لحقوا بالورثة بسبب فقد فقيدهم .. فما الذي فعلته الشريعة ( في حقيقة الأمر ) غير مراعاة ذلك ؟ .

لكن الأمر حين يأتي عن طريق الفكر الوضعي فهو على أعين هؤلاء الطاعنين ورءوسهم ، بخلاف ما لو أتى به الإسلام ! .

والثاني : أن الإسلام لم يفرق في ( دية الجنين ) بين كونه أنثى أو ذكراً ، حيث قضى فيه ( بغرة عبد أو أمة ) (2) وعلة عدم هذه التفرقة أن الجنين ( ذكراً كان أم أنثى ) لم

(1) كما ورد في كتاب عمرو بن حزم مثلاً : المغني 797/7 .

(2) وردت في ذلك أحاديث متفق على صحتها في البخاري ، كتاب الديات ، باب جنين المرأة ، ومسلم ، كتاب القسامة ، باب دية الجنين ووجوب الدية في قتل الخطأ وشبه العمد على عاقلة الجاني .. وغيرهما .

يكن قد دخل بعد في المسؤولية عن نظام النفقات في الأسرة ، لأنه لم يولد حيًا <sup>(1)</sup> - حتى يصبح بعد ذلك كاسبًا - فحكمه على التساوي الأصلي بين الذكر والأنثى في النفس ، وإن كان في الديات ، فليتأمل ! .

والثالث : أن من أعظم ما انفردت به الشريعة الإسلامية - فيما نعلم - أن جعلت دية القتل الخطأ ( وما في حكمه من غير العمد الذي يجري فيه القصاص ) على عاقلة الجاني ، أي قرابته بنظام خاص .

وفي بعض القضايا التي قضى فيها النبي ﷺ بغرة على عاقلة الجاني اعترض واحد منهم على ذلك بقوله : « أندي ما لا طعم ولا شرب ، ولا صاح ولا استهل ، فمثل ذلك يطل » <sup>(2)</sup> فزجره النبي ﷺ بأن هذا يشبه سجع الكهان في الجاهلية ! وقد هدم الإسلام أمورها وكهانتها ( روى هذا مسلم وأحمد وأبو داود والنسائي .. ) <sup>(3)</sup> .

وللإمام محمد بن علي الشوكاني ( ت 1255 هـ ) تقرير ممتاز - مع وجازته - يشرح فيه معنى العاقلة ، ويبين حكمة الشريعة في تضمينها دية الخطأ وما يأخذ حكمه ، يقول : « العاقلة ( بكسر القاف ) جمع عاقل وهو دافع الدية ، وسميت الدية عقلاً تسمية بالمصدر ؛ لأن الإبل <sup>(4)</sup> كانت تعقل بفناء ولي المقتول ، ثم كثر الاستعمال حتى أطلق العقل على الدية ولو لم تكن إبلاً .

وعاقلة الرجل قرابته من قبل الأب ( وهم عصبته ) وهم الذين كانوا يعقلون الإبل على باب ولي المقتول .

وتحميل العاقلة الدية ثابت بالسنة ، وهو إجماع أهل العلم كما حكاه في ( الفتح ) .

وتضمن العاقلة مخالف لظاهر <sup>(5)</sup> قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴾

(1) وكما يقول النووي : « وافق العلماء على أن دية الجنين هي الغرة ، سواء كان الجنين ذكراً أو أنثى . قال العلماء : وإنما كان كذلك لأنه قد يخفى فيكثر فيه النزاع فضبطه الشارع بضابط يقطع النزاع .. وسواء كان خلقه كامل الأعضاء ، أو ناقصها ، أو كان مضطرباً تصور فيها خلق آدمي ، ففي كل ذلك الغرة بالإجماع .... واعلم أن المراد بهذا كله إذا انفصل الجنين ميتاً » شرح النووي على مسلم 253/4 .

(2) يهدر ، وقوله في العبارة ( أندي ؟ ) أي : أندفع دية ؟ .

(3) نيل الأوطار 227/7 .

(4) وهي التقدير الأصلي للدية ، انظر كتابي ( منهج عمر بن الخطاب في التشريع ) ص 213 - 220 .

(5) لأن عاقلة الجاني لم تسهم في الجناية نفسها على أي نحو .



(فاطر 18) فتكون الأحاديث بتضمنين العاقلة مخصصة لعموم الآية لما في ذلك من المصلحة ؛ لأن القاتل لو أخذ بالدية لأوشك أن تأتي على جميع ماله <sup>(1)</sup> لأن تتابع الخطأ لا يؤمن ، ولو ترك بغير تغريم لأهدر دم المقتول .. وعاقلة الرجل عشيرته فيبدأ بفخذه الأدنى ، فإن عجزوا ضم إليهم الأقرب فالأقرب المكلف ، الذكر ، الحر ، من عصابة النسب .. ثم في بيت المال <sup>(2)</sup> .

ففرض دية الخطأ ( وما ينزل منزلته ) على العاقلة ضمان لعدم إهدار دم المقتول <sup>(3)</sup> خطأ ، ومراعاة لوجوب تعويض أسرته عما لحقهم من نقص بسبب فقد . ونفس هذه المراعاة هي التي اعتبرها الإسلام في التفاوت في مقدار دية كل من الرجل والمرأة بناء على ما عهد به إلى كل منهما في نظام النفقات الإسلامي .

وقد أشرنا في الدليل الأول إلى النظم القانونية الوضعية التي تعمل بعقوبة الإعدام ، أما النظم التي ألغتها فتحيل مسألة التعويض أيضًا إلى قاضي الموضوع ليحدده بناء على ما نزل بالورثة من نقص وضرر بفقد مورثهم ، وكذلك تفعل النظم الوضعية في القتل والإصابات الخطأ ، فمبدأ التفاوت في تقدير الدية إذن لم ينفرد الإسلام به ، إنما الفارق الأساسي في هذا بينه وبين النظم الوضعية هو أن ( الديات ) أمور حددها الإسلام نصًا ، على حين تركت القوانين الوضعية ما يقابله من التعويض للقاضي الذي ربما ألزمته بحد أدنى وحد أعلى له ، وربما تركت له الأمر مطلقًا .

أما ما أوردناه في الدليل الثاني من عدم التفرقة في دية الجنين بين الأنثى والذكر فهو دليل قاطع على أنه حين يكون المقصود هو ( النفس البشرية ) فإن الإسلام يسوي عندئذ بينهما تسوية كاملة . وقد تأكد هذا أيضًا بحديث « المسلمون تتكافأ دماؤهم » أي تتساوى ، ويقتل الرجل قصاصًا بالمرأة .

وأما ما ورد في الدليل الثالث من جعل الإسلام دية الخطأ وما في حكمه على العاقلة - فهو نوع من التكافل الاجتماعي بين أقارب العصابات ؛ لضمان أداء الدية إلى ورثة المقتول وعدم إهدار دمه حين يكون الجاني أو المتسبب فقيرًا - وهو معظم الحالات لعظم مقدار الدية كما سيأتي - ثم هو توزيع للغرم على مجموعة من الناس كي تخفف مؤنته . وقد راعت الشريعة فيه أمرين هامين أيضًا - كما ورد في تقرير الشوكاني - :

(1) لو كان يتسع لها أصلًا . (2) نيل الأوطار 243/7 .

(3) لو فرضت الدية في مال الجاني أو المتسبب في القتل ، وكان ماله قليلًا ، أو كان معدمًا .

الأول : أن عصبية الرجل هم قراباته من قبل الأب خاصة ، وقد أعفيت القرابات من ناحية الأم في إشارة واضحة إلى اختصاص الذكورة بالنفقات والغرامات المالية .  
والثاني : أن الذين يسهمون فيها هم كل مكلف ( ذكر ) تأكيداً للإشارة السابقة الواضحة .

ونضيف إلى ذلك أن مقدار الدية في الإسلام يمثل - في كل زمان ومكان - مبلغاً كبيراً من المال ، وذلك أننا لو أتينا إلى تقديرها بالذهب ( وهو أقرب التقديرات الشرعية ؛ لأن يعمم على الناس ) لوجدنا أن رسول الله ﷺ أوجبها - في كتاب عمرو ابن حزم - ( على أهل الذهب ألف دينار ) <sup>(1)</sup> ، ومعلوم أن الدينار ( أو المئقال ) الذي كان يتعامل به في عهد النبي ﷺ كان يزن أربعة جرامات وربع <sup>(2)</sup> ، وعلى هذا يكون مقدارها ذهباً أربعة كيلو جرامات وربع ، وهو مقدار لا يستهان به في أي عصر ، وكذلك لا يستهان بنصفه .

.. ومن مجموع ما سبق تبين حكمة الشريعة فيما عرضنا له من حكم الدية ، وأن هذه الشريعة تجرى على نسق واحد لا تناقض فيه ولا اختلاف ولا ظلم ، إنما هي النظرة المتكاملة الحكيمة التي تضع كل شيء في نصابه ، على وفق علم الحكيم الخبير .. كما قال تعالى : ﴿ وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا ﴾ ( الفرقان 33 ) .  
ولله المثل الأعلى ، وله الحجة البالغة .

---

(1) رواه النسائي ، وابن خزيمة ، وابن حبان ، والحاكم ، والبيهقي .. وغيرهم ، وصححه جماعة من أئمة الحديث منهم أحمد والحاكم وابن حبان والبيهقي .. ( نيل الأوطار 213/7 ) .  
(2) وهو أيضاً وزن الدينار البيزنطي الذي كان مستعملاً في تلك العصور كما تذكر ( دائرة المعارف الإسلامية ) .



## الخاتمة

### عود على بدء

.. وهكذا طوفنا في أحكام المرأة في الإسلام من منطلق تجلية حقيقة مكانتها ومنزلتها فيه ، فما الذي وجدناه من ذلك في هذه الأحكام ؟ .

لقد تبين لنا - بصورة مفصلة بعد التحليل والمقارنة والاستدلال - أن ما وصلت إليه البشرية - في مسيرتها الطويلة - من مكاسب ( حقيقية ) للمرأة ( من حيث كرامتها الإنسانية وشخصيتها المتميزة ) قد تضمنته نصوص الإسلام في القرآن الكريم والسنة الصحيحة والقواعد والمقاصد العامة المقررة منذ أكثر من أربعة عشر قرناً .

بل إنه مما تبين لي واضحاً جلياً أنه لا شيء في هذه النصوص والقواعد والمقاصد يعوق مسيرة المرأة نحو مزيد من الأخذ بأسباب الكرامة الإنسانية ( في أعلى صورها وتصوراتها ) ، بل إن مجموع ما تضمنه ( الإسلام الصحيح ) هو - وحده - الصالح لقيادة مسيرتها في هذا الطريق نحو آفاق أرقى ، بشرط واحد هو أن نتفق على مفهوم واضح جلي صحيح الميزان لمفهوم مصطلح ( الكرامة الإنسانية ) .. ذلك أننا لن نتفق أبداً مع هؤلاء الذين يرون أن من مفهومه أن تنظر المرأة إلى ذاتها - وينظر الرجل إليها - على أنها وجه جميل وجسد مثير يستخدمها ( تجار الأنوثة ومستثمريها ) في مؤسسات إعلانية وإعلامية ، وتجارات ومنظمات هائلة تنطلق تجاراتها وفلسفتها وتدور حول جسد المرأة ، بحيث تختلط فيها الجريمة المنظمة بالدعارة المدروسة ، لتنتشر في أنحاء ( العالم المتقدم ) ، وتدر أرباحاً بمئات البلايين - مما فصلنا الكلام فيه شيئاً ما في أواخر ( الفصل السادس ) عن ( اللباس والزينة ) (1) .

كذلك فإننا لن نتفق أبداً مع اللاتي والذين يرون أن ( الشيوعية الجنسية المختلطة بين الذكور والإناث من البشر ) أكثر رقياً وتقدماً من أن تعيش زوجتان مع رجل واحد في

(1) من أعجب ما يتردد كثيراً في كتب وصحف ومنشورات بعض المروجين لهذه الفلسفة في النظر إلى المرأة وتقدمها أنهم يطلقون على ( الدعارة ) أي احتراف المرأة - أو امتنانها - الزنى من أجل كسب المال أنها ( أقدم مهنة في تاريخ البشرية ) ! ولست أدري : من أين أتوا بهذه ( المعلومة ) ؟؟ عاصروا ذلك ؟؟ أم كتبوه ليسهل على المرأة الحفيدة أن تقوم بما قامت به جدتها العليا ( في زعمهم ) ؟؟ وأين في هذا ما ذكره الله تعالى عن آدم وزوجه وأبنائه وأزواجهم ؟؟

زوجية مشروعة ! ولا مع اللاتي والذين يرون أنه أفضل للرجل المتزوج أن يزني بمائة عشيقة من أن يتزوج زوجة أخرى على سنة الله ورسوله ﷺ (1).

كذلك لن نتفق أبدًا في معيار النظر إلى إنسانية المرأة وريقها مع هؤلاء الذين يسخرون من التعبير القرآني الجليل ﴿مَتْنٌ وَتَلَتْ وَرَبِّعٌ﴾ (النساء 3) ليشيروا المرأة المسلمة المثقفة المعاصرة بأن خلاصها وتحقيق كرامتها منحصر في تقليد عالم المرأة الغربية (ونماذج المرأة في هذا العالم هن الأميرة فلانة والليدي فلانة والفنانة الكبيرة المبدعة فلانة) التي تغير كل منهن - وهي زوجة وأم - عشاقها من الرجال علنًا - وأمام رصد كافة أجهزة الإعلام - كما تغير ثيابها .. والتي لاتستشعر الواحدة منهن شيئًا من الحياء أو الندم حين يبيع عشيقها أدق أسرار العلاقة المحرمة بينهما مقابل المال ؛ لتنشر على الناس جميعًا ، بل تعلق علنًا على ذلك بأنها كانت ( تعبه ) فكيف ( خانها ) ؟

كذلك فإننا لن نتفق أبدًا مع هؤلاء الذين يرون أن القرآن والإسلام انتهى دورهما منذ زمن بعيد على الساحة البشرية ، حيث كانا ( مرحلة تاريخية ) في مسيرة الإنسان نحو الرقي والتقدم ، تجاوزتها هذه المسيرة بقرون ، فأصبحت قيمهما ( رجعية إلى الماضي ) و ( ردة إلى العصور الوسطى المتخلفة ) ! وقد بلغ من إغال بعض هؤلاء في الكفر بالقرآن والإسلام والعداوة لهما بكل طريق أن الواحد منهم لم يعد يتكلم عن ( التنوير ) إلا قاصدًا به ( بث كل ما يتوهم أنه يهدم القرآن والإسلام في عقول وقلوب المسلمين ، بخاصة الشباب والمرأة ) ، ولم يعد يتكلم عن ( الإلزام ) إلا قاصدًا به ( الإسلام ) !

وصدق الله تعالى : ﴿ وَنُزِّلَ مِنَ الْفُرْقَانِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ وَلَا يَزِيدُ الظَّالِمِينَ إِلَّا خَسَارًا ﴾ (الإسراء 82) ﴿ قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ آمَنُوا هُدًى وَشِفَاءٌ وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِي آذَانِهِمْ وَقْرٌ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى أُولَٰئِكَ يُنَادَوْنَ مِن مَّكَانٍ بَعِيدٍ ﴾ (فصلت 44) .

لن نتفق أبدًا مع هؤلاء جميعًا ، ولا مع الذين يرون في تمسك الفتاة المسلمة بعذريتها وشرفها ( تخلقًا ورجعة إلى الماضي ) ، ولا مع الذين يحضون المرأة المسلمة على أن

(1) راجع مثلاً : خاتمة قضية ( تعدد الزوجات ) في هذه الدراسة وأماكن أخرى منها .

(2) وقد لفت نظري لذلك أحد الأصدقاء قتيبي لي في أكثر من مقال كتبه هؤلاء أن الملاحظة مطردة ، وأنه لو وضعنا كلمة ( الإسلام ) محل كلمة ( الإلزام ) فيما يكتبون وينشرون لاستمر كلامهم في سياق ! . وقد أشرت في ثنايا هذه الدراسة - إلى بعض ما يلفطون به في قضية المرأة .

تكشف عن جسدها لتكون ( فاتنة للرجال ) ولو كانت ( جدة في الستين ) كما يقولون ، ولا مع الذين يقولون إن الإنسان يملك جسده ، وهو حر مطلقاً فيما يفعله به .. أعنى هؤلاء الذين يقيمون لشبابنا من الجنسين قدوات من أفراد خلقهم الله تعالى رجلاً ، لكن الواحد منهم يسلك سلوك المرأة بدعوى أنه يريد أن يستشعر أعمق أحاسيسها ليستطيع التعبير عنها ( فنياً ) ! كما يتخذون من مخلوقات خلقها الله تعالى نساء ، لكنها تعيش وتسلك <sup>(1)</sup> مسالك الرجال تحت شعارات مختلفة .

.. لن نتفق مع هؤلاء جميعاً حول مفهوم مصطلح ( الكرامة الإنسانية ) ، لا بالنسبة للمرأة ، ولا بالنسبة للرجل ؛ لأن الخلاف بيننا وبينهم ليس مجرد اختلاف في قضية فكرية أو خلقية ، بل هو اختلاف جذري أصولي عقدي ، لا سبيل معه إلى اللقاء على أي نحو ؛ إذ هو التناقض المطلق ! فما نراه نحن شرقاً وكرامة وخيراً ونوراً ورحمة ، يرونه هم هواناً وهبوطاً وشرّاً وظلمة وغلظة ، فكيف نلتقي على مفهوم موحد أو كلمة سواء ؟! وكيف يمكن أن نلتقي في المفاهيم الأساسية ونحن نعتقد أن ( القرآن ) هو كلام الله المعجز المحكم الذي ﴿ لَا يَأْتِيهِ الْبُطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾ ( فصلت 42 ) وهم يعتقدون - وبعضهم يجهر بذلك صراحة - أنه نص بشري ( أنتج ) في شبه الجزيرة العربية في القرن السابع الميلادي يحتوي على تصورات الجماعة العربية في الكون والحياة ويتضمن أساطيرهم الجاهلية .... إلخ <sup>(2)</sup> . وبعضهم الآخر يصرح بأن تشريعاته لم تكتمل في عصر الرسالة - بخاصة التشريعات المتصلة بالمرأة من ميراث وزواج وطلاق - ولم يستكمل ( حتى الآن ) مسيرته المرسومة له ، ولم يصل فيها إلى مرحلة الإنصاف والتكريم الكلي لها ، وأنه لا سبيل إلى الوصول لذلك إلا بنقض بعض آياته وإلغائها ونسخها <sup>(3)</sup> ، بخاصة الآيات التي تثبت فارقاً - أي فارق - بين الجنسين في أي مجال .

كذلك نحن نعتقد أن ( النبي ﷺ ) هو الرسول الخاتم إلى البشرية ، المعصوم في تبليغه للوحي ، الذي لا ينطق عن الهوى ، والذي جعل الله تعالى طاعته طاعة له ،

(1) راجع ما أوردناه من ذلك في الفصل السابع من القسم الثاني ( حق التربية والتعليم ) ، وفلسفة الـ ( unisexual ) .

(2) راجع كتابي ( مدخل إلى الدراسات القرآنية ) ص 295 - 331 في عرض كلامهم ، ونقضه .

(3) انظر ما أوردناه من ذلك في الفصلين الثالث والرابع من ( القسم الثاني ) في الميراث ، وتعدد الزوجات .

وألزمنا بذلك إلزاماً مطلقاً ، فما صح عنه من سنته ( بحسب مقاييس علماء الحديث في ذلك - وهي أدق مقاييس للصحة عرفتها البشرية في توثيق النصوص ) لم يسع مسلماً مخالفته أو ابتغاء الهدى في غيره .. وهم لا يلتزمون بذلك - ولا يرونه لازماً - ولا يتخذون منه ﷺ قدوتهم - كما أمر الله تعالى - لكنهم يعرضون له باستهانة لا تخلو أحياناً من شيء من السخرية الخفية أو الظاهرة ! كما أنهم لا يخلون كلامهم من شيء من الاتهام لصحابته الكبار ! .

فإذا كان النبي ﷺ قد اعتبر أن لقب ( عبد الله ورسوله ) يتضمن (1) منتهى التشريف والتكريم له ﷺ - فإن واحداً من هؤلاء ( لا يرتضي ) أن تكون علاقة الله بالإنسان هي علاقة السيد الأمر بالعبد المطيع (2) الذي لا يتوقع منه سوى ( الإذعان ) . وإذا كان النبي ﷺ قد قال : « لا تسبوا أصحابي ، فلو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه » ( صحيح البخاري ، كتاب المناقب ، باب قول النبي : « لو كنت متخذاً خليلاً » ورواه أيضاً مسلم ، وأحمد ، وأبو داود ، والترمذي ، فهو في أعلى مستويات الصحة ) فإن هذا نفسه لم يترك مناسبة إلا انتهزها لتحقير الصحابة واتهامهم بالعصية الجاهلية القرشية ويقول عن ( اجتماع السقيفة ) بين المهاجرين والأنصار ( الذي تم عقب وفاة النبي ﷺ ) إنه في هذا الاجتماع « تم تدشين السيطرة القرشية على الإسلام والمسلمين » (3) . ويقول : « ولا نغالي إذا قلنا : إن تثبيت قراءة النص (4) الذي نزل متعدداً في قراءة قريش كان جزءاً من التوجيه الأيديولوجي للإسلام لتحقيق السيادة القرشية » (5) .

.. وقد ضربنا الأمثلة السابقة لنستدل منها على أن منطلقات هؤلاء مخالفة ( إلى حد التناقض ) لما نصدر عنه . وقد سبق أن حذرت مفكري الإسلام ومنظريه من نزعة الصدور عن الرغبة في التوافق والتقارب مع هؤلاء الذين يختلفون معهم إلى هذا الحد الجذري ، وقلت « إن القضية عندئذ ليست قضية ( تشدد ) و ( تساهل ) ، وإنما هي

(1) حيث قال ﷺ : « لا تطروني كما أطرت النصارى ابن مريم ، فإنما أنا عبده ، فقولوا : عبد الله ورسوله » ( صحيح البخاري ، كتاب أحاديث الأنبياء ، باب واذكر في الكتاب مريم ) .

(2) الإمام الشافعي وتأسيس الأيديولوجية الوسطية ص 103 - 104 .

(3) السابق ص 57 .

(4) القرآن .

(5) الإمام الشافعي ص 15 وقد كتبت عنه تقريراً كشف عما فيه ، ونقضه وبين جهل كتابه بالأساسيات التي تقوم عليها موضوعاته .

قضية ( حق ) و ( باطل ) .. والواجب على المجتهد المسلم أن يقرر الحق في ذاته كما يبدو له بحسب وسعه ، عملاً بقوله تعالى : ﴿ وَقُلِ الْحَقُّ مِن رَّبِّكَمَّ فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاءَ فَلْيُكْفُرْ ﴾ ( الكهف 29 ) . كذلك قلت : « وأما فيما يتصل بالرغبة في السلامة من أذى التيارات الحريضة على استمرار أوضاع المسلمين بعيدة عن الشريعة الإسلامية - فلسنا ننكر أو نجهل أو نماري في أن لهؤلاء أقلاماً قوية ومراكز ومؤسسات ثقافية متعددة في معظم بلاد المسلمين مجندة للعمل المخطط المدروس بذكاء ، هذه الأقلام والمراكز مختلفة فيما بينها في قضايا كثيرة ، بيد أنها متفقة تماماً على العمل على ألا يعود المسلمون إلى شريعتهم ، وجهودهم في هذا متآزرة ، ووسائلهم تسلك طرقاً مباشرة وغير مباشرة ، منها محاولة إيقاع السوء - بوسائل غاية في الخبث - بكل من يتصدى لهم أو يعمل على عودة المسلمين إلى دينهم ... إلخ » <sup>(1)</sup> .

وقد أكد عندي صواب ما كتبه من عشرين عاماً ما قرأته من ( سخرية ) ظاهرة أو خفية كتبها بعض المخالفين يصفون محاولات التقارب والتوافق من بعض مفكري الإسلام بأنها نوع من الحذقة ! وقد سبق أن أشرت في ذلك إلى ما كتبه الدكتور زكي نجيب محمود ( مثلاً ) ساخراً مما دعاه « نشاط المتحذقين في جمع قول من هنا وقول من هناك ، وحكمة من هنا وحكمة من هناك ، ومثل من هنا ومثل من هناك - ليدلوا بذلك على ما كان للمرأة العربية من مكانة ... » <sup>(2)</sup> . والحذقة إظهار الحذق ، أو ادعاء أكثر مما عنده كتحذلق <sup>(3)</sup> ، أي أن هؤلاء - فيما يرى الدكتور زكي - يبالغون في حقيقة ما عندهم ، ويتعسفون في استخلاص النتائج الكبيرة من وقائع صغيرة لا تؤدي إليها متظاهرين بالبراعة .

ولسنا - والحمد لله - من هؤلاء المتحذقين ، كما أننا أيضاً لسنا من هؤلاء الذين يمسوا من أن يكون خلاص المرأة - أو البشرية بعامه - في الإسلام ، فولوا وجوههم - ودعوا الناس - شطر غيره ؛ لأنهم لم يفقهوه ﴿ وَلِكُلِّ وِجْهٌ هُوَ مُوَلِّهُ ﴾ ( البقرة 148 ) . ونضيف إلى ذلك أننا نعلم يقيناً أنه مهما بلغت وثاقة العقيدة في القلب ، وانضم إليها الإخلاص والبراعة في عرض أسباب وثاقتها ، وتأكد ذلك كله بأقوى البراهين العقلية

(1) نحو وجهة إسلامية في التنظيمات الاقتصادية المعاصرة ص 164-165 ، مجلة ( أضواء الشريعة ) عام 1396 هـ .

(2) تجديد الفكر العربي ص 80 وانظر ( تقديم ) القسم الأول من دراستنا هذه .

(3) القاموس المحيط ، وكتب اللغة .



المنطقية - فإن هذا وحده - دون مشيئة الله تعالى - لا يكفي لنقله إلى القلوب<sup>(1)</sup> والعقول المخالفة ، ذلك أنهم ﴿ .. مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴾ (الأنعام 111) .. لذلك كله سنقرر ما استقر في يقيننا - وقامت الأدلة القطعية عليه عندنا في البحوث والفصول السابقة - من أن الإسلام هو الذي كرم المرأة أعظم تكريم ، وأعلى مكانتها ، بما لا نجده ( ولا ما يقاربه ) في غيره من الديانات والنظم والتصورات ، ولعل الله تعالى أن يفتح به قلوبنا غلقاً وعقولاً منكراً ، ويهدي به أهواء حائرة تتلجلج بين حق وباطل .

### تكريم الإسلام للمرأة

لا جدل في أننا نطلق في تحديد مصطلحاتنا من مصدرين :

الأول : نصوص القرآن الكريم المعجزة ، ونصوص السنة الصحيحة البليغة .

والثاني : لسان العرب في استعمالهم للمفردات والصيغ . ذلك أن المصطلحات المتصلة بالدين على نحو ما قد وردت بها نصوص ( عربية ) غاية في البلاغة والبيان في القرآن الكريم والسنة الصحيحة ، وقد سبق في لسان العرب استعمالهم لهذه المصطلحات في معان أصلية ووضعية ، فلما جاء الإسلام أعطاها المعنى الاصطلاحي الإسلامي . ولن يفهم أحد هذه المصطلحات ( حق فهمها ) إلا بأن يتتبع استعمالها في مجموع القرآن والسنة ولسان العرب . وما تزال كلمة عمر ( رضي الله عنه ) في ذلك باقية خالدة « أيها الناس .. حافظوا على ديوان شعركم في الجاهلية - ومثله ديوان النثر الفصيح دون شك - فإن فيه تفسير كتابكم »<sup>(2)</sup> .

ومن هذا المنطلق نشير إلى أن القرآن الكريم قد ورد فيه قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْوَحْشِ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴾ ( الإسراء 70 ) وفي هذه الآية تقرير قاطع بأن الله تعالى ( كرم بني آدم ) ، وبنو آدم هم الرجال والنساء دونما فارق في هذه النسبة بين ذكورهم وإناثهم ، ومقتضى هذا بدهة أنه سبحانه وتعالى كرم الجنس البشري كله ، وأنه لم يستثن من هذا التكريم نوعاً منهم .. فكلهم وقع له التكريم الإلهي .

والتكريم - في لسان العرب - هو : التشريف ، وإحسان المعاملة ، والإنعام على

(1) قررت هذا مفصلاً بأدلته في ( مدخل إلى الدراسات القرآنية ) المبحث الثالث ( اليقين الديني واليقين

(2) المواقفات 21/1 .

المكرم بما يناسبه وبما يرضيه <sup>(1)</sup> .

ومجموع هذا يعطي معنى أن الله تعالى قد أفاء بمعاني التكريم هذه على الرجال ، كما أفاء بها على النساء ، تمامًا بتمام .

وقد أشارت بقية آية التكريم إلى ألوان رئيسة منه عم فضلها الجنس البشري في مجموعته :

منها ( حملهم في البر والبحر ) بتسخير مخلوقات أخرى لذلك ، كما ورد في قوله تعالى : ﴿ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ تُطْفَلَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُبِينٌ ① وَالْأَنْثَى خَلْقَهَا لَكُمْ فِيهَا دَفٌّ ② وَمَنْتَعٌ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ③ وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرْجَوْنَ وَحِينَ تَسْرَحْنَ ④ وَتَحْمِلُ أَوْبَالَكُمْ إِلَى بَلَدٍ لَوْ تَكُونُونَ بَلِيغِينَ ⑤ إِلَّا يَشِقُّ الْإِنْسَانُ إِنْ رَبُّكُمْ لَرَوْوهُ تَرْجِيئًا ⑥ وَالْخَيْلَ وَالْإِبَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ ( النحل 4 - 8 ) ، وكما ورد أيضًا في قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ الْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُوا مِنْهُ حَبْلَةً حَلِيبَةً تَلْسُونَهَا فَنَزَكُ الْفَلَاحِ مَوَاجِرَ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلَكُمْ كُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ ( النحل 14 ) .

ومن إعجاز هذه الآيات أنها ذكرت ما كان معروفًا وقت تنزيل القرآن الكريم عند العرب وغيرهم من ألوان ( الحمل في البر والبحر ) ، ثم أشارت إلى أن التكريم في ذلك ليس مقتصرًا على ما يعرفونه ، بل يتجاوزه إلى ما لا يعلمون - ويعلمه الله تعالى خالق كل شيء وهادي الإنسان إليه - فقال : ﴿ وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ أي من وسائل حمل الإنسان .. وهو تعقيب خالد دائم معجز لكل زمان ومكان وإنسان ( مهما بلغ علمه ) ، فقد عرفنا الآن الطائرات بأنواعها ، والصواريخ ، والأقمار الصناعية ، وسفن الفضاء .. فهل هذا كل شيء <sup>(2)</sup> ؟ ، لا ، تبقى كلمة الله تعالى باقية معجزة ﴿ وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ . ففي كل عصر يبقى ما لا يعلمه أهله مما سيعلمه أهل العصور التالية .

كذلك ذكرت الآية الأخيرة ألوان فضل الله تعالى على الإنسان في انتفاعه بالبحر - مما كان معروفًا وقت نزولها للعرب وغيرهم - من استخراج اللحم البحري الطري ، واستخراج الحلية من اللؤلؤ وغيره ، واستعمال السفن التي تمخر عبابه ، ثم عقب على ذلك كله - في إعجاز آخر - بقوله : ﴿ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ ﴾ في إشارة واضحة

(1) انظر : لسان العرب في مادة ( ك ر م ) ، وراجع ( معجم ألفاظ القرآن الكريم ) 305/2 .

(2) نشير هنا ( دون تفصيل ) إلى قوله تعالى : ﴿ لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ ﴾ ( الانشقاق 19 ) وانظر سياق القسم فيها .

جلية إلى أن هناك ألواناً أخرى من الانتفاع بالبحر غير ما نصت عليه الآية ، وهي إشارة - في علم البحار - تساوي ما أشار إليه قوله تعالى : ﴿ وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ في عالم البر .. وقد علمت البشرية - حتى الآن - ألواناً أخرى من الانتفاع بعالم البحار لم تكن معروفة من قبل ؛ منها استخراج أنواع مفيدة جداً من زيوت الأسماك ، والإسفنج ، والمحار ، والسياحات والرياضات البحرية ، وألوان من أصول الدواء لأمراض الإنسان .. إلخ ، وما يزال هناك الكثير من فضل الله يسعى الإنسان إلى ابتغائه والكشف عنه في (عالم البحار) حيث يرى بعض العلماء أن مستقبل البشرية في الانتفاع بالمواد الأصلية (بعد اكتشافها وتنقيتها) يكمن في البحار أضعاف أضعاف ما هو في عالم البر ، وبخاصة أن هذه البحار - كما هو معلوم - تغطي معظم الأرض التي يعيش الإنسان عليها .

كذلك أشارت بقية (آية التكريم) إلى لون آخر رئيس منه هو ﴿ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنْ الطَّيِّبِ ﴾ وسنكتفي هنا أيضاً بما أوردته آيات مطالع سورة النحل من ذلك - وفي القرآن الكريم ذكر لغير هذا .. كثير - يقول الله تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لَكُمْ مِنْهُ شَرَابٌ وَمِنْهُ شَجَرٌ فِيهِ ثَمِيمُونَ ﴾ ﴿ يُنْبِتُ لَكُمْ بِهِ الزَّرْعَ وَالزَّيْتُونَ وَالنَّخِيلَ وَالْأَعْنَابَ وَمِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾ ﴿ وَسَخَّرَ لَكُمْ الَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٌ بِأَمْرِهِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ ﴿ وَمَا ذَرَأَ لَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُخْتَلِفًا أَلْوَنَهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِقَوْمٍ يَذَكَّرُونَ ﴾ (النحل 10 - 13) وهي آيات ناطقات بفضل الله تعالى على (الإنسان) في ذلك ، لا تحتاج إلى تعليق ، إنما نشير فحسب إلى ما أصبح معلوماً لكل من حصل قدرًا ما من التعليم والثقافة العامة من أنه لو حصل أي خلل ما - ولو كان ضئيلاً جداً - في النظام الشمسي لما أثمرت الأرض ثمارها الطيبة ، ولفنيت معظم الخليقة - أو كلها - على الأرض ، كما فنيت من ملايين السنين مخلوقات كانت أكبر كثيراً من الإنسان مثل الديناصورات وغيرها بسبب غبار عم معظم سطح الأرض - منع ضوء الشمس من الوصول إليها - حين ارتطم بها مذنب ما من المجموعة الشمسية (1) .

كذلك أشارت «آية التكريم» إلى لون آخر رئيس منه هو ﴿ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴾ . وفي مقدمة التفضيل في الخلق اعتدال القامة الذي يجعل الإنسان قادراً

(1) وهي أحدث نظرية علمية في انقراض هذه المخلوقات الضخمة من الأرض .

على أن يمسك بطعامه وبالأشياء كلها بيديه ﴿يَتَأْتِيهَا الْإِنْسَانُ مَا عَرَفَ رَبِّكَ الْكَرِيمُ ①﴾  
الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ فَعَدَلَكَ ② فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ ﴿ ( الانفطار 6 - 8 ) .

ومن هذا التفضيل إرسال الأنبياء والرسل ، وهداية الإنسان إلى الثياب التي تداري عورته ، والبنين والحفدة المعلومين نسباً ونسبة ، وإلقاء الجبال الرواسي في الأرض ؛ كيلا تميد بالناس ، والاهتداء بالنجوم .. وما لا يقع منا تحت حصر ، ويكفي قوله تعالى للإنسان : ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ۖ﴾ ( البقرة 29 ) وصدق الله : ﴿وَأَن تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا ۚ إِنَّ اللَّهَ لَعَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ ( النحل 18 ) .  
.. لا يجادل عاقل إذن في حقيقة تكريم الله تعالى للإنسان ، فذلك ما ينطق به كتابه ، وما تؤكده في كل شيء حقائق الكون ، وصدق الله تعالى حين قال للملائكة ﴿أَسْجُدُوا لِآدَمَ﴾ ( البقرة 30 ) عندما أراد أن يجعله في الأرض خليفة ، وقال : ﴿إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ .. وأخطأ إبليس وذل وضل حينما أبى أن يسجد كما أمره الله تعالى ، واستكبر ونظر نظرة ضيقة خاطئة فقال : ﴿قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِن طِينٍ﴾ (1) ( ص 76 ) .

.. فتكريم الله للإنسان بنوعيه حقيقة قرآنية كونية .

## - 2 -

وتبني على هذه الحقيقة حقيقة قرآنية أخرى هي أن الله تعالى حين يقرر ويقول فشهادته أعظم شهادة وقوله أصدق قول - بهذا يعتقد المؤمنون عقيدة لا يداخلها أدنى ريب ، وهي جزء من عقيدتهم العامة لا تصح إلا به ، وإلا كانوا من الذين يؤمنون ببعض الكتاب ويكفرون ببعض : ﴿فَمَا جَزَاءُ مَن يَفْعَلْ ذَلِكَ مِنكُم مِّنْ شَيْءٍ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ تُنْفَخُ الْأَعْيُنُ يَرُدُّونَ إِلَىٰ أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ ( البقرة 85 ) .  
وقد قال الله تعالى : ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ ( الأنعام 19 ) وقال : ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا ؟﴾ ( النساء 87 ) وقال : ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا ؟﴾ ( النساء 122 ) وقال : ﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ أَبْتَغِي حَكْمًا وَهُوَ الَّذِي أَنزَلَ إِلَيْكُمُ

(1) راجع - بصفة خاصة - الآيات 30 - 39 من سورة البقرة ، و 71 ، 85 من سورة ص .

وفي هذا درس لكل ذي عقل حين يقوده قياسه العقلي الضيق ليخالف - بناء عليه - الحقائق الكلية القاطعة التي يقررها رب العالمين ، الذي يعلم السر وأخفى .

الْكِتَابَ مُفَصَّلًا وَالَّذِينَ آمَنَتْهُمْ أَلْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ بِالْحَقِّ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ ﴿١١٥﴾ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَتِهِ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴿١١٤ - ١١٥﴾ .. والآيات في هذا المعنى كثيرة .

فما دام الله تعالى قد أخبرنا بأنه « كرم بني آدم » ، والنساء أحد نوعين تشملهما هذه البنية ، وضرب لنا أمثلة على هذا التكريم لا فارق فيها بين ذكر وأنثى - وقوله هو الحق القاطع الحاسم المطلق الذي لا شبهة فيه ولا ريب على أي نحو - فقد حظيت ( المرأة ) إذن بتكريم من الله تعالى ناف لكل ألوان الهوان والدونية إلا أن تهبط هي بنفسها إليها - اختيارًا كما يفعل الرجل أيضًا - كما ورد في قوله تعالى : ﴿ لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ﴿١﴾ ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ ﴿٢﴾ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَلَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ ﴾ ( التين 4 - 6 ) وقوله : ﴿ وَالْعَصْرُ ﴿١﴾ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ ﴿٢﴾ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ ﴾ ( سورة العصر ) .

### - 3 -

.. وعلى ما سبق فلو أننا كنا نتوجه بهذه الدراسة إلى ( مؤمنين ثابتي الإيمان ) فحسب ، لكفى هذا منطلقًا لإثبات حقيقة تكريم الإسلام للمرأة ، فقد قررته آيات القرآن ، وكفى بها حجة على المسلم والزائم له .

لكننا نتوجه بها أيضًا إلى مخالفين معاندين جاحدين ، وإلى آخرين تزعزع الإيمان في قلوبهم وضعف - بفعل عوامل عديدة - وهؤلاء سيكون منطلقنا معهم منطلقًا آخر - يحتكم إلى العقل المشترك والواقع البشري ، وهما - في عقيدتنا - خلق من خلق الله لا يناقضان ( عند النظرة المحققة الخالصة لاستجلاء الحقيقة ) ما قرره الله تعالى في كتابه المحكم ، بل يتوافقان معه تمامًا ؛ لأن ( كتاب الكون المخلوق ) لابد أن يتوافق مع « هدى الله تعالى المنزل » لأن ( فاطر السموات والأرض ) أعلم بهما وبما يلائمهما من هدى ﴿ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ﴾ ( الملك 14 ) وقد تعهد جل شأنه بأنه ﴿ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْغَى ﴾ ( طه 123 ) وقال : ﴿ بَنِي آدَمَ إِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ رُسُلٌ مِنكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمُ الْآيَاتِ فَمَنِ اتَّقَى وَأَصْلَحَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ ( الأعراف 35 ) وقال : ﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أَنثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيٰوةً طَيِّبَةً .. ﴾ ( النحل 97 ) .. وذلك كله لا يكون إلا بتوافق كتاب الهدى مع كتاب الكون . فمن أين نبدأ مع هؤلاء حوارنا في القضية ؟

## - 4 -

نريد أن نعرض عليهم منطلقاً نرى أنه أساس القضية ، وهو : هل ( الذكر ) و ( الأنثى ) نوع واحد ؟ أم نوعان مختلفان ؟ .

الذي يبدو لنا غاية في الوضوح بالنظر إلى كل منهما جسداً ونفساً وتكويناً أنهما نوعان مختلفان ( في اختلافهما تكاملهما ) ، وقد تأكدت هذه النتيجة بالتأمل في أحوال الأنواع الأخرى من المخلوقات في عالمي الحيوان والنبات وغيرهما من العوالم والموجودات ، حيث تؤكد كل المشاهدات والتأملات أنه خلق زوجين من كل شيء ، كما قال تعالى : ﴿ وَ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾ ( الذاريات 49 ) .

فإذا اتفقنا على هذه الحقيقة - التي تبدو لنا بدئية أولية ليست مجال جدل أو اختلاف - فإننا نتساءل . هل ما أعد به كل منهما جسداً ونفساً متشابه مع الآخر ، أم هو مختلف عنه ؟ ولا شك أيضاً في أن فحص صفات التكوين الجسدي والنفسي لكل منهما يقطع باختلافه مع الآخر في صفات عديدة : فمن الناحية الجسدية يبدو غاية في الوضوح أن مدار جسد المرأة في مجموعه على كونه يتضمن الرحم الذي يحمل الجنين تسعة أشهر - ومن ثم كانت عظام الحوض عندها أعرض - كذلك روعي فيه أن دورها فيه لا ينتهي بولادته وانفصاله الجسدي عنها ، إنما يتجاوز هذا إلى أن تحمل غذاءه الأساسي عامين كاملين - لمن أراد أن يتم الرضاعة - وقد تبع ذلك بروز الثديين وتأهلها للامتلاء بلبن الرضيع ، كما تبعه تكوين فسيولوجي خاص - يحكمه نظام هرموني دقيق - يحتوي تجمع الدم في الرحم وخروجه الدوري كل شهر حينما لا يحدث حمل ، وتأهل أعضائها الداخلية لتلقي بذرة الرجل ، وتلقيحها داخل جسدها ، وانقسامها ، وتغذيتها ، ونموها .. إلى آخر ما أصبح معلوماً للكافة الآن ؛ لذلك فحين ينقطع إمكان حمل المرأة فحينئذ تحدث من التغيرات في جسدها وفي نظامه الهرموني ما يهيئ هذا الجسد لمرحلة أخرى من حياتها .

أما جسد الرجل فقد هيئ لدوره المحدود في إنتاج البذرة ، وتوصيلها إلى جسد المرأة ، فدوره - إذا قورن بدورها في ذلك - ثانوي <sup>(1)</sup> ، لكنه ضروري لا يستغنى عنه .

(1) ومن نتائج ذلك أنه يمكن أن تنمو الحياة البشرية وتزدهر سريعاً إذا وجد ذكر واحد ( منتج للبذور ) وأي عدد من النساء ، بخلاف العكس فإنه مؤذن بوقوع الصراع بين الذكور على امرأة واحدة ، مما لا تستقيم معه الحياة البشرية ولا تزدهر ولا تنمو .

وليس هذا الدور الكبير للمرأة في تنمية الحياة البشرية وازدهارها ( لعنة ) أصابتها ، بل هو - في الإسلام خاصة - سبب إضافي لزيادة تكريمها وتفوقها على الرجل ، بقدر عطائها في هذا المجال - كما سبق تفصيله في المباحث والفصول - :

فلقد كان اختصاصها بحمل ( الرحم ) سبباً في أعظم تكريم تناله البشرية ، حيث أطلق الإسلام على جميع أفعال البر والخير ( صلة الرحم ) <sup>(1)</sup> .

وحيث جعل ( الأنثى الأم ) أعظم حقاً بثلاث درجات من ( الذكر الأب ) مهما يكن عطاؤه لابنه ولأمه <sup>(2)</sup> .

وحيث جعل ( اختصاص الأنثى بحضانة الصغار ) حقاً وفضلاً لا ينازعها فيه الرجل مهما بلغ من العظمة أو الرحمة أو القدرة <sup>(3)</sup> .

كذلك فقد خص الإسلام ( الأنثى الحامل ) وكذلك المرضع برخص وميزات في العبادات <sup>(4)</sup> والجنائيات <sup>(5)</sup> .. وهكذا نظر الإسلام إلى هذا الاختصاص من المرأة فأعلى به قدرها ، وقدمها ، وأكد حقها .

وأيضاً فإن من أعظم منجزات علم النفس الحديث على يد سيجموند فرويد <sup>(6)</sup> وغيره أن تنبه إلى أثر الاختلاف الفسيولوجي ( علم وظائف الأعضاء ) في التكوين والأداء السيكلوجي ( النفسي ) لكل من الرجل والمرأة ، مما أصبح الأمر معه - كما يقول بحق الأستاذ عباس محمود العقاد رحمه الله - « إنه من اللجاجة الفارغة أن يقال : إن الرجل والمرأة سواء في جميع الحقوق وجميع الواجبات ؛ لأن الطبيعة لا تنشئ جنسين مختلفين لتكون لهما صفات الجنس الواحد ، ومؤهلاته ، وأعماله ، وغايات

(1) المبحث الرابع في القسم الأول .

(2) راجع مثلاً : كتاب البر والصلة والآداب في صحيح مسلم ، ومواقع عديدة من دراستنا هذه .

(3) انظر : المبحث السابع في كتابي ( دراسات في الأحوال الشخصية ) ، ومواقع من دراستنا هذه .

(4) حين تخاف كل منهما على نفسها أو ولدها من صوم رمضان : ( راجع مختلف كتب الفقه ) .

(5) حيث يؤجل تنفيذ الحد عليهما ( راجع مثلاً : صحيح مسلم ، كتاب الحدود ، حد الزنا ، في إقرار الغامدية على نفسها ) .

(6) راجع كتابه ( تفسير الأحلام ) ص 68 المنهات الداخلية الحسية للأحلام ، وص 239 المصادر الجسمية للحلم .. على أننا ننبه على أن النظريات المادية - ومنها نظرية فرويد كلها لا تفسر قطاعاً هاماً جداً هو ما نطلق عليه ( الرؤيا الصادقة ) أو ( المبشرات ) ، وقد عرضت لذلك في المبحث السادس ( إمكان الوحي ) من كتابي ( مدخل إلى الدراسات القرآنية ) .

حياته . وفي حكم التاريخ الطويل ما يغني عن الاحتكام إلى التقديرات والفروض ، فلم يكن جنس النساء سواء لجنس الرجال قط في تاريخ أمة من الأمم التي عاشت فوق هذه الكرة الأرضية ، على اختلاف البيئات والحضارات » (1) .

ونضيف إلى ذلك أن هذا الاختلاف الأساسي بين الجنسين - وهو ظاهرة طبيعية كونية عامة أوجدها الله تعالى في كل شيء (2) - وراء تشديد الإسلام في النهي عن أية محاولة يقصد منها إزالة شيء من هذا الاختلاف - ولو على مستوى الشكل - وقد مرت (3) بنا الأحاديث التي حذرت ( غاية التحذير ) من أية محاولة لتقريب أو تخطي هذه الفروق الجوهرية الأساسية ، والسرفي ذلك ( فيما يدولي ) أن هذه المحاولات تمثل ردًا على الله تعالى ورفضًا لما قضى به من اختلاف بين الزوجين من البشر ، وأعتقد أيضًا أن هذه المحاولات تدخل تحت مصطلح ( تغيير خلق الله ) الذي يأمر به الشيطان مضادة لأمر الله تعالى ، كما ورد في قوله : ﴿ .. إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنْتَنَا وَإِنْ يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَانًا مَرِيدًا ۖ لَعَنَهُ اللَّهُ وَقَالَ لَأَتَّخِذَنَّ مِنْ عِبَادِكَ نَصِيبًا مَفْرُوضًا ۖ وَلَا ضَلَّتْهُمْ وَلَا مِينَهُمْ وَلَا مَرْئَهُمْ فَلْيَحْضَرُوا آذَانَكُمْ أَلَأَنْتُمْ فَالْتَمِعْتُمْ فَلَيَكْفُرُنَّ عَنْكُمْ وَلَيَخَذَنَّ الشَّيْطَانُ وَلَيَسَّ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَقَدْ خَسِرَ خُسْرَانًا مُبِينًا ۖ يَعِدُهُمْ وَيُمَنِّيهِمْ وَمَا يَعِدُهُمُ الشَّيْطَانُ إِلَّا غُرُورًا ۖ أُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَلَا يَجِدُونَ عَنْهَا مَحِيصًا ۖ ﴾ ( النساء 117 - 121 ) .

## - 5 -

ونصل من ذلك إلى أن الله تعالى خلق جنسين مختلفين متميزين - وليس جنسًا واحدًا - وأنه حذر غاية التحذير من كل محاولات إزالة الاختلاف الجسدي أو انعكاسه السيكلوجي بينهما .. على أي مستوى حتى مستوى الهيئة الشكلية واللباس ، أو أي فعل ما بإطلاق يقصد منه تشبه أحد الجنسين بالآخر ، وقد حملنا على ذلك التشديد المطلق الذي وردت به النصوص على تحريم هذا ولو تمثيلًا (4) .

فإذا ما اتفقنا على ذلك - ونرجو أن يكون محل اتفاق من الجميع - فإننا نبني عليه أنه ليس من الحكمة أو الصواب - بأي فهم سليم - أن ينزل الاختلاف على هذا النحو

(1) الفلسفة القرآنية ص 61 - 62 .

(2) كما أشرنا إلى ذلك في قوله تعالى : ﴿ ومن كل شيء خلقنا زوجين لعلكم تذكرون ﴾ ( الذاريات 49 ) .

(3) راجع الفصل السابع من القسم الثاني ( حق الترية والتعلیم ) .

(4) راجع السابق .



منزلة واحدة في كل شيء بإطلاق ، وإلا كان في هذا التنزيل معنى المضادة لحكمة الخلق في الاختلاف أو الحكم بعبيثته وتفرغه من كل حكمة !

وحيث كان الأمر كذلك فإن منطق حكمة الخلق يقضي بترتيب اختلاف في الأحكام على هذا الاختلاف الجذري بين الجنسين . أما ما ليس <sup>(1)</sup> موضع اختلاف بينهما فلا بد أيضاً من أن يترتب عليه عدم اختلاف في الأحكام بينهما .. بهذا يقضي منطق العدل ومقتضى الحكمة وتقدير الأمور ، وهذا هو الذي فعله الإسلام تماماً في هذه القضية ؛ حيث جاء إلى مستوى الماهية الأصلية للبشرية التي يتماثل الجنسان فيها دونما أدنى فارق كما قال تعالى : ﴿ .. وَبَنَّا مِنْهُمَا بَشَرًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ﴾ فسوى بين الرجال والنساء فيما هو من مقتضى هذه الماهية الأصلية ، مما عرضنا له في ( القسم الأول ) من هذه الدراسة ( الأصل العام - أصل الخلق - الأكل من الشجرة - حق الحياة - التكليف والجزاء - الحدود والعقوبات - التصرفات والتعاقدات المالية .. وأمور جزئية أخرى كثيرة ) وقد صحح الإسلام في هذا المجال معتقدات عديدة رفع فيها الإصرار عن المرأة ، وأبدلها بها تكريماً وتنزيهاً <sup>(2)</sup> ورفعة منزلة .. ولا عجب فهو المصدق لما عند أهل الكتاب ( مما لم يحرف ولم يغير ) وهو المهيمن على ما عندهم ( مما أصابه التحريف والتغيير ) فهو يصححه وينزل بالصواب والحق فيه ، كما قال تعالى - بعد أن تكلم عن التوراة والإنجيل - : ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيِّمًا عَلَيْهِ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لِنَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَيْنَاكُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴾ ( المائدة 48 ) .

أما الجوانب التي ترتبت على الاختلاف الأساسي بينهما فقد اقتضى منطق العدل

(1) ذلك أنه تعالى خلق من كل ( شيء ) زوجين متحدين متماثلين في الماهية الأصلية لهذه الشبهة ( وهي هنا البشرية أو الإنسانية أو البنية لآدم وزوجه ) وهي متحدة بين الجنسين لا اختلاف فيها ، وإلا لما أصبح انتفاع كل منهما بالآخر أمراً ممكناً ؛ إذ لا ينتفع كل زوج في الخلق بزوج الآخر إلا إذا شابهه في ( ماهيته الأصلية ) وخالقه في صفات جذرية مما يتصفان به ، حيث يؤدي كل منهما دوراً يكمل به دور الآخر وعمله واختصاصه ، فالأنثى شقيقة الذكر ومثله في ( أصل الماهية ) ، لكنها تختلف معه في صفات أساسية ذلك الاختلاف الذي يهيئ كلاهما لإكمال الآخر ! فليتأمل على كافة المستويات .

(2) راجع في القسم الأول : ثبوت المرأة من اختصاصها بالمسؤولية الأصلية عن المعصية ، والأنثى بين النجاسة ومنتهى التكريم .

والحكمة أن يختص كل منهما فيها بأحكام معينة فيها الملاءمة لكل جانب منها .  
وقد أخذ المفهوم العام لكلمة ( العدل ) من شيء حسي هو عدل ( بكسر العين )  
الحمل ( بكسر الحاء ) : أي حمل معدول بمساو له ، ويقال : عدل الشخص الحمل : أي  
وازنه بما يساويه ، والعديل : المثل والنظير « وفرقوا بين العدل - بكسر العين وفتحها -  
فكان ما يدرك بالحواس عدلاً بالكسر ، وما يدرك بالبصيرة عدلاً بالفتح » <sup>(1)</sup> .

كذلك أخذ المفهوم العام لكلمة ( الحكمة ) من كل ما يتحقق فيه الصواب من القول  
والعمل <sup>(2)</sup> ؛ لما فيه من ملاءمة ومناسبة لموضوعه .

ومن ثم جاءت الأحكام التي اختلف فيها الأمر بين الجنسين ( في القسم الثاني ) من  
منطلق العدل والحكمة ومقتضياتهما ؛ لأن التسوية المطلقة بين المتخالفين لا تتوافق مع  
هذا المنطلق .

وقد تبين لي من الدراسات التفصيلية في هذا القسم أن ما أتى به الإسلام الصحيح  
من أحكام التمايز بين الرجل والمرأة لا يتضمن - في أي جانب منه إطلاق - أية مهانة  
للمرأة أو وضعها موضع الدونية والازدراء ، بل على النقيض من ذلك - فإن في هذه  
الأحكام ذاتها يكمن تكريمها ورفع منزلتها وإبعادها عن مواطن الهوان والضععة ، بالرغم  
من محاوله مخالفو الإسلام الطاعنون فيه من تلمس نص من هنا ونص من هناك لإثبات  
ادعاءاتهم ومزاعمهم الطاعنة .

ونجمل ما تبين لنا في ذلك ، ثم نفصل القول فيه شيئاً ما نحيل معه إلى المباحث  
التفصيلية .

وقد تبين لنا إجمالاً أن كافة ما استشهد به الطاعنون من نصوص ترجع إلى أحد أمرين :  
إما أن تكون نصوصاً صحيحة النسبة إلى الإسلام يتضمن معناها السليم معنى  
التكريم والحفاظ على منزلة المرأة من كل هوان .

ورأى أن تكون نصوصاً نسبت إلى الإسلام وحملت عليه ظلمًا وكذبًا ، وما هي منه ،  
وإنما هي تناقض ما فيه حقيقة . وكان ذلك كله ( إجمالاً ) مصداقاً لما قرره الله تعالى  
من قوله : ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ ﴾ ( الإسراء 70 ) فليس فيما قضاه عليهم ما يناقض

(1) معجم ألفاظ القرآن الكريم 19/2 وراجع سائر كتب لسان العرب .

(2) السابق 291/1 .

هذا التكريم ﴿وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ﴾ (الأحزاب 4) .

وعلى المستوى التفصيلي نتساءل : ما الذي في تشريعات المرأة في الإسلام لا يتضمن تكريماً لها ؟

أهو قوامة الرجل عليها ؟

لقد تبين لنا أن هذه القوامة مختصة بالجانب الشخصي في العلاقة الأسرية (1) بينهما، فلا تعدوها إلى التصرفات المالية التي يقرر الإسلام للمرأة فيها شخصية (2) مستقلة وأهلية كاملة .

كما لا تتجاوز هذا النطاق إلى علاقات العمل والوظائف ، حيث يبيح الإسلام للمرأة أن تكون رئيسة لآلاف الرجال في هذه الوظائف (3) ، ما دامت تملك من المؤهلات الشخصية ما يؤهلها لها .

كذلك يبيح الإسلام للمرأة أن تكون (4) نائبة عن آلاف - أو مئات الآلاف - من الرجال والنساء في المجالس النيابية ، ما دامت الشروط العامة لمثل هذه النيابة تتوفر فيها ، ويختارها الناس عنهم في انتخاب حر ، يفضلونها فيه على من يكون قد رشح نفسه معها من الرجال للنيابة عنهم ، وهذا كله فضلاً عن حقها في أن تنتخب هي وتنب عنها من ترى صلاحيته لذلك من الرجال أو النساء .

أما في الجانب الشخصي في العلاقة الأسرية ( وهو الذي وردت آية القوامة في خصوصه ) (5) فقد علل القرآن الكريم لاختصاص الرجل بها بأمرين (6) : فارق التكوين بينهما مما يجعله هو الأكثر تهيئاً لرئاسة الأسرة وقيادتها ( بما فضل الله بعضهم على بعض ) ، ولأن كافة نفقات إنشاء أسرة الزوجية عليه وحده شرعاً ، وحري بمن كان كذلك أن يكون أكثر حفاظاً على البيت الذي أنشأه من ماله ، وأن يكون حكيماً في إدارة أموره ﴿وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾ .

(1) راجع : المبحث الأول من الفصل الخامس من القسم الثاني .

(2) راجع : المبحث الثامن في القسم الأول .

(3) انظر : المبحث الأول من الفصل الخامس في القسم الثاني .

(4) المبحث الرابع من الفصل الخامس في القسم الثاني .

(5) انظر سبب نزولها في المبحث الأول من الفصل الخامس ، في ( القسم الثاني ) .

(6) انظر : الفصل الأول من القسم الثاني .

كما تبين لنا أن سلطة القوامة ليست سلطة مطلقة ؛ إذ لا يعطي الإسلام سلطة مطلقة لبشر على بشر ، إنما السلطة المطلقة فيه هي ( العبادات ) وهي لله تعالى وحده فهو الذي ﴿ لَا يَسْتَلُّ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْتَلُّونَ ﴾ ( الأنبياء 23 ) أما البشر فـ « كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته .. » <sup>(1)</sup> ، فإذا ما تعسف الرجل في استخدام هذا الحق فلا طاعة له عليها « إنما الطاعة في المعروف » <sup>(2)</sup> و « لا طاعة لخلق في معصية الخالق » .

أما قضية ( ضرب الزوجة ) في إطار هذه القوامة ، فقد تبين لنا في وضوح أنها مخصوصة بصنف واحد من النساء ( لسن من الكريمات أو بنات الأسر الطيبة ) ، إنما من اللاتي اقترنت صورة الرجولة في أذهانهن وترسبت في اللاشعور - مقترنة بشيء من العنف مع الإناث ( كمظهر مكمل لمعنى الرجولة ) .. هكذا كان أبوها وأخوها وعمها وخالتها ، فإذا ما تزوجت إحداهن من رجل ( مهذب ) يحسن معاملة النساء ويحنو عليهن ، ولا يعرف أو يمارس شيئاً من الشدة أو العنف في معاملتهن - فقد تدفعها صورة الرجل المستقرة في اللاشعور إلى شيء من النشوز على الزوج واستفرازه ( بطرق متعددة ) <sup>(3)</sup> - وأحياناً في أخص صور العلاقات بينهما - فإذا ما أظهر شيئاً من الشدة أو العنف البدني ( اكتملت ) في نظر ولاشعور المرأة صورة الرجل ، واستقامت أمورها معه بعد شيء من العوج .. فهذه - وحدها - هي التي تضرب ضرباً غير مبرح « لا يكسر لها عضواً ، ولا يؤثر فيها شيئاً ، ولا يقتلن بشيء من التقييح أو الإهانة » ، إذ هو أقرب إلى العلاج النفسي البسيط من الزوج لـ « حالة » الزوجة الخاصة .

و ضمناً لعدم استخدام ﴿ وَأَضْرِبُوهُنَّ ﴾ في غير هذه فإن القرآن الكريم أباحه في الزوجة التي ظهر منها نشوز على الزوج ، ولم يجد معها وعظ ولا هجر في المضجع ، وعقب على الإباحة بقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ أَلْعَنَكُمُ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَ سَبِيلاً إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيماً كَبِيراً ﴾ ( النساء 34 ) ثم تكلمت الآية التالية مباشرة عن اللجوء للتحكيم إذا لم يجد ذلك كله ، حيث يدل الأمر على حاجة الزوجين إلى من يحل مشاكليهما من خارجهما . وتستدل لصحة تفسيرنا هذا لقضية ﴿ وَأَضْرِبُوهُنَّ ﴾ بأنه لم يؤثر عن النبي ﷺ

(1) صحيح البخاري ، كتاب الأحكام ، ومسلم ، كتاب الإمارة .

(2) راجع : البخاري ، كتاب الأحكام ، باب السمع والطاعة للإمام ما لم تكن معصية ، ومسلم كتاب الإمارة ، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية ، وسنن أبي داود ، كتاب الجهاد .

(3) ربما كان منها أن توطئ فراشه من يكرهه الزوج - دون رية - كما ورد في حجة الوداع في ( صحيح مسلم ) .

ولا عن كبار صحابته مطلقاً ضرب الزوجات ، ولا كانت بناتهم يضربن ، بل إن النبي ﷺ علق على بعض حالات ضرب الزوجات في عهده بقوله : « لقد أطاف بآل محمد نساء كثير يشكون أزواجهن ، ليس أولئك بخياركم » <sup>(1)</sup> . كذلك روى البخاري وغيره أن النبي ﷺ قال : « يم يضرب أحدكم امرأته ضرب الفحل - أو جلد العبد - ثم لعله يعانقها ! » ( كتاب الأدب ، باب قول الله تعالى : ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يَسْتَخَرُ قَوْمٌ مِّنْ قَوْمٍ .. ﴾ ) .

.. هذا كله عن قضية ( القوامة ) ، أما تعدد الزوجات فقد عرضنا لها بغاية التفصيل ، وتبين لنا أن في هذا التعدد ( لو عمل به كما شرع في الإسلام ) تحقيق كرامة المرأة والمجتمع على وجه العموم ؛ لأن الرجل حين يعقد العزم على الزواج من امرأة أخرى فلن يكون طلاق الأولى هو خير الأمور بالنسبة لها - بل ربما يكون لها هو الضرر بعينه ولا مصلحة لها إطلاقاً فيه - ومع هذا فإنها لو تضررت من عدم عدل الزوج بينهما فلها أن تطلب التفريق للضرر عملاً بقوله تعالى : ﴿ فَاِمْسَاكُ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَنٍ ﴾ ( البقرة 229 ) وحين يثبت الضرر وعدم العدل يطلقها القاضي عليه وينفذ طلاقه إذا رفض هو أن يطلقها ، حملاً له على مضمون الآية ، فإذا انتفى الإمساك بالمعروف ( كما أوجب الله تعالى ) وجب التفريق بالإحسان .. وليس في هذا أية مهانة للمرأة .

أما المرأة الأخرى ( التي تقبل أن تتزوج متزوجاً ) فلا بد أن عندها من الأسباب ما يبرر لها ذلك ، وقد أشرنا إلى قصة من عيون الأدب العالمي كتبتها امرأة هي الكاتبة الأمريكية فاني هيرست بعنوان ( الطريق الخلفي Back Street ) وقد صور منها فيلم ناجح في هوليوود وفي غيرها من البلاد ( ومنها مصر ) وهي تصور امرأة جميلة مرغوبة ترفض الزواج من رجل ناجح محب لها ، لتقبل أن تعيش على هامش حياة رجل متزوج ذي أولاد عشيقة له يسكنها دائماً في مسكن في طريق فرعي خلف مسكن أسرته .. حتى يموت بعد أن ولي شبابها ، فتعاني الضياع في شيخوختها .. والناس في أوروبا وأمريكا يعجبون بالقصة الرومانسية وبطلتها ، وربما كان لهم عذر ، فليس عندهم إمكان لتعدد الزوجات الشرعي . لكن ، ما عذر البلاد الإسلامية التي تعرف الطريق إلى رفع المعاناة والمهانة عن هذه المرأة المسكينة ومثيلاتها ؟ ! .

العجيب أن الذين يلغطون كثيراً بالكلام عن كرامة المرأة وحقوقها يتجاهلون عامدين

حق هذه المرأة ومثيلاتها في زواج شرعي معترف به ينتج أولادًا شرعيين في حياة مطمئنة آمنة ! أو ليست هذه المرأة ومثيلاتها جزءًا من جنس النساء ينظر أيضًا إلى كرامتهن ومصلحتهن ؟ أم أن الأمر مقتصر في هذه النظرة على الزوجة السابقة وحدها ؟ وماذا لو كانت كرامتها الحقيقية <sup>(1)</sup> ومصلحتها لا تتحققان - في كل حالة - بطلاقها ، بالنظر إلى مجموع ظروفها ، كما فصلنا <sup>(2)</sup> القول من قبل ؟ .

والأكثر مدعاة للعجب من هذا أن بعض البلدان الإسلامية التي حرمت التعدد بقانون كانت تقبل من الرجل والمرأة ( عند ضبطهما يعيشان سوياً ) أنهما عشيقان يزنيان ، ففبرئهما ! ولو قال الرجل أنها زوجة ثانية له - على سنة الله ورسوله ﷺ - لعوقب بالسجن سنة أو سنوات ! .

وهنا لا بد أن نتذكر : من أين استقدمت هذه التقنيات ( الحضارية ) ؟ لقد استقدمت من بلد الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران الذي تبين لكافة الناس في السنوات الأخيرة أن له عشيقة تعيش معه في مكان ما من قصر الرئاسة - إلى جانب زوجته وأولاده - وأنه أنجب من هذه العشيقة فتاة تجاوزت العشرين تعيش أيضًا مع أمها ، وأنها الأثيرة عند أبيها بحيث يصطحبها معه في سفراته الخارجية .. وقد علقت زوجته ( الرسمية ) على هذا بأنها كانت تعرفه ، وتتقبله ؛ لأن هذا الوضع لم يؤثر على حب زوجها لها ( وهذا هو الأهم عندها ) لكنه ( كما صرحت للصحف ) رجل فرنسي لا يمكن أن يعيش طول عمره مع امرأة واحدة ، وأنها كانت تغض الطرف عن حبه للفتيات الصغيرات ومغازلته لهن .. إلى آخر ما أصبح معلومًا للكافة ، منشورًا في الصحف السيارة ، مذاغًا بالراديو والتلفزيون والأقمار الصناعية وكافة طرق الإعلام الحديثة .. لكنه يأتي من ( بلاد النور والحرية ) و ( مصدر التقنيات الحديثة ) ، ومن ثم فهو عنوان الحضارة والتقدم والمدنية والتنوير ! .

ومازلت أذكر ذلك الفيلسوف العربي الذي كان يسخر من التعبير القرآني ﴿ مَتْنٍ وَتِلْكَ وَرِيعٌ ﴾ ويطلق على باريس ( كعبة الحرية والنور والمدنية ) ، ولست أدري : ما رأيه في ( ثنائية ) الرئيس الفرنسي بين الزوجة والعشيقة ، وفي ( ثالوثه الفرنسي الشهير ) إذا أضيفت بنت صغيرة واحدة مما تكلمت عنهن الزوجة ؟ .

(1) أعني : الزوجة السابقة هي الأخرى .

(2) المبحث الثالث من الفصل الرابع في القسم الثاني .

ولم تكون المدنية والحضارة متحققة في ( مثنى وثلاث الفرنسية : زوجة وعشيقة أو عشيقتين ) ، ويكون ضدهما من الجاهلية والتأخير هما نصيب ( مثنى وثلاث الإسلامية ) عند هؤلاء ؟ وصدق الله تعالى : ﴿ وَإِذَا ذَكَرَ اللَّهُ وَحْدَهُ اشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَإِذَا ذُكِرَ الَّذِينَ مِنْ دُونِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴾ ( الزمر 45 ) وقد جاءت الآية التالية لها على النحو التالي ﴿ قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ عَلِيمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِي مَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴾ ( الزمر 46 ) .

ومع هذا نقول لمخالفينا في القضية : تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم نراجع - بروح العدل والإنصاف - ما تناوله الفصل الرابع من القسم الثاني في هذه الدراسة من عدم انفراد الإسلام بإباحة التعدد ، وشروط هذه الإباحة ، وانعدام الظلم والمهانة فيها لمجموع النساء ، وبدائل التعدد الواقعية في المجتمعات التي تجرمه من انتشار الدعارة والزنى وأبناء الحرام ( وفيها تكمن المهانات الحقيقية للإنسان عامة ، والمرأة خاصة ) وما في نصوص الإسلام ومقرراته من طرق علاج ما قد ينشأ عن أخذ بعض المسلمين بالتعدد ، ونسبة التعدد في البلاد الإسلامية الآن .. وتعالوا نوازن بروح العدل ومقتضى الإنصاف بين مجموع ما في الإسلام ، وما يقابله عند من يجرمون التعدد . فإن تولوا فقولوا : شهدوا بأننا مسلمون ، وكذلك نقول إذا قالت إحداهن ( مائة عشيقة ولا لزيقة ) (1) .

أما منع المرأة من السفر مع غير زوج لها أو محرم ، ومنع خلوة الرجال الأغراب بها - فليس المقصود منه هو التضييق عليها وانعدام الثقة فيها - كما يقول الطاعنون بغير حق - إنما هو الحفاظ على كرامتها وحياتها وسمعتها من أن تنال منها مواقف غير كريمة أو يطمع فيها بعض الذين في قلوبهم مرض . ومعلوم أن ظروف السفر - مهما تسرت وسائله - ظروف استثنائية في مجموعها لا يملك الإنسان فيها كثيرًا من اختياراته وحرياته كما هو في الظروف المعتادة ، ( ومن ثم جاءت رخص السفر في الفقه الإسلامي من قصر للصلاة ، وجمعها ، ومسح على الخفين ، وإفطار في رمضان .. إلخ ؛ رعاية لهذه الظروف الاستثنائية ) ، والشرف والكرامة والحياء أمور غاية في الأهمية في نظر الإسلام ، بخاصة إذا اتصلت بالمرأة ، فمن منطلق مزيد من الحرص عليها جاء النهي عن سفرها وحدها . ولإدراك الفقهاء علة هذا النهي فإن فريقًا منهم - كما سبق (2) -

(1) راجع ( خاتمة في قضية تعدد الزوجات ) في نهاية الفصل الرابع من القسم الثاني .

(2) المبحث الأول من الفصل الخامس في ( القسم الثاني ) .

رأي أن الرفقة المأمونة التي تؤمن ظروف سفر المرأة ( فيما يتصل بالأمر السابقة ) تقوم مقام مرافقة الزوج أو الحرم ، فأى شيء في هذا ضد كرامة المرأة ؟ إنما الأمر مزيد من الحفاظ عليها ورعاية أمورها والبعد بها عن مواطن يخشى عليه من عواقبها . وفي تجارب الحياة عند المجريين <sup>(1)</sup> تأكيدات لذلك .

كذلك فإن خلوة الرجل الأجنبي <sup>(2)</sup> بالمرأة والأمن من أن يطرقهما طارق قد يثير نزعات مفاجئة لم تكن مرصودة من قبل أو متوقعة ، كما أنه قد يعرض المرأة لما لا تتوقع من هذه النزعات ( مما ينبغي أن تنأى عنه المرأة المسلمة حفاظاً على كرامتها وحياتها وشرفها ) ، وأيضاً فإن حفاظها على سمعتها بين الناس يقتضى عدم تعريضها لهذه الخلوات . وهذا بخلاف اجتماع الرجال والنساء في المساجد والأسواق والمحافل والندوات ، بدون خلوة ومع كافة شروط الاحتشام والأدب الإسلامي الواجب ، فليس في هذه الاجتماعات العامة محاذير الخلوة .

أما كون المرأة ( على وجه العموم ) في الميراث ، والشهادة ، والدية - نصف الرجل ؛ فقد عرضنا لذلك تفصيلاً فيما سبق :

أما الميراث ، ومثله الدية : فهما من الأمور المالية التي يكملها ويحكمها ( نظام النفقات الإسلامي ) الذي يوجب على الرجل خاصة من نفقات الزوجة والأسرة <sup>(3)</sup> مالا يوجب مثله على المرأة مهما ملكت من مال . والدليل القاطع على أن الدية ليست في مقابل ( النفس البشرية ) أن الإسلام يوجب القصاص في النفس بين الرجل والمرأة على قدم المساواة <sup>(4)</sup> ، وفي هذا يتحقق معنى حديث النبي ﷺ : « إنما النساء شقائق الرجال » ، لكن النفقات الواجبة هي التي تفرق بينهما في كل من الميراث والدية .

أما أيمان المرأة وشهادتها فقد تبين لنا تكافؤ قوة اليمين بين <sup>(5)</sup> الرجل والمرأة وتساويهما ، لكن هناك تفاوتاً بين شهادتها وشهادته في الأموال خاصة لما فصلنا القول

(1) انظر مثلاً ما كتبه الفقيه الأندلسي العظيم ابن حزم في ( طوق الحمامة ) ص 132 ، 143 .

(2) هو هنا : من ليس زوجاً ولا محرماً .

(3) الفصل الثالث من القسم الثاني ، وكذلك الفصل العاشر منه . وقد رفضنا اقتراح تغيير نظام النفقات الإسلامي ( تمهيداً لتغيير ما بني عليه ) لما يقتضيه ذلك من تفريغ آيات قرآنية وأحاديث صحيحة من مضمونها . وهو في معنى ( النسخ ) المرفوع بوفاة النبي ﷺ .

(4) راجع : الفصل العاشر من القسم الثاني ( 8 ) ومراجعته .

(5) في المباهلة ، واللعان ، وكافة الأيمان ، راجع الفصل التاسع من القسم الثاني .



فيه من اختلاف بينهما في بعض الأمور التي قد تؤثر في الشهادة التي يريدها الإسلام على أمور واضحة كالشمس للشاهد (1) .

أما عدم تولي المرأة منصب الإمامة العظمى ( رئاسة الدولة ) فيكفي أن نشير هنا إلى تجارب النظم التي لا تصدر عن نصوص دينية مقدسة - إنما تصدر عن تجربتها الحياتية الخاصة مثل الاتحاد السوفيتي ( الذي استمر من عام 1917 إلى عام 1989 م ) ومثل الديمقراطيات الأوروبية الغربية في أوروبا وأمريكا .. إلخ : كم من هذه الدول انتخبت رئيساً لها من بين النساء ؟ وفي الإجابة عن هذا الدلالة القاطعة على ما أكدته نصوص الإسلام - في مواضع متعددة - من أن هناك فروقاً جوهرية في التكوين بين الجنسين أهلت بطبيعتها ( الرجل ) ليكون عادة هو رئيس الدولة العام ، وإلا كيف لم تصل ( المرأة ) - ولو بنسبة عشرة في المائة إلى الرئاسات في مجموع هذه الدول مع ما أتاحتها نظمها من فرص متكافئة ؟ ولا نقول بنسبة ثلاثين ، أو خمسين في المائة ( كما تقضى التسوية العادلة ! ) . ومع هذا عرضنا لرأي آخر محدث في القضية .

وقد عرضنا في دراستنا هذه لكل النصوص الصحيحة التي اتخذها بعض الناس مجالاً للزعم بأن الإسلام ينزل المرأة منازل الهوان والضعفة والدونية ، وقدمنا في كل منها دراسة مفصلة تبين منها أن قضية كل نص منها بعيدة تماماً عما قيل فيها من مزاعم ، إنما الأمر فيها يتمثل في ملازمة التشريع الإسلامي لطبيعة المرأة واختصاصها بأمر معين عن الرجل ، وأن صورة التكريم فيها تتجلى في مراعاة هذه الطبيعة الخاصة ، وعدم تجاهلها وإهمالها . وفي هذا النطاق عرضنا لحديث : « .. ما رأيت ناقصات (2) عقل ودين .. » وحديث أن المرأة « خلقت من ضلع (3) أعوج .. » وحديث : « أتئن صواحب (4) يوسف .. » وحديث : « الشؤم في ثلاث : المرأة .. » (5) كما عرضنا للمقارنة بين قوله تعالى : ﴿ إِنَّ كَيْدَ كُنَّ عَظِيمٌ ﴾ ( يوسف 28 ) (6) وقوله : ﴿ إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا ﴾ ( النساء 76 ) .. عرضنا لذلك كله - وغيره - وقد تبين لنا أنه لا شيء منه يضع المرأة في منزلة الهوان والصغار والدونية أو يعاملها ككائن محتقر ، وأن لكل نص منها مناسبتة وظروفه ومعناه

(1) راجع : السابق ، وما قدمناه فيه من ملاحظات وهوامش .

(2) المبحث الثالث من الفصل الخامس في القسم الثاني .

(3) الفصل السابع من القسم الثاني .

(4) الفصل العاشر ( 3 ) من القسم الثاني .

(5) الفصل العاشر ( 7 ) من القسم الثاني .

(6) السابق ( 2 ) .

بعيداً عن روح الاحتقار والمهانة . كيف وشريعة الإسلام ( كما يقول الأصوليون والفقهاء ) تجرى في عمومها وتفصيلاتها على معنى واحد متفق لا اختلاف فيه ولا تناقض ، وقد أخبرنا الله تعالى بأنه كرم الإنسان من ذكر وأنثى وفضله على كثير ممن خلق تفضيلاً ، فكل ما قد يطوف بالذهن من بادي (1) الرأي مخالفاً لهذا الإخبار فلا بد أن يبين الفحص عن حقيقته عدم صحة ما طاف بالذهن من ذلك .. إثباتاً لأنه لا تناقض في دين الله ولا اختلاف ، وما قد يخطر لذهن أحد من ذلك فإنه عند الفحص والتروي والدراسة لا حقيقة له .

كذلك عرضنا لما حرمه (2) الإسلام على المرأة من أعمال تقتضي كشف ما يحرم من جسدها ، أو تقوم على إثارة غرائز الرجال ، أو تشيع الفاحشة بين الناس ، أو تعرضها للخلو بالرجال الأغراب ، أو البيات خارج الدار والوطن مع إهمال الزوج والأولاد ، أو تقديم الخمر في البارات وما يشابهها ، أو خدمة الغرف في الفنادق ونحوها .. أو تلك الأعمال التي تقتضي منها الإقامة في المناطق النائية عن العمران في الصحاري والجبال والمحيطات ، أو تعرضها لأخطار بدنية لا توافق ظروف الحمل والإرضاع والحضانة .. إلخ .. وقد تبين لنا واضحاً جلياً أن الإسلام يصدر في هذا كله عن الرغبة في تكريم المرأة وتنحيتها عن مواطن الهوان ومزالق الفتن ، وأن ( نظام النفقات الإسلامي ) لا يحوجها إلى احتراف مهنة من هذه كلها بغية لقمة العيش التي يكفلها هذا النظام لها مهما تكن ظروفها وظروف أسرتها ، وأنه من ( العار ) على مجتمع المسلمين في مجموعه أن تضطر فتاة أو امرأة ما فيه إلى احتراف مهنة من هذه المهن بغية ضمان لقمة العيش التي ينبغي أن يضمنها (3) لها المجتمع دون أن يحمر وجهها في طلبها أو تتعرض لما لا يليق من مهانة وفتنة ، أما أن تجوع فتأكل بثديها - حيث لا تجد لقمة شريفة - فهذا هو قاع الهوان الذي يسأل فيه كل إنسان على قدر إمكاناته ومسئوليته .

كذلك عرضت هذه الدراسة لرصد ميراث شعوري ولا شعوري موروث في الوجدان الشرقي خاصة ( وعند كل أمة على نحو ما ) يجمع بين الخوف من المرأة ، وازدراؤها

(1) بادي الرأي : ظاهره الذي لا روية فيه ولا تعمق لحقيقته ( معجم ألفاظ القرآن ) 87/1 وراجع الآية 27 من سورة هود .

(2) المبحث الأول من الفصل الخامس في القسم الثاني .

(3) راجع مثلاً كتابي ( دراسات في الأحوال الشخصية ) ، المبحث الخامس وما بعده .

والتحذير منها ، وتوقع الخيانة والشر في كل وقت منها . وقد تمثل هذا في التراث العربي <sup>(1)</sup> والإسلامي في ( أحاديث متوارثة مشتهرة على ألسنة الناس ) لا صلة لها إطلاقاً بمصادر الإسلام ونصوصه الصحيحة - بل تناقضها وتعارضها - ولعل رصد هذا الاتجاه - والكشف عن مخالفته لنصوص الإسلام ومقرراته - ما يزيل عن قضية تكريم الإسلام للمرأة أوضاراً ألحقت بها بغير حق . ولعله أيضاً أن يسهم في تخليص وجدان الأمة ( الشعوري واللاشعوري ) من خرافات وأساطير لا تتفق مع الدين الصحيح <sup>(2)</sup> .

وكما رفضنا صحة النصوص التي تضمنت هذه الخرافات والأساطير ، فإننا - في المقابل لذلك - رفضنا أيضاً زعماً كاذباً حاول دعاة ( تطوير الإسلام بنسخ أحكامه بعد عصر النبي ﷺ ) أن يلحقوه بالاجتهاد الإسلامي الصحيح ، حيث زعموا أن الإسلام كانت له خطة في التدرج بأحكام المرأة لم تستكمل مسارها ولم تصل إلى غايتها في عصر النبي ﷺ ، ولا في عصور الصحابة ، والتابعين ، وتابعهم .. حتى اليوم ، وأن (اجتهاداتهم) في قضية المرأة هي التي تستكمل المسار المدعى <sup>(3)</sup> . وقد بينا مخالفة هذا الزعم في مجموعته للنصوص الشرعية القاطعة في القرآن والسنة بأن ( الإسلام ) كمل واستكمل في فترة الوحي إلى النبي ﷺ ، بحيث لم يحوج تابعيه إلى من يأتي - بعده ﷺ - فيكمل مساره بنسخ بعض أحكامه ، وتغييرها ، وتطويرها - كما يقولون - وإلا فما معنى ( إكمال الدين ) و ( إتمام النعمة ) و ( تميز صراط الإسلام وسبيله عن غيره ) مما ثبت قطعاً في أصح النصوص وأكثرها قطعاً في الدلالة وحسماً ؟! وقد رأينا في هذا الزعم ( حيلة ) للعبث بأحكام القرآن وإقدام شطحات عقولهم فيها تحت دعاوى

(1) الفصل العاشر ( 1 ) و ( 2 ) من القسم الثاني .

(2) يكفي أن نشير في ذلك إلى ما يروى عن العالم الجليل إمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله أبي المعالي الجويني ( ت 478 هـ ) من أنه لا يعلم امرأة أشارت برأي فأصابت « إلا أم سلمة » ! فيعقب عليه عالمان فاضلان بأنهما يعلمان ( في التاريخ البشري كله ) واقعة أخرى هي ما أشارت به في قولها : ﴿ يا أبت استجره .. ﴾ ( القصص 26 ) !

راجع : الفصل العاشر ( 1 ) من القسم الثاني .

(3) ممن قال بذلك الكاتب التونسي الطاهر الحداد ( راجع كلامه في الميراث مثلاً عن عدم وصول الإسلام إلى ( نهاية المأمول ) في عصر الرسالة خوفاً على مشاعر الجاهليين في عدائهم للمرأة ) .. ومنهم - في نفس المبحث - الدكتور نصر أبو زيد في كلامه عن ( المقصد الكلي في الشريعة ) ومنهم أسما حليم وكلامها في ( تعدد الزوجات ) عن أن الإسلام لم يستكمل مساره بعد في القضية .. إلخ ، وانظر تعليقنا عليهم .

( الاجتهاد المعاصر ) ، ومتى كان من مفهوم ( الاجتهاد ) نسخ الأحكام وإلغاؤها بعد عصر الوحي ؟! .

## - 6 -

.. ونصل من ذلك كله إلى أن الدراسة التفصيلية التطبيقية انتهت بنا إلى تأكيد الحقيقة الإجمالية التي ورد بها قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ .. ﴾ ذكرهم وإنائهم ، وأنه لم يند نص أو حكم تفصيلي واحد عن تصديق هذا الحكم الإجمالي ، بشرط أن نضع في اعتبارنا - كما فصلنا - صدور هذه الأحكام عن ( الحكيم ) الذي يضع كل شيء في موضعه الملائم له تمامًا فيسوى بين المتشابهين فيما قضى فيه بينهما هذا التشابه والتساوي ، ويخالف ويميز فيه بينهما فيما قضى فيه اختلافًا وتمييزًا في أصله بينهما .

فإذا ما استصبحنا هذه الحقيقة سهل علينا جدًا أن نفهم حكمة الإسلام فيما سوى فيه بين الرجل والمرأة - وفيما ماز فيه بينهما أيضًا - حسبما قدمناه من تفصيل ، كما سهل علينا جدًا أن نفهم أوجه تكريم الإسلام للمرأة في الجانبين .

لكن الذين يصدرون أصلًا عن منطلق يرى أنه لا يوجد بين ( الذكر ) و ( الأنثى ) شيء - أي شيء - يرر اختلاف الحكم بينهما إطلاقًا في أي مجال قانوني أو اجتماعي - على أي نحو - فإنه سيتعسر على هؤلاء جدًا - وربما استحال - أن يفهموا أوجه تكريم الأنثى فيما اختلف فيه الحكم الإسلامي بينها وبين الذكر ، بخاصة أن الإسلام - على النحو الذي سبق تفصيله في ثنايا الدراسة كلها - قد ضمن معنى التكريم في اختلاف الحكم ذاته ، بحيث أصبحت ( التسوية ) - من المنظور الإسلامي - هي التي تخالف التكريم وإن ظهرت لبعض العقول هي التكريم !

وأعلم أن هذا عسير فهمه على هؤلاء المخالفين ، كما عسر عليهم أن يدركوا أيضًا أن عز الإنسان ومنتهى كرامته متضمن في كونه ( عبدًا لله ) بما تتضمنه معنى العبودية من ( الطاعة المطلقة ) و ( الإذعان ) و ( الإنابة إلى الله تعالى ) و ( التسليم المطلق إليه ) .. فكتب كاتبهم يعيب على الفكر الديني السلفي المعاصر الذي ينظر لعلاقة الله بالإنسان والعالم من منظور علاقة السيد بالعبد الذي لا يتوقع منه سوى <sup>(1)</sup> الإذعان .. ومن ثم

(1) راجع ( الإمام الشافعي ) ص 104 .

ملأ كتاباته بنقد <sup>(1)</sup> ( المذعنين ) من أمثالنا ، وما درى المسكين أن أعظم آمالنا وطموحاتنا في الدنيا والآخرة أن نكون من المذعنين لله تعالى حق الإذعان ، وأنه ﴿ لَنْ يَسْتَنْكِفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ وَمَنْ يَسْتَنْكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا ﴾ ( النساء 172 ) .

وكيف يعلم أن ( العبودية الخالصة المطلقة لله تعالى ) هي - وحدها - التي ( تحرر الإنسان ) من كافة ألوان العبودية للطواغيت ، والأهواء الضالة ، والحرص المزري ، والشهوات المنحطة - وهي التي تزري فعلاً بكرامة الإنسان وتهبط بها إلى أسفل سافلين ، أما العبودية لله تعالى وحده فهي التي تنفي عن الإنسان ذلك كله ، وتطهره منها ومن كافة الأرجاس ، لتحمله إلى ساحة الملك الحق ذي الجلال والإكرام .

فلا شك في أن دعاة ( التسوية الكاملة ) بين الجنسين ، المخالفين لقوله تعالى : ﴿ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَى ﴾ ( من الآية 36 من سورة آل عمران ) - لن يفهموا : كيف تكون القوامة في الأسرة للزوج خاصة ، وكيف ترث المرأة غالباً نصف الرجل ، وتكون شهادتها مثل نصف شهادته ، وتكون دينها كذلك ، وكيف يتزوج الرجل أكثر من امرأة ، وكيف يختص أصلاً بحق الطلاق ، وكيف يختص عنها بأحكام في حرية السفر ، وفي اللباس ، وفي بعض الوظائف ، وفي بعض أمور التربية والتعليم ، وفيمن يعقد زواجها ... إلى آخر ما فصلنا القول فيه . بل إن بعضهم وبعضهم تسري في كلامه أحياناً روح السخط الخفي على ( الطبيعة ) التي ظلمت المرأة باختصاصها بالحمل والحيض والنفاس والولادة والحضانة وسن اليأس من الحمل .. إلخ ، وربما تطلع بعضهم وبعضهم إلى يوم ( تعتدل فيه موازين الطبيعة ) فترمي إلى الرجل بشيء من ذلك ! والله في خلقه شئون .

ولن نخدعنا في هذا المجال كلمات مديح للإسلام وشريعته يزجها دعاة التسوية الكاملة مثل ما يرويه المستشرق الانجليزي هـ . ا . جيب من أن عالم الاجتماع التركي ضياغوك ألب ( ت 1924 م ) قال « كيف يمكن للشريعة المقدسة أن تعتبر هذه المخلوقات الجميلة <sup>(2)</sup> كائنات محتقرة ؟ لا شك أن الفقهاء قد أخطأوا في تفسير القرآن . إن الأسرة دعامة الأمة والدولة . وإن حياة الأمة ستبقى ناقصة حتى ندرك القيمة الكاملة للمرأة ،

(1) وقد سبق أن عرضت لذلك - وعلقت عليه - في نهاية الفصل التاسع من القسم الثاني من هذه الدراسة .

(2) يعني : النساء .

يجب أن يتفق بناء الأسرة مع العدالة . وما دام الأمر كذلك فالمساواة ضرورية في أمور ثلاثة : الطلاق ، والافتراق ، والإرث .

وطالما أن المرأة تساوي نصف الرجل في الإرث ، وريعه في الزواج فلن تستطيع الأسرة ولا البلاد أن تنهضا .

ويقول جيب : إن ضيا لم يكتف بهذه الاحتجاجات الشعرية ، بل حاول كعالم اجتماعي أن يوجد المبادئ التي يمكن بواسطتها إعادة تفسير الشريعة ، فميز فيها بين العناصر ( الربانية ) والعناصر ( الاجتماعية ) .. إن العناصر الاجتماعية في نظره تستند إلى ( العرف ) بصرف النظر عن نص منزل ، وبالتالي يجب إعادة النظر في القانون الشخصي أو العائلي مهما يكن الشكل الذي يطالب به الرأي العام ، أي الإجماع أو الضمير الوطني . ويعلق جيب على هذه الدعوة بقوله : « إن هذه المحاولة في التمييز <sup>(1)</sup> هي بالطبع شخصية صرفة ، وإن وضع ( الشريعة المنزلة ) و ( العرف ) على قدم المساواة - وإن اعتبر الأخير كمحصلة للتجربة التاريخية أو من خصائص أمة معينة - أمر لا يتفق مع أسس التفكير الإسلامي » ثم يقول : « لم أطلع على مؤلفات لمجدين من العرب تبينوا فرضية متشابهة » <sup>(2)</sup> .

ونحن من جانبنا نرى أن كلام ضياغوك ألب تضمن كثيرا من الخلط والخطأ وسوء الفهم : فمن الذي قال إن الإسلام يعتبر النساء كائنات محتقرة ؟ لا يقول هذا من فقه مجموع أحكام المرأة في التسوية بينهما - وفي التمايز المعلن أيضًا - إنما يقوله من نظر إلى الأمور نظرة سطحية لم تفقه الأحكام ولم تتعمق عللها وحكمها .. وعلى خلاف ما يقوله ضياغوك ألب وأمثاله يقول الكاتب والرحالة الفرنسي جيراردي نرفال : إن الإسلام قد وضع المرأة في موضع كريم ، وضرب القرآن الأمثلة للناس بالنساء الصالحات مثل آسيا امرأة فرعون ومريم أم المسيح ، وفي حين استبعد التلمود اليهودي النساء من الطقوس الدينية ، وحرم عليهن دخول المعبد فإن الإسلام قد أباح لهن الصلاة في المساجد <sup>(3)</sup> ، وجعل اللجنة تحت أقدام الأمهات ، وكرر الوصية

(1) أي بين العناصر الربانية والعناصر الاجتماعية .

(2) الاتجاهات الحديثة في الإسلام ص 121 - 122 ويحيل جيب في المراجع إلى كتاب ( ضياغوك ألب : حياته وفلسفته الاجتماعية ) تأليف ضياء الدين فخرى .

(3) رحلة إلى الشرق 29/3 وراجع مواضع عديدة من دراستنا هذه ، كذلك راجع ( فهرس الأحاديث النبوية ) .

ياكرام الأم ( ثلاثاً ) قبل الأب ، وكرر الوصية بالنساء وإكرامهن في مواطن عديدة ، وجعل المرأة الصالحة خير كنز للمسلم ففضلها على ما يكتز الناس من مال وولد وغيرهما ، فكيف يصح القول بعد هذا بأنهن في الإسلام كائنات محقرة ؟!

وأما ما ذكره ضياغوك ألب من أن الأسرة دعامة الأمة والدولة ، وأنه يجب أن يتفق بناء الأسرة مع العدالة . فهو حق في ذاته ، لكن ما رتبته عليه من وجوب التسوية الكاملة في الطلاق والافتراق والإرث بينهما ، وما ألح إليه من وجوب إلغاء تعدد الزوجات - فهو غير مقبول ، وقد بينا تعليل اختصاص الرجال أصلاً بالطلاق ، وزيادته على المرأة في الميراث ، وبيننا أن ذلك ليس صادراً عن احتقار المرأة ، إنما هو مراعاة لما أودعه الله في كل منهما من فطرة وما عهد به إليه من تبعات ، كذلك بينا أن تعدد الزوجات كثيراً ما يكون هو الطريق إلى إكرام بعض النساء وحمايتهن من المهانة والابتذال ..

ويلفت كثير من دعاة المساواة الكاملة في بلادنا الآن بأن الأسرة والبلاد لن تنهضا إلا بالمساواة الكاملة في الإرث والطلاق وكافة الحقوق والأوضاع ، وهو نفس ما نادى به ضياغوك من قبل ، ولنا أن نتساءل :

في 3 مارس 1924 م ( وهي نفس السنة التي مات فيها ضياغوك ) ألغيت الخلافة في تركيا على يد مصطفى كمال أتاتورك <sup>(1)</sup> ، وأصبحت الدولة التركية علمانية لا تستقي تشريعها من الدين ( كما يطالب المطالبون في مصر وغيرها ) ، فما الذي أفادته تركيا من ذلك ؟ هل أصبحت ( بعد سبعين سنة منه ) دولة عظيمة كما كانت أيام الخلافة ( على أخطائها الجسيمة ) ؟ وما الذي أفادته من تقدم حقيقي بعد أن ألغت قوانين الميراث والزواج والأحوال الشخصية المستمدة من الإسلام ، وحرمت تعدد الزوجات ، وسلبت الرجل حق الطلاق ، وسأوت الذكر والأنثى في الميراث ؟ .

إن من يقرأ لضياغوك وأمثاله من معاصرينا قد يخيّل إليه أنه لم يعد بين المجتمعات

---

(1) ولم يكن إلغاء الخلافة عندئذ تصرفاً ديمقراطياً عبر عن رغبة حقيقية عند الشعب التركي ، بل على النقيض من هذا كان تصرفاً ديكتاتورياً قام به أتاتورك على خلاف رغبة القوى الوطنية التركية عند ذاك ، انظر مثلاً كتاب ( مصطفى كمال أتاتورك ) لخلعي مراد - ومنطلقه هو الإعجاب المطلق بأتاتورك - ومع هذا يقول عنه أن أكثرية الشعب كانت تكرهه ( ص 207 ) وأنه لجأ لسلح الاغتيال لخصومه ، وأرهبهم بالتهديد بالشنق ( ص 209 ) ثم تقدم بمرسوم هدم فيه كل أسس الدولة والخلافة ، وحكم على مئات المعارضين بالشنق والرمي بالرصاص ، وفرض القبعة الأوربية ، والقوانين الوضعية ، ومنع تعدد الزوجات ، وفرض المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة ، وألغى الحروف العربية .. إلخ .

الإسلامية والتقدم إلا إلغاء قوانين الأسرة المأخوذة عن الإسلام ، لكن تجربة تركيا تقدم الإجابة الحقيقية » لقد أحالت خطة مصطفى كمال تركيا إلى مزرعة يهودية تتحكم فيها الدولارات اليهودية ذات الوجه الأمريكي ، وبعد أن نزع عنها ثوب الإسلام الذي أوصلها إلى ذروة المجد والسؤدد غدت تركيا غير ذات وزن كبير في الميزان الدولي .. « تعاني الإرهاق والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية رغم سيل الدولارات الأمريكية الذي لا ينقطع .. (1) . وقد يقيظ الكثيرون من الأتراك الآن وأدركوا عظم ما خسروه حين تركوا الإسلام (2) .

أما تقسيم أحكام الشرع الإسلامي إلى ( عناصر ربانية ) و ( عناصر اجتماعية ) - على نحو ما فعله ضياغوك - فهي دعوى واضحة البطلان لم تصح (3) حتى عند المستشرق الإنجليزي الذي استشهد بها على دعاوى التغيير في قوانين الأحوال الشخصية الإسلامية . ولعل أوضح ما يطلها أنه عرض لتشريعات ثبتت بالنص القرآني المنزل ( مثل الميراث وتعدد الزوجات ) ثم حاول أن يلغياها بالعرف وما تؤدي إليه عقول بعض الناس ، مما لا يقول به - ولا يقبله - مسلم صحيح العقيدة في أن القرآن كلام الله حقاً .

ولعله من المفيد أن نذكر أيضاً أن جيب يشير إلى أن الشاعر العراقي جميل صدقي الزهاوي طالب بتبني موقف ( أكثر نبلاً ) - حسب تعبيره - تجاه المرأة ، لكنه نادراً ما يتعدى حدود ما أوحى به حينما يتكلم عن تشريعات الزواج والطلاق « بيد أن الاشتراكي التونسي طاهر الحداد كان أكثر عنفاً .. » كما يشير جيب إلى أن الأدب العربي الحديث في مصر يحتوي - في وصفه وتحليله للمشاكل الاجتماعية - نقداً ضمنيّاً للعوائق أمام المساواة التامة بين الرجل والمرأة (4) . ثم يقول : « على أن هناك ميداناً يعتصم فيه التشريع الاجتماعي للإسلام اعتصاماً منيعاً ، إنه ميدان الأحوال الشخصية بما في ذلك الزواج والطلاق والإرث . إن سبب هذه المناعة لا يرجع فقط إلى شمول هذا النظام الذي يوجه عملياً كل فرد في المجتمع ، وإنما يرجع خاصة إلى أن

(1) الأقمى اليهودية في معادل الإسلام ، بخاصة صفحتي 96 ، 97 .

(2) وقد دلت نتائج الانتخابات الأخيرة على هذا بوضوح . ورأي الأمة الحر هو أصدق دليل على دعاوى ( التقدم ) و ( الرفاهية ) .

(3) حيث يعلق جيب عليها بقوله : أنه من المقرر في الشريعة الإسلامية أنه لا تحكم العادة إذا تعارضت مع نصوص القرآن والسنة ( الاتجاهات الحديثة ) ص 160 .

(4) السابق ص 122 .



القرآن قد عين قواعده الأساسية تعييناً واضحاً .

وباستثناء حفنة من العقلانيين <sup>(1)</sup> ليس هناك بعد أي مسلم مهيباً لأن يشك فيما إذا كان القرآن هو كلام الله الحق ؛ لذلك تعتبر فكرة تبديل - أو إلغاء هذه القوانين الأساسية - « معادلة للكفر » <sup>(2)</sup> .

وقد صدق جيب في هذا .. وإلا بما يسمى من يلغي ويرفض كلام الله تعالى ويرده عليه رافعاً شعار ( الإتيان بأفضل منه ) ؟ .

## - 7 -

.. بقيت كلمة ختامية لإخواننا ( الطيبين ) الذين نجتمع معهم في الانتماء للإسلام ظاهراً وباطناً ( ولله الحمد والمنة ) .

إنه لا عجب في أن يختلف الواحد منهم معي في تقرير أمر ما من موضوعات الدراسة ، فنحن جميعاً مجتهدون في الكشف عن الحقيقة كما تبدو لكل منا .. واختلاف المجتهدين وارد بل ربما كان ملازماً لطبيعة الاجتهاد الإسلامي في إطار احترام الإسلام للعقل - وليس أدل على هذا من أمرين :

الأول : أنه من المقرر أن المجتهد ( المستوفي للشروط بعد بذل أقصى جهده ) دائر بين الأجر والأجرين بحسب احتمال خطئه أو صوابه ، فلن يعدم أحدهما .

والثاني : أنه لو كان هناك احتمال لاتفاق المجتهدين في أمر اجتهادي معروض للنظر لكان أولى به صحابة رسول الله ﷺ الذين كانوا مجموعة متجانسة لغة وثقافة وتكويناً .. وقد رأينا كيف اختلفوا فيما عرضه عليهم رسول الله ﷺ للشورى في حياته ، وفيما نظروا هم فيه بعد وفاته .

ولعل إدراك هاتين الحقيقتين يجعلنا جميعاً أقرب إلى روح التفهم والتسامح فيما هو مختلف عليه بيننا من مسائل الاجتهاد في قضايا المرأة ( موضوع هذه الدراسة ) .

وبالنسبة لي فقد قررت ما ظهر وترجحت عندي صحته ، وهو - كما قال أبو حنيفة <sup>(3)</sup> - أحسن ما قدرنا عليه ، لا نطلب من أحد أن يقول به إلا إذا راجعه واطمأن إلى وجهته ودليله ( إن كان من أهل النظر والاجتهاد ) ، ومن أتى بأفضل منه ، وأقنعنا

(1) الذين يؤلهون عقولهم ويعتبرونها فوق النص . (2) الاتجاهات الحديثة ص 119 .

(3) انظر : مواضع عديدة من مناقب الإمام الأعظم ( للموفق ) ، وكذلك : مناقب الكردي .

بهذه الأفضلية بداهة ، قبلناه منه شاكرين له .

الأهم من هذا هو أن ننحي ( سوء الظن ) الذي هو إثم من حواراتنا ، وأن نعمل بما يقضي به الإسلام من وجوب إحسان الظن بالمسلمين في كافة أحوالهم ، حين لا يظهر من أحدهم رد على الله ورسوله فيما يعلم يقيناً أنه قضى به .

وعلينا أن نظهر حواراتنا وتعقيباتنا مما وقع فيه - مع الأسف الشديد - بعض سلفنا<sup>(1)</sup> من العلماء السابقين . فإذا ما التزمنا بذلك فعلى العين والرأس كل حوار وكل وجهة نظر - مهما اختلفت معنا واختلفنا معها - وهذا - وحده - هو الذي يليق بالمسلمين عند اختلافهم ، ويمثل لهم واجهة حضارية لا يتفق غيرها مع صحيح الإسلام .

وكمثال على الحوارات والمراجعات ( المتوقعة ) : سألني صديق : كيف تبيح للمرأة تولي الوظائف والنيابات مع ما يقوله بعض العلماء من أن صوتها ( عورة ) يجب سترها ، لا إظهارها ؟ .

فقلت له : إذا كنا نتكلم في إطار الإسلام الذي أتى به النبي محمد ﷺ فاذكروا لنا نص القرآن الكريم أو السنة الصحيحة التي قالت أن صوت المرأة عورة يجب سترها عن عالم الرجال ، فهل عندكم مثل هذا النص ؟ .

إن الذي ورد في القرآن الكريم متصلاً بذلك هو قوله تعالى لنساء النبي ﷺ : ﴿ .. فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَعْرُوفًا ﴾ ( الأحزاب 32 ) أي - كما يقول ابن كثير وغيره - أن تخاطب الأجانب بكلام ليس فيه ترخيم ولا ترفيق للصوت كالكلام الذي تخاطب به المرأة زوجها<sup>(2)</sup> . فالممنوع إذن هو تضمين الصوت ما يطمع الرجل في المرأة ، أما القول الجاد الذي لا خضوع فيه ولا إثارة ( وهو صوت المرأة الإنسان ) وليس ( صوت المرأة الأنثى ) فلا شيء فيه مطلقاً .. وقد سجلت لنا كتب السيرة والسنة وتراجم الصحابة والصحابيات آلاف الحوارات الشريفة بين الرجال والنساء في كل مجال ، ولم يقل أحد عندئذ إن ( مجرد ) صوت المرأة يعتبر ( عورة ) ، فمن أين أتى هذا ؟ .

(1) كما فعل الخطيب البغدادي ( ت 463 هـ ) حينما نسب إلى أبي حنيفة أموراً عديدة مكفرة ، مثل الاستهزاء بالسنة ، وردها مع علمه بأن رسول الله ﷺ قالها ، وقوله : « هل الدين إلا الرأي الحسن ؟ » ( تاريخ بغداد 201/13 وما بعدها ) ولا يصح عن أبي حنيفة شيء من ذلك .

(2) تفسير ابن كثير 405/6 .

كذلك راجعني أحد تلاميذي فقال : هل تبيح للمرأة أن تتولى وظيفة ( عمدة ) في قرية ؟

فقلت له : لم أجد نصًّا يمنع من ذلك ، فهل تدلنا أنت على مثل هذا النص ؟ فسكت ، فقلت : ليس معنى قلبي ( ليس هناك مانع شرعي ) أنه ( يجب تعيينها في هذا المنصب ) ، فهناك فارق كبير بين الأمرين ، فإذا وجد من الرجال من هو أكفأ منها لهذا المنصب فمما لا شك فيه أنه هو الأولي والمقدم ، لكن لو لم يوجد في بلد أو قرية ما من يماثل امرأة ما أو يتفوق عليها في الكفاءة والمناسبة لوظيفة ما وثبتت هذه الكفاءة والصلاحية بما لا يدع مجالاً للشك فيها - فما المانع من أن تلي هذه الوظيفة المحلية إذا انتخبها الناس أو اختارها أولياء الأمور الحريصون على تحقيق المصالح العامة ؟ وكل هذا محكوم ( على وجه العموم ) بالضوابط الشرعية لتولي الوظائف العامة التي قدمناها في الفصل الخامس من القسم الثاني . وكذلك قال لي صديق من هؤلاء : ألا ترى في مجموع ما وصلت إليه ( انحيازًا ) إلى المرأة ، ولو حتى عن طريق غير شعوري ؟ فقلت له : لم يطف بذهني قط أن المسألة تحتمل انحيازًا إلى عالم الرجال أو عالم النساء ، إنما القضية هي التزام منهجي ( أرجو أن يكون دقيقًا ) بعنوان الدراسة ( مكانة المرأة في القرآن الكريم والسنة الصحيحة ) .. وهذا هو ما انتهت بي إليه الدراسة المتأنية المستخلصة من مئات الآيات القرآنية ، وعشرات الأحاديث الصحيحة من سنة النبي ﷺ ، وتراجم العديد من صحابياته ﷺ اللاتي يمثلن أنصع نموذج للمرأة المسلمة وأصدقها وأنقاهما .. دون شك . ثم أضفت : وحتى لو كان هناك انحياز لا شعوري - كما تقول - إلى عالم المرأة فإنه يجد تفسيره أيضًا في التأثير بنصوص صحيحة في الإسلام .. منها حديث النبي ﷺ : « الدنيا متاع ، وخير متاع الدنيا المرأة الصالحة » ( صحيح مسلم عن عبد الله بن عمرو ، كتاب الرضاع ، باب الوصية بالنساء ، ومسند أحمد عن عبد الله بن عمرو ، وابن ماجه ، كتاب النكاح ) وحديث : « حُب إلي النساء والطيب ، وجعلت قرة عيني في الصلاة » <sup>(1)</sup> ، وقالت عائشة رضي الله عنها : « لم يكن شيء أحب إلي رسول الله ﷺ من النساء إلا الخيل » وفي رواية « .. من

(1) مسند أحمد 128/3 .

ورواه النسائي عن أنس ، والحاكم بدون ( جعلت ) وقال : صحيح على شرط مسلم ، كذلك أخرجه الطبراني في الأوسط والصغير عن أنس مرفوعًا ، وأخرجه أبو يعلى في مسنده ، والبيهقي في سننه .. وآخرون ( كشف الخفاء 405/1 - 406 ) .

الخیل إلا النساء» (1) .. و ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا﴾ (الأحزاب 21) .

.. و ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنَّهُ هَدَانَا اللَّهُ لَقَدْ جَاءَتْ رَسُولَنَا بِالْحَقِّ ..﴾ (الأعراف 43) وآخر دعوانا أن ( الحمد لله رب العالمين ) .



## **المراجع والفهارس**

**وتتكون من :**

- أهم مراجع الدراسة
- فهرس الآيات القرآنية
- فهرس أحاديث السنة
- فهرس تفصيلي بموضوعات الدراسة



## أهم مراجع الدراسة

### أولاً : القرآن والسنة :

- 1 - القرآن الكريم .
- 2 - الإتحافات السننية بالأحاديث القدسية ، تصنيف زين الدين عبد الرؤوف المناوي ( ت 1031 هـ ) ، مطبعة محمد علي صبيح بمصر 1388 هـ - 1968 م .
- 3 - الجامع الأزهر في حديث النبي الأنور ، تأليف زين الدين المناوي ( ت 1031 هـ ) ، المركز العربي للبحث والنشر ، القاهرة 1980 م .
- 4 - سنن الترمذي ، محمد بن عيسى ( ت 267 هـ ) ، المطبعة المصرية بالأزهر ، 1350 - 1931 م .
- 5 - سنن الدارمي ، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل الدارمي ( ت 255 هـ ) ، دار إحياء السنة النبوية .
- 6 - سنن أبي داود ، سليمان بن الأشعث السجستاني ( ت 275 هـ ) ، مطابع المجد بالقاهرة .
- 7 - سنن ابن ماجه ، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني ( ت 275 هـ ) ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، مطبعة عيسى البابي الحلبي .
- 8 - سنن النسائي ، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب ( ت 303 هـ ) ، المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة .
- 9 - صحيح البخاري ، محمد بن إسماعيل ( ت 261 هـ ) ، كتاب الشعب بالقاهرة .
- 10 - صحيح مسلم ، مسلم بن الحجاج ( ت 256 هـ ) ، مطبعة محمد علي صبيح بالقاهرة 1334 هـ .
- 11 - المسند ، للإمام أحمد بن حنبل ( ت 241 هـ ) ، دار المعارف بمصر 1373 هـ - 1954 م .
- 12 - الموطأ ، للإمام مالك بن أنس ( ت 179 هـ ) ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، كتاب الشعب بالقاهرة .



## ثانيًا : الكتب المقدسة عند غير المسلمين :

( أ ) اليهود :

12 - التوراه ( وهو مقدس أيضًا عند النصارى باسم العهد القديم ) .

( ب ) النصارى :

14 - العهد الجديد ( ويتكون من الأناجيل المعتمدة عندهم الآن وهي أناجيل : متى ، ومارقس ، ولوقا ، ويوحنا ، كما يشمل أعمال الرسل من الحوارين والأصحاب ) وأسفار العهدين القديم والجديد مطبوعة في مجلد واحد باسم ( الكتاب المقدس ) ، إصدار جمعية الكتاب المقدس في الشرق الأدنى .

15 - وله طبعة إنجليزية حديثة باسم :

The new English Bible .

توثيق وطبع جامعتي أوكسفورد وكامبريدج سنة 1970 م .

16 - طبعة دار المعارف من إنجيل متى بمقدمة وتفسير ، 1972 م .

( ج ) الهندوس :

17 - منوسمرتى Manu Samarti كتاب الهندوس المقدس ، ويتضمن خلاصة التشريع الهندوكي . عربه عن السنسكريتية ، وشرحه ، وعلق عليه ، وقارنه بكتب الديانات السماوية الثلاث ، الأستاذ إحسان حقي ، دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر ، بيروت .

## ثالثًا : كتب تفسير القرآن الكريم وعلومه :

18 - تفسير الطبري ( جامع البيان عن تأويل آي القرآن ) لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري ( ت 310 هـ ) ، ط 3 ، مصطفى الباني الحلبي 1388 هـ - 1968 م .

19 - تفسير القرطبي ( الجامع لأحكام القرآن ) لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري ( ت 671 هـ ) ، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة 1351 هـ - 1933 م .

20 - تفسير ابن كثير ( تفسير القرآن العظيم ) لأبي الفداء إسماعيل بن عمر ( ت 774 هـ ) ، تحقيق الدكتور محمد البنا وآخرين ، دار الشعب بمصر .

21 - تفسير المنار ( تفسير القرآن الحكيم ) للشيخ محمد عبده والشيخ محمد رشيد رضا ، طبع الهيئة المصرية العامة للكتاب .

22 - الفلسفة القرآنية ، للأستاذ عباس محمود العقاد ، كتاب الهلال 1381 هـ - 1962 م .

23 - مدخل إلى الدراسات القرآنية ، للدكتور محمد بلتاجي ، مكتبة الشباب ، ط 3 ، 1416 هـ - 1995 م .

24 - مدخل إلى علم التفسير ، للدكتور محمد بلتاجي ، مكتبة الشباب 1416 هـ .  
25 - المرأة في القرآن ، للأستاذ عباس محمود العقاد ، ( ضمن الأعمال الكاملة ) ، دار الكتاب اللبناني 1975 م .

26 - معجم ألفاظ القرآن الكريم ، مجمع اللغة العربية ، سلسلة ( التراث للجميع ) .  
27 - مع القرآن ، للشيخ أحمد حسن الباقوري ، مكتبة الآداب ومطبعها ، 1970 م .

### رابعاً : كتب شروح السنة وتخريجها وتوثيقها :

28 - تأويل مختلف الحديث في الرد على أعداء الحديث ، لابن قتيبة الدينوري أبي محمد عبد الله بن مسلم ( ت 276 هـ ) ، دار الكتاب العربي ، بيروت .

29 - تنوير الحوالك شرح على موطأ مالك ، للإمام جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ( ت 911 هـ ) ، ومعه كتاب ( إسعاف المبطل برجال الموطأ ) للسيوطي ، دار إحياء الكتب العربية .

30 - زاد المعاد في هدي خير العباد ، لأبي عبد الله بن قيم الجوزية ( ت 751 هـ ) ، دار الكتاب العربي ، بيروت .

31 - سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ، تخريج الشيخ محمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي ، ط 3 .

32 - السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث ، للشيخ محمد الغزالي ، دار الشروق ، ط 6 ، 1989 م .

33 - السيرة النبوية الصحيحة ( محاولة لتطبيق قواعد المحدثين في نقد روايات السيرة النبوية ) ، للدكتور أكرم ضياء العمري ، مركز بحوث السنة والسيرة بجامعة قطر 1411 هـ - 1991 م .

34 - الشذرة في الأحاديث المشتهرة ، لمحمد بن طولون الصالح ( ت 953 هـ ) ، رسالة ماجستير من إعداد أحمد عبد الحفيظ أحمد ، كلية دار العلوم بجامعة القاهرة 1995 م .

- 35 - شرح النووي على صحيح مسلم ( المنهاج في شرح صحيح مسلم ابن الحجاج ) لمحيى الدين يحيى بن شرف النووي الشافعي ( ت 676 هـ ) ، تحقيق عبد الله أبو زينة ، كتاب الشعب .
- 36 - صحيفة علي بن أبي طالب عن رسول الله ﷺ ، دراسة توثيقية للدكتور رفعت فوزي ، دار السلام للطباعة والنشر ، 1406 هـ - 1986 م .
- 37 - الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة ، لشيخ الإسلام محمد بن علي الشوكاني ( ت 1255 هـ ) ، مطبعة السنة المحمدية 1380 هـ - 1960 م .
- 38 - كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس ، للشيخ إسماعيل بن محمد العجلوني ( ت 1162 هـ ) ، دار التراث بالقاهرة .
- 39 - نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح ( منتقى الأخبار ) . والمتن لشيخ الحنابلة مجد الدين بن تيمية ( الجد ) ( ت 652 هـ ) . والشرح لشيخ الإسلام محمد بن علي الشوكاني ( ت 1255 هـ ) ، دار الجيل بيروت 1973 م .
- 40 - هداية الباري إلى ترتيب صحيح البخاري ، ترتيب وشرح السيد عبد الرحيم عبر الطهطاوي ( ت 1362 هـ ) ، ط 4 ، دار الرائد العربي 1390 هـ - 1970 م .
- خامساً : كتب الفقه وأصوله :**
- 41 - الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية ، أحمد قدرى باشا ، مطبعة التأليف بالفجالة بمصر 1895 م .
- 42 - الأحوال الشخصية لأستاذنا الشيخ محمد أبي زهرة ، دار الفكر العربي 1377 هـ - 1957 م ، ط 3 .
- 43 - الأحوال الشخصية للمصريين المسلمين فقهاً وقضاء ، للمستشار محمد الدجوى ( رئيس محكمة الاستئناف الأسبق ) ، دار النشر للجامعات المصرية .
- 44 - أصول التشريع الإسلامي ، لأستاذنا الشيخ علي حسب الله ، نشر دار المثقف العربي ، ط 6 ، 1402 هـ - 1982 م .
- 45 - الاعتصام ، لأبي إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي ( ت 790 هـ ) ، دار التحرير للطباعة والنشر 1970 م .
- 46 - إعلام الموقعين عن رب العالمين ، لأبي عبد الله بن قيم الجوزية ( ت 751 هـ ) ،

مطبعة شقرون 1388 هـ - 1968 م .

47 - الأم ، الجامع لفقه الإمام الشافعي محمد بن إدريس ( ت 204 هـ ) ، كتاب الشعب .

48 - البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار ، للإمام المهدي لدين الله أحمد ابن يحيى بن المرتضى ( ت 840 هـ ) ، مكتبة الخانجي بمصر 1367 هـ - 1948 م .

49 - بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، لابن رشد الحفيد ، أبي الوليد محمد بن أحمد ( ت 595 هـ ) ، المكتبة التجارية الكبرى بمصر .

50 - حاشية ابن عابدين ( رد المحتار على الدر المختار على متن تنوير الأبصار ) ، لمحمد أمين بن عمر الدمشقي ، فقيه الشام وإمام الحنفية في عصره ( ت 1252 هـ ) ، مراجعة نصر الوفاي الهوريني .

51 - حجاب المرأة المسلمة في الكتاب والسنة ، للشيخ محمد ناصر الدين الألباني ، ط 5 ، دار الاعتصام عام 1398 هـ .

52 - دراسات في أحكام الأسرة ، للدكتور محمد بلتاجي ، مكتبة الشباب ، 1402 هـ .

53 - دراسات في الأحوال الشخصية ، للدكتور محمد بلتاجي ، مكتبة الشباب ، 1400 هـ - 1980 م .

54 - شرائع الإسلام في الفقه الإمامي ، للمحقق الحلي أبو القاسم نجم الدين ( ت 676 هـ ) ، تحقيق وإخراج عبد الحسين محمد علي ، مطبعة الآداب في النجف الأشرف ، 1389 هـ - 1969 م .

55 - الشرح الصغير على أقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك ، للعلامة أبي البركات أحمد بن محمد الدردير ( ت 1201 هـ ) .

وبهامشه حاشية العلامة الشيخ أحمد بن محمد الصاوي المالكي ( ت 1241 هـ ) .

خرج أحاديثه وفهرسه وقرر عليه بالمقارنة بالقانون الحديث الدكتور مصطفى كمال وصفي ( المستشار الأسبق بمجلس الدولة ) ، دار المعارف بمصر 1392 هـ - 1393 هـ .

56 - فتح القدير ، ويتضمن شرح الإمام كمال الدين محمد بن عبد الواحد ( المعروف بابن الهمام الحنفي ت 861 هـ ) ، مع تكملة ( نتائج الأفكار في كشف الرموز والأسرار ) للمولى شمس الدين أحمد ( المعروف بقاضي زاده ت 988 هـ ) ، مع

- ( الكفاية ) لجلال الدين الخوارزمي ، على ( الهداية شرح بداية المبتدي ) تأليف شيخ الإسلام برهان الدين أبي الحسن علي بن عبد الجليل المرغيناني ( ت 593 هـ ) .. في الفقه على مذهب أبي حنيفة ، المطبعة الميمنية بمصر .
- 57 - الفرقة بين الزوجين ، لأستاذنا الشيخ علي حسب الله ، دار الفكر العربي 1387 هـ - 1968 م .
- 58 - المبسوط في الفقه الحنفي ، لشمس الدين السرخسي ( ت 490 هـ ) ، مطبعة السعادة بمصر 1324 هـ .
- 59 - المحلى ، للإمام أبي محمد علي بن أحمد بن حزم ( ت 456 هـ ) ، مكتبة الجمهورية العربية 1390 هـ - 1970 م .
- 60 - المغني في الفقه الحنبلي المقارن ، لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة ( ت 620 هـ ) ، وهو شرح على مختصر أبي القاسم عمر بن حسين الحزقي ( ت 334 هـ ) .
- تعليق الشيخ محمد رشيد رضا والدكتور محمد خليل الهراس ، مكتبة ابن تيمية .
- 61 - مناهج التشريع الإسلامي في القرن الثاني الهجري ، للدكتور محمد بلتاجي ، طبع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عام 1397 هـ - 1977 م .
- 62 - منهج عمر بن الخطاب في التشريع ، للدكتور محمد بلتاجي ، دار الفكر العربي 1970 م .
- 63 - المذهب في فقه الإمام الشافعي ، لأبي إسحق إبراهيم بن علي الشيرازي ( ت 476 هـ ) ، دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت 1379 هـ - 1959 م .
- 64 - الموافقات لأبي إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي ( ت 790 هـ ) ، طبع تونس 1302 هـ .
- 65 - نظام الطلاق في الإسلام ، للأستاذ أحمد محمد شاكر ، مطبعة النهضة بمصر 1354 هـ .
- سادسًا : مؤلفات في الفكر الإسلامي العام :**
- 66 - الاتجاهات الحديثة في الإسلام ، للمستشرق الإنجليزي هـ . ا . جيب ، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر ، بيروت 1961 م .
- 67 - الإسلام عقيدة وشريعة للشيخ محمود شلتوت ، مطبوعات الإدارة العامة للثقافة الإسلامية بالأزهر 1379 هـ - 1959 م .
- 68 - الأفعى اليهودية في معازل الإسلام ، للأستاذ عبد الله التل ، دار الإرشاد ، بيروت 1392 هـ - 1971 م .

- 69 - تحرير المرأة في عصر الرسالة ، للأستاذ عبد الحليم أبو شقة ، ط 4 ، دار القلم 1415 هـ - 1995 م .
- 70 - فتاوى معاصرة ، للدكتور يوسف القرضاوي ، ط 3 ، دار الوفاء 1415 هـ - 1994 م .
- 71 - فقه الشورى والاستشارة ، للدكتور توفيق الشاوي ، دار الوفاء 1412 هـ - 1992 م .
- 72 - المرأة بين الفقه والقانون ، للدكتور مصطفى السباعي ، ط 6 ، المكتب الإسلامي 1404 هـ - 1984 م .
- 73 - المرأة منذ النشأة بين التجريم والتكريم ، للدكتور أحمد غنيم ، مطبعة الكيلاني 1401 هـ - 1980 م .
- 74 - نحو وجهة إسلامية في التنظيمات الاقتصادية المعاصرة ، للدكتور محمد بلتاجي ، مجلة ( أضواء الشريعة ) بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، العدد السابع 1396 هـ .
- سابعاً : مؤلفات قانونية ، سياسية ، وثقافية ، واجتماعية**
- ونفسية .. متصلة بموضوع الدراسة :**
- 75 - الأحكام السلطانية ، لأبي الحسن علي بن محمد الماوردي ( ت 450 هـ ) ، مطبعة الوطن بمصر 1298 هـ .
- 76 - الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية للإسرائيليين ، تأليف مسعود حاي بن شمعون ، مطبوع بمصر بالعربية والعبرية ، مطبعة كوهين وروزنتال 1912 م .
- 77 - الأحوال الشخصية للمواطنين غير المسلمين ، للدكتور أحمد سلامة ، دار الفكر العربي ، ط 4 ، 1965 م .
- 78 - أربع زوجات ورجل ، أسما حليم ، دار الثقافة الجديدة .
- 79 - أصل نظام الأسرة والدولة والملكية الفردية ، تأليف فريدريك إنجلز ، راجعته وحققته لجنة دار الفارابي ، سلسلة الفكر الاشتراكي ، سوريا .
- 80 - امرأتنا في الشريعة والمجتمع ، للطاهر الحداد ، الدار التونسية للنشر ، ط 2 ، 1972 م .

- 81 - الأموال لأبي عبيد القاسم بن سلام ( ت 224 هـ ) دار الفكر للطباعة 1395 هـ - 1975 م .
- 82 - تجديد الفكر العربي ، للدكتور زكي نجيب محمود ، دار الشروق 1971 م .
- 83 - تحرير المرأة ، قاسم أمين ، دار المعارف 1970 م .
- 84 - تعدد الزوجات لدى الشعوب الأفريقية ، للدكتور محمود سلام زياتي ، سلسلة ( اقرأ ) 242 ، دار المعارف 1963 م .
- 85 - تفسير الأحلام ، تأليف سيجموند فرويد ، ترجمة مصطفى صفوان ، دار المعارف بمصر ، ط 2 ، 1969 م .
- 86 - الزواج : قيامه ، آثاره ، انقضاؤه في القانون الفرنسي ، للدكتور عبد الفتاح عبد الباقي ، مطبعة نهضة مصر 1965 م .
- 87 - الطريق الخلفي Back Street للكاتبة الأمريكية فاني هيرست .
- 88 - طوق الحمامة في الألفة والألاف ، لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم ( ت 456 هـ ) ، المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة .
- 89 - غياث الأمم في التياث الظلم ، لإمام الحرمين أبي المعالي الجويني ( ت 478 هـ ) ، تحقيق ودراسة الدكتور مصطفى حلمي والدكتور فؤاد عبد المنعم ، دار الدعوة 1979 م .
- 90 - قانون العقوبات معلقاً عليه بأحكام النقض ، للأستاذ محمود منصور ، المكتبة القانونية 1971 م .
- 91 - قصة الزواج والعزوبة في العالم ، للدكتور علي عبد الواحد وافي ، مكتبة نهضة مصر بالفجالة 1956 م .
- 92 - قصة الملكية في العالم ، للدكتور علي عبد الواحد وافي والدكتور حسن شحاتة سعفان ، مكتبة نهضة مصر بالفجالة .
- 93 - مجموعة قوانين الأحوال الشخصية المعمول بها في مصر .
- 94 - المحاورات الجديدة ( أو دليل الرجل الذكي إلى الرجعية والتقدمية وغيرهما من المذاهب الفكرية ) للدكتور لويس عوض ، الكتاب الذهبي ، يناير 1967 م .
- 95 - مستقبل الثقافة في مصر ، للدكتور طه حسين ، مطبعة المعارف بمصر 1944 م .
- 96 - مقارنات بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية ، للمستشار علي منصور

( وكييل مجلس الدولة الأسبق بالقاهرة ) دار الفتح للطباعة والنشر ، بيروت ، 1390 هـ - 1970 م .

97 - المقارنات التشريعية بين القوانين الوضعية المدنية والتشريع الإسلامي ( مقارنة بين فقه القانون الفرنسي ومذهب مالك ) ، للأستاذ سيد عبد الله علي حسين ، دار إحياء الكتب العربية 1366 هـ - 1947 م .

98 - نظام الأسرة بين الاقتصاد والدين ، للدكتور ثروت أنيس الأسيوطي ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر .

### ثامناً : كتب التراجم والسير والتاريخ وأدب الرحلات :

99 - أسد الغابة في معرفة الصحابة ، لابن الأثير علي بن محمد الجزري ( ت 630 هـ ) ، تحقيق وتعليق الأستاذين محمد إبراهيم البنا وأحمد عاشور ، كتاب الشعب .

100 - أشهر مشاهير الإسلام في الحرب والسياسة ، تأليف رفيق العظم ، المطبعة الهندية بالموسكي بمصر 1327 هـ - 1909 م .

101 - الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء (مالك والشافعي وأبي حنيفة) لأبي عمر يوسف بن عبد البر القرطبي المالكي ( ت 463 هـ ) ، مكتبة القدس بالقاهرة 1350 هـ .

102 - تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ، أبي بكر أحمد بن علي ( ت 463 هـ ) تصحيح الأستاذ محمد حامد الفقي ، مطبعة السعادة بمصر 1349 هـ - 1931 م .

103 - تاريخ الطبري ( تاريخ الرسل والملوك ) لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري ( ت 310 هـ ) ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط 4 ، دار المعارف بمصر .

104 - رحلة إلى الشرق ، للرحالة الفرنسي جيراردي نرفال ، ترجمة الدكتور كوثر عبد السلام البحري ، مراجعة الدكتور سهير القلماوي ، الدار المصرية للتأليف والترجمة 1966 - 1969 م ( وقد قام بالرحلة إلى مصر وغيرها بين عامي 1840 - 1841 م ) .

105 - سيرة عمر بن الخطاب ، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي ( ت 597 هـ ) ، تحقيق الأستاذين طاهر النعسان الحموي وأحمد قدرى كيلاني ، المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة 1331 هـ .

106 - طبقات ابن سعد ( الطبقات الكبرى ) لمحمد بن سعد ( ت 230 هـ ) ، طبع ليدن 1325 هـ .



107 - فتوح البلدان لأبي العباس أحمد بن يحيى البلاذري ( ت 279 هـ ) ، تحقيق الأستاذين عبد الله وعمر أنيس ، دار النشر للجامعيين بيروت 1957 م .

108 - مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة ، للموفق بن أحمد المكي الخوارزمي ( ت 568 هـ ) ، مطبعة دائرة المعارف النظامية بحيدر آباد الدكن بالهند 1221 هـ .

109 - مناقب الإمام الأعظم ، لحافظ الدين محمد بن محمد بن شهاب ( الكردي الحنفي ت 827 هـ ) ، مطبوع مع الكتاب السابق .

### تاسعًا : كتب اللسان العربي :

110 - القاموس المحيط ، لمجد الدين الفيروز ابادي ( ت 816 هـ ) ، المطبعة المصرية 1352 هـ - 1933 م .

111 - لسان العرب ، لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفرقي ( 711 هـ ) ، بيروت 1388 هـ - 1968 م .

## فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقم الآية	الصفحة
<b>سورة البقرة</b>		
فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَيَسْلَمُونَ ..	26	351
هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ ..	29	391
وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ ..	30	391
وَقُلْنَا إِنجَادُوا مِنْكُمْ أَنْتَ ..	35	32
فَقُلْنَا ءَادَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَتًا ..	37	72
أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ ..	85	391
فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ ..	102	65
وَأَنجِدُوا مِنْ مَقَابِرِ إِبْرَاهِيمَ مَصْلً ..	125	260
وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَتَمَ شَهَادَةً عِنْدَهُ ..	140	12
وَالْكَلْبُ وَجْهَهُ هُوَ مَوْلَاهُ ..	148	387
وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ أَتَيْمُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ ..	170	355
يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْإِسْرَ ..	185	209
وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ ..	216	83
وَلَا تُنْكِرُوا الشِّرْكَاءَ حَتَّى يُؤْمِرُوا ..	221	328
رَسُلُوكَ عَنِ الْمَجِيسِ قُلْ هُوَ أَذَى ..	222	76
يَسْأَلُكُمْ حَرْثُكُمْ فَأَوْا حَرْثَكُمْ ..	223	365
وَلَا تَحْمِلُوا اللَّهَ عُرْصَةً لَا يُنْبِئُكُمْ ..	224	341
لَا يُؤَاجِدُكُمْ اللَّهُ بِالْفُلُو فِي آيَاتِنَا ..	225	341
لِلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ..	226 ، 227	281
وَهُنَّ مِثْلُ اللَّيْلِ عَلَىٰ ..	228	97
فَأَمْسَالُهَا بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيعُ ..	229	400 ، 184 ، 137
فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جِلَّ لَهُ مِنْ بَدَلٍ حَتَّى ..	230	328
وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَنْتُمْ ..	231	134
وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَنْتُمْ ..	232	327
وَالْوَالِدَتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ ..	233	280
فَإِذَا بَلَغْنَ أَجْلَهُنَّ ..	234	45
لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمْ ..	236	134 ، 93
وَلَنْ تَكُونُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ ..	237	134
مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَرْجٍ ..	254	330
يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ ..	269	310
وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ ..	282	274 ، 265

175

286

لَا يَخْلُقُ اللَّهُ فَنَسًا إِلَّا وَسْمَهَا ..

## سورة آل عمران

408

36

وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَى ..

341

61

فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِنْ بَدَلٍ مَا ..

357

159

وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ ..

12

187

لَتُحْمِلُنَّ الْوِثَالَ وَلَا تَكْتُمُونَهُ ..

85

195

مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْتِ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ ..

## سورة النساء

165 ، 77

1

الَّذِي خَلَقَكَ مِنْ نَفْسٍ وَجَسَدٍ

165

2

وَأَنَّا الْيَتَامَىٰ أَمْوَالَهُمْ ..

338 ، 165

3

وَلَنْ جُنُودٍ إِلَّا نَفْسُطُوا فِي

90

4

وَأَنَّا النِّسَاءَ صَدَقْتُنَّ إِحْلًا ..

93

6

وَأَنَّا الْيَتَامَىٰ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا ..

83

11

مَائَاتُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيْهَهُمْ

146

13 ، 14

يَخْلُكُ حُدُودَ اللَّهِ وَمَنْ يُطِغِرِ اللَّهَ ..

122

19

لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا ..

280 ، 90

20

وَلَنْ أَرَدْتُمْ أَسِنَّةَ دَاجٍ ..

90

21

وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَىٰ بَعْضُكُمْ ..

45

22

وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ..

313

26

يُرِيدُ اللَّهُ يَتَّبِعَ لَكُمْ بِرَبِّكُمْ ..

313

28

يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ ..

244

32

وَاللِّسَاءَ تَعْيِبَ يَأَ الْكَاسِي ..

108 ، 107 ، 99 ، 92

34

الزَّيَالُ قَوْمٌ عَلَى النِّسَاءِ ..

122 ، 116 ، 111 ، 108 ، 65

35

وَلَنْ جَفَنُ شِقَاقٍ بَيْنَهُمَا ..

316

36

وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ ..

284 ، 45

59

فَإِنْ لَنُزَعِمَنَّ فِي شَيْءٍ ..

151

63

فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَعِظْهُمْ ..

113 ، 25

65

فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ ..

404 ، 358

76

إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا ..

373

78

قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ..

25

80

مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ ..

24

83

وَلَوْ رَدُّهُ إِلَى الرَّسُولِ ..

391

87

وَمَنْ أَضَدُّ مِنْ اللَّهِ حَيْثًا ..

270

95

لَا يَسْتَوِي الْقَائِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ..

395

117 - 121

وَلَنْ يَدْعُوكَ إِلَّا شَيْطَانًا ..

85

124

وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ ..

166	127	وَسْتَغْفِرُونَكَ فِي الْإِسَاءِ ..
122	128	وَإِنْ أَمَرَأَهُ خَافَتْ مِنْ بَيْلِهَا ..
174 ، 165	129	وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَصْدِلُوا بَيْنَ ..
103	141	وَلَنْ يَجْمَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ..
408	172	لَنْ يَسْتَنْكِفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا ..

### سورة المائدة

249	1	يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آذِنُوا بِالْمَعْرُوفِ
146 ، 25	3	الْيَوْمِ أَكَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ..
209	6	مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ ..
87	38	وَالسَّارِقِ وَالسَّارِقَةِ فَاقْطَعُوا ..
165	42	إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ
377 ، 244	45	الْأَنفُسِ بِالنَّفْسِ .. وَالْجُرُوحِ قِصَاصٌ
396	48	مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ ..
25	50	أَنفُسَكُمْ الْمُهْلِكَةِ يَفْعُولُ
341	89	لَا يُؤْخَذُكُمْ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ ..
355	104	قَالُوا حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا ..

### سورة الأنعام

391	19	قُلْ أَفَى قَوْمٍ أَكْثَرُ شِدَّةً ؟ ..
372	96	ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ
388	111	مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ ..
150	112	وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ شَيْءٍ عَذْرًا ..
392 ، 391	114 - 115	أَفَغَيْرَ اللَّهِ أُفْتِنِي حَكْمًا ..
38	119	وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ
145	136	وَجَعَلُوا لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ ..
145	148	إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ ..
178 ، 82	151	وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ مِنْ
147	153	وَأَنَّ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ ..
50	161 - 163	قُلْ إِنِّي هَدَيْتُ رَبِّي ..

### سورة الأعراف

319	11 ، 12	وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ..
289	20	فَوَسَّوْا لَهَا الشَّجَرَيْنِ ..
289	23	فَالَا رِيًّا عَلَيْنَا نَارَ الْإِشْتِاقِ وَإِنْ لَوْ ..
64	26	فَدَاؤُكُمُ عَلَيْكُمْ لَيْسَ بِوَرِي ..
64	27	لَا يَفِينَنَّكُمْ الشَّيْطَانُ كَمَا أَخْرَجَ ..
64	31	عُدُّوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ
392 ، 64	35	إِنَّمَا يَأْتِيَنَّكُمْ رُسُلُكُمْ ..

64	36	وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا ..
415	43	لَنَحْضُدَّ بِإِلَى الَّذِي هَدَيْتَنَا لِهَذَا ..
260	46	وَيَسْتَبِيحَاتُ ..
372	54	أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْآخِرُ ..
64	172	وَلِذِ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ ..
350	146	سَأَصْرِفُ عَنْ آيَاتِيَ الَّذِينَ ..
64	173	أَوْ نَقُولُوا إِنَّمَا أَشْرَكَ آبَاؤُنَا ..
69	189	هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَجِدَفٍ ..

## سورة الأنفال

304	35	وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً
-----	----	---

## سورة التوبة

282 ، 243	71	وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَشِيرُهُمْ أُولَئِكَ ..
85	72	وَعَدَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ..
224	122	قُلُوا لَا نَفَرٌ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ ..

## سورة هود

44	72	وَهَذَا بَلَى شَيْئًا ..
182	118	وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَمَعَ النَّاسَ أَتَمَّةً ..
182	119	إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ ..

## سورة يوسف

359	28 - 25	وَأَسْتَفِيقَ الْبَابَ وَقَدَّتْ قَيْصَمُ ..
361 ، 360	32 - 30	وَقَالَ يَسُوهُ فِي الْمَدِينَةِ أَمْرًا ..
237	108	قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُوا إِلَى اللَّهِ ..

## سورة الرعد

11	8	وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِمِقْدَارٍ
258	40	فَأَنسَأْ عَلَيْكَ الْبَلْعُ وَعَلَيْنَا ..

## سورة إبراهيم

330	31	مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمَ لَا يَنْجِي فِيهِ ..
-----	----	---

## سورة الحجر

319	33 - 28	وَلِذِ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَكِ إِنِّي ..
-----	---------	---

## سورة النحل

389	8 - 5	وَالْأَنْعَمَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ ..
346	8	وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ..
390	13 - 10	هُوَ الَّذِي أُنزِلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً ..

391	18	وَأَن تَعْبُدُوا إِلَهًا سِوَى اللَّهِ لَا تُخْصِمُونَ ..
25	43	فَسَبِّحُوا بِحَمْدِ اللَّهِ فِي الْبُحُورِ وَالْأَنْهَارِ ..
81	59 - 58	وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْلَ الْآلِهَةِ ..
392 ، 350 ، 85	97	مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أَنَّى ..

## سورة الإسراء

313	24 ، 23	وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ..
82	31	وَلَا تَقُولُوا لِمَن يُدْعِيكُمُ حَسْبِيَ ..
184	32	وَلَا تَقْرَبُوا إِلَهًا إِلَّا إِلَهُنَا ..
249	34	وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ ..
25	36	وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ..
260	45	جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الَّذِينَ ..
388 ، 84 ، 63 ، 12	70	وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَجَعَلْنَاهُمْ ..
384 ، 58	82	وَنَزَّلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً هُوَ شِفَاءٌ ..
60	84	قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلِهِ ..
60	89	وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا ..

## سورة الكهف

387 ، 57	29	وَقُلِ الْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَمَن شَاءَ ..
----------	----	---

## سورة مريم

260	17	فَاتَّخَذَتْ مِنْ دُونِهِمْ حِجَابًا ..
259	64	وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُخْشِيَكَ ..

## سورة طه

146 ، 11	50	قَالَ رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَىٰ كُلَّ شَيْءٍ ..
322	114	وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا ..
72 ، 71	122 - 116	وَأَذِّنْ لَّنَا لِلْمَلَائِكَةِ أُسْجُدُوا ..
350 ، 239 ، 150	124 - 123	قَالَ أَعْطَىٰ مِنْهَا جَعِيلًا ..

## سورة الأنبياء

25	7	فَسَبِّحُوا بِحَمْدِ اللَّهِ فِي الْبُحُورِ وَالْأَنْهَارِ ..
399	23	لَا يَسْتَلْ عَنَّا بِعَمَلٍ وَهُمْ لَا يَسْتَلُونَ ..
83	35	وَيَبْلُوكُم بِآلِ الْفِرِّ وَالْخَيْبِ فَسَنَّهُ ..

## سورة الحج

113	15	مَنْ كَانَ يَطْلُبُ أُنْ لَّنْ يَمُوتَ ..
183	78	وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الْإِيمَانِ ..

## سورة الزور

87	2	أَرَأَيْتَ إِذْ زَاوَىٰ فَتَلَوَّىٰ ..
342 ، 87 ، 66	4	وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ..
341	9 - 6	وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ ..
247	19	إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ أَن نُنزِلَ ..
66	23	إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ..
256	26	وَالطَّيِّبَاتِ لِلطَّيِّبِينَ ..
85	30	قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ بَعْضُهُمْ مِنْ ..
302 ، 301 ، 290 ، 256 ، 247 ، 85	31	وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ بَعْضُهُنَّ مِنْ ..
334 ، 170 ، 26	32	وَأَنكِحُوا الْأَيْمَىٰ مِنْكُمْ ..
330	37	يَجَالُ لَا إِلَهَ لَهُمْ بِخِزْيَةٍ وَلَا ..
146 ، 112	51	إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا ..
307	59 - 58	يَسْتَعِزُّونَ الَّذِينَ مَلَكَتْ ..
312	63	فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ ..

## سورة الفرقان

189	20	وَجَعَلْنَا بَعْضَكُمْ لِبَعْضٍ فِتْنَةً ..
381	33	وَلَا يَأْتُوكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جُنَاكَ ..
82	68	وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا ..

## سورة الشعراء

66	214	وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ
----	-----	--------------------------------------

## سورة النمل

240	81	وَمَا أَنتَ بِهَادِي الْعُمَىٰ عَنْ ..
-----	----	--

## سورة القصص

406 ، 363 ، 356	26	قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَأْتِيَنَّكَ اسْتَفْجَرَةٌ ..
-----------------	----	---

## سورة الروم

363 ، 330 ، 324 ، 26	21	وَمِنْ آيَاتِهِ أَن يَخْلُقَ لَكُم مِّنَ ..
63	30	فَأُولَئِكَ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَكِيمًا ..

## سورة لقمان

72	14	وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ ..
355	21 - 20	وَمِنَ النَّاسِ مَن يُجَادِلُ فِي اللَّهِ ..

## سورة الاحزاب

398	4	وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ
90	5	أَدْعُوهُمْ إِلَىٰ آيَاتِهِ هُوَ أَقْسَطُ ..

415	21	لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ ..
255 ، 65	28	يَتَّبِعُهَا النَّاسُ فُلْ لَا تَزُولُ مِنْهُ إِنْ ..
255	32	يَنْسِلَ النَّاسُ النَّاسُ لَسْتُ كَعَمَلِهِمْ ..
85	35	إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ ..
85	36	وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ ..
369	38	وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَقْدُورًا
259 ، 171	53	يَتَّبِعُهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا ..
290 ، 247	59	يَتَّبِعُهَا النَّاسُ فُلْ لَا تَزُولُ مِنْهُ وَبَنَاتِكَ ..
85	73	لِيُعَذِّبَ اللَّهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ ..

### سورة فاطر

379	18	وَلَا تَرَىٰ وَازِرَةً وَذُنُوبًا أُخْرِجَتْ
322	28	إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْمُسْلِمُونَ
310	43	فَلَنْ يَجْعَلَ لِمَنْتِ اللَّهُ تَبْدِيلًا ..

### سورة يس

64	60	أَلَمْ نَعْهَدْ إِلَيْكُمْ بَنِيَّ آدَمَ أَنْ ..
64	61	وَأَنْ أَقْبِدُونِي هَذَا صِرَاطٌ ..
64	62	وَلَقَدْ أَضَلَّ مِنْكُمْ جِبِلًّا كَثِيرًا ..

### سورة ص

260	32	حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ
319	72 - 71	إِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَكَةِ إِنِّي خَلِيقٌ ..

### سورة الزمر

69	6	خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ..
322	9	فُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ..
184	10	إِنَّمَا يَوَدُّ الضَّالُّونَ أَنْ يُجْرَمَ ..
402	45	وَلِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَحْدَهُ ..
402	46	قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ ..

### سورة فصلت

260	5	وَمِنْ بَيْنَا وَبَيْنَكَ حِجَابٌ
385	42	لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ ..
384	44	قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ آمَنُوا هُدًى ..

### سورة الشورى

25	10	وَمَا اخْلَقْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ ..
11	17	اللَّهُ الَّذِي أَنْزَلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ ..
372	30	وَمَا أَصْبَحْتُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فِيمَا ..



357	38	وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ ..
249	40	وَجَزَاءٌ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ نَّظْمًا ..
365	50 - 49	لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ..
260	51	أَوْ مِنْ وَرَآيَ حِجَابٍ ..

## سورة الزخرف

196	70	ادْخُلُوا الْجَنَّةَ أَنْتُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ ..
-----	----	--

## سورة الأحقاف

72	15	وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَلَدَيْهِ ..
----	----	---

## سورة محمد

86 ، 85	19	وَأَسْتَغْفِرُ لَذَلِكِ الْمُؤْمِنِينَ ..
78	23 ، 22	فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُنْتُمْ ..

## سورة الفتح

86	6 - 5	لِنُجِلَّ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ..
----	-------	--

## سورة الحجرات

338	10	إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ..
64	11	لَا يَحْزَنُ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ ..
64	13	إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى ..

## سورة قی

113	37	إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى ..
-----	----	-------------------------------

## سورة الذاریات

32	29	فَأَقْبَلَ بَعْثُهُمْ فِي صَافٍ ..
309	49	وَمِنْ كُلِّ مَعْبُودٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ ..

## سورة النجم

38	28	وَمَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ ..
349	45	وَأَنْتُمْ خَلَقَ الْزُّجُجَيْنِ ..

## سورة القمر

251	32 - 29	فَنَادَا صَاحِبَتَهُمْ فَتَعَاطَى ..
-----	---------	--------------------------------------

## سورة الرحمن

146 ، 11	8	أَلَا تَطْعَمُونَ مِنَ الْيَمِينِ ..
146 ، 12 ، 11	9	وَأَقْبِرُوا أَلْوَزَكِ بِالْقِسْطِ ..

## سورة الحديد

368	22	مَا أَصَاتَ مِنْ مِيعَةٍ ..
-----	----	-----------------------------

30	26	وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا ..
30	27	ثُمَّ مَقَّيْنَا عَلَىٰ عَائِدِهِمْ ..

### سورة المجادلة

322	11	يَرْجِعَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا ..
312	19 - 21	أَسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ ..

### سورة الحشر

137 ، 25	2	فَاعْتَبِرُوا بِأُولَى الْأَبْصَنِيرِ ..
----------	---	--

### سورة الممتحنة

87	12	إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ ..
----	----	---------------------------------

### سورة الجمعة

330	9	وَدَرُّوا الْبَيْعَ ..
-----	---	------------------------

### سورة التغابن

361	14	إِنَّكَ مِنْ أَرْوَاحِكُمْ وَأَوَّلِدِكُمْ ..
-----	----	---

### سورة الطلاق

139	1	يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ ..
126	2	وَأَشْهَدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ ..
175	7	لَا يَكُفُّ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا ..

### سورة التحريم

260	5	عَسَىٰ رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَنَّ ..
32	10	ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ كَفَرُوا ..
32	11	وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا

### سورة الملك

392 ، 190	14	أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ ..
-----------	----	-------------------------------

### سورة القلم

19	35	أَتَجْمَلُ الْإِنْسَانِ كَالْفَخِيرِ
19	36	مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ

### سورة الجن

165	15	وَأَمَّا الْفَاطِطُونَ فَكَافُوا ..
-----	----	-------------------------------------

### سورة التكويد

81	9 - 8	وَلِذَا السَّوْمَةُ سُجِّتَ ..
----	-------	--------------------------------

391	<b>سورة الانفطار</b> 8 - 6	يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ مَا غَرَّبَكَ
389	<b>سورة الانشقاق</b> 19	لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ
58	<b>سورة الليل</b> 10 - 5	فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى ..
348	<b>سورة الضحى</b> 7	وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى
64	<b>سورة التين</b> 6 - 4	لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ ..
62	<b>سورة العاديات</b> 8	وَإِنَّهُمْ لِحَبِيبِ الْخَبِيرِ لَشَدِيدٌ
392	<b>سورة العصر</b> 3 - 1	وَالْعَصْرِ ﴿١﴾ إِنَّ الْإِنْسَانَ ..
40	<b>سورة الكافرون</b> 6	لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ

## فهرس اطراف احاديث السنة

الحديث	رقم الصفحة	الحديث	رقم الصفحة
(أ)			
أبايعكم على ألا تشركوا بالله	87	أمر الشفاء بنت عبد الله أن تعلمها	
ابداً بمن تعول	314	حفصة	273
أبغض الحلال عند الله	122	أمرها أن تعتد في بيت أم شريك	258
أبى لهم أن يختصوا	257	أمر له بعطاء	297
أحب أن تراها عريانة ؟	302	أملك ثم أملك ثم أملك	410 ، 319
أتردين عليه حديثه ؟	272	إن أحق ما وفيتم به من الشروط	249 ، 233
اتقوا الله في الضعيفين	168	إن الشمس والقمر آيتان من	373
أثم لكع ؟	269	إن الله حين خلق الرحم	78
احفظ عورتك	290	إن الله يوصيكم بالنساء خيراً	321
اختر منهن أربعاً ، وفارق	171	إن الله جميل يحب الجمال	371
إذا أبصر أحدكم امرأة فوقعت	300	أنا الرحمن خلقت الرحم	77
إذا جاءكم من ترضون دينه	338-336	إن المرأة كالضلع الأعوج	315
إذا خطب إليكم من ترضون	336	أنت أحق به ما لم تنكحي	319
إذا خطب أحدكم المرأة فقدر	301	إن كان ( الشؤم ) في شيء	367
إذا علمت مثل الشمس فاشهد	348	إن المؤمن لا ينجس	76
إذا قال الرجل : هلك الناس	257	انظر إليها فإن في أعين الأنصار	301
أذهب فحج مع امرأتك	246	انظر إليها فإنه أحرى أن يؤدم	301
أذهبوا بخميصتي هذه إلى أبي جهم	297	إنما أنا بشر ، وإنه يأتيني الخصم	136
أردت أمراً وأراد الله غيره	244	إنما بعثت لأتمم صالح الأخلاق	364
استشار أم سلمة ( رضي الله عنها )	279-268	إنما الشؤم في ثلاث : المرأة	367
استوصوا بالنساء خيراً	314	إنما الطلاق لمن أخذ بالساق	134
اصنعوا كل شيء إلا النكاح	76	إنما النساء شقائق الرجال	403 ، 61
أعتق عددن نسماً	81	أتن صواحب يوسف	404
الرم رجلها فشم الجنة	363	أنني خلقت عبادي حنفاء	63
ألا أخبرك بخير ما يكثره المرء ؟ المرأة	107	إن الملائكة لتضع أجنحتها لطالب	324
اللهم هذا قسمي فيما أملك	174	أو ليس شهادة المرأة نصف	346 ، 343
اللهم أنتم من أحب الناس إلي	269	اتنوني بأمر خالد	297
		الأيام أحق بنفسها	328

320 خيركم خيركم لأهله

( د )

341 دعاهم إلى المباهلة

302 دعه فإن الحياء

369 دعوها ذميمة

315 الدنيا متاع ، وخير متاع الدنيا المرأة

( د )

377 الرجل يقتل بالمرأة

87 رجم ماعزاً والغامدية

342 رد الغامدية

342 رد ماعزاً

27 رد على عثمان بن مظعون

314 رفقا بالقوارير

( ز )

301 زوجتها لك بما معك من القرآن

279 زملوني زملوني

( س )

سماء عبد الرحمن ( بدلاً من عبد

308 الكعبة )

308 سماها جميلة ( بدلاً من عاصية )

( ش )

404 الشؤم في ثلاث : المرأة

( ص )

294 صنفان من أهل النار لم أرهما

( ض )

109 ضرباً غير مبرح

( ع )

284 العلماء ورثة الأنبياء

381 على أهل الذهب ألف دينار

294 العينان ترينان

294 أيما امرأة استعطرت فمرت على قوم

328 أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها

135 أيلعب بكتاب الله وأنا بين أظهرهم ؟

( ب )

364 بعثت لأتمم حسن الأخلاق

400 بم يضرب أحدكم امرأته

( ت )

321 تأخذ إحداكن ماءها

277 ترك الأمر شورى

300 تصدق فإني أريتكن أكثر أهل

78 توضع الرحم يوم القيامة لها حجنة

( ث )

312 ثلاث لا يدخلون الجنة

336 ثلاث لا تؤخر

ثلاثة لهم أجران : رجل من أهل

322 الكتاب

328 الثيب أحق بنفسها من وليها

( ج )

266 جعل شهادة خزيمة بشهادة رجلين

409 الجنة تحت أقدام الأمهات

( ح )

414 حجب إلي النساء والطيب

286 الحكمة ضالة المؤمن

248 الحمو الموت

331 الحياء من الإيمان

331 الحياء خير كله

331 الحياء لا يأتي إلا بخير

( خ )

147 خط رسول الله ﷺ خطأ

404 خلقت ( المرأة ) من ضلع أعوج

107 خير النساء التي إذا نظرت إليها

## ( ف )

لا عدوى ولا طيرة .....

لا نكاح إلا بولي .....

لعلك تريد أن ترجعي إلى رفاعه ؟ ..

لعن الله حاملها والمحمولة إليه .....

لعن الله المتشبهات من النساء .....

لعن الله المختثين من الرجال .....

لعن رسول الله الرجل يلبس لبسة النساء .....

لعن رسول الله الرجل من النساء ..

لعن النبي ﷺ المختثين .....

لقد أطاف بآل محمد .....

لكل نبي رهبانية ، ورهبانية أمتي ..

لكل دين خلق .....

لكن أفضل الجهاد الحج .....

لا يحل مال امرئ إلا بطيب نفس ..

لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم ..

لا يخلون رجل بامرأة .....

لا يصلين أحدكم العصر إلا في بني ..

لا يفرك مؤمن مؤمنة .....

لن يفلح قوم ولوا أمرهم .....

امرأة .. 244 ، 245 ، 250 ، 273

لو اجتمعت الإنس والجن على أن ..

لو كان لابن آدم واديان لا يفتي ..

لو كنت امرأة بشرًا أن يسجد لبشر ..

ليس منا من تشبه بالرجال من ..

## ( م )

ما بال أقوام قالوا : كذا ..

ما رأيت ناقصات عقل ودين ..

ما زال جبريل يوصيني بالجاز حتى ..

ما من مولود إلا يولد على الفطرة ..

ما من نبي إلا وقد أنذر أمته ..

المؤمن للمؤمن كالبنيان ..

فأخذ بذقن الفضل .....

فاتقوا الله في النساء .....

فخيرها .. 334 ، 338

فرد نكاحه .....

فلم أر عبقرًا من الناس .....

فمن أعدى الأول ؟ .....

فوعدهن يومًا فلقيهن .....

## ( ق )

قد أجرنا من أجرت يا أم هانئ ..

قضى باليمين مع الشاهد .....

قضى في الجنين بغرة .....

قوموا فانحروا .....

## ( ك )

كانت الطلقات الثلاث .....

كان يأمرني فأغسل رأسه وأنا ..

كان يقبل عند الشفاء .....

كان يقرع بين نسائه .....

كفى بالمرء إثما أن يضيع .....

كلكم راع وكلكم مسئول .....

كيف بها وقد زعمت ؟ .....

## ( ل )

لا تزال طائفة من أمتي .....

لا تسبوا أصحابي .....

لا تضربوا إماء الله .....

لا تطلقوا النساء إلا من رية .....

لا تطروني كما أطرت النصارى ..

لا تنتقب المحرمة .....

لا ضرر ولا ضرار .....

لا طاعة لمخلوق في معصية ..

لا طيرة وخيرها الفأل الحسن ..

## ( ن )

- 375 ناس من أمتي عرضوا علي ..  
236 النساء عندكم عوان ..  
376 نهى رسول الله عن قتل النساء ..

## ( هـ )

- 81 هذا سيد أهل الزبير ..

## ( و )

- 110 واتقوا الله في النساء ..  
334 ولا تنكح البكر حتى تستأمر ..  
249 ولهن عليكم رزقهن ..

## ( ي )

- 264 يأمر أن تخرج العواتق ..  
269 يا أبا عمير ، ما فعل النغير ؟ ..  
يا أسماء ، إن المرأة إذا بلغت  
المحيض .. 300 ، 302  
يا أم فلان ، إن الجنة لا تدخلها  
عجوز .. 265  
يا خويلة ، ابن عمك شيخ كبير .. 272  
يا معشر الشباب من استطاع منكم .. 26  
يا معشر النساء تصدقن ..  
فإنني .. 264 ، 265 ، 269  
يدخل الجنة مع أمته سبعون ألفاً .. 367  
يهرم ابن آدم وتشب منه .. 62

- 243 مثل المسلمين في توادهم وتراحيمهم ..  
273 المرأة راعية ..  
258 المرأة عورة ، فإذا خرجت ..  
142 ، 139 مره فليراجعها ..  
294 مرها فلتجعل تحتها ..  
307 مروا أولادكم بالصلاة ..  
249 ، 233 المسلمون على شروطهم ..  
377 المسلمون تتكافأ دماؤهم ..  
313 ، 82 من ابتلي من هذه البنات بشيء ..  
308 من تشبه بقوم فهو منهم ..  
12 من سئل عن علم فكتمه ..  
79 من سره أن ينسأ له في أجله ..  
324 من سلك طريقاً يتغي به علماً ..  
366 ، 314 من عال جاريتين ..  
141 من عمل عملاً ليس عليه أمرنا ..  
314 ، 83 من كانت له ثلاثة بنات ..  
236 من كانت له امرأتان فمال إلى ..  
من كان يؤمن بالله واليوم الآخر ..  
فليكرم .. 315  
من كان يؤمن بالله فإذا شهد .. 315  
من لا يرحم لا يرحم .. 269  
من لبس ثوب شهرة .. 295  
من يحلب هذه ؟ .. 370

## فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
مقدمة الطبعة الثانية	5	المبحث الأول	
مقدمة الطبعة الأولى	11	( الأصل العام في القضية )	61 - 67
أحكام المرأة من منطلق الكشف		للمبحث الثاني	
عن مكانتها	11 - 12	( التساوي في أصل الخلق )	69
مؤتمرات وحوارات عن المرأة	12 - 13	للمبحث الثالث	
منهج الدراسة	14 - 15	( تبرئة المرأة من اختصاصها	
دراسات سابقة وتقييمها	15 - 16	بالمسؤولية الأصلية للمعصية )	71
مكونات الدراسة	17 - 18	ما في سفر التكوين	71
نوعان من الاختلاف	18 - 19	ما في القرآن الكريم	71 - 72
تمهيد		مجامع أهل الكتاب	72 - 73
مدخل ضروري لفهم الاختلاف		للمبحث الرابع	
المبدئي في قضية المرأة	21	( الأنثى بين النجاسة ومنتهى التكريم )	75
اختلاف النظرة	23 - 26	تغليظ نجاسة دم الرحم عند اليهود	75
مثال في النظرة إلى الزواج	26 - 32	في القرآن الكريم والسنة الصحيحة	75 - 77
مثال آخر من الفكر الشيعي	32 - 35	منتهى التكريم للرحم	77 - 78
لماذا سقناه ؟	35 - 36	حديث من آيات النبوة الصادقة	78 - 79
العلم ينكر نظرية الشيوعية الجنسية	36 - 40	للمبحث الخامس	
كذلك يرفض شيوعية الأموال	40 - 41	( تساوي الذكور والإناث في حق	
ما كان عند عرب الجاهلية	41 - 44	الحياة )	81
ما الذي هدمه الإسلام ؟	44 - 45	وأد البنات في الجاهلية	81 - 82
البشرية ترتد إلى الجاهلية	45 - 46	النهي المشدد في القرآن الكريم	82
نزعة تنزيه عرب الجاهلية	46 - 50	مزيد التوصية بالبنات	82 - 83
التزام المسلم	50 - 51	الوآد المعاصر للبنات	83 - 84
هل يمكن تحقيق الموضوعية الكاملة ؟	51 - 52	للمبحث السادس	
نختلف مع فئتين	52 - 53	( تساوي الرجال والنساء أمام التكليف	
القسم الأول		والجزاء )	85
( الأمور التي سوى الإسلام فيها بين		نصوص من القرآن الكريم	85 - 86
المرأة والرجل تسوية كاملة )	55	أين هذا مما في الديانات الأخرى ؟	86
تقديم		للمبحث السابع	
( خطورة الصدور عن الرغبة في		( تساوي الرجل والمرأة في الحدود	
التقارب مع المخالفين بأية صورة )	57 - 60		



الرد عليها	118-121
قاسم أمين و ( تحرير المرأة )	121-127
تعليق عليه	127-129
القانون المصري	129-130
طبيعة العلاقات ( الشخصية )	131-132
أهمية التربية	132
مقترحات الطاهر الحداد	133-134
الرد عليها	134-137
حكم الطلاق ديانة	137-139
الطلاق حال الحيض	139-142

### الفصل الثالث

( الميراث بين الأنثى والذكر )	143
ارتباط الميراث بالنفقات	143-144
( نظرية ) الطاهر الحداد	144-145
نقض كلامه	145-147
الإسلام سبيل واحد	147-148
( نظرية ) نصر أبو زيد	148-150
تعليق	150-151

### الفصل الرابع

( تعدد الزوجات )	153
تقديم ( أهمية القضية ومعاصرتها )	155-156

### المبحث الأول

( هل انفرد التشريع الإسلامي بإباحة تعدد الزوجات ؟ )	157
في سفر التكوين	157-158
في الأنجيل	158-161
مصدر التحريم عند النصارى	161-163
الشعوب الأخرى	163-164

### المبحث الثاني

( على أي نحو أباح التشريع الإسلامي للمسلمين تعدد الزوجات ؟ )	165
الآيات الأولى من سورة النساء	165
الشرط وجوابه	165-170
العدد الذي أتيح	170-172
بأي شرط ؟	172-177

والعقوبات الشرعية (	87
نصوص من القرآن الكريم والسنة الصحيحة	87
ما في قانون العقوبات عن الزنى	88

### المبحث الثامن

( التسوية بين الرجل والمرأة في أهلية التصرفات والتعاقدات المالية )	89
الشخصية الكاملة للمرأة في الإسلام	89
انعكاسات هذه الشخصية	89-90
تناقض مخالفتي الإسلام	91
خصوصية مذهب مالك	91-92
إبطالها	92-93
ولي المرأة في عقد زواجها	93

### القسم الثاني

( قضايا التمايز بين الرجل والمرأة )	95
حقائق ناصعة ومزاعم باطلة	95
تقديم	97

### الفصل الأول

( قضية القوامة )	99
القائد هو الرجل ، لماذا ؟	99-100
في الغرب الحديث	100-101
رد حجج معارضة	101-106
الصالحات قانتات	106-107
الوفاق بين الزوجين والشورى	107-108
السياسية	108-109
معالجة الشوز	109-112
واضربوهن	112-113
لو كنت أمراً أحداً	113-112

### الفصل الثاني

( حق الطلاق بين الزوج والزوجة والقاضي )	115
لماذا اختص الإسلام الرجل بالطلاق ؟	115
ما الذي تملك المرأة مقابل هذا ؟	115-116
توصيات مؤتمر النساء المثقفات	117
بعض أدلة المعارضين	118

هل يشترط العدل في التامى ؟ 177 - 179 القدوة عندهم 240

### الفصل الخامس

( المرأة وتولي الوظائف والولايات  
والنيابات العامة )

241

### المبحث الأول

( ما حكم تولي المرأة الوظائف ؟ )  
ماذا في نصوص القرآن والسنة

243 الصحيحة

244 آية القوامة ومجالها

244 حديث « لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة »

244 اختصاصه بالإمامة العظمى

245 ضوابط تولي الوظائف

246 - 247 السفر ، والخلو

247 - 248 المهن المحرمة

248 - 249 رضاء الزوج

249 رأي الشيخ الغزالي في حديث

« لن يفلح قوم »

250 - 252 التعليق عليه

252 - 253

### المبحث الثاني

( هل للمرأة أن تتولى الولايات العامة )

255 مثل الوزارة ونحوها ؟

255 ماذا في النصوص الصحيحة ؟

255 آية ﴿ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ ﴾

255 اختصاصها بنساء النبي ﷺ

256 - 258 من الحوار مع المعارضين

258 المرأة عورة ، وحديث فاطمة

فاطمة بنت قيس ، والفضل بن

عباس

258 - 259 آية الحجاب واختصاصها بنساء

النبي ﷺ

259 - 260 سبب نزولها

260 عدم الوقوع ليس دليلاً على المنع

261

### المبحث الثالث

( هل للمرأة أن تتولى وظائف القضاء ؟ )

263

### المبحث الثالث

( هل في إباحة التشريع الإسلامي تعدد  
الزوجات ظلم للنساء ووضعهن موضع

المهانة ؟ )

181 الشريعة والمصلحة

183 - 181 مرض الزوجة

186 - 183 هل طلاق الأولى دائماً هو

الأفضل ؟

187 - 186 مبررات الزوجة الثانية

189 - 187 إلحاح الغريزة على الرجل

191 - 189 الزوجة العقيم

192 - 191 الزيادة الكبيرة في عدد النساء

193 - 192 تبادل الزوجات وتشريع الشذوذ

195 - 193 رحلة إلى الشرق

196 - 195 معارضة الأفريقيات لإلغاء التعدد

199 - 197 التعدد عند الصحابة

201 - 199 مراة التعدد

202 - 201

### المبحث الرابع

( الأضرار التي نشأت عن أخذ بعض

المسلمين بالتعدد ، والطريق إلى

إصلاحها )

203 أبو حنيفة وأبو جعفر

204 - 203 محمد عبده

206 - 204 محمد رشيد رضا

207 - 206 قاسم أمين

208 - 207 أضرار التعدد ، وعلاجها

213 - 209 تحريم التعدد عملاً بالنص القرآني

215 - 213 تحريمه بحكم الحاكم للمصلحة

224 - 215 تقييده للمصلحة

228 - 224 حجوم التعدد في مصر

231 - 228 الموازنة بين الاقتراحات

236 - 231 الحل الصحيح هو التريية

237 - 236 خاتمة في قضية تعدد الزوجات

239 أعداء نظرية إنجلز

239

## الفصل السادس

- ( اللباس والزينة ) ..... 289  
 ارتباط المعصية بإدراك معنى العورة ... 289  
 عورة الرجل ، وعورة المرأة ... 289-290  
 الخلاف المحتدم ! ..... 290-291  
 ما الذي نرجح ؟ ..... 291-292  
 الجلباب والخمار والنقاب ..... 292  
 النقاب عادة ..... 292-293  
 شروط الزي الشرعي ..... 293-295  
 المعنى الصحيح للتشبه ..... 295-297  
 تدوين عمر للدواوين ..... 298  
 خصوصية العقائد والعبادات ..... 298-299  
 حديث أسماء ..... 299-300  
 أحاديث كثيرة بسفور الوجه ..... 300-302  
 الزينة للزوج والمحارم ..... 302-303  
 أهداف ونتائج هامة ..... 303-304  
 الحضارة الغريبة وجسد الأنثى ..... 304-305  
 البلاد التي سقطت فيها الماركسية ..... 305  
 وقاحة أحد تابعيهم ..... 305-306

## الفصل السابع

- ( حق التربية والتعليم ) ..... 307  
 دور الأبوين والأسرة ..... 307  
 تغيير الأسماء القبيحة وغير الإسلامية ..... 307-308  
 التغيرات الفسيولوجية ..... 308-309  
 ومن كل شيء خلقنا زوجين ..... 309-310  
 معبودهم الشاذ ! ..... 310  
 مؤتمرات السكان والمرأة ! ..... 311  
 معبود آخر ! ..... 311-312  
 تشديد الإسلام في عدم تشبه أحد الجنسين بالجنس الآخر ..... 312-313  
 مزيد الوصية بالبنات والنساء ..... 313-314  
 حديث « فإنهن خلقن من ضلع أعوج » ..... 314-315  
 سياق الحديث ..... 315-317

- جمهور الفقهاء يمتنعون ..... 263  
 الطبري وابن حزم ..... 263  
 أبو حنيفة ..... 263  
 حديث نقصان العقل والدين ..... 263-265  
 ما فيه من ملاحظة بحق ..... 265  
 الشهادة على الديون ..... 265-267  
 شهادة خزيمة بن ثابت ..... 267  
 قضى أيضًا بشاهد وعين ..... 267  
 نساء كاملات راجحات العقل ..... 268  
 ملحق نبوي غاية في الأهمية هو مفتاح فهم هذه النصوص ..... 268-269  
 ما قدمه النووي في شرح الحديث ..... 269-270  
 الحديث لا يصلح مستندًا لمنعها من القضاء ..... 271  
 الاختلاط غير الخلوة ..... 271-272  
 من حوارات الصحابيات ..... 272-273  
 ترجيح قول الطبري وابن حزم ..... 273  
 حجة ، وردها ..... 274  
 النظام القضائي الحديث ..... 274-275

## المبحث الرابع

- ( هل للمرأة أن تكون نائبة في المجالس النيابية ؟ وهل لها حق انتخاب من ينوب عنها فيها ؟ ) ..... 277  
 اتساع الشورى لتطبيقات عديدة ..... 277-278  
 ليس في النصوص الصحيحة ما يمنع المرأة ..... 278  
 من مشورات النساء الحكيمات ..... 278  
 وحوارهن ..... 279-281  
 رأي الدكتور مصطفى السباعي ..... 281-282  
 كلمة تخيف بعض إخواننا ..... 282  
 توضيح عنها ..... 283-284  
 رأي الدكتور يوسف القرضاوي ..... 284-286  
 اللجان المتخصصة ..... 286  
 الحكمة ضالة المؤمن ..... 286-287

### الفصل العاشر

- ( قضايا متفرقة ) ..... 353
- المعارضون لتكريم الإسلام للمرأة ..... 353
- دراسة في ( الأحاديث ) المشتهرة ..... 354-353
- عند الناس ..... 354-353
- التيار المتوارث في الشعور واللاشعور ..... 355-354
- الجمعي ..... 355-354
- الغزالي وديكارت و ( أفكار المرضعات ) ..... 355
- نصوص مهينة للمرأة باطلة في ..... 356-355
- ميزان الإسلام الصحيح ..... 356-355
- لم ينج من هذا التيار بعض كبار ..... 358-356
- العلماء ! ..... 359-358
- كيد الشيطان وكيد المرأة ..... 359
- حقيقة القضية ..... 359
- حديث « إنكن صواحب يوسف » ..... 360
- ظروفه ..... 361-360
- لا مهانة فيه للمرأة ..... 361
- من ( الأحاديث ) المشتهرة ! ..... 362
- وخيرهم القبر ! ..... 362
- ضياع العلم ! ..... 363
- عقولهن ! ..... 364
- لا تعلموهن ! ..... 365-364
- أول من استشهد في الإسلام ..... 365
- إذا ولدت الإناث ..... 365
- لولا النساء لعبد الله ! ..... 366
- التنفير المخادع من أبوة البنات ! ..... 366
- أجيئوهن وأعروهن ! ..... 367
- حديث الثؤم في المرأة ..... 367
- الإشكال فيه ..... 369-368
- معناه الصحيح ..... 371-370
- كان ﷺ يحب الفأل الحسن ..... 372-371
- تفسيران آخران ..... 372
- ملحد يتفأل ويتشاءم ! ..... 373
- ترجيح قول عائشة رضي الله عنها ..... 374
- نصوص جزئية خاصة ..... 376-374
- خروج المرأة للقتال

- من أعلام النبوة ، وتكريمها للمرأة ..... 319-317
- حق الأم والحضانة ..... 319
- ظلم المرأة ومهانتها في تسويتها بطبيعة ..... 321-320
- الرجل وإلزامها بها ..... 322-321
- تعليم المرأة في عصر النبوة ..... 323-322
- النصوص العامة للجنسين ..... 324-323
- ما استثنى من ذلك ، وسببه ..... 325-324
- من النساء العالقات

### الفصل الثامن

- ( ولي المرأة في عقد زواجها ) ..... 327
- مذاهب الفقهاء ..... 327
- الأدلة محتملة غير قاطعة ..... 329-327
- خصوصية عقد زواج المرأة ..... 330-329
- لماذا يشترط الولي ؟ ..... 332-330
- الولي مرشد معين ..... 333-332
- لا مجبر لها ولا متسلط عليها ..... 336-333
- بل هو مظهر لإكرامها والعناية بها ..... 337-336
- الكفاءة في النكاح ..... 337
- مذاهب الفقه فيها ..... 339-338
- لماذا تشترط ؟ ..... 339

### الفصل التاسع

- ( أيمان المرأة وشهادتها ) ..... 341
- تساويهما في الأيمان والمباهلة ..... 341
- وفي الشهادة على النفس ..... 342-341
- تمايزهما في غير ذلك ..... 342
- نظرية ابن حزم المتكاملة ..... 343
- اضطراب الأقوال الأخرى ..... 344-343
- ترجيحنا لقول ابن حزم ..... 346-345
- هل يؤثر فيه زيادة خبرة النساء ..... 347-346
- بالأمور ؟ ..... 348-347
- ثوابت في تكوين المرأة ..... 348-347
- وهو الذي أعطى كل شيء خلقه ..... 349
- ثم هدى ..... 350
- لمن وعد ( الحياة الطيبة ) ؟ ..... 351
- مقام الإذعان لله تعالى والعبودية له

401-400	الزوجة أم العشيقة ؟	376	جوار النساء وأمانهن
	مثنى وثلاث والقرآنية والثالث	376	خصوصياتها في العبادات
402-401	الفرنسي !	377	تساويهما في القصاص
403-402	السفر والخلوة والحفاظ على المرأة	377	ديتها نصف دية الرجل
403	الميراث والدية	378-377	لماذا ؟
404-403	الأيمان والشهادة	379-378	دية الجنين
	أحاديث نقص الدين ، والضلع الأعوج ،	380-379	الدية على العاقلة
	وصواحب يوسف ، وشؤم المرأة ،	381-380	لماذا ؟
404	وكيدها	381	ذلك تقدير العلم الخير
405	الأعمال المهينة للمرأة		<b>الخاتمة</b>
406-405	الميراث الشعوري واللاشعوري	383	عود على بدء
406	رفض زعم ( إكمال مسار الإسلام )	383	نصوص الإسلام وتكريم المرأة
407	في العبودية لله تحرر الإنسان	387-383	الاختلاف الجذري في المفاهيم
408	التركي ضياغوك ألب	387	الأقلام الأئمة
409-408	العدالة من وجهة نظره	388-387	الهداية من الله تعالى
410-409	الرحالة الفرنسي جيراردي نرفال	388	خلاصة تكريم الإسلام للمرأة
411-410	تركيا بعد الخلافة	388	تحديد المصطلحات
411	عناصر ربانية وعناصر اجتماعية	391-388	من مظاهر تكريم الإنسان
412	إلغاء قوانين القرآن معادل للكفر	392-391	أي شيء أكبر شهادة ؟
412	كلمة ختامية لإخواننا الطيبين	393	هل الذكر والأنثى نوع واحد ؟
413-412	أدب الاختلاف في الإسلام		التكوين الجسدي وانعكاساته
413	هل صوت المرأة ( عورة ) ؟	395-393	النفسية
414	هل تكون المرأة ( عمدة ) ؟		التشريع لجوانب التماثل وجوانب
415-414	حب إلي النساء والطيب	396-395	التخالف
	<b>المراجع والفهارس</b>	397	مقتضى ( العدل ) و ( الحكمة )
419	أهم مراجع الدراسة	399-398	القومة والوظائف والنيابات
429	فهرس الآيات القرآنية	400-399	ضرب الزوجة قضية دقيقة
439	فهرس أحاديث السنة	400	تعدد الزوجات وكرامة المرأة
443	فهرس الموضوعات		

رقم الإيداع

99/16376

I. S. B. N الترقيم الدولي

977-5146-80-1

